جامعة باتنة 01 – الحاج لخضر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إشكالية الحوكمة وتطبيقاتها في المؤسسات الدولية
دراسة برامج وأداء مؤسسة البنك الدولي في الجزائر ومصر

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
تخصص: العلاقات الدولية

إعداد الطالب الباحث:
وليد خلاف

إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د مراد بن سعيد

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
01	عادل زقاغ	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 01	رئيسا
02	مراد بن سعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 01	مشرفا ومقررا
03	سامي بخوش	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة 01	عضوا مناقشا
04	منيرة بودردابن	أستاذ محاضر (أ)	جامعة قسنطينة 03	عضوا مناقشا
05	إمام بن عمار	أستاذ محاضر (أ)	جامعة جيجل	عضوا مناقشا
06	عومار بلحربي	أستاذ محاضر (أ)	المركز الجامعي ميلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

ملخـــص الدراســـــة
باللغــة العربيــة

تهدف هذه الأطروحة الموسومة بـ: "إشكالية الحوكمة وتطبيقاتها في المؤسسات الدولية: دراسة برامج وأداء مؤسسة البنك الدولي في الجزائر ومصر"، إلى الحصول على فهم عميق، وتحليل متكامل لتأثير نظام حوكمة المنظمات الدولية على شرعية تمثيلها، وفعالية أدائها، بالتركيز على تحليل وتقييم نظام حوكمة البنك الدولي، من أجل الوقوف على مدى كفاءة نظام حوكمتــه الداخليـة، وشرعيـة تمثيله لمصالـح بلدانـه الأعضـاء.

وعلى هذا الأساس، فقد سعت الدراسة إلى معالجة الإشكالية المتعلقة بكيفية تأثير نظام و/أو أنموذج حوكمة البنك الدولي على فعالية أدائه، وكفاءة سياساته ومشروعاته، من خلال تحليل مختلف التحديات الهيكلية و/أو المؤسسية التي تحد من فعالية أدائه، والانتقادات الموجهة لكفاءة عملياته، وأهمية دوره، من قبل مختلف الأوساط العلمية والمنظمات غير الحكومية، على مستويات: الانفتاح والمشاركة، والافصاح والشفافية ، والتدقيق والمساءلة ؛ وبحث مختلف الآليات، والإجراءات أو الأنظمة المعتمدة من قبل منظمة البنك الدولي، والموجهة لتعزيز نظام حوكمتــه الداخليـة، وتعظيم كفاءة وفعالية أدائه.

كما تناولت الدراسة بيان وتحليل تأثير أنموذج حوكمة البنك الدولي على أداء برامجه ومشروعاته في الجزائر ومصر، عبر رصد وتقييم مدى التزام مجموعة البنك الدولي بمعايير الحوكمة الجيدة في عملياتها ومشروعاتها، وبالذات: فعاليـة المشاركـة وشرعيـة التمثيـل، من خلال تقييم ومناقشة مسائل حصص العضوية، والقوة التصويتية، ومستويات الانفتاح والمشاركــة المحليــة في برامـج واستراتيجيـات مجموعـة البنك الدولي، وكذا الجـهود المبذولـة، والإجـراءات المعتمـدة من قبل مجموعـة البنـك الدولي بشأن الشفافيـة والافصـاح، ونشـر المعلومـات، الخاصـة بالبرامج والسياسات، والمشاريع والاستراتيجيات القطرية المتعلقة بالجزائر ومصر، وأخيرا على صعيد التدقيق والمساءلة، من خلال تقييم فعالية برامـج ومشروعـات البنك الدولي في الجزائـر ومصــر، بناءا على تقارير إنجاز التنفيذ والنتائج، وتقارير تقديرات مجموعة التقييم المستقلة (IEG)، بالإضافة إلى استعراض حالات شكـاوى أو عرائض لمواطنين، أو جمعيات مدنية ممثلة لمن يعتقدون بأنهم تعرضوا لأضرار من مشاريع تمولهـا مجموعة البنك الدولي، أو يحتمـل تضـررهم منهـا لاحقـا، من أجل التحقيق بشأنها، ورفع توصيات إلى مجلس المديرين التنفيذيين بشأنها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن نظام حوكمة البنك الدولي عامل حاسم ومؤثر في فعالية أدائه، وكفاءة برامجه، وتأسيسا عليه، فهو بحاجة إلى اعتماد إصلاحات أكثر جرأة وتصميما، وأوسـع نطاقا في نظام حوكمته، تعزز من شرعية تمثيله وتعبيره عن مصالح بلدانه الأعضاء، وتعالج الشواغل المثارة بشأن نطاق المشاركة، وقيود الشفافية، وحدود المساءلة، وتعزز من مصداقية البنك الدولي، وتعيد الثقة في أهمية دوره، من خلال إعادة تعريف نفسه، وتجديد دوره، وتطوير المبادئ والقيم التي توجه سياساته واستراتيجياته.

الكلمات المفتاحية

الحوكمة/حوكمة البنك الدولي/تعزيز شرعية التمثيل/تضمين المشاركة/تحسين الشفافية/تدقيق المساءلة/فعالية الأداء.

Abstract

This thesis entitled : « The Issue of Governance and its Applications in the International Institutions : a study of the Programs and Performance of the World Bank in Algeria and Egypt », aims to understand thoroughly and analyze integrally the impact of the international organizations governance system on the legitimacy of its representativeness, efficiency of its performance with emphasis on the analysis and assessment of the World Bank governance system is efficient, and the legitimacy of its representativeness of its member states interests.

As such, the study seeks to deal with the research question of how a system and/or a model of the World Bank governance has an impact on the effectiveness of its performance and efficiency of its policies and projects, through analyzing different structural and institutional challenges limiting the efficiency of its performance, in addition to the critics of the effectiveness of its processes, the significance of its role by several scientific circles and NGO's, at different levels : openness and participation, disclosure and transparency, scrutiny and accountability, examination of various mechanisms, procedures and systems adopted by the World Bank organization, which are designed to enhance the system of its internal governance, and maximizing the efficiency and effectiveness of its performance.

The study also considered identifying and analysing the impact of the World Bank governance model on the performance of its projects in Algeria and Egypt, through investigating and evaluating the commitment of the World Bank Group to good governance criteria in its processes and projects, mainly the extent to which the engagement is effective and the representativeness is legitimate, by assessing and discussing the issues of membership shares, the voting power, levels of openness and local participation in programs and strategies of the World Bank Group regarding transparency, publication of information relevant to programs and policies, national projects and strategies related to Algeria and Egypt, finally, at scrutiny and accountability level, with view of the evaluation of the effectiveness of the World Bank programs and projects in Algeria and Egypt, based on implementation and results reports, IEG assessment groups, in addition to the review of cases of complaints and petitions of citizens or civil associations representing those who think that they have suffered damages in projects being financed by the World Bank Group, or probably being damaged later, for investigation over them and making recommendations to Board of Executive Directors about them.

The study concluded that the World Bank governance system is a decisive and influential factor in the efficiency of its performance and programs, thus, it needs to embrace more courageous, determined and broader reforms within its governance system, which would enhance the legitimacy of representing it and expressing the interests of its member states, deal with the concerns sparked about the extent of involvement, transparency constraints, accountability limits and consolidate the credibility of the World Bank, in addition to restoring the confidence of the significance of its role, through redefining, renewing its role, besides, developing the principles and values directing its policies and strategies.

Keywords

Governance / World Bank Governance / Enhancement of the legitimacy of representativeness / Participation Inclusion / Transparency enhancement /Accountability scrutiny / Effective performance.

الإهداء

- إلى من وهبتني الحب والحنان من أجل أن أحيا في أمان
  إلى روح أمي الطاهرة طيب الله ثراها وجعل الجنة مأواها
- إلى من لو يبخل علي بالدعم والعطاء من أجل أن أحيا في هناء
  إلى أبي العزيز أطال الله في عمره وبارك له في صحته
- إلى من تكد من أجلي لأرتاح ويسرت لي دروب النجاح
  إلى رفيقة دربي وشريكة حياتي أم أولادي زوجتي الحبيبة
- إلى زينة حياتي وقرة عيني وبهجة عمري وبلسم روحي
  إلى أولادي: جنى تسنيم، ولينة، ويوسف الصديق
- إلى من ساندتني وشجعتني .... إلى زوجة أبي العزيزة
- إلى سندي وعضدي وعزوتي .... إلى إخوتي وعائلاتهم
- إلى كل العائلة والأصدقاء والأحبة وأخص بالذكر:
  عومار ورمضان وغزالي (إ)
- إلى كل رفقاء الدراسة من المدرسة إلى الجامعة حبا وتقديرا
- إلى كل الأساتذة الأعزاء (الأحياء منهم والأموات رحمة الله عليهم) الذين درسوني وعلموني من المدرسة إلى الجامعة حبا وتقديرا
- إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

الشكر

- بادئ ذي بدء أحمد الله عز وجل الذي أعانني ووفقني بفضله وكرمه في انجاز هذا العمل المتواضع.
- كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور بن سعيد مراد الذي قبل الإشراف على هذه الأطروحة، وما قدمه لي من مساعدة وتوجيهات قيمة في سبيل إنجاز هذه الأطروحة.
- إلى الأساتذة الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي، كل الشكر والتقدير لإرشاداتهم وتوجيهاتهم القيمة.
- والشكر موصول إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل، ولو بالكلمة الطيبة.

خلافه وليد

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1.1	مقارنة بين مواقف الواقعية والليبرالية إزاء دور المنظمات الدولية	36
الجدول 2.1	آليات المنظمات الدولية لتعزيز جودة الحكم (QoG)	53
الجدول 3.1	مقارنة بين مواقف الماركسية والكوسموبوليتانية والبنائية إزاء دور المنظمات الدولية	54
الجدول 4.2	الفرق بين دلالات مصطلحي الحكومة والحوكمة	80
الجدول 5.2	نماذج وأنماط الحوكمة GOVERNANCE TYPOLOGIES	91
الجدول 6.2	وظائف المنظمات الدولية	97
الجدول 7.2	تصنيف المنظمات الدولية	98
الجدول 8.3	رؤساء البنك الدولي	166
الجدول 9.3	الوحدتان المستقلتان المتخصصتان في تقييم مجموعة البنك الدولي	209/208
الجدول 10.4	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة ما بين (1971-1990م)	225
الجدول 11.4	أمثلة لمشاريع وعمليات مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الجزائر	234
الجدول 12.4	مشاريع في شكل قروض لمؤسسة التمويل الدولية في الجزائر	236
الجدول 13.4	المجموعة المنتخبة للجزائر في مجلس المديرين التنفيذيين	245
الجدول 14.4	حقوق التصويت للجزائر في مجلس المديرين التنفيذيين	246
الجدول 15.4	حقوق تصويت مجموعة الجزائر في مجلس المديرين التنفيذيين	247
الجدول 16.4	حقوق تصويت مجموعة الجزائر في مجلس المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة (MIGA)	248
الجدول 17.4	تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1993-2004	260
الجدول 18.4	تقديرات الإنجاز لمؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير الخاصة بمشروعاتها في الجزائر 1994-2003	264
الجدول 19.4	تقديرات التقييم المستقل الخاصة بمشروعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الجزائر 1994-2003	266/265
الجدول 20.4	تقديرات التقييم المستقل لأداء مؤسسات مجموعة البنك الدولي في الجزائر 2004-2010	267
الجدول 21.4	أمثلة لمشاريع وعمليات مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مصر	282/281
الجدول 22.4	أمثلة لمشاريع وعمليات مؤسسة التنمية الدولية في مصر	284/283
الجدول 23.4	مشاريع في شكل قروض لمؤسسة التمويل الدولية في مصر	286/285

الجدول 24.4	مشاريع في شكل مساهمة (أسهم/حصص/حقوق الملكية) لمؤسسة التمويل الدولية في مصر	287/286
الجدول 25.4	المجموعة المنتخبة لمصر في مجلس المديرين التنفيذيين	291
الجدول 26.4	حقوق التصويت لمصـــر في مجلس المديرين التنفيذيين	293
الجدول 27.4	حقوق تصويت مجموعة مصـــر في مجلس المديرين التنفيذيين	294/293
الجدول 28.4	حقوق تصويت مجموعة مصـر في مجلس المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة (MIGA)	295/294
الجدول 29.4	تقديرات التقييم المستقل لأداء مؤسسات مجموعة البنك الدولي في مصر 2006-2014	309
الجدول 30.5	الخيارات الرئيسية لإصلاح الصوت	324
الجدول 31.5	خيارات إصلاح الصوت (المرحلة الأولى)	327
الجدول 32.5	البلدان التي زادت/خفضت قوتها التصويتية بعد إصلاحات نظام صوت IBRD	330

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1.3	مجموعة البنك الدولي	143
الشكل 2.3	لجان مجلس المديرين التنفيذيين	152
الشكل 3.3	نموذج عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية	162
الشكل 4.3	دورة مشاريع البنك الدولي	163

مقدمة

تمـهيـــــد:

تؤدي المنظمات الدولية دورا هاما في إدارة وتسوية قضايا السياسة العالمية، ويأتي تنامي أدوارها في سياق التحولات البنيوية التي شهدها النظام الدولي، فضلا عن التحولات الموضوعاتية التي مست الحقل المعرفي للعلاقات الدولية، والتي أدمجت الفواعل من غير الدول – ومن ضمنها المنظمات الدولية – في إدارة وضبط التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المميزة للسياسة العالمية.

يشكل موضوع الحوكمة أحد أبرز القضايا التي نالت اهتماما متزايدا من قبل المنظمات الدولية المنضوية تحت لواء منظومة الأمم المتحدة، وبالذات المنظمات الدولية المتخصصة كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، واللذين اعتمداها منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، كنمط تسييري جديد مدعم للإصلاحات الاقتصادية، ومعزز للشرعية السياسية، ومحقق للفعالية المؤسساتية، عبر حوكمة السياسات الحكومية، ومراقبة امتثال البلدان المقترضة والمطبقة لبرامج التكيف الهيكلي لمبادئ ومعايير الحوكمة، كأحد متطلبات المشروطية السياسية المعتمدة من قبلهما.

ومن هذا المنطلق، فإن البنك الدولي يعد منظمة دولية متخصصة، ووكالة دولية من وكالات نظام الحوكمة العالمية ومنظومة الأمم المتحدة، بحيث يضطلع بتقديم منتجات مالية ومشورة فنية بشأن السياسات والاستراتيجيات التنموية، متبنيا رسالة مكافحة الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة، يضم مجموعة متكاملة من المؤسسات المتعاونة والمرتبطة فيما بينها ارتباطا وثيقا، وعلى درجة عالية من التنسيق، حيث تشكل هذه المؤسسات مجتمعة ما يصطلح عليه بـ"مجموعة البنك الدولي"، التي تضم خمس مؤسسات دولية، ممثلة بـ: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، وكل هذه المؤسسات الخمسة متخصصة بمجالات القروض والاستثمارات الحكومية والخاصة، والتأمين على الاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية، وتسوية المنازعات الاستثمارية.

وعلى هذا الأساس، فمنظمة البنك الدولي تقوم بدور بارز في إدارة قضايا القروض والاستثمارات الدولية، وكل ما يتصل بشؤون التمويل والتنمية، وهذا الدور الهام بحاجة إلى تعزيز وإصلاح لمساعدة البنك الدولي على أداء المهام المنوطة به بشكل أفضل، من خلال مراجعة ترتيبات نظام الحوكمة المتبعة و/أو المعتمدة في مؤسسات البنك الدولي، والتي تعبر عن الهيكل المؤسسي للمنظمة، ومختلف العلاقات التي تحكم أنشطته وعمليات صنع القرار فيه، في ضوء العوائق والتحديات التي تواجه عمل البنك الدولي، والانتقادات التي تطاله من العديد من الخبراء، والباحثين، والمنظمات الغير الحكومية و/أو مجتمع التنمية الأوسع، بالنظر إلى التعارض الصارخ بين ما تدعوا إليه وتكافح من أجله (حث الحكومات على الالتزام بمعايير الحوكمة الرشيدة و/أو الحكم الجيد)، وبين ما هو واقع عندها بالفعل، في ضوء التحديات

والصعوبات التي تواجه أداء مؤسسات البنك الدولي، والتي تعزى إلى مواطن الضعف في نظام الحوكمة الداخلية، انطلاقا من الشواغل المثارة بشأن شرعية وجوده، والمرتبطة بقضايا التمثيل، والصوت، وحصص العضوية، وعملية اختيار قيادته، إلى الشواغل المثارة بشأن تقييد نطاق شفافيته بقائمة واسعة من الاستثناءات، وعدم وضوح وكفاية خطوط المساءلة، فضلا عن عدم تطوير الرؤية الاستراتيجية، والمبادئ و/أو القيم التي توجه عمل مجموعة البنك الدولي.

وعلى هذا الأساس، فسلامة وفعالية نظام حوكمة البنك الدولي، من شأنها تعزيز شرعية مجموعة البنك الدولي، عبر ضمان التمثيل الملائم والمنصف لدوله الأعضاء، وتمكين الفواعل من غير الدول من إيصال صوتها، والتعبير عن مشاكلها واحتياجاتها، والمشاركة في و/أو التأثير على عمليات صنع القرار للدفاع عن مصالحها، وتوسيع نطاق الشفافية والإفصاح عن المعلومات بالشكل الذي يسمح للأطراف المعنية بتمحيص عملياته، وضمان محاسبته، وإخضاع مؤسسات البنك الدولي، وأجهزته الرئيسية للمساءلة أمام أعضائه، والمجتمعات المحلية المتأثرة بعملياته، والمعنية ببرامجه وسياساته، وكل هذه الترتيبات من شأنها إفساح المجال أمام البنك الدولي لأداء مهامه بفعالية وكفاءة.

وتأسيسا على ما سبق، يتبين الهدف من الدراسة، والمتمثل في الوقوف على الانتقادات، ورصد التحديات والعوائق التي تميز نظام حوكمة منظمة البنك الدولي، وتبيان الإجراءات، والممارسات الجيدة التي من شأنها تعزيز حوكمته الداخلية وبلورة أفكار وتصورات، وتقديم مقترحات وتوصيات لإصلاح نظام حوكمته، لتعظيم كفاءة وفعالية أدائه.

أهميـــــة الدراســـــــــة:

تبين الأدبيات والأبحاث المتعلقة بتقييم حوكمة و/أو إصلاح نظام حوكمة المنظمات الدولية بصفة عامة، ومنظمة البنك الدولي بصفة خاصة، باعتباره موضوع ومحور الدراسة، بأن هذه القضية (مسألة تقييم وإصلاح نظام الحوكمة الداخلية للمنظمات الدولية – ومن ضمنها منظمة البنك الدولي) قد أصبحت تحظى باهتمام كبير على الصعيدين السياسي والأكاديمي من أجل مواكبة تغيرات البيئة الاقتصادية العالمية، وتحسين الاستجابة لاحتياجات ومتطلبات الفترة الراهنة، ومعالجة قضايا ومشاكل و/أو أزمات السياسة العالمية بفعالية وكفاءة.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن أهمية هذه الدراسة تنبع من خلال ما يلي:

القيمـــــــة العلمـيـــــــة

– تتمثل في محاولة تقديم رؤية علمية أكاديمية، من خلال الإحاطة بمختلف الدراسات والأبحاث العلمية، والتقارير المعدة من قبل مراكز أبحاث ومعلومات المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها الخاصة، وبالذات تلك الصادرة عن مؤسسات البنك الدولي، ومكاتب التقييم المستقل والمساءلة الداخلية المعنية به، خصوصا ما تعلق بتقييم حوكمة البنك الدولي، وإصلاح نظام حوكمة البنك الدولي.

– إبراز أهمية الحوكمة الجيدة لمؤسسات وعمليات منظمة البنك الدولي كآليات لتحقيق النجاعة، وزيادة الفعالية، وضمان الكفاءة في الأداء، وتحسين الاستجابة لمشاكل واحتياجات قضايا التمويل والتنمية.

– تبيان الممارسات الجيدة التي تمكن / والتحديات المعيقة التي تقيد دور منظمة البنك الدولي في إدارة قضايا التمويل والتنمية في السياسة العالمية، وصياغة توصيات ومقترحات لإصلاح نظام حوكمة منظمة البنك الدولي.

القيمـــــــة العملـيـــــــة

– تبرز الأهمية العملية للموضوع، في محاولة تسليط الضوء على واقع نظام حوكمة المنظمات الدولية بصفة عامة، ونظام حوكمة منظمة البنك الدولي بصفة خاصة، لإبراز التناقض الصارخ بين ما يدعوا إليه البنك الدولي في أدبياته بضرورة الالتزام بمعايير الحوكمة الجيدة، وبين واقع التزامه الفعلي بذات المعايير في نظام حوكمته الداخلية، وتوضيح أهمية إصلاح نظام حوكمة منظمة البنك الدولي في تعزيز شرعية تمثيله لمصالح بلدانه الأعضاء، والرفع من مستويات الشفافية والإفصاح، والمشاركة في عملياته، وضمان مساءلته أمام الحكومات، والشعوب و/أو المجتمعات المحلية المعنية بسياساته، والمتأثرة بالنتائج الاجتماعية والبيئية لمشروعاته واستثماراته، لتعزيز التزامه بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروعات على نحو أفضل، وتحسين نواتج عملية التنمية، ذلك بأنه لم يعد من المناسب الادعاء بأن إشرافه الحالي ملائم لاحتياجات ومتطلبات القرن 21م، أو معبر عن تغيرات البيئة العالمية، وتطورات الاقتصاد العالمي، وبالتالي، فالمطلوب هو اعتماد إصلاحات، وآليات جديدة للحوكمة، لتحقيق الأهداف الإنمائية.

مبررات اختيـــــــار الموضـــــــوع:

تستند مبررات اختيار موضوع الدراسة إلى أسباب ذاتية، وأخرى موضوعية، تدفع باتجاه محاولة البحث والتقصي والكشف عن بعض الحقائق الجديرة بالدراسة والبحث:

الأسبـــــــاب الـذاتـيـــــــة

– تتمثل في رغبة الباحث في دراسة وتحليل موضوع حوكمة المنظمات الدولية بصفة عامة، والتعمق أكثر في بحث وتحليل حوكمة منظمة البنك الدولي، من أجل بلورة تصور عملي لكيفية تفعيل أدائها، وتحسين استجابتها، ومعالجة جوانب الضعف والقصور، ومظاهر العجز في نظام حوكمتها الحالي، فدراسة الباحث تنبع من مجموعة من القراءات والتصورات حول هذا الموضوع، والذي يمكن اعتباره بحثا جديرا بالدراسة والتوسع.

– أما الدافع الآخر فهو رغبة الباحث في دراسة النتيجة التي انتهى إليها في دراسته السابقة الخاصة بنيل شهادة الماجستير والمعنونة بـ:" دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي"، والتي تم فيها طرح تساؤل حول العوائق والتحديات التي تواجه المنظمات و/أو المؤسسات الدولية في أداء المهام المنوطة بها، في ظل تزايد حدة الانتقادات التي تطعن في شرعية أعمالها.

الأسبـــــــاب المـوضـوعـيـــــــة

– يعتبر موضوع حوكمة و/أو إصلاح نظام حوكمة المنظمات الدولية من الموضوعات الجديدة والجديرة بالدراسة والتحليل، وهو ما من شأنه أن يمثل قيمة علمية مضافة في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وبالذات، تخصصات العلاقات الدولية، وإدارة المنظمات الدولية، ودراسات الحوكمة.

– بعد مرور أكثر من سبعة عقود على ظهور البنك الدولي، وخمسة عقود على تبني مجموعة البنك الدولي لرسالة مكافحة الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك، وتحقيق الأهداف الإنمائية، إلا أن الواقع العالمي الراهن بكل تجلياته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتنموية، والبيئية، يفيد بأن تحقيق المقاصد التنموية لمجموعة البنك الدولي لا يزال بعيد المنال، وهو ما يفرض ضرورة اعتماد مراجعات و/أو معالجات وإصلاحات للتكيف مع تغيرات البيئة العالمية من جهة، ومن جهة أخرى، إجراء تحسينات على نظام حوكمة البنك الدولي، تمس هيكله التنظيمي، وآليات عمله، والمنطلقات الفكرية و/أو القيمية (الأيديولوجية) الموجهة لعمل مجموعة البنك الدولي، بما يرفع من جودة البرامج والمشروعات، ويضمن سلامة الإشراف والعمليات.

أدبيـــات الدراســـــة و/أو الدراســـات السابقـــــة:

إن البحث العلمي لا ينطلق من فراغ، بل هو نتاج تراكمات معرفية مترابطة بحيث تشكل نقطة نهاية البحث العلمي السابق، بداية البحث العلمي اللاحق، وعلى هذا الأساس، فإن استعراض البحوث والدراسات السابقــة، يفيد الباحث في تكوين تصور مبدئي، وخلفية معرفية حول الموضوع، تمثل المنطلق نحو البحث والتقصي والتعمق في دراسة الموضوع، وعلى هذا الأساس، يمكن إبراز أهم الدراسات والمقالات العلمية التي تناولت هذا الموضوع فيما يلي:

– دراسة للمؤلف "مايلز كاهلر Miles Kahler" الموسومة بـ:" الحوكمة الداخلية وأداء صندوق النقد الدولي" المنشورة في كتاب صادر عن معهد الاقتصاد الدولي، الكائن مقره بواشنطن العاصمة، بعنوان: **تقرير خاص 19: إصلاح صندوق النقد الدولي للقرن الواحد والعشرين.** (المرجع كاملا:

- Kahler Miles, « Internal Governance and IMF Performence », **SPECIAL REPORT 19 : Reforming the IMF for the 21st Century.** Edwin M. Truman, editor, Copyright by the Institute for International Economics, Washington, DC, 2006.)

تناول فيها المؤلف عرضا لأبرز أوجه الضعف والعجز أو القصور المميز لأداء صندوق النقد الدولي، وكيفية معالجتها عبر تجسيد متطلبات الحوكمة السليمة، لضمان حسن استخدام موارده بفعالية وكفاءة، على مستوى هيكله التنظيمي كتحديد سلطات كبار المساهمين في رأسماله، وتحديد مسؤوليات وتوضيح صلاحيات المجلس التنفيذي، وتطوير قدرات ومؤهلات موارده البشرية ممثلة بمسؤوليه السامين وموظفيه، مع تدريبهم على برامج مخصصة للامتثال للقواعد الأخلاقية، ومبادئ النزاهة، وتحسين المساءلة، عن طريق زيادة الشفافية في توفير المعلومات، والإفصاح عن الوثائق وإتاحتها للاطلاع العام، مع توسيع

مشاركة البلدان والمجتمعات المحلية ممثلة بالمنظمات غير الحكومية، وتضمينهم في عمليات صنع القرار، بالشكل الذي يدعم شرعية تمثيله، ورغم أن الدراسة تتناول تعزيز الحوكمة الداخلية لصندوق النقد الدولي، إلا أنها تقدم للباحث تصورا لكيفية معالجة موضوع تعزيز الحوكمة الداخلية للبنك الدولي، باعتباره المنظمة الدولية المتخصصة التوأم لصندوق النقد الدولي، إذ يصطلح عليهما معا بمنظمات و/أو مؤسسات بريتن وودز، واللذان يتشابهان معا في الترتيبات المؤسسية، وآليات العمل، ويعملان بالتنسيق معا عبر هياكل وهيئات مشتركة كلجنة التنمية، ومجموعة العشرين، واجتماعات الربيع المشتركة ....

– تقرير صادر عن مكتب التقييم المستقل المعني بصندوق النقد الدولي الموسوم بـ: **الحوكمة في صندوق النقد الدولي: تقييم**، والصادر في ماي 2008م، (المرجع كاملا:

- The Independent Evaluation Office (IEO) *of the* IMF, **Governance of the IMF : An Evaluation.** Evaluation Report, Production: IMF Multimedia Services Division, Washington, D.C, 2008.)

حيث تناول هذا التقرير تقييم نظام الحوكمة المتبع في الصندوق من حيث مدى الفعالية والكفاءة، وكذا من حيث درجة المساءلة، ومستويات الشفافية (سياسات الافصاح والأرشيف)، وكذا المشاركة (الصوت) الممنوحة للأطراف المعنية للتعبير عن آرائها، مع التركيز على الهياكل المؤسسية، وكذا العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين أهم أجهزة الحوكمة الرئيسية لدى الصندوق، وتأسيسا على ما سبق، فرغم كون التقرير معني بتقييم حوكمة صندوق النقد الدولي، إلا أنه يمثل بالنسبة إلى الباحث، منطلقا وإطارا مرجعيا لكيفية تناول موضوع دراسة وتحليل وتقييم نظام الحوكمة المعتمد في منظمة البنك الدولي.

– مجموعة من الدراسات والمقالات للباحثة والمتخصصة في قضايا حوكمة المنظمات الدولية "نيري وودس Woods Ngaire " المنشورة في العديد من المجلات العلمية، والتي تعنى بدراسة وتحليل نظام حوكمة المنظمات الدولية، وبالذات منظمات بريتن وودز: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، عبر مناقشة مدى التزامهما بمبادئ ومعايير الحكم الراشد في هياكلهما التنظيمية وآليات عملهما، وبالذات معايير الشفافية والمساءلة، والأساليب الكفيلة بإصلاح وتحسين نظم التمثيل والمشاركة وإضفاء الشرعية على أعمالهما، خاصة من حيث تضمين الدول النامية في عمليات صنع القرار فيهما، نذكر منها مقالا بعنوان: "الحكم الرشيد في المنظمات الدولية" الصادر عام 1999م، ومقالا بعنوان: "تحدي الحكم الرشيد لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي معا" الصادر عام 2000م، ومقالا بعنوان:" الحوكمة وحدود المساءلة: منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي" الصادر عام: 2001م، (المراجع كاملة:

1. Woods Ngaire, « The Challenge of Good Governance for the IMF and the World Bank Themselves », **World Development**, Vol. 28, No. 5, Elsevier Science Ltd, Great Britain, 2000.
2. Woods Ngaire, « Good Governance in International Organisations », **Final version published in *Global Governance,*** Volume 05, Number 01 (Jan-March 1999).
3. Woods Ngaire and Narlikar Amrita, « Governance and the limits of accountability: the

WTO, the IMF, and the World Bank », **International Social Science Journal,** 53(170), ISSJ 170/2001 UNESCO 2001, Published by Blackwell Publishers, 108 Cowley Road, Oxford OX4 1JF, UK and 350 Main Street, Malden, MA 02148, USA.

4. Woods Ngaire, « Making the IMF and the World Bank More Accountable », **International Affairs**, Vol. 77, No. 1. (Jan., 2001), is currently published by Royal Institute of International Affairs, London.)

– مجموعة دراسات ومقالات للباحث والمتخصص في قضايا حوكمة المنظمات الدولية، وبالذات منظمات بريتن وودز " جوزيف ستيغليتز Joseph Stiglitz"، والتي تناول فيها بالدراسة والتحليل والنقد لموضوع الحوكمة الداخلية للمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، مبينا فيها التناقض الصارخ بين ما تدعو إليه منظمتي صندوق النقد والبنك الدوليين البلدان الأعضاء من أجل الالتزام بأرقى معايير جودة الحكم، مقابل عدم التزامها بمعايير الحوكمة والرشادة في أعمالها وهياكلها التنظيمية، وخضوعها لمصالح وحسابات الولايات المتحدة الأمريكية، مؤكدا على حاجتهما إلى عمليات إصلاح جادة وعميقة، تحدث تغييرات جوهرية في نظام حوكمتهما، بما يعزز من شرعية تمثيلهما لمصالح جميع البلدان الأعضاء، والمتمثلة في: كتاب بعنوان: **خيبات العولمة**، الصادر عام 2003م، ومقالا بعنوان: "دمقرطة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي: الحوكمة والمساءلة"، الصادر عام 2003م، ومقالا بعنوان: "الحكم الرشيد يبدأ من الداخل"، الصادر عام 2007م، (المراجع كاملة:

1. ستيغليتز جوزيف، **خيبات العولمة**. تر: ميشال كرم، دار الفارابي (بيروت) والوكالة الوطنية للنشر والإشهار (الجزائر)، 2003.
2. ستيغليتز جوزيف، "الحكم الرشيد يبدأ من الداخل"، **جريدة الجريدة الكويتية**، العدد 09، الاثنين 11 يونيو 2007.

3. Stiglitz Joseph. E, « Democratizing the International Monetary Fund and the World Bank: Governance and Accountability », **Governance: An International Journal of Policy, Administration, and Institutions,** Vol. 16, No. 1, January 2003, © 2003 Blackwell Publishing, 350 Main St., Malden, MA 02148, USA, and 108 Cowley Road, Oxford, OX4 1JF, UK. ISSN 0952-1895).

– مقال و/أو مداخلة للباحث "صالح صالحي" المقدمة بعنوان: "إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية"، ضمن فعاليات "الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، المنعقد عام 2009م، والتي تناول فيها التحديات التي تواجه المنظمات و/أو المؤسسات المالية الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والإصلاحات الضرورية لتفعيل دورهما في التأسيس لنظام مالي ونقدي عالمي عادل ومتوازن، (المرجع كاملا:

– صالحي صالح، " إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية "، **بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المنعقد بتاريخ 20 – 21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس – سطيف).

الجديد الذي سوف تضيفه هذه الأطروحة على الدراسات السابقة (القيمة العلمية المضافة) هو إبراز الأطر التحليلية والنماذج النظرية التي يمكن اعتمادها لدراسة وتحليل نظام حوكمة المنظمات الدولية (حوكمة الشركات/الحكم الراشد/التسيير العمومي الجديد) والتي يجب أن تكون متسقة ومتناسبة مع مجال وتخصص كل منظمة دولية، والتحليل والتقييم المعمق للانتقادات والشواغل المثارة بشأن نظام حوكمة مجموعة البنك الدولي، وبالذات تلك المتعلقة بـ: النظام الهيكلي و/أو المؤسسي للبنك الدولي، وكذا المتعلقة بعمليات ونشاطات البنك الدولي المسببة لانتهاكات حقوق الإنسان، والأضرار البيئية والاجتماعية للمجتمعات المحلية المعنية ببرامجها ومشروعاتها، وتبيان الإجراءات المتخذة، والأنظمة المعتمدة من قبل مؤسسات البنك الدولي منذ عام 2011م لتعزيز نظام حوكمته الداخلية، من أجل تعظيم كفاءة وفعالية أدائه، وكفالة الرقابة والمساءلة والشفافية في عملياته، وبحث تأثير أنموذج حوكمة البنك الدولي على أداء برامجه ومشروعاته في الجزائر ومصر، وكذا مسيرة وآفاق إصلاح نظام حوكمة مجموعة البنك الدولي.

إشكاليـــــة الدراســـــة:

في ظل تعاظم دور مجموعة البنك الدولي كفاعل دولي نشيط في إدارة وتسوية قضايا السياسة العالمية المتعلقة بالتمويل، والاستثمار، والتنمية الاقتصادية طويلة الأجل، والحد من الفقر، فإن بحث وتحليل نظام حوكمته يكتسي أهمية بالغة، من أجل رصد التحديات والعوائق التي تحد من كفاءته، وتطعن في شرعيته، من جهة، والسعي لتطوير أدائه، وتحسين استجابته، من خلال اعتماد تحسينات واصلاحات جوهرية على نظام حوكمته.

ومن هذا المنطلق، فإن الاشكالية العامة التي يعالجها البحث، تتمحور حول التساؤل التالي:

كيف يؤثر أنموذج حوكمة البنك الدولي في فعالية أدائه، وكفاءة برامجه ومشروعاته؟

وتندرج تحت هذا التساؤل المركزي، مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أبرز الأطروحات المتضاربة لنظريات العلاقات الدولية حول طبيعة الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في السياسة العالمية وقضايا الحوكمة؟
- ما المقصود بحوكمة المنظمات الدولية وماهي أبرز النماذج المعتمدة لدراسة حوكمة المنظمات الدولية؟
- ماهي أبرز التحديات والانتقادات الموجهة لنظام حوكمة منظمة البنك الدولي والاجراءات والممارسات الجيدة المعتمدة لتعزيز نظام حوكمة البنك الدولي؟
- كيف يؤثر نظام حوكمة مجموعة البنك الدولي في أداء برامجها ومشروعاتها في الجزائر ومصر؟
- كيف يمكن إصلاح نظام حوكمة البنك الدولي بطريقة ترفع من أداء برامجه وكفاءة مشروعاته؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

فرضيـــات الدراســـــة:

تستند الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي تمثل أجوبة مؤقتة تثير شغف البحث والتحليل، والتي بدورها تحتمل الصحة أو الخطأ، بحيث سيتم الإجابة عليها بالتأكيد أو النفي في خاتمة الدراسة، ومن هذا المنطلق، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

ف1. يؤثر نظام حوكمة البنك الدولي على فعالية أدائه وكفاءة برامجه ومشروعاته.

ف2. تمكن الإصلاحات الأخيرة لحصص العضوية والقوة التصويتية، من تعزيز الشرعية التمثيلية للبنك.

ف3. يحتاج البنك الدولي إلى إصلاحات عميقة وأوسع نطاقا في نظام حوكمته، تواكب تغيرات البيئة الاقتصادية العالمية، وتعالج الشواغل المثارة بشأن نطاق المشاركة، وقيود الشفافية، وحدود المساءلة.

ف4. تعزيز مصداقية البنك الدولي، مرتبط بإعادة تعريف نفسه، وتجديد دوره، وتطوير المبادئ والقيم التي توجه عمله.

حـــدود الدراســـــة:

تفترض المعالجة الدقيقة لموضوع الدراسة، تحديد الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

الإطـــار الـزمـانـــي للـدراســـــــــــة

سيتم التركيز في هذه الدراسة على الفترة التي تلت ظهور واعتماد مصطلح الحوكمة و/أو الحكم الراشد في أدبيات المنظمات الدولية عامة، ومؤسسات البنك الدولي خاصة، من جهة، ومن جهة أخرى، تصاعد حدة الانتقادات الحكومية، وغير الحكومية الممثلة في الاوساط العلمية الأكاديمية، والمجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني العالمي، والحركات الاجتماعية ... لنتائج الإصلاحات النيوليبرالية لبرامج التكيف الهيكلي المعتمدة من قبل البنك الدولي، وانعكاساتها السلبية على المجالين الاقتصادي (ارتفاع المديونية) والاجتماعي (ارتفاع معدلات البطالة، والفقر...)، فضلا عن زيادة الشكاوى والمطالبات من قبل الأفراد والجماعات و/أو المجتمعات المتضررة، بإخضاع مؤسسات البنك الدولي للمساءلة، بسبب ارتفاع المخاطر البيئية والاجتماعية لمشروعاتها واستثماراتها، وعلى هذا الأساس، فإن المجال الزمني للدراسة يمتد من بداية تسعينيات القرن الماضي حتى الفترة الحالية.

الإطـــار الـمـكـانـــي للـدراســـــــــــة

وقع الاختيار على دولتي الجزائر ومصر، كحالتين أو عينتين لدراسة تأثير نظام و/أو أنموذج حوكمة البنك الدولي على فعالية برامجه ومشروعاته فيهما، باعتبارهما دولتين نموذجيتين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تشكل أحد القطاعات الإقليمية لعمليات البنك الدولي.

نطـاق الدراســـــــة:

تتطلب معالجة موضوع الدراسة تحديد وتدقيق نطاق الدراسة، بحيث يتم تحديد الموضوع الذي تركز عليه الدراسة بدقة، وتبرير عدم التعرض لجوانب معينة أخرى من الموضوع.

وعلى هذا الأساس، فإن موضوع الدراسة (إشكالية الحوكمة وتطبيقاتها في المؤسسات و/أو المنظمات الدولية) يركز على مسألة و/أو إشكالية مدى إلتزام المنظمات الدولية بمبادئ ومعايير الحوكمة الرشيدة وتطبيقها في هياكلها وعملياتها، وتأثير ذلك على فعالية أدائها، وكفاءة برامجها، عبر التركيز على منظمة البنك الدولي من خلال مؤسساته المختلفة، وبالتالي: لن يتطرق الباحث إلى بحث ومناقشة إشكالية توظيف واستعمالات مصطلح الحوكمة في المنظمات الدولية لأنها تدخل البحث في سجالات معيارية غير مبررة.

على صعيد آخر، فإن دراسة برامج وأداء البنك الدولي في الجزائر ومصر، لا تعني عرض كل برامج مؤسسات البنك الدولي، ثم تحليل أداء كل هذه البرامج، لأن هذا الأمر مستحيل وغير ممكن، ولا يمكن أن يدركه الباحث، وغير مفيد، وعلى هذا الأساس، فإن الدراسة سوف تعرض بعض برامج مؤسسات البنك الدولي – على سبيل المثال لا الحصر – مع التركيز على تقييم أداء هذه البرامج.

منـهجيـــــــة الدراســـــــة:

تفرض معالجة الموضوع اعتماد مجموعة من المناهج البحثية، والمقاربات النظرية، باعتبارها الأقدر على تحليل وتناول موضوع الدراسة، وعلى هذا الأساس فقد تم اعتماد المناهج والمقتربات التالية:

منـاهـــــــج الـدراســـــــــة

./. **منهج دراسة الحالة:** وهو المنهج الذي يتطلب التعمق في دراسة وحدة واحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو منظمة أو نظاما سياسيا ... وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية تخص الوحدة المدروسة، وقد تمت الاستعانة بهذا المنهج على مستويين، ففي المستوى الأول تم توظيفه في بحث وتحليل نظام حوكمة البنك الدولي، وفي المستوى الثاني من خلال دراسة تأثير أنموذج حوكمة البنك الدولي على أداء برامجه في الجزائر ومصر.

./. **منهج تحليل المحتوى:** وهو المنهج الذي يعتمد على دراسة، بحث وتحليل محتوى الوثائق والتقارير الصادرة عن مختلف الجهات الحكومية والمنظمات الدولية وغيرها ... وقد تمت الاستعانة بهذا المنهج لدراسة وتحليل ومناقشة مختلف الوثائق والتقارير الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، التي تم توظيفها في الدراسة كوثائق المشروعات، والاستراتيجيات القطرية، ووثائق سياسات مؤسسات البنك الدولي ....

مـقـتـربـــــات الـدراســـــــــة

./. **مقترب الدور:** مقترب مهم في تحديد وفهم طبيعة الأدوار التي باتت تؤديها المنظمات الدولية، وبالذات مجموعة البنك الدولي، باعتبارها محور هذه الدراسة، من خلال بحث وتحليل البرامج والسياسات، والقرارات والالتزامات، والمشروعات والتسويات، وكل الوظائف المنوطة بها على مستوى ضبط وإدارة قضايا التمويل والتنمية.

./. **المقاربة المؤسسية:** تم الاعتماد عليها من خلال بحث وتحليل التحديات المتعددة التي مست الهيكل التنظيمي لمنظمة البنك الدولي، وآليات عمله المؤسسية، والإصلاحات المؤسسية المعتمدة من قبله للتكيف مع تغيرات البيئة الاقتصادية العالمية، والاستجابة للشواغل المثارة بشأن نطاق المشاركة، وقيود الشفافية والافصاح، وحدود المساءلة، التي تميز سياسات عمله.

./، **المقاربة التاريخية:** وهي تتميز و/أو تختلف عن المنهج التاريخي، من حيث تركيزها على دراسة وتحليل وفهم السياقات والمسارات التاريخية المتحكمة في تطور موضوع الدراسة على المستويين المؤسسي والوظيفي، وقد تم توظيفها من خلال دراسة وتحليل السياقات التاريخية لتطور نظام حوكمة البنك الدولي، ومسيرة الإصلاحات المعتمدة فيه.

./. **المقاربة الابستيمولوجية:** يهتم هذا المقترب بالدراسة النقدية للمعرفة العلمية، ودراسة الافتراضات والأفكار، وكيفيات تحولها إلى نماذج معرفية (براديغمات)، قصد معرفة جذورها وأصولها، وتمييز موضوعيتها من تحيزها، وقد تمت الاستعانة بهذا المقترب لدراسة الأفكار والافتراضات ومختلف التصورات التي أدت إلى صياغة وضبط مفهومي الحوكمة والحكم الراشد.

./. **مقاربة دراسات الحوكمة:** تم توظيف هذا المقترب بحكم مركزيته في الدراسة، التي تتعامل مع مفهوم الحوكمة كإطار للتحليل على مستوى تطورات استخدام المفهوم انطلاقا من حوكمة الشركات /أو الحوكمة المؤسسية، أو على مستوى تعدد مستويات الحوكمة انطلاقا من الحوكمة الحضرية إلى الحوكمة العالمية، أو كمقاربة معيارية للتنمية معتمدة من قبل المنظمات الدولية كالبنك الدولي، تدمج الأبعاد السياسية والاقتصادية والإدارية، وتجعل معاييرها قابلة للقياس من خلال ابتكار مؤشرات قياس نوعية الحكم، كما تم توظيفه في سياق عرض نماذج حوكمة المنظمات الدولية، ودراسة وتحليل أنموذج حوكمة البنك الدولي.

خطـــــة الدراســـــــة:

قسمت الدراسة إلى أربعة مستويات و/أو أطر موزعة على خمسة فصول:

الإطـــار النـظـــري والـمـفـاهـيـمـــــــي

يمثل الإطار النظري للدراسة جزءا ودعامة أساسية يستند عليها البحث، لأنه يشرح ويوضح مختلف التفسيرات والأطروحات النظرية للظاهرة موضوع الدراسة، والتي تمت معالجتها في إطار فصل تمهيدي، تناول أبرز التصورات والمواقف النظرية من مسألة طبيعة أو حقيقة الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في السياسة العالمية بصفة عامة، وقضايا الحوكمة بصفة خاصة، موزعة على خمسة مباحث تناولت كلا من النظريات: الواقعية، والليبرالية، والماركسية، بكل تنوعاتهم وتشعباتهم، والنظريتين: الكوسموبوليتانية، والبنائية.

أما الإطار المفاهيمي و/أو المعرفي فيمثل جزءا ودعامة أساسية – لا غنى عنها – تستند إليها الدراسة، لأنه يشرح المعارف، ويفسر المفاهيم، ويحدد الأسس، ويوضح الخصائص المعبرة والمميزة

للظاهرة موضوع الدراسة، والذي تم تناوله في الفصل الثاني، والمخصص لدراسة وبحث الإطار المفاهيمي، الخاص بمفهوم الحوكمة من خلال تحديد خلفية المفهوم الفكرية، وتبيان إشكالاته الابستمولوجية، واستعراض أبرز التعريفات التي تناولت المفهوم، بالتركيز على مفهوم الحوكمة كحكم راشد باعتبارها الزاوية المعتمدة في دراسة موضوع حوكمة المنظمات الدولية – وبالذات زاوية تناول موضوع حوكمة البنك الدولي – مع إبراز تعدد الأطر التحليلية المعتمدة في دراسة مفهوم الحوكمة، وتنوع مستوياتها من جهة، و من جهة أخرى دراسة مفهوم حوكمة المنظمات الدولية، انطلاقا من إيراد أبرز التحديات والانتقادات التي تطال نظام حوكمتها الداخلية، ثم محاولة تحديد مضامين و/أو بناء تعريف لحوكمة المنظمات الدولية، وتبيان أهمية حوكمتها، إلى إبراز النماذج التحليلية المعتمدة في دراسة حوكمة المنظمات الدولية.

الإطـــار الـتـحـلـيـلـــي لـلـدراســـــــــة

يمثل الإطار التحليلي الجزء الحيوي في الدراسة، لأنه يعتمد ويوظف أدوات البحث والتحليل لمتغيرات الظاهرة موضوع الدراسة، والمتمثلة في التصنيف، والوصف، والتحليل، والمناقشة، والتفسير، والمقارنة... حيث خصص الفصل الثالث لبحث وتحليل نظام حوكمة منظمة البنك الدولي، من خلال دراسة بدراسة البنية المؤسسية والإجراءات التنظيمية الخاصة بمنظمة البنك الدولي، ثم بحث وتحليل ومناقشة التحديات التي تواجه نظام حوكمة البنك الدولي والانتقادات التي تطعن في شرعيته وعملياته، سواء تلك المتعلقة بنظامه الهيكلي (المؤسسي والإداري)، أو المرتبطة بأنشطته وعملياته (مشروعاته)، أو تلك ذات الصلة بمستويات المشاركة، الشفافية والمساءلة المعتمدة فيه، ثم بحث وتحليل ومناقشة مختلف الإجراءات، والآليات، والأنظمة، والممارسات الجيدة، المعتمدة من قبل مجموعة البنك الدولي، والتي من شأنها تعزيز حوكمة منظمة البنك الدولي، وتعظيم كفاءة وفعالية أدائه.

الإطـــار الـتـطـبـيـقـــي لـلـدراســـــــــة

يمثل الإطار التطبيقي للدراسة، المجال الميداني و/أو الجزء العملي في الدراسة، الموجه لرصد وتقييم التطبيقات العملية لما تم بحثه وتحليله نظريا، حيث تم تخصيص الفصل الرابع لدراسة وبحث أداء مجموعة البنك الدولي في دولتي الجزائر ومصر، عبر دراسة تطور علاقات مجموعة البنك الدولي بالدولتين، وعرض ودراسة برامجها ومشروعاتها، من خلال تناول أمثلة وعينات – على سبيل المثال لا الحصر – بحكم استحالة تناول وعرض كل البرامج والمشروعات والضمانات والتسويات التي تضطلع بها مجموعة البنك الدولي في الدولتين، ثم بحث ودراسة وتقييم تأثير أنموذج حوكمة البنك الدولي على فعالية أدائه في البلدين، عبر عدة مستويات ممثلة بمستوى المشاركة والتمثيل، ومستوى الشفافية والافصاح، ومستوى الفعالية والمساءلة.

الإطـــار الإستـشـــرافـــــي لـلـدراســـــــــة

يضطلع هذا الإطار بتقديم توصيات ووصفات علمية، وحلول عملية، للتحديات والأزمات المرتبطة بالظاهرة موضوع الدراسة، من أجل المساهمة البناءة في إصلاحها، وتطوير أدائها، وتعظيم كفاءتها.

وعلى هذا الأساس، فقد تم تخصيص الفصل الخامس والأخير من الدراسة لبحث إصلاح نظام حوكمة البنك الدولي في مجالات: المشاركة والتمثيل، والشفافية والافصاح، والتدقيق والمساءلة، والرؤية الاستراتيجية من أجل تثمين المكاسب المحققة، ومعالجة التحديات والنقائص المسجلة، وتقديم المقترحات والتوصيات بشأنها، لتعزيز مصداقية مجموعة البنك الدولي، وتفعيل أدائها.

صعوبـــــات الدراســـــــــة:

اعترضت البحث صعوبات وعوائق عدة، والتي أثرت على فترة إنجاز هذه الأطروحة، لعل أبرزها:

– لدى قيام الباحث بعملية البحث العلمي والتقصي حول الموضوع، وجمع البيانات والمعلومات، ومسح مختلف الأدبيات والدراسات والمراجع العلمية، وصولا إلى مباشرة عملية التحرير والتدوين، اصطدم بمعطيات جديدة لم ينتبه إليها أثناء صياغة عنوان الأطروحة بشكله الحالي، فعلاوة على ما يثيره مصطلح (الإشكالية) من سجالات معيارية غير مبررة، والجمع بين كلمتي برامج وأداء في صياغة العنوان الفرعي واستحالة إدراكهما من قبل الباحث، وهو ما فرض تدقيق وتضييق نطاق الموضوع، وحصر دلالات و/أو مدلولات هذه المصطلحات في خانة نطاق الدراسة، فإن مصطلح "المؤسسات الدولية" في مقابل مصطلح "المنظمات الدولية" يثير تساؤلات بخصوص مدلولاتهما، وفهم وإدراك الفرق الواسع بينهما، وفي حدود علم الباحث، وحسب طبيعة الموضوع، فقد استقر رأي الباحث على اعتماد مصطلح المنظمات الدولية بدل المؤسسات الدولية في مجمل الدراسة، ذلك بأن كل منظمة دولية تعتبر بنى مؤسسية رسمية تتجاوز الحدود القومية ويتم إنشاؤها بموجب اتفاق متعدد الأطراف بين ممثلي الدول، بحيث تضم عديد المؤسسات الدولية، ويبرز هنا مثال البنك الدولي – موضوع الدراسة – فرغم أن العديد من الأدبيات تعتبره مؤسسة مالية دولية على غرار صندوق النقد الدولي، إلا أنه يعد كذلك منظمة دولية متخصصة بمجالات القروض والاستثمارات، تضم مجموعة متكاملة من المؤسسات الدولية المتعاونة فيما بينها، والمرتبطة فيما بينها ارتباطا وثيقا، حيث تشكل هذه المؤسسات مجتمعة ما يصطلح عليه بمجموعة البنك الدولي، ممثلة بمؤسسات: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وفي محاولة من الباحث لتجاوز كل هذه العقبات، فقد تقدم بطلب تعديل العنوان ليصبح كالتالي: **" حوكمة المنظمات الدولية: دراسة في**

أداء برامج البنك الدولي في الجزائر ومصر" إلا أن الإجراءات الإدارية المعمول بها، لم تسمح بتعديل عنوان الأطروحة، باعتبار أن طلب تعديل العنوان قدم خارج الآجال (بعد التسجيل السادس).

– أغلب المراجع المعتمدة كانت باللغات الأجنبية، وبالذات باللغة الانجليزية، وهو ما يفرض ترجمتها ومعالجة ترجمتها توخيا للدقة والأمانة العلمية، والتي تستغرق في أغلب الحالات وقتا طويلا، أثر بدوره على تمديد فترة إنجاز هذه الأطروحة.

– اعتماد الدراسة بكثرة على تقارير وأبحاث وأوراق الاستراتيجية والسياسات الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، ورغم كونها تعد مرجعية أصيلة في أدبيات موضوع الدراسة، ومصدرا علميا من مصادر المعلومات لا يمكن الاستغناء عنه، إلا أن ثمة انتقادات وشكوك أو شواغل مثارة تطال العديد من البحوث والتقارير الصادرة عن مجموعة البنك الدولي تتعلق بمصداقيتها، ومدى موضوعيتها، وتحيزها التجاري، كتقارير الانجاز وتقييم المشروعات، وتقارير ممارسة أنشطة الأعمال، وتقديرات الجدارة الائتمانية... فضلا عن التزام البنك الدولي بفلسفة اقتصاد الحرية المطلقة المتوافقة مع توصيات إجماع واشنطن النيوليبرالية، ما يجعل تقاريرها – وبالذات تقارير المساعدة القطرية والشراكة الاستراتيجية – حبيسة النسبية المعيارية، وهو ما يفرض التنويه والحذر لدى التعامل مع المعلومات الصادرة عن تلكم الأبحاث والتقارير.

الفصل التمهيدي:
التفسيرات النظرية لدور المنظمات الدولية في السياسة العالمية وقضايا الحوكمة

تمهيـــد:

يمثل الإطار النظري للدراسة جزءا ودعامة أساسية يستند عليها البحث، لأنه يشرح ويفسر مختلف التفسيرات والأطروحات النظرية التي تشرح وتوضح الخصائص المعبرة والمميزة للظاهرة موضوع الدراسة.

يتناول هذا الفصل التمهيدي النظري أبرز التصورات والمواقف النظرية من مسألة طبيعة أو حقيقة الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في السياسة العالمية، وقضايا الحوكمة.

يمكن القول بأن ثمة خمس رؤى ومواقف أو تفسيرات نظرية حول دور المنظمات الدولية، تتباين فيما بينها بين رافض وناف لأي دور متميز لها في إدارة العلاقات الدولية، وبين مؤكد ومدافع عن دورها المتميز في السياسة العالمية، وقضايا الحوكمة ومكافحة الفساد، وبين منتقد، ومشكك، ومتردد في الاعتراف بدورها، وبين داع ومبشر بدورها المتميز والبناء في السياسة العالمية وقضايا تحسين الحوكمة، ممثلة بالترتيب في: النظريات الواقعية، والليبرالية، والنيوماركسية، والكوسموبوليتانية، والبنائية.

هذه المواقف والنقاشات النظرية حول دور المنظمات الدولية في إدارة قضايا السياسة العالمية، ومن ضمنها قضايا الحوكمة ومكافحة الفساد، تشكل نقطة الانطلاق، أو أرضية الارتكاز نحو البحث في الآليات والأدوات، أو الوسائل والاستراتيجيات، التي من شأنها تعزيز شفافية ومساءلة وديمقراطية المنظمات الدولية، الموجهة نحو تحسين الأداء، وتحقيق الفعالية، ودعم حوكمتها الداخلية، وبالتالي، حوكمة الأداء أو الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في إدارة قضايا السياسة العالمية، حتى تكتسب برامجها الخاصة بالحوكمة الجيدة ومكافحة الفساد، المصداقية والشرعية والقبول، من قبل الدول المعنية بحوكمة أدائها الحكومي ومكافحة الفساد.

المبحث الأول: النظريات الواقعية و/أو المنظور الواقعي لهيمنة الضبط ما بين الدولاتي:

الواقعية – بحسب تيم دن Tim Dunne – مذهب نظري واسع المدى *Theoretical broad church*، تنضوي في مجموعته المتنوعة، مجموعة متعددة أيضا من الكتاب والنصوص، وعلى الرغم من التفرعات العديدة لهذا المذهب، فإن الواقعيين جميعا يؤمنون بهذه العناصر الثلاثة: مذهب الدولاتية *Statism* والبقاء *Survival* والعون الذاتي *Self-Help*، فالدولاتية ترتبط في فكر الواقعيين بالدولة ذات السيادة (السلطة العليا لإصدار القوانين وتنفيذها)، والتي تحتكر استخدام القوة وممارسة السلطة داخليا، وتتعايش مع الدول الأخرى ضمن نظام فوضوي، بسبب غياب سلطة مشتركة، بالشكل الذي يدفع إلى التنافس مع الدول الأخرى من أجل الحصول على الأمن والأسواق والنفوذ، وبالتالي فالمهمة الرئيسة للدولة تكمن في تنظيم السلطة داخليا وتعظيم القوة دوليا، أما المبدأ الثاني فيتمثل في التأكيد على أن الهدف الأساس في حلبة السياسة الدولية هو البقاء كما صاغه وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون، المنظر الواقعي "هينري كيسينجر Henry Kissinger " بعبارته:" إن بقاء الدولة هو مسؤوليتها الأولى والقصوى ؛ ولا يمكن المساومة عليها أو تعريضها للخطر"، أما المبدأ الثالث فهو العون الذاتي و/أو الاعتماد على النفس والذي يستمد تبريره من كون السياسة الدولية لا تحوز على سلطة عالمية مشتركة تحتكر ممارسة السلطة والقوة، أو تمنع استخدامها ومواجهتها، ولهذا لا يمكن لأي دولة تحقيق أمنها في ظل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، إلا بالاعتماد على ذاتها، في تأمين وجودها والحفاظ على بقائها.[1]

بالنسبة للواقعية التقليدية Classical Realism والتي يعتبر " هانز مورغانثو Hans Morgenthau " و " إدوارد هاليت كار E.H.Carr " أبرز روادها، تقوم افتراضاتها على ما يلي:

./. مركزية الدولة في النظام الدولي، فالدولة تمثل الفاعل المركزي الوحيد في السياسة والعلاقات الدولية.

./. الدولة فاعل عقلاني *Rational Actor*، تسعى دائما إلى تعظيم مكاسبها ومصالحها القومية، التي تعتبر المحرك الأساس للفعل الدولي، وبالتالي المصلحة الوطنية *National Interest* محدد لسلوك الدولة.

./. محورية مفهوم القوة كوسيلة وهدف تسعى الدول إلى تحقيقه، باعتباره المرجع والمحدد لمكانة الدولة في النظام الدولي، ثم تتحول القوة في حد ذاتها إلى مصلحة من خلال تعظيم القوة بسبب الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.

./. ميزان القوى *Balance of Power* كضامن لسلوك الدولة، والدول بصفة عامة، فالدولة تتصرف من خلال حكوماتها، وتتصارع وتتنافس مع غيرها حول المصالح الحيوية، وفي ظل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، فميزان القوى هو الذي يحدد متى تبادر الدولة إلى الهجوم، ومتى تتكفئ إلى الدفاع، والسياسة الخارجية الجيدة هي التي تقلص حجم المخاطر والتهديدات، وتعظم الفوائد والمكاسب.

[1] Tim Dunne & Brian C.Schmidt, "Realism", **The Globalization of World Politics: An Introduction To International Relations.** Edited by John Baylis and Steve Smith**,** Third Edition, Oxford University Press, New York, 2005, pp 172-177.

./. السعي لاكتساب القوة وتعظيمها ينظر إليه من قبل الفاعلين الدوليين الآخرين على أساس أنه تهديد لهم، يستدعي رد فعل بمقابلته بسلوك آخر من نفس الفعل، وهو ما يؤدي إلى سباق تسلح، وبحكم غياب التنظيم الدولي وفوضويته، لا ينتهي الأمر إلا باندلاع حرب، وهو ما يصطلح عليه بمعضلة الأمن *Security dilemma* / Dilemme de la sécurité.[1]

إذن الدولة فاعل، والمصلحة موجه، والقوة وسيلة، وميزان القوى ضابط، والنظام الدولي فوضوي ومنتج لمعضلة الأمن، وهذه أبرز أطروحات الواقعية الكلاسيكية، أما بالنسبة للوحدات الأخرى في السياسة الدولية، كمنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مثلا، فلا يمكن اعتبارها وحدات ذاتية مستقلة، بل هي مجرد وسيلة وأداة في يد الدول الكبرى، وبالتالي فهي امتداد لمصالح الدول القوية ذات تأثير محدود على التفاعلات بين الدول، أما الفاعلين غير الدولاتيين كالشركات متعددة الجنسيات، فهي مستثناة من السياسة الدولية وغير معترف بها، باعتبارها مجرد انعكاس لتوزيع القوة بين الدول، فهي لا تملك أي قدرة للتأثير على سياسات وسلوكيات الدول، وبالتالي لن تغير من هيكلية النظام الدولي، وعلى هذا الأساس، فالواقعيون يعتبرون باستمرار بأن أكثر الوسائل فاعلية لإدارة النظام الدولي هو توازن القوى.

في المقابل، تؤكد الواقعية الجديدة *Neo-Realism* على أهمية البنية في النظام الدولي، أي أن وحدة التحليل الرئيسة هنا ليست الدولة، بل هي النظام وبنية أو هيكل النظام، وبالتالي فالتركيز يقع على مستوى تفاعل الوحدات الدولية وهيكل النظام الذي تتفاعل فيه الدول ؛ أي البيئة الدولية المتمثلة في فوضوية *Anarchy* النظام الدولي، حيث يفيد " هيدلي بول H.Bull " بأن سمة الفوضى وليست سمة النظام، هي المميزة للسياسة الدولية، والحديث عن النظام في العلاقات الدولية، مجرد خطاب طوباوي مثالي ومستقبلي، غير متحقق الآن، ولم يكن قائما في أي وقت مضى.[2]

من جانبه يعتقد " كينيث وولتز Kenneth Waltz " أن التفاعل بين الدول ينتج بنية دولية تحول دون إقدام الدول على أفعال معينة، وتفرض عليها انتهاج سلوكيات معينة، فالتغير في بنية وأجهزة النظام الدولي تتطلب بالضرورة تغيرات مماثلة على مستوى السياسة الخارجية لأعضائه، فطبيعة السلوك الخارجي لكل عضو في النظام الدولي يمكن تفسيره والتكهن به، انطلاقا من المكانة والمرتبة التي يحتلها هذا العضو في هرمية السلطة التي تحددها بنية النظام الدولي، كما أن الطبيعة الفوضوية لهذا النظام تحد من بروز سلطة دولية مشتركة توفر الحماية لأعضائها، مما يجعل الاعتماد على النفس بمثابة القاعدة

[1] Jean Jacques Roche, "**Théories Des Relations Internationales**", 5 édition, Montchrestien, France, 2004, pp 33-35.

[2] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة**. مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية (العراق)، 2007، ص ص 364-365.

الأساسية لضمان أمن الدول ومصالحها، في بيئة مليئة بالأخطار والتهديدات.[1]

من جهة أخرى، يقر هذا الاتجاه بإمكانية وجود نظام *Order* في المجتمع الدولي، ولكن تأسيسه يكون على المستوى الأفقي وليس العمودي ؛ أي بين دول ذات سيادة متساوية شكليا، تتفاعل فيما بينها بانتظام من خلال الاتفاقيات المختلفة في شتى المجالات، وليس عن طريق فرضه عبر مؤسسات سياسية هرمية تفرض قواعده من الأعلى عموديا على كل الدول، ذلك بأن الهرمية تعكس علاقات الأمر والخضوع بين أجزاء النظام، أي توظف اختلافاتهم، أما الفوضوية فهي تعكس علاقات التساوي والتنسيق بين وحدات النظام.[2]

ومن هذا المنطلق، تبقي الواقعية الجديدة الجغرافيا السياسية كمعطى أو مسلمة مهمة لفهم سلوك وديناميات العلاقات الدولية، التي هي حوكمة دولية بالأساس وفق المنظور الواقعي، فالحوكمة خارج الدولة تبقى أسيرة سياسات الدول القوية والمهيمنة والمؤثرة ومصالحها، والبنى المؤسساتية و/أو المنظمات الدولية القائمة تبقى حبيسة مصالح الدول القوية أو المتحالفة، حيث لا يمكن تجاهل مسلمة تفاوت القوة والتأثير بين الدول، فالعولمة لا تغير من أهم سمات السياسة العالمية، وهي التقسيمات الإقليمية السياسية للعالم إلى الكيانات المعروفة بالدول–الأمم، وإذا كان الترابط المتزايد بين النظم الاقتصادية المختلفة والمجتمعات المتعددة ممكن، فان من غير المعقول إسقاطه على نظام الدول التي تظل محتفظة بحق السيادة، كما لا تلغي العولمة مسلمة الصراع بين الدول على المصالح والنفوذ السياسي ولا أهمية توازن القوى أو التهديد باستخدام القوة، بل تقتصر فقط على تطوير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لكنها لا تتجاوز واقع النظام الدولي، وإن اعترفت بوجود المنظمات الدولية – وغيرها من الفاعلين كالشركات متعددة الجنسيات – إلا أن دورها يبقى ثانويا ومحدودا بالمقارنة مع الدور المعطى للدولة، كما قللت من أهمية الاعتماد المتبادل، ونظرت إليها برؤية سلبية – باعتبارها تعني الهيمنة والتبعية وتحوي درجة من الإنكشافية (الهشاشة) Vulnerability– لا تساهم في زيادة فرص السلم الدولي ؛ فإن عولمة السياسة العالمية – حسب هذا المنظور – لم تلغي مركزية مسلمة تفاوت مراتب القوة بين الدول وعليه، فالواقعية بشقيها التقليدية والجديدة تنظر للعلاقات الدولية من منظور القوة ؛ فالنظام الليبرالي العالمي الحالي هو نتاج القوة الهيكلية للولايات المتحدة المعترف بها من قبل القوى الصناعية الأخرى، ذلك بأن القوة البنيوية الأمريكية تتبع من المنظمات العالمية والدستور الليبرالي للنظام العالمي، اللذان يمثلان امتدادا للسياسة الأمريكية والمصالح الغربية.[3]

---

[1] حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**. مطبعة دار هومة، الجزائر، 2012، ص 157.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 366.

[3] David Held and Anthony McGrew, *"Introduction"*, **Governing Globalization: Power Authority and Global Governance.** Edited by David Held and Anthony McGrew, Polity press, Cambridge & oxford, UK, 2004, p12.

فالمنظور الواقعي يؤكد على استمرار بقاء الدولة الفاعل الأساس في الشؤون المحلية والدولية، حتى بوجود فاعلين آخرين كالمنظمات الدولية، تظل القرارات الأكثر أهمية تتخذ من قبل الدولة، كما ترفض الواقعية الاعتقاد الشائع والذي مفاده تراجع الدولة القومية بفعل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية من جهة، وأدبيات العولمة التي أنتجت ثلاثية عولمة الاقتصاد وعولمة السياسة وعولمة الثقافة، ذلك بأنه حتى في ظل اقتصاد عالمي مترابط ومتكامل بشبكة معقدة من العلاقات والاتفاقيات والمصالح وغيرها، لا تزال الدول تجنح إلى توظيف القوة والنفوذ واستخدامها، وانتهاج سلوكيات معينة، لتمرير سياسات تخدم مصلحتها القومية ومصالح مواطنيها، ولا يوجد أي دليل على أن التحول في إدارة الشؤون الإنسانية قد بدأ أو أنه يحدث، فمن غير المرجح أن تختفي الدولة لتحل محلها بنى أو فواعل الحوكمة العالمية التي من ضمنها المنظمات الدولية، كما يضيف "روبرت جيلبين Robert Gilpin" بأنه على الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي الحاصل والذي يؤدي إلى مزيد من الترابط والتعقيد في النظام العالمي، إلا أنها لا تتجاوز الطابع الفوضوي المميز للنظام الدولي، كما يؤكد بأن ثمة ثلاث وجهات نظر قدمت حول السياسة العالمية: الأولى التركيز على " العصر الوسيط الجديد *The New Medievalism* وهي عبارة تنسب إلى " هيدلي بول Hedley Bull " بحيث يفترض أن يشهد العالم نهاية السيادة بفعل انتشار المظاهر المتعددة للعنف (وتقابلها عبارة نظام حوكمة ما بعد السيادة *Post-Sovereign Governance*)، والثانية الافتراض بأن الدولة والنظام الدولي قد تم تقويضه بفعل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها، والثالثة تراجع دور الدولة والنظام الدولي لصالح الجهات الفاعلة غير الحكومية، بحيث تؤدي كل هذه الافتراضات إلى تآكل التنظيمات الهرمية وتقويض هياكل السلطة المركزية للدولة، لتحل محل النظام الهرمي المهيمن عليه من قبل الدولة القومية، شبكة أفقية تتألف من الدول والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية.[1]

يعرف " جيلبين" النظام الدولي و/أو الحوكمة الدولية بأنه مجموعة من الكيانات المتنوعة: التي تظم عمليات وبنى وأفراد ؛ والتي يوحدها التفاعل المنتظم: الذي يمكن أن يتفاوت بشكل مستمر من الاتصالات غير المتكررة بين الدول إلى التعاون المتبادل بينها ؛ طبقا لشكل من أشكال السيطرة الذي ينظم السلوك، والذي يتراوح من القواعد غير الرسمية للنظام إلى المؤسسات الرسمية، وبالتالي يقر "جيلبين" بأن العلاقات بين الدول على درجة عالية من التنظيم، بالرغم من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، فهو يمارس السيطرة على سلوك الدول، والناتج عن ثلاثة عوامل: توزيع القوة بين التحالفات السياسية / هيبة الدولة ومكانتها بين الدول الأخرى / وجود مجموعة من الحقوق والقواعد التي تتحكم، أو على الأقل تؤثر في التفاعلات بين الدول (قواعد الدبلوماسية والاتصال السياسي بين الدول، وقواعد الحرب بين الدول المتماثلة دينيا أو حضاريا، والقواعد الاقتصادية بحكم المصالح التجارية المتبادلة)، كما أكد على الدعامات السياسية للنظام الاقتصادي الليبرالي الدولي والمتمثلة في: وجود قوة ليبرالية مهيمنة أو

[1] Robert Gilpin, "*A Realist Perspective on International Governance*", Edited by David Held and Anthony McGrew, Ibid, pp 237-243.

مجموعة من القوى الليبرالية القادرة على إدارة قواعد النظام التجاري الليبرالي وتنفيذها، ووجود مجموعة من المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية المشتركة التي تساعد على ربط الدول الليبرالية معا، ووجود التزام أيديولوجي مشترك بالقيم الليبرالية، وبالتالي فالواقعيون من خلال هذا الرافد (الواقعية الميركانتيلية) لا يستبعدون إمكانية أن تتعاون الدول أحيانا من خلال المنظمات الدولية وتستفيد من هذا التعاون، ذلك بأن الدول الأكثر قوة في النظام تخلق وتشكل المنظمات الدولية لكي تحتفظ أو تزيد من نصيبها في القوة العالمية، وبالتالي تعتبر الواقعية المنظمات الدولية ساحات أو إطارا لممارسة علاقات القوة *Arenas for acting out power relationships* وفي خدمة الدول القوية على حساب نظيرتها الضعيفة المرغمة على الخضوع للنظام[1]، وعلى هذا الأساس، فالمنظمات الدولية تخضع لترتيبات توافقية ضمنية بين الدول، يتم تنظيم ومأسسة مصالح الدولة الأقوى عبرها لتكريس الهيمنة وتعزيز الرقابة والسيطرة على الدول الضعيفة أو الأقل قوة في النظام الدولي، فالمنظمات الدولية بهذا الشكل مجرد أداة لتقوية وتعظيم مصالح ونفوذ وقيم الدول العظمى في النظام الدولي من جهة، وتطويع وإخضاع الدول الأخرى وإحكام الرقابة عليها.

من جانبها تعتقد الواقعية الدفاعية *Defensive Realism* (روبرت جيرفيس Robert Jervis وستيفن والت Stephen Walt وجاك سنايدر Jack Snyder ...) بأن الحرب يمكن تفاديها من خلال من خلال خلق وإيجاد المنظمات الأمنية التي تحد وتقلص من معضلة المأزق الأمني، وتوفير أمن متبادل للدول المشاركة في تلك المنظمات، مع الإقرار بعدم فعالية تلك المنظمات في تفادي جميع الحروب، ورغم اعترافها بوجود مجالات للتعاون وتحقيق المصالح المشتركة أو المتبادلة، إلا أنها ترفض الرؤية الليبرالية التي مفادها أن المصالح الدولية متجانسة تدفع باتجاه التعاون وبناء المنظمات الدولية، بحيث ترجح عدم إذعان الدول ولجوئها إلى الغش فيما يتعلق بمصالحها القومية خاصة في السياسات الأمنية. [2]

في المقابل تجادل الواقعية الهجومية *Offensive Realism* (راندل شويلير Randall Schweller وبيتر ليبرمان Peter Liberman وإيريك لابس Eric Laps وجون ميرشايمر J.Mearsheimer) بأن حالة الفوضى الدولية تدفع الدول إلى تعظيم قوتها النسبية – وليست المطلقة – من أجل الهيمنة والنفوذ العالمي، أما المنظمات الدولية فهي ممثلة للمصالح الذاتية للقوى العظمى، تمتلك حدا أدنى من التأثير على سلوك الدول، والقضية الأبرز بالنسبة لهم هي العلاقات الأمنية، وبالتالي البحث عن تأثير المنظمات الدولية على الاستقرار (غياب الحروب والأزمات)، والتعاون الدولي مقيد ومحدد بسبب التنافس الأمني.[3]

من كل ما تقدم، يمكن القول بأن مفهوم القوة لا يزال يمثل إحدى المرتكزات الأساسية لتحليل العلاقات الدولية، بغض النظر عن طبيعة القوة ونوعها وترتيبها حسب الأدوار التي أصبحت تضطلع بها في عالم

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص 377-382.

[2] نفس المرجع، ص ص 386-387.

[3] نفس المرجع، ص ص 388-389.

ما بعد الحرب الباردة، كما أن مفهوم المصلحة الوطنية لا يزال يتحكم في سلوكيات وسياسات الدول الخارجية في ظل تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل، وهو ما يعني بقاء هيمنة المنظور الواقعي على العلاقات الدولية الراهنة، والمطلوب إجراء بعض التعديلات والتغييرات على مستوى الإطار النظري والمفهوماتي للواقعية، وخاصة في وحدة التحليل المتمثلة بالدولة، والتي تحولت إلى المنظمات الدولية عبر – الوطنية، (التكتلات والتجمعات الدولية) بعد تقلص دور الدولة بفعل أدبيات العولمة، على أن الأزمة المالية العالمية منذ عام 2008م، قد أعادت للدولة اعتبارها بفعل المطالبة بضرورة تدخل الدولة لتسيير الاقتصاد العالمي، وعلى صعيد تحولات المنظومة القيمية للعلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة، فقد وجدت الواقعية في البيئة الدولية القائمة على الصراع الحضاري إطارا ملائما لتجسيد أطروحاتها. [1]

كما يجادل الواقعيون بأن تطـورات عالم ما بعد الحرب الباردة، لم تدمر قدرة الـدول على التحكم في ضوء اعتبارات تزايد أعداد الدول الآن ومستقبلا، كما أن هناك توجهات لإعادة سيطرة الدولة على قضايا من قبيل التجارة الدولية والصناعة والهجرة والشؤون الاجتماعية والدينية التي يجب أن تخضع لتدقيق حكومي (السياسات الحمائية)، وبالتالي تقويض استقلالية مبادرات القطاعات الخاصة، وبالتالي انتفاء العلاقة العكسية بين الدولة واللاعبين من غير الدولة، كما يميز "هيدلي بول H.Bull" ويعيد الوظائف الإيجابية للدولة كفرض النظام محليا والحفاظ على إطار للتعايش الدولي (بغض النظر عن ضعفه) وتوفير البنى المؤسساتية للتعاون الدولي وإثارة القضايا العالمية على الأجندة الدولية كإدارة الاقتصاد العالمي وحماية البيئة وحقوق الإنسان، والمساءلة الحكومية، وبالتالي حسب "هيدلي بول" قدرة الدولة على ترويج إطار لنظام الحوكمة العالمية و/أو الدولية. [2]

إضافة إلى هذا، فإن التطورات العالمية الحاصلة لن تلغي هذا المبدأ (السيادة) من حيث هو مبدأ، فقد ساعدت التطورات التكنولوجية وتقنيات الاتصال بعض الدول متوسطة الحجم وحتى الصغيرة على ممارسة سلطاتها السيادية، كما أن النزعات الانفصالية (ما دون الدولة)، وإن كانت تهدد بنى عديد الدول ووجودها فهي لا تهدد نظام الدولة بحد ذاتها، ذلك بأن الانفصاليين لا يريدون تدمير المجتمع الدولي بقدر ما يريدون الانضمام إليه، وبالتالي فمطلب السيادة مطلوب من طرفهم[3].

من جهـة أخـرى، فعديـد الدول المنضويـة تحت هيئات إقليميـة عبر قومية، كالاتحاد الأوروبي لا ترغب في نقل السيادة كاملة إلى مؤسساتها الإقليمية، ما يفسر سر عدم الموافقة بعد على دستور أوروبي موحد، كما أن انعكاسات العولمة بالنسبة للواقعيين لا تغير أهم السمات في السياسة العالمية، وهي

---

[1] عبد الناصر جندلي، " النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة "، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، مارس 2010، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ص ص 127-128.

[2] جيفري ستيرن، **تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**. ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 355.

[3] برتراند بادي، **عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية**. تر: لطيف فرج، القاهرة، 2001، ص280.

التقسيمات الإقليمية (السياسية) للعالم إلى الكيانات المعروفة بـ "الدول الأمم" في حين يمكن للترابط المتزايد بين النظم الاقتصادية المتعددة في العالم، أن يسمح للدول بالاحتفاظ بحق السيادة، والعولمة لا تجعل الصراع بين الدول من أجل النفوذ السياسي أمرا قديما، كما أنها لا تلغي أهمية التهديدات باستخدام القوة أو أهمية التوازن، فالعولمة إذ قد تؤثر في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لكنها لا تتجاوز واقع النظام السياسي الدولي الذي تقوم عليه الدول كوحدات سياسية. [1]

إن رفض الدور الرئيس للدولة في السياسة الدولية، لا يكون إلا في حال تكافؤ قوة الفاعلين الآخرين مع قوة الدول العظمى، وليس فقط أن تتفوق قوتها على بعض الدول الضعيفة، وسلوك المنظمات الدولية والمؤسسات العالمية جزء من العمليات داخل الأجهزة العالمية، حيث ثمة فرق بين الأجهزة وبين ما يتم داخلها من إجراءات، وعلى هذا الأســاس، يتحدى "وولتز" إمكانية إدارة عمليات العولمة من خلال بناء منظمات دولية مؤثرة، حيث يجادل بأن تأثيرها يعتمد على مدى تأييد القوى العظمى لها.[2]

وبالنتيجة، فالتيار الواقعي يؤسس تصوره للسياسة العالمية على مفهوم الفوضى (Anarchy) التي تشكل امتدادا لأدبيات الاعتماد المتبادل والأنظمة الدولية، والتي لم تستطع تجاوز مركزية الدولة في تحليلاتها، واستمرارية المنظور الممركز حول الدولة والأمن الصلب والذي يتماشى مع الواقع الدولي الذي أفرزته أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، وأفضل ما يمكن أن نأمل به في مجال الفوضى الدولية هو شكل هش من النظام عبر موازين القوى، وليس العدالة الكوسموبوليتية، إنه عالم من الصراعات المستمرة من أجل القوة والأمن بين الدول.[3]

من ناحيــة أخرى، برز اتجــاه تنظيري جديـد و/أو مجـدد في الواقعيــة يعرف بــ"نظريــة دورة القـوة *Power Cycle Theory* الذي عبر عنه " دوران Doran " من خلال التأكيد على مفهوم القوة النسبية، وبالتالي رفض التصور القائم على القيادة الأحادية، التي تقوم على التحكم من أعلى من قبل من قبل الدولة الأكثر قوة في النظام الدولي، والتأكيد على أن مفاهيم القوة والدور تتسم بالتعددية والتشاركية التي تتقاسمها دول عدة، رغم عدم التكافؤ بينها، وبدل أن تمارس الدولة العظمى السيطرة على النسق الدولي، تؤدي دور القائد بالتعاون مع الدول الأخرى القادرة على ممارسة دور رئيس في السياسة الدولية، وهذا يتضمن التفاوض والاتفاق بين هذه القوى مجتمعة على القواعد والنظم التي تدار بها قضايا السياسة الدولية، التي هي نتاج التفاعل بين الدول الكبرى فيما يتعلق بالعدد والقوة النسبية والدور وتوازن القوة، مع التسليـم بأنـه حتى في ظل تراجـع أو أفـول الدولـة الأكثر قوة، تستمر في مشاركتها في مسؤوليات حفـظ

[1] Pierre De Senarclens, **Mondialisation, souveraineté et théories des relations internationales.** Armand Colin, Paris, 1998, p 183.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 373.

[3] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص 454.

النظام وتيسير مهمة تعديل دور هذه القوة أثناء تحول النسق. [1]

ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن المنظمات الدولية، وفق هذا الطرح مجرد إطار أو كيان توافقي منظم للتفاعل بين الدول العظمى، والمتضمن للتنسيق والتفاوض، والاتفاق على مجموعة من النظم والقواعد، أو المعايير والقيم التي تدار بموجبها العلاقات الدولية، وفي هذه الحالة يمكن للدول أن تختار تجاهل المنظمات الدولية، كلما تعارضت سياساتها وبرامجها مع سعي الدول لتعظيم مصالحها القومية.[2]

وعلى هذا الأساس تبقي الواقعية الدول و/أو نظام – دول State – System، الأساس الذي تنتظم حوله كل البنى والعمليات، والسياسات والإجراءات وكذا العلاقات الدولية، معتمدا الضبط ما بين الدولاتي التي تقوده وتهيمن عليه الدول – وبالذات الدول الكبرى القوية والنافذة – باعتبارها الوحدات الأساسية والمحورية في السياسة الدولية، كما تبقي القوة وتعظيم القوة الوسيلة والهدف معا، كضمان لأمن وسيادة ووجود الدولة والحفاظ على مصالحها ونفوذها وهيبتها على المستوى الدولي، أما ميزان القوى فهو ضابط لسلوك الدول ومحقق للسلام وتحقيق الاستقرار بين الدول، فالقوة هي التي تخلق النظام العالمي المحكوم بالمصلحة والهيمنة، أكثر من خضوعه للقواعد أو القانون الدولي، فالمنتصر هو الذي يشكل ويضع القواعد والقوانين الدولية والمعايير العالمية، أما المنظمات الدولية فلم تنتجها الوظيفية أو الحاجة إلى مأسسة وتنظيم العلاقات الدولية، ولكن أنتجت بحكم الواقع و إرادة الدول القوية والمنتصرة، فالمنتصر هو الذي يصنع القواعد والتاريخ، ولو كانت المنظمات الدولية تحقق السلام العالمي، لما كان ثمة حاجة إلى توازن القوى وتوازن الرعب النووي، وسباق التسلح واستمرار المعضلة الأمنية، والحمائية، والإجراءات والسياسات أحادية الجانب، وغيرها من الظواهر التي لا تزال تطبع العلاقات الدولية، فالمنظمات الدولية بهذا الشكل تبقى مجرد امتداد لمصالح الدول القوية ذات تأثير محدود على التفاعلات الحاصلة بين الدول، وبالتالي خضوعها لترتيبات توافقية تعبر عن توزيع القوة دوليا وأداة لتقوية مصالح ونفوذ وقيم الدول القوية والمهيمنة على المجتمع الدولي، وعموما فالواقعيون لا يتفاءلون بإمكانية المنظمات الدولية تحقيق التعاون الدولي وفق ترتيبات مؤسسية، وضبط سلوك الدول بما يؤسس لأنظمة دولية قادرة على إدارة العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والقيمية، بما يحقق مكاسب مشتركة متفق بشأنها بين وحدات المجتمع الدولي ككل.

---

[1] أمينة رباحي، " تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية "، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، عدد 06، 2011، ص30 ، تاريخ التصفح: 2015/04/12.
http://www.univ-chlef.dz/ratsh/RATSH_AR/Article_Revue_Academique_N_06_2011/article_04.pdf

[2] Monika Bauhr and Naghmeh Nasiritousi, « Towards Better Governments? A Theoretical Framework for the Influence of International Organizations », **QoG Working Paper Series 2009:31, The Quality of Government Institute**, Department of Political Science, University of Gothenburg, GÖTEBORG, 2009, p 04.

المبحث الثاني: النظريات الليبرالية و/أو المنظور المؤسساتي التعددي التشاركي للمنظمات الدولية:

تتمثل أبرز الافتراضات النظرية لليبرالية بكل تنويعاتها، فيما يلي:

./. الأفراد والدول، بناءا على العقلانية، يملكون القدرة على حل المشاكل من خلال العمل الجماعي ؛ *(ومن هذا المنطلق يحتل الفرد مكانة محورية كأساس لتحليل الظواهر الدولية، كوحدة أساسية للتحليل، عكس الواقعية التي تؤكد على مركزية الدولة في التحليل).*

./. التعاون الدولي من أجل الاستفادة المتبادلة هو مرغوب وممكن في نفس الوقت ؛ *(إذن فالعلاقات الدولية ليست كلها صراع وتنافس من أجل القوة والهيمنة والأمن، بل يمكن إحلال العلاقات التعاونية التكاملية التبادلية التشاركية، محل العلاقات التنازعية التنافسية التصارعية، باعتبار السياسة العالمية مجالا لتفاعلات متعددة لفواعل متنوعة، كما أن الاعتماد المتبادل، وتطور تكنولوجيات المعلومات وأشكال الاتصالات، وحجم المبادلات وكثافة شبكات الارتباطات، وخلق أنظمة خاصة بمراقبة الغش وتقليل التكاليف، من شأنها تعزيز التعاون، برغم الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي).*

./. دور الفاعلين الآخرين من غير الدول؛ *(معناه أن الدولة لم تعد الفاعل العقلاني الوحيد في السياسة الدولية، بانضمام* فاعلين آخرين *متعددي المستويات، ومتنوعي الأشكال، ومختلفي التأثير، كالمنظمات الدولية الحكومية، وشبكات المنظمات غير الحكومية، والشركات العالمية، والمجموعات الفكرية، والحركات المتخطية للحدود القومية كعصابات الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية* والحركات التحررية*، والأفراد).*

./. الدولة ليست متحدة، بل متعددة المراكز والقضايا، تماشيا مع التنافس بين الضغوط الداخلية والدولية ؛ *(فالدولة تضم مجموعة من الأفراد والإدارات و/أو الأجهزة والمؤسسات المتنوعة، والجماعات المختلفة المصالح كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط واللوبيات...).*

./. السلام الديمقراطي ؛ *(أطروحة الدول الليبرالية الديمقراطية، المتماثلة قيميا وسلوكيا، أين تنتفي احتمالات قيام حرب، أو تهديدات بينها، بما يؤدي إلى تعزيز بناء السلام والتعاون بينها).*

./. المكاسب النسبية في مقابل المكاسب المطلقة.[1]

إذن يبدو سعي الليبراليين إلى رعاية السياسة العالمية، من خلال تطوير ترتيبات مؤسسية تعزز التعاون بين الدول، حيث عادت المقاربة الليبرالية بقوة – وبتنويعات مختلفة – بعد العام 1945م، وبعيد تأسيس منظومة الأمم المتحدة، وتطور أنظمة قادرة على إدارة الاقتصاد العالمي.[2]

<u>الليبرالية المؤسساتية Liberal Institutionalism:</u> وهو الاتجاه الذي يرى أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين، ويرى أن المنظمات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي، يمكن أن تساعد

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 404.

[2] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص 192.

للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم. [1]

وفي هذا الإطار جاءت محاولات " دافيد ميتراني David Mitrany" وهو منظر تكاملي رائد، للتأكيد على أهمية التعاون وحتميته والذي يتخطى الحدود القومية لحل المشاكل المشتركة، من خلال ربط فكرة السلطة بنشاط أو وظيفة معينة، والاهتمام بالظروف والشروط الضرورية المحققة للأمن والسلم الدوليين، وتوفير آلية دولية للتعاون والتنسيق والاعتماد المتبادل.[2]

تستند النظرية الوظيفية التقليدية في أطروحتها على التركيز على تكثيف الترابط وتنسيق التعاون الدولي المتعدد الأطراف في المجالات المنفعية المشتركة، أي في مسائل السياسة الدنيا ذات الطابع الفني، عبر منظمات دولية وظيفية، تعنى بإدارة وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية من أجل تحقيق التقدم والرفاه والانتعاش على المستوى الدولي، ويشكل ضمانا ضد الحروب والنزاعات الدولية، وتدعيم مشاركة وانخراط الدولة في المنظمات الدولية الوظيفية، من خلال تعويض الحلول الذاتية للمشاكل الوطنية، بفوائد الحلول ما بين الدول في إطار الاعتماد المتبادل والتعاون الوثيق بين الدول لحل المشاكل المشتركة عبر المنظمات الدولية المنشأة لهذا الغرض، علاوة على التأكيد على إمكانية تحويل إدارة بعض الحاجات والوظائف ذات الطابع التقني المشترك كإدارة نظام السكك الحديدية والطيران، والنقل البحري ونظام الإعلام والاتصال... من الدولة إلى المنظمات الدولية المتخصصة في إحدى هذه النشاطات، مع عدم تقييدها بقواعد قانونية جامدة وأنماط تسيير وإدارة محددة مسبقا، من أجل إضفاء طابع المرونة على نشاطها، وجعلها قابلة للتطور والتكيف مع الظروف المستجدة، والتأكيد على اعتبار الولاء للدولة القومية أحد الأسباب الرئيسة للنزاعات والحروب الدولية، ويمكن تعديله عن طريق تغيير مركز الولاء إلى المنظمات الدولية الجديدة من خلال إثبات قدراتها على إدارة مشاكل التنمية والفقر واللامساواة بين الشعوب، بسبب التكوين الفني والتقني للخبراء والموظفين في المنظمات الدولية، بما يضمن عدم تبعيتهم لأية سلطة خارج إطار المنظمة الدولية، وهو ما يساعد في تحقيق الإجماع والاتفاق والتكامل بين المصالح الدولية، كما أن التزايد المطرد في عدد المنظمات الدولية الوظيفية وتعدد نشاطاتها وتغطيتها لمجموعة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية ... سيحقق الاندماج والتكامل الدولي على قاعدة الاعتماد المتبادل.[3]

---

[1] ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: زقاغ عادل وزيدان زياني، ص 03، تاريخ التصفح: 2015/05/23.

http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR

[2] تيموثي دن، " الليبرالية "، **عولمة السياسة العالمية**. مرجع سبق ذكره، ص 325.

[3] حسين بوقارة، " التكامل في العلاقات الدولية "، **سلسلة دراسات دولية**، عدد رقم: 03، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 45-54.

جاءت الوظيفية الجديدة على إثر الانتقادات الموجهة للوظيفية التقليدية، والتي تركزت على استحالة الجمع والتوحيد بين مصالح الدول، واستحالة الفصل بين قضايا السياسة العليا والسياسة الدنيا، واستحالة إقناع الدول بالتنازل عن جزء من سيادتها لصالح المنظمات الوظيفية الجديدة، كما لم تستطع المنظمات الدولية تحويل الولاء من مركزه الوطني إلى المنظمات الدولية.

فأهم ركيزة أساسية للنظرية الوظيفية الجديدة بزعامة "أرنست هاس وكارل دويتش A.Haas & K.Deutsh" هي فكرة التفرع/الانتشار/*Spill Over*، بمعنى أن التعاون في قطاع معين من المحتمل أن يجعل الحكومات توسع نطاق التعاون عبر قطاعات أخرى، وكلما أصبحت الدول أكثر انخراطا في عملية التكامل، كلما ازدادت تكلفة الانسحاب من المشاريع التعاونية، كما اعتمدت النظرية على مفهوم التكامل الإقليمي بدل التكامل في إطاره الدولي حسب الوظيفية التقليدية، لتوفر التكامل الإقليمي على بعض الشروط الأولية للتكامل كالعامل الجغرافي والتجانس الاقتصادي والاجتماعي بين الدول المعنية، وفي حين ركز "دويتش" في تحليلاته على أهمية توفر عامل الاتصال والمبادلات بين الدول كأساس لتعزيز الشعور بالانتماء إلى التنظيم الدولي الجديد، فقد اتجه "هاس" إلى التأكيد على أن الطبيعة التنافسية لمصالح الدول الأعضاء، هي التي تولد الرغبة في البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بخدمة جميع المصالح وتحقيق الاستقرار، من خلال موافقة ودعم ومساندة الفعاليات الاقتصادية والمجتمعية لعملية التكامل، من جانبه أكد "ستانلي هوفمان S.Hoffmann" على ضرورة التفريق بين السياسة الدنيا التي تهتم أساسا بالرفاه الاقتصادي وتعزز الرغبة لدى الدول في تدعيم التكامل، وتحويل جزء من الولاء إلى المنظمات الوظيفية الجديدة، وبين السياسة العليا التي تدور حول السيادة وسياسات الدفاع والخارجية، والتي تكون احتمالات الاختلاف فيها كبيرة، ما يصعب من عملية التكامل السياسي، أما "إتزيوني A.Etzioni" فقد ركز على أهمية العصرنة والتقدم وتطور النخب في إنجاح عملية التكامل، وبحسب الوظيفيين الجدد فإن مسار التعاون وديناميكيات التفاعل ليست آلية أوتوماتيكية، فالمحدد الأساسي للاندماج يبقى القرارات السياسية المستندة إلى الحسابات العقلانية للمكاسب/التكاليف، لكن الوظيفية تبقى أساسية لفهم مسارات التكامل والاندماج المؤسسي للمنظمات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي أو الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة كمنظمات الصحة العالمية والفاو واليونيسيف والأرصاد الجوية العالمية.[1]

وعلى هذا الأساس، تساهم النظرية الوظيفية الجديدة، في تفسير دور المنظمات الدولية – وبالذات الإقليمية – في نشر معايير الحوكمة الجيدة ومكافحة الفساد، سواء على مستوى اعتماد الآليات القانونية عبر الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية، كمعاهدة الاتحاد الإفريقي الإقليمية لمكافحة الفساد 2003،

[1] لمزيد من المعلومات أنظر:

– حسين بوقارة، " التكامل في العلاقات الدولية "، مرجع سابق، ص ص 60–78.

- Mark F. Imber, « *Functionalism* », **Governing Globalization: Power Authority and Global Governance.** Op.Cit., pp 296-303.

ومعاهدة منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد، ومعاهدات القانون المدني والجنائي لمجلس أوروبا حول الفساد 1997- 1999، ومعاهدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب 1997، أو من خلال إستراتيجية توسيع عضوية المنظمات الدولية والإقليمية، والتي مثلتها التجربة الأوروبية، حيث درست هذه الإستراتيجية بشكل متكرر، في سياق بحث شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والتي أثبتت فعاليتها في تحقيق الإصلاحات المطلوبة من الدول المترشحة، والساعية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (Jacoby 2006: 646)، هذه الآلية التي يصطلح عليها بالمشروطية السياسية، أثبتت من الناحية العملية، أنها الأكثر كفاءة وفعالية في نشر واعتماد معايير الجودة الحكومية (Kelley 2004 ؛ Schimmelfennig 2005)، فتوسعة المنظمات الدولية والإقليمية، على شاكلة الاتحاد الأوروبي، توظف إستراتيجية العصا والجزرة لتحفيز بلدانها على إجراء الإصلاحات الحكومية، فالدول الراغبة في الانضمام للاتحاد الأوروبي مثلا، يجب عليها الامتثال لمجموعة من الشروط السياسية والاقتصادية، والمعروفة باسم معايير كوبنهاغن، تتضمن الشروط السياسية أحكاما ومعايير تخص قضايا حقوق الإنسان، والحوكمة الجيدة، والديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الأقليات... وبسبب المكاسب الكبيرة المتوقعة من الانضمام للاتحاد الأوروبي- والتي تشكل حوافز للانضمام – تواجه الدولة المنضمة تحديات الشروط السياسية والاقتصادية للوفاء بمعايير العضوية والقبول في الاتحاد الأوروبي، وبرغم ما تقدم، فإن هذه الآلية تعاني من أوجه القصور والقيود، والتي قد تحد فعاليتها، بسبب الاستيعاب المحدود للمعايير من قبل الدول الأعضاء، والأهمية المنخفضة الممنوحة لبعض قضايا نوعية الحكم (QoG)، وباستثناء حقيقة أن عددا محدودا جدا من المنظمات الدولية – على شاكلة الاتحاد الأوروبي – يمكنها توظيف مثل هذه الشروط الصارمة لقبول العضوية، فإن غالبية المنظمات الدولية، لا تحوز على هذه الآلية بسبب عضويتها العالمية المفتوحة، أو بسبب افتقارها إلى وسائل وآليات تمكنها من فرض الشروط، وبالتالي، فالمنظمات الدولية تتباين فيما بينها، من حيث حجم السلطات والاختصاصات الممنوحة لها، والقدرات والإمكانات الضرورية، للنجاح في تعزيز جودة الحكومات، في بلدانها الأعضاء.[1]

علاوة على ذلك، يجادل "أمبروزيو (Ambrosio (2008: 1324" بأن ثمة علاقة ايجابية بين ما يدعوها بـ" المنظمات الدولية ذات التركيز الديمقراطي المرتفع IOs with high democratic density " حيث معظم أعضائها ديمقراطيات (نظم ديمقراطية)، ومعدل نجاح نشر واعتماد معايير الحكم الراشد أو الجودة الحكومية مرتفع، وما يعزز درجة الاستجابة لمعايير جودة الحكم، أن الدول الأعضاء، **"وكذلك المنظمات الدولية نفسها"** التي تفرض شروطا على الأعضاء الجدد، يجب أن تكون قدوة ومثالا في تجسيد تلك المعايير وتطبيقها في نظمها الداخلية، كما يوضح " غريغوريسكو (Grigorescu (2002 : 482 " أنه من الصعب على المنظمات الدولية محدودة العضوية أو الإقليمية، نشر المعايير أو فرضها، على الدول

[1] Monika Bauhr and Naghmeh Nasiritousi, Op.Cit, p 14.

المترشحة، أو الراغبة في عضويتها، إذا لم تستوعبها دولها الأعضاء بالكامل، وهناك ملاحظة مهمة جديرة بالذكر، وهي أنه قد لا يتم تنفيذ الإصلاحات الأقل أهمية، المتضمنة في شروط العضوية، حيث يؤكد " ساندهولتز وغراي Sandholtz & Gray (2003: 793) " بأن إصلاح منظومة مكافحة الفساد، لم تكن موضوعا ذا أولوية، في عملية توسعة الاتحاد الأوروبي شرقا، ليضم دولا من شرق أوروبا، رغم أن مكافحة الفساد كانت شرطا لقبول العضوية، إلا أن التقارير الممهدة للانضمام، قللت من أهمية الموضوع، مؤكدين في نفس السياق، بأن الاتحاد الأوروبي أولى أهمية قصوى للإصلاحات الاقتصادية، والامتثال للوائح وأنظمة الاتحاد الأوروبي، وبالتالي، أرجأ التعامل مع مشاكل الفساد في الدول الحديثة العضوية، لما بعد الانضمام، كما حدث مع بلغاريا، حين دق ناقوس الخطر من استفحال الفساد بها عام 2008م، وقد يكون سبب عدم إيلاء الاهتمام الكافي بقضايا الفساد في مفاوضات الانضمام، إلى الطبيعة المعقدة للقضية، والى حقيقة أن مشاكل الفساد تعج بها مؤسسات الاتحاد الأوروبي، على أن عدم إعطاء نفس القدر من الاهتمام، بالنسبة لجميع شروط الانضمام، قد أوجد مشكلة تقييم توقيت استيفاء شروط العضوية من الناحية الواقعية، وهو ما ولد شكوكا وتساؤلات حول دور الاعتبارات السياسية في قبول عضوية بعض الدول، رغم عدم استيفائها لجميع شروط ومعايير الانضمام، وهو ما من شأنه، إضعاف حوافز تحسين الحكم بالنسبة للدول الحديثة العضوية، كما يضع مصداقية القواعد والشروط، وآليات تقييمها بشكل متكافئ وعادل، موضع النقد والاستخفاف.[1]

أما نظرية الاعتماد المتبادل *Interdependence* فتقوم على فكرة التبعية المتبادلة بين أكثر من فاعل، والمقصود بها تحليل الحالات التي تتميز بوجود آثار متبادلة بين الدول وبين فاعلين من غير الدول كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، حيث أن العنصر الأساس في فهم الاعتماد المتبادل هو مفهوم ظل المستقبل (حساب التكلفة والمقابل) أي: ما يتوقعه الفاعلون من وضعية الاعتماد المتبادل في المدى المتوسط والبعيد من فوائد وأرباح، فهي وحدها تسمح بفهم طبيعة العلاقة الترابطية التبادلية بين فاعلين أو أكثر، وتقدير درجة الحساسية [الدرجة التي تكون فيها الدولة حساسة للتغيرات التي تحدث في دولة أخرى] ومستوى الانكشافية [تشير إلى التكاليف التي تتحملها الدول عندما ترد على تغييرات الواقع الدولي] المعبرة عن الاعتماد المتبادل المركب [الدول/الفاعلين غير الدول] بتعبير "جوزيف ناي وروبرت كيوهان Joseph Nye & Robert Keohane" والذين أكدا بأن الوضع المركزي للأطراف الفاعلة من غير الدول – أي المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية – والتي تربط بينها قنوات متعددة من التفاعل لابد أن تأخذ بالاعتبار، حيث أكد أنصار هذه النظرية على ضرورة أخذ عدد الفاعلين وتنوعهم بعين الاعتبار لأن ازديادهم وتعددهم يدعم التعاون.

ويؤكد أصحاب هذه النظريـة على تنوع مجالات التعاون والتفاعل من السلع الاستهلاكية إلى الأمن،

[1] Monika Bauhr and Naghmeh Nasiritousi, Op.Cit, pp 15-16.

كما أن قدرة الدول على صنع القرار إزاء الاقتصاد العالمي آخذة في التضاؤل، في مقابل زيادات كبيرة في تدفق رؤوس الأموال عبر الدول، ونقل التكنولوجيا ونشوء الشركات المتعددة الجنسيات، وتنامي أهمية المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وزيادة المنفذية على الحدود، إضافة إلى مسائل حقوق الإنسان والفقر والنمو والبيئة وسياسات الطاقة التي شقت طريقها إلى أجندة السياسات الخارجية للدول، ومن أجل وضع الخيارات الجماعية موضع التجسيد، يجب ألا تكتفي المنظمات الدولية بقرارات سياسية لا يمكن تطبيقها لغياب آليات العمل، بل يجب أن يتضمن إجراءات متابعة تنفيذ الخيارات الجماعية على أرض الواقع لضمان الفاعلية حتى لا تبقى المنظمات الدولية غير مؤثرة في الواقع.[1]

إذن يقوم المنظور الليبرالي للسياسة العالمية، على تحليل العلاقات فوق القومية والاعتماد المتبادل، حيث تجادل الليبرالية المؤسساتية بأن الحوكمة ما بعد الدولة متوطنة، تنشأ عن المنافع الوظيفية في عالم من الاعتماد المتبادل، فالدول تدرك من خلال التنسيق الاستراتيجي لسياساتهم ونشاطاتهم مزايا وفوائد إنشاء منظمات دولية لإدارة علاقاتهم وتنسيق سياستهم من أجل تحقيق منافع متبادلة، وإن غياب الشكل المؤسساتي المنظم من شأنه تقويض تحقيق مصالحها الوطنية، ومن ثم فهي تمكن الحكومات من تحقيق أهدافها بدل تقييدها، عبر تلطيف آثار القوة السياسية وتدعيم الأشكال المتميزة للسياسات المتعددة الأطراف وعبر الحكومية *Transgovernmental* وعبر الوطنية التي من شأنها تقييد الدول القوية، إذن فهي تؤكد على أن الحاجة لمنظمات دولية قادرة على إشباع الحاجات، فرضه عجز الدول منفردة عن تلبية كل هذه الحاجات، كما أن هناك عديد الظواهر لا تخضع لسيطرة الدولة، لكنها تؤثر بشكل مباشر في الدول، وهو ما يستلزم توسيع قاعدة العلاقات ما بين الدول لتشمل العلاقات فوق القومية أو عبر الوطنية، لتضم المنظمات غير الحكومية والحركات السياسية والشركات العالمية ...[2]

<u>الليبرالية المؤسساتية الجديدة *Neo - Liberal Institutionalism*</u> (اكسلرود Axelrod وكيوهان وأوي Oye) ركزت على الدولة إزاء السياسة العالمية، من خلال اعتبارها الطرف الفاعل *(Actor)* الأساسي، بالإضافة إلى الأطراف الفاعلة من غير الدول، مع الإقرار بخضوعها للدول، والتسليم بالبنية الفوضوية *(Anarchic Structure)* للنظام الدولي، مع إمكانية التعاون بين الدول من خلال وجود الأنظمة *(Regimes)* والمنظمات الدولية وانتشارها بما يمكن من تلطيف آثار الفوضى عبر خفض تكاليف التحقق، وتعزيز المعاملة بالمثل، وجعل معاقبة الابتعاد عن المعايير أسهل تنفيذا، وتعديل وضبط سلوك الدول، واعتبار عملية *(Process)* التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي في ازدياد بحكم توفر الحافز *(Motivation)* للانخراط الدول في علاقات تعاونية حتى في ظل تباين حجم المكاسب المتوقعة من التفاعل من دولة

[1] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[2] David Held and Anthony McGrew, *"Introduction"*, **Governing Globalization: Power Authority and Global Governance.** Op.Cit, p12.

لأخرى (المكاسب المطلقة بالنسبة لليبراليين المؤسساتيين أكثر أهمية من المكاسب النسبية التي عبر عنها الواقعيون الجدد) وبالنظر إلى سياق هذه الأطروحة النظرية، تبدو الليبرالية المؤسساتية الجديدة أقرب إلى الواقعية الجديدة من المدرسة الليبرالية بشأن العلاقات الدولية، كاستجابة ليبرالية لأطروحات " ك. والتز" بشأن السياسة الدولية المتضمنة في مؤلفه المنشور عام 1979م الموسوم "نظرية السياسة الدولية".[1]

الليبرالية الدولية *Liberal Internationalism*: يعتبر رواد هذا الفرع من الليبرالية "دويل Doyle وفوكوياما F.Fukuyama" أن النظام الطبيعي قد أفسده قادة الدول غير الديمقراطية، والسياسات التي عفا عليها الزمن مثل ميزان القوى، في المقابل يسمح الاتصال بين شعوب العالم عبر التجارة أو السفر، بتحقيق شكل أكثر سلاما للعلاقات الدولية، مع التأكيد على فكرة انسجام المصالح كمفهوم أساسي لمذهب الدولية الليبرالية.[2]

تتلخص الليبرالية الدولية أساسا، في كونها مشروع يسعى إلى تغيير العلاقات الدولية كي تتلاءم ونماذج السلام والحرية والازدهار، الذي يزعم أن الديمقراطيات الليبرالية الدستورية كالولايات المتحدة الأمريكية تنعم بها، كما يعتبر هذا الاتجاه، أن الدول الليبرالية أوجدت سلاما منفصلا عن السلام العالمي، كونها لا تحارب بعضها البعض، كما يؤكد أن التمثيل الديمقراطي، والالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية، وتعزيز سيادة القانون، والقيود المؤسسية المشتركة، واعتماد الخيارات التعاونية والآليات الدبلوماسية، وتطوير المنظمات والممارسات الدولية، يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية، على افتراض أن الترابط بين الدول سيقلل حوافز استعمال القوة ويرفع تكاليف استعمالها، كما يخفف من حدة معضلة الأمن بين الدول، كما تجدر الإشارة إلى أن الدولية الليبرالية هي أساسا إصلاحية وليست ثورية، بحيث لا تسعى إلى تغيير البنية الأساسية الخاصة بنظام الدول، بل إلى تعديل تلك العوامل التي هي من وجهة نظر الواقعيين دوافع وأسباب الحرب الرئيسة.[3]

شهدت فترة ما بعد 11 سبتمبر 2001م الصدام العالمي لليبرالية الدولية مع مسعى إستراتيجية التدخل التي تقودها الولايات المتحدة للتعامل بحزم ضد الجهاديين الذين أعلنوا الحرب على الغرب، والذي يعد مثالا جيدا لحقيقة أن الليبرالية الدولية يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة، كما تكشف الجانب المظلم للدولية الليبرالية، كما تكشف كذلك عن العلاقة المعقدة بين الأطر النظرية والسياسات العامة، فالمحافظون الجدد *The neo-cons or neo-conservative.* الذين سيطروا على أجندة عمل إدارة الرئيس "جورج دبليو بوش" تمكنوا من دمج أدبيات الدولية مع القومية المحافظة *Conservative Nationalism* وهذا الالتباس الفكري

---

[1] تيموثي دن، " الليبرالية "، **عولمة السياسة العالمية**. مرجع سبق ذكره، ص ص 337-340.

ولتفاصيل أوفر حول المقاربة النيو ليبرالية أنظر:

Steven L. Lamy, *"Contemporary mainstream approaches neo-realism and neo-liberalism"*, **The Globalization of World Politics.** Op.Cit, pp 212-214.

[2] تيموثي دن، " الليبرالية "، **عولمة السياسة العالمية**. مرجع سبق ذكره، ص 345.

[3] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص ص 224-225.

واضح في النصوص الأساسية المعبرة عن العقيدة البوشية، وليس أقلها إستراتيجية الأمن القومي لعام 2002م، الداعية إلى الانخراط في حروب استباقية، إلى جانب السعي لنشر مبادئ الليبرالية والحرية، أي التوجه نحو شرعنة التدخلات الإنسانية، والتدابير المتخذة لتنفيذ عدم تسليح الدولة المهدد للسلم والأمن الدوليين، أو منع وعدم تمكين الدول المصنفة فاشلة والجماعات الإرهابية من الحصول على أسلحة نوعية ذات قدرة تدميرية، وفي هذا الإطار أكد "ريتشارد هاس Richard Haas" وهو مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية أن ثمة إجماع عالمي بارز يعتبر السيادة ليست شيكا على بياض، وبدلا من ذلك، فالوضع السيادي للدولة يتوقف على مدى وفائها بشروط والتزامات السيادة تجاه مواطنيها أو المجتمع الدولي، وعند فشل الدولة في الوفاء بالتزاماتها وتحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بالأمن الدولي وحماية حقوق الإنسان، فإنها تخاطر بمصادرة حقوقها أو امتيازاتها السيادية، بما في ذلك استباحة التدخل المسلح لوقف انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الإبادة الجماعية، وتهديد الأمن والسلم الدوليين.[1]

من هذا المنطلق يمكن القول، بأن ثمة نطاق واسع من الخيارات المتاحة للدول الغربية في محاولاتها لعولمة الليبرالية الدولية: إما الدعوة إلى تدخل إنساني بقوة، كما تم التطرق إليه أعلاه، وإما استخدام المذهب المؤسسي كوسيلة لضم دول غير ليبرالية سابقا إلى النظام العالمي الليبرالي، فمثلا كي تقبل عضوية دول شرق أوروبا في الاتحاد الأوروبي، يجب أن تثبت أهليتها الليبرالية أولا، ولكي تقبل روسيا في مجموعة الدول السبع يجب أن تؤهل ليبراليا، والهدف الذي ترمي إليه الدول الغربية في توظيف الضغط المؤسسي، هو التلاقي الاقتصادي الكلي السريع بين الدول الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، واقتصاديات الدول الأعضاء القائمة، وبالنسبة للعلاقات مع دول العالم الثالث، تعتبر المشروطية *Conditionality* هي أنجع الوسائل لممارسة ضغط مؤسسي إقليمي، فهي السياسات التي يجب على الدول النامية إتباعها، مقابل مزايا اقتصادية (قروض، ومساعدات، وهبات، واستثمارات...)، لتتوسع المشروطية، من شروط تحرير وخصخصة القطاع الاقتصادي، لتشمل أهدافا تتعلق بالحوكمة الجيدة وتعزيز الالتزام بمعايير حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب والتطرف...[2]

لكن ومع بداية القرن الحادي والعشرين، تواجه الدولية الليبرالية عدة تحديات، تخفض من سقف توقعاتها، ذلك بأنه ليس من الواضح أن تتعاضد أنواع الليبرالية الدولية الثلاثة (الليبرالية التجارية + الليبرالية الجمهورية + الليبرالية التنظيمية و/أو المؤسسية) فمثلا لا تعزز الديمقراطية في روسيا سرعة تبنيها للرأسمالية، وبالمثل لا تعزز الرأسمالية المتبناة في الصين تحولها نحو الديمقراطية، كما لا يمكن تعميم النماذج الليبرالية الدولية، إذ يسقط التناظر المحلي على المستوى الدولي، حيث يواجه مؤيدو الدولية

[1] Tim Dunne & Matt McDonald, *"The politics of liberal internationalism"*, **International Politics**, Vol. 50, 2013, Macmillan Publishers Ltd, pp 07-10, viewed on: 23/08/2015.
http://www.palgrave-journals.com/ip/journal/v50/n1/pdf/ip201225a.pdf

[2] تيموثي دن، " الليبرالية "، **عولمة السياسة العالمية**. مرجع سبق ذكره، ص 330-333.

الليبرالية بعض المعضلات المستعصية، ليس أقلها كيف يمكن إصلاح عالم يحوي خليطا من الدول الليبرالية وغير الليبرالية ؟ وهل يمكن التأقلم مع هذه الأخيرة أو الضغط عليها ؟ وكيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الصين ؟ (أو كيف يمكن لأستراليا تعزيز القيم الليبرالية في إقليم جنوب شرق آسيا غير الليبرالي ؟) كما يخيم مناخ من التوتر بين الكوسموبوليتية الليبرالية والدولية الليبرالية، فمن ناحية يعزز مناصرو الليبرالية الدولية سيادة القانون بين الدول، الذي يتناقض مع غايتهم الأخلاقية الرامية إلى تعزيز الحرية الفردية، كما يختلف مناصرو الليبرالية الدولية في الموقف من التدخل لدواع إنسانية، فمن جهة يتعاطفون مع الفكرة القائلة بأن سيادة الدولة ليست مطلقة وأن تمثيلية الدولة لمواطنيها باطلة في حال انتهاكها لحقوقهم الإنسانية، ومن جهة أخرى يتحفظون في مسألة الجزاء وإنزال العقاب، نتيجة تقويض التدخل الإنساني للقانون الدولي، أو اتخاذه مطية من أطراف خارجية لتبرير تدخلاتها لغايات مصلحية بالتذرع بالمثل الليبرالية.[1]

من جهة أخرى يتفق "جون إكنبري G. John Ikenberry" مع وجهة نظر "فريد هاليداي Fred Halliday" التي مفادها أن الدولية الليبرالية متوافقة مع ممارسات الهيمنة، التي تزعمتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1945م، فالميزات المؤسسية للهيمنة الأمريكية تشمل: الهيمنة داخل نظام قواعد متفق عليه، والتعبير عن مصالح النظام ' *system services*' بحكم قوته الراجحة، ومنح فرص المشاركة في التحالفات والمنظمات الدولية للأعضاء الآخرين للتعبير عن مواقفهم، ونظام القواعد والممارسات الذي تطور منذ 1945م تراجع خلال عهدتي "بوش الابن" بسبب عقيدته المتمحورة حول الأمن الصلب أحادي القطب ' *Its vision of unipolar security*' وتحول السياسة الخارجية الأمريكية بعيدا عن الدولية الليبرالية.[2]

الكوسموبوليتية الليبرالية Liberal Cosmopolitanism و/أو المثالية – الجديدة Neo-Idealism: تتفق مع الليبرالية الدولية من حيث الالتزام بالأشكال الديمقراطية للحكومة، كما تشاطرها الرأي بأن الترابط يولد السلام، إلا أنها تقر بأن السلام والعدالة ليسا حالتين طبيعيتين، بل هما نتاج تصميم مقصود، زادت عمليات العولمة من ضخامة هذه المهمة، وتشجيع أو إكراه الدول غير الليبرالية لتصبح أكثر ديمقراطية يمثل جزءا يسيرا مما تدعو الحاجة إليه لإيجاد نظام عالمي ليبرالي حقيقي، والذي يتطلب عملية إصلاح عميقة تمتد للمنظمات الدولية من أجل دمقرطتها، وتضمين الحركات الاجتماعية في هياكل صنع القرار، وعلاوة على التصدي إلى العجز الديمقراطي العالمي، فإن الكوسموبوليتيين أو المثاليين – الجدد أكثر ميلا للإشارة إلى الجانب المظلم للعولمة من نظرائهم الليبراليين الدوليين.[3]

مما تقدم يمكن القول بأن الكوسموبوليتية و/أو الكونية الليبرالية هي نظرية معيارية للعدالة العالمية، وهي بتعبير " بيتز Beitz" عقيدة متمحورة حول المؤسسات والممارسات التي يجب أن تشجع أو تنتقد،

[1] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص ص 225–226.

[2] Tim Dunne & Matt McDonald, *"The politics of liberal internationalism"*,Op.Cit, p 12.

[3] تيموثي دن، " الليبرالية "، **عولمة السياسة العالمية**. مرجع سبق ذكره، ص 333.

من خلال تنويع الخيارات العالمية حول السياسات المتخذة والمنظمات المفضلة والمعبرة عن الخيارات الفردية المتأثرة بنوعية السياسات والمؤسسات والممارسات، من حيث تعبيرها عن حاجاتهم واستجابتها لمطالبهم وتحقيقها لمعايير العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص، وبذلك تمنح الأولوية في توزيع العدالة العالمية داخل المجتمعات وليس فقط العدالة الدولية بين الدول (Beitz، 2001)، وبذلك فهي تعرض نقدا جذريا للنظام العالمي القائم، وترتيبات الحوكمة العالمية التي تكرس عدم المساواة العالمية، والظلم العالمي، وكما يلاحظ " كاني" فالنظام الحالي ظالم للغاية ولابد من إعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء (Caney,2001)، وعلى هذا الأساس فمطالب العدالة الاجتماعية لا تقتصر على الحدود الوطنية أو العرقية أو الإقليمية، بل تتجاوزها إلى هياكل السياسة العالمية التي تربط مصير المجتمعات والأفراد معا، بحيث يتم على نحو متزايد، وبشكل مضلل وصف البيئة الدولية، بأنها عالم من الدول المتماسكة والمترابطة معا بمجموعة من خطط وعمليات الاعتماد المتبادل والتي تتيح لكل دولة على حدة المشاركة في السياسة العالمية، ومع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد للنظام العالمي المعولم، تبدو الكوسموبوليتية الليبرالية معنية باعتماد التبريرات الفلسفية ووضع الأسس الأخلاقية و/أو المعيارية لإعادة توزيع الثروة من الأغنياء إلى الفقراء في جميع أنحاء العالم، وتحقيق – بتعبير " هيتشينجز Hutchings" – مبادئ العدالة التوزيعية العالمية.[1]

وعلى صعيد المنظمات الدولية يعتقد كل من " ديفيد هيلد David Held، ونوربرتو بوبيو Norberto Bobbio، ودانييل آرتشيبوغي Danielle Archibugi" أنه يتعين على السياسة العالمية أن تصبح ديمقراطية، من خلال طرح نموذج عالمي للديمقراطية عبر: إيجاد برلمانات إقليمية وتوسعة سلطة الهيئات الإقليمية القائمة حاليا مثل الاتحاد الأوروبي، وغرس أو اعتماد اتفاقيات حقوق الإنسان في البرلمانات الوطنية ومراقبتها من قبل محكمة دولية جديدة معنية بحقوق الإنسان، وإصلاح الأمم المتحدة أو استبدالها ببرلمان عالمي ديمقراطي أصيل وخاضع للمساءلة، ولتحقيق النموذج العالمي للديمقراطية لابد عليها من اختراق المنظمات والأنظمة التي تدير السياسة العالمية، مع تفعيل دور المجتمع المدني العالمي وحركات الاحتجاج العالمي في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة التوزيعية العالمية والأمن البيئي ...[2]

علاوة على ما سبق، ثمة بعض التفرعات والمقاربات النظرية لليبرالية المفسرة لدور المنظمات الدولية في وضع القواعد والنظم أو الأسس والمعايير الضابطة لسلوك الدول والمحققة للتعاون الدولي لعل أبرزها:

- ✓ نظرية الأنساق الدولية والتي تتضمن المبادئ والقواعد المستندة للقانون الدولي، والقيم والإجراءات

[1] Anthony McGrew, *« Liberal Internationalism »*, **Governing Globalization: Power Authority and Global Governance.** Edited by David Held and Anthony McGrew, Op.Cit, pp280-281.

[2] تيموثي دن، " الليبرالية "، **عولمة السياسة العالمية**. مرجع سبق ذكره، ص ص 336-337.

القرارية المفسرة لأشكال عدة للحوكمة العالمية، فالأنساق توفر المعلومات للشركاء وتقلل من حالات الشك وعدم الثقة، والمنظمات الدولية وإن لم تشكل نسقا قائما بحد ذاته، إلا أن مواثيقها التأسيسية تضم مبادئ وقواعد وقيما تستعار من قبل الدول لتشكيل نسق جديد مؤسس عليها.

✓ نظرية دور المنظمات الدولية في إدارة وتسيير المشاعات العامة والتي تتضمن مجموعة من البرامج والسياسات والإجراءات المتضمنة للجزاء والعقاب المعتمدة من قبل المنظمات الدولية لإدارة المشاع العام، باعتباره إرثا إنسانيا مشتركا يجب حمايته وضمان ديمومة موارده.[1]

علاوة على ما تقدم، تساعد افتراضات النظريات الليبرالية، في فهم وبلورة إطار نظري مفسر لدور المنظمات الدولية في قضايا الحوكمة، من خلال أشكال التفاعل بين المنظمات الدولية والدول، المتضمنة للقواعد والمعايير المعتمدة، والإجراءات والترتيبات المؤسسية المنتهجة، لتحسين الأداء الحكومي ومكافحة الفساد، والتي يمكن إيرادها باختصار فيما يلي:

➢ الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، والتي توفر إطارا لتعزيز التدابير الوقائية والعقابية، كما أنها تعبر عن الحاجة للتعاون الدولي وتوفير المساعدات التقنية، من خلال المنظمات الدولية، التي تمثل إطارا تنظيميا وإشرافيا لصياغة وإبرام معاهدات دولية لمكافحة الفساد، وترشيد الحكم، لتحقيق الفعالية في الأداء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لممارسة الضغط على الدول – وبخاصة النامية منها – وحملها على تعديل قوانينها المحلية، بما يتناسب مع النظم والآليات، والتعليمات والمعايير الدولية، الخاصة بإصلاح وترشيد الحكم.

➢ آليات المساعدة الفنية، والمشورة التقنية، في إطار تنسيق السياسات والأعمال، وبرامج التدريب وبناء وتنمية القدرات، وتطوير الخطط والاستراتيجيات، وتبادل المعلومات وتحسينها، وفي هذا الإطار، حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على سبيل المثال، طبيعة البرامج والآليات، التي على أساسها يمكن تقديم مساعدات فنية للدول الأعضاء في مجالات الحوكمة ومكافحة الفساد، والمتمثلة في البرامج الخاصة بإطلاق وتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والمحلية لمكافحة الفساد، والبرامج الخاصة بالاستراتيجيات والتشريعات المشجعة على تحسين نظم الشفافية والمحاسبية الداخلية، والبرامج الخاصة ببناء القدرات وإنشاء ودعم المؤسسات المعنية بقضايا المحاسبية والشفافية والنزاهة، مع إعطاء أولوية خاصة لبرامج بناء القدرات والمؤسسات في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمات، والبرامج الخاصة بتطوير سبل إشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد، والبرامج الخاصة بتنسيق المبادرات ضد الفساد المحلية والدولية، ومراقبة

[1] طلال لموشي، " دور الفاعلين غير الدولاتية في العلاقات الدولية: المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا "، (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية)، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2015/2014، ص ص 40-42.

تطبيق ومدى التزام الدول بتنفيذ التزامات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من جهة، وتصنيف المعرفة وتقنينها وقياس فعالية وكفاءة أداء المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد.[1]

➢ إجراء البحوث والقيام بالدراسات، والإشراف عليها، وتمويلها، وتشمل قضايا نظرية، وأدوات منهجية، تتعلق بتأصيل المفاهيم، وتحديد العوامل والمتغيرات الرئيسية والثانوية، ومعايير وأدوات قياس المؤشرات، كما تشمل دراسات وبحوث، تتعلق باستراتيجيات وسياسات وبرامج المنظمات الدولية، في مجال مكافحة الفساد والترويج للحكم الصالح، التي أعدتها، أو ساهمت في تمويلها ونشرها، أو التي تمت بناءا على طلب الدول الأعضاء، لدعم جهودها الإصلاحية، وتحسين أداء مؤسساتها العامة، في مجال الحكم الرشيد ومكافحة الفساد.[2]

إذن من كل ما تقدم يمكن القول، بأن الليبرالية بكل تنويعاتها، تقر بأن الدول لم تعد عناصر فاعلة كما كانت في السابق، بانضمام فواعل جديدة ذات تأثير كبير في السياسة العالمية، جعلت العالم محكوما بشبكة من العلاقات المترابطة والمعقدة، أكثر من مجرد نموذج علاقات دولاتية أو طبقية، فالنظام العالمي الجديد لا يعتمد ميزان القوى، بقدر ما ينطلق من تفاعلات الطبقات المتعددة في ترتيبات الحوكمة العالمية، التي تشمل بنية الفاعلين، وأنماط التفاعل، والقواعد والأحكام المعيارية المتفق عليها، والنظم الدولية والترتيبات المؤسسية.

كما تساعد النظريات الليبرالية في بلورة إطار نظري مفسر لدور المنظمات الدولية، في الترويج لقواعد ومعايير الحوكمة الجيدة، وتطوير الأداء الحكومي، وأنظمة وبرامج مكافحة الفساد، من خلال ممارسة الضغوط المؤسسية، والتأثير على سلوكيات وسياسات الدول الأعضاء، وحملها على الامتثال للقواعد والأحكام المعتمدة من قبلها، موظفة في ذلك العديد من الآليات كإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتضمين محتواها في التشريعات الوطنية للدول الأعضاء، أو من خلال اعتماد المشروطية السياسية، بالنسبة للمنظمات الدولية، أو الإقليمية، المهيكلة بإحكام، و التي على درجة عالية من المأسسة، تمكنها من فرض قيود هامة على أعضائها، كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والاتحاد الأوروبي، أو من خلال آليات المساعدة الفنية، والمشورة التقنية، كرعاية برامج التدريب، وبناء القدرات، وتطوير المؤسسات، أو عبر جمع المعلومات والبيانات، وإجراء البحوث والدراسات، وإعداد التقارير والمنشورات، ونشرها على نطاق واسع، ليطلع عليها، ويستفيد منها الجمهور العام، ومراكز البحث والدراسات، والشركات الخاصة، والمؤسسات الحكومية المختلفة.

والجدول التالي يقارن بين مواقف الواقعية والليبرالية إزاء دور المنظمات الدولية:

---

[1] United Nation Development Programme (UNDP), **Anti-Corruption Report.** Final version practice note, february 2004، p 05, Visited by: 12/11/2013.
www.undp.org/governance/docs/AC_PN_English.pdf

[2] حسن نافعة، "دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 309، نوفمبر 2004، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص99.

الجدول رقم 01: مقارنة بين مواقف الواقعية والليبرالية إزاء دور المنظمات الدولية.

أهم الفرضيات	الواقعية الكلاسيكية	الواقعية الجديدة	الليبرالية المؤسسية	الليبرالية المؤسسية الجديدة	الليبرالية الدولية	الكوسموبوليتية الليبرالية و/أو المثالية الجديدة
الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسات العالمية	نعم	نعم لكن المنظمات الدولية تلعب دورا	كلا، هناك فاعلين آخرين (منظمات دولية سلطات فوق قومية وفواعل عبر قومية)	نعم لكن المنظمات الدولية تلعب دورا	نعم لكن المنظمات الدولية تلعب دورا	كلا، هناك فاعلين آخرين (منظمات دولية سلطات فوق قومية وفواعل عبر قومية)
الفوضى هي الأكثر تأثيرا على أفضليات الدولة	نعم	نعم	كلا، قوى مثل التكنولوجيا المعرفة،اهتمامات الرخاء للسياسة الداخلية	نعم (هكذا يبدو ظاهرا)	نعم (هكذا يبدو ظاهرا)	كلا، قوى مثل التكنولوجيا المعرفة،اهتمامات الرخاء للسياسة الداخلية
طبيعة وسلوك المنظمات الدولية	غير مستقلة امتداد لمصالح الدول القوية ذات تأثير محدود على التفاعلات بين الدول	خضوعها لترتيبات توافقية تعبر عن توزيع القوة دوليا وأداة لتقوية مصالح ونفوذ وقيم الدول القوية	تعتبر أداة لتنسيق السياسات وإدارة العلاقات بين الدول من اجل تحقيق منافع متبادلة وتعزيز التعاون الدولي	خضوعها لترتيبات توافقية تعمل على تعديل وضبط سلوك الدول كما تعزز إمكانيات التعاون الدولي	خضوعها لترتيبات توافقية تعمل على تعديل وضبط سلوك الدول وفق منظومة القيم الليبيرالية	تتطلب عملية إصلاح عميقة من أجل دمقرطتها وتطوير السياسات والمؤسسات المتضمنة للعدالة التوزيعية العالمية
المنظمات الدولية تتسبب في التعاون الدولي	كلا	كلا (إلا في حدود معينة بما تسمح به مصالح الدول العظمى)	نعم	نعم	نعم	نعم (مع ضرورة إصلاحها ودمقرطتها)
التفاؤل/التشاؤم حول التعاون الدولي	متشائم	متشائم	متفائل	متفائل	متفائل	متفائل
الموقف من المنظمات الدولية	متشائم ونافاف لدورها	متشائم ومتشكك في دورها	متفائل ومؤكد لدورها	متفائل ومؤكد لدورها	متفائل ومؤكد لدورها	متفائل ومؤكد لدورها

المصدر: من تصميم الباحث(بتصرف) نقلا عن: أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 405.

المبحث الثالث: النظريات الماركسية و/أو المنظور البنيوي للسياسة الدولية:

يمكن القول بأنه خلافا للمنظورين السابقين – الواقعية والليبرالية – نجد أن المنظور الماركسي بشقيه القديم والجديد، المنظور الوحيد الذي يركز على دور العامل الاقتصادي في السياسة الدولية، ذلك بأن النزاعات والحروب، والمعاهدات والتحالفات، والمساعدات الدولية وغيرها تجري ضمن إطار بنية نظام عالمي جرى ترتيبه وفق منطق الرأسمالية العالمية، التي تسعى إلى إبقاء الوضع المريح والمزدهر للأقوياء والأغنياء على حساب الضعفاء والفقراء.

ومن هذا المنطلق تشترك الماركسية مع الواقعية في الإبقاء على الجغرافيا السياسية وهيمنة الولايات المتحدة في شرح أهمية ونمط السياسة العالمية، إلا أنهم يؤكدون على أن فهمها يجب أن يكون في سياق المقتضيات الهيكلية للعولمة الرأسمالية، كالدولة الرأسمالية القيادية (الولايات المتحدة الأمريكية) التي لها اهتمام كبير في توسيع قاعدة العولمة الرأسمالية، المنظمات الدولية، والشركات العالمية، والحركات المتخطية للحدود القومية، مجرد آلة لتجسيد وتوسيع سيطرة الرأسمالية العالمية، أما الحديث عن نظام للحوكمة العالمية، المشكل بدستور غير مكتوب، فهو يجسد امتيازات ومصالح وجدول أعمال الرأسمالية العالمية، على حساب رفاهية الأمم الأخرى، كما أن منظمات و/أو وكالات الحوكمة العالمية تؤدي وظائف تنظيمية وإدارية في إطار العولمة الرأسمالية من جهة، وتجسيد القيم والمعايير الليبرالية الغربية وعولمتها من جهة أخرى، بحيث يعتبرون أن العولمة لم تأت بجديد، بل لا تعد تحولا نوعيا في السياسة العالمية، وإنما هي امتداد للسياسة الرأسمالية ونظامها الشامل للعالم، فشبكة الاتصالات والتدفقات الإعلامية والمبادلات الاقتصادية الكثيفة، كلها موجهة بفلسفة ليبرالية غربية ذات تطلعات عالمية تهدف إلى جعل العالم أكثر اندماجا ووحدة وتماثلا، كما تمثل آخر مراحل تطور الرأسمالية العالمية.[1]

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن الماركسية تعتبر القانون الدولي، والمنظمات الدولية، والنظم أو القواعد، والأنظمة الدولية، مجرد أدوات ووسائل، أو آليات لتكريس الهيمنة الرأسمالية العالمية، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، كدولة تتمتع بالوضع القيادي المركزي في سلم القوى الرأسمالية العالمية، وموجهة نحو جعل الأطراف الدولية الأضعف تتقبل وضع الهيمنة، عن طريق تقاسم الأفكار الموجهة بفلسفة ليبرالية غربية ذات تطلعات عالمية، تهدف إلى جعل العالم أكثر اندماجا، ووحدة وتماثلا، في النظام الرأسمالي العالمي و/أو المعولم.

وكما هو الشأن بالنسبة للنظريات السابقة، فالماركسية بشقيها القديم والجديد تحوي تنويعات مختلفة:

فـــمدرسة التبعية *Dependency*: بزعامة "سمير أمين Samir Amin وفرناندو كاردوزو Fernando Cardoso وجندر فرانك A.Gunder Frank" قدمت نموذجا نظريا قائما على ثنائية دول هامش مستغَلَّة ودول مركز مستغِلَّة ومستفيدة من العلاقات القائمة بين المركز والمحيط، أي التركيز على اللا تماثل في

[1] David Held and Anthony McGrew, *"Introduction"*, **Governing Globalization: Power Authority and Global Governance.** Op.Cit, pp12-13.

القوة بين دول العالم الأول المركزية المستغِلَّة، ودول العالم الثالث الهامشية المستغَلَّة، ومنه فالتخلف والفقر والبؤس الذي تعيشه مجتمعات هذه الدول ناتج عن العوامل الخارجية المنبثقة عن الهيمنة والاستغلال ونهب الموارد والثروات، وليس بسبب العوامل الداخلية المتعلقة بالافتقار للبنية التحتية الصناعية والخبرة التقنية والشروط التأسيسية للتنمية، هذا المنظور تم تطويره في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، لتحديد عدم المساواة البنيوية في الثروة والسلطة العالمية، بحيث تقر بأن الشروط المفروضة من قبل الدول الرأسمالية، والمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية، فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والاتفاقيات التجارية غير العادلة، وتسديد الفوائد على الديون، والتبادل غير المتكافئ للمواد الأولية الرخيصة، بالسلع المصنعة الباهظة الثمن، السبب الأساسي لنشوء العلاقات البنيوية غير المتوازنة بين دول المركز والأطراف، والتي أنتجت لنا دول عالم ثالث متخلفة، لأنها تابعة للنظام الرأسمالي العالمي، ويتجلى هذا التخلف في صورتين: الأول هو التطور المتفاوت بسبب استحواذ بعض القطاعات في دول العالم الثالث، على حصة الأسد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على حساب باقي القطاعات، والثاني بسبب بروز الطبقة ' البرجوازية الكمبرادورية '، تضطلع بتقديم المناقصات لمصلحة الرأسمال الأجنبي على حساب الاقتصاد الوطني.[1]

إذن وعلى النقيض من المنظور الماركسي التقليدي والنيو ماركسي، القائم على افتراض أن الرأسمالية قادرة على قيادة عمليات التحديث وتعزيز التنمية في كل مكان، فإن النتيجة كانت عكسية، وهي إدامة الوضع التبعي المتخلف، وترسيخه بالتحالف مع قوى الإقطاع المحلية، لخدمة أهداف الرأسمالية العالمية، عن طريق امتصاص فوائض القيمة من الدول المتخلفة الهامشية، نحو دول المركز المتقدمة، فالرأسمالية الاحتكارية – بتعبير بول باران Paul Baran – لم تعد تضطلع بأي دور تقدمي أو تحديثي، بل على العكس من ذلك أعاقت عمليات التحديث والتصنيع والتنمية في الدول غير الرأسمالية، للمحافظة على أرباحها ومصالحها القومية، وضمان ديمومة انتقال الموارد من الفقراء في الأطراف إلى الأغنياء في المركز، وبالتالي ليس ثمة أي إمكانية لإصلاح هذا النظام، لمصلحة دول الأطراف.[2]

تعرض هذا الاتجاه النظري من الماركسية للانتقاد بشدة من الماركسيين أنفسهم، باعتبارها تخلط بين نمط إنتاج ' الرأسمالية ' ونمط تبادل ' السوق '، وافتراض استحالة التطور في ظل ظروف التخلف، في ظل بروز القوى الصاعدة الحديثة العهد بالصناعة (NICs)، فضلا عن الخلط بين التبعية والتخلف، فيما يمكن التأكيد أن بعض الدول ككندا تابعة ومتطورة في نفس الوقت، ورغم تراجع رصيد تأثير هذا التيار النظري، إلا أن خطاب المركز والأطراف ما زال مسيطرا على انتقادات اليسار للعولمة.[3]

---

[1] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص ص 117-118.

[2] براون كريس، **فهم العلاقات الدولية**. ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص ص 216-218.

[3] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص 118.

أما *نظرية النظام العالمي World-System Theory* فتعود جذورها إلى فكر كارل ماركس وكتاباته حول الشؤون الدولية، رغم عدم تضمينه للبعد الدولي في رسومه النظرية لحدود معالم الرأسمالية، إلا أنه جرى الإفادة من الأفكار الماركسية في تحليل المجال الدولي، عبر الدراسات النقدية للامبريالية، التي طرحها وطورها مفكرون، من أمثال "هوبسون Hobson وبوخارين Bukharin وهيلفردينغ Hilferding ولينين Lenin"، هذا الأخير الذي ألف كتابا نشر عام 1917م تحت عنوان "الامبريالية، أعلى مراحل الرأسمالية"، تضمن الإقرار بأن النموذج الاقتصادي هو من يحدد في النهاية العلاقات الاجتماعية والسياسية الأوسع نطاقا، مع التسليم بأن الرأسمالية أحدثت بنية من مستويين ضمن الاقتصاد العالمي، حيث توجد نواة مركزية مهيمنة، تستغل ما دونها على الأطراف من المجموعات الأقل تطورا، لكن "إيمانويل وولرشتاين Immanuel Wallerstein" يعتبر أحسن من عبر عن أطروحات هذه النظرية.[1]

لا ينكر منظرو النظام العالمي أن العالم منقسم بالمعنى الاقتصادي والسياسي والثقافي، إلا أنهم يعتبرون أن أفضل طريقة لفهمه هي بتحديده في سياق الوحدة، حيث يشير مفهوم النظام العالمي إلى أن أكثر وحدات الضغط الاجتماعي البدائية ذات معنى، ومواقع صناعة القرار الاجتماعي، هو هذا النظام العالمي، وليست الدول – الأمم المستخدمة تقليديا كوحدات للتحليل (وبالتالي حين يربط وولرشتاين بين الكلمتين System ⟸ World فهو لا يقصد بالبادئة *prefix* ' العالمي' الإشارة إلى نظام محدد يشمل العالم بأسره، وإنما يقصد بها الإشارة إلى كيان متميز بمفرده وذاتي الاحتواء *Self-containment* بحيث قد ينسحب المفهوم على منطقة جغرافية معينة تخضع لمنطق نظام واحد متميز).[2]

يعتقد "وولرشتاين" بأن التاريخ الإنساني شهد نمطين من النظام العالمي: **الإمبراطوريات – العالمية والاقتصاديات العالمية *World-Empires and World-Economies*** والتمييز الوحيد بينهما يتعلق بآلية اتخاذ القرارات بشأن توزيع الموارد (من يأخذ ماذا)، ففي الأولى – أي نظام الإمبراطوريات – العالمية – يمكن للنظام السياسي المركزي أن يعيد باستخدام سلطته، توزيع الموارد من مناطق أطراف الإمبراطورية إلى منطقة النواة المركزية، التي تشمل مناطقها الوسطى والمركزية (مثال الإمبراطورية الرومانية في شكل دفع الضرائب)، وعلى العكس من ذلك، لا يضم نظام الاقتصاديات العالمية سلطة مركزية سياسية واحدة، بل يحوي مراكز قوى متعددة ومتنافسة، (الدول الغنية والقوية، المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية، المنظمات الإقليمية والتجمعات الجهوية، الشركات العالمية متعددة الجنسيات ...)، بحيث يتم توزيع الموارد وفق اتجاهات السوق، ولكن برغم اختلاف آلية توزيع الموارد في النظامين، إلا أنها تتفق من حيث انتقال الموارد، من مناطق الأطراف إلى المركز.[3]

---

[1] ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، " نظرية النظام العالمي"، **عولمة السياسة العالمية**. مرجع سبق ذكره، ص ص 267–270.

[2] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص 436.

[3] ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، " نظرية النظام العالمي"، **عولمة السياسة العالمية**. مرجع سبق ذكره، ص 276.

تشمل منطقة قلب النظام العالمي الحالي تلك المناطق التي استفادت أكثر من غيرها من التغيير المصاحب لعمليات التحديث والتصنيع (أي الدول الغربية الليبرالية) والتي تتميز بحكومات ديمقراطية واستثمارات عالية، وأجور مرتفعة، وخدمات رفاه اجتماعي جيدة، تعتمد على استيراد المواد الخام بأسعار متدنية في مقابل تصدير منتجات صناعية بأسعار مرتفعة، التجارة الدولية، وفائض التجارة والتبادل، تحت سيطرة البرجوازية المتنفذة في هذا النظام، أما مركز النظام العالمي، فهو حيث يكون رأس المال مركزا دائما في أشكاله الأكثر تقدما (المنظمات المالية والاقتصادية الدولية، والمصارف والبنوك، والتجارة والصناعة الماهرة) ؛ أما الأطراف، فهي في المقابل تدل على المناطق المفتقرة إلى حكومات ديمقراطية قوية، تعتمد على الإكراه بدل العمل المأجور (أجور أدنى من مستوى المعيشة)، وخدمات الرفاه غير متاحة أو شبه منعدمة، تعتمد اقتصادياتها على تصدير المواد الأولية الخام إلى المركز في مقابل استيراد المنتجات المصنعة ؛ وفي مقابل التمييز المهم بين المركز والأطراف، تشير نظرية النظام العالمي إلى مناطق تعرف بشبه الأطراف، يمكن أن تضم جغرافيا إلى المركز، لكنها تشهد عمليات انحدار نسبي، أو نهوضا لاقتصادياتها في الأطراف، وهي مناطق يستغلها المركز، وتستغل هي بدورها الأطراف، إنها منطقة عازلة بين المركز والأطراف، تتميز بحكومات استبدادية، وأجور متدنية، وخدمات اجتماعية متدنية، تعتمد على تصدير منتجات مصنعة " ناضجة" ومواد خام، وتستورد منتجات مصنعة ومواد خام، كما أضاف " وولرشتاين" – زيادة عن الأبعاد المكانية للنظام – العالمي – أبعاد زمانية ممثلة في: الإيقاعات الدورية *Cyclical Rhythms*، أي دورات من الطفرات والنكسات، أو التوسع، ثم الانكماش للاقتصاد العالمي الرأسمالي، والاتجاهات المتنقلة *Secular Trends*، والذي يشير إلى اتجاهات النمو، أو الكساد الطويل الأمد للاقتصاد العالمي، والتناقضات *Contradictions*، كالتباين بين مصلحة الرأسماليين في رفع مستويات الأرباح، في مقابل خفض أجور العمال أو المنتجين، وباعتبارهم مستهلكين محتملين، فإن انخفاض الأجور يؤدي إلى تدني القدرة الشرائية، وبالتالي العزوف عن الاستهلاك، ما يؤدي إلى أزمة الاستهلاك المتدني، المنتج لأزمة الكساد، وتباطؤ النمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق يعتقد "وولرشتاين" بأن استقرار النظام – العالمي الحديث، وتوسع آفاقه يعزى إلى تعايش الاقتصاد العالمي الرأسمالي، مع بنية سياسية من دول ذات سيادة، تتنافس فيما بينها (نظام ما بين – الدول)، وبالتالي يعزز أحدهما الآخر، ذلك بأن الدول تشكل إطارا، يمكن الحفاظ ضمنه على حقوق الملكية وترسيخها، وبدون الدول تحل الفوضى، ويتأزم التطور الرأسمالي، كما تقوم الدول بدور مهم للغاية في تقليص درجة التناقضات التي تتولد بشكل حتمي داخل الاقتصاد العالمي الرأسمالي، فدول المركز تضطلع بالهيمنة، وقيادة النظام – العالمي، بحيث يسمح تفوقها الاقتصادي والعسكري، بفرض ممارسات ومؤسسات (منظمات دولية)، وقواعد وأنظمة معينة، لإدارة التبادلات الدولية، على أن هذه هيمنة الدولة القيادية على النظام – العالمي ليست دائمة بل دورية بحكم صعودها وأفولها (دورات الهيمنة)، أما دول

شبه الطرف، فيقتصر دورها على جعل العالم مكانا آمنا للرأسمالية، أي ضمان استقرار النظام – العالمي، بالاشتراك مع دول الأطراف – الموطن الأمثل لطبقة الكومبرادور (الأنظمة العميلة)، المحافظة على مصالح دول المركز، وشركاتها متعددة الجنسيات، على حساب تحسين ظروف معيشة مواطنيها، يضاف إليهما وجود إطار ثقافي عالمي، منبثق عن النظام – العالمي الحديث تسيطر عليه أيديولوجيتان توأمان، هما المذهب الليبرالي والمذهب العلمي، وعلى هذا الأساس، يؤكد " إيمانويل وولرشتاين" على ثلاث شروط للهيمنة الرأسمالية العالمية وهي المال والإنتاج والتجارة، وهي التي اجتمعت في الولايات المتحدة الأمريكية، كدولة رأسمالية قيادية، لها اهتمام كبير في توسيع قاعدة العولمة الرأسمالية، أما المنظمات الدولية، فضلا عن الشركات العالمية، والحركات المتخطية للحدود القومية، فهي مجرد آلة لتجسيد وتوسيع سيطرة الرأسمالية العالمية، فالمنظمات الدولية بصيغتها الحالية، تجسد امتيازات ومصالح وجدول أعمال الرأسمالية العالمية، على حساب رفاهية الأمم الأخرى، كما أنها تؤدي وظائف تنظيمية وإدارية في إطار العولمة الرأسمالية من جهة، وتجسيد القيم والمعايير الليبرالية الغربية وعولمتها من جهة أخرى، كما أكد "وولرشتاين" على أن الاقتصاد العالمي الرأسمالي يتميز بأربع تناقضات أساسية قد تؤدي إلى نهايته، حتى ولو بدت تقوي سيطرته العالمية، مع انهيار الاتحاد السوفيتي، ونهاية الحرب الباردة، لعل أبرزها استمرار الخلل بين العرض والطلب، طالما استمر صنع قراراتها وسياساتها، على مستوى المنظمات الدولية (مثال الأزمة النفطية الحالية)، والتناقض بين الواحد والكثرة، أي تعايش نظام متعدد الدول، ضمن نظام عالمي واحد، فبينما سهل هذا التعايش توسع النظام، إلا أنه يعيق أي محاولة لتطوير تعاون أكبر لمواجهة أزمات تطال النظام بذاته.[1]

أما "روبرت كوكس R.Cox" فيتبنى وجهة النظر النيو قرامشية *The Neo-Gramscian approach* والتي طورها بالاشتراك مع " ستيفن جيل Stephen Gil " عبر التأكيد على أن السلطة المهيمنة لم تعد محددة بواسطة الموارد المادية، كما هو الشأن عند الواقعيين (الموارد السياسية والعسكرية)، ولكن السلطة المهيمنة هي نتاج تفاعل ثلاث عناصر وهي: **الأفكار** (التأكيد على هيمنة الأيديولوجية الليبرالية الجديدة "إجماع واشنطن *Washington Consensus* "، والتي اكتسبت سلطتها من خلال الموافقة الضمنية عبر تقنيات الإقناع الفكري والثقافي القسرية، أي عولمة القيم) ؛ **والمؤسسات و/أو المنظمات الدولية** (إخضاع سيادة الدول لنظام اقتصادي عالمي، والمؤسس لنظام إنتاجي ومالي عبر وطني، من خلال تطوير قواعد

[1] لمزيد من المعلومات راجع:

– ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، " نظرية النظام العالمي"، **عولمة السياسة العالمية**. مرجع سبق ذكره، ص ص 285–308.

– عمانوئيل فاليرشتاين (ايمانويل وولرشتاين)، **استمرارية التاريخ**. ترجمة: عبد الحميد الأتاسي، ط2، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 2003، (الفصل الثالث: سلم واستقرار وشرعية 1990-2050/2025) ص ص 55-84.

وأنظمة عالمية، بمشاركة فاعلين رئيسين، ممثلين بالشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وكلها لتكريس الهيمنة العالمية للرأسمالية العالمية، أي عولمة المال والاقتصاد) ؛ **والسلطة المهيمنة** (يتفق مع "وورلشتاين" على أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل السلطة المهيمنة القيادية، التي لها اهتمام كبير في توسيع القاعدة السياسية للعولمة الرأسمالية، أي عولمة السياسة)، وأن أي عملية تغيير أو تحول للنظام، محكومة بمدى استمرارية الرضا والموافقة، ولهذا عندما يدرس " كوكس" أنسنة العلاقات الدولية في ظل العولمة، يؤكد بأن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا من طرف مجتمع مدني عالمي، يلعب دور الموازن لهذه القوى الجديدة، وبالتالي فدور المنظمات الدولية في السياسة العالمية، قائمة وفق تصوره، على محاولات إضفاء الطابع المؤسسي، على العلاقات الغير متكافئة بين الدول المهيمنة والدول الضعيفة، من أجل تعزيز مصالحها المادية.[1]

وعلى هذا الأساس، يمكن إبراز آلية شروط المساعدة الاقتصادية، أو ما يصطلح عليها بسياسات المشروطية، المعتمدة من قبل الصندوق والبنك الدوليين، والمشتملة على برامج التعديل الهيكلي، وإعادة الجدولة، والإصلاحات المالية والنقدية... من أجل ممارسة ضغوط على الدولة المقترضة، لسن واعتماد إصلاحات مؤسسية، وبالتالي تمكين الجهات المانحة من نقد و/أو التشكيك في هياكل (المؤسسات الحكومية) وعمليات السياسات العامة، للبلدان المتلقية للمعونة المالية والفنية، وحملها على تغييرها، وفقا للشروط والمعايير العالمية (المعولمة) التي وضعها المانحون، (وفق معايير وقواعد إجماع واشنطن "الليبرالية الجديدة")، والمشتملة على إصلاح ميزانيات القطاع العام، والنظام القانوني، والخوصصة، وإصلاح الخدمة المدنية، ودعم المجتمع المدني... ومن خلال هذه الشروط والمشورة الفنية، تتمكن الحكومات المستفيدة من المساعدات الأجنبية، أو المقترضة من المنظمات المالية الدولية، من تحسين الأداء الحكومي، لضمان الاستخدام الجيد والرشيد للموارد والأموال المقترضة (IMF 1997: 8-9).[2]

من الناحية العملية، لعل من الصواب القول بصعوبة تحقيق " الأداء الجيد Good Performance " والمشكلة الأساسية، مماثلة للصعوبات التي ينطوي عليها اعتماد مؤشرات موضوعية، لتحديد الحكومات الجيدة والسيئة، كما أنه ليس ثمة اتفاق، حول ما إذا كان الفساد يمثل مشكلة ثقافية أو بنيوية، فضلا عن عدم الاتفاق على تدابير أكثر فعالية لمكافحة الفساد، والأهم من كل ذلك أن سياسات المشروطية هذه، هي في الواقع، شكل من أشكال الهندسة الاجتماعية للدول والمجتمعات، وفق أدبيات العولمة، يصعب تحقيقها من ناحية الممارسة العملية، ذلك بأن مشورة الحوكمة المقدمة للدول "النامية"، غالبا ما تستند إلى إطار نظري ضعيف، يفتقر إلى الوضوح في السياق، كما يجادل النقاد الآخرون، بأن المنظمات الدولية غالبا ما تركز على السياسات المستندة إلى الأيديولوجية الغربية النيو ليبرالية، المتضمنة لتحرير التجارة

[1] Stephen Hobden & Richard Wyn Jones, *"Marxist theories of international relations"*, **The Globalization of World Politics.** Op.Cit, p 237.
[2] Monika Bauhr and Naghmeh Nasiritousi, Op.Cit, p 10.

والخصخصة... هذه التوصيات غير الملائمة، جعلت التدابير المتخذة غير فعالة، وفي أسوء الحالات، جاءت بنتائج عكسية (كارثية)، ذلك بأن تطبيق برامج التعديل الهيكلي، من شأنه تقويض تدابير المساءلة الحكومية، لأن الحكومات مجبرة على اعتماد سياسات وإجراءات تتوافق مع مطالب الدائنين، كما أن تقليص الميزانية الوطنية، يشجع الفساد بسبب تدني أجور الموظفين الحكوميين، كما يمكن للخصخصة المعتمدة في بيئة مؤسسية ضعيفة، أن تعزز فرص الفساد، عبر زيادة فرص الاستفادة من الريع، وقد تم اقتراح تعزيز "ملكية Ownership" البلد للبرامج المعتمدة، والسياسات المنتهجة، من قبل المنظمات المالية الدولية، كأحد الحلول للمشكلات السابقة الذكر، وذلك بإعطاء صوت أكبر، ومشاركة أوسع، لأصحاب المصلحة المحليين، لكن في بلد تكون فيه التوازنات والضوابط الديمقراطية هشة، فإن "الملكية" لن تتجاوز الضغط الذي تفرضه المصالح الراسخة الجذور (للرأسمالية العالمية ونخبها الوطنية الكومبرادورية)، على السياسة الوطنية، بمعنى آخر، "الملكية" لا تضمن سياسات أفضل، ذات شرعية أكبر، إذا كانت الحكومات فاسدة، أو هيمنت عليها المصالح الخاصة (للرأسمالية العالمية والأنظمة العميلة).[1]

من كل ما تقدم، يمكن القول بأن المنظور الماركسي للسياسة العالمية، يبقي على الجغرافيا السياسية أي: النظام ما بين الدول، ويؤكد على أن عمليات ومنظمات، وقواعد وممارسات السياسة العالمية، يجب فهمها في سياق المقتضيات البنيوية للعولمة الرأسمالية، وهيمنة الولايات المتحدة على السياسة الدولية.[2]

كما يمكن الإشارة إلى دور النخب المعولمة Globalizing Elites في إعادة بناء الاقتصاد السياسي العالمي، المؤسس للحوكمة العالمية، حيث تحتل هذه النخب المعولمة، مراكز قيادية في التجمعات والمنظمات الاقتصادية والمالية العالمية، كصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، ومجموعة السبع الكبار، فضلا عن الشركات العالمية متعددة الجنسيات، والمراكز العلمية والفكرية، وبالتالي، يعتبر الماركسيون المنظمات الدولية، كما القانون الدولي، أدوات وآليات للهيمنة الرأسمالية لتطويع وإخضاع الدول الأضعف، لتقبل وضع الهيمنة والتبعية، عن طريق تقاسم الأفكار.[3]

وفي المحصلة فالنظريات الماركسية تبقي الدول فاعلا أساسيا ومحوريا في السياسة الدولية، أما المنظمات الدولية فدورها ثانوي ومنوط بالترتيبات التوافقية بين الدول الرأسمالية المهيمنة، باعتبارها مجرد أداة لتقوية مصالحها وتعظيم نفوذها وعولمة قيمها وثقافتها، فضلا عن تمكين النخب المالية المهيمنة في الرأسمالية العالمية من السيطرة والتحكم في إدارة النظام الاقتصادي والمالي العالمي، وتوجيه السياسة العالمية خدمة لأهدافها وأجندتها.

---

[1] Monika Bauhr and Naghmeh Nasiritousi, Op.Cit, pp 10-11.

[2] For more informations see:

- Stephen Hobden & Richard Wyn Jones, Ibid, pp 236-246.

- Bill Dunn, **Global Political Economy : A Marxist Critique.** Copyright © Pluto Press 345 Archway Road, London N6 5AA, 2009, (Marxism) pp 69-88 and (Global Governance or the New Imperialism) PP 306-317.

[3] طلال لموشي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

المبحث الرابع: النظرية الكوسموبوليتانية و/أو المنظور العالمي الإصلاحي للمنظمات الدولية:

تزامن ظهور النظرية الكوسموبوليتانية – مثل باقي النظريات التكوينية الأخرى كالنقدية وما بعد الحداثة – في حقل العلاقات الدولية، مع نهاية الحرب الباردة استجابة منطقية لانعكاسات التحولات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية المميزة لتلك الحقبة، والمؤثرة على الجانب التنظيري على مستوى التحول في وحدات وموضوعات العلاقات الدولية، هذا التحول قاد نحو بروز نظريات ومقاربات جديدة حاولت تفادي القصور المنهجي والفكري الذي وقعت فيه النظريات التقليدية كالواقعية والليبرالية، وبالذات في عديد القضايا من قبيل: أزمة الدولة القومية واندلاع الثورات العرقية وشيوع الحركات الانفصالية، وتطور المجتمع المدني في مواجهة هيمنة الدولة على المجال العام، وبروز الإحياء الديني (المسيحية، الإسلام، اليهودية)، ظهور عنصر الهوية والعامل الثقافي في السياسة العالمية وتعاظم الوعي العالمي بقضايا البيئة والتغير المناخي ....

الكوسموبوليتانية فكرة قديمة ترجع أصولها إلى الفكر الهيلينيستي الرواقي، فقد لعبت فكرة "كوزموبوليس" أو المدينة العالمية دوراً مركزياً في الفلسفة الرواقية وفي المسيحية على السواء، وقد تم إحياؤها مؤخرا من قبل بعض المنظرين الاجتماعيين والسياسيين وتقديمه جزءا من سياسة اليسار الجديدة وبديلا عن القومية العرقية،[1] ومن ضمنهم "دفيد هيلد David Held ومارتا نوسبوم Martha Nussbaum" حيث تأتي الدعوة الكوسموبوليتانية في سياق الوعي المتزايد بالحقائق والظواهر المتخطية للحدود القومية المتعددة والمختلفة المستويات (حقوق الإنسان/ الجريمة المنظمة/البيئة/الإرهاب والشبكات العالمية عبر القومية كالمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني العالمي/الشركات العالمية/جماعات المصالح/الحركات الإرهابية/عصابات الجريمة المنظمة) والتي بينت عجز الدول على التعاطي معها بفعالية، فالكوسموبوليتانية تعنى بالإمكانيات المتعلقة بالديمقراطية العالمية، والمواطنة العالمية، وبالأطر الجديدة للتعاون بين الحركات الاجتماعية العابرة للحدود القومية ؛ وعلى صعيد شخصي بحت، يميل العديد من الأفراد اليوم إلى التعبير عن انتمائهم وولائهم إلى الموضوعات والأشخاص والأمكنة والتقاليد التي تتخطى حدود دولتهم الأم، ونظرا لهذه الأسباب كلها، بات من المفهوم الآن تجدد الاهتمام بالكسموبوليتانية،[2] فحسب منطق دعاة هذا الطرح، يمكن الوصول للمواطنة العالمية وتحقيق الديمقراطية العالمية عن طريق العمليات التالية :

1- نشر قيم معولمة لحقوق الإنسان، الديمقراطية والمبادرة الاقتصادية الحرة، بالإستعانة والتنسيق مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية.

2- السماح بتطور شبكات المجتمع المدني العالمي مع روافد فعلية لها عبر كل العالم تكون قادرة على

[1] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص 345.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

تطوير هذا التجانس القيمي العالمي مع جعل الهموم المحلية كونية والقيم العالمية محلية.

3- تحويل المنظمات الدولية (الأمم المتحدة ووكالاتها خاصة) إلى آليات للحوكمة العالمية مع تمكينها من فرض الخيارات العالمية على الدولة، متخطية بذلك الحواجز القانونية الخاصة باحترام الخيارات الوطنية للدولة بشكل لا يتوافق أساسا مع مبدأ السيادة، فالمنظمات الكوسموبوليتانية قد تتعايش مع الدول، وقد تتجاهل سلطاتها في نشاطات معينة.

4- إعادة النظر في فلسفة السيادة بجعلها شكلية ورمزية، وليست عائقا أمام عمليات العولمة السياسية، أو مبررا لعدم التدخل في الشؤون الداخلية الخاصة بالدولة باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان.[1]

فالمواطنة العالمية بهذا المنحى لن تكون مجرد إحساس إنساني، أو قيمة طوباوية ولكن يعتقد الدعاة لها أنها سوف تكون تجربة إنسانية مستقبلية بخلق عالم ما بعد الدولة يتميز بالتعقيد على المستوى التنظيمي بين الحكم المحلي المجزأ (الجهات)، والحكم العالمي المعقد (الحكومة العالمية) في حين يلعب المجتمع المدني العالمي دورا فعالا ووسيطا بين المواطن المحلي – العالمي والحكومة المحلية لخلق شفافية المشاركة المباشرة من خلال هذا الضمير العالمي، أما الديمقراطية العالمية فتحاول ترسيخ وتطوير سلسلة من المؤسسات والمنظمات الدولية الديمقراطية على المستويين الإقليمي والعالمي كتكملة ضرورية لنظيرتها الوطنية والمحلية، وبناء قنوات اتصال عريضة مفتوحة أمام المشاركة المدنية في عمليات صنع القرار على المستويات الإقليمية والعالمية عبر استحداث برلمانات إقليمية على شاكلة البرلمان الأوروبي تتمتع بسلطات تشريعية ورقابية مهمة، وإخضاع المنظمات الدولية لعمليتي المعاينة العامة، والانفتاح الديمقراطي من قبل منظمات وظيفية دولية، والعمل على توسيع نفوذ المحاكم الدولية بما يمكن المواطنين من امتلاك الوسيلة الفعالة لإلزام السلطات السياسية بتفعيل وتطبيق النسق الحقوقي العالمي.

إن حقوق الإنسان هنا لا يضمنها الحاكم ولا تضمنها الدولة بل تضمن بالقانون العالمي فقط بالشكل الذي ينتج *حوكمة عالمية لمواطنين عالميين* والتي تتجاوز معادلة المواطنة = علاقة بين الفرد والدولة إلى علاقة بين الفرد والمنظمات الدولية والعالمية غير الحكومية .[2]

كما تقر الكوسموبوليتانية بأن القضايا والأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لم تعد محصورة في المجال المحلي، فبتأثير من أدبيات العولمة، يمكن للقرارات المتخذة في بلد واحد أن يكون لها امتداد وتأثير هائل خارج الحدود الوطنية، وفي نفس الوقت التدابير الوطنية لمكافحة التحديات العالمية مثل التغيرات المناخية قد لا يكون لها أي تأثير يذكر، وبالتالي فإن الجواب على النمو السريع للقضايا عبر الوطنية يكمن في نظام الحوكمة العالمية المستند إلى الأفكار العالمية، فالعديد من المبادرات القانونية

[1] امحند برقوق، " مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة "، تاريخ التصفح: 2014/09/05.
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/cours/

[2] David Held, *"Cosmopolitanism :Ideas, Realities and Deficites",* **Governing Globalization: Power Authority and Global Governance.** Op.Cit, pp 306-307.

والمؤسسية لما بعد الحرب العالمية الثانية، كإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 1948م، والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان 1966م، ومحاكم جرائم الحرب في نورمبرغ، وطوكيو ويوغوسلافيا ورواندا، ومجموعة المبادرات الإقليمية والدولية لمعالجة الفقر، مخاطر الانتشار النووي، واستنفاذ طبقة الأوزون، كلها خلقت شعورا عميقا بالحاجة إلى التنظيم و تحمل المسؤولية العالمية، ولكنها فشلت في معالجة الأزمة المالية العالمية، والتهديدات الأمنية الدولية وتغير المناخ.[1]

يمكن القول بأن ثمة ثمانية مبادئ للكوسموبوليتانية يمكن تمييزها: 1/. المساواة والكرامة الإنسانية ؛ 2/. حق الشعوب في تقرير مصيرها ؛ 3/. المسؤولية الشخصية والمحاسبة ؛ 4/. القبول (الموافقة) أو المشاركة الطوعية في العملية السياسية ؛ 5/. المشاركة في مناقشة المسائل العامة من خلال إجراءات التصويت وصنع القرار الجماعي ؛ 6/. التضمينية والتمكين *Inclusiveness and Subsidiarity* أو تكافؤ الفرص للمهمشين أو المتضررين من قضايا السياسة العامة ؛ 7/. السلامة والأمن الشخصي وعدم إلحاق الضرر *Avoidance of serious harm* ؛ 8/. التنمية المستدامة.[2]

تؤكد الكوسموبوليتانية على تمتع جميع الأفراد بالكرامة الإنسانية والمساواة والحرية في ممارسة أنشطتهم الخاصة، وهذه المبادئ تشكل الأساس لصياغة القواعد العالمية ووضع القانون العالمي، والتي لا تضطلع بها الدولة القومية، بل تتطلب شكلا من أشكال السيادة العالمية *Cosmopolitan Sovereignty* في إطار من العلاقات السياسية والأعمال التنظيمية، المستندة إلى بنية قانونية عالمية وجامعة، وهذه السيادة الكوسموليتانية تستند على أربعة أبعاد مؤسسية:

1/. الكوسموبوليتانية القانونية *Legal Cosmopolitanism*: وهي النظام القانوني العالمي النهائي، والذي في إطاره يتمتع الأشخاص بالمساواة التامة أمام القانون وتؤسس لشكل المواطنة العالمية *World Citizen*؛

2/. الكوسمبوليتانية السياسية *Political Cosmopolitanism*: حيث تعنى الكوسموبوليتانية بالإمكانات المتعلقة بالديمقراطية العالمية *World Democracy* وتنطوي على تطوير نظام للحوكمة العالمية الذي يضع القوانين والنظم، ويشرع القواعد والمعايير العالمية، حيث يتطلب هذا النظام تطوير بنية تنظيمية مؤسسية تحدد سيادة الدول، وليس حكومة عالمية بحد ذاتها، وقد تتعايش المنظمات الكوسموبوليتانية مع الدول، وقد تتجاهل سلطاتها في نشاطات ومسائل معينة ؛

3/. الكوسموبوليتانية الاقتصادية *Economic Cosmopolitanism*: المنتجة لظروف عادلة للمنافسة والتعاون الاقتصادي في جميع أنحاء العالم ؛

4/. الكوسموبوليتانية القيمية و/أو الثقافية *Cultural Cosmopolitanism*: والتي تتضمن الاعتراف المتبادل بالترابط المتزايد، وتطوير التفاهم الثقافي المتبادل، مع احترام الاختلافات الثقافية والتمايزات القيمية، كما تعنى بالأطر الجديدة للتعاون بين الحركات الاجتماعية التي تتخطى الحدود القومية والملتزمة

[1] David Held, *"Cosmopolitanism :Ideas, Realities and Deficites",* Op.Cit., pp 315-316.

[2] David Held, **Cosmopolitanism: Ideals and Realities.** Polity Press, UK, 2010, pp 56-58.

بمثاليات حقوق الإنسان العالمية، ليقر بعد ذلك " ديفيد هيلد" بصعوبة تحقيق هذه الأبعاد التنظيمية والمؤسسية الأربعة للكوسموبوليتانية، بالنظر إلى نتائج التصويت على الدستور الأوروبي وتصاعد التيارات الشعبوية *Populism* في أوروبا، ونجاح حزب المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

من ناحية أخرى تؤكد الكوسموبوليتانية على أن السياسة العالمية الفعالة، تتطلب دمقرطة النظام الدولي القائم، من أجل شرعنته وإخضاعه للمساءلة، بتعزيز شفافية ومحاسبة المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين، وتضمين مستوى عال من المشاركة المدنية العالمية مع تعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة في عمليات صنع القرار العالمي، من خلال إصلاح منظومة الأمم المتحدة (وبالذات بنية صنع القرار في مجلس الأمن) فضلا عن المطالبة بإنشاء مجلس أمن اقتصادي واجتماعي، وإنشاء منظمة بيئية عالمية، وشبكة من البرلمانات الإقليمية والمنتديات الديمقراطية، والهدف تضمين صوت ومشاركة الدول المهمشة وغير الممثلة في النظام العالمي الحالي، واقتراح أشكال جديدة من التفاعل عبر الوطني من غير الدول، وتطوير البنى السياسية ما بعد الوستفالية *New types of post-Westphalian political structures* بالتوازي مع إصلاح النظام الدولي القائم.[2]

مما تقدم يمكن القول بأنه من ضمن استخدامات هذا المفهوم: الدلالة على مشروع سياسي ونظام جديد للبنى السياسية العابرة للحدود القومية، والتي تمارس ما يعرف أحيانا بـالديمقراطية الكسموبوليتانية، ويتطلب هذا المبدأ طبقة من الحوكمة العالمية تحدد سيادة الدول لا دولة عالمية بحد ذاتها، قد تتعايش المؤسسات والمنظمات الكسموبوليتانية مع الدول، وقد تتجاهل سلطتها في نشاطات معينة، وأكثر المنظمات التي درست إمكاناتها لتشارك في تحقيق مشروع كوني مماثل هي منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولا يزال معظم العمل على هذا المشروع غامضا بطريقة ما، أما عمل"مارتا نوسبوم" التي وضعت رؤية مفصلة للتعليم الكوني فهو استثناء مميز، وفي دراسة العلاقات الدولية، يعد " دافيد هيلد " المفكر الأساسي والمناصر للديمقراطية الكسموبوليتانية.[3]

وبالنتيجة فالكوسموبوليتانية تؤكد على تعزيز دور المنظمات الدولية، عبر تطوير بنيتها القانونية والتنظيمية والمؤسسية المتضمنة للعدالة التوزيعية العالمية، مع تعزيز شفافيتها ومساءلتها ودمقرطتها، وبالتالي " حوكمتها و/أو تحسين حوكمتها".

---

[1] David Held, **COSMOPOLITANISM: IDEALS AND REALITIES.** Op.Cit., pp 100-106.

[2] Christos Baxevanis, **"***International Community and its Responsibility to rebuild war-torn societies: Towards a Cosmopolitan Approach to Peace building"*, pp 20-24, viewed on: 23/09/2015. http://www.constitutionalism.gr/site/wpcontent/uploads/2013/08/2013_Baxevanis_cosmopolitan.peacebuilding.pdf

– ولمعلومات أوفر حول أطروحة النظرية الكوسموبوليتانية، راجع كتاب أولريش بيك، **السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة.** تر: جورج كتورة والهام الشعراني، المكتبة الشرقية، بيروت، 2010، (الكتاب في 735 صفحة).

[3] مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص 347.

المبحث الخامس: النظرية البنائية و/أو المنظور المعياري القيمي للمنظمات الدولية:

برزت النظرية البنائية في حقل العلاقات الدولية مع كتاب " نيكولاس غرينوود أنوف Nicolas Greenwood Onuf " المعنون بـ:" عالم من صنع قواعدنا وأحكامنا في النظرية الاجتماعية والعلاقات الدوليـة World of Our Making Rules and Rule in Social Theory and Intrnational Relations " والصادر عام 1989م ومقال لـ " ألكسندر ويندت Alexander Wendt " والذي يعتبر وفق العديد من الأدبيات " أب البنائية " الموسوم بـ: " الفوضى هي ما تصنعه الدول: البناء الاجتماعي لسياسة القوة Anarchy is What States Make of It : The Social Construction of Power Politics " الصادر سنة 1992م، بالإضافة إلى كتاب بعنوان: " النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية Social Theory of International Politics " الصادر عام 1999م، حيث تؤكد مقاربة هذه النظرية على البعد الاجتماعي أو الذاتي المشترك (التذاتاني Intersubjective) للسياسة العالمية، كما تشدد هذه المقاربة على أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية كما تدعي بعض المقاربات الواقعية، أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين المحلي والدولي وفق الطرح الدولية الليبرالية، بل يجب إدراكها بصفتها نمطا من الأعمال تصوغ هويات ومصالح الدول، وتعمل الهويات على صياغته عبر الزمن، وبهذا المنطلق تقدم البنائية الاجتماعية نموذجا للتفاعل الدولي يدرس التأثير المعياري للبنى أو الهياكل المؤسسية الأساسية، والصلة القائمة بين التغيرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها، والتي ينتج عنها إعادة إنتاج المؤسسات بصورة مستمرة وتغيير المنظمات الدولية عبر أنشطة الدول وغيرها من اللاعبين، فالمؤسسات واللاعبون يمثلون كيانات إشتراطية متبادلة.[1]

من هذا المنطلق يمكن القول بأن النظرية البنائية و/أو البنائية الاجتماعية تركز على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، كما تتناول بالتحليل قضايا الهويات والمصالح والمثل، وتعيد النظر في معاني ومضامين الفوضى وتوازن القوى، والعلاقة بين هوية الدولة ومصالحها، تعظيم القوة، ومظاهر التغيير في السياسة الدولية.[2]

يقر " ألكسندر وندت " بمركزية الدولة كوحدة أساسية للتحليل انطلاقا من احتكارها الاستخدام المشروع للعنف المنظم دوليا، وإن لم تكن مهيمنة على تنظيمه في كل الحالات، في ضوء مواجهتها للمنافسة والتحديات من قبل لاعبين آخرين على مدار التاريخ: " دول – المدن والمرتزقة والقراصنة والجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة "، كما يؤكد "وندت" بأن مركزية الدولة بهذا المعنى لا تستبعد دور الفاعلين من غير الدول، سواء كانت محلية أو عابرة للحدود الوطنية، كالمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشركات العالمية، ذلك بأن هؤلاء الفاعلين قد يصبحوا أكثر أهمية من الدول

[1] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 430.

كمبادرين بالتغيير، ولكن تغيير النظام في المحصلة يحدث من قبل الدول التي تظل في مركز النظام الدولي، وبرغم عجز الواقعية عن تفسير التغيير الهيكلي، إلا أنه يمكن – حسبه – تطوير نظرية للعلاقات الدولية مرتكزة على الدولة انطلاقا من قبول فرضية أن الدول أطراف فاعلة ذات صفات إنسانية عديدة كالنوايا أو المقاصد، والعقلانية، والمصالح، والاحتياجات والمسؤوليات وغيرها، وهو ما يسمح باعتبار الدولة وكيل state agent بالشكل الذي يمكن أن يولد رؤى تساعد في نقل النظام الدولي من قانون الغاب نحو حكم القانون.[1]

بالنسبة للفوضوية فالبنائية حسب " ويندت" لا ترفضها بوصفها واقعا دوليا، ولكنها ترفض اعتبارها قوة مادية صرفة خالية من القيم أو المعايير والأفكار، وغير قابلة للتغيير أو تجاوز آثارها وتحاشي انعكاساتها، فالفوضوية هي ما تكونه الدول منها أو ما تصنعه بها، وبالتالي تنظر البنائية إلى الفوضوية باعتبارها بنية ثقافية واجتماعية ذات محتوى من القواعد والقيم والمعايير والأفكار المؤسسة وطرق الفهم المشتركة، وردود الأفعال الذاتية (التذاتية) والتبادلية التي تنشئها الدول أو الوكلاء أثناء تفاعلاتها والمعبرة بدورها على هوياتها والمؤثرة في سلوكها، فالفوضوية من صنع الدول وليست مستقلة عن العمليات التي تتم داخل المنظومة الدولية، وبالنظر إلى تعدد الهويات والمصالح، تتنوع الثقافة الفوضوية وأنماط السلوك الدولي، والمنتجة لثلاث أدوار وثقافات فوضوية: إما منظومة ذات ثقافة هوبزية تعبر عن العداء بين الدول، أو منظومة ذات ثقافة لوكية معبرة عن التنافس بين الدول، أو منظومة ذات ثقافة كانطية تعبر عن التعاون والصداقة بين الدول ؛ وهذه الأدوار تشكل ثلاث هويات مثالية يتبناها الفاعلون فيما بينهم فيما يتعلق بموضوع القوة وطرائق استخدامها: فالعدو يعمل وفق منطق الحرب " اقتل أو سوف تقتل" والمنافس يعمل وفق منطق التعايش " عش ودع غيرك يعيش" والصديق يعمل وفق منطق التحالف " المجموعات الأمنية والدفاع المشترك ".[2]

من كل ما تقدم يمكن القول بأن القضية المحورية للنظرية البنائية هي: *كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، وبرغم عدم استبعاد متغير القوة والفوضى بوصفها واقعا دوليا فإنها تركز على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف وتستجيب لها تبعا لذلك، وعلى قدرة الخطاب على صياغة الكيفية التي يحدد بها الفاعلون هويتهم ومصالحهم، وبالنتيجة يقومون بتعديل سلوكياتهم.*[3]

وعلى هذا الأساس تعتبر البنائية بأن تأويل الأفعال وردود الأفعال والتصرفات المميزة للمنظومة الدولية جزء لا يتجزأ من وجودها الجماعي، وخلف هذه التفاعلات والسلوكيات، يمكن رصد القواعد والقيم

---

[1] Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics.** second edition, Cambridge University Press, New York, 2003, pp 09-10.

[2] Ibid, pp 246-250 and pp279-302.

[3] ستيفن وولت، مرجع سبق ذكره، ص 08. ولتفاصيل أوفر يمكن مراجعة:

Alexander Wendt, Op.Cit, pp 139-189 and pp 318-366.

أو المعايير والأحكام أو الضوابط المشكلة من خلال الممارسات الاجتماعية والتفاعل البيني، وبالتالي فإن الفهم البيذاتي لمقاصد المنظمات الدولية يؤدي إلى بناء منظمة دولية بهوية معينة، وبعيد تأسيسها تعمل تلك المنظمة على تقييد وضبط سلوك الفاعلين المؤسسين لها، وأكثر من ذلك فإن التفاعل البيني داخل المنظمة قد يؤدي إلى تبنيها مهام جديدة وبالتالي العمل على مأسسة قيم وقواعد وضوابط جديدة، تؤدي إلى إعادة تشكيل هوية الدول المؤسسة لتلك المنظمة، وذلك ما أوضحته " مارثا فينيمور Martha Finnemore " في دراستها للطريقة التي تقولب بها المنظمات الدولية تصورات ومصالح الفاعلين، بالاستناد إلى القيم والمعاني الاجتماعية المؤسسة من خلال التفاعلات الاجتماعية (الأفكار والهويات والمصالح ولغة الخطاب...).[1]

ومن هذا المنطلق، فالمنظمات الدولية تؤدي وظائف تنظيمية وإنشائية، بحيث تحدد القواعد التنظيمية الضوابط الأساسية لمعايير السلوك المسموح به والمنهي عنه، فبدون الوظائف الإنشائية تكون الأعمال غير واضحة، فالضوابط الإنشائية تمكن الفاعلين من التفاعل المقصود (ذو معنى وهدف) عبر تزويدهم بالمعرفة الضرورية، والتي تضفي على الهوية المؤسسية للدول هوية اجتماعية تبني على أساسها مصالحها الوطنية وأفكارها وتفاعلاتها (تعاونية أو نزاعية)، بحيث تتألف المنظومة الدولية من بنى تنظيمية ذاتية مشتركة مشكلة من مفاهيم وتوقعات ومعرفة اجتماعية مشتركة ملحقة بالمنظمات الدولية ومن ثم بالمؤسسات الدولية بمعناها الموسع، ذلك بأن من المهم إدراك أن البنائيين يقصدون بـ" المؤسسات " بنية تفوق بنية المنظمات الحالية، فالـ" ـمؤسسة " مجموعة ثابتة أو " هيكلية " مؤلفة من هويات ومصالح وبهذا المعطى فهي كيانات إدراكية لا يمكن الفصل بينها وبين أفكار اللاعبين حول العالم، لذا تمثل المؤسسات المتضمنة للمنظمات الدولية والقانون الدولي والدبلوماسية والسيادة من جهة، والدول من جهة أخرى، كيانات تأسيسية متبادلة ومتضمنة لقواعد التفاعل الدولي التنظيمية والإنشائية، تصوغ وتضبط عمل الدولة وتمنحه معنى، وتستمر المؤسسات باقية لأن الدول تنتجها وتعيد إنتاجها عبر الممارسة.[2]

وفي المحصلة فإن المنظمات الدولية تساهم في تشكيل هوية الدولة وتؤثر على تفضيلاتها وعلى الأفعال الناتجة عنها، باعتبارها جزءا من البنية الذاتية التبادلية من جهة، وجزءا من التفاعل التبادلي المتكرر بين الدول والذي تبني على أساسه هوياتها وتوقعاتها تجاه بعضها البعض، كما تلعب المنظمات الدولية عن طريق الحوافز والمزايا أو المكاسب التي توفرها، على إدراك الفاعلين من الدول للمصلحة والدور المنوط بهم للحفاظ على الهويات المستقرة والممأسسة.[3]

في هذا الإطـار، تقدم النظريـة البنائيـة نموذجـا فريـدا، لـفهم الكيفيـة التي بموجبها، تتمكن المنظمات

[1] طلال لموشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 56-57.

[2] مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص ص 109-110.

[3] Alexander Wendt, Op.Cit , pp 184-189.

الدولية من نشر القواعد المشكلة لهوية الدول الأعضاء، حيث تعامل هذه النظرية المنظمات الدولية، على أنها " بيئات اجتماعية Social Environments " توفر إطارا لمشاركة الدول والوكلاء الرسميين في اجتماعاتها (Checkel 2005: 815)، كما تساهم في عمليات التنشئة الاجتماعية، من خلال ربط الدول بشبكات من القواعد والقيم والمبادلات الثقافية (Checkel 2005: 804)، وهو ما يسمح على سبيل المثال، بفهم طبيعة مساهمة المنظمات الدولية في عمليات الإصلاح والحوكمة، من خلال توفيرها خبرات فنية محددة، أو تقديم أفكار واعتماد قواعد معيارية (Jacoby 2006: 628; Checkel 2001)، مثل معايير الحكم الراشد المعتمدة من قبل البنك الدولي، كالمساءلة والشفافية، والمشاركة ومكافحة الفساد، والتي تعد مثالا على الكيفية التي يمكن أن تضع بها المنظمات الدولية معايير للسلوك المناسب يمكن أن تؤثر على السياسة الداخلية للدول الأعضاء [1].

ومن خلال هذه التفاعلات والسلوكيات (الأفعال وردود الأفعال)، يمكن رصد القواعد والقيم، أو المعايير والأحكام، أو الضوابط المشكلة من خلال الممارسات الاجتماعية، والتفاعل البيني، حيث تعمد المنظمات الدولية على سبيل المثال، إلى اعتماد إستراتيجية ممارسة الضغوط التنافسية بين الدول، لتحسين حوكمتها، أي: الضغط على الدولة للتنافس مع غيرها من الدول، من أجل تحقيق أفضل النتائج في مجال تحسين حوكمتها، سواء في مجال المنافسة على تعزيز تصنيفها في مؤشرات قياس الحوكمة والأداء الحكومي... كوسيلة لتحسين صورتها عالميا، أو في مجال المنافسة على تحسين تصنيفها الائتماني، من أجل تعزيز فرص استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، أو في مجال احترام الحريات وحقوق الإنسان، وبالتالي، من الناحية النظرية، إذا استثمر البنك الدولي – أو شجع على الاستثمار – في البلدان " النامية "، التي اتخذت خطوات مهمة نحو تحسين حوكمتها، والحد من الفساد، فإن معدلات عائد الاستثمارات، سيكون أكبر، ومن شأن هذه الإستراتيجية أن تضبط البلدان على تحسين حوكمتها، لجذب الاستثمارات، (أي: تقييد وضبط سلوك الفاعلين المؤسسين لها، في إطار التفاعل البيني حسب أطروحة النظرية البنائية)، على أن هذه الإستراتيجية، قد تواجه جملة من العوائق التي تحد من فعاليتها، وأهمها: عدم دقة البيانات المعتمدة في القياس والتصنيف، وضغوط السوق، والاتهامات التي تطال المنظمات الدولية، من قبل الدول المنخفضة التصنيف، بالتسييس، والتحيز وعدم الموضوعية، وبالتالي تجاهل تقييمها، والتقليل من أهمية تصنيفها، كما أنه من الناحية العملية، يتقيد البنك الدولي بتفويض – في إطار صلاحياته واختصاصاته، وحدود التفويض الممنوح له – يمنعه من الأخذ بعين الاعتبار، المعطيات السياسية، عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، وهذا ما يفسر سبب استفادة البلدان ذات السجل السيئ من الفساد، وسوء الحكم، من موارده المالية واستثماراته، كما أن المشكلة الفعلية قد تكمن في أن متغيرات نوعية الحكم الراشد (QoG)، تلعب دورا أقل مما اقترحته بعض الأبحاث، في التأثير على

[1] Monika Bauhr and Naghmeh Nasiritousi, Op.Cit, p 05.

قرارات الاستثمار، ذلك بأنه على الرغم من أهمية جودة الحكومة، إلا أن توجيه الاستثمارات يعتمد بالدرجة الأولى على العوامل الاقتصادية، كفرص الربح وحجم السوق... وبالمثل يؤكد تقرير منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، أن تحسين البنية التحتية، وتطوير المهارات... من بين المسائل التي تمكن الحكومات من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن التقرير لا يقترح تعزيز المساءلة، أو تقوية جهود مكافحة الفساد (UNCTAD 2008)، أكثر من ذلك، حالة اصطدام نوعية الحكم (QoG)، مع الاستثمارات المغرية والمربحة، في الدولة الغنية بالموارد، حيث غالبا ما تنهار العلاقة الطردية والايجابية، بين جودة الحكومة والاستثمارات المربحة، وقد حاول البنك الدولي، التوفيق بين متطلبات تحسين الحوكمة وجودة الحكومة، وبين فرص وإغراءات الاستثمارات المربحة في الدول الغنية بالموارد، من خلال الاتفاق مع الدولة الغنية بالموارد، على تخصيص بعض الأرباح المكتسبة من عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر، في برامج تحسين الأداء الحكومي ومكافحة الفساد، ومثال ذلك: مشروع مد خط أنابيب النفط تشاد – الكاميرون، حيث كان البنك الدولي يأمل في مساعدة هذا المشروع على الحد من الفقر، وتحسين الحكم في تشاد، لكن نتيجة هذا المشروع، كانت مخيبة للآمال، حيث بينت أنه بمجرد توقيع العقود، فإن الدولة لها حافز ضئيل للامتثال لهذا الاتفاق (Pegg 2006)، وهكذا تبرز محدودية التأثيرات السلوكية الموجهة لتقييد وضبط سلوك الدول، من الناحية العملية، والمعتمدة من خلال إستراتيجية ممارسة الضغط التنافسي على الدول.[1]

في نفس الإطار، نميز آلية التفاعل مع الجهات الفاعلة عبر الوطنية، الساعية إلى نشر معايير الشفافية ومكافحة الفساد دوليا، والمتضمنة للجمهور العام، والنخب المحلية، عبر التفاعلات التي تقودها المنظمات الدولية، كورش العمل، وبناء القدرات، وتبادل المعرفة والمعلومات، والهدف هو تعزيز توجه الدول نحو محاكاة السلوكيات التي تعتبرها محترمة ومقبولة دوليا، لتتوافق مع المعايير العالمية، ووفقا لأدبيات النظرية البنائية، يمكن للمنظمات الدولية تشكيل هويات جديدة، ومواقف بديلة، من خلال التفاعل مع الأطراف الفاعلة عبر الوطنية (منظمات المجتمع المدني العالمي)، كبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، وتبادل المعرفة والمعلومات حول تعزيز الشفافية في عمليات الموازنة... إلا أنها تواجه تحديات عديدة من الناحية العملية، كعدم استجابة المجتمعات المحلية، أو اتهامها بترويج معايير غربية ليبرالية، وقد تؤدي هذه التفاعلات، إلى ترويج المنظمات الدولية لقواعد متعارضة في بعض الأحيان، فمثلا تلعب المنظمات الدولية، كوكالات الأمم المتحدة، ومعها البنك الدولي، دورا رئيسيا في تعزيز تدابير مكافحة تغير المناخ في الدول 'النامية'، إما من خلال آليات السوق، أو المساعدات التقليدية، ويمكن القول بأن النظام الذي اجتذب أكبر اهتمام دولي (حتى الآن)، آلية التنمية النظيفة (CDM)، حيث يسمح هذا النظام للبلدان المتقدمة، بالاستثمار في البلدان النامية، من أجل الامتثال لأهداف خفض انبعاثات غازات

[1] Monika Bauhr and Naghmeh Nasiritousi, Op.Cit, pp 06-08.

الدفيئة، المتفق عليها دوليا، وبالتالي، فإن آلية التنمية النظيفة، ليس لها هدف أساسي أو صريح في نقل نوعية المعايير الحكومية، ومع ذلك، ومن خلال التفاعلات الحاصلة في هذا المشروع، قد تتغير مواقف المشاركين وقواعدهم، نتيجة تأثيرات التفاعلات الجديدة، ولكن لسوء الحظ، لم تكن توقعات البنية المؤسسية لآلية التنمية النظيفة ايجابية للغاية، كما جادل بعض النقاد، بأن قواعد آلية التنمية النظيفة تخلق حوافز سلبية، كتشجيع ممارسات الفساد والاحتيال (McCully 2008; Davies 2007). [1]

والجدول التالي يبين آليات المنظمات الدولية لتعزيز جودة الحكم (QoG):

الجدول رقم 02: آليات المنظمات الدولية لتعزيز جودة الحكم (QoG)

الآليات / Mechanisms	الأمثلة / Examples	التأثيرات المقصودة / Intended Effects	العوامل المعيقة / Hampering Factors
الضغوط التنافسية بين الدول	أ. ترتيبات الحوكمة	أ. اعتماد الحكومات إصلاحات لتحسين صورة البلد	أ. نقص البيانات والمعلومات الموضوعية
	ب. المنافسة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	ب. اعتماد الحكومات إصلاحات لجذب الاستثمارات	ب. الاستثمار في الدول المنخفضة الجودة " البلدان الغنية بالموارد الحيوية "
شروط المساعدة الاقتصادية	التعديل الهيكلي وشروط المساعدة	اعتماد الحكومات إصلاحات لتلقي المساعدات أو القروض	بعض توصيات المنظمات الدولية تقوض نوعية الحكم
التفاعل مع المنظمات الدولية	ورش العمل بقيادة المنظمات الدولية، وبناء القدرات، وتبادل المعلومات، والاجتماعات...	التنشئة الاجتماعية Socialization	عدم تعميم معايير نوعية الحكم في المنظمات الدولية
توسيع المنظمات الدولية والإقليمية	عمليات العضوية وإجراءات الانضمام في بعض المنظمات الدولية	ينفذ الأعضاء المحتملون إصلاحات حكومية لتعزيز فرصهم في قبول العضوية	أ. عدم اعتماد الحوكمة QoG في الدول الأعضاء والمنظمات الدولية
			ب. أولوية منخفضة لقضايا نوعية الحكم QoG

Source : Monika Bauhr and Naghmeh Nasiritousi, Op.Cit, p 18.

على صعيد آخر ورغم الآفاق الجديدة للتنظير في العلاقات الدولية التي تعد بها البنائية إلا أنها لا تفسر السياسة الخارجية الأمريكية، في ضوء اعتمادها للعديد من السياسات الأحادية التي لا تتفق مع المعايير الدولية، وتنتج ردود فعل سلبية لكل من الحلفاء و(المنافسين) والأعداء من جهة، وعدم اكتراثها

[1] Monika Bauhr and Naghmeh Nasiritousi, Op.Cit, pp 11-12.

للقواعد والضوابط والمعايير العالمية المعتمدة من قبل مؤسسات الحوكمة العالمية كالأمم المتحدة، والمنظمات الدولية المتخصصة كمنظمة التجارة العالمية، والقمم العالمية كقمم الأرض والمناخ وغيرها.[1] والجدول التالي يقارن بين مواقف الماركسية والكوسموبوليتانية والبنائية إزاء طبيعة دور المنظمات الدولية:

الجدول رقم 03: مقارنة بين مواقف الماركسية والكوسموبوليتانية والبنائية إزاء دور المنظمات الدولية.

أهم الفرضيات	الماركسية " نظرية النظام العالمي "	الكوسموبوليتانية	البنائية
الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسات العالمية	**نعم** لكن المنظمات الدولية تلعب دورا بالإضافة إلى الطبقات الاقتصادية	**كلا** هناك فاعلين آخرين (منظمات دولية سلطات فوق قومية وفواعل عبر قومية)	**نعم** لكن لا تستبعد دور المنظمات الدولية والفاعلين من غير الدول على المستويات المحلية والعالمية
الفوضى هي الأكثر تأثيرا على أفضليات الدولة	**نعم** (هكذا يبدو ظاهرا)	كلا، قوى مثل التكنولوجيا، العولمة، المعرفة، اهتمامات الرخاء للسياسة الداخلية....	**نعم** (باعتبارها بنية ثقافية واجتماعية ذات محتوى من القواعد والقيم، والمعايير والأفكار المؤسسة، وطرق الفهم المشتركة والتفاعلات الذاتية التبادلية، في المنظومة الدولية)
طبيعة وسلوك المنظمات الدولية	غير مستقلة مع خضوعها لترتيبات توافقية تعبر عن توزيع القوة دوليا وأداة لتقوية مصالح ونفوذ وقيم الرأسمالية العالمية.	تتطلب تطوير بنية قانونية تنظيمية ومؤسسية متضمنة للعدالة التوزيعية العالمية مع تعزيز شفافية ومساءلة ودمقرطة المنظمات الدولية.	تقييد وضبط سلوك الدول المؤسسة لها، والعمل على مأسسة قيم وقواعد وضوابط جديدة، في إطار وظائفها التنظيمية والإنشائية.
المنظمات الدولة تتسبب في التعاون الدولي	**كلا** (إلا في حدود معينة بما تسمح به مصالح الدول والنخب المهيمنة في الرأسمالية العالمية)	**نعم (مع ضرورة إصلاحها ودمقرطتها)**	**نعم** كجزء من التفاعل التبادلي المؤسس لهويات الدول ومصالحها وتوقعاتها
التفاؤل/التشاؤم التعاون الدولي	**متشائم**	**متفائل**	**متفائل**
الموقف من المنظمات الدولية	**متشائم** ومقلل من أهمية دورها (تمثل تكريسا للهيمنة الرأسمالية العالمية)	**متفائل** ومؤكد لدورها مع تعزيز شفافيتها ومساءلتها ودمقرطتها	**متفائل** ومؤكد لدورها في تشكيل هوية الدولة والتأثير على تفضيلاتها

المصدر: من تصميم الباحث

[1] عبد الله بن جبر العتيبي، " النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية "، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد 108، شتاء 2010، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ص 153.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن افتراضات النظرية البنائية، تبدو صحيحة ومنطقية من الناحية النظرية، إلا أنها تواجه تحديات ومشاكل من الناحية العملية، وهو ما يفرض إعادة النظر في آليات وكيفيات، أو وسائل وأدوات، تأسيس المنظمات الدولية لهويات الدول، وتقييد وضبط سلوك الفاعلين المؤسسين لها، عبر مأسسة القيم والقواعد وضوابط السلوك الدولي.

من كل ما تقدم يمكن القول بأن المواقف النظرية الخاصة بدور المنظمات الدولية في العلاقات الدولية متباينة، تبعا لأطرها المعرفية والتحليلية، والتي تعكس كل منها الاختلافات بشأن الالتزامات الأساسية نحو العقلانية أو المادية أو التاريخية أو التفسيرات الانعكاسية للعالم الاجتماعي، بالإضافة إلى الفرضيات الأنطولوجية (الوجودية) حول العناصر التأسيسية للسياسة العالمية: الدول/القوى المادية/القوى الاجتماعية/الأفكار... ولكن – وفي حدود علم الباحث – فإن كلا من وجهات النظر المتباينة بشأن دور المنظمات الدولية في العلاقات الدولية والسياسة الدولية، تملك جزءا من الحقيقة المدروسة، أو تعبر عن جزئية من الواقع المفسر، ولكن ليس كل الحقيقة والواقع، فالباحث في طبيعة الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية، لا يمكنه أن ينفي خضوعها لترتيبات توافقية تعبر عن توزيع القوة دوليا، بالشكل الذي يجعل منها امتدادا لمصالح ونفوذ وقيم الدول القوية من جهة، أو الرأسمالية العالمية ونخبها المعولمة من جهة أخرى، كما لا يمكن إنكار دورها في تعديل وضبط السلوك الدولي، وتعزيز التعاون الدولي وفق منظومة القيم الليبرالية، عن طريق تطوير بنية قانونية تنظيمية ومؤسسية، والعمل على مأسسة قيم وقواعد ومعايير وضوابط جديدة، في إطار وظائفها التنظيمية والإنشائية، وتشكيل هوية الدولة والتأثير على تفضيلاتها ؛ كما أن الفهم النظري، والإدراك العملي الأفضل، لكيفية قيام المنظمات الدولية بتعزيز الحوكمة (جودة الحكم)، مهم جدا للتعامل مع العديد من التحديات الجوهرية التي تواجه العالم اليوم، حيث تعتمد القضايا الصعبة والمعقدة، كالحد من الفقر، وانبعاثات غازات الدفيئة ومكافحة الفساد ... على المؤسسات الحكومية الكفأة والفعالة، وفي حين أن المنظمات الدولية، قد تضطلع بدور فعال، في توجيه المسار الذي ستتخذه هذه التطورات العالمية، فإن فعالية المنظمات الدولية في هذا المجال، قد تعتمد على كيفية صقل استراتيجياتها، لتشجيع التغيير، وتحفيز التحول في البلدان الأعضاء نحو تعزيز جودة حكوماتها، وتحسين أدائها، على أن تفعيل الدور الذي ستلعبه المنظمات الدولية، في مواجهة التحديات المستقبلية، وإكسابه المصداقية والشرعية، مرهون بإصلاحها وتعزيز حوكمتها الداخلية، ذلك بأن تعزيز دورها، بحاجة إلى تقييم وتقويم، أو بعبارة أدق بحاجة إلى إصلاح وتطوير، للتعبير – ولو في حدود معينة – عن مصالح المجتمع الدولي ككل، وليس فقط عن مصالح الدول القوية والنخب السياسية والمالية المهيمنة، وتضمين العدالة التوزيعية العالمية، عن طريق تعزيز شفافيتها، ومساءلتها، ودمقرطتها من جهة، وتطوير أدائها وتعظيم فعاليتها، وبالتالي حوكمة المنظمات الدولية بصفة عامة، وحوكمة و/أو إصلاح نظام حوكمة منظمة البنك الدولي بصفة خاصة، وهو موضوع هذه الدراسة في الفصول التالية...

الفصل الثاني: تأصيل مفهومي الحوكمة وحوكمة المنظمات الدولية

تمهيد:

يمثل الإطار المفاهيمي أو المعرفي الجزء والدعامة الأساسية التي يستند عليها البحث، لأنه يشرح المعارف، ويفسر المفاهيم، ويحدد الأسس، ويوضح الخصائص المعبرة والمميزة للظاهرة موضوع الدراسة.

ومن هذا المنطلق، تم تخصيص الفصل الثاني، لدراسة وبحث الإطار المفاهيمي، الخاص بالحوكمة من جهة، وحوكمة المنظمات الدولية من جهة أخرى.

تم تخصيص المبحث الأول لدراسة مفهوم الحوكمة، من خلال تحديد خلفيته الفكرية، وتبيان إشكالاته الابستمولوجية، واستعراض أبرز التعريفات التي تناولت المفهوم، مع إبراز تعدد الأطر التحليلية المعتمدة في دراسة المفهوم.

أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة فواعل وتفاعلات الحوكمة، في مستوياتها المتعددة، انطلاقا من مستوى الحوكمة المحلية، والمتضمنة للحوكمة الحضرية، ثم مستوى الحوكمة الوطنية، وأخيرا مستوى الحوكمة العالمية، المتضمن بدوره للحوكمة الدولية.

أما المبحث الثالث فيختص بدراسة مفهوم حوكمة المنظمات الدولية، من خلال الإشارة إلى مفهوم المنظمات الدولية، ثم بحث دوافع وأسباب حاجة المنظمات الدولية إلى الحوكمة الداخلية، ثم تحديد مضامين حوكمة المنظمات الدولية، وتبيان أهمية حوكمة المنظمات الدولية.

أما المبحث الرابع فيتناول أبرز النماذج التحليلية لحوكمة المنظمات الدولية، والمتمثلة بالأساس في أنموذج حوكمة الشركات، وأنموذج الحكم الراشد، وأنموذج التسيير العمومي الجديد.

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة:

يتطرق هذا المبحث لتحديد مفهوم الحوكمة، من خلال بحث الخلفية التاريخية للمفهوم، والكشف عن إشكالاته الابستمولوجية، وأطره التحليلية.

المطلب الأول:الخلفية التاريخية لمفهوم الحوكمة:

وظف مصطلح الحوكمة (Governance) في لغات متنوعة وفي فترات زمنية مختلفة، حيث استعمل في العصور القديمة (اليونانية الهلينستية والرومانية اللاتينية: Gulvenair / Gubernance / Kubernan) للدلالة على أسلوب قيادة وتوجيه السفن، وهو مشتق من الفعل اليوناني Kubera المتضمن لمعنى الإدارة والتوجيه،[1] في فرنسا وظف مصطلح (La Gouvernance) منذ القرن الثاني عشر، في إطار تقني جدا: " إدارة شؤون مقاطعة تحت سلطة إقطاعي يدير شؤونها المالية والعسكرية والقضائية نيابة عن الملك، في حين يشير المؤرخون الانجليز في العصور الوسطى إلى الحوكمة لتمييز مؤسسة السلطة الإقطاعية "[2]

في سنة 1840 استعار الملك تشارلز ألبرت (Charles Albert) ملك مملكة بيدمونت وسردينيا مصطلح (Buon Governo) كإطار أساسي لحل مشكلة الكساد الاقتصادي وسوء التسيير في مملكته[3].

ظهر التعبير مرة أخرى في اللغة الانجليزية، في بدايات القرن العشرين كأحد المفاهيم الأساسية لعمل الشركات والمنظمات، حيث تشير الأدبيات الاقتصادية لحوكمة الشركات أن الاقتصاديين " مينس وبيرل Means & Berle " كانا من أوائل من تناول فصل ملكية الشركة عن الإدارة، وذلك في عام 1932م حيث اعتبرا آليات حوكمة الشركات كفيلة بسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة الناتجة عن الممارسات السلبية، التي من الممكن أن تضر بمصالح الشركة وبالصناعة ككل[4]، وهو ما أكدته أدبيات مدرسة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، من خلال مقالة لأحد روادها " رونالد كوز R.H.Coase " المعنونة بـــ"*طبيعة المؤسسة The Nature of the Firm* " ، حيث تساءل كوز عن سبب تواجد الشركات : هذه الجزر من التنظيمات المتواجدة في بحر من المبادلات السوقية، إجابته كانت بأن العمل بنظام التسعير يمكن أن يكون مكلفا وذلك لوجود تكاليف المعاملات في الواقع، والشركات متواجدة لأنها تمكن من اقتصاد هذه التكاليف، بطبيعة الحال، فتنظيم الشركة هو أيضا مكلف، لكنه يعتبر الحل الأمثل بين تكاليف المعاملات في السوق وتكاليف تنظيم المؤسسة في شكل شركة، وبالتالي فهو يبرر وجود المؤسسات الاقتصادية الكبرى، من خلال قدرتها على ضمان توفير الصفقة بسعر أقل من سعر السوق، وأكد في مقالته بأن علاقات التعاون الداخلي للعاملين بالمؤسسة الاقتصادية أو الشركة،

---

[1] صالح زياني ومراد بن سعيد، **الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات**. دار قانة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2010، ص15.

[2] Philippe Moreau Defarges, **La Gouvernance**. 2éme édition, Que sais-je ? Presses Universitaires de France, Paris, 2003, p 05.

[3] Guy Hermet, Ali Kazancigil et Jean-François Prudhomme, **La Gouvernance un Concept et Ses Applications,** édition Karthala, Paris , 2005, p 05.

[4] Daniel James, « The Modern Corporation and Private Property ,by Adolf A.Berle Jr. And Gardiner C. Means », **Indiana Law Journal**, Volume 08, Issue 08, 1933 , Published on Maurer School of Law : Indiana University, Indianapolis, pp 514-516.

تسمح بتجنب كلفة الصفقات والمعاملات كالعقود والمفاوضات والتسويق والتبادل، وتحديد معايير ومقاييس الجودة والبحث عن السعر الأفضل، ودور العمال في هذا التخفيض متعلق بنظام التشغيل والمكافآت، الترقية ومراقبة وتقييم الأداء، مع التنويه بأهمية تخصيص الموارد وتوزيعها، وتحديد العلاقة بين كفاءة وفعالية أعمال الشركة من جهة، وحجمها والجدوى الاقتصادية لمشاريعها الآنية والمستقبلية من جهة أخرى، فالشركة لا يمكنها الصمود في السوق إلا إذا كانت أنماط تنسيقها الداخلية وأنظمة عملها تسمح لها بتخفيض تكاليف تعاملاتها، لتحقيق النجاعة في مبادلاتها السوقية وتنمية وتطوير شبكاتها، كما تطرق "كوز" في مقالته إلى تبيان طريقة التوفيق بين الملاك والمسيرين للشركة بما يحقق مصالح الشركة.[1]

يمكن القول بأن إسهامات عالم الاقتصاد الأمريكي " أوليفر ويليامسون Oliver . E . Williamson " شكلت نقلة نوعية في تحديد مضامين ومدلولات الحوكمة من الزاوية الاقتصادية – أي من منظور حوكمة الشركات – من خلال التأكيد بأن الحوكمة تتضمن مختلف العمليات المعتمدة والإجراءات المطبقة من طرف المؤسسة، لهدف تنسيق أنظمة عملها الداخلية (أساليب العمل، الهرمية، العقود، التحالفات المؤقتة، القواعد والمعايير، تبادل المعلومات...)، بالشكل الذي يسمح بتخفيض تكاليف وأعباء المبادلات السوقية من جهة، واعتماد وتحديد قواعد العلاقات التعاقدية المتبادلة بين المسيرين والمساهمين، عبر ضمان رقابة المساهمين على شؤون الشركة والإفصاح عن نظام إدارة المخاطر لهم، بما يسهل الحصول على تمويل بشروط أفضل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتضمن واجبات المسيرين تجاه المساهمين ضمان التحلي بالأمانة، والصدق والنزاهة، والشفافية والفعالية، الموجهة نحو تطوير وتحسين أداء المؤسسة، كما أشار إلى " مشكلة الوكالة " أي حتمية حدوث صراع داخل الشركة بين المساهمين والمسيرين – أي بين الملكية والإدارة – والتي يمكن حلها وتسويتها من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات[2].

على الصعيد التنظيمي المرتبط بالقواعد والتشريعات، أدرجت اللجنة الفيدرالية الأمريكية للأوراق المالية والمبادلات (FSEC) سنة 1970م موضوع حوكمة الشركات ضمن خطتها الإصلاحية، ومنذ سنة 1974م اعتمد مصطلح حوكمة الشركات بدلالته القانونية في حل العديد من المنازعات بين مختلف الشركات كشركات السكك الحديدية والمؤسسات العقارية وغيرها... بسبب ثبوت حالات الفساد المالي من رشاوي واختلاسات...[3]

على صعيد آخر، وفي نفس الفترة الزمنية (سبعينيات القرن الماضي) تم توظيف مصطلح «Governability» أي الحوكمية و/أو القابلية للحوكمة كمقاربة للتسيير الاجتماعي والسياسي، في تقرير

---

[1] R.H.Coase , « The Nature of the Firm » , **Economica Journal**, Volume 04, Issue 16, November 1937 , Published on behalf of LSE Department of Economics, London, pp 390-399.

[2] Oliver . E . Williamson , « Corporate Governance », **The Yale Law School Journal**, Volume 93, Issue 07, January 1984, Published on Yale Law School Faculty Scholarship, New Haven, pp1215-1220.

[3] سعيد بوهراوة وحليمة بوكروشة، " حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي "، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، عدد 02، جوان 2015، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتنسيق مع مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 106.

لـ " اللجنة الثلاثية La Commission Trilatérale " التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والصادر في ماي 1975م، الموسوم بـ" حوكمية الديمقراطيات « Governability of Democracies » " المطبقة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، كانت محصلته محاولة التوفيق الجيد بين المتطلبات الديمقراطية والتطلعات التوزيعية (توقعات إعادة توزيع الموارد والثروة) في الأنظمة الغربية الرأسمالية آنذاك، لهدف ضمان منهج لإدارة النظام الاجتماعي.[1]

تزامن هذا التقرير « Governability of Democracies » مع إفرازات الأزمة الاقتصادية العالمية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط بسبب حرب أكتوبر 1973م، ما دفع إلى إطلاق مراجعة نقدية للنظرية الكينزية، توج بصعود التيار النيوليبرالي الذي يتبنى مقاربة الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد وتعظيم قوى السوق، وتخفيض النفقات الحكومية على الخدمات العامة الموجهة لدعم الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وتكريس منطق دولة الحد الأدنى (L'Etat Minimale)، والتي تزعمها على الصعيد الأكاديمي الفكر الاقتصادي الأمريكي ممثلا في مدرسة شيكاغو (فريدمان Milton Friedman، ونوزيك Robert Nozick) والتي تجد مرجعيتها الفكرية والنظرية في المدارس الأوروبية مثل مدرسة لوزان لمؤسسها " ليون فالراس Leon Walras " والمدرسة النمساوية لمؤسسها "كارل منجر Karl Menger بالإضافة إلى هايك Hayek" والمدرسة الإنجليزية لمؤسسها " وليم ستانلي جيفنز William Stanley Jevons "[2]، أما على الصعيد العملي، فقد أخضعت رئيسة وزراء الحكومة البريطانية السابقة " مارغريت تاتشر Margaret Thatcher **[**1979–1990**]** " الاقتصاد البريطاني لجملة من الإصلاحات المتشددة والجريئة عرفت بـ" سياسة العلاج بالصدمة "، حيث خصخصت كبرى الشركات البريطانية، خاصة العاملة في مجال الفحم، وقلصت المنح والعلاوات الاجتماعية الموجهة للفئات الفقيرة والمتوسطة من المجتمع البريطاني، وأوقفت الدعم المالي للمشاريع الحكومية، وخفضت معدلات الضريبة على أصحاب الدخل المرتفع وسهلت الإجراءات القانونية والمالية المتعلقة بالاستثمار، وضاعفت معدل الضريبة والرسوم على المبيعات ... وكلها سياسات وإجراءات لم تحض بالقبول من الرأي العام ونقابات العمال ؛ وفي الولايات المتحدة الأمريكية تبنى الرئيس الأمريكي الأسبق " رونالد ريغان Ronald Reagan **[**1981–1989**]** " جملة من الإصلاحات الاقتصادية، أطلق عليها اسم : " الانطلاقة الأمريكية الجديدة – برنامج عودة الازدهار إلى الاقتصاد " (كما تعرف في بعض الأدبيات الاقتصادية بـ الاقتصاد الريغاني Reaganomics)، متبنيا مقترحات الاقتصادي الأمريكي النيوليبرالي "آرثر لافر Arthur B. Laffer"، كخفض المعدلات الضريبية لإنعاش الاقتصاد وإصلاح الموازنة العامة، وضمان حرية السوق وتحرير الاقتصاد لوضع حد لارتفاع الأسعار، ورفع معدلات الفائدة من قبل البنك المركزي ... لكن هذه السياسة لم تحقق أهدافها، حيث ارتفع عجز الموازنة

[1] Bonnie Campbell, « Gouvernance : un Concept Apolitique? », **Séminaire d'été du Haut Conseil de la Coopération Internationale « Le développement : pour un débat politique »**, Mardi 29 août 2000, Dourdan, France , p 03.

[2] الطيب بوعزة، **نقد الليبرالية**. مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2009، ص ص 112–113.

العامة، وأدت معدلات الفائدة المرتفعة إلى توقف الاستثمارات، وتراجع الطلب الكلي وركود الاقتصاد، وارتفاع المديونية العامة بسبب نفقات برامج التسلح الباهظة، والامتناع عن اتخاذ تدابير لزيادة الإيرادات العامة، كما انتهج المستشار الألماني " هلموت كول Helmut Josef Michael Kohl [1982-1998]" سياسة خصخصة واسعة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية في البلاد [1]، كما أصدرت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق " بيل كينتون Bill Clinton [1993-2001]" تقريرا بعنوان: " خلق حكومة تعمل بطريقة جيدة وتكاليف أقل Creating a governement that work better and costs less " تضمن الدعوة إلى تقليص حجم الإدارة الفيدرالية وكذا النفقات العامة عبر خوصصة الخدمات العامة وتكريس منطق دولة الحد الأدنى، وهو ما يعكس التصور النيوليبرالي للحكم والتسيير المعبر عنه في أجندة المنظمات الدولية[2]، حيث بدأ الترويج لمصطلح الحوكمة (Governance) كنمط تسييري في نهاية عقد الثمانينات من قبل المنظمات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) للتعريف بمعايير السياسة العامة الجيدة في البلدان المطبقة لبرامج التعديل الهيكلي، هذه السياسات المشروطية المستندة إلى توصيات إجماع واشنطن النيوليبرالية (برامج التعديل الهيكلي، إعادة الجدولة، الخصخصة، الإصلاحات المالية والنقدية، حرية التجارة والسوق، حرية تدفق الاستثمارات الأجنبية...) لم تحقق أهدافها، كما قوبلت بالنقد من قبل البلدان المطبقة لها باعتبارها تمس بسيادتها من جهة، كما أنها لم تهتم بالبعد الاجتماعي من خلال سياسات التقشف المفروضة، والتي ساهمت في تدني المستوى المعيشي لمواطنيها مع ما ينجر عنها من انعكاسات سياسية واقتصادية وأمنية خطيرة،[3] وبالتالي فشل وقصور المدرسة الفكرية الاقتصادية النيوليبرالية التي سيطرت على مسيرة التنمية العالمية خلال العقدين (1980-1990 و1990-2000) والتي أثبتتها أزمة الديون في الثمانينات، وأزمات المكسيك (1995) والبرازيل (1998-1999) والأرجنتين (1995 و2001) وروسيا (1998) وتركيا (2001) ودول جنوب شرق آسيا (1997-1998)، ويدلل أصحاب هذا الرأي على صحة نظرياتهم بعدم وجود تقدم ملموس ومرضي في تحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر وعدم المساواة – بحسب أطروحات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي – وفي حين يحمل البعض نظام السوق الحر الجزء الأكبر من مسؤولية المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها العالم اليوم، يجادل البعض الآخر ومن ضمنهم المنظمات المالية الدولية، بأن مكمن الخلل الفعلي يكمن في عدم التطبيق الأمين والصحيح لأسس النظام الاقتصادي الحر ومبادئه، فضلا عن غياب الإطار المؤسساتي الضامن لحكم القانون، ذلك بأن الإصلاحات الاقتصادية لوحدها غير كافية بدون معالجة القضايا السياسية والإدارية، أو بعبارة أخرى مشروع اقتصادي طموح لا يمكن أن ينجح بدون

---

[1] محمد دياب، " النيوليبرالية الاقتصادية / البيئة المولدة للأزمة "، **الجريدة اليومية الإلكترونية : الحوار المتمدن**، عدد 2017/12/21، تاريخ التصفح :2018/02/01، الموقع : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=382532&r=0

[2] Ali Kazancigil, « La Gouvernance : itinéraires d'un concept », **Dans À la recherche de la démocratie,** Editions Karthala, Paris, 2009, p122.

[3] Philippe Moreau Defarges, Op.Cit**.** p 09.

شرعية سياسية ومؤسساتية فاعلة، فكان البديل – حسب منظور المنظمات المالية الدولية – يكمن في حوكمة السياسات الحكومية.[1]

في أعقاب الأزمات الاقتصادية والمالية السابقة الذكر، تأكدت أهمية إثارة موضوع حوكمة الشركات عبر وضع قواعد ومعايير تسهم في ضبطها، حيث تم تشكيل لجنة في المملكة المتحدة سنة 1992م عرفت باسم " لجنة كادبوري Cadbury Committee " لهدف وضع إطار لحوكمة الشركات باسم "أفضل تطبيقات كادبوري Cadbury Best Practice "، كما بادرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) سنة 1998م إلى وضع مبادئ وقواعد مرجعية يمكن اعتمادها لحوكمة الشركات والمؤسسات المالية « Principles of Corporate Governance »، والتي حازت على موافقة " منتدى الإستقرار المالي Financial Stability Forum "، بالإضافة إلى " صندوق المعاشات العامة (Calpers) ولجنة الشريط الأزرق Blue Ribbon Committee "[2]، كما اعتمدت في تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، ولجنة بازل والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، لكن فضائح الفساد الإداري والمالي لشركات عالمية عملاقة على غرار ما حدث لشركة " إنرون للطاقة Enron " سنة 2001م، و" شركة الاتصالات Worldcom " سنة 2000م و" الشركة الأوروبية للأغذية Parmalate " سنة 2003م، والتي تورط فيها محاسبو ومراجعو الشركات، وقد تبين فيما بعد أن العيب ليس في معايير المحاسبة والتدقيق، بل في سلوكيات مطبقيها، حيث بانهيار شركة الطاقة الضخمة " إنرون " انهارت معها أكبر شركة للتدقيق في العالم " شركة آرثر أندرسون Arthur Anderson " لثبوت تورطها في التلاعبات المالية التي تمت في شركة " إنرون "[3]، ما دفع بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لإصدار نسخة معدلة لمبادئ حوكمة الشركات سنة 2004م، كما أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) سنة 2006م " معايير تعزيز حوكمة شركات الرقابة المصرفية "، لينتقل النقاش بعد الأزمة المالية العالمية منذ 2008م إلى مرحلة متقدمة بسبب تورط المعنيين بالمساهمة في ضبط وتدقيق موضوع الحوكمة والمساءلة في الأزمة، ممثلين بالمحاسبين والمراجعين ووكالات التصنيف في تغطية وتمويه حقائق وضعية المؤسسات المالية بسبب المصالح الشخصية والمكاسب المحققة من قبل تلك المؤسسات، ما دفع بعديد الباحثين والمتخصصين في الشؤون المالية والمحاسبية إلى الدعوة لإنهاء مبادئ حوكمة الشركات بسبب فساد القائمين على هذه الحوكمة، وعدم التزامهم بها، والدعوة في المقابل إلى التأكيد على موضوع " المسؤولية

---

[1] إبراهيم فريد عاكوم، "إدارة الحكم والعولمة: وجهة نظر اقتصادية"، **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد 117، الصادر سنة 2006، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2006، ص ص 09 – 12.

[2] محمد ياسين غادر، " محددات الحوكمة ومعاييرها "، **بحوث وأوراق المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر العولمة**، المنعقد أيام 15-17 ديسمبر 2012، بكلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس – لبنان، ص 05.

[3] ظاهر شاهر القشي، " انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة "، **المجلة العربية للإدارة**، المجلد 25، عدد 02، ديسمبر 2005، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص 97.

الاجتماعية للشركات (CSR)"، أي أسبقية الدافع الداخلي والوازع الأخلاقي والقيمي على موضوع الحوكمة النمطية، والذي تم تأطيره بوضع عدة لوائح وتعليمات قابلة للقياس تضاف لمتطلبات مبادئ الحوكمة.[1]

من كل ما تقدم يمكن القول بأن الحوكمة كفلسفة إدارة، حكم وتسيير، اقتصادية المنشأ بالأساس تعود إلى المساهمات النظرية للاقتصاد المؤسسي (Institutional Economics)، باعتبارها منهج، طريقة وأسلوب جديدين لتسيير أفضل لأعمال الشركة، والإدارة الجيدة للموارد البشرية والمادية للمؤسسة، لتحقيق الفعالية وجودة الأداء، عبر تعظيم المكاسب والأرباح، وقمع الغش وسوء التنظيم، ومكافحة الفساد المالي والمحاسبي والإداري في الشركة، ذلك بأن القواعد والمعايير مهمة في تحديد النتائج، لتتم استعارته ومن ثمة تعميمه على الحقول المعرفية والأنشطة الإنسانية الأخرى المتضمنة للإدارة والتنظيم، كالعلوم السياسية والقانونية والإدارية والاجتماعية ... في مجالات التسيير العمومي الجديد والإدارة الحكومية الجيدة، وفعالية أداء المنظمات الدولية والتنظيمات المدنية والمجتمعية ... من خلال إضفاء البعد التقني عبر إدخال أساليب إدارة الأعمال وحوكمة الشركات إلى المؤسسات العامة، وتوظيف قيم المنافسة وقياس الأداء والتمكين وكسب رضا المستخدم، والربط بين الجوانب السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة الحوكمة، المنتجة للفعالية والمحققة للكفاءة والضامنة للتسيير الرشيد والكفء للموارد.

المطلب الثاني: الإشكاليات الابستمولوجية لمصطلح الحوكمة:

يمكن القول بأنه لا توجد صيغة تعريف محددة وموحدة وشاملة لكل التعريفات، وهي صفة لصيقة ومميزة لحقل العلوم الإنسانية، ومن هذا المنطلق، فقد أنتج مصطلح الحوكمة Governance ثلاث إشكاليات معرفية إبستمولوجية، تصعب من حصر مفهومه وتحديد مدلولاته، منها ما يتعلق بالإشكال المعرفي المطروح على صعيد الترجمة من اللغة الانجليزية إلى العربية، وتعدد المصطلحات الدالة عليه في اللغة العربية، والإشكال الثاني يرتبط بإشكالية التعريف والذي أنتج شكلين متمايزين: فإما أن يكون التعريف واسعا شاملا، الأمر الذي يفقده الجدوى العلمية والدقة الموضوعية، وإما أن يكون ضيقا مما يؤدي إلى عدم شموليته، فضلا عن اختلاف طريقة التناول أو الزاوية المجالية المعتمدة من قبل الباحث أو المتخصص في التحليل، وهو ما أفرز جدلا حول طبيعة ومحتوى المفهوم، أما الإشكال الثالث فيرتبط بإشكالية النموذج الحضاري والخلفية القيمية الثقافية المؤسس عليها (الغربية الليبرالية بالأساس)، وهو ما يدفع إلى البحث عن إطار قيمي موحد يجمع بين مختلف المنظومات الفكرية والحضارية العالمية، ويسمح

[1] سعيد بوهراوة وحليمة بوكروشة، " حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي "، مرجع سبق ذكره، ص 107.

بتعميمها و/أو عولمتها على مستوى كوني، هذه الإشكاليات المرتبطة بمضامين ومدلولات الحوكمة يمكن إيرادها فيما يلي:

1. إشكالية الترجمة: عدم وجود ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس المعنى والدلالات باللغة الانجليزية، بحيث تمت ترجمته في مختلف الأدبيات والدراسات إلى عديد الكلمات وهي: الحكم الراشد، إدارة الحكم، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الحوكمة، الحكمانية، الحاكمية، الحكامة، الحكم، الإدارة المجتمعية، الرشادة، الإدارة الرشيدة، الإدارة الحكيمة، الحكم الصالح، الحكم التشاركي، المحكومية، كوفرننس، وقد تم ترجيح مصطلح الحوكمة على اعتبار تضمينه لمعنى فعل الترشيد – أي ترشيد آليات وسياسات الحكم والإدارة ووضع القواعد واعتماد المعايير والمبادئ الخاصة بالتسيير والتنظيم وبالتالي حوكمتها – والتطوير والتغيير نحو الأحسن مع ضمان المتابعة والمراقبة، المتضمنة لمعاني المساءلة والمحاسبة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى – وفي حدود علم الباحث – فاعتماد مصطلح " الحوكمة " صحيح مبنى وسليم معنى، من حيث محافظته على الجذر (حكم) والوزن (فوعلة) وهي من المصادر القياسية في اللغة العربية، فضلا عن اعتماده من قبل مجمع اللغة العربية بالقاهرة، واستحسانه من قبل العديد من الباحثين والمتخصصين في اللغة العربية، ومن ضمنهم مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية في القاهرة أما باقي الترجمات فلا تعكس المعنى المقصود باللغة الانجليزية تماما، فمصطلح " الحكم " مثلا يتضمن معاني السيطرة والتحكم والتغلب أو القهر، وهو ما ينسحب إلى مفهوم الحكومة أو السلطة السياسية المتضمنة للاحتكار الشرعي لأدوات العنف والإكراه في المجتمع، أما مصطلح الحاكمية فيشير إلى نظرية سياسية في الفكر السياسي الإسلامي وهي نظرية الحاكمية الإلهية للمفكر الإسلامي " أبو الأعلى المودودي " الذي اقتفى أثره فيما بعد " سيد قطب " والتي تتطرق للحكم وطبيعة السلطة السياسية للدولة الإسلامية، وبالنتيجة وقع الاختيار على استخدام كلمة مناسبة وهي **الحوكمة** / **La Gouvernance** / ***The Governance***.[1]

2. إشكالية التعريف: يثير تعدد التعاريف المعطاة لهذا المصطلح، الجدل حول طبيعة ومحتوى المفهوم، بحيث يتم تقديم تعريف واسع وشامل لعناصر الظاهرة، يمكن من تعميمه على مختلف المجتمعات، ما يؤدي إلى التضحية بوضوح المعنى في سبيل الشمولية ؛ أو تبسيط التعريف بطريقة تخل بالمعنى، وتعيق الباحث عن الرؤية المعمقة للمفهوم، أو تعكس خصوصية مجتمعات معينة، وتجرد التعريف من العمومية، مثال ذلك التعريف المعطى للحوكمة من قبل البنك الدولي، الذي يعتبره أسلوب ممارسة السلطة و/أو القوة في إدارة الموارد المادية والبشرية لهدف التنمية، يقترب هذا المفهوم من

[1] لمزيد من المعلومات حول الموضوع أنظر:

. سلوى الشعراوي، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**. مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2001، ص07.

. نرمين أبو العطا، **حوكمة الشركات سبيل التقدم مع القاء الضوء على التجربة المصرية** ، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003، ص 01.

التعريف المعطى لعلم السياسة من قبل عالـم السياسـة الأمريكـي "دافيد أستون"، إلا أنه لم يوضح طبيعة ممارسة القـوة والسلطـة، ولم يحدد الأطراف الفاعلة في ممارسة السلطة و/أو القـوة وإدارة المـوارد الاقتصاديـة والاجتماعيـة الموجهة لأهداف التنمية[1].

على صعيد آخر، يمكن القول بأن ثمة اختلاف حول محتوى ودلالة المفهوم، بين من يعتبره هدفا وغاية في ذاته، ومن يعده مجرد ميكانيزمات (آليات) معتمدة، وقواعد موجهة، ومعايير منتجة للفعالية ومحققة للكفاءة، ومؤسسة لتنمية شاملة ومستدامة.

علاوة على ما تقدم، تتعدد الأبعاد والمنطلقات و/أو المرجعيات الفكرية والنظرية المعتمدة في صياغة التعريف المقترح وتحديد المفهوم، تبعا للزاوية المعتمدة في التحليل (الاقتصادية / السياسية / الإدارية)، أو طبيعة التخصص للباحث أو الخبير في شؤون وقضايا الحوكمة، أو الاختصاص العلمي أو الوظيفي لمراكز البحث والدراسات، وكذا الهيئات والمنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات العالمية غير الحكومية.

يطلق لفظ الحوكمة في اللغة الفرنسية **La Gouvernance** على قدرة المجتمعات الإنسانية على التزود بنظم نيابية ومؤسسات وآليات وهيئات اجتماعية، لكي تدير نفسها ذاتيا من خلال حركة نابعة من الإدارة الذاتية، وهو مفهوم أكثر اتساعا من المفهوم المعطى لها في اللغة الانجليزيـة ***The Governance*** والذي ينصب على أسلوب سير العمل في المؤسسة ومن ثمة في الإدارة العامة، وقد تم الترويج لهذا المعنى الأخير على نطاق واسع في الكتابات الانجلوساكسونية بتحفيز من البنك والصندوق الدوليين، حيث أصبح تعبير الحوكمة مرادفا لإقامة دولة قانون ديمقراطية، تقدم حسابا – على غرار الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية – عن أعمالها بطريقة شفافة وقادرة على تأمين إطار مستقر للاستثمارات، خاصة الأجنبية، كما أن تعبير الحوكمة في اللغة الفرنسية على التفكير الممعن في تنظيم العمل العام، وإدراجه في المجتمع على مستويات ممارسة السلطة السياسية والإدارية، ويبرز بوضوح حقيقة وجود تنظيمات أخرى غير حكومية تتوحد مع العمل العام ذاته، بحيث لا يستطيع تعبير الإدارة العامة الدلالة على مجموع هذه التنظيمات.[2]

3. <u>إشكالية النموذج:</u> يثير إشكالية توافق وتلاؤم آليات ومضامين الحوكمة مع مختلف المنظومات الفكرية والقيمية لمختلف المجتمعات والحضارات، على اعتبار تعرض هذا المفهوم إلى انتقادات، من حيث كونه يعبر عن منظومة القيم الغربية الليبرالية، تعكس توجها معياريا من قبل المنظمات الدولية خاصة منها المانحة نحو تبني الحوكمة كمقياس لمنح القروض والهبات، ومرجع تقويمي لنوعية الحكم بناءا على

---

[1] الطيب بلوصيف، " الحكم الراشد: المفهوم والمكونات"، **الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي**، ج1، بحوث الملتقى الدولي المنعقد بجامعة فرحات عباس– سطيف– يومي 08-2007/04/09، ص ص 12- 13.

[2] بيير كالام واندريه تالمان، **الدولة في القلب: مبادئ جديدة لتسيير آليات الحكم**. تر: سمير إبراهيم غبور، تحرير: محسن عوض، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006، ص ص 23–24.

معاييرها ومصالح الدول الكبرى المهيمنة[1]، وهو ما قد يدفع إلى التسليم بتعرض المفهوم لنمذجة قيمية و/أو استيعاب معياري، بضغط وتوجيه من أدبيات العولمة، التي تدفع الدول إلى الامتثال للطلبات التنافسية في السوق العالمية، ومن ضمنها الديمقراطية والشفافية والإصلاحات المواتية للسوق، وهو ما يجعله مفهوما مسيسا، كما يثير أسئلة أساسية حول موقع الدولة أو السلطة المناسب في إدارة الشؤون الدولية (كما الشؤون الداخلية)، ومدى القدرة على محاسبة المنظمات العالمية، وطبيعة العدالة العالمية.[2]

المطلب الثالث: تعريف الحوكمة:

بالنظر إلى تعدد الأبعاد والمنطلقات والزوايا التحليلية، والتخصصات العلمية والوظيفية، المعتمدة في صياغة تعريف، ومن ثمة تحديد مفهوم الحوكمة ؛ ومن هذا المنطلق، قام "رودس R.A.W. Rhodes" بتصنيف التعريفات التي تناولت المفهوم في الأدبيات المختلفة عبر تقسيمها إلى ست محاور أساسية:

- المحور الأول: *" الحوكمة كدولة الحد الأدنى Governance as the Minimal State "* يتناول هذا المفهوم العلاقة بين آليات السوق من جهة، وطبيعة التدخل الحكومي من جهة أخرى، فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة، يعكس هذا الاتجاه الحد من التدخل الحكومي، وضبط النفقات العامة، والاتجاه نحو الخوصصة كمؤشرات تعبر عن فكرة دولة الحد الأدنى التي لا تتدخل إلا عند الضرورة.
- المحور الثاني: *" الحوكمة كحوكمة الشركات Governance as Corporate Governance "* يركز هذا المفهوم على الشركات الخاصة ومنظمات إدارة الأعمال، فيما يصطلح عليه بحوكمة الشركات *(Corporate Governance)* ، بالتركيز على تلبية طلبات العملاء وكسب رضا المتعاملين، وتطوير نظام عمل الشركة بما يحقق مصالح المنتفعين بها.
- المحور الثالث: *"الحوكمة كتسيير عمومي جديد Governance as the New Public Management "* يعبر هذا المفهوم على اتجاه الإدارة الحكومية الجديدة نحو إدخال أساليب إدارة الأعمال في المؤسسات العامة، أو ما يصطلح عليه بالتسيير العمومي الجديد (NPM) وتوظيف قيم المنافسة وقياس الأداء والتمكين، وكسب رضا المستخدم، أي تبني فكرة الكفاءة والفعالية وجودة الخدمات.
- المحور الرابع: *"الحوكمة كحوكمة جيدة (حكم راشد) Governance as Good Governance"* يقوم هذا المفهوم وفق تعبير البنك الدولي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة، من خلال الربط

---

[1] أنظر: . سلوى الشعراوي، "مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكالية نظرية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 249، نوفمبر 1999، ص ص 110-113.

. محمد جمال باروت، "تقرير عن الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 309، نوفمبر 2004، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[2] مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص ص 192- 193.

بين الجوانب النسقية (النظمية) والسياسية والإدارية في إدارة الحكم بتعبير " لفتويتش Leftwich "، أي دمج الأبعاد السياسية المتعلقة بقيم الديمقراطية وشرعية المؤسسات السياسية في الإدارة العامة الجيدة للدولة والمجتمع، الخاضعة للمساءلة والتدقيق والمحققة للفعالية والكفاءة، عبر: إصلاح وتطوير الخدمة المدنية، وتقليص حجم المؤسسات الحكومية، وتشجيع اللامركزية الإدارية والاتجاه نحو الخصخصة، تدعيم التنافسية، تعزيز العمل والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية.

- المحور الخامس: *"الحوكمة كنسق سوسيو–سبرنطيقي Governance as a Socio-cybernetic System*

يعتبر هذا المفهوم السياسة العامة محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين: الدولة، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، تعبر عن قرارات مركزية من جانب الإدارات المختلفة تعكس تفاعلات على المستويين المركزي والمحلي، حيث يميز " كويمان Kooiman " بين عمليتي الحكم (أو التدخلات الموجهة نحو تحقيق جملة من الأهداف) والحوكمة التي هي نتاج التدخلات (أو التأثيرات الكلية) للعمليات الاجتماعية – السياسية – الإدارية، كما تستند هذه التفاعلات إلى الاعتماد المتبادل بين كافة الفواعل العامة والخاصة المعنية بالحوكمة، حيث لا يملك أي طرف المعلومات والمعارف الضرورية لحل المشاكل المعقدة والدينامية والمتنوعة، بحيث تصبح مهمة الحكومة التمكين للتفاعلات الاجتماعية – السياسية، وتعزيز العديد من الترتيبات المتنوعة للتعامل مع مشاكل السياسة العامة، عبر أنماط التفاعل الجديدة الممثلة بـــ: التنظيم الذاتي والتعاضدي، الشراكات بين القطاعين العام والخاص، التسيير التعاوني (التشاركي) للمشاريع المشتركة، على أن مجال الحوكمة ليس محدودا بالحوكمة الوطنية، بل يمتد إلى النظام الدولي (الحوكمة الدولية) كما تشمل المنظمات الحكومية وآليات العمل غير الرسمية والمنظمات غير الحكومية (الحوكمة العالمية) المؤسسة بتعبير " جيمس روزنو Rosenau " لحوكمة بدون حكومة Governance without Government ".

- المحور السادس: *" الحوكمة كشبكات ذاتية التنظيم Governance as Self-organizing Networks"*

نسق ما وراء الحكومة *The system of government beyond* بتعبير " ويستمنستر وويتهول Westminster and Whitehall " بحيث يتم تحويل نظام الحكومة المحلية إلى نظام الحوكمة المحلية التي تشمل مجموعات معقدة من المنظمات المنتمية إلى القطاعات العامة والخاصة والطوعية، والتي تعتبر الحوكمة ممثلة بإدارة مشتركة بين مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة والمؤسسات، بحيث يتجاوز هذا التعريف نطاق الحكومة ليضم الفاعلين غير الحكوميين المشاركين في تقديم الخدمات، وتبادل المعلومات والخبرات والموارد لتحقيق الأهداف."[1]

[1] R.A.W.Rhodes, « The New Governance : Governing without Government », **Political Studies Journal**, Volume 44, Issue 04, September 1996, Published by the Political Studies Association and Wiley, London, pp 653-659.

إذن مما تقدم يمكن القول بأن استخدامات مصطلح الحوكمة ومجالاته متعددة، ومن ضمنها ما عرضه " رودس" في هذا التصنيف، فهي تعبر عن التسيير العمومي الجديد، ودراسة علاقة التدخل الحكومي بآليات السوق فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة، كما تنطوي على معنى الحكم الجيد ودراسة منظومة القيم الديمقراطية والمؤسسية والمساءلة، وتوظف كتعبير عن الحوكمة المؤسسية (حوكمة الشركات) عبر دراسة كيفية إرضاء العملاء وتحقيق مصالح المنتفعين بالخدمة، وتشتمل على شبكات السياسة العامة ودراسة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية المرتبطة بها، كما تمتد إلى المستويات العالمية لتعبر عن الحوكمة العالمية، كما تتضمن استخداماتها الشراكة العامة / الخاصة.

من هذا المنطلق يمكن الإشارة إلى بعض التعاريف على سبيل المثال لا الحصر:

01. تعاريف بعض الباحثين: يعرف " ماركو، رينجيون وتيبولت Marcou, Rangeon et Thiebault " الحوكمة بأنها الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية تتضمن الإدارة العامة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي تساهم في تشكيل السياسة العامة ؛ أما " فرانسوا كزافييه ميريان François xavier Merrien " فيعتبرها شكلا جديدا من التسيير الفعال والمشترك بين الإدارة العامة والخواص وتجمعات المواطنين، من أجل تحسين الفعل الحكومي عبر تقاسم المسؤوليات[1]؛ كما تعرفها " ألكسندرا ويلد وآخرون Alexandra Wild & Others " بأنها حصيلة التفاعلات، العلاقات والارتباطات (الشبكات) بين قطاعات متنوعة (القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني) تتضمن القرارات، التفاوض وعلاقات القوة المختلفة بين أصحاب المصالح لتحديد من يحصل على ماذا، متى وكيف ؟ تتضمن العلاقات بين الحكومة والقطاعات المختلفة من المجتمع، التي تحدد كيفية إنجاز الأعمال وتقديم الخدمات، من حيث تخطيطها وإدارتها وتنظيمها ضمن مجموعة من الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2]، في نفس الإطار عبر كل من "غاي هيرمت وعلي كازانسجيل وجون فرانسوا برودوم Guy.H & Ali.K & Jean-François.P" عن الحوكمة بوصفها تعنى بالشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على قاعدة من الاعتماد المتبادل والمشترك من خلال العمل الجماعي الذي يوصف بعبارة "تسيير مشترك، إدارة مشتركة، توجيه ورؤية مشتركة" مبرزين تطور الشراكات بين القطاعات العامة والخاصة والطوعية، هذه التصور حول الحوكمة يمكن من تجاوز مشاكل التنسيق والكفاءة، من خلال دمج البعد السياسي مع البعدين الاقتصادي والاجتماعي، لإنتاج الكفاءة والفعالية[3] من جهته يعرف " دانيال كوفمان D. Kofman " الحوكمة بأنها التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما من أجل الخير العام، ويشمل هذا عملية اختيار من هم في السلطة ومراقبتهم

---

[1] الأخضر عزي وغانم جلطي، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية)"، **المجلة الالكترونية: علوم إنسانية**، العدد 21 مارس 2005، ص 08.

[2] Joachim Nahem, **A Users' Guide to Measuring Local Governance.** publishing by UNDP Oslo Governance Centre, Oslo, 2008, p 05.

[3] Guy Hermet, Ali Kazancigil et Jean-François Prudhomme, Op.Cit, pp 05-15.

واستبدالهم (البعد السياسي)، وقدرة الحكومة على إدارة مواردها وتنفيذ سياسات سليمة بفاعلية (البعد الاقتصادي)، واحترام المواطنين والدولة لمؤسسات البلاد (البعد المؤسساتي)، يتضمن هذا التعريف:

. العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات وكذا مساءلتها، ومراقبتها وتغييرها.

. قدرات الحكومة على إدارة الموارد وتموين الخدمات بفعالية وصياغة ووضع تشريعات جديدة.

. احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية. [1]

هذا التعريف يتفق مع رؤية المنظمات الدولية، حيث نميز:

02. تعاريف المنظمات الدولية:

✓ تعرف لجنة الحوكمة العالمية الحوكمة بأنها مجموع الطرق والأساليب المشتركة بين الدولة والمواطنين والخواص من أجل تسيير شؤونهم المشتركة بطريقة مستمرة على أساس من التعاون والتوفيق بين المصالح المتفق و/أو المختلف عليها خدمة للصالح العام.

✓ أما البنك الدولي فيعتبر الحوكمة أسلوب ممارسة السلطة و/أو القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لهدف تحقيق التنمية .[2]

✓ وفي تعريف آخر للبنك الدولي المستند على فكرة تطوير المؤسسات فيحيله إلى مجموعة القواعد الرسمية (الدستور، القوانين والتنظيمات، النظام السياسي) وغير الرسمية (الثقة في المعاملات، نظام القيم والمعتقدات، المعايير الاجتماعية)، وسلوكات الأفراد والمنظمات (الشركات والنقابات، المؤسسات غير الحكومية)[3]، وعلى هذا الأساس تكون الحوكمة نتاجا لعلاقة تفاعلية تكاملية بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تكون منتجة للفعالية ومحققة للكفاءة وضامنة لتسيير رشيد للموارد.

✓ في حين يعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية، لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات، ترتكز على آليات وميكانيزمات وعمليات ومؤسسات تسمح للمواطنين والجماعات بالتعبير عن المصالح وتسوية النزاعات، وكذا الحصول على حقوق والقيام بالتزامات [4] ؛إن هذا المفهوم المعطى من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم على ثلاثة ركائز أساسية:

– الركيزة السياسية: تتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصياغة وتنفيذ السياسات.

– الركيزة الاقتصادية: تتضمن عمليات صنع القرارات التي تعنى بالشؤون الاقتصادية والمؤثرة على الأنشطة الاقتصادية للدولة وعلاقاتها بالاقتصاديات الدولية الأخرى.

---

[1] Daniel Kofmann, « Repenser la bonne gouvernance », **dialogue sur la gouvernance et développement au Moyen-Orient et en Afrique du nord**"(Paris, Beyrouth, Rabat et Washington : (AC.21Novembre2003). p03.

[2] The World Bank, **Governance & Development.** The World Bank Publication, Washington D.C, 1992, p01.

[3] Jaques-Ould Aoudia, **gouvernance et pauvreté dans les payes MENA :analyse à partir d'une approche multidimensionnelle**, (Paris : Banque mondiale ,21Novembre 2003),pp.02-03, date de visite : 22/04/2014. http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/mena-1103fr-ouldaoudia.pdf

[4] United Nation Development Programme (UNDP), **Governance for Sustainable Human Development.** UNDP Policy Document, New York, 1997, p03.

– الركيزة الإدارية: المتعلقة بالنظام الإداري الخاص والمعني مباشرة بتنفيذ السياسات المنتهجة.

وعلى هذا الأساس فمفهوم الحوكمة يتضمن عملية صنع القرارات (في السياسة العامة) التي تتضمن جملة القرارات العملية المتخذة سواء نفذت أو لم تنفذ، كما يشمل الجهات الرسمية وغير الرسمية المشاركة في عملية صنع وتنفيذ القرار [1].

✓ في حين تعرفه المادة 09 من اتفاقية الشراكة كوتونو بين الاتحاد الأوروبي و77 دولة من جنوب الصحراء الإفريقية، والكاريبي والباسيفيك بأنه الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد المادية والبشرية الموجهة نحو التنمية المستدامة والإشتمالية، ضمن بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم قدسية حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون والشفافية والمساءلة.[2]

✓ أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فتعرف الحوكمة بأنها إستخدام السلطة والرقابة في المجتمع فيما يخص إدارة موارد الدولة بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.[3]

✓ كما ورد تعريف للحوكمة في تقرير صادر سنة 2002 عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفاده أن الحوكمة من منظور التنمية الإنسانية هو الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم، وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تعتبر الحوكمة بأنها ممارسة للسلطة السياسية والإدارية والاقتصادية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات، باعتبارها تتكون من مجموع الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون فيها حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم، ويسوون خلافاتهم بطريق الوساطة.[4]

✓ يعرفها مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) بأنها مجموع التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات الحكومية، وتعالج المسائل التالية: دور المواطنين وآرائهم حيال السياسات العامة، كفاءة إدارة الموارد والخدمات العامة، وقاية الأجهزة الحكومية ضد إساءة استخدام السلطة والقوة

---

[1] UN-ESCAP, "What is Good Governance", UN-ESCAP, p01, date visited: 23/04/2014.
http://www.gdrs.org/u-gov/escap-governance.html

[2] Official Journal of the European Communities, **PARTNERSHIP AGREEMENT** between the members of the African, Caribbean and Pacific Group of States of the one part, and the European Community and its Member States, of the other part, signed in Cotonou on 23 June 2000, p 08.
date visited: 22/11/2014.
https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/cotonou-agreement-2000_en.pdf

[3] محمد محمود العجلوني، " أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية "، **ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي**، المنعقد بإسطنبول (تركيا) أيام: 09-10-11 سبتمبر 2013، ص04.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة**. طباعة ونشر أيقونة للخدمات المطبعية، عمان، 2002، ص 101.

العمومية، إدراك موظفي الحكومة للمسؤولية، وطرائق تعاملهم مع الشكاوي والعرائض ....[1]

ومما لا شك فيه أن تباين تعاريف الحوكمة بين هذه المنظمات الدولية، يصعب – بل يحول – دون التمكن من قياسه وضبط مؤشراته ومقاييسه، مثل: رفاه الإنسان وقدرات البشر والخيارات والفرص والحريات (كما في تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية) وآليات وعمليات التعبير عن مصالح الناس والوفاء بالالتزامات (كما في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والتقاليد واختيار القائمين على السلطة (كما في تعريف البنك الدولي) واستخدام السلطة والرقابة (كما في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ومن ناحية أخرى، تشتمل هذه التعاريف على مصطلحات تمثل نتائج وليس مدخلات، مثل: رفاه الإنسان (تقرير التنمية الإنسانية العربية)، الوفاء بالالتزامات (كما في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وقدرة الحكومات على إدارة الموارد (كما في تعريف البنك الدولي)، تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (كما في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).[2]

مما تقدم يمكن القول بأن أغلب التعاريف الواردة سابقا لعينة من الباحثين والعديد من المنظمات الدولية، تركز على البعد السياسي والمعياري للحوكمة، ذلك بأن نظرة متفحصة لمضامين التعاريف المقدمة من المنظمات الدولية، وبالذات المانحة منها كالبنك الدولي، تعطي الانطباع بأن الحوكمة مفهوم شامل ومحايد (من وجهة نظرها)، لكنه ليس كذلك بالضرورة، ذلك بأن مفهوم الحوكمة مفهوم " متعدد المعاني Polysémique " ذو معاني مختلفة واستخدامات متعددة في مجالات متنوعة وعلى مستويات مختلفة[3]، الأمر الذي دفع أحد الباحثين إلى القول بأن الحديث عن مفهوم الحوكمة مثل الحديث عن الدين، حيث المعتقدات قوية للغاية، ولكن الأدلة والبراهين القابلة للقياس معقدة،[4] هذا ما يدفع باتجاه توضيح البعدين الرئيسيين للحوكمة، وهما: الحوكمة كإطار تحليلي لأهداف علمية، والحوكمة كإطار معياري لأهداف سياسية، حتى نتمكن من تحديد المفهوم الشامل والمحايد للحوكمة.

---

[1] جون د. سوليفان، **الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي**. مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2004، ص 06.

[2] محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص04.

[3] بومدين طاشمة، " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، **ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – أيام 16-17 ديسمبر 2008، ص 05.

[4] محمد بركات، **ثالوث الاستبداد والفساد والإرهاب: مساهمة في الاقتصاد السياسي للفساد**. (CTP) مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2016، ص24.

المطلب الرابع: البعد التحليلي والبعد المعياري لمفهوم الحوكمة:

أولا: الحوكمة كإطار تحليلي لأهداف علمية: يركز هذا البعد على الآليات والوسائل والأدوات، فضلا عن الأساليب والطرق التنظيمية والأنماط التسييرية والقيادية والعمليات القرارية، المنتجة لمخرجات فعالة وكفأة، والمحققة للرضا والاستجابة لطلبات الزبائن والمتعاملين وأصحاب المصلحة، وهو ما يميز بالدرجة الأولى مستوى ومجال الحوكمة المؤسسية أي: حوكمة الشركات والمؤسسات الاقتصادية، حيث اقترح كل من " لين هينريتش وهيل Lynn Heinrich & Hill " مقاربة تحليلية للحوكمة ممثلة بالمعادلة التالية:

[E, C, T, S, M] O = F والتي تعني: المخرجات/النتائج (O) = مجموع تفاعل [العوامل البيئية (E) + خصائص الزبائن (C) + المعاملات (T) + البنى (S) + الأدوار والأنماط التسييرية (M)] حيث تتمثل العوامل البيئية (Environemental factors) في البنى السياسية ومستويات السلطة، طبيعة الأداء الاقتصادي، وجود أو غياب المنافسة بين الممونين مستويات الموارد والتبعية، الإطار القانوني، خصائص وأهداف السكان ؛ في حين تعبر خصائص ومميزات الزبائن المستهدفين بالخدمة (Client characteristics) على تخصصات وسلوكيات وتفضيلات الزبائن ؛ أما المعاملات (Treatements) فتمثل العمليات القرارية والطرق التنظيمية والأنماط التسييرية والقيادية للمنظمة، حيث تشتمل على المهام التنظيمية والأهداف المسطرة، التوظيف والتعبئة، الأهلية للترشح والانتخاب، إضافة إلى برنامج المعاملات والتكنولوجيات ؛ كما تعبر البنى (structures) على أنماط التنظيم ومستويات التنسيق والاندماج بين المنظمات داخل نظام الحوكمة، درجة المراقبة المركزية والتمايز الوظيفي، القواعد الإدارية والمعايير التحفيزية، حصص وعلاوات الميزانية، التوافقات والعلاقات التعاقدية، الثقافة والقيم المؤسساتية ؛ كما تمثل الأدوار والأنماط (الأفعال) التسييرية (Managerial roles and actions) الخصائص القيادية، العلاقات التنظيمية المميزة للطاقم التسييري، مناهج وطرق اتخاذ القرار، الاتصالات، السيرة المهنية، آليات التثبيت في الوظائف، فضلا عن ميكانيزمات الرقابة والمساءلة المعتمدة في المنظمة.[1]

من جانبه يقر " مهند العزاوي " بأن علم الحوكمة من العلوم الحديثة الشحيحة التنظير أكاديميا على المستويين العالمي والعربي، ترتكز بالأساس على مجال حوكمة الشركات والعلاقات المالية والمحاسبية، بينما تفتقر حوكمة مؤسسات الدولة للتحليل العلمي الأكاديمي المقترن بالتطبيقات العملية والفكرية للأسس والقيم الإستراتيجية للحوكمة، ليقدم بعد ذلك محاولة لصياغة إطار علمي تحليلي يقوم على وضع إستراتيجية للحوكمة تمثل دليل عمل مؤسساتي متطور للإدارة الرشيدة، تتضمن المعرفة المتقدمة بالهياكل المنتظمة والعمليات المبرمجة المعدة لتوجيه عمل مؤسسات الدولة والشركات ومراقبتها ومساءلتها، بالشكل الذي يحسن توظيف ثلاثية رأس المال البشري والمادي والمالي، ويطور العلاقات الوظيفية التفاعلية

[1] رضوان بروسي، "الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية)، قسم العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2009/2008، ص ص 128-129.

الداخلية والخارجية للمؤسسات العامة والقطاع الخاص والتي تقوم على العناصر التالية:
وضع خطط إستراتيجية مسنودة بأهداف منتظمة / بناء منظومة القوانين والتشريعات المعتمدة والقرارات ذات العلاقة / اعتماد النظم ومدونة قواعد السلوك الوظيفي ضمن سياقات العمل الثابتة / اعتماد مدراء أكفاء ذوي أهلية علمية وعملية / تقييم ومتابعة طاقم الإدارة والكادر الوظيفي للمنظمة / تحديد وتنمية العلاقات مع الجمهور العام والخاص والمستهدف بالخدمة / تحصيل الموارد وتدقيقها / تطوير منظومات المراقبة والتقييم واللجان الرقابية / اعتماد مراكز البحوث والدراسات والتقييم والتطوير والتأهيل / الحداثة والتطوير المستمر / الإعلام التخصصي الموجه / نظام الحوافز والتشجيع ....[1] وعلى هذا الأساس تركز مقاربة " العزاوي " التحليلية للحوكمة على الآليات والأساليب التنظيمية والأنماط التسييرية والقيادية، المنتجة لمخرجات فعالة وكفأة.

في نفس الإطار يعتبر " محمد بركات " بأن من المهم جدا قيام اقتصاد سياسي للحوكمة بكل تجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية، تستند إلى مقاربة علمية منهجية جديدة في معالجة خصوصيات المشكلات الاقتصادية والاجتماعية على أساس فهم مسبباتها ونتائجها.[2]

وهذا ما يدفع باتجاه البحث والتقصي في موضوع ابتكار أو اعتماد حقل علمي تخصصي يعنى بموضوع دراسات الحوكمة دراسة موضوعية ودقيقة، من زاوية بحثية علمية، ومنهجية عملية.

ثانيا: الحوكمة كإطار معياري لأهداف سياسية: تعكس الرؤية الغربية الليبرالية النمطية (المنمذجة) لأنظمة الحكم والتسيير، وطبيعة الدور الجديد المعطى للدولة، كما تشتمل على المتطلبات والشروط السياسية والمؤسسية المرتبطة بالمؤشرات النوعية لقياس الحكم الراشد، حيث نميز في هذا الإطار:

- الحوكمة كمفهوم جديد لدور الدولة: ارتبط هذا المفهوم بالثورة العالمية ضد النموذج التقليدي للإدارة العامة لشؤون الدولة والمجتمع، لصالح الأشكال ما بعد البيروقراطية للحكم، ضمن حركة إصلاح عرفت باسم **التسيير العمومي الجديد وإعادة اختراع الحكومة**، وتكريس منطق **دولة الحد الأدنى** والتي بدأت منذ ثمانينات القرن الماضي (بريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا وكندا، ثم الولايات المتحدة ...) حيث تؤكد مقاربة التسيير العمومي الجديد على التقليص من البيروقراطية وتحجيمها، مقابل زيادة الاعتماد على القطاع الخاص عبر التأكيد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنافسة والاعتماد على قوى السوق وخلق بيئة مناسبة لنمو المشاريع الخاصة، مع تقديم الخدمات عبر التعاقد الخارجي والاستعانة بالمصادر الخارجية، إلى جانب التركيز على تمكين العاملين بدلا من التركيز على الخدمة في حد ذاتها، اللامركزية، الابتكار، واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة (ICT) والتحول من الأنظمة التي أساسها المساءلة على أساس الالتزام بالقواعد إلى أنظمة أساسها المساءلة على أساس النتائج المحققة،

---

[1] مهند العزاوي، "الحوكمة: فوائد ومبررات"، **الجريدة الإلكترونية دنيا الوطن**، عدد 2016/02/03، تاريخ التصفح: 03/22/ 2016.
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/02/03/392938.html

[2] محمد بركات، مرجع سبق ذكره، ص26.

حيث يشكل رضا العملاء (الزبائن) رأس أولوياته، مع تمكين الموظفين من الحصول على نتائج جيدة ومرضية، وإنتاج حكومة تعمل بشكل أفضل[1].

كما تعتمد مقاربة دولة الحد الأدنى على خفض النفقات العامة والإنخراط في مسار الخوصصة وتعظيم قوى السوق ؛ من جهته يؤكد كل من "ريتشارد بالتي وجورج لاربي George Richard Batley , A. Larbi" على تدعيم الفعل الحكومي بمجموعة من الآليات والحوافز المستمدة من المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص كالتنافسية والابتكار والتطور وفعالية الأداء بالنتائج، والمرونة والتكيف وروح المبادرة... فالحكومة تضطلع بمجموعة من النشاطات والعمليات (البناء، الابتكار، البقاء، أداء الخدمات، اتخاذ القرارات بشأن السياسات والمعايير المتعلقة بنوعية الخدمات، القواعد والترتيبات التنظيمية، التنسيق مع الفاعلين الآخرين والذي يشمل: التنظيم/ التمويل/التمكين)، وبالتالي بدلا من تقييد والحد من اختصاصات الحكومة، يتم إعادة هندستها من خلال إعادة تحديد أدوارها، بالشكل الذي يتفق مع معايير السياسات العامة الجيدة المعتمدة حديثا.[2]

تجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أن مقاربة التسيير العمومي الجديد تستمد أدبياتها من رافدين مختلفين، أحدهما اقتصادي والآخر إداري – تسييري وهما: الاقتصاد المؤسساتي الجديد والتسييرية (New Institutional Economics and Managerialism)، أما مقاربة دولة الحد الأدنى فتستمد أدبياتها من الأطروحات النيوليبرالية المستندة إلى توصيات إجماع واشنطن.

- الحوكمة كمحددات سياسية ومؤسسية معبرة عن الحكم الجيد (الراشد): تمت الإشارة في موضع سابق بأن التعاريف المقدمة من طرف المنظمات الدولية للحوكمة توحي بالشمولية والحياد، مثال ذلك التعريف المقدم من قبل البنك الدولي، والذي يعتبره أسلوب ممارسة السلطة و/أو القوة في إدارة الموارد المادية والبشرية لهدف التنمية، إلا أنه لم يوضح طبيعة ممارسة القوة والسلطة، ولم يحدد الأطراف الفاعلة في ممارستها، إلا أنه عند الانتقال إلى الحديث عن نوعية الحكم الجيد ومتطلباته السياسية والمؤسسية فإنها تعبر بذلك عن الرؤية الغربية الليبرالية النمطية (المنمذجة) لأنظمة الحكم والتسيير، المتميزة بالشفافية والمساءلة وحكم القانون والمحققة للكفاءة والفعالية والرؤية الإستراتيجية والمنتجة للمشاركة الفعالة والديمقراطية في عمليات صنع القرار وصياغة السياسات العامة، وتنظيم الاقتصاد وتوفير بيئة مساعدة لنشاط القطاع الخاص بغية تفعيل أدائه وتحسين مناخ إستثماراته.

من جهته حاول " إسماعيل أبو بكر إينيكواي Ismaël Aboubacar Yenikoye " – في دراسة بعنوان: (قياس الحوكمة المنتجة لحكم القانون، الديمقراطية والتنمية البشرية المستدامة) – إعتماد مؤشرات/مقاييس

[1] Lewis B. Dzimbiri, « Experiences in New Public Management in Africa: The Case of Performance Management Systems in Botswana », ***Africa Development Journal***, Vol. XXXIII, No. 04, 2008, © Council for the Development of Social Science Research in Africa, Dakar, p 46.

[2] Richard Batley & George A. Larbi, **The Changing Role of Government: The Reform of Public Services in Developing Countries.** Publisher Palgrave Macmillan, London, 2004, pp 15-16.

للحوكمة «La Gouvernométrie» تسمح بقياس نوعية الحكم، كمنهج تطبيقي عملي لقياس أنماط الحكومة، حيث يعرفه بأنه طريقة قياس لتقييم طرق تسيير شؤون بلد ما على جميع المستويات. [1]

تقدم «La Gouvernométrie» مبدأين أساسيين لقياس الحوكمة هما: وجود نموذج نظري للحوكمة وطريقة لقياس الحوكمة تأخذ بعين الاعتبار: المكونات والمؤشرات ذات العلاقة بالحوكمة ؛ تحديد المداخل والمستويات النظرية للحوكمة ؛ تحديد مبادئ للتقييم ؛ وضع شبكة للتنقيط وترميز النظام ؛ إعداد شبكة للتقييم ومقياس للتنقيط ؛ وأخيرا وضع صيغة لتحديد البيانات.

ومن خلال تحديد هذه المبادئ الأساسية يسعى مؤشر الحوكمة، إلى تطوير نظرية ومنهج وأدوات لقياس الحوكمة، وتمييز مواطن القوة ونقاط الضعف في نظام الحكم، من أجل تعزيز الديمقراطية ودعم حكم القانون، وتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة،[2] لكن ومن خلال معاينة المؤشرات المعتمدة لقياس الحوكمة، يمكن القول بأن محاولة " إينيكواي " لابتكار مؤشرات للحوكمة قابلة للقياس والتقييم، تتوافق مع الطرح المعياري للحوكمة، وهو ما عبر عنه في دراسة له بعنوان " كيفية تحليل الحوكمة: تحديد مؤشرات الحكم الراشد " بأن قياس مؤشرات الحوكمة الجيدة (الحكم الراشد) تمثل تحديا علميا، إلا أنها تستحق محاولة التحليل والتدقيق لهدف تمكين الدول والمنظمات الدولية من الاسترشاد بها، وتوجيه جهودها بشكل أفضل في مجال دعم الحوكمة وتحقيق الديمقراطية وسيادة القانون ومكافحة الفقر، بالتركيز على أربع مجالات (سياسية / اقتصادية / إدارية / محلية) موزعة على عشر فئات تضم المشاركة، حكم القانون، المسؤولية، الشفافية، سرعة الاستجابة ... المقسمة بدورها على 60 مؤشرا و180 مؤشرا فرعيا.[3]

من جانبه يستعير " دانيال كوفمان Daniel Kaufmann " مقولة منسوبة لعالم الفيزياء " آلبرت آينشتاين Albert Einstein " مفادها: " لا يمكن قياس أو إحصاء كل شيء، وليس كل شيء مهم قابل للقياس " للتعبير عن محدودية المؤشرات المعتمدة لقياس الحوكمة ووضع البرامج والسياسات الموجهة لتطوير الحوكمة، رغم عمليات التدقيق الواسعة والمراجعات النظرية والتقنية لمؤشرات الحوكمة المعتمدة من قبل البنك الدولي، ومحاولة تجاوز الانقسامات حول طبيعة هذه المؤشرات " معيارية مقابل موضوعية " و" تجميعية مقابل تصنيفية " فضلا عن غياب الإجماع والتوافق حول اعتماد تعريف موحد للحوكمة أو الجودة المؤسسية *Governance or Institutional Quality* والتوظيف غير الدقيق لمصطلحات الحوكمة والمؤسسات والجودة المؤسسية وهو ما أفضى إلى اعتماد مجموعة واسعة من التعريفات من قبل الباحثين والمنظمات المختلفة، يضاف إلى كل ما سبق التنوع في مؤشرات قياس

[1] Ismaël Aboubacar Yenikoye, « La mesure de la gouvernance au service de l'État de droit, de la démocratie et du développement humain durable », Université Abdou Moumouni (Niger), p132, date de visite: 29/05/2014. http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-yenikoye.pdf

[2] Ismaël Aboubacar Yenikoye, Op.Cit , p 133.

[3] Ismaël Aboubacar Yenikoye, « COMMENT ANALYSER LA GOUVERNANCE? Définir les indicateurs de bonne gouvemance », L' Harmattan, pp 19-20, date de visite: 22/03/2016. http://livre.prologuenumerique.ca/telechargement/extrait.cfm?ISBN=9782296176959&type=pdf

الحوكمة بين تلك المعتمدة على القواعد، وبين تلك المستندة إلى النتائج Rules-Based indicators of Governance, and Outcome-Based indicators of Governance ولكل منها نقاط قوة ومواضع ضعف (المعيارية والنمطية وعدم الدقة ...)، بالشكل الذي يفضي إلى اعتبارها – من وجهة نظره – مؤشرات غير كاملة، ولكنها مكملة لبعضها البعض.[1]

من كل ما تقدم يمكن القول بصعوبة صياغة تعريف دقيق وشامل لمفهوم الحوكمة، في ضوء التباين الشديد والهوة الكبيرة في طرق تناول مفهوم الحوكمة بين المقاربة التحليلية لأهداف وغايات علمية وموضوعية، والتي لا تزال في طور البحث والتقصي أو الدراسة والتطوير ؛ وبين المقاربة المعيارية لأهداف وأغراض سياسية وقيمية مرتبطة بمنظومة القيم الليبرالية الغربية، وهي المعتمدة في أغلب الأدبيات التي تتناول مفهوم الحوكمة من زاوية الحكم الراشد أو زاوية المؤسسات كتعبير عن الجودة المؤسسية وأساليب التسيير العمومي الجديد، وتقليل الاعتماد على الدولة وتحجيم دورها والحد من تدخلاتها، وعلى هذا الأساس، تأتي هذه المحاولة لصياغة تعريف إجرائي موجز للمفهوم – في حدود علم الباحث – بعيدا عن السجالات المعيارية والقيمية التي يثيرها المصطلح :

«الحوكمة هي مجموع الآليات والأساليب والطرق التنظيمية المحدثة، والأنماط التسييرية والقيادية المعتمدة والعمليات القرارية المطورة، التي من شأنها تحسين أداء وتعظيم مكاسب وتحقيق أهداف مختلف المنظمات و/أو التنظيمات العامة والخاصة والطوعية، والتعبير عن مصالح وحاجات المتعاملين والمستفيدين من الخدمة، والمنتجة لمخرجات فعالة وكفأة، تتميز بالتعددية والتنوع من حيث مستويات التفاعل وطبيعة الفواعل وكذا مجالات وأنماط التفاعل»

هذا التعدد والتنوع الذي يميز طبيعة الفواعل ومستويات التفاعل الخاصة بالحوكمة، ستكون موضوع المبحث التالي.

---

[1] Daniel Kaufmann & Aart Kraay, « Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going? », **Policy Research Working Paper,** The World Bank : World Bank Institute & Global Governance Group & Development Research Group& Macroeconomics and Growth Team, Washington D.C, 2008, pp 02-04.

ولتفاصيل أوفر حول مؤشرات قياس الحوكمة كحكم راشد من وجهة نظر المنظمات الدولية يمكن الاطلاع على مذكرة الماجستير:

– وليد خلاف، "دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع: الديمقراطية والرشادة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قسنطينة، 2010/2009، ص ص 88–107.

ومن وجهة نظر منظمة البنك الدولي:

- Daniel Kaufmann & Aart Kraay & Massimo Mastruzzi, « Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2008 », **Policy Research Working Paper,** The World Bank : Development Research Group& Macroeconomics and Growth Team, Washington D.C, 2009, pp 06-17.

المبحث الثاني: مستويـات الحوكمــة:

سبقت الإشارة إلى أن الحوكمة مفهوم (Polysemous : متعدد المعاني) ذو استخدامات متعددة في مجالات متنوعة وعلى مستويات مختلفة، وهذا ما يدفع باتجاه البحث في مستويات الحوكمة المتعددة من أجل الكشف عن طبيعة الفواعل ومجالات وأنماط تفاعلاتها.

تتعدد مستويات الحوكمة بدءا من مستوى الحوكمة المؤسسية أي: حوكمة المنظمات و/أو الشركات (Corporate Governance) المرتبط بشركات القطاع الخاص (شركات الأعمال والبنوك والمقاولات) والعديد من مؤسسات القطاع العام كالمستشفيات والجامعات ... أما المستوى الثاني فيعنى بالحوكمة المحلية (Local Governance) الذي يتضمن بدوره الحوكمة الحضرية (Urban Governance) في حين يتمثل المستوى الثالث بالحوكمة الوطنية (National Governance) أما المستوى الرابع فيختص بالحوكمة العالمية (Global Governance) المتضمن بدوره للحوكمة الدولية (International Governance).

المطلب الأول: الحوكمة المحلية:

تتألف الحوكمة المحلية *Local Governance* من مجموعة من المؤسسات، والآليات والعمليات التي تسمح لمواطنيها ومجموعاتهم بتبيان مصالحهم واحتياجاتهم، وتسوية خلافاتهم، وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي، الذي يتطلب شراكة بين كل من مؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص المحليين، كشركاء متساوين، بغية تحقيق تنمية محلية، وتسليم الخدمات على نحو يتسم بالتشارك والشفافية والمساءلة والإنصاف، ويتطلب ذلك تمكين الحكومات المحلية (الجماعات المحلية) من التعامل مع السلطة (اللامركزية) والموارد وبناء قدراتها، حتى تغدو قادرة على العمل كمؤسسات تشاركية سريعة الاستجابة، ومسؤولة عن هموم واحتياجات المواطنين كافة، كما يضيف البنك الدولي بأن الحوكمة المحلية الجيدة، لا تقتصر على تزويد المواطنين بالخدمات المحلية فقط، بل يجب أن تنعكس في صورة تحسين نوعية الحياة، وخلق فضاء للمشاركة الديمقراطية والحوار المدني وتحقيق التنمية المحلية المستدامة، مع مراعاة البعد البيئي.[1]

من هذا المنطلق يمكن القول بأن جوهر الحوكمة المحلية هو الشراكة الإستراتيجية والفعالة التي تجمع بين فواعلها الممثلين بمؤسسات الحكم المحلي أي: الإدارة العامة المحلية (الجماعات المحلية)، والمؤسسات الاقتصادية المحلية، والمنظمات المجتمعية المحلية، الموجهة نحو تحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحسين نوعية الخدمات العامة المقدمة، المتوافقة مع تجسيد نموذج الديمقراطية المحلية.

على صعيد آخر تعد اللامركزية الدعامة الأساسية للحوكمة المحلية عبر توفيرها لوسائل فعالة لتحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية البشرية المستدامة، من خلال تحسين الدخول والحصول على الخدمات

[1] Anwar Shah**, Public Sector, Governance and Accountability Series: Local Governance in Developing Countries.** The World Bank Publication, Washington, DC 20433, 2006, p02.

والتوظيف، وزيادة مشاركة الناس في القرارات التي تؤثر في حياتهم اليومية، مثلما تحسن من مستوى تجاوب الحكومات مع متطلبات المواطنين واحتياجاتهم، كما توفر إطارا لاتخاذ القرارات اللامركزية ودورا قويا ومحوريا للحكومات المحلية (الجماعات المحلية) على أساس الكفاءة والمساءلة وإمكانية التسيير والاستقلالية، سرعة الاستجابة من خلال إدراك مخاوف واحتياجات السكان المحليين، تعزيز التنافسية وتنمية روح الإبداع والابتكار لحلول مشاكل السياسة العامة المحلية.[1]

تعبر اللامركزية عن نقل (وليس تفويض) جزء كبير من السلطات والمسؤوليات والوظائف من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية أو إلى القطاع الخاص، تتخذ ثلاث أشكال و/أو أبعاد أساسية وهي:
اللامركزية السياسية والتي قوامها منح المزيد من سلطات صنع واتخاذ القرارات للمواطنين أو عبر ممثليهم المنتخبين كتعبير عن الديمقراطية المحلية/التمثيلية/التشاركية، وتجسيد لمفهوم الإدارة الجوارية المعبرة عن حاجات ورغبات دوائرها المحلية ؛ البعد الثاني يتمثل في اللامركزية الإدارية والتي مضمونها إعادة توزيع السلطة والمسؤولية والموارد ونقل صلاحياتها واختصاصاتها لفروع الهيئات الحكومية والجماعات المحلية على مستويات إقليمية أو وظيفية ؛ أما الشكل الثالث فيعنى باللامركزية المالية المعبرة عن الموارد المالية التي يتم تحصيلها محليا أو من الحكومة المركزية، فضلا عن سلطة صنع واتخاذ قرارات الإنفاق.[2]

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن نظام اللامركزية و/أو الحكم المحلي يعزز اهتمام المواطنين بالمشاركة برسم السياسات واتخاذ القرارات، كما يعيد هيكلة وإعادة تنظيم السلطة على أساس المشاركة في المسؤولية بين مؤسسات الحكم المركزية والمحلية، والموجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية الإنسانية المستدامة عبر تحسين مستوى الخدمات العامة من تمويل وتشغيل وصحة وتعليم وتقليص حدة الفقر وحماية البيئة، مع إدماج وإشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المحليين في عمليات التنمية المحلية.

وفي سبيل تفعيل الحوكمة المحلية، ثمة عديد المحددات و/أو المتطلبات لتحقيقها لعل أبرزها:

- ✓ تنمية الموارد البشرية الممثلة بالموظفين الإداريين، عبر تطوير المهارات العلمية والمعلوماتية والعملية والقيادية (الأنظمة الإدارية الحديثة) لتحسين مستوى الخدمات، وسرعة الاستجابة للطلبات، والمحققة للنماذج الإدارية الحديثة والمعاصرة كالإدارة بالنتائج والإدارة بالأهداف، وإدارة الأداء، إدارة الجودة الشاملة، (وصولا إلى الإدارة الإلكترونية).
- ✓ توفير التمويل الضروري، وتنويع مصادر الموارد المالية لتنفيذ الخطط والبرامج الاستراتيجية.

---

[1] Anwar Shah, Op.Cit, pp 03-04.

[2] محمد سليم قلالة، " بديل الحكم الجهوي في ظل التحولات الديمقراطية " **ورقة بحث مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر**، المنظم من قبل كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، يومي 10 و11 ديسمبر 2005، ص ص 10-11.

- ✓ تعزيز أنموذج الديمقراطية المحلية، عبر تحسين وتطوير مشاركة كل الفواعل المحلية في رسم السياسات واتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات.[1]

على صعيد آخر، تندرج الحوكمة الحضرية (Urban Governance) ضمن مستوى الحوكمة المحلية والتي تهتم بالمساعدة في تحقيق تنمية حضرية مستدامة، وتحسين إدارتها وتخطيطها وتمويلها لهدف مكافحة الفقر الحضري، ومواجهة التحديات البيئية ممثلة في التلوث والتغيرات المناخية وتحسين نوعية الحياة للسكان، وبالأخص سكان المدن، من أجل مواجهة التحديات المرتبطة بالنمو السريع للمدن وما تفرضه من أعباء تخص: الحاجة إلى المأوى والمياه والصرف الصحي والكهرباء والتعليم، وكل ما من شأنه تحقيق مستوى معيشة مقبول، تماشيا مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن جهة أخرى مواجهة التأثير المتضافر للتحضر السريع، وانعكاسات أدبيات العولمة على مجتمعاتنا، وانتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، التي أصبحت تعد أحد القوى الرئيسية المحركة للاقتصاد الجديد (اقتصاد مجتمع المعلومات)، وتغير المناخ المنتج لكوارث طبيعية مدمرة.[2]

تتمثل الحوكمة الحضرية في مجموع الطرق والأساليب (الآليات) المتعددة، التي يعتمدها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، في التخطيط والإدارة العامة لشؤون المدينة، فهي عملية مستمرة موجهة نحو استيعاب المصالح المتضاربة أو المتنوعة، واعتماد إجراءات تعاونية، تشتمل على المؤسسات الرسمية وكذا الترتيبات غير الرسمية، ورأس المال الاجتماعي للمواطنين، المحققة بالنتيجة للمواطنة الحضرية القائمة على: التمكين والمشاركة وبناء القدرات لكل الفواعل الحضرية للمساهمة في عمليات صنع القرار وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.[3]

وعلى هذا الأساس تؤكد الحوكمة الحضرية على أهمية ومحورية مشاركة الفواعل الرسمية وغير الرسمية في وضع الاستراتيجيات، وصنع السياسات، وتحمل المسؤوليات، ومواجهة التحديات المرتبطة بالنمو السريع للمدن، وما تفرضه من أعباء تخص: الحاجة إلى المأوى والمياه والصرف الصحي والكهرباء والتعليم، ومعالجة الفقر الحضري، وتبديد الطاقة ومكافحة التلوث، وكل ما من شأنه تحقيق مستوى معيشة مقبول خاصة بالنسبة للفقراء، الأكثر تأثرا بنتائج السياسات الوطنية المنتهجة، وهو ما يفرض ضرورة اعتماد سياسات لا مركزية محلية، للتعامل مع المشكلات الحضرية بفعالية وكفاءة واستدامة، ومستجيبة لغايات ومقاصد التنمية الحضرية المستدامة، المحققة لتوليفة من التنمية الاقتصادية والإنسانية والايكولوجية (البيئية) المستدامة.

---

[1] زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية Governance قضايا وتطبيقات**. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص ص 131-132.

[2] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، **نحو مستقبل حضري أفضل**. مطبوعات الموئل، نيروبي، 2008، ص ص02-03.

[3] United Nations Human Settlements Programme, UN-HABITAT, « The Global Campaign on Urban Governance », **Concept Paper**. 2nd Edition, Nairobi, March 2002, p 14.

المطلب الثاني: الحوكمة الوطنية:

تقترح الحوكمة مقتربا تعدديا تفاعليا لممارسة السلطة، قائما على توسيع حدود المشاركة لكل الفواعل والشركاء الاجتماعيين، وفق أساليب جديدة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع، من خلال تجاوزها للنموذج التقليدي في تسيير شؤون الحكم، والجدول التالي يوضح الفرق بين مدلولات مصطلحي الحكومة Gouvernement والحوكمة Gouvernance بالاعتماد على مجموعة من مؤشرات نوعية الحكم:

الجدول رقم 04: الفرق بين دلالات مصطلحي الحكومة والحوكمة.

نوعية الحكم / *Governing*	الحكومة / *Government*	الحوكمة / *Governance*
المجال	***الشؤون العمومية***	***الشؤون الجماعية***
عالم (فضاء)	***الندرة***	***الرخاء***
الآفاق	***الحرب (النزاع)***	***السلم***
الفكر (التفكير المؤسساتي)	***عمودي، هرمي، سلطوي***	***أفقي ديمقراطي (أفقية السلطة)***
القرارات	***أوامر، تعليمات***	***مفاوضات، حوار ونقاش***
الأهداف والسياسات	***البقاء والوحدة/روتينية***	***الابتكار والتطوير والتنويع***
السلطة والقيادة	***الحكومة/جماعية/زبائنية***	***سلطات مستقلة + اعتماد متبادل (الحكومة + القطاع الخاص + المجتمع المدني) + كاريزمية***
عدد المؤسسات	***قليل***	***كثير***
الشبكات الأفقية	***مغلقة***	***واسعة***
الربط الديمقراطي	***التمثيل***	***التمثيل + تجارب جديدة***
الشبكات الدولية	***ضيقة***	***واسعة***

المصدر: بتصرف نقلا عن:

- Philippe Moreau Defarges, La Gouvernance. Op.Cit. p30.
- Peter John, **Local Governance in Western Europe.** SAGE Publications Ltd, London, 2001, p 17.

ومن خلال تحليل مضمون ما ورد في الجدول يتبين أن التصور الحوكمي للحكم، يقوم على التسليم بالعلاقة الجديدة القائمة بين مجموعة من الفاعلين وهم الحكومة كممثلة للقطاع العام، الشركات والمؤسسات الاقتصادية كممثلة للقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني كممثلة للقطاع المجتمعي، والاعتراف بأدوارهم الجديدة التي يتقاسمونها مع الحكومة، ويشتركون معها في عمليات صنع القرار، والتي تتم بطريقة أفقية، ديمقراطية وتشاركية، بطريق المفاوضات والحوار والنقاش المتعدد الأطراف، بعيدا عن مركزية وسلطوية القرار المميزة للنمط التقليدي الممثل في الحكومة، والهادفة إلى ضمان بقاء مركزية

الدولة والحفاظ على وحدة العملية القرارية، والمناقضة لأهداف الحوكمة والرشادة من العملية القرارية والقائمة على تنويع الآراء، وتطوير المقترحات، وابتكار الأفكار والحلول لمشاكل السياسة العامة، التي تهم الدولة والمواطن على حد سواء، وبالنتيجة لم يصبح مجال الحكم ضيقا محصورا في الشؤون العمومية المحتكرة من قبل الدولة ممثلة بالحكومة، بل تم توسعة مجاله ومضامينه ليشمل إدارة الشؤون والقضايا الجماعية المشتركة بين الدولة والمجتمع، والقائمة على إحلال العلاقات التفاعلية التعاونية التكاملية والسلمية بين كل مكونات وفواعل إدارة الحكم، محل العلاقات التنازعيـــة التصادميـــة والتصارعيـــة السائدة في المنظور التقليدي للحكم، ذلك بأن الحوكمة لا تستبعد أو تقيد من مجال وسلطة الحكومة وحسب (*Reduce it*)، بل تغير وجهتها وتعيد تشكيلها (*Reorient it and Reconfigure it*) عبر إعادة تعريف الفعل العام (Public action) وإبراز تغير المسؤوليات، وتوضيح طبيعة العلاقة وحدودها بين المؤسسات العامة والخاصة والمجتمعية، من خلال تجميع العناصر، وتنسيق الخبرات وتطوير المشاريع، التي تخلق شكل جديد للعمل في إطار ديمقراطي، شفاف ومسؤول، من أجل تحسين مستوى الأداء الحكومي.

ومن هذا المنطلق، تؤكد أدبيات الحوكمة بأن الوظيفة الأساسية التي تضطلع بها الإدارة الحكومية هي الحكم بأمانة، خدمة للصالح العام، بمنطق الخدمة العامة الهادفة لتنمية محققة لحاجات ومصالح المواطنين، عبر ترشيد وعقلنة عمليات القرار، أي: فعالية الإدارة الحكومية في اتخاذ القرارات وصناعة السياسات العامة، حسب منطق اقتصادي – عقلاني، بصفة تحقق أكبر قدر من الخدمة العامة، أي الإدارة بالأهداف *(management by objectives)* مع وضوح الإجراءات والقواعد الحكومية المعتمدة، خاصة فيما يتعلق بشفافية وسهولة تبادل المعلومات وتقييمها من جهة، وفتح المجال أمام مشاركة كل الفواعل الاقتصادية والاجتماعية، بشكل يسمح بتعدد الخيارات والبدائل السياسية والقرارية للرفع من مستوى الأداء والفعالية وسرعة الاستجابة، بالإضافة إلى تحسين قدرات الإدارة الحكومية فيما يخص المرونة والتكيف، والاستجابة لتغيرات البيئة الداخلية والخارجية، وتوفر الكفاءة السياسية والحنكة الديمقراطية الكفيلتين بترشيد وظائف النظام السياسي حسب منطق الفعالية، حسب منطق الإدارة بالجودة، وحسب منطق استشراف المخاطر والتهديدات قبل بروزها وتفاقمها، بالإضافة إلى تقريب الإدارة من المواطن وجعلها في خدمته حسب منطق الصالح العام، ودوما منفتحة على حاجاته ، أولوياته ورغباته بتطوير شبكة اتصالية مادية وجوارية، وأخرى معلوماتية تتخصص في إعلام المواطنين بكل المستجدات العملية من جهة، مع فتح آليات مشاركاتية في تقديم البدائل القرارية والاقتراحات المحلية .[1]

يمكن تصنيف أدوار الحكومة إلى:

[1] Organisation for Economic Co-operation and Development: Public Management Service, **Governance in Transition: Public Management Reforms in OECD Countries.** OECD Publication, Paris, 1995, pp 47-51. And see:
Michael Keating, " Public Management Reform and Economic and Social Development ", **OECD Journal on Budgeting**, © OECD, Paris, 2001, pp 145-151.

- *الأدوار الغير مباشرة للحكومة Government's indirect roles:* وتتمثل في:

. وضع القواعد وضبط السياسات: تحليل بدائل السياسة العامة، وتحديد الحاجة إلى التدخل في الأسواق، والقيام بمشاورات وزارية، ووضع البرامج والسياسات، ومراقبة وتقييم ورصد النتائج.

. فرض تطبيق واحترام القانون.

. تنظيم الأسواق: الحفاظ على شروط ومعايير التنافسية، وضمان الكفاءة في غياب المنافسة.

. تمكين وتضمين مختلف الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، عبر تمويل ودعم المنتجين، وتوفير المعلومات للمنتجين والمستهلكين.

. تصميم وإدارة ومراقبة العقود والاستثمارات الحكومية، وذلك لضمان تحقيق أهداف السياسة العامة.

- *الأدوار المباشرة للحكومة Government's direct roles:* ممثلة في:

. تفعيل الخدمة العمومية، من خلال تعزيز لا مركزية الإدارة، ودمج و/أو تضمين آليات عمل السوق في أعمال ووظائف الحكومة.

. توفير الخدمات العامة المباشرة من قبل الإدارة الحكومية لجميع المواطنين، بكل كفاءة وجودة.[1]

من ناحية أخرى يؤدي القطاع الخاص دورا أساسيا في عمليات التنمية، كمحرك أقوى للنمو الاقتصادي، وإنتاج السلع وتوفير الخدمات، وخلق وسائل الإحلال لتشغيل المواطنين، وتوسيع آفاق وفرص العمل، وتشجيع المبادرات الخاصة، ذلك بأن قوى العمل الشابة والمتعلمة والمكونة، بحاجة إلى فرص لتوظيف مهاراتها وصقل إبداعاتها، ولن تتمكن الحكومات من خلق هذه الفرص في القطاع العام، كما لن تتمكن المشروعات المملوكة للدولة من توفير فرص العمل بشكل مستدام، إذن ثمة حاجة لنمو القطاع الخاص لاستيعاب القدرات التشغيلية، ومن واجب الحكومات تعزيز قدراتها التنظيمية وتفعيلها، لأجل تمكين القطاع الخاص من الاستجابة لتحديات إيجاد وتوسيع فرص العمل.

يمكن القول بأن ثمة عوامل عديدة تدفع نحو تنامي دور القطاع الخاص، ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، بل يمتد إلى المستويات الاجتماعية والخدماتية، يمكن إيرادها فيما يلي:

- *الافتقار إلى الموارد الحكومية:* فالموارد والعائدات الاقتصادية المتوفرة، غير كافية، ولا تؤمن الخدمات الاجتماعية بفعالية، فضلا عن تمويل الاستثمارات الكبرى في البنية التحتية، وهو ما يفرض اللجوء إلى الخصخصة، وإلغاء المعونات المالية الموجهة نحو المؤسسات العامة الخاسرة لتوفير العائدات، وفي بعض الحالات كخدمات المياه (تشمل الري وتوليد الطاقة) والصرف الصحي، ترافقت التمويلات الحكومية غير الفعالة مع قصور في هيكليات الرسوم، فالتعريفات على الخدمات في ظل ملكية الدولة متدنية جدا، بحيث لا تعوض التكاليف، مع صرف النظر غالبا عن مستعملي الخدمات المقصرين عن دفع مستحقاتهم، وهو ما يؤدي – جوهريا – إلى دعم الأغنياء وبؤس الفقراء، فضلا

[1] Richard Batley & George A. Larbi, Op.Cit, p 17.

عن عدم الإنصاف في مستوى الربط بالخدمات (كهرباء/غاز/مياه/صرف صحي/طرق...) بين المدن والأرياف من جهة، وبين أحياء المدن نتيجة توسعها وتزايد سكانها.

- *النوعية المتدنية لتوفير الخدمات العامة:* كنتيجة منطقية للافتقار إلى الموارد المالية، بما يؤدي إلى عجز الحكومة والسلطات المحلية عن تزويد المواطنين بنوعية جيدة من الخدمات الاجتماعية الأساسية، لاسيما الفقراء.
- *الضغط لتحرير الاقتصاد:* الذي جاء استجابة لبرامج وسياسات المانحين كصندوق النقد والبنك الدوليين، المطالبة بتحرير الاقتصاد والأسواق، كطريق نحو تعجيل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية، من خلال دعم توسيع دور القطاع الخاص وتمويله للخدمات الاجتماعية كإمدادات الكهرباء والمياه، كما تدعم الاتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات لمنظمة التجارة العالمية (WTO.2003) ولوج القطاع الخاص إلى الخدمات الاجتماعية. [1]
- *قيود ومشاكل إدارة المشروعات العامة:* حيث تشير التجارب الدولية، إلى أن الاعتماد على المشروعات المملوكة للدولة، في خلق الوظائف والاستثمار، لم تحقق البديل المستدام للاستثمار – الذي تقوم به منشآت القطاع الخاص – وهذا لغياب التنافسية و/أو المنافسة الحقيقية بين الشركات العمومية الوطنية، ولقيود الميزانية المشددة، بحيث أسفر نموذج التنمية الذي تقوده الدولة إلى الركود الاقتصادي، وإعلان عديد الشركات الوطنية عجزها ومن ثم إفلاسها، وهو ما يدفع نحو تبني نموذج اقتصاد السوق الحر، الذي يتيح للقطاع الخاص دورا أكبر. [2]
- *ضرورات الاستثمار والتنمية:* تعتمد السوق المالية العالمية، بموجب آليات ذاتية تكمن في الربح والخسارة، ومراعاة مخاطر الاستثمارات المتنوعة، ويجب هنا التكيف مع فلسفة التخصيص، علما أن ذلك يتطلب إعادة التوازن إلى ميزانيات الدولة، من خلال بيع بعض الأصول الثابتة المملوكة إلى المستثمرين المحليين والأجانب، للحصول على موارد إضافية تدعم بها ميزانياتها، فضلا عن خصوصيات المرحلة الراهنة، والتي تدفع باتجاه بناء اقتصاديات ذات كفاءة وفاعلية، عبر تشجيع تدفقات الرأسمال الوطني والدولي، للمساهمة في التنمية المحلية والوطنية. [3]

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام 2003**. مرجع سبق ذكره، ص ص 111-113.

[2] البنك الدولي، "تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: من الامتيازات إلى المنافسة: فك قيود النمو الذي يقوده القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، (2009). ص 07، تاريخ التصفح: 2014/09/07.
http://siteresources.worldbank.org/INTMENAINARABIC/Resources/MENA-Development-Report-FromPrivilegetoCompetitionOverview-Arabic.pdf

[3] الأخضر عزي، " فعالية الحكم الراشد (الحوكمة) في تفعيل خوصصة الشركات (إشارة إلى واقع الخوصصة في الجزائر)"، **المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي**. كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، 15-16 تشرين الأول (أكتوبر) 2008، ص15.

تؤكد أدبيات الحوكمة الوطنية على ضرورة تفعيل المجتمع المدني، كقيمة اجتماعية معبرة عن درجة انفتاح النظام السياسي على المجتمع، وعلى مدى تكريس هذا النظام لحقوق المشاركة السياسية المؤسسة لدولة مدنية عمادها المواطنة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان العالمية، فالمجتمع المدني بهذا المعنى، هو مجموع الجمعيات المدنية (أي المنظمات غير الحكومية) الوظيفية (متعددة المجالات والتخصصات ذات الطابع الإنساني)، غير الربحية (لتمييزها عن مؤسسات القطاع الخاص) النشطة والمبادرة والمستقلة (استقلالية الذمة المالية واستقلالية الذمة السياسية)، والهادفة لخدمة الصالح العام في المجتمع، وتمثيله والتعبير عن مصالحه، وإسماع صوته، والضغط والتأثير على صناع القرار، لإنتاج خدمة عمومية رشيدة ومستجيبة لمطالب وحاجات المجتمع، على قاعدة من الأمانة، العدالة والإنصاف.

من هذا المنطلق يمكن القول بأن المجتمع المدني الفعال والنشيط والمسؤول، يعزز آليات المشاركة والرقابة، والمحاسبة والمساءلة، ويدعم التنافسية والشفافية، عبر وسائل متنوعة للرقابة والتقييم من جهة وللتعبير عن الحاجات والمخاوف من جهة أخرى، والتي تتيحها المشاورات الرسمية، والدراسات المستقلة، ووسائل الإعلام، استطلاعات الرأي، كقنوات للتقييم والمساءلة الخارجية بين المواطنين من جهة، والمسؤولين الحكوميين وصناع السياسات من جهة أخرى، وبالتالي ضمان المشاركة في عمليات الاختيار وتغيير أو تجديد ولاية القادة، ورسم ومناقشة وإرساء وتقرير وتنفيذ السياسات، كما تؤمن فرصة لجميع الشعب – بصفتهم مواطنين ومستفيدين من خدمات الحكومة – من التعبير عن خياراتهم والمشاركة في الحوار، ووضع الحكومات تحت المسؤولية للعمل لصالحهم.[1]

وبالتالي تؤسس منظمات المجتمع المدني، للمواطنة الديمقراطية، من خلال تحفيز المشاركة السياسية المحققة لما يلي:

. توثيق الروابط والصلات بين المواطنين، والمسؤولين الحكوميين بالشكل الذي يسمح بالتأسيس لقاعدة من المشروعية السياسية، بما يضفي المصداقية على القوانين والبرامج والسياسات المتخذة والموجهة لعموم المواطنين، باعتبارهم مصدر، محور، وهدف كل سياسة، وهذا من خلال إعادة تعريف العلاقات الوظيفية بين المواطن ومؤسسات الحكم، عبر التأسيس لعلاقة تشاركية تبادلية تواصلية، قوامها التداول والتشاور وتبادل المعلومات، ووجهات النظر حيال السياسات العامة المتخذة، ومدى توافقها مع مصالح المواطنين، على صعيد آخر، تكرس المواطنة الديمقراطية حق المواطنين في ممارسة آلية المحاسبة والمساءلة على حكوماتهم من خلال آليات، قنوات ووسائل الرقابة والرصد والتقييم للمجتمع المدني.

. التأسيس لمؤسسات فاعلة وتمثيلية، تكون أمينة ومفتوحة، منتجة لخدمة مدنية كفأة، ومستجيبة لمطالب

[1] Claudia Padovani & Arjuna Tuzzi, "Communication Governance and the Role of Civil Society: Reflections on Participation and the Changing Scope of Political Action", pp 51- 53, date visited: 07/11/2014. http://www.intellectbooks.co.uk/File:download,id%3D745/Chapter%25202.pdf

وتطلعات المواطنين وضامنة لحقوقهم وحرياتهم، فمؤسسات المجتمع المدني المستقلة والنشيطة، تتعزز قدراتها في مجال المبادرة بالاقتراح والنقاش الذي من شأنه المساهمة في صناعة القرار، وتوجيه السياسات العامة بما يخدم مصالح المواطنين باعتبارهم مصدرا للسلطة وهدفا لكل سياسة، وبالتالي تضمين حقوق ومصالح المواطنين في القرارات والسياسات المتخذة، بالإضافة إلى المساهمة في مساندة ودعم المؤسسات المحلية، التي تتمتع بالمبادرة القرارية في رسم السياسات المحلية واللامركزية المعنية مباشرة بهموم واحتياجات المواطنين، وتجسيد شكل الديمقراطية المحلية التي تؤكد على ضرورة تقريب الإدارة من المواطن وجعلها في خدمته حسب منطق الصالح العام ، ودوما منفتحة على حاجاته وأولوياته ورغباته، عبر تطوير شبكة اتصالية ومعلوماتية وسيطة بين الإدارة المحلية والمواطن، تتخصص في إعلام المواطنين بكل المستجدات العملية من جهة، مع فتح آليات مشاركاتية في تقديم البدائل القرارية والاقتراحات المحلية، وبالتالي خلق الشروط الموضوعية المشجعة على المشاركة في العملية السياسية .[1]

. تمثل منظمات المجتمع المدني، التجسيد العملي لثقافة وقيم المواطنة الديمقراطية، من خلال تفعيل النسق الحقوقي العالمي، بالذات الحقوق السياسية والمدنية المتعلقة بالحق في إبداء الرأي والتعبير الحر عن الأفكار والقناعات، والمشاركة في مختلف التنظيمات المجتمعية، وبالتالي جعل المشاركة السياسية للمواطن محورا لكل عمليات التداول القراري، والتجديد السياسي، ويرسخ بالتالي شعور المواطنين بأنهم أصحاب المصلحة، والمعنيون مباشرة بكل العمليات والقرارات والسياسات المطبقة حاليا أو مستقبلا، وهو ما يساهم في خلق الشعور بالمسؤولية بحكم عضويتهم وانتمائهم الوطني، والذي يفرض عليهم المساهمة في بناء مؤسساته وصنع سياساته، بالشكل الذي يعزز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة الممثلة لمصالحهم والمعبرة عن احتياجاتهم، والمستجيبة لمطالبهم، ومن هذا المنطلق تتأسس علاقة مؤسسات الحكم بجمهور المواطنين على أساس رابطة المواطنة، أي تمتع جميع فئات ومكونات المجتمع بالحقوق والواجبات جميعها على قاعدة المساواة، ودون أي شكل من أشكال التمييز، مع توفير الضمانات الدستورية والقانونية لحقوق وحريات المواطنين، وتضمين الأقليات والفئات المهمشة داخل هذا النسق الحقوقي.[2]

---

[1] Pour plus d'informations, voir :
- Antoine Bévort, « Les contours et enjeux de la démocratie participative », Date de la dernière visite: 21/11/2014.
www.prospective.org/gps_front/index.php?rubrique_id=12&tpl_id=2&contenu_id=663&id=715-49k
- Caroline Guibet Lafaye, « Participation politique, cohésion sociale et éducation à la citoyenneté », Date de la dernière visite: 21/11/2014.
www.hal.archives-ouvertes.fr/docs/06/35/76/34/pdf/partcipationPOQLs-duc
- Hans Klein, "The Right to Political Participation and the Information Society", date visited: 21/11/2014.
www.ip3.gatech.edu/research/Right_to_Political_Participation.pdf

[2] Understanding Politics, "Democracy and Citizenship", The Action Guide for Advocacy and Citizen Participation, pp 07-12. date visited: 21/11/2014.
http://www.justassociates.org/06ch%202.pdf

المطلب الثالث: الحوكمة العالمية:

قبل بروز مفهوم الحوكمة العالمية – كأحد تجليات العولمة المتعددة الأبعاد – كانت السياسة العالمية دولية بالأساس، تنتظم وفق أدبيات النظام الوستفالي أي: نظام دول State – System، حيث أضحت **"الدولية"** صفة لصيقة ومعبرة عن العلاقات والسياسات والأنظمة الحاصلة على مستوى مابين الدول، فالعلاقات دولية International Relations، والسياسة دولية International Politics، والأنظمة دولية International Regimes، وقد مثل النظام الوستفالي إطارا لنظام الحكم، ذلك بأنه طرح أسلوبا عاما لصياغة الأحكام الاجتماعية وتطبيقها ومراقبتها وتنفيذها، مدعما هذا النموذج من نظام الحكم في جوهره مبادئ مفهوم الدولة والسيادة،[1] وعلى هذا الأساس فشكل الحكم المتضمن للسياسات والإجراءات والقواعد، يعتمد الضبط الدولاتي الذي تضطلع به الدولة كفاعل عقلاني تمارس السلطة الشاملة والعليا والغير محدودة والحصرية فوق إقليمها الخاص، وتفرض التزامات وسياسات وقوانين لمختلف الفواعل والتنظيمات الخاضعة لسلطتها وسيادتها الوطنية، كما يعتمد الضبط ما بين الدولاتي الذي تضطلع به الدول والمنظمات الدولية بالسلطات والصلاحيات المحددة التي تفوضها إياها الحكومات، وبالنتيجة تشكل نظام حكم **"الحوكمة الدولية International Governance"**.

من هذا المنطلق يمكن القول بأنه ومنذ تاريخ معاهدة وستفاليا والمفكرون يهتمون بمسألة الحوكمة الدولية، حيث اعتبر الواقعيون بأن توازن القوى هو الوسيلة الأكثر فاعلية لإدارة النظام الدولي، وعموما فهم لا يتفاءلون بإمكانية تجاوز الحوكمة الدولية أكثر من مجرد إنجاز السلام وتحقيق الإستقرار بين الدول، في المقابل تفاءل الليبراليون بقدرة الحوكمة الدولية على تعزيز التعاون بين الدول، من خلال تطوير ترتيبات مؤسسية وبناء أنظمة قادرة على إدارة الاقتصاد العالمي، تضطلع بها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.[2]

أفرزت التحولات الطارئة على النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، تغيرا في أشكال الحكم من الحوكمة الدولية القائمة على ثنائية الضبط الدولاتي ومابين الدولاتي، إلى الحوكمة العالمية المعتمدة على تعددية الضبط كإطار تشاركي لإدارة شؤون وقضايا السياسة العالمية المشتركة، والدعوة إلى ضرورة استبدال نموذج السياسة الدولية International Politics بنموذج جديد: السياسة العالمية World Politics في ضوء تزايد مستويات الوعي بالتهديدات ذات الصبغة العالمية.[3]

يمكن إبراز أهم تلك التحولات فيما يلي:

---

[1] جون آرت شولت، " عولمة السياسة العالمية "، **عولمة السياسة العالمية**. ، تحرير جون بيليس وستيف سميث، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004، دبي، ص42.

[2] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص 192.

[3] مراد بن سعيد، " من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 412، مارس 2014، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 135.

– التحولات الجوهرية للنظام الدولي المتعلقة ببنية وهيكلية النظام الدولي على مستوى الأبعاد والأقطاب وإعادة توجيه التوزيع العالمي للقوة، وإعادة النظر في مفاهيم الحدود والسيادة، أو المتعلقة بالتهديدات الجديدة اللا تماثلية " اللا تناظرية "وانعكاساتها على التوازنات العالمية الأمنية والجيوسياسية وإستراتيجية مواجهتها، أو تلك المرتبطة بغياب قيادة عالمية مهيمنة ومعترف بشرعية منظومتها القيمية والحضارية، وكلها أنتجت: تنوع مصادر التهديد باعتبارها متخطية لحدود الدولة القومية كالإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة، كما تطورت عوامل التهديد لبقاء الدولة من الأطر الخارجية (حروب ما بين الدول) إلى الأطر الداخلية (حروب أهلية وحركات الانفصال وصراعات الهوية)، وتنوع أشكال الحروب: حروب اقتصادية، حروب افتراضية والكترونية، هجمات إرهابية ... وتحول مفهوم القوة من القوة الكلاسيكية المادية " القوة الصلبة Hard Power " إلى القوة غير المادية " القوة الناعمة Soft Power " [وصولا إلى القوة الذكية Smart Power] بالشكل الذي يتيح للدولة المتفوقة السيطرة والتحكم في كل المجالات الاقتصادية والمالية والإعلامية والثقافية والتكنولوجية العالمية، ويحد من القدرات الإستراتيجية للدول الأخرى على المناورة والمنافسة، وباتحاد عناصر القوة [الثلاثة] ينتج عنها القوة الشاملة Inclusive Power المؤهلة لقيادة عالمية فعالة، بالاستناد إلى الدبلوماسية الشاملة وبناء التحالف العالمي، المعزز بدوره للشعور بالتعاون والحوار المفتوح ضمن إطار شبكي تشاركي.[1]

– كما شهدت السياسة العالمية تزايد نشاط وأدوار المنظمات الدولية، والمنظمات العالمية غير الحكومية وتعاظم أدوار الشركات متعددة الجنسية، بما أضعف من قوة الدولة التي أصبحت مخترقة من مختلف الجهات.[2]

– تطور نماذج الاتحادات الإقليمية إلى مستويات أعمق من الترابط و التكامل والاعتماد المتبادل في قضايا تنسيق السياسات التجارية والنقدية وشؤون الأمن والخارجية مثل: الإتحاد الأوروبي والآسيان والماركسور، رغم أن النموذج القاري الإقليمي قد يعيق التوجه نحو تكامل نظام الحوكمة العالمية.

– انتهاء الحرب الباردة :أنهى عصر الجمود السياسي في إطار الأمم المتحدة، والوكالات المرتبطة بها، ما أوجد آفاقا أكثر نشاطا وفعالية في الإدارة العالمية، وأكثر شمولا وتعددية مما كانت عليه في ظل الانقسام السياسي والاقتصادي في العالم سابقا، كما ساهمت في تضاؤل الشرعية الممنوحة هراركيا أو الهيمنة على تنظيم النظام العالمي، هذه الأنماط مطعون فيها، ومنتقدة من قبل مجموعة من جماعات الضغط والحركات الاجتماعية الاحتجاجية ؛

– تكثيف عمليات العولمة زاد من الطلب على التعاون متعدد الأطراف، وتوفير السلع العامة والعالمية والاستقرار المالي وحماية البيئة، وتجديد البنية التحتية للنظام العالمي، والتي تطورت إلى مستويات أعمق

[1] طلال لموشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 14 – 19.

[2] جون آرت شولت، " عولمة السياسة العالمية "، مرجع سبق ذكره، ص 49.

من التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمجتمعات ؛

– خلال العقود الثلاثة الأخيرة جرى إعادة النظر في سلطة الدولة، من خلال تقديم برامج سياسية أساسية لحل الأزمات الداخلية المتزايدة بإشراك الدول في التفاوض مع الوكالات العامة والخاصة داخل وخارج حدود الدولة، فالحوكمة كعملية تلعب فيها الدولة دورا استراتيجيا، لكن ليس بالضرورة مهيمنا، نظرا لعدم وجود حكومة عالمية تصف العلاقة بين نظم اتخاذ القرارات والتنسيق السياسي لحل المشاكل التي تتخطى الدول والمجتمعات، وهي مهمة لوصف العمليات والهياكل التي تنتظم خارج الدولة، وبالتالي فالحوكمة العالمية ترفض مركزية الدور التقليدي للدولة، وعليه لا نقتصر على العالم – دول، بل اكتشاف القضايا والعمليات التي تكون فيها الدولة غير راغبة وغير قادرة على التصدي لها، لفهم المغزى السياسي العالمي والإقليمي عبر السلطة، فهذا النظام يتجاوز البعد التقليدي للدولة إلى البعد التعددي ؛

– بعيدا عن إطار عالمي موحد يقوم على نظام عالمي لتنفيذ القانون، فإن الحوكمة العالمية لا تفترض فكرة مركزية السلطة العامة العالمية (الحكومة العالمية) التي تشرع للشؤون الإنسانية المشتركة.[1]

يميز "هيوسن وسنكلير Hewson and Sinclair " ثلاث مصادر للحوكمة العالمية:

أدبيات العولمة والتحولات العالمية ؛ أدبيات العلاقات عبر القومية والأنظمة الدولية ؛ أدبيات المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة[2]، كما ميز " فيليب سيباستيان مولر Philipp Sebastian Mueller "، في مقالته الموسومة بـدمقرطة الحوكمة العالمية *"Democratizing Global Governance"* بين ثلاثة رؤى أو مواقف من مفهوم الحوكمة العالمية، فثمة من ينكرها وبنفي وجودها وفي مقدمتهم الواقعيون، وفي المقابل هناك من يتبناها ويدافع عن وجودها، كتعبير عن أطروحات الليبراليين والكوسموبوليتانيين، وثمة من يعمد إلى تعريفها بمقابلتها بمفهوم أكثر تداولا مثل اعتبارها: حوكمة بدون حكومة *«Governance Without Government»*، كما عبر عنها كل من (Rosenau and Czempiel)، أو بتعبير آخر حكم بدون سلطة ذات سيادة، والعلاقات التي تتجاوز الحدود الوطنية، *"Governing,without sovereign authority, relationships that transcend national frontiers"* كما عبر عنها (Finkelstein)، أو اعتبار الحوكمة العالمية الإجابة أو التعبير السياسي على العولمة الاقتصادية كما عبر عنها (Messner)، ليقر "مولر" بعد ذلك، بعدم وجود تعريف شامل ودقيق ومتفق عليه للحوكمة العالمية.[3]

إذن تتعدد التعاريف المعبرة عن مفهوم الحوكمة العالمية، حيث نميز في هذا الصدد:

---

[1] David Held and Anthony McGrew, **Governing Globalization: Power Authority and Global Governance.** Op.Cit, pp 05-11.

[2] Hewson.M & Sinclair.T, **Approaches to Global Governance Theory.** Albany: State University of New York Press, 1999, see : pp 32-41.

[3] Philipp Sebastian Mueller, «Democratizing Global Governance », Draft for the Big Sur CPOGG-Workshop, San Francisco, April 6, 2004, pp 08-12 date visited: 28/12/2014.
http://www.mty.itesm.mx/egap/centros/caep/imagenes/REDIP/democracy-global_gov.pdf

– التعريف الذي يقدمه كل من " روبيرت كيوهن وجوزيف ناي Roberte Keohane & Joseph nye " فالحوكمة العالمية، هي مجموع العمليات و/أو الإجراءات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية تقود أو تكبح الأنشطة الجماعية لمجموعة ما، الحوكمة لا تحتاج بالضرورة الحكومات والمنظمات الدولية التي تفوضها الحكومات سلطات بشكل خاص، بل يتعداها إلى الشركات الخاصة، وروابط الشركات، والمنظمات الغير حكومية وروابط المنظمات غير الحكومية، وغالبا ما يكون ذلك بالتعاون مع الأجهزة الحكومية لإبداع الحوكمة، وأحيانا بدون السلطات الحكومية (الدولة).[1]

– من ناحية أخرى استخدم جيمس روزنو (James Rosenau) مصطلح الحوكمة العالمية للدلالة على تنظيم العلاقات بين الدول في غياب سلطة سياسية شاملة، فالحوكمة العالمية، بحسبه، هي الحوكمة من دون سلطة السيادة، حيث يوجد تجاوز لعلاقات الحدود الوطنية، ويستخدم هذا المفهوم، بحسب روزنو، للتعبير عن نظام حوكمة في ظل نظام ليس هو نظام الدولة ؛ إن الحوكمة العالمية تعني ببساطة أن نفعل على المستوى العالمي ما تفعله الحكومات على المستوى المحلي، ويعرفها توماس وايس (Thomas Weiss) على أنها تعبر عن الجهود الجماعية لتعريف وفهم المشكلات المنتشرة، وهي المشكلات التي تتعدّى قدرات الدول منفردة على حلها، إنها تعكس قدرة النظام الدولي في لحظة ما على تعزيز الخدمات الحكومية في غياب الحكومة الدولية،[2] ذلك بأن العلاقات الدولية تفتقر إلى السلطة المركزية، نتعامل دائما مع "حوكمة بدون حكومة *Governance without Government* أو قاعدة (معيارية) بدون حاكم *Rule with out Ruler*[3]، كما تعرف بأنها عبارة عن تقنيات ومؤسسات وقواعد وأصول وترتيبات قانونية، تستخدم لإدارة العلاقات بين الدول، ولتسهيل التعاون العملي عبر مختلف المسائل والقطاعات، وفي السياق الدولي الراهن، يستخدم الحكم باسم السياسة العالمية، من جانب المنظمات الحكومية، والغير الحكومية.[4]

– من جانبه يعرف " جيمس م . بوتون وكولن أ . برادفور جونيور *James M. Boughton and Colin I. Bradford, Jr.* " الحوكمة العالمية بأنها :

" إن الحوكمة العالمية المثالية هي عملية للقيادة التعاونية تجمع معا الحكومات والوكالات العامة متعددة الأطراف والمجتمع المدني، لتحقيق أهداف مقبولة لدى الجميع، وهي توفر توجيها استراتيجيا ثم تحشد الطاقات الجماعية لمواجهة

---

[1] Bas Arts "Non – State Actors in Global Governance : A Power Analysis" **Paper to be presented at the 2003 ECPR Joint Sessions, Workshop 11 : The Governance of Global Issues - Effectiveness, Accountability, and Constitutionalization.** Edinburgh, Scotland, March 28 – April 2, 2003, p 08.

وأنظر: روبرت كيوهن وجوزيف ناي، "تمهيد (العولمة ومستويات الحكم)"، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**. تحرير: جوزيف ناي وجون دوناهيو، تر: محمد شريف الطرح، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص32.

[2] مراد بن سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[3] C. Knill and D. Lehmkuhl, "*Private actors and the state: Internationalization and changing patterns of governance.",* **An International Journal of Policy and Administration**,(N 15), 2002, New York, pp 12-13.

[4] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص 121.

التحديات العالمية، ولكي تكون فعالة، ينبغي أن تكون شاملة وديناميةوقادرة على تخطي الحدود والمصالح القومية والقطاعية، وينبغي أن تعمل من خلال القوة الناعمة وليس المتصلبة، وينبغي أن تكون أكثر ديمقراطية من النظم الاستبدادية، وأكثر انفتاحا من الناحية السياسية من النزعة البيروقراطية، وتكاملية أكثر منها متخصصة . "[1]

على صعيد آخر يقر "جيمس م . بوتون وكولن أ . برادفور جونيور" بأن نموذج الحوكمة العالمية المهيمن طوال عقود عديدة من القرن العشرين نموذج معقول وعملي، ولكن بصعود قوى إقليمية وعالمية جديدة تتحدى نظيرتها القديمة، فإن نظام الحوكمة العالمية فشل في مسايرة هذه التغييرات، مستدلين في ذلك بعدم تغير تركيبة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي لتعكس واقع القوى الدولية الحالية، فضلا عن توزيع الأصوات والنفوذ في المنظمات المالية الدولية، والقضية الثانية أن النظام الدولي المشرف على القضايا العالمية مجزأ ومتخصص، بدون رؤية شاملة وفعالة، فبرغم التشاور والتعاون المستمر بين وكالات نظام الحوكمة العالمية (المنظمات الدولية المتخصصة) إلا أن كلا منها يعمل باستقلالية في ميدانه الخاص، بالشكل الذي أنتج تعددية من القوى الفاعلة المستقلة العامة والخاصة على السواء، وفق أجندتها وأهدافها وأولوياتها، بعملائها ودوائرها المؤيدة لها، وبلغتها التقنية وثقافتها التنظيمية الخاصة، وهو ما أنتج نظاما مجزءا ومعتمدا على قوى السوق، والمنافسة، وردود الأفعال العامة، الخاصة بوقائع معينة لأجل توجيه الطاقات وتخصيص الموارد، ومن أجل معالجة هذا العجز والقصور، فإن تدعيم حوكمة التفاعلات الدولية تتطلب العمل على ثلاث جبهات من وجهة نظرهما ممثلة في: ترشيد العلاقات بين الدول ذات السيادة، وتحديث وإصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة لجعلها أكثر فعالية من ناحية الأداء، وأكثر مشروعية من الناحية السياسية، وخلق هيئة للإشراف الفعال لربط قدرات المنظمات الدولية بالتحديات العالمية كمكافحة الفقر العالمي، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والتعليم الشامل، والصحة واستدامة البيئة، فالنظام الدولي الحالي المجزأ مكون من منظمات ووكالات وقوى فاعلة متعددة ذات وظائف ومجالات متخصصة، والمطلوب الانتقال لنظام عالمي من المنظمات و/أو المؤسسات التي جرى إصلاحها، وآليات جديدة للحوكمة يمكنها إدارة الطاقات والموارد بتماسك وفاعلية.[2]

والجدول التالي يوضح نماذج الحوكمة حسب " ديفيد فيدلر David Fidler " بتصرف من خلال إضافة نموذجي الحوكمة المحلية والحضرية إلى نموذجه المقترح، والمتضمن للفواعل المتدخلة، والمبين لمصادر القواعد (النظم والمعايير)، والمحدد لمجال ونطاق تطبيق النظم والمعايير:

---

[1] جيمس م . بوتون وكولن أ . برادفور جونيور، " الحوكمة العالمية: قوى فاعلة جديدة، قواعد جديدة، لماذا يحتاج نموذج القرن العشرين إلى إعادة نمذجة " ، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد 44، العدد 04 ديسمبر 2007، إصدار صندوق النقد الدولي، ترجمة ونشر مركز الأهرام للترجمة والنشر، قليوب (مصر)، ص 11.

[2] نفس المرجع، ص ص 11 – 14.

الجدول رقم 05: نماذج وأنماط الحوكمة GOVERNANCE TYPOLOGIES.

نماذج الحوكمة *Governance Models*	الفاعلون المتدخلون *Actors Involved*	مصادر القواعد *Sources of Rules*	حدود إنفاذ القواعد *Scope of Rule Applicability*
الحوكمة الحضرية *Urban Governance*	– المدن/المجالس البلدية والمؤسسات التنموية والمرفقية. – الشركات ومنظمات المجتمع المدني المحلية. – السلطات التقليدية (القادة والزعماء) والأفراد.	– الدساتير. – القوانين البلدية. – التنظيمات الإدارية البلدية. – العرف. – الأحكام القضائية.	نطاق نفاذ القواعد والأحكام محدود بالاختصاص الإقليمي للبلدية أو المدينة. *Applicability of rules is limited to the territorial jurisdiction of the Municipal or City .*
الحوكمة المحلية *Local Governance*	– الحكومة المحلية / الجماعات المحلية (الولائية والبلدية). – القطاع الخاص المحلي ومنظمات المجتمع المدني المحلية. – الأفراد.	– الدساتير. – القوانين المحلية. – التنظيمات الإدارية المحلية. – العرف. – الأحكام القضائية.	نطاق نفاذ القواعد والأحكام محدود بالاختصاص الإقليمي للحكومات المحلية أو المحافظات (الإدارة المحلية). *Applicability of rules is limited to the territorial jurisdiction of the the Local Governments or Governorates (Local Administrations) .*
الحوكمة الوطنية *National Governance*	– الدول (الحكومات). – الفواعل دون الدولة: الشركات ومنظمات المجتمع المدني، نقابات العمال... – الأفراد.	– الدساتير. – القوانين. – التنظيمات الإدارية. – العرف. – الأحكام القضائية.	نطاق نفاذ القواعد والأحكام محدود بالاختصاص الإقليمي للدولة. *Applicability of rules is limited to the territorial jurisdiction of the state.*
الحوكمة الدولية *International Governance*	– الدول. – المنظمات الدولية.	– المعاهدات. – الأعراف الدولية. – المبادئ العامة للقانون الدولي.	تنفذ القواعد بين الدول بشكل مباشر أو غير مباشر عبر المنظمات الدولية. *Rules apply in relations between states either directly or indirectly through international organizations.*
الحوكمة العالمية *Global Governance*	– الدول. – المنظمات الدولية. –المنظمات غير الحكومية. – الشركات العالمية متعددة الجنسيات. – الأفراد.	– المعاهدات. – الأعراف الدولية. – المبادئ العامة للقانون الدولي. – القانون الناعم والقواعد غير الملزمة.	تنفذ القواعد وتؤثر على العلاقات بين الدول وعلى أنشطة وسلوكات الفواعل غير الدولاتية والأفراد. *Rules apply and affect relations between states and the activities and behaviour of non-state actors and individuals*

المصدر: من تصميم الباحث بتصرف نقلا عن:

David Fidler, "Global Health Governance: *Overview of The Role of International Law in Protecting and Promoting Global Public Health"*, **DISCUSSION PAPER No.3**, May 2002, Dept of Health & Development, World Health Organization, Geneva, p 08.

تتمثل أبرز الوظائف التي تؤديها المنظمات الدولية الحكومية في مجال الحوكمة العالمية في: جمع المعلومات ومراقبة الميول والاتجاهات الدولية (برنامج الأمم المتحدة البيئي UNEP)، تسليم خدمات ومرافق ومعونات مثل(اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة UNHCR)، منتديات مخصصة كإطار للمساومة ما بين الحكومات (الاتحاد الأوروبي EU)، وتسوية النزاعات (محكمة العدل الدولية ومنظمة التجارة العالمية ICJ&WTO)، كما تلعب دورا فعالا ومساعدا في تشكيل نموذج ثابت ومستقر من التعاون في إطار من الاعتماد المتبادل، من خلال الاجتماعات المنتظمة، جمع المعلومات والقيام ببحوث ودراسات وإجراء تحاليل معينة وإعداد تقارير بشأنها، بالإضافة إلى النشاطات العملية المتعلقة بالرقابة وبرامج المساعدة الفنية، وقياس مستوى ودرجة الالتزام من قبل الدول الأعضاء بشروطها ومعاييرها وقراراتها (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي WB & IMF).[1]

في نفس الإطار تؤدي المنظمات العالمية غير الحكومية أدوارا، لا تقل أهمية عن مثيلاتها الحكومية، بحيث ينشئون شبكات عالمية، ويقومون بجمع معلومات حول الأوضاع المحلية، وتعبئة الضغوط وتجنيد الفعاليات المجتمعية ضمن الدول وفي إطار عالمي، فقد أصبحت المنظمات الغير حكومية بحق، مصادر معلومات رئيسية وتقنية (فنية)، وتملك خبرة متميزة في التعامل مع قضايا دولية مثل البيئة وحقوق الإنسان، كما تشارك بشكل غير مباشر في المؤتمرات المدعومة من قبل المنظمات الدولية الحكومية، وتقوم بجلب انتباه المجتمع الدولي نحو قضايا جديدة، مع تقديم الوثائق، ونشر الخبرات، مثل اتفاقية منع الألغام الأرضية، كما يساهمون أحيانا وبشكل مباشر في صياغة المعاهدات وتكوين المندوبين، وتوسيع الخيارات السياسية ويؤدون أدوار الحوكمة المهمة جدا على صعيد الرقابة على تطبيق معايير حقوق الإنسان، والالتزام بالتعليمات البيئية، وتحسين نمط المشاركة العامة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وتعبئة وتجنيد الأفراد والمجموعات لفرض إجراءات سياسية، وخلق ائتلاف عبر الأمم لتنسيق الاستراتيجيات والأساليب المشتركة للتأثير في صانعي القرار المقصود، وإنشاء وتطوير شبكات خاصة بمراقبة الأفعال الحكومية ونشاط الشركات الخاصة، كنتيجة منطقية للاتجاهات العالمية نحو خصخصة النشاطات المسيطر عليها سابقا من قبل الحكومات، كما تلعب دورا متزايدا على صعيد الخدمات الاجتماعية والنشاطات الخيرية الموجهة للفئات الأكثر ضعفا في المجتمع، وهذا ما دفع الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية إلى التعاقد مع المنظمات العالمية الغير الحكومية، في قضايا الإغاثة من الكوارث ورعاية اللاجئين، وإدارة برامج مكافحة الفقر والتنمية، وخدمات الرعاية الصحية، وتحسين المحيط البيئي، والترويج لأنظمة الانضباط المتعلقة بنشاط الشركات، مثل مجموعة المعايير البيئية، وشؤون

[1] Margaret P. Karns & Karen A. Mingst, **International Organizations the Politics and Processes of Global Governance.** LYNNE RIENNER Publishers, Boulder, CO 80301 USA, 2004, pp 07-11.

المستهلك....[1] من جهة أخرى تركز بعض المنظمات الغير حكومية على خدمة أعضائها، بينما تتوجه منظمات غير حكومية أخرى إلى خدمة عموم المجتمع خارج المؤسسة، كما أن بعضها يعمل في المجال المحلي عبر فروعها المنتشرة في العالم، بينما تمتد آثارها إلى السياسة القومية وإلى الساحة العالمية، عبر المبادرات التي بدأتها منظمات عالمية غير حكومية في الدول النامية واتسعت لتؤثر في السياسات والبرامج العالمية، وبالنتيجة نتبين مدى الدور الذي تلعبه المنظمات العالمية غير الحكومية في الحوكمة العالمية، وصناعة السياسة العالمية، بفعل التوسع السريع لعولمة الاتصالات والانتقال والإنتاج، التي أفرزت لنا هيئات مواطنين، لتجد حلولا للمشكلات المحلية، ولتقدم الخدمات المطلوبة ولتمثل قوة اقتراح وضغط من أجل حكومات أفضل، ولتتحالف مع مجموعات ذات توجه وفكر وعقلية متشابهة، أنتجت وعيا عالميا بمشاكل السياسة العالمية، وشكلت لنا في مجملها العمليات البارزة للحوكمة العالمية.

من جهتها تلعب الشركات العالمية متعددة الجنسيات دورا مؤثرا في الأحداث السياسية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، والتحولات العالمية المرتبطة بهم، عبر شبكة معقدة من الهياكل التنظيمية وآليات العمل، بعدد يتجاوز 37000 شركة، وباستثمارات تفوق 200 مليار دولار، تهيمن على ثلثي التجارة العالمية، عملت على التأسيس لمنظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية، وعولمة الإنتاج والتصنيع والتسويق، تقوم على أساس تكثيف عمليات تبادل السلع والمنتجات والخدمات والأسواق ورؤوس الأموال بالشكل الذي يؤدي في النهاية إلى سيادة نمط استهلاكي عالمي موحد للأذواق والسلوكيات، فضلا عن تمويل البحوث العلمية الموجهة لتحديث وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وشبكات المواصلات، كما تؤثر على اقتصاديات الدول من خلال التهرب الضريبي، وحجم الأصول المالية والاحتياطات النقدية التي تمتلكها، وأثر ذلك على النظام النقدي العالمي، فضلا عما تتيحه قدراتها التقنية والإنتاجية ومواردها المادية والبشرية وإمكاناتها التجارية والتسويقية والتنافسية، من الهيمنة على التجارة العالمية والتأثير على توجهات الاستثمار الدولي، حيث تتخذ العلاقة بين الشركات العالمية متعددة الجنسيات والدول أشكال متعددة كالتبعية والتهديد والتعاون.[2]

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن فواعل الحوكمة العالمية متعددة ومتنوعة، تؤدي أدوارا مختلفة إلى جانب الدولة – بالتعاون والتوافق معها، وأحيانا بدونها – في إدارة شؤون وقضايا السياسة العالمية، التي تتطلب تعاونا وتنسيقا متعدد الأطراف، لمواجهة التحديات المعقدة، والتهديدات المتنوعة، والمتميزة بقابليتها للانتشار والتوسع.

---

[1] ل.دافيد براون وآخرون، "العولمة، والمنظمات غير الحكومية وعلاقات القطاعات المتعددة"، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة.** مرجع سبق ذكره، ص ص 378–379.

[2] طلال لموشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 81–88.

المبحث الثالث: مفهوم حوكمة المنظمات الدولية:

تحتل المنظمات الدولية مركزا مهما في السياسة العالمية، من حيث بنية تركيبها، وطبيعة وظائفها، والبرامج والسياسات المنوطة بها، وباعتبارها شكلا من أشكال التنظيم الدولي الحديث، الذي يفترض اعتماد مجموعة من المبادئ والقواعد والإجراءات، لاتخاذ القرارات في السياسة العالمية، مع مستوى عالي جدا من المأسسة ؛ إن الفكرة التي مفادها أن المنظمات الدولية ركيزة أساسية في الدبلوماسية العالمية، والتي تشكل الإطار الأنسب لتنظيم الشؤون الدولية، وتقنين العمل الدبلوماسي وإرساء القواعد والأعراف الدولية، ليست جديدة في السياسة العالمية، بل كانت نتيجة منطقية لتضافر المجهودات الكبيرة لمفكرين سياسيين ودبلوماسيين، مع التقاء إرادات الدول فيما بينها حول جدوى المنظمات الدولية في إدارة الشؤون العالمية، من حيث تسهيل الاتصال وتنسيق المعايير ومعالجة الأزمات الدولية وزيادة التعاون الدولي المتعدد الأطراف في إدارة قضايا السياسة العالمية، هذه الأدوار التي أوكلت بالمنظمات الدولية ازدادت أهمية وتوسعت في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، بحيث أصبحت المنظمات الدولية بكل أنواعها تتجاوز حدود الدولة، وصار لها دور مؤثر في الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بحيث أصبحت السياسات العالمية لا تقتصر على العلاقات بين الدول فقط، بل تمتد لتشمل كل الفواعل المتخطية للحدود القومية ومن ضمنها المنظمات الدولية، لكن هذا الدور لم يسلم من العجز والقصور والخضوع لمصالح وسياسات الدول الكبرى ونخبها السياسية والمالية النافذة والمؤثرة، بالشكل الذي ينفي استقلاليتها، وينقص من كفاءتها وفعاليتها، ويطعن في شرعيتها ومصداقيتها، وهو ما يؤكد حاجة المنظمات الدولية إلى تقويم وتقييم لدورها، وإصلاح وتطوير لأدائها، وبالتالي حوكمة المنظمات الدولية.

المطلب الأول: في مفهوم المنظمات الدولية:

تعتبر المنظمات الدولية شخصا معنويا من أشخاص القانون الدولي العام، تنشأ بموجب اتفاق بين مجموعة من الدول، أي اتحاد إرادات مجموعة من الدول – تمييزا للمنظمات غير الحكومية أو المجتمع المدني العالمي – لرعاية مصالح مشتركة ودائمة فيما بينها، كما تتمتع بإرادة ذاتية في مواجهة إرادات الدول الأخرى في المجتمع الدولي.[1]

كما تعرف المنظمة الدولية على أنها:" أي مؤسسة تملك نهجا رسميا وأعضاء ينتسبون إليها بشكل رسمي من ثلاث دول أو أكثر، والسبب... هو أن العلاقات متعددة الأطراف هي أكثر تعقيدا بكثير من العلاقات الثنائية"[2] كما تعتبر بنى مؤسسية رسمية تتجاوز الحدود القومية ويتم إنشاؤها بموجب اتفاق متعدد الأطراف بين الدول الأمم. وهي ترمي إلى تقوية التعاون الدولي في مجالات معينة مثل الأمن

[1] يوسف علي الشكري، **المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة**. ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص ص 06-12.

[2] بيتر ويلتس، " الأطراف المتخطية للحدود الدولية والمنظمات الدولية في السياسة العالمية "، **عولمة السياسة العالمية**. مرجع سبق ذكره، ص 634.

والقانون والمسائل الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية، عبر تخويلها بعض الصلاحيات والوسائل للقيام بالمهام المنوطة بها، وهذه الصلاحيات غالبا ما تكون مستقلة عن صلاحيات الدول الأعضاء.[1]

ثمة عدة خصائص تميز المنظمات الدولية وهي:

✓ خاصية الدولية: تعني ضرورة تمثيل المنظمة لمجموعة من الدول، عبر مندوبين مختارين من قبل حكوماتهم لتمثيلها في مجالس أو فروع المنظمة، وهو ما يحيل بدوره إلى مفهوم المنظمات الدولية الحكومية (IGOs)، هي منظمات دولية تفتح فيها أبواب العضوية الكاملة والقانونية وبشكل رسمي للدول فقط، بحيث تنحصر عملية صنع القرار بممثلين عن حكومات هذه الدول الأعضاء، حسب "بيتر ويلتس"، تضم العديد من المنظمات الدولية في عضويتها عمليا بعض حركات التحرر الوطني ومنظمات إقليمية أخرى من مناطق المستعمرات[2]، ومن أمثلتها: منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة التابعة لها كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، المنظمات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي، منظمة حلف شمال الأطلسي، الاتحاد الإفريقي، والمنظمات الإقليمية الفرعية كمجلس التعاون الخليجي.... أغلب المنظمات الدولية الحكومية، أنشأت منذ الحرب العالمية الثانية، خاصة في أوروبا التي تعرف تركيزا كبيرا للمؤسسات الدولية الحكومية.

✓ الاستمرارية والديمومة: وهذه الصفة تميز المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي، الذي يكون بصفة مؤقتة وطارئة.

✓ الإرادة الذاتية: تعني استقلالية المنظمة وتضمينها لشخصية قانونية اعتبارية، في مواجهة الدول الأعضاء المشكلين لها، هذه الإرادة الشخصية تكون نابعة من المعاهدة التشريعية المؤسسة لها، وهذه الصفة أكدتها محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في أفريل 1949، عندما تحدثت عن الإرادة الذاتية لمنظمة الأمم المتحدة، وهذا يتضمن صدور القرارات باسمها، وهو ما يحيلنا إلى صفة أخرى من صفات المنظمات الدولية وهي سلطة اتخاذ القرار.

✓ سلطة اتخاذ القرار: تتضمن صدور القرارات التي تتمخض عن مؤتمراتها ومجالسها واجتماعاتها باسمها، لكن هذا لا يعني اعتبار المنظمات الدولية سلطة عليا فوق الدول – إلا في حالات استثنائية مثل صلاحيات بعض مؤسسات الاتحاد الأوروبي – لأن اختصاصات المنظمة محددة، لا تمس كل السلطات المخولة للدولة. [3]

تنشأ المنظمات الدولية بموجب معاهدات دولية، عبر اتفاق دولي متعدد الأطراف، مضمون المعاهدة يتضمن: الديباجة (دوافع إنشاء المنظمة)، مجموع القواعد والأحكام الموضحة والمقننة لطبيعة عمل

---

[1] مبروك غضبان، **المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص**. ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 498.

[2] بيتر ويلتس، " الأطراف المتخطية للحدود الدولية والمنظمات الدولية في السياسة العالمية "، **عولمة السياسة العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص 634.

[3] يوسف الشكري علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-34.

أجهزتها، وكيفية اكتساب العضوية فيها، ومسائل التمويل والتمثيل... وأخيرا الملاحق.[1]

وعلى هذا الأساس فكل منظمة دولية:

" تمتلك الوثائق الخاصة بتأسيسها، والتي تحدد فيها أهدافها والقواعد التي تحدد معايير السلوك وتضمن أن العاملين في الأمانة العامة لهذه المنظمة ملتزمون بوضعية المنظمة وهويتها (أو على الأقل ملتزمون بتنفيذ المهام الموكلة إليهم)، كما تحدد القرارات السابقة التي تشكل المعايير للسياسة المستقبلية للمنظمة إضافة إلى معرفة عمليات التفاعل التي تهيئ المشاركين الجدد للانخراط في المجتمع.

وتشكل كل ملامح المنظمة على المستوى التنظيمي جزءا من تفسيرنا لسلوك الأعضاء، وبذلك فإن النتائج السياسية لا تحددها فقط الأهداف الخاصة للأعضاء. والقـول: إن المنظمـات الدوليـة تشكل أنظمـة فهذا يعني أنها هامـة من الناحيـة السياسية واعترافا بأن السياسات العالمية لا يمكن أن تقتصر على العلاقات "بين الدول" فقط."[2]

تصنف المنظمات الدولية حسب عدة معايير: فمن حيث الحجم (العضوية) نميز المنظمات الإقليمية المغلقة مثل: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، التي تضم ثلاث أعضاء فقط إلى المنظمات الدولية المفتوحة مثل: اتحاد البريد العالمي (UPU) الذي يظم أكثر من 190 عضوا، أما من حيث النطاق الجغرافي فنميز المنظمات الإقليمية مثل: منظمة الدول الأمريكية (OAS) من جهة والمنظمات الدولية التي تظم دولا من كل المناطق الجغرافية مثل: البنك الدولي (World Bank)، في هذه النقطة، نلاحظ أن اغلب المنظمات الدولية لا تحوز على صفة العالمية (أي ليست عالمية العضوية)، بل إقليمية حيث تقوم بتحفيز اهتمام دولها الأعضاء للتعاون في القضايا التي تعنيهم مباشرة، أما من حيث طبيعة النشاط فنميز المنظمات الدولية المصممة لإنجاز هدف محدد (وحيد) مثل: منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) من جهة، والمنظمات الدولية المتعددة المهام مثل: منظمة الأمم المتحدة (UN) من جهة أخرى، أما من حيث أسلوب الانضمام فنميز منظمات دولية يكون الانضمام إليها مشروطا مثل: الاتحاد الأوروبي (EU) ومنظمات دولية غير مشروطة، تقتصر على مجرد طلب عادي للانضمام، مثل: منظمة الأمم المتحدة (UN)، أما من حيث التمتع بالسلطة، فتقسم إلى منظمات دولية ذات قرارات ملزمة، مثل: الاتحاد الأوروبي، ومنظمات دولية ذات قرارات استشارية غير ملزمة كمنظمة المؤتمر الإسلامي.[3]

علاوة على ما تقدم تبرز المنظمات الدولية المتخصصة ذات العلاقة الخاصة مع النظام المركزي لمنظومة الأمم المتحدة، لكنها مستقلة دستوريا ولها ميزانيتها المقيمة ورؤساء تنفيذيون ولجان وممثلو جميع الدول الأعضاء، تنظم نشاطات محددة وتضع المعايير العالمية، كما تعرف بأنها منظمات متخصصة أو وكالات دولية منشأة بناءا على إرادة الدول، بهدف دعم التعاون في مجال تخصصي معين بشرط أن يكون غير سياسي، أو أن تقوم بتنظيم العمل في مجال أو مرفق دولي يتعلق بالمصالح المشتركة للدول

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، **المنظمات الدولية**. دمشق، دار الفكر العربي، 2004، ص ص 23-34.

[2] بيتر ويلتس، " الأطراف المتخطية للحدود الدولية والمنظمات الدولية في السياسة العالمية "، **عولمة السياسة العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص 636.

[3] Margaret P.Karns & Karen A.Mingst, Op.Cit, p 07.

الأعضاء، كما عرفها ميثاق منظمة الأمم المتحدة في المادة 57 بأنها " الوكالات المختلفة التي تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات، والتي تضطلع بمقتضى نظمها الأساسية بتبعات دولية واسعة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك من الشؤون يوصل بينها وبين الأمم المتحدة وفقا لأحكام المادة 63 "[1].

من خلال هذا التعريف تتبين خصائص الوكالة الدولية المتخصصة وهي أن إنشاء الوكالة المتخصصة يكون بموجب اتفاق بين الحكومات بحيث تنحصر فيهم العضوية من خلال المندوبين الحكوميين ؛ كما أن اختصاص الوكالة يكون في المجالات غير السياسية ؛ أيضا لا تنحصر في مجموعة من الدول أو في إقليم معين، لتمييزها عن المكاتب الدولية ذات الاختصاص الإداري، أو المنظمات الإقليمية المتخصصة مثل منظمة الدول المصدرة للنفط أو منظمة المؤتمر الإسلامي، أو اتحاد مجلس الكنائس العالمي ؛ كما أن ارتباط المنظمة بالأمم المتحدة يكون بموجب اتفاقات تبرم مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبموافقة الجمعية العامة (حسب نص المادة 57 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة) ؛ وكذا تمتع الوكالة المتخصصة بالشخصية القانونية بحيث تملك إرادة دولية مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء، وتتمتع بالحصانات والامتيازات التي تتمتع بها المنظمات الدولية الأخرى.

تضم هذه المنظمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة (فاو)، منظمة التربية والعلوم والثقافة (يونسكو) وصندوق الطوارئ الدولي لمساعدة الطفولة (يونيسف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة الدولية للطيران المدني والمنظمة الدولية للملاحة البحرية ومنظمة العمل الدولية ....

تضطلع المنظمات الدولية بأدوار متنوعة ووظائف متعددة يمكن إيجازها في الجدول التالي:

الجدول رقم06: وظائف المنظمات الدولية.

وظائف المنظمات الدولية
➢ **معلوماتية –** جمع المعلومات، وتحليل البيانات، ونشر التقارير والمطبوعات.
➢ **منتدياتية –** تخصيص فضاء للمفاوضات ولتبادل الآراء، واتخاذ القرارات.
➢ **معيارية –** إقرار مبادئ وقواعد ومعايير سلوك حاسمة على المستوى العالمي.
➢ **خلق قواعد قانونية –** صياغة اتفاقيات ومعاهدات ملزمة ومعتمدة قانونيا.
➢ **إشرافية –** مراقبة الالتزام بالقواعد، وتسوية النزاعات، وقبول إجراءات التنفيذ.
➢ **عملياتية –** توفير الموارد، وتقديم المعونة التقنية وأعمال الإغاثة، وإرسال قوات حفظ السلام.

Source : Margaret P.Karns & Karen A.Mingst, Op.Cit, p09.

[1] جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**. دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2006، ص ص 387-388.

من كل ما تقدم يمكن القول بأن المنظمات الدولية هي كل تنظيم دولي ينشأ باتفاق بين مجموعة من الدول بموجب ميثاقها التأسيسي أو معاهدتها المنشئة، من أجل الاضطلاع بمهام وأدوار تعنى بإدارة الشؤون الدولية المشتركة، ورعاية مصالح الدول الأعضاء، وتحقيق التعاون الدولي في إطار من الاعتماد المتبادل، تتمتع بالإرادة الذاتية والشخصية القانونية الدولية، تتميز بالتنوع والتعقيد على المستويين المجالي والوظيفي، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 07: تصنيف المنظمات الدولية.

تصنيف المنظمات الدولية	
المجال الجغرافي	الأمثلة
عالمية	منظمة الأمم المتحدة **UN** منظمة التجارة العالمية **WTO** البنك الدولي **World Bank**
إقليمية	رابطة شعوب جنوب شرق آسيا **ASEAN** الإتحاد الأوروبي **EU** الجامعة العربية **AU**
إقليمية فرعية	مجلس التعاون الخليجي **GCC**
التصميم (الغرض)	الأمثلة
عامة	منظمة الأمم المتحدة **UN** منظمة الدول الأمريكية **OAS**
متخصصة	منظمة التجارة العالمية **WTO** البنك الدولي **World Bank** منظمة اليونيسيف **UNICEF** محكمة العدل الدولية **ICJ**

Source : Margaret P.Karns & Karen A.Mingst, Op.Cit, p08.

ورغم أهمية الدور التي تلعبه أو تحاول تأديته المنظمات الدولية على صعيد تحقيق الأمن والسلم الدوليين عن طريق منع أو تقنين استخدام القوة في العلاقات الدولية، وإدارة وتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، والدفاع عن أمن وسلامة الدول ووحدة أراضيها، وتحقيق الاستقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة، أو على صعيد السعي لتحقيق الرخاء والرفاهية لصالح شعوب العالم عبر تحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول، ووضع القوانين والضوابط والنظم الدولية تساهم في تنمية العلاقات الدولية، إلا أنها تواجه عدة عقبات منها ما يصطدم بمسألة السيادة الوطنية للدول، والاتهامات بالتدخل

في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، ومنها ما يتعلق بوضع ودور أو هيمنة ونفوذ الدول الكبرى ونخبها السياسية والمالية، ومنها ما يتعلق بعدم كفاءة نظمها الداخلية ... وهو ما يبرر حاجة المنظمات الدولية إلى الحوكمة والإصلاح.

المطلب الثاني: الحاجة إلى حوكمة المنظمات الدولية:

تتعدد الدواعي وتتنوع الأسباب الدافعة باتجاه حوكمة المنظمات الدولية بمختلف تصنيفاتها، فعلى صعيد منظمة الأمم المتحدة، يتمثل السبب الأول في مرور فترة زمنية طويلة على إبرام ميثاقها، تبين في أثناءها ومن خلال الممارسة نقاط الضعف ومواطن الخلل في العديد من نصوص الميثاق، والذي لم يتم إدخال أي تعديلات جوهرية عليه رغم التحولات الهائلة في بيئة السياسة العالمية والتي تمارس في إطارها الأمم المتحدة عملها، ورغم إقرار واضعي الميثاق بالحاجة إلى المراجعة الدورية له، إلا أن ذلك لم يحدث بسبب تعارضه مع الحفاظ على مكتسبات ومصالح القوى المشرفة على صياغة ووضع الميثاق وطبيعة النظام الدولي وموازين القوى فيه، وقد كشفت الممارسة ما يلي:

– عدم الدقة والوضوح في عدد من المبادئ والقواعد التي اشتمل عليها الميثاق، وهو ما أسفر على الوقوع في نوع من ازدواجية المعايير التي تطبقها المنظمة بسبب تعدد التفسيرات والتأويلات لنصوصه كقاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع المشروع عن النفس... وهو ما أنتج للمنظمة مشاكل التعامل مع السيادة والحاجة إلى الحياد.

– الحاجة إلى إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمنظمة حيث أثبتت الممارسة زوال الحاجة إلى بعض الأجهزة الرئيسية بسبب انتهاء وظيفتها وانتفاء دورها كمجلس الوصاية، وتضخم الهيكل التنظيمي للمنظمة والجهاز الإداري للأمانة العامة وأثره السلبي على سرعة وفعالية دورها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم ملاءمة تشكيلة مجلس الأمن بصورته الحالية لواقع خريطة وموازين القوى في السياسة العالمية (مشكل التمثيل)، وبقاء امتياز العضوية الدائمة محصورا في الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية رغم صعود قوى دولية جديدة تملك أسباب القوة السياسية والاقتصادية، وتؤدي دورا محوريا في السياسة العالمية يتفوق على بعض الدول الدائمة العضوية (ازدياد امتعاض عدد من الدول بشأن تقييد العضوية في مجلس الأمن واللجان التنفيذية للمنظمات الأخرى)، وهذا ما جعل من المنظمة مجرد مبنى تتناطح فيه الدول أو تتفاوض بناءا على مصالحها الوطنية، وسمعتها في تدهور بسبب تراجع مستوى الأداء ومدى الشرعية التي يتمتع بها مجلس الأمن، بالإضافة إلى لجنة حقوق الإنسان التي تظم دولا تتمتع بسجل أسود وأسوء في مجال حقوق الإنسان، وبعثات حفظ السلام المفتقرة إلى الدعم المادي واللوجيستي.[1]

[1] سامانتا باور، " الأوضاع على حالها في الأمم المتحدة"، تر: عادل زقاغ، تاريخ التصفح: 2015/11/11.
إصلاح الأمم المتحدة › resources › spmehazem.yolasite.com

يضاف إلى ما سبق ظهور مشاكل مستمرة في مجال التنسيق والتخطيط وحدوث خلل حاد في التوازن بين سلطات الأجهزة والهيئات الرئيسية في المنظمة خاصة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، وهو ما أنتج مشاكل عدم الكفاءة التنفيذية والشرعية ممثلة في تمتع مجلس الأمن بصلاحيات واسعة وسلطات مطلقة، في ظل غياب الرقابة السياسية والقضائية، وعدم توفر الأمم المتحدة على آليات للمراجعة والإشراف القضائيين، يضاف إليها مشاكل متعلقة بإدارة مواردها البشرية كمشاكل الاتصال والعلاقات في العمل، وحتمية مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي في عمليات التوظيف على حساب الكفاءة، وما ينجم عنه من تدني مستوى الموظفين بالأمانة العامة والمحسوبية والمحاباة في عمليتي التعيين والترقية، وخضوعهما لمصالح ونفوذ الدول الكبرى والمهيمنة على أعمال المنظمة، عن طريق ممارسة الضغوط المالية والسياسية كحجب أموال التمويل، وغياب نظام فعال لتسيير الموارد البشرية يواكب المطالب التشغيلية، ويستجيب للاحتياجات الخاصة بالمساعدات الإنسانية وحفظ السلام ومكافحة الجريمة، فضلا عن انعدام آفاق الحياة الوظيفية والترقيات، والنظم والإجراءات المجزأة والمتقادمة.

– المشكلة المالية (شح الموارد المالية) والحاجة إلى نظام جديد لتمويل أنشطة الأمم المتحدة، حيث تواجه المنظومة نقصا ماليا خطيرا فيما يخص الميزانية العامة وصندوق حفظ السلام بسبب عدم وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، فضلا عن تعدد نظم الميزانية، لكل منها مصادر تمويل خاصة ومتعددة، مع عدم الاتفاق على أسس ومعايير توزيع الأعباء والموارد، وغياب الشفافية في عمليتي الإعداد والرقابة على الميزانية.

– الحاجة إلى إعادة صياغة العلاقات داخل المنظومة: أي بين المنظمة ووكالاتها المتخصصة، وبين المنظومة والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية الأخرى، حيث لم تتمكن الأمم المتحدة من استغلال كافة الإمكانات التي تتيحها المنظمات الإقليمية في مجال المساهمة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، على صعيد التنسيق والتعاون المتبادل، إضافة إلى ممارسة الوكالات المتخصصة كصندوق النقد والبنك الدوليين لأعمالهما باستقلالية ودون تنسيق مع المنظمة وهو ما أنتج قدرا كبيرا من الازدواجية وتضارب الاختصاصات وتبديد الموارد.[1]

علاوة على ما تقدم، فقد تبين عجز المنظمة عن التكيف مع طبيعة التغيرات العالمية المتسارعة وارتباطاتها المتشابكة وأزماتها المعقدة، فتغيرات النظام الدولي وتحولات منظومة القيم العالمية لم يقابلها أثر على الأساس الفكري والفلسفي الذي يستند إليه الميثاق، كما أن التغير في هيكل وموازين القوى في

[1] – حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945**. سلسلة كتب عالم المعرفة، عدد 202، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995، ص ص 409–412.

– أحلام فوغالي، " التسيير العمومي الجديد وإصلاح البيروقراطيات الدولية – الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أنموذجا – "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: إدارة دولية)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2013/2012، ص ص 132–137.

النظام الدولي تفترض إعادة النظر في بنى وآليات صنع القرار في الأمم المتحدة، والتي انعكست على فعالية أداء مجلس الأمن وكفاءته، وتحوله إلى أداة لخدمة مصالح الدول الكبرى وفرض منظومتها القيمية وإرادتها، في مقابل تهميش دور الجمعية العامة بسبب انعكاسات التحولات السياسية والاقتصادية على الدول النامية، فضلا عن تغير أولويات وقضايا السياسة العالمية وانعكاساتها على مهام ووظائف الأمم المتحدة، فانتهاء الصراع بين الشرق والغرب قد زاد من حدة الصراع بين الشمال والجنوب من جهة، واحتدام الصراع الثقافي بين منظومة القيم المتنافسة، خاصة بين الإسلام والغرب، وتصاعد مشكلات التنمية والفقر والجوع، وبروز تهديدات عالمية جديدة متخطية للحدود القومية، والمتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية واللجوء وتغير المناخ، بالإضافة إلى التهديدات الداخلية المتمثلة في الحروب الأهلية والحركات الانفصالية وصراعات الهوية والتي تتميز بقابليتها للانتشار، وبالتالي عدم جاهزية المنظمة بصيغتها الحالية على مواجهة وتسوية مشكلات وحل أزمات السياسة العالمية.[1]

وفي المحصلة أصبحت منظمة الأمم المتحدة مجرد مبنى ومؤسسات مفرغة من وظائفها المفترضة وبلا جدوى، إلا في حدود ما تفرضه أو تمليه مصالح الدول الكبرى المهيمنة وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وتحول دورها الأساس من المحافظة على الأمن والسلم الدوليين وتنمية العلاقات الودية والتعاونية بين الدول في شتى المجالات، وتسوية وحل النزاعات الدولية، إلى أداة لإدارة الأزمات الدولية وإطالة أمدها والتحكم في مساراتها ومآلاتها، بناءا على مصالح وتوجهات وتفاهمات الدول القوية ونخبها المهيمنة على السياسة العالمية، وازدواجية المعايير وسياسة الكيل بمكيالين التي تطبع مواقف المنظمة إزاء العديد من القضايا الدولية، ولا أدل على ذلك من إدارتها للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي المزمن والذي يتوجه نحو تصفية القضية الفلسطينية من الأساس مع مشروع صفقة القرن المثير للجدل، فضلا عن أزمات ما اصطلح عليه بـــ" ثورات الربيع العربي " التي لم تجد بعد طريقا إلى الحل والتسوية في سوريا واليمن وليبيا، وأزمات أمريكا الجنوبية كفنزويلا وبوليفيا ... والتي بينت عجز المنظمة الأممية عن تسويتها في ضوء تضارب المصالح بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، وروسيا والصين وحلفائهما من جهة أخرى، كما أن عقلية " أمريكا أولا " التي يتبناها الرئيس الأمريكي " دونالد ترامب " وقراره بسحب بلاده من اتفاقية باريس بشأن المناخ، ومن الاتفاق النووي مع إيران، وحروبه التجارية مع الصين بالدرجة الأولى، ومع شركائه التقليديين كالاتحاد الأوروبي واليابان، والعقوبات الاقتصادية على روسيا وإيران... لا تبشر بمستقبل الالتزام الأمريكي بالإرث المؤسسي متعدد الأطراف لمنظمة الأمم المتحدة، وبالتالي تكريس عجز وضعف المنظمة وإمكانية تجاوزها، كما حدث في 2003م، بإعلان الولايات المتحدة وبريطانيا الحرب على العراق متخطيان بذلك ترتيبات منظمة الأمم المتحدة ومجلسها للأمن الدولي.

[1] حسن نافعة، " الأمم المتحدة: إلى أين؟ "، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مارس 2013، ص ص 03-05، تاريخ الاطلاع: 2016/11/16، على الموقع الالكتروني: http://www.hadaracenter.com/index

هذا على صعيد منظمة الأمم المتحدة، أما على صعيد وكالاتها المتخصصة – وبالذات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية – فالواقع أكثر سوداوية، فدعوة صندوق النقد والبنك الدوليين الحكومات المقترضة منهما إلى تبني معايير الشرعية والتمثيل والمساءلة والشفافية، باعتبارها معايير للحكم الراشد، يقابلها بعد التدقيق الدقيق في أنظمتهما الداخلية وأساليب عملهما: النفي وعدم الالتزام أو الرقي إلى مستوى هذه المعايير، بالشكل الذي ينفي المزاعم بأنها منظمات عالمية وتمثيلية وخاضعة للمساءلة، برغم الإصلاحات التنظيمية المعتمدة في تسعينيات القرن الماضي، ورغم تأكيدهما على ضرورة إشراك أصحاب المصلحة في إعداد وتصميم البرامج والسياسات، لم تقم كلاهما بإدراج جميع أصحاب المصلحة الحاليين بشكل كاف في حوكمتهما الخاصة.[1]

وفي التفاصيل يمكن تسجيل النقاط التالية:

- **الافتقار إلى الديمقراطية وشرعية التمثيل:** بحكم قاعدة التصويت حسب القوة الاقتصادية والمالية للدولة العضو، ومن خلال التذرع بوجود آليات النقض (Réfutation) فالتصويت تسيطر عليه قواعد صارمة، فقرارات صندوق النقد الدولي التي تؤثر على ملايين الناس في جميع أنحاء العالم، يوجد بلد واحد يملك حق النقض: الولايات المتحدة، حقوق التصويت تحدد بمدى القوة الاقتصادية، ما يفسر السبب الذي من أجله الدول المتخلفة والصاعدة اليوم وغدا ممثلة تمثيلا ناقصا، ولا تستفيد أكثر من النمو العالمي، فقوة التصويت قرنت بالمساهمات المالية للدول الأعضاء، وبعبارة أخرى فإن فعالية المنظمات الدولية تعكس تدرج القوة، وهذا معناه أن قرارات الدول القوية اقتصاديا وماليا هي التي تسود، فمن غير المعقول أن تستحوذ الولايات المتحدة التي يقدر عدد سكانها بحوالي 320 مليون نسمة في عالم يفوق عدد سكانه ستة مليارات نسمة، على ما نسبته 17% من مجموع القوة التصويتية في البنك الدولي في حين أن الصين التي مجموع سكانها يفوق المليار ونصف نسمة، وهو ما يمثل خمسة أضعاف سكان الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن قوتها التصويتية لا تتجاوز 4,4 % [2]، كما انتقدت الشرعية التمثيلية للهيكل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية المكون من ممثلين حكوميين وممثلين عن نقابات العمال وممثلين عن نقابات أرباب العمل، بحكم تراجع عضوية بعض منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، لأسباب متعددة بالشكل الذي يجردها من الشرعية التمثيلية اللازمة،[3] وفيما يخص مبدأ المشاركة يقر البنك الدولي بأن أكثر المشاريع نجاحا – أي المشاريع التي يرعاها البنك الدولي – هي تلك التي تحضى

---

[1] Ngaire Woods, « The Challenge of Good Governance for the IMF and the World Bank Themselves », **World Development**, Vol. 28, No. 5, Elsevier Science Ltd, Great Britain, 2000, p 823.

[2] صالح صالحي، " إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية "، **بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المنعقد بتاريخ 20 – 21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس – سطيف، ص06.

[3] منظمة العمل الدولية، **نحو مئوية منظمة العمل الدولية: الحقائق والتجدد والالتزام الثلاثي**. مكتب العمل الدولي، جنيف، 2013، ص 14.

بمشاركة واسعة في تصميمها وتنفيذها، حيث يخلق شعورا عاما لذا الجمهور بملكية المشروع والرغبة في إنجاحه، ورغم ذلك يقر بصعوبة تطبيق هذا المبدأ الذي يراد منه إشراك السكان المحليين في اتخاذ القرار، حيث يقر محللون من داخل البنك الدولي بأن المشاركة كانت مرادفة لشرح وتوضيح أهداف المشروع، أكثر منها تضمينا وتمكينا في عملية صنع واتخاذ القرار، كما أن هيمنة الدول الصناعية وبالذات مجموعة السبعة G-7 على عمليات صنع القرار ووضع السياسات في المنظمات المالية الدولية لا تتضمن تحمل عواقب سياسات وإجراءات هذه المنظمات، طالما أنهم غير معنيين بها ولا تنطبق على قراراتهم وسياستهم الخاصة المستقلة، وبالتالي عدم الاهتمام بانشغالات الدول المتخلفة أو بانعكاسات برامج وسياسات المنظمات الدولية – المؤسسة من طرفهم بالأساس – على أوضاعها وزيادة أعبائها المثقلة بالديون.[1]

➢ **عدم الشفافيـــة:** هذه المنظمـات مبهمة opaques أو إن شئت غير شفافـة non-transparentes أما تطوير مواقعها على شبكة الإنترنت فإنه يسمح فقط بالمراقبة بعد انتهاء الإجراءات، فهو إذن لا يغير من واقع الأمر شيئا، أما فكرة أن الناس يمكن أن يكون لهم رؤية إستشرافية لجداول أعمالها، فإنها تبدو بكل بساطة غير مفهومة في تلك المنظمات الدولية، ما يفسر التناقض مع واقع المؤسسات الوطنية في الولايات المتحدة، فمثلا **قانون حرية الإعلام** يتيح للمواطن ممارسة الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية والوصول إلى المعلومات المتوفرة من خلال أداء الصحافة لعملها، هذه السمة الأساسية من سمات الديمقراطية غائبة في المنظمات الدولية الرئيسية: فالمواطن الأمريكي أو الفرنسي قد لا يعرف من يمثله لدى صندوق النقد الدولي، أو كيفية التصويت على أي موضوع معين، لأن هذه المعلومات خاصة ومميزة (وبالتالي سرية للغاية)، فعلى الرغم من التقدم المحرز مؤخرا في إصلاحات صندوق النقد الدولي، والذي لا يزال محدود النطاق، يخضع توافر الوثائق التي صاغها الصندوق لقيود كبيرة، كما أن المفاوضات التي يشرف عليها تظل غامضة، وتكتنفها السرية التامة في معظمها.[2]

➢ **هرميـة بنيـة القـرار**: المشكلة الإضافية التي تواجهها المنظمات الدولية هي هرمية بنية القرار، فطاولة المفاوضات في صندوق النقد الدولي على سبيل المثال، تمثل حصريا بوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، لكن إزاء وضع السياسات في مجالات متخصصة، والتي من شأنها أن تكون ذات صلة بالمناقشات أو المفاوضات، يستثنى منها الخبراء والمختصون، وحدها البنوك المركزية ووزراء المالية يشاركون في صنع واتخاذ القرارات التي تؤثر على النظام المالي الدولي داخل صندوق النقد الدولي رغم توسعة نطاق المشاركة بشكل طفيف مؤخرا ليضم أرباب الصناعة مثلا، لكنها لم تبذل أي محاولة للتشاور أو إشراك وتضمين الجمهور المتضرر من سياساتها في العمليات القرارية (الديمقراطية) [3] ... وهذا يعني

---

[1] Daniel D. Bradlow, « The Governance of the IMF: The Need for Comprehensive Reform », **Paper prepared for the Meeting of the G24 Technical Committee**, Singapore, September 2006, pp 24-25.

[2] Mohamed Benbouziane & Tahar Ziani, « International Institutions (IMF and World Bank) : Models of Bad Governance », **International Scientific Conference on the important performance of organizations and governments**, Faculty of Law and Economic Sciences, Ouargla University, 08-09 March 2005, p 80.

[3] Idem.

على سبيل المثال أنه لو كان ثمة نقاش في منظمة التجارة العالمية حول مسائل ذات العلاقة بالبيئة، فإن اتخاذ القرارات التي تؤثر على البيئة، والآثار البيئية الكارثية المترتبة عن هكذا قرارات، لن يكون لها وزن يذكر في مناقشة واتخاذ القرار في غياب الباحثين والمختصين بقضايا البيئة وتغير المناخ، فمثلا في جولة أوروغواي، المناقشات التي دارت حول القضايا التجارية وحقوق الملكية الفكرية (المعروفة باسم **TRIPS**) الخاصة بالانعكاسات الواسعة النطاق للبحوث العلمية على الصحة والتنمية في أقل البلدان نموا، تجاهل المندوب الأمريكي لدى منظمة التجارة العالمية التحذيرات العديدة والمتكررة التي وجهها مجلس المستشارين الاقتصاديين، ومكتب سياسة العلم والتكنولوجيا في البيت الأبيض، بشأن هذه المسائل باسم (الاستقلالية التي يتمتع بها هذا الممثل في الاضطلاع بولايته) نتيجة الاتفاق حول البحوث كانت سيئة، والأسوأ بالنسبة للبلدان النامية والكارثة لصحة مواطنيها، وهو ما يعني أن المصالح الخاصة يمكن أن تزحف بسهولة أكبر في المفاوضات، ما يجعل عملية اتخاذ القرار أكثر من فاشلة.[1]

- **عملية اختيار رؤساء صندوق النقد والبنك الدوليين:** ثمة اتفاق غير مكتوب، مفاده أن يكون رئيس البنك الدولي أمريكيا تعينه الإدارة الأمريكية دون اللجوء إلى عملية الانتخاب، في مقابل رئاسة أوروبا لصندوق النقد الدولي، وفي هذه النقطة بالذات يشير "جوزيف ستيغليتز Joseph Steglitz " بقوله: " ... طالما عارضت الاتفاق الأخوي القديم بين الولايات المتحدة وأوروبا، والذي يقضي بأن تتولى الولايات المتحدة دوما تعيين رئيس البنك الدولي، وأن تتولى أوروبا في المقابل تعيين رئيس صندوق النقد الدولي، ويرجع تاريخ هذا الترتيب غير المعلن إلى وقت إنشاء مؤسسات ((بريتن وودز)) حين كان النظام الاستعماري مازال قائما، إلا أنه لم يعد من المنطقي والمفهوم أن يستمر هذا الترتيب الغريب في القرن الواحد والعشرين ... ولا أستطيع أن أفكر في أي وسيلة لاستعادة الثقة في هاتين المؤسستين المهيبتين، أفضل من اعتماد الشفافية والانفتاح في الوسيلة التي يتم بها اختيار رئيسهما .... "[2]

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن عمليات صنع وتنفيذ القرار في كلا المنظمتين، حصرية ومحتكرة من طرف الدول الغربية الليبرالية الكبرى، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقا من احتضان مقرات المنظمات المالية الدولية في العاصمة واشنطن، والهيمنة على عمليات التصويت وصنع القرار فيهما وصولا إلى رئاسة منظمة البنك الدولي، أو تولي منصب نائب رئيس صندوق النقد الدولي، وهو ما يجعل تأثير الإدارة الأمريكية في سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخارجية واضحا ومعترفا به، بما يتعارض مع مبادئ الديمقراطية والحوكمة، ويعد تكريسا للهيمنة والنفوذ.

- **السياسات الإقراضية المشروطية:** ففي مقابل حصول الدولة على قروض أو الاستفادة من تمويل بشروط ميسرة (من وجهة نظر المنظمات المالية الدولية)، لابد من الوفاء بجملة من الشروط والالتزام

---

[1] - Joseph Steglitz, « La gouvernance mondiale est-elle au service de l'intérêt générale globale? », pp 02-03, Visité par : 22/03/2016.
http://www.OFCE.sciences-po.fr/pdf/ebook
- Ngaire Woods, « Good Governance in International Organisations », **Final version published in *Global Governance,*** Volume 05, Number 01 (Jan-March 1999), pp 02-20.

[2] جوزيف ستيغليتز، "الحكم الرشيد يبدأ من الداخل"، **جريدة الجريدة الكويتية**، العدد 09، الاثنين 11 يونيو 2007، ص 11.

بمجموعة من القواعد والمعايير الصارمة في إطار الضغط لتحرير الاقتصاد، كالخصخصة، واعتماد الإصلاحات المالية والنقدية المعتمدة من قبلها، وضمان حرية التجارة والسوق، وحرية تدفق الاستثمارات الأجنبية، وتخفيض الإنفاق الحكومي ... مع ضمان معايير لتقييم الأداء، التي تتولاه بعثة فنية موفدة من قبل صندوق النقد الدولي كل ستة أشهر، لتقييم ومراقبة التزام الدولة ببنود البرنامج والشروط المتفق عليها[1]، وبالتالي تحميل شعوب تلك الدول عبء تطبيق برامج هذه الشروط، بدل المساعدة في الحد من الفقر، وإنعاش اقتصاديات الدول المدينة، يضاف إليها محدودية الموارد المرصودة والقروض الممنوحة بالمقارنة مع احتياجات البلدان المقترضة، وفشل أنظمة الإنذار المبكر المعتمدة في التنبؤ بأزماتها.

في نفس الإطار، يتم استغلال المشروطية من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، كأداة لفرض وعولمة الأنموذج النيوليبرالي في الاقتصاد والحكم والتسيير، عبر إستراتيجية العلاج بالصدمة الاقتصادية والانتهازية في الأزمات، والمبالغة في تقدير حجم الأزمة الاقتصادية للدول، تمهيدا لفرض حلولها وفق وصفاتها العلاجية بالتنسيق مع السياسات العامة والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مع تعزيز مصالح الشركات العالمية المتعددة الجنسيات القوية، وإبقاء الدول المقترضة في حلقة مفرغة من التبعية، حيث يؤكد " بيتر دولاك Pete Dolack " بأن: " للأيديولوجيا دور حاسم في هذا المقام. فمنظمات الإقراض الدولية ... تصر على فرض التقشف. وقروض صندوق النقد الدولي المخصصة ... لسداد الديون أو تثبيت العملات، تأتي دائما بنفس الشروط الداعية إلى خوصصة الأصول العامة (التي تباع بأقل بكثير من القيمة السوقية إلى الشركات المتعددة الجنسيات التي تنتظر فرصة لوضع اليد)؛ وتقليص شبكات الأمان الاجتماعي؛ وتقليل الخدمات الحكومية؛ ورفع الضوابط؛ وفتح الاقتصادات أمام رأس المال المتعدد الجنسيات، حتى ولو جلب ذلك تدمير الصناعة والزراعة على المستوى المحلي. ويؤدي ذلك إلى مزيد من الديون، ثم يعطي الشركات متعددة الجنسيات وصندوق النقد الدولي، الذي يدعم مصالح تلك الشركات، مزيدا من النفوذ لبسط السيطرة، بما في ذلك زيادة القدرة على إضعاف قوانين العمل والبيئة. " [2]

وقد أقر صندوق النقد الدولي بمغالاته في ترويج النيوليبرالية في إصدار لإدارة البحوث التابعة للصندوق بعنوان " الليبرالية الجديدة مبالغ فيها ؟ Neoliberalism oversold? " الصادر في جوان 2016 متسائلة عن فعالية الأيديولوجية التي يسترشد بها الصندوق، ومستنتجة بأن بعض **(؟!)** سياسات النيوليبرالية عمقت اللامساواة بدل تحقيق النمو المستدام.[3]

---

[1] محمد شريف بشير، " صندوق النقد الدولي والدول النامية: الوصفة العلاجية.. برامج إجبارية "، ص01، تاريخ التصفح: 2016/11/26، على:
http://www.onislam.net/arabic/nama/live-counseling/93185-2001-09-11%2000-00-00.html

[2] ألفريد موريس دي زاياس، **تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف (الخاص بصندوق النقد الدولي) A/72/187**. ترجمة ونشر الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 2017، ص 09.

[3] نفس المرجع، ص 29.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن سياسات وبرامج منظمات الإقراض الدولية أي: الصندوق والبنك الدوليين لم تراعي حقوق كل أصحاب المصلحة أي: الدول المتخلفة المساهمة في رأسمالهما، وتتحمل جزءا لا بأس به من المسؤولية في تخلف الدول المقترضة وبؤس مواطنيها.

- **الحصانة من المساءلة:** إن تحميل الصندوق والبنك الدوليين المسؤولية عن الحالة المزرية من الفقر والتخلف والتبعية الذي تعاني منه الدول المقترضة وشعوبها، لا يعني وضعهما تحت طائلة المساءلة، من خلال الادعاء أو التمسك بحق الحصانة من القوانين الوطنية والدولية، وبالتالي عدم إمكانية أو جواز رفع دعاوى قانونية في المحاكم ضد هذه المنظمات المالية الدولية أو ضد موظفيها وفروعها، مع عدم توفر آليات كافية تسمح للأعضاء (أصحاب المصلحة) بمساءلتها، ناهيك عن عدم خضوع خبرائها لأي إجراء تقييم فيما يتعلق بملاءمة ونجاعة أو فعالية توصياتهم، فضلا عن ملاءمة هذه التوصيات لاحتياجات وتطلعات الجمهور المعني بها، وبصفة عامة فالمنظمات الدولية تمتنع عن عرض المنازعات على التحكيم الدولي، وتحتج بحصانتها في الإجراءات القضائية الوطنية.[1]
- **عدم التنسيق بين الوكالات المتخصصة:** فباستثناء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان يتمتعان بتنسيق عالي المستوى، سواء أثناء الاجتماعات السنوية التي يعقدها مجلسا محافظي الصندوق والبنك الدوليين، أو ضمن اجتماعات لجنة التنمية المشتركة بينهما، أو في إطار مشاورات الإدارة العليا بين رؤساء الصندوق والبنك الدوليين، أو ضمن التعاون الوثيق بين خبراء المنظمتين في المجالات المشتركة المتعلقة بالمساعدات القطرية وقضايا السياسات الاقتصادية،[2] تعاني باقي المنظمات الدولية المتخصصة من مشاكل عدم الاتساق (عدم التنسيق) حيث تشير منظمة العمل الدولية على سبيل المثال إلى أن سجل العمليات الرسمية متعددة الأطراف وقدرته على الاستجابة بفعالية للتحديات العالمية في الآونة الأخيرة سلبي، فمفاوضات التجارة العالمية لم تسفر عن نتائج ملموسة، والمحادثات بشأن تغير المناخ لم ترقى إلى مستوى التوقعات العامة، كما أن ردود الفعل تجاه الأزمة المالية العالمية 2008، كانت من خلال الدعوة إلى مؤتمر قمة لمجموعة العشرين بدلا من العمل من خلال الهياكل القائمة المتعددة الأطراف، فضلا عن صعود المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية محل الترتيبات والعمليات متعددة الأطراف،[3] والتي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة، وهو ما أفرز ضعف التنسيق والاتساق بين سياسات وبرامج الوكالات الدولية المتخصصة، وتعارضها في بعض الأحيان، كما أن توسيع النطاق

---

[1] جورجيو غايا، " المواد المتعلقة بمسؤولية المنظمات الدولية "، ص 09، ترجمة ونشر منظمة الأمم المتحدة:
United Nations Audiovisual Library of International Law, Copyright © United Nations, 2017. All rights reserved : www.un.org/law/avl

تاريخ التصفح: 2020/03/12، عبر الموقع الالكتروني: https://legal.un.org/avl/pdf/ha/ario/ario_a.pdf

- Mohamed Benbouziane & Tahar Ziani, Op.Cit, p81.

[2] صندوق النقد الدولي، " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي "، منشورات صندوق النقد الدولي، مارس 2016، ص 02، تاريخ التصفح: 2017/11/25، على الموقع: www.imf.org › media › Files › Factsheets › Arabic

[3] منظمة العمل الدولية، **نحو مئوية منظمة العمل الدولية: الحقائق والتجدد والالتزام الثلاثي**. مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

الوظيفي لبعض المنظمات الدولية المتخصصة على غرار صندوق النقد الدولي يؤدي إلى تعدي الصندوق على مجالات واختصاصات الوكالات المتخصصة الأخرى، دون توفره على الخبرات الفنية المتخصصة وبدون التشاور والتنسيق الكافي مع الوكالة المتخصصة المعنية، وهو ما يؤدي إلى تركيز السلطات والاختصاصات في منظمات كالصندوق والبنك الدوليين على حساب باقي الوكالات المتخصصة، ويعزز ميولهم نحو الادعاء بامتلاك الحلول القويمة للتحديات الإنمائية التي تواجهها الدول الأعضاء، بما يعظم من خطر تقديم توصيات أو مشاورات خاطئة.[1]

- **التناقض بين الخطاب والواقع وازدواجية المعايير:** والذي يعبر عن غياب رؤية إستراتيجية عادلة ومنصفة (أو على الأقل متوازنة)، ومحققة لحقوق ومصالح كل الدول كأعضاء ومساهمين، وهو ما يعبر عن السياسات المتناقضة وغير المتماسكة فكريا التي تطبع ممارسات منظمات الإقراض الدولية ومنظمة التجارة العالمية، فتدابير صندوق النقد الدولي الموجهة بالأساس لمساعدة البلدان (أصحاب المصلحة) التي تعاني من أزمات اقتصادية ومالية، والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، اتجهت لتعظيم مصالح الأسواق المالية والشركات العالمية والدول الرأسمالية الصناعية القوية وطبقاتها (نخبها) الثرية، متجاهلة مصالح الدول المتخلفة وشعوبها الفقيرة والمحرومة، أما تدابير منظمة التجارة العالمية الموجهة بالأساس لاعتماد قواعد متعددة الأطراف للتبادل التجاري الحر والمفتوح، في إطار المنافسة العادلة وقمع الغش، فقد اتجهت لتعظيم المصالح التجارية للدول الصناعية القوية وفرض قواعدها ومعاييرها الاقتصادية والتجارية، في مقابل الإبقاء على أسواقها مغلقة أمام منتجات الدول المتخلفة كالغزل والنسيج والزراعة، وبالتالي نسف اقتصاديات تلك البلدان.[2]

وهذا ما يبين زيف شعار العولمة لصالح الجميع الذي تبنته المنظمات المالية الدولية المرادف للتفقير والتخلف، ناهيك عن عدم إدراكها بأن النطاق المتزايد لأنشطتها يثير التساؤل حول تفسيرها أو تأويلها لمواد ميثاقها، وبالذات القيود المفروضة على نطاق وظائفها المسموح بها، وبالتالي الفشل في تعيين حدود تفويضها، أو اعتماد مرجعية مبدئية يعتمد عليها في تحديد القضايا التي تدخل في صميم صلاحياتها، والشؤون الخارجة عن نطاقها بسبب طبيعتها السياسية أو غير الاقتصادية، وهذا ما يبرر تصرفها بطريقة تعسفية وازدواجية،[3] كما أن نوعية الأعمال والمشاريع المنجزة، وفعالية السياسات والبرامج المعتمدة من قبلها، مقارنة بما هو متاح في الأدبيات الأكاديمية أمر مشكوك فيه (؟) علاوة على ذلك، فإن خطاب مكافحة الفساد لا يمنع تمويل الأنظمة الفاسدة، مع المعرفة التامة والكاملة بالنتائج والعواقب، كما تم انتقاد العديد من الدول المستفيدة من مساعداتها المالية بسبب انتهاكها الممنهج لحقوق الإنسان.[4]

---

[1] Daniel D. Bradlow, Op.Cit , p 27.

[2] جوزيف ستيغليتز، **خيبات العولمة**. تر: ميشال كرم، دار الفارابي (بيروت) والوكالة الوطنية للنشر والإشهار (الجزائر)، 2003، ص 384.

[3] Daniel D. Bradlow, Op.Cit , p 27 .

[4] Mohamed Benbouziane & Tahar Ziani, Op.Cit, 81.

المطلب الثالث: تعريف حوكمة المنظمات الدولية:

في البدء يمكن القول بأنه ليس ثمة تعريف محدد ودقيق ومتفق بشأنه لمفهوم حوكمة المنظمات الدولية، وهذا راجع – في حدود علم الباحث – إلى تعدد الأطر التحليلية والنماذج النظرية لحوكمة المنظمات الدولية، بالإضافة إلى تعدد استخدامات مصطلح الحوكمة في أدبيات المنظمات الدولية، فضلا عن طرق تناول موضوع الحوكمة فيها، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة استخدامات لهذا المصطلح:

01. « Good Governance by International Organizations»، أي: الحكم الراشد في منظور و/أو حسب المنظمات الدولية، حيث لكل منظمة دولية عامة أو متخصصة ؛ عالمية أو إقليمية، تصور خاص لمضمون وشكل الحكم الراشد، التي تحاول اعتماده كمرجعية أو نموذج حكم وتسيير يسترشد به.

02. « Good Governance in International Organizations»، أي: الحكم الراشد في سياسة و/أو برامج وأعمال المنظمات الدولية، والذي يعنى بطبيعة أدائها ومحورية دورها في الترويج لهذا المفهوم.

03. « Governance of International Organizations»، أي: حوكمة المنظمات الدولية نفسها، باعتماد آليات وقواعد معينة، لتعزيز أدائها، وهي موضوع وهدف هذه الدراسة.

كما يمكن التمييز بين ثلاث نماذج لحوكمة المنظمات الدولية، والمتمثلة في:

01. حوكمة المنظمات الدولية من خلال أنموذج حوكمة الشركات ؛

« Governance of International Organizations as Corporate Governance» ؛

02. حوكمة المنظمات الدولية من خلال أنموذج الحكم الراشد ؛

« Governance of International Organizations as Good Governance» ؛

03. حوكمة المنظمات الدولية من خلال أنموذج التسيير العمومي الجديد ؛

« Governance of International Organizations as the New Public Management» ؛ حيث سيتم التطرق إلى طبيعة هذه النماذج لاحقا (في المبحث التالي).

وعلى هذا الأساس يمكن تقديم أو صياغة العديد من التعريفات من أجل الإحاطة بالمفهوم:

– تعبر حوكمة المنظمات الدولية عن حاجة هذه المنظمات إلى إعادة صياغة أو تجديد وتطوير أساليب عملها، لتكون أكثر فعالية من أجل الوفاء بالتزاماتها، عبر تعزيز شرعية تمثيلها لمصالح جميع الدول الأعضاء، من خلال إصلاح أنظمة التصويت وتوزيع الحصص بما يضمن التوازن في حقوق أصحاب المصالح، وبالتالي اعتماد مجموعة من التغييرات في قواعد وإجراءات صنع واتخاذ القرارات الخاصة بها، ومن خلال الوفاء بمعايير الشفافية والمساءلة، عبر الانفتاح وتمكين الدول المعنية بسياساتها والمتأثرة بقراراتها كأصحاب مصلحة من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بآليات وقواعد صنع واتخاذ القرار، بما يعزز مساءلتها أمام البلدان أصحاب المصلحة (كمساهمين)، فضلا عن تعزيز ودعم مشاركة الدول الأعضاء في تحديد المشكلات وتصور الحلول، من خلال تطوير وتحديث عمليات جمع المعلومات

والبيانات وتنويع مصادر انجاز البحوث والدراسات وإعداد التقارير، فضلا عن تنمية خبرات موظفيها وقدرات خبرائها، وتوزيعهم في مراكز البحوث والدراسات التابعة لها، عبر تعزيز " المعرفة المحلية Local Knowledge " الضرورية التي تحتاجها المنظمات الدولية لمعالجة الأزمات والتهديدات العالمية.[1]

ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن حوكمة المنظمات الدولية، تفترض قدرتها على صياغة وتطوير سياساتها في العلاقات الدولية، عبر تعزيز شرعية تمثيلها، وإصلاح أنظمة صنع القرار فيها بتضمين جميع الدول كأعضاء أو مساهمين في العمليات القرارية، واعتماد الانفتاح والشفافية في عمليات جمع المعلومات وإعداد البحوث والتقارير، ودعم المعرفة المحلية بالأساس في إعداد البرامج والسياسات من خلال إشراك الدول والمجتمعات المحلية في تحديد المشكلات وتصور الحلول، فضلا عن إقرار مسؤولية المنظمات الدولية أمام الدول أصحاب المصلحة عن إجراءاتها المعتمدة، وقراراتها المتخذة ونتائج أعمالها.

– على صعيد آخر، ثمة من يتناول حوكمة المنظمات الدولية من حيث قدرتها على تطوير آليات واعتماد برامج وصياغة سياسات في العلاقات الدولية، بالاعتماد على " المنظور السوسيولوجي حول المؤسسية Sociological Perspective on Institutionalism " عبر بحث أشكال الحوكمة المعتمدة في المنظمات الدولية (كما تمارسها) والممثلة في:

✓ *الحوكمة عن طريق التنسيق Governance by co-ordination :* والتي تشير إلى قدرة أي منظمة دولية على توفير الوسائل اللازمة والضرورية لتنظيم وإدارة ومعاينة الإجراءات التي من شأنها تعزيز مبادراتها المعتمدة وسياساتها المتخذة، من خلال قدراتها الخاصة على تنسيق الجهود وضمان الاتساق في الأعمال والمشاريع، وتقريب وجهات النظر، والتي تشمل أنشطتها من قبيل تنظيم المؤتمرات والاجتماعات التي تجمع مختلف الفاعلين والمهتمين، فضلا عن بنيتها التحتية (هيكلها التنظيمي) ممثلة بحجم المنظمة وتعداد موظفيها وقواها العاملة وخلفياتهم المهنية وشبكتهم الوظيفية ... ومن خلال حوكمتها التنسيقية يمكن للمنظمات الدولية تقديم تحفيزات ومباشرة المشاريع واعتماد المبادرات والتأثير في مختلف البرامج والعمليات أو تفعيل السياسات المعتمدة من قبلها، فضلا عن تفعيل دور الموظفين أو مجموعاتهم المؤثرة في تصميم وتنفيذ المشروعات بالاعتماد على خبراتهم الضرورية (Haas 1992).

✓ *الحوكمة عن طريق تكوين الرأي 'opinion formation' Governance by :* تشير الحوكمة من خلال تكوين الرأي إلى قدرة المنظمة الدولية على اعتماد أدبيات " خطابات وطنية National Discourses " حول قضايا السياسة العالمية والتأثير فيها، إنها. " *حوكمة مواضيعية 'Thematic' Governance* " من حيث إشارتها إلى ابتكار محتوى الخطابات، المشتملة على المواد والحقائق والمعلومات التي تكونها المنظمة الدولية وتعتمدها، كالاتصالات الداخلية والمذكرات والكتب والمنشورات وغيرها من المواد، فضلا عن النماذج والمفاهيم التي تكونها المنظمة الدولية وتطورها مثل: مخططات التقييم، أو مقترحات السياسة

[1] Ngaire Woods, « The Challenge of Good Governance for the IMF and the World Bank Themselves »,Op.Cit, pp 836-837.

العامة، أو مؤشرات القياس ... ومن خلال الحوكمة عبر تكوين الرأي تكون المنظمة الدولية الرؤى (التصورات) والقيم التي تتحكم أو تؤثر في عمليات صنع السياسات في الدول الأعضاء، وعبر منتدياتها يتم طرح أفكار واعتماد مفاهيم وتحليل نماذج جديدة وتطويرها، لتؤدي في المحصلة إلى ابتكار معايير تأسيسية جديدة أو توليد ضغوط معيارية، من خلال اعتماد قواعد ومعايير للتقييم والتدقيق المتبادل . (Finnemore and Sikkink 1998: 891)

✓ *الحوكمة بواسطة الآليات (الأدوات والوسائل) Governance by instruments:* تشتمل الحوكمة بواسطة الأدوات / الوسائل على قدرة أي منظمة دولية على اعتماد أدوات وتطوير وسائل وتطبيق آليات للتأثير على السياسات الوطنية، والمتضمنة للقرارات أو اللوائح والمقترحات التي يتعين على الدول الالتزام بها بموجب شروط قبول عضويتها في المنظمة، والموارد الموضوعة تحت تصرف المنظمة، والموجهة لتطوير وتنمية مشاريعها مثل الوسائل المالية، فضلا عن العمليات القانونية والأفعال الرسمية التي توافق الدول على الامتثال لها، وعبر الحوكمة بواسطة الآليات والوسائل، تتمكن المنظمات الدولية من تعزيز قدراتها على إعداد قواعد واعتماد مبادئ وإقرار ترتيبات ومعايير تنظيمية، تكبح وتقيد سلوك الدول .(Reinalda and Verbeeek 1998: 6)[1]

وعلى هذا الأساس، فإن هذا التعريف لحوكمة المنظمات الدولية، يعتمد على تعزيز قدراتها المؤسسية وتفعيل أدائها عبر التركيز على ثلاثة أبعاد لحوكمة المنظمات الدولية، الممثلة في: الحوكمة عن طريق التنسيق، من خلال تنسيق السياسات والبرامج والمشاريع التي تشرف عليها والاستفادة من تنمية مواردها البشرية وخبراتها العملية ؛ والحوكمة عن طريق تكوين الرأي، عبر اعتماد معايير وإنفاذ قواعد، وتكوين رؤى وتصورات وابتكار نماذج وإقرارها على المستوى الدولي ؛ والحوكمة بواسطة آليات معتمدة ووسائل مرصودة وموارد موضوعة تحت تصرفها لحمل الدول على الامتثال لقراراتها وسياساتها ؛ وبالتالي – وفق هذا المنطق – فحوكمة المنظمات الدولية مرادفة لتعظيم دورها وتفعيل أدائها وتطوير برامجها وسياساتها وترسيخ وجودها كفاعل نشيط ومؤثر في السياسة الدولية إلى جانب الدول.

– يمكن تعريف حوكمة المنظمات الدولية بأنها: " حوكمة داخلية أو ذاتية Internal Governance" للمنظمات الدولية عبر معالجة أوجه الضعف والعجز المميز لأدائها، من خلال تعزيز متطلبات الحوكمة السليمة لضمان حسن استخدام مواردها بفعالية وكفاءة، ومن ضمنها: تعزيز وضعية واستقلالية المجالس التنفيذية عبر تنظيم عملها وتحديد المسؤوليات وتوضيح الصلاحيات، لضمان مسؤوليتها تجاه البلدان المساهمة، فيما يتعلق بإشرافها على العملية القرارية، ووضع استراتيجيات إدارة المخاطر، ومراقبة الامتثال، وتحديد سلطات كبار المساهمين في رأسمالها، بالشكل الذي ينتج التوازن والمعاملة المتكافئة

[1] Kerstin Martens & Carolin Balzer, « Comparing Governance of International Organisations – The EU, the OECD and Educational Policy », **Paper presented to the European Consortium for Political Research (ECPR) Joint Sessions, Workshop 1** ***International Organisations and Policy Implementation***, Uppsala, Sweden, April 13-18, 2004, pp 04-05.

لجميع الدول المساهمة، والمحقق لمصالح كافة الأطراف ... وضمان تقييم مستقل من شأنه دعم سلامة الإشراف والرقابة الداخلية والتدقيق ومراجعة الحسابات المالية ... وتحسين المساءلة عن طريق زيادة الشفافية في توفير المعلومات والإفصاح عن الوثائق وإتاحتها للاطلاع العام، مع توسيع مشاركة أصحاب المصلحة وتضمينهم في عمليات صنع القرار بالشكل الذي يدعم شرعية تمثيلها ... وتطوير قدرات ومؤهلات مواردها البشرية ممثلة بمسؤوليها السامين وموظفيها، مع تدريبهم على برامج مخصصة للامتثال للقواعد الأخلاقية وقواعد النزاهة كاعتماد مدونات قواعد السلوك والإبلاغ عن التجاوزات.[1]

ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن حوكمة المنظمات الدولية تتضمن عمليات هادفة، وإجراءات مقصودة، في إطار رؤية استراتيجية واضحة المعالم، تقوم على تعزيز متطلبات الحوكمة الداخلية السليمة، عبر تنظيم العلاقة بين المجالس التنفيذية والدول المساهمة، وتحديد السلطات، وتوزيع الاختصاصات، وضبط الصلاحيات، وتدريب وتأهيل الموظفين وتحسين انضباطهم، وتطوير قواعد الشفافية والمساءلة، وتوسيع نطاق مشاركة الدول المساهمة كأصحاب مصلحة بدمجهم في العمليات القرارية، وهذا التعريف يقترب – بل ويلتقي – مع تعريف حوكمة الشركات والتي تفترض بدورها، الانضباط *Discipline* عبر إتباع قواعد سلوك أخلاقي مناسب، والشفافية *Transparency*، والاستقلالية *Independence* بعيدا عن الضغوط والتأثيرات غير الضرورية للعمل، والمساءلة *Accountability* من خلال إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والمسؤولية *Responsibility* تجاه جميع الأطراف أصحاب المصلحة، والعدالة *Faimess* عبر ضمان حقوق كل المجموعات أصحاب المصلحة واحترامها، والمسؤولية الاجتماعية *Social Responsibility*.

– علاوة على ما تقدم، لعل من الصواب القول بأن معظم النماذج النظرية للمنظمات الدولية، تركز على سماتها الرسمية، وليس على سلوكها الفعلي ؛ وبطبيعة الحال، فالقواعد الرسمية مهمة لتحديد المعالم التي تحدث في إطارها التفاعلات الرسمية وغير الرسمية، لكن التوقعات المشتركة والممارسات غير المقننة غالبا ما تعدَل أو تلغي الأحكام المكتوبة، وبالنتيجة، يمكن أن تكون النماذج المستندة إلى القواعد والأحكام القانونية مضللة، فعلى سبيل المثال: هناك العديد من المنظمات الدولية التي لا يتم التصويت فيها مطلقا، أو يكون بالإجماع دائما، وبرغم ذلك، تركز تحليلات حوكمتها في الأغلب، على توازن ألعاب التصويت بالأغلبية، ونظرا لأن هذا الإجراء لا يتضمن بناء حد أدنى من التحالفات الفائزة، فإن نماذج التصويت القائمة على أغلبية الأصوات، يمكن أن تسلط القليل من الضوء على درجة التأثير الذي تمارسه الدول القوية على صنع القرار، أو على الحدود العملية لهذا التأثير (Thompson et al. 2006)، كما أن التحليل الذي يستند على فرضية أن قواعد منظمة التجارة العالمية التي تحكم بقاعدة المعاملة بالمثل،

[1] Miles Kahler, « Internal Governance and IMF Performence », **SPECIAL REPORT 19 : Reforming the IMF for the 21st Century.** Edwin M. Truman, editor, Copyright by the Institute for International Economics, Washington, DC, April 2006, pp 257-268.

ووضع الدولة الأولى بالرعاية ملزمة، يمكن أن تكون مضللة (Bagwell and Staiger 2002)، وعلى هذا الأساس، فإن محاولة تحليل وفهم دور وأداء المنظمات الدولية، بالاعتماد على قواعدها الرسمية، دون الأخذ بعين الاعتبار السلوكيات غير الرسمية أو غير المكتوبة، يمكن مقارنتها بمحاولة فهم أجهزة الكمبيوتر من خلال الأجهزة فقط، دون الرجوع إلى البرامج.[1]

وبالاستناد إلى ما تقدم، فإن تحليل حوكمة المنظمات الدولية سيكون شكليا، إذا لم يأخذ في الاعتبار السلوكيات غير الرسمية أو غير المدونة في الميثاق التأسيسي للمنظمة الدولية، وهو ما يحيل إلى بحث وتحليل الحوكمة غير الرسمية في المنظمات الدولية « Informal Governance in Ios»، والتي تعرف بأنها ذلك التأثير الممنهج للقواعد والأحكام غير المكتوبة، أو التوقعات المشتركة داخل المنظمات الدولية، التي تعدل أو تحل محل الأحكام القانونية للمعاهدة أو الميثاق التأسيسي، وتسود الحوكمة غير الرسمية عندما يتجاوز النفوذ أو التأثير غير الرسمي الإجراءات القانونية، أو عندما تكون القواعد والأحكام المهمة غير مدونة في المعاهدة المنشئة أو أحكام الميثاق.[2]

ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن الحوكمة غير الرسمية في المنظمات الدولية، تسلط الضوء على الممارسات والآليات، أو الأفعال والإجراءات غير المستندة للقانون التنظيمي، أو غير المنصوص عنها في أحكام الميثاق، والتي تتيح للدول القوية الحصول على مكاسب مرغوب فيها، بتكلفة معينة، عن طريق تجاوز الترتيبات العادية المعمول بها، لتعزيز نفوذها وحماية مصالحها، مستعينة في ذلك بقوتها وقدراتها وإمكاناتها المتاحة، مع قبول وإقرار الدول الضعيفة وفق حدود المشاركة الخاصة بها، أو المسموح لها، في إدارة شؤون المنظمة الدولية، حيث يتطلب تعويض الامتيازات غير الرسمية للدول القوية، السماح بدرجة من الرقابة الرسمية من جانب الدول الضعيفة، وبهذا المعنى فإن شرعية المنظمة الدولية تشكل قيدا ملزما يؤثر على تصميمها المؤسسي، ويضبط سلوكيات الدول القوية أو المهيمنة، وكلما كان توزيع القوة والنفوذ متباينا أكثر، كان التوجه أكثر نحو تبني واعتماد الإجراءات والممارسات غير الرسمية، والعكس صحيح، فكلما كان توزيع القوة أكثر توازنا وانتشارا، واكتسبت بلدان إضافية القدرة على المناورة والتأثير في الأجندة، أصبحت مستويات التعاون والتنسيق العالي غير قابلة للتحقيق، دون اعتماد آليات الحوكمة، بجعلها أكثر شفافية، وإضفاء الشرعية عليها بإخضاعها للمساءلة.[3]

ولعل من الصواب القول بأن حوكمة المنظمات الدولية من الناحية النظرية، تبدو مجرد مقترحات بسيطة، لكنها من ناحية الممارسة العملية تصبح قضية معقدة، بحيث تثير تساؤلات حول مضامين قواعدها، ومشروعية أحكامها، ومحتواها الفكري، في ضوء عدم الاتفاق بشأنها، من قبيل:

---

[1] Randall W. Stone**, «** Informal governance in international organizations: Introduction to the special issue **»**, **The Review of International Organizations**, Volume 8, Issue 2, June 2013, © Springer Science+Business Media, New York, 2013, pp 121-122.

[2] Ibid, p 123.

[3] Ibid, pp 125-126.

. كيفية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وطبيعة مسؤولياتهم (فردية أو جماعية) ؟
. وما مدى استقلالية الإدارة وحدود مسؤوليتها (أمام حكومات البلدان المساهمة فقط، أم مساءلة أوسع تمتد إلى المجتمعات المحلية المعنية بنتائج سياساتها وبرامجها المعتمدة، أو لشعوب كل العالم فيما يتعلق بقضايا التغيرات المناخية والبيئية المثارة على سبيل المثال) ؟
. ومن الذي ينبغي أن يترأس اجتماعات المجلس التنفيذي ؟
. ومن الذي يضطلع بضبط الأجندة، ووضع جدول الأعمال ؟
. وما طبيعة دور لجان التدقيق والمراجعة ؟
. وماهي المعلومات المعنية بالأداء المالي للمنظمة التي يجب الإفصاح عنها ؟
. وكيف نضبط حدود الخط الفاصل بين الشفافية، وضمان أمن وسرية المعلومات الإستراتيجية ؟![1]

وبصفة عامة، فإن المفهوم الواسع لآليات الحوكمة في أي منظمة دولية، تعرف من خلال ميثاقها وأطرها التشريعية، ولوائحها الداخلية المعتمدة.

وعلى هذا الأساس، فإن حوكمة المنظمات الدولية، تستلزم العناية والأخذ بعين الاعتبار، السلوكيات الغير الرسمية، والإجراءات أو الممارسات غير المدونة، والمستندة إلى المصالح القومية للدول القوية التي يمكن أن تزحف بسهولة في أجندة وأعمال وسياسات المنظمات الدولية، وبالتالي، ضرورة إخضاعها للتدقيق والحوكمة عبر تعزيز فعالية التصميم المؤسسي للمنظمات الدولية ؛ يضاف إلى ما سبق، الحاجة إلى ضبط وتدقيق قواعد وآليات حوكمة المنظمات الدولية، لضمان فعاليتها عمليا، حتى لا تبقى مجرد افتراضات نظرية، وهو ما سيساعد حتما في ضبط مفهومها ومحتواها الفكري وتدقيقه.

من كل ما تقدم، يمكن صياغة تعريف إجرائي لحوكمة المنظمات الدولية:

" هي مجموع الترتيبات المؤسسية والإجراءات التنظيمية والمتطلبات المعززة لشرعية تمثيلها، والقواعد الرقابية والمحاسبية، التي من شأنها تحديد طبيعة العلاقات بين مكونات وأطراف المنظمة الدولية، وتطوير أساليب اتخاذ القرارات، بتضمين جميع الدول في العمليات القرارية، وبالذات تلك المعنية بتحديد المشكلات وتصور الحلول، وضمان الإشراف الفعال والمستقل على أعمال المنظمة، مع الالتزام بقواعد الشفافية والنزاهة والمسؤولية، بالشكل الذي يضمن فعالية الأداء، والإدارة الجيدة للموارد، والوفاء بحقوق مجموع الدول أصحاب المصالح، مع تعزيز قدرتها على ضبط السلوكيات غير الرسمية، والإجراءات غير المكتوبة وتقييدها، من خلال فعالية تصميمها المؤسسي ".

على صعيد آخر، تكتسي حوكمة المنظمات الدولية أهمية بالغة، من أجل تحسين أدائها، في ظل تعاظم دورها كفاعل نشيط في إدارة وتسوية قضايا السياسة العالمية، والتي تتجلى من خلال الآتي:

✓ لم يعد من الممكن الادعاء بأن الإشراف الحالي على العلاقات الدولية ملائم لاحتياجات ومتطلبات

[1] Tim Plumptre, **The New Rules of the Board Game: The Changing World of Corporate Governance and Its Implications for Multilateral Development Institutions.** Institute On Governance, Ottawa, 2004, pp 04-05.

القرن 21م، وبالتالي، فالمطلوب هو الانتقال إلى نظام عالمي من المؤسسات والمنظمات الدولية التي جرى إصلاحها، وآليات جديدة للحوكمة يمكن أن تسخر مختلف الطاقات والموارد بطريقة متماسكة، عبر توسيع عضوية مؤتمرات القمة، وتنشيط ولايتها، ذلك بأن القيادة على المستويات العليا الموكلة لرؤساء الدول والحكومات، ضرورية لتوفير التوجيه الاستراتيجي المطلوب للمنظمات الدولية، لضمان فعاليتها في إدارة الطابع المتعدد القطاعات للتهديدات العالمية، وبالنظر إلى أن المجموعة القوية الممثلة في G-7 المكونة حصرا من الدول الصناعية الغنية، تعاني قصورا ديمقراطيا، أنتج فراغا على قمة النظام الدولي، فمن المهم توسيع مؤتمرات القمة برعاية المنظمات الدولية لتشمل بلدانا من أقاليم وثقافات رئيسية كأعضاء وأنداد، لبحث مشاكل التمويل والفقر والصحة والطاقة والأمن ... هذا من جهة ؛ ومن جهة أخرى، تحديث وحوكمة نظام المنظمات الدولية متعددة الأطراف، كصندوق النقد والبنك الدوليين اللذان يتمتعان نسبيا بالكفاءة، لكنهما يفتقران إلى المشروعية السياسية، والأمم المتحدة التي تحوز على المشروعية السياسية لكنها تفتقد إلى الكفاءة، عبر وضع جداول أعمال للإصلاح والحوكمة، كما هو الشأن بالنسبة للصندوق والبنك الدوليين، نحو إيلاء الاهتمام أكثر باقتصاديات السوق الناشئة، بعيدا عن البلدان التي هيمنت من قبل وتضاءل دورها في الاقتصاد العالمي، واعتماد إجراءات أكثر انفتاحا وشفافية لاختيار إدارتها الخاصة بها، وتنقيح المبادئ التوجيهية بشأن المشروطية، بهدف جعلها أقل تحكما وتطفلا وأكثر تعاونا في تعاملاتها مع الدول الأعضاء، وبالمثل، اعتمدت الأمم المتحدة جهودا لدعم قاعدتها المؤسسية غير السليمة، حيث شملت دعوات الإصلاحات توسيع مجلس الأمن، واعتماد إصلاحات إدارية داخلية كبيرة، وطائفة كبيرة من المقترحات الرامية إلى جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر تلاحما، ويبقى التحدي الأساسي توليد دعم سياسي واسع ومطلوب لاعتماد وإحياء هذه المبادرات ؛ وعلى صعيد آخر، توفر آليات الحوكمة إطارا للعمل والتنسيق المتضافر لربط قدرات المنظمات الدولية بالتحديات العالمية المتعددة القطاعات كمحاربة الفقر العالمي، ومكافحة الفساد، وتحقيق المساواة بين الجنسين والتعليم الشامل، والصحة واستدامة البيئة، ذلك بأن تجمعا للقمة جرى إصلاحه وتوسيعه بإشراف المنظمات الدولية، يتمكن بمساعدة المنظمات الدولية نفسها، من رصد وتقييم وتوجيه تنفيذ جدول الأعمال للمضي بأهداف الألفية الإنمائية قدما، وخلق نظام عالمي ملائم للتصدي لمشاكل وقضايا السياسة العالمية.[1]

✓ تتبع أهمية حوكمة المنظمات الدولية، من إدراكها بنحو متزايد للمخاطر والانعكاسات المترتبة عن أنشطتها، والتعهد بالتحقيق والالتزام باتخاذ الإجراءات والآليات المناسبة لمعالجتها، واعتماد الإصلاحات المؤسسية الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية، ذلك بأن النظام الدولي لن يكتسب مزيدا من الديمقراطية والإنصاف إلا بتضافر جهود منظومة الأمم المتحدة، للإصلاح والحوكمة.[2]

[1] جيمس م . بوتون وكولن أ . برادفور جونيور، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

[2] ألفريد موريس دي زاياس، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-33.

✓ على صعيد منظمة الأمم المتحدة، والعديد من وكالاتها المتخصصة، فإن أهمية حوكمتها، تنبع من ضرورة تحديث وتطوير أجهزتها، ووكالاتها، وصناديقها، وبرامج عملها، لمواكبة المهام الجديدة والتحديات المتعاظمة، والتهديدات الجديدة والمتجددة، وزيادة دورها، وكفاءة وفعالية سياساتها الموجهة لتحقيق الأهداف الإنمائية، عبر تحسين نظم الإدارة، بالتركيز على النتائج واعتماد أسلوب الإدارة بالأداء، من خلال تطوير المهارات القيادية والتسييرية لأمنائها ومديريها وموظفيها، والمتوافقة مع تحسين قواعد الرقابة والشفافية والمساءلة والنزاهة، وتعزيز مشروعيتها السياسية، أو بعبارة أدق شرعية تمثيلها لمصالح جميع دولها الأعضاء، وبالذات الدول المتخلفة (أو النامية)، مع تعزيز شراكتها مع القطاع الخاص، بالاستفادة من فرص توفيره للموارد المالية والبشرية (الكفاءة والتأهيل وتبادل الخبرات) والتكنولوجية.[1]

✓ أما على صعيد مؤسسات التمويل الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن أهمية حوكمتها تنبع من إقرارها بأن فعالية أدائها، وكفاءة استخدام مواردها، وشرعية تمثيلها، وسلامة إشرافها، وسرعة استجابتها، لن تتحقق، إلا من خلال تطوير وحوكمة بنيتها المؤسسية والتنظيمية، عبر إصلاح أنظمة الحصص والتصويت لتعكس المكانة والقدرات الاقتصادية لكل بلد عضو، وتعزيز قواعد الشفافية والمساءلة، وتطوير السياسات الإقراضية وعمليات صنع القرار، لتكون أكثر استجابة لحاجات ومشاكل الدول الأعضاء، والوفاء بحقوقها[2]، كما أن الأزمات المالية النقدية المتتالية على الاقتصاد العالمي، أثبتت ضرورة إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي، ليصبح أكثر ملاءمة ومرونة، مع بلورة نظام للإنذار المبكر للأزمات، وإعادة النظر في الأطر المؤسسية والفنية والقانونية الحاكمة لنشاط تسيير المدفوعات المالية الدولية، بما يحقق متطلبات وأهداف الاستقرار النقدي العالمي، وتأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة، مع تدعيم قدرات الدول المتخلفة على التخطيط الاستراتيجي لمعالجة اختلالاتها المالية والنقدية، والتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة لإقامة نظام اقتصادي ومالي ونقدي منصف ومتوازن، وإنفاذ القواعد المتعلقة بأخلاقيات العمل الدولي، والالتزام بمدونات السلوك والنزاهة المهنية.[3]

[1] أحلام فوغالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 141-146.

[2] صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[3] جلال عزايز وحاجي العلجة، "آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008-2016"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 17، السداسي الثاني 2017، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص ص 293-294.

المبحث الرابع: نماذج حوكمة المنظمات الدولية:

سبقت الإشارة في المبحث السابق، إلى تعدد الزوايا والنماذج النظرية، أو طرق التناول لمفهوم حوكمة المنظمات الدولية، وهذا راجع لتعدد أدوار، ووظائف أو تخصصات المنظمات الدولية، حيث يمكن التمييز في هذا الإطار، بين حوكمة المنظمات الدولية من زاوية حوكمة الشركات، وحوكمة المنظمات الدولية من زاوية الحكم الراشد، وحوكمة المنظمات الدولية من زاوية التسيير العمومي الجديد، والتي سيتم عرضها في ما يلي:

المطلب الأول: حوكمة المنظمات الدولية من خلال أنموذج حوكمة الشركات:

يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها النظام الذي بموجبه يتم توجيه وإدارة أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى لضمان تحقيق أهدافها والوفاء بقواعد ومعايير المسؤولية والنزاهة والشفافية، والمتضمنة للإجراءات المعتمدة من قبل ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة (المساهمين) للإشراف على المخاطر ورقابتها، فحوكمة الشركات بتعبير تقرير Cadbury الصادر عام 1992 هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب.[1]

هذا التعريف يتفق مع نظيره المقدم من قبل مؤسسة التمويل الدولية IFC حيث الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها وأنشطتها، كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها شبكة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين.[2]

وفي تعريف آخر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن حوكمة الشركات هي النظام الموجه والضابط لأعمال المنظمة، يحدد طبيعة العلاقات (توزيع الحقوق والواجبات) بين مختلف أطراف المنشأة كمجلس الإدارة والمساهمين، عبر تحديد القواعد والإجراءات المحددة لنظم اتخاذ القرار في الشركة، وتوفير الحوافز، ورسم الأهداف ووضع الاستراتيجيات وأسس المتابعة لتقييم الأداء ومراقبته، وبالتالي تشجيع الشركات لاستخدام الموارد بكفاءة وفعالية.[3]

إذن، تركز الحوكمة على مستوى الشركات والمنظمات الخاصة على وضع القواعد والآليات التي من شأنها رسم السياسات، ومتابعة تنفيذها وتقييم تأثيراتها، والإشراف على التحكم والرقابة الداخلية لأنظمة عمل الشركة، وتوجيه إدارتها ومسؤوليتها تجاه المساهمين والشركاء في تلك المؤسسة الاقتصادية.[4]

---

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات " المفاهيم – المبادئ – التجارب " تطبيقات الحوكمة في المصارف**. الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص 09.

[2] جميلة الجوزي، " دور الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية " ، ص 01، تاريخ التصفح: 05/22/ 2018. https://www.kantakji.com/media/1390/908.doc

[3] Tim Plumptre, Op.Cit, p 04.

[4] زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

كما تشير حوكمة الشركات حسب مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمنظمة البنك الدولي، إلى البنى والعمليات المعتمدة لتوجيه ومراقبة الشركات، والمتعلقة بطبيعة العلاقات بين الهيئات الإدارية: مجلس الإدارة، وكبار وصغار المساهمين، وأصحاب المصلحة الآخرين، حيث تسهم الحوكمة الجيدة للشركات في التنمية الاقتصادية المستدامة، عبر تعزيز أدائها وزيادة فرص وصولها إلى رأس المال الخارجي.[1]

ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن حوكمة المنظمات الدولية من زاوية حوكمة الشركات، تشير إلى النظام والإجراءات المعتمدة من قبل المنظمات الدولية لتوجيه ومراقبة سياساتها وعملياتها، وتحديد طبيعة العلاقات بين إدارة المنظمة (الرئيس ومجلس المحافظين ومجلس الإدارة) والدول المساهمة كأعضاء وأصحاب مصلحة، عبر تحديد القواعد والإجراءات المحددة لنظم اتخاذ القرار، وتوفير الحوافز واعتماد مدونات السلوك لموظفي المنظمة الدولية، ورسم الأهداف ووضع الاستراتيجيات، واعتماد السياسات ومتابعة تنفيذها وتقييم تأثيراتها، والإشراف على التحكم والرقابة الداخلية لأنظمة عمل المنظمات الدولية، وأسس المتابعة لتقييم الأداء ومراقبته، وبالتالي الوفاء بقواعد ومعايير المسؤولية والنزاهة والشفافية، وضمان استخدام الموارد بكفاءة وفعالية.

وعلى هذا الأساس، يساعد أنموذج حوكمة الشركات، في بحث وتحليل موضوع حوكمة المنظمات المالية الدولية، ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من منطلق عمل البنك الدولي في مجال الاستثمار العام والتنمية ومنح القروض للقطاع العام لتنفيذ مشروعات الاستثمار في الأشغال العامة مثل: شبكات المياه، والطرق والمدارس، كما يمنح القروض لأغراض الإصلاح الاقتصادي والمؤسساتي، ويعمل على توفير التمويل والمعونة الفنية، والمشورة في مجال السياسات والأبحاث وغيرها، أما صندوق النقد الدولي فيضطلع بإقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ومراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية للبلدان الأعضاء، وتقديم المشورة بشأن السياسات النقدية للدول الأعضاء، بالإضافة إلى المنظمات ذات الطابع الاقتصادي كمنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ....

وبالنظر إلى أهمية مفهوم حوكمة الشركات، فقد حرصت المنظمات الدولية على دراسة المفهوم وتحليله وتحديد مبادئ ومعايير تطبيقه، ممثلة في: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الاقتصادية ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة لمنظمة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، هذه المبادئ والمعايير تنسحب على حوكمة هذه المنظمات الدولية نفسها، بحيث يمكن إخضاع ترتيباتها العملية، وإجراءاتها التنظيمية، وأنظمة عملها الداخلية، لهذه القواعد والنظم والمعايير، وبالتالي – وعلى أساسها – يمكن تقييم درجة أو مستوى امتثالها لآليات ومبادئ الحوكمة المعتمدة من قبلها، والتي يمكن عرضها فيما يلي:

[1] International Finance Corporation, **Why Corporate Governance ?** IFC Publications, N.W. Washington, D.C. 20433, 2018, p 03.

➢ **معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):**

أوردتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريريها لعامي 1999م و2004م والتي تشتمل على:

القواعد: أي مجموعة القوانين والإجراءات المنظمة لعمل المنظمات داخليا وخارجيا.

العلاقات: وتشمل جميع العلاقات المتداخلة مع كافة الأطراف ذات العلاقة، أو ذات المصلحة بعمل الشركة، خاصة بين الملاك والإدارة ومجلس الإدارة، دون إغفال طبيعة العلاقة مع المنظمين القانونيين والحكومة والعاملين والمجتمع الكبير المحيط بالمنظمة.

النظم والمعايير: أي مجموعة النظم التي توظفها المنظمة لممارسة عملها، وتحقيق أهدافها مثل نظم القياس، ومعايير الأداء، وغير ذلك.

العمليات: مجموعة العمليات التي تمارسها المنظمة، مثل تفويض السلطات، واتخاذ القرارات، وتسلسل التقارير، وتوزيع المسؤوليات.

وفيما يلي نورد مضمون هذه المبادئ والمعايير باختصار:

- **معيار ضمان حقوق المساهمين:** تشتمل على تأمين وسائل النقل والنقل والتحويل لملكية الأسهم، وحضور الجمعية العامة، والتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والحصول على المعلومات المختلفة، وممارسة الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية، والحصول على حقوقهم في الأرباح.
- **معيار المعاملة المتكافئة للمساهمين:** ويتحقق عبر المساواة في المعاملة، وفي توفير المعلومات لمختلف الفئات المتكافئة من المساهمين، والدفاع عن حقوقهم القانونية، والإفصاح عن المصالح الخاصة بمجلس الإدارة والمديرين، والتعويض عن حالات التعدي على حقوقهم.
- **معيار دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** ويتحقق هذا المبدأ، من خلال التعاون بين أصحاب المصالح، وإدارة الوحدات الاقتصادية، والمشاركة في المتابعة والرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية، وضمان حصولهم على المعلومات الملائمة والكافية والموثوق فيها، والمحافظة على حقوقهم، والحصول على التعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.
- **معيار الإفصاح والشفافية:** ويتحقق ذلك من خلال دقة الإفصاح، والتوقيت الملائم للإفصاح، وشمولية الإفصاح، ومراجعة المعلومات المعلن عنها، وتوفير قنوات توصيل المعلومات للمستخدمين.
- **معيار مسؤوليات مجلس الإدارة:** ويتحقق ذلك من خلال ضمان مسؤولية المجلس تجاه الوحدة الاقتصادية والمساهمين، وتوفير المعلومات الكافية والموثوق فيها، والمعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، والالتزام بالقوانين وتحقيق مصالح كافة الأطراف، واتخاذ القرارات ومتابعة المهام والوظائف الأساسية بالوحدة الاقتصادية.[1]

[1] لمعلومات أوفر أنظر:

- OECD, **OECD Principles of Corporate Governance.** OECD Publications Service, Paris, 2004, pp 29-66. =

➢ **مبادئ ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee):**

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية هذه المبادئ أول مرة في العام 1997م، لاستخدامها من قبل الدول كمؤشر لتقييم جودة أنظمتها الرقابية، كما يستخدم صندوق النقد والبنك الدوليين هذه المبادئ الأساسية في سياق برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) لتقييم فعالية أنظمة الرقابة المصرفية للدول، لتنقح هذه المبادئ الأساسية مرة أخرى من قبل اللجنة في أكتوبر 2006م، بالتعاون مع العديد من السلطات الرقابية حول العالم، واستجابة للأزمة المالية العالمية، أعلنت اللجنة في تقريرها المرسل لمجموعة دول العشرين والصادر في أكتوبر 2010م، عن خطتها لتنقيح هذه المبادئ الأساسية لحوكمة وتعزيز الممارسات الرقابية حول العالم، وفي مارس 2011م فوضت اللجنة "مجموعة المبادئ الأساسية " – المكونة من أعضاء من اللجنة ومجموعات إقليمية لسلطات الرقابة المصرفية، بالإضافة إلى صندوق النقد والبنك الدوليين ومجلس الخدمات المالية الإسلامية – بتنقيح المبادئ الأساسية وتحديثها، ليرتفع عدد المبادئ الأساسية من 25 إلى 29 مبدءا، و39 معيارا مستحدثا للتقييم، لتوفر هذه المبادئ الأساسية معيارا شاملا لإنشاء أساس سليم للتنظيم والرقابة والحوكمة السليمة، وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، نورد بعضها باختصار:

الصلاحيات والمسؤوليات والمهام الرقابية:

- **المبدأ الأول – المسؤوليات والأهداف والصلاحيات:** المعبر عن وضوح المسؤوليات والأهداف ووجود إطار قانوني للممارسة سلطات الرقابة المصرفية المعززة لسلامة وكفاءة النظام المصرفي.
- **المبدأ الثاني – الاستقلالية، المساءلة، توفر الموارد، والحماية القانونية للمراقبين:** المعبرة عن توفر استقلالية تشغيلية، وإجراءات شفافة، وحوكمة سليمة، وموازنة كافية مع الخضوع للمساءلة.
- **المبدأ الثالث – التعاون والتنسيق:** المعني بوجود إطار عمل للتعاون والتنسيق مع السلطات الأخرى المحلية ذات العلاقة، ومع السلطات الرقابية الأجنبية المعنية بالرقابة المصرفية، من خلال توفر تشريعات وقوانين أو تعليمات لهذه الترتيبات مع ضمان حماية سرية المعلومات.
- **المبدأ الخامس – معايير الترخيص:** عبر تمتع سلطة منح التراخيص للمصارف بصلاحية وضع المعايير، ورفض طلبات أي مؤسسة بنكية لا تستوفي تلك المعايير، الممثلة بتقييم هيكل الملكية والحوكمة والخطط الإستراتيجية والتشغيلية وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والوضع المالي...
- **المبدأ الثامن – أساليب الرقابة:** حيث يتطلب النظام الفعال للرقابة المصرفية، من السلطة الرقابية

= – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، " مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات "، ص ص 14-36، تاريخ التصفح: 2014/10/13.

http://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf

– رابح بوقرة و هاجرة غانم، " الحوكمة: المفهوم والأهمية "، **الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، من تنظيم مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، يومي 06 و07 ماي 2012، ص ص 10-11.

تطوير ومتابعة تقييم مستقبلي لحجم المخاطر للبنك والمجموعة المصرفية ومعالجتها.

- **المبدأ العاشر – التقارير الرقابية:** من خلال قيام السلطة الرقابية بتجميع ومراجعة وتحليل التقارير الاحترازية والنتائج الإحصائية من المصارف، منفردة ومجمعة، مع القيام بشكل مستقل بالتحقق من صحة التقارير عبر الرقابة الميدانية أو بالاستعانة بخبراء خارجيين.

الأنظمة والمتطلبات الاحترازية:

- **المبدأ الرابع عشر – حوكمة الشركات:** ذلك بأن السلطة الرقابية تفرض توافر سياسات وعمليات منضبطة وشاملة للحوكمة لدى البنوك والمجموعات المصرفية، والتي تشتمل على سبيل المثال: التوجه الاستراتيجي، الهيكل التنظيمي، منظومة الرقابة، مسؤوليات مجالس الإدارة، التعويضات والمكافآت....
- **المبدأ الخامس عشر – عملية إدارة المخاطر:** حيث تفرض السلطة الرقابية اعتماد البنوك على عملية شاملة لإدارة المخاطر، تحدد وتقيس وتقيم وتتابع كافة المخاطر الكبيرة، مع الإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب.
- **المبدأ العشرون – العمليات مع أطراف ذات صلة:** بغرض منع الإساءة في إجراء العمليات مع أطراف ذات صلة، والتصدي لمخاطر تضارب المصالح، تنفذ عمليات المصارف مع الأطراف ذات الصلة على قدم المساواة مع العملاء الآخرين مع مراقبة هذه العمليات واتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل التحكم في المخاطر أو تخفيف حدتها.
- **المبدأ السادس والعشرون – التدقيق والرقابة الداخلية:** لهدف الإرساء والحفاظ على منظومة تشغيلية قابلة للضبط لقيام هذه البنوك بأعمالها، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة مخاطرها، تشتمل هذه الأطر على ترتيبات واضحة لتفويض السلطات والصلاحيات، مع فصل الوظائف التي تفرض التزامات على البنك، والقيام بعمليات الدفع، والمحافظة على سلامة القيود المحاسبية حول موجوداته ومطلوباته وحماية أصوله، ووجود إدارات مناسبة ومستقلة للتدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال.
- **المبدأ الثامن والعشرون – الإفصاح والشفافية:** تلزم السلطة الرقابية البنوك والمجموعات المصرفية بنشر المعلومات بشكل منتظم على أساس مجمع وأساس فردي، يمكن الاطلاع عليها بسهولة تعكس الوضع المالي لهذه البنوك وأدائها ومخاطرها، واستراتيجياتها لإدارة هذه المخاطر، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات المتعلقة بالحوكمة.
- **المبدأ التاسع والعشرون – إساءة استخدام الخدمات المالية:** عبر ضمان القواعد الصارمة المتعلقة بحماية العملاء وتعزيز تطبيق معايير مهنية وأخلاقية عالية المستوى في القطاع المالي، وتحول دون استخدام البنك لأغراض إجرامية.[1]

[1] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012**. نشر اللجنة العربية للرقابة المصرفية وصندوق النقد العربي، د.ب.ن، =

➢ **معايير مؤسسة التمويل الدولية (IFC World Bank Group):**

تقر مؤسسة التمويل الدولية، بأن مبادئ حوكمة الشركات لـ G20/OECD توفر إطار عمل للمؤسسة في هذا المجال كالحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين والإفصاح والشفافية ومسؤوليات المجلس ... لكن التحدي الذي يواجه مؤسسة التمويل الدولية هو اعتماد هذا الإطار، كأفضل الممارسات الدولية لحوكمة الشركات، واستخدامه كقيمة مضافة لمجموعة واسعة من شركات العملاء في الأسواق الناشئة من أجل تحسين وصولها إلى رأس المال وتوفير فرص لإدارة المخاطر.

كما اعتمدت مؤسسة التمويل الدولية في عام 2003 قواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت شركات مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

- **الممارسات المقبولة للحكم الجيد:** من خلال إدراك العلاقة القوية التي تربط بين النزاهة والحوكمة مع جودة أداء الاستدامة المالية والاجتماعية والبيئية للاستثمارات وتعزيز ثقة الجمهور، ودعم الشفافية والإفصاح في عملياتها، فالشركة التي تخضع للحكم الجيد، هي المؤسسة التي تعتمد الشفافية والمساءلة، وتعمل بشكل جيد مع مساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين(بما في ذلك العمال المتعاقدون وعمال سلسلة التوريد الأولية، والموردين والمقاولين، والمنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية، ومنظمات المجتمع المدني).
- **خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد:** كالحد من مخاطر بيئة الاستثمار الذي من شأنه تعظيم تقييم السوق للشركات وجذب المزيد من المستثمرين، وتجنب مخاطر السمعة السيئة الناتجة عن سوء الحكم (Poor Governance) أو في أسوء الحالات تلك المرتبطة بفضائح الشركات، فضلا عن إسهام حوكمة الشركات في تطوير أسواق رأس المال العامة والخاصة.
- **إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.**
- **القيـادة:** ذلك بأن مجلس إدارة الشركة يلعب دورا مهما في قيادة إدارة المخاطر وتحقيق النمو المستدام وتحسين أداء المؤسسة، فضلا عن دور القيادة الجيدة في ضمان جودة اتخاذ القرار، وتشجيع التخطيط الفعال لأعمال الشركة، وتعزيز الرخاء طويل الأمد للشركات بصرف النظر عن نوع الشركة ومصادر تمويلها، يضاف إلى ما سبق، معالجة أوجه القصور في حوكمة الشركات، الملاحظة في الأزمة المالية لعام 2008، خاصة في مجال بيئة الرقابة (التدقيق الداخلي، والضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر، والامتثال) التي أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. [1]

= 2014، ص ص 17-24، ولمعلومات أوفر حول معايير تقييم الالتزام بالمبادئ الأساسية يمكن مراجعة نفس المؤلف في الصفحات: 39-122.

[1] - فؤاد شاكر، "الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية"، **ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي لعام 2005 " الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية "**، منشورة في:

Egyptian Banking Institute, *Corporate Governance in the Banking Sector Workshop*, March 2006.
- International Finance Corporation, **Why Corporate Governance ?**, Op.Cit, pp 03-04.

➢ **معايير صندوق النقد الدوليIMF :**

يركز صندوق النقد الدولي على ثلاثة مبادئ رئيسية للحوكمة وهي: ***المحاسبية (Accountability) والشفافية (Transparency) والنزاهة (Integrity).***

وفي هذا السياق، أكد الصندوق على دعم شفافية ومراقبة السياسات المالية والنقدية للبنوك والهيئات المصرفية، كهدف استراتيجي للحوكمة الجيدة من خلال مجموعة من المؤشرات والمقاييس المستندة على دعامتين أساسيتين:

- ✓ الدعامة الأولى: الترتيبات القانونية والمؤسساتية المؤثرة في نوعية وشفافية المعلومات المالية والنقدية.
- ✓ الدعامة الثانية: الحوافز والهياكل التنظيمية الخاصة بوضع وتنفيذ التعليمات التنظيمية بواسطة المنظمين، مؤسسات الضبط ونظرائهم.

وتتمثل أبرز المؤشرات القياسية المعتمدة من طرف الصندوق، والخاصة بإقرار معايير المحاسبية والنزاهة والشفافية المالية والنقدية فيما يلي:

- **شفافية السياسات المالية والنقدية:** يتضمن هذا المفهوم كل الأطر القانونية والتنظيمية وإجراءات السياسة الاقتصادية، وقرارات السياسة العامة، وكل البيانات والمعلومات المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية التي تكون متاحة للجمهور، سهلة الإدراك (أي مفهومة)، سهل الوصول إليها وفي الوقت المناسب، في هذا الإطار وضع الصندوق قواعد استرشادية تمثل الممارسات الجيدة المعبرة على الشفافية:

1. وضوح أدوار، مسؤوليات وأهداف السياسات النقدية للبنوك المركزية من خلال:

- التعريف الواضح للأهداف النهائية للسياسات المالية والنقدية والإطار المؤسساتي الضامن لها المتضمن في القوانين والتعليمات التي تحتوي على طبيعة وحدود المسؤولية، إجراءات التعيينات والقرارات المهمة.
- البحث في العلاقة المؤسسية بين السياسة النقدية والعمليات المالية، يتضمن كشف التقدم المحقق في استقرار توازن الاقتصاد الكلي إلى الحكومة، اشتراكات سوق السندات، حصص الربح والفائدة.
- البحث في الوظائف المالية والنقدية المنجزة من طرف البنك المركزي نيابة عن الحكومة، يتضمن ذلك إدارة الاحتياطيات المالية والدين العام.[1]

2. العملية المفتوحة لإعداد وتقديم التقرير الخاص بقرارات وأحكام السياسة النقدية يشمل:

- تغطية الإطار، الأهداف والأدوات المستخدمة من قبل البنك المركزي، والدعوة لتفسير وكشف القواعد والإجراءات.
- البحث في تركيبة، بنى، ووظائف هيئة صنع السياسة، والدعوة إلى كشف جداول الاجتماعات.
- الدعوة لتفسير التغييرات في محيط السياسة النقدية في الوقت المناسب قبل إعلانها متأخرة جدا.

[1] IMF, "Assessing Information and Governance Infrastructure", **Financial Sector Assessment: A Handbook.** Publication Services, Washington, D.C, 2004, pp 241-243.

- الحث على تقديم تقرير بشكل دوري لحالة الاقتصاد الكلي ومدى التقدم الحاصل نحو انجاز الأهداف المسطرة.
- التأكيد على نشر نتائج المداولات العامة بشان التغييرات المقترحة في القوانين والتعليمات.
- التأكيد على كشف الأحكام التنظيمية وذكر المعلومات والبيانات النقدية بالمؤسسات المالية.[1]

3. التوفر العام للمعلومات حول السياسة النقدية:

- دعوة صندوق النقد الدولي إلى الالتزام بمعايير نشر المعلومات.
- الدعوة إلى الكشف العام لمعلومات الميزانية، وإجمالي صفقات السوق، بشكل دوري، كما يتضمن نشر مفصل لبرامج الدعم المالي.
- التأكيد على صيانة خدمات المعلومات العامة والمحافظة عليها مثل التقرير السنوي.
- التأكيد على نشر نصوص ومحتويات التعليمات والقواعد القانونية.[2]

- **المحاسبة وتدقيق الحسابات المالية وتقييمها:** التقييم المحاسبي ومراجعة مقاييس المحاسبة ركيزة أساسية في بناء وتقييم القطاع المالي، يتضمن حوكمة القطاع المالي (Financial Sector Governance) كمعيار رئيسي في الحكم الصالح في المؤسسة، المستند على المحاسبة العالية النوعية ومراجعة معايير الحسابات، أي تقييم شامل لنوعية المحاسبة وصلابة النظام المالي، ومراجعة مقاييس إعداد التقارير المالية القطرية والدولية يشمل:

4. المساءلة وضمان النزاهة بالبنك المركزي:

- التأكيد على الرقابة ومحاسبة تصرفات الموظفين والمسؤولين في إعداد السياسة النقدية.
- تدقيق البيانات المالية وإعلانها بشكل دوري، وكشف ترتيبات الحكم الداخلية.
- التأكيد على إعداد ونشر التقارير السنوية الخاصة بمعلومات النفقات والعائدات.
- التأكيد على كشف معايير سلوك الموظفين وطبيعة مهامهم والحماية القانونية المعطاة لهم.[3]

وعلى هذا الأساس، فإن تقييم حوكمة المنظمات الدولية الاقتصادية والمالية – من زاوية حوكمة الشركات – يكون من خلال بحث وتحليل وقياس درجة امتثالهم، ومستوى إنفاذهم، لهذه القواعد والأحكام، وتضمينها في آليات الحوكمة الداخلية الخاصة بهم، باعتبارهم معنيون ومطالبون بالالتزام بها بالدرجة الأولى، حتى تكتسب قواعدهم ومعاييرهم التصديق والشرعية والقبول، من قبل الدول الأعضاء، وشركاتهم الخاصة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لتعزيز مصداقيتهم، وشرعية تمثيلهم لمصالح جميع الدول الأعضاء، كمساهمين وأصحاب مصلحة، بإخضاعهم للتدقيق والمساءلة، ومراقبة الامتثال.

[1] IMF, "Assessing Information and Governance Infrastructure", Op.Cit, pp 244-245.
[2] Ibid, pp 245-246.
[3] Ibid, pp 276-278.

المطلب الثاني: حوكمة المنظمات الدولية من خلال أنموذج الحكم الراشد:

" ... سنصلح (المنظمات المالية الدولية) ... لتعكس حوكمتها التحولات في الاقتصاد العالمي، وتستجيب للتحديات الجديدة للعولمة، ذلك بأن الاقتصاديات الناشئة والنامية، بما فيها الدول والمجتمعات الأكثر فقرا، يجب أن يكون لها صوت أكبر، وتمثيل أوسع .... " بيان لندن: (G20, 2009b, No.20)، فـ "الصوت Voice"، و"التمثيل Representation "، و"الشرعية Legitimacy "، و"الملكية ownership "، كلمات أساسية، ذات مدلولات قوية وجوهرية، وهي تفيد بأن معظم دول العالم لا تعتبر المنظمات المالية الدولية، كصندوق النقد والبنك الدوليين، منظمات معبرة عن تطلعاتهم، وممثلة لمصالحهم، وبدلا من ذلك، ينظر إليها كأدوات لخدمة مصالح مجموعة صغيرة من البلدان الصناعية، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي (Barro and Lee, 2005; Dreher et al., 2009)، وهو ما يضر بعملياتهم وأنشطتهم، ذلك بأن سيادة التصور أو الإدراك لدى الدول المدينة (المقترضة)، بأن السياسات والشروط التي يتعين عليهم الوفاء بها، إنما تسعى لتحقيق أهداف أخرى – مرتبطة بمصالح الدول الصناعية والثرية – وليس تحقيق رفاههم وازدهارهم الاقتصادي، من شأنه تقويض شرعية (ومشروعية) ومصداقية برامج الصندوق والبنك الدوليين، وبالتالي ستكون أكثر حذرا وترددا في قبول هذه الشروط، أو حتى اللجوء لهذه المنظمات لطلب المساعدة (Bird, 2007).[1]

من هذا المنطلق، يمكن القول بأن هياكل التمثيل الرسمية أو منظومة اتخاذ القرار بتوافق الآراء المعتمدة في المنظمات الدولية – ومن ضمنها المنظمات المالية الدولية – لا تستجيب لمتطلبات الحكم الراشد، فهي بحاجة إلى تضمين معاييره، وبالذات تعزيز معايير الشرعية والتمثيل والشفافية والمساءلة والمشاركة، في أنظمة عملها الداخلية، وكذلك الملكية – أي: تعزيز الدعم والالتزام من قبل الحكومات ومجتمعاتها المحلية لبرامج وعمليات المنظمات الدولية، عبر إشراكهم في تخطيط وتصميم السياسات والبرامج، وتحديد المشكلات وتصور الحلول، لضمان الالتزام المحلي بتنفيذها، ما يعزز شعورهم وإحساسهم بملكية البرنامج أو المشروع – إذا أرادت هذه المنظمات الدولية، تأكيد مصداقية سياساتها، ومشروعية إجراءاتها، وحيادية عملياتها، وموضوعية برامجها وأنشطتها.

وعلى هذا الأساس، يصبح من الضروري، إحداث تغيير وتحول في الطريقة التي يتم بموجبها، تحديد البرامج والمشروعات، وإعداد السياسات واعتمادها، واتخاذ القرارات، وتنفيذها وتقييمها، لضمان فعاليتها، ولتكون معبرة عن انشغالات واحتياجات ومصالح الدول ومجتمعاتها المحلية، ذلك بأن دمقرطة المنظمات الدولية، أضحت مبدءا توجيهيا، لتعزيز شرعيتها، وتطوير أدائها، وتحسين استجابتها، ويتجلى ذلك من خلال اعتماد معايير الحكم الراشد، وتضمينها في إجراءاتها المتبعة.

[1] Lukas Menkhoff and Reeno Meyer, « The G20 Proposal on IMF Governance: Is there Progress? », **Working Paper, Provided in Cooperation with: School of Economics and Management, University of Hannover,** The Open Access Publication Server of the ZBW – Leibniz Information Centre for Economics, 2010, p03.

مما تقدم، فإن حوكمة المنظمات الدولية من زاوية الحكم الراشد، تفترض بأن ترتيبات الحوكمة – الهياكل والإجراءات الرسمية وغير الرسمية، التي تحدد كيفية إدارة وتنظيم شؤون المنظمة الدولية، وتوجيهها – هي الأنسب بالنظر إلى ولاية (تفويض) المنظمة، وتوقعات المساهمين وأصحاب المصلحة، والبيئة السياسية التي تعمل فيها، بجعلها أكثر فعالية وشرعية وخاضعة للمساءلة.[1]

تتمثل ترتيبات حوكمة المنظمات الدولية كحكم راشد، في تضمين معاييره في حوكمتها الداخلية كالتالي:

- ***التمكين والمشاركة Empowerment and Participation:***

يفترض هذا المعيار، زيادة فرص الدول المتخلفة والضعيفة في المشاركة في عمليات صنع واتخاذ القرارات المعنية بمشاكلهم وأزماتهم، والمؤثرة على أوضاعهم، من خلال منظمات دولية، تمثيلية وشرعية تعبر عن مصالحهم، وتستجيب لانشغالاتهم وتطلعاتهم، وتمثلها المشاركة الواسعة المبنية على تضمينهم في العمليات القرارية، المعنية بتحديد المشكلات وتصور الحلول، من منطلق وعي وإدراك هذه الدول لمشاكلها وأزماتها، وبالتالي امتلاكها للحلول المناسبة لها، وهو ما يعزز شعورها بامتلاك القرار، وما يتمخض عنه من برامج وسياسات ومشاريع ...

يعد مطلب التمكين وتعزيز المشاركة في صلب المطالب الخاصة بحوكمة منظومة الأمم المتحدة، بدءا بإصلاح وتعزيز صلاحيات الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل دعم وتعزيز مشاركة جميع الدول في إدارة قضايا السياسة العالمية، مع التركيز على إصلاح مجلس الأمن ودمقرطته، ليكون أكثر تمثيلا لدول العالم، ومعبرا عن تغيرات موازين القوى الدولية، من خلال المطالبة بتوسيع عضويته، بشكل عادل ومناسب وتمثيلي لكل القارات وحجمها الديموغرافي، وتحسين وترشيد استخدام حق النقض (الفيتو)، واعتماد أسلوب عمل شفاف وفعال ومسؤول، وقد تعهد الأمين العام الحالي " أنطونيو غوتيريش António Guterres " في يناير / جانفي 2017، بالعمل على إصلاح الأمم المتحدة، وتعزيز دورها في حل النزاعات الدولية.[2]

أما على صعيد وكالاتها المتخصصة، فقد تم التأكيد في مناسبات عديدة، على تعزيز تمكين ودعم مشاركة الدول الأعضاء، وبالذات في المنظمات المالية الدولية كالصندوق والبنك الدوليين، لتمكينهما من العمل بفعالية، وتأكيد هويتهما كمنظمات عالمية، عن طريق إعادة النظر في كيفيات وطرائق توزيع الحصص والأصوات، وبالتالي تنويع هياكل وعمليات صنع القرار فيهما، فضلا عن الانفتاح على الجهات الفاعلة الأخرى، كالمنظمات الدولية الإقليمية على غرار الاتحاد الأوروبي مثلا، والذي يمتلك بنكا مركزيا

[1] Ruben Lamdany and Leonardo Martinez-Diaz, « Evaluating the Governance of the IMF », **Studies of IMF governance : a compendium.** Ruben Lamdany & Leonardo Martinez- Diaz editors, Production: IMF Multimedia Services Division, Washington, D.C, 2009, pp 01-02.

[2] موسوعة الجزيرة، " إصلاح الأمم المتحدة.. هل هو حلم بعيد المنال ؟ "، تاريخ التصفح: 2018/12/22.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/9/20/%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A7%

خاصا به، ولكنه لا يحوز على مقعد في مجلس إدارة الصندوق والبنك الدوليين، وكذا المنظمات العالمية غير الحكومية (المجتمع المدني العالمي)، التي أقاما معها اتصالات للتأكيد على انفتاحهما، والسماح لها بمزيد من المشاركة في عمليات وأنشطة الصندوق والبنك الدوليين.[1]

➢ ***الشرعية والتمثيل Legitimacy and Representation:***

إن المشاركة الأوسع لجميع الدول في أنشطة وعمليات المنظمات الدولية، وكذا في إعداد البرامج والسياسات، تعني فعالية أمثل في اتخاذ القرارات، وشرعية أكبر للقرارات المتخذة، والشرعية في حد ذاتها تتضمن فعالية التطبيق، وتعزز الشعور بالانتماء وملكية البرامج والمشروعات، وتشكل حافزا للعمل بسوية وتفاعل، على أساس من التعاون والوفاق.

وعلى هذا الأساس، اكتست مسألة تعزيز شرعية المنظمات الدولية، ودرجة تمثيلها لمصالح دولها الأعضاء، كمساهمين وأصحاب مصلحة، أهمية قصوى في سياسات المنظمات الدولية المتعلقة بإصلاحها وحوكمتها، سواء في أجهزة منظمة الأمم المتحدة – وبالذات تركيبة مجلس الأمن الدولي – أو في وكالاتها المتخصصة، وبخاصة منظمات التمويل والإقراض الدولية كالصندوق والبنك الدوليين، ذلك بأن الدول المتخلفة و/أو النامية ممثلة – في ضوء التوزيع الحالي للحصص – تمثيلا ناقصا، وكذلك الدول الصاعدة (الاقتصاديات الناشئة)، فحصة بعض الدول في صندوق النقد الدولي تصيب بالدهشة، فحصة ألمانيا ضعف مثيلتها بالنسبة إلى الصين، التي تساوي نظيرتها المخصصة لكندا، وحصة المملكة العربية السعودية تفوق حصة روسيا، وحصة هولندا تقترب من حصة الهند وباكستان مجتمعة، والأمثلة عديدة بالمقارنة مع حجم الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، أو النصيب من حجم التجارة الخارجية، وكلها تدفع الصندوق إلى العمل على مراجعة كيفيات توزيع الحصص، ودراسة التدابير التي يتعين اعتمادها لتعزيز حوكمتها، ذلك بأن الحصص لا تحدد فقط مساهمة كل بلد في رأسمال الصندوق أو البنك الدوليين، وحجم المساعدة التي يمكنه طلبها، بل تحدد – إلى جانب ما تقدم – حقوق التصويت، وبالتالي وزن البلدان داخل المنظمتين الدوليتين وحجم تأثيرها، ودرجة تمثيلها، وبالتالي، فإن آليات اتخاذ القرار، بحاجة إلى تطوير وتحسين، في ضوء الاعتراضات والانتقادات الموجهة لها، وبالذات تركيبة مجلس إدارتهما، وتوزيع المقاعد، والتوزيع الجغرافي لإدارات المناطق الجغرافية، في ضوء عدم تجانس مكونات العديد منها، وسوء توزيعها، ما ينعكس سلبا على مستوى التمثيل، فضلا عن تمتع الولايات المتحدة الأمريكية بحق النقض (الفيتو)، وبالتالي، فالمنظمات الدولية بصفة عامة، والمنظمات المالية الدولية بصفة خاصة، مطالبة بتحسين حوكمتها، من خلال ضمان دمقرطة منظومة اتخاذ القرارات.[2]

[1] Ngaire Woods, « The Challenge of Good Governance for the IMF and the World Bank Themselves »,Op.Cit, pp 828-830, and p 835.

[2] Michel Lelart, « Régulation et gouvernance dans la finance internationale Où en est le FMI ? », **Revue Études internationales,** volume XXXVII, n° 4, décembre 2006, publications scientifiques de l'Université Laval et l'Université du Québec, Montréal, pp 587-591.

➢ ***الشفافية Transparency*** :

تبنى الشفافية على ضمان الانفتاح، والتدفق الحر والمجاني للمعلومات، أي نشر المعلومات الخاصة بالعمليات والقرارات المتخذة، والسياسات والبرامج المعتمدة، والبيانات والمشاريع المنجزة، أو التي في طور الانجاز، والتي يجب أن تكون متاحة لحكومات الدول، وكذا الباحثين والمهتمين من الجمهور العام، وقابلة للفهم والإدراك، من خلال التقارير والمطبوعات والأبحاث المنشورة، مع إمكانية مراقبتها (أي متابعتها)، وتقييم أدائها.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن الشفافية مفتاح شرعية المنظمات الدولية، فقد أثبتت التجربة بأن اعتماد السرية في عمليات وأنشطة المنظمات الدولية، يضعف شرعيتها، ويقلل من كفاءتها، ذلك بأن الشفافية تسمح بمراقبة أداء الموظفين وتقييمه، ما يسمح بتطوير كفاءتهم، وتنمية خبراتهم، كما تعزز الشفافية فعالية المنظمات الدولية، من خلال نشر تقاريرها المتضمنة لتوصياتها وبرامجها وإجراءاتها واستراتيجياتها ... وهو ما يسمح بتقويم مشاريعها في أوانها، وتقييم سياساتها، وتدقيقها (تنقيحها).[1]

على صعيد آخر، فقد تمت الإشارة – في موضع سابق – إلى أن ثمة حدودا فاصلة بين الشفافية، وحماية أو ضمان أمن وسرية المعلومات الإستراتيجية، وهو ما يفرض وجود قيود على نشر المعلومات الحساسة، سواء على البلد المعني، والتي قد تهدد أمنه القومي، أو تضر بمصالحه، أو تولد ردود فعل محلية سلبية تمنع تنفيذ محتواها... أو على فعالية وكفاءة المنظمات الدولية نفسها، والتي تنتج ردود فعل سلبية من جانب الرأي العام أو السوق، ولا تعطي لحكومة الدولة المعنية الوقت الكافي للرد على توصيات ومقترحات المنظمات الدولية، أو التفاوض على الشروط القابلة للتعديل (مشروطية الصندوق والبنك الدوليين)، مع التطورات الحاصلة لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية التي تواجهها، حيث قد يفسر التنازل عن بعض الشروط، من قبل الجهات المعارضة، بأنها مجرد تمييع للبرنامج، كما أن الوثائق المنشورة تخضع للرقابة (قيود النشر)، حيث قد لا ترغب سلطات الدولة بمشاركة جميع المعلومات التي لديها مع موظفي وخبراء المنظمات الدولية، ما يقلل من فعالية أداء تلك المنظمات، ويعيقها عن تقديم المشورة والتوصيات اللازمة للسلطات القطرية، فضلا عن الحماية المحدودة للموظفين، واصطدامهم بالضغوط السياسية، أو خطر التسبب بأزمة، في حال نشر كل المعلومات والبيانات، ما يؤدي إلى تقييد مساحة حرية تدفق المعلومات الصحيحة والمتوفرة للجمهور، وبالتالي ستكون الشفافية هنا شكلية، وعلى هذا الأساس، من الصعب جدا التوفيق بين الحاجة إلى الإفصاح عن المعلومات، ومتطلبات حماية وضمان سرية المعلومات الحساسة للبلد العضو، وبالتالي فإن قواعد الشفافية تسمح بحذف المواد شديدة الحساسية من التقارير المنشورة، وعليه فثمة مفاضلة بين الشفافية والصراحة (الحقيقة الكاملة).[2]

[1] Carlo Cottarelli, « Efficiency and Legitimacy: Trade-Offs in IMF Governance », **IMF Working Paper**, Policy Development and Review Departmen, International Monetary Fund, Washington, D.C, June 2005, p 14.
[2] Ibid, pp 15-18.

➢ **الفعالية والكفاءة *(Effectiveness and efficiency)*:**

تعبر الفعالية والكفاءة عن العمليات والسياسات، وكذا البرامج والمشروعات، المعتمدة من قبل المنظمات الدولية، التي تعطي أفضل النتائج الملبية لحاجات ومصالح الدول الأعضاء، مع تحقيق أحسن استغلال للموارد المادية والبشرية المتوفرة، والمحققة بالنتيجة، لجودة الأداء، وكفاءة الخدمات، والمرتبطة بتطوير المؤسسات والأنظمة الإدارية المنظمة لعمل المنظمات الدولية.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن فعالية الهيكل التنظيمي، وخصائصه الإدارية وميزاته التنظيمية، في أي منظمة دولية، تتيح إمكانية التدفق السريع للمعلومات، وتسهل التحكم المركزي في توجيه وتسيير مؤسساتها، مع تعزيز قدراتها على التكيف، والحفاظ على مستوى عالي من الاتساق، وتدعم سرعة استجابتها للمخاطر والأزمات، بالاعتماد على كفاءة وخبرة وقدرات موظفيها وطاقمها الإداري، من خلال إعداد البرامج، وتقييم المشاكل والأزمات، وتصميم وابتكار الحلول، والتفاوض لإيجاد تسويات، وتنسيق الدعم السياسي والمالي مع الشركاء والمقرضين، وكذا الأعضاء والمعنيين، مع تشديد الرقابة على أداء الموظفين وأنشطتهم، لضمان سرعة الاستجابة واتساق العمليات.[1]

علاوة على ما تقدم، فقد تظهر فعالية وكفاءة بعض المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي، من خلال ممارسات الحوكمة غير الرسمية، التي تسمح للصندوق بالتفاعل بسرعة ومرونة، في الحالات التي تصبح فيها المنظمات الأخرى متعددة الأطراف، عاجزة ومشلولة، عند وقوع أزمات مفاجئة، عبر فرض آليات بديلة لصياغة الاستراتيجيات، وتوفير التمويل، وتوزيع الأعباء، وصنع وتنفيذ القرارات، تتجاوز الآليات المعتادة، عبر إحالتها إلى مجموعة صغيرة من كبار المسؤولين الحكوميين وصانعي السياسات (ممثلي مجموعة السبع G7)، الذين لا يلتزمون بترتيبات التصويت، والإجراءات الرسمية، حيث يتداولون في اجتماعات خاصة، ونادرا ما يتم تحرير محاضر رسمية لفحوى تلك الاجتماعات، ثم تحال بمجرد التوصل إلى توافق أو اتفاق مبدئي إلى مجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها، لمجرد تعزيز الشعور بالملكية الجماعية للقرار، حيث يسمح هذا النظام للصندوق، بتصميم برامج وتعبئة الموارد (التمويل) في أسرع وقت، لكن اعتماد آليات الحوكمة غير الرسمية، له سلبيات عديدة، لعل أهمها الافتقار إلى الشفافية، وعدم القدرة على ضمان المساءلة اللاحقة عن القرارات المتخذة، باعتبارها اعتمدت وقت الأزمة، خارج القنوات الرسمية، فضلا عن انعدام مشاركة بقية الدول الأعضاء في صنع القرارات واعتماد السياسات، باعتبارها اعتمدت من قبل بلدان غير رسمية مشار إليها باسم المجموعات "Gs" (G-7, G-20, G-24) وهو ما يطعن في شرعيتها، كما أن عدم وضوح توزيع المسؤوليات بين إدارة ومجلس الصندوق وتداخلها في بعض المجالات، يضعف فعاليتها وكفاءتها ويقوض مساءلتها.[2]

[1] the Independent Evaluation Office (IEO) *of the* IMF, **Governance of the IMF : An Evaluation.** Evaluation Report, Production: IMF Multimedia Services Division, Washington, D.C, 2008, p 06.
[2] Ibid, pp 06-07.

➢ ***المساءلة والمحاسبة (المسؤولية)*** **Accountability and Responsibility:**

تعبر المساءلة والمحاسبة عن مسؤولية المنظمات الدولية – وبالذات صناع القرار فيها – تجاه الدول الأعضاء، عن السياسات والبرامج المعتمدة، والقرارات والإجراءات المتخذة، والعمليات والمشاريع المنتهجة، كما تفترض المساءلة تحديد الأهداف بدقة، واعتماد آلية موثوق بها لتقييم الالتزام بتحقيق الأهداف، ووضع جزاءات (عقوبات) لعدم الالتزام بالأهداف المحددة، المنتجة للفشل وضعف الأداء.

تواجه المنظمات الدولية العديد من المشكلات و/أو المعيقات التي تحول دون اعتماد نظام للمساءلة، في ضوء غموض الأهداف الحقيقية للمنظمة الدولية، بسبب كثرتها وتشعبها، وهو ما يعقد تقييم أدائها، وبالتالي يعقد محاسبتها، فضلا عن تحديد نطاق المسؤولية (فردية أم جماعية) بسبب تعقيدات تصميمها البيروقراطي، ومن يتحمل مسؤولية إخفاق السياسات والبرامج المعتمدة من قبلها: المنظمات الدولية (المشكلة في قصور برامجها وعدم ملاءمة سياساتها)، أم الدول المطبقة لها (عدم امتثال تلك الدول لتوصياتها، وعدم التطبيق الجيد لبرامجها، وعدم استقرارها السياسي، وعجزها المؤسساتي)، يضاف إليها طول سلسلة المساءلة، فالمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مثلا، مسؤول أمام وكالات حكومية ممثلة بوزراء المالية ومحافظو البنوك – الذين يمثلون فئة من المجتمع، مصالحهم مختلفة تماما عن مصالح الفئات التي يمثلها وزراء العمل والفلاحة...– المسؤولين أمام الحكومة، المسؤولة بدورها – في النظم الديمقراطية – أمام شعوبها، وأكثر من ذلك، فالصندوق غير مسؤول تجاه الجمهور المتأثر بانعكاسات ونتائج سياساته وبرامجه، من عمال وموظفين...[1]

تعد محكمة العدل الدولية، الجهاز القضائي الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة، والتي يفترض أن تلعب دورا أساسيا في ممارسة الرقابة على مشروعية أعمال مجلس الأمن الدولي، ومطابقة قراراته مع مبادئ وقواعد المنظمة والقانون الدولي، لكن وبحجة تفادي التصادم مع اختصاصات مجلس الأمن، تم تحديد مجال اختصاصات كل جهاز، ولكن هذا لا يعني عدم إمكانية النظر في مشروعية قراراته، وبالتالي إخضاعه للمساءلة.[2]

من ناحية أخرى، تعد لجنة القانون الدولي (ILC)، وهي هيئة الادعاء الرئيسية للأمم المتحدة، التي تتعامل مع قضية المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية، من خلال إدراجها في جدول أعمالها، وقد أقرت بصعوبة وتعقيد مسألة تطبيق المساءلة على المنظمات الدولية، بسبب صعوبة التمييز بين المسؤولية التي تتحملها الدول الأعضاء في المنظمة، وتلك التي تتحملها المنظمة نفسها، من جهة، ومن جهة أخرى،

[1] Joseph E. Stiglitz, « Democratizing the International Monetary Fund and the World Bank: Governance and Accountability », **Governance: An International Journal of Policy, Administration, and Institutions,** Vol. 16, No. 1, January 2003, © 2003 Blackwell Publishing, 350 Main St., Malden, MA 02148, USA, and 108 Cowley Road, Oxford, OX4 1JF, UK. ISSN 0952-1895, pp 111-114.

[2] كريم خلفان، " مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين، دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة "، **مجلة المفكر**، العدد العاشر، جانفي 2014، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ص ص 48-49.

حدود المسؤولية (تجاه الدول الأعضاء فقط، أم مساءلة أوسع تمتد للدول غير الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية).[1]

مما سبق يمكن القول، بأن المساءلة أضعف جوانب حوكمة المنظمات الدولية، نظرا لعدم وجود معايير متفق عليها، يتم بموجبها تقييم سياساتها وعملياتها، وعدم توفر آليات مناسبة للمحاسبة، كما أنه من الصعب تقييم الأداء المؤسسي على أساس التقارير السنوية الصادرة عنها، يضاف إليها – كما سبق ذكره – تداخل المسؤوليات الذي يطمس حدود المساءلة، كما أن هناك فجوات تتعلق بالإشراف على تنفيذ السياسات، وعدم وجود رقابة كافية على الإدارة المالية، وقضايا تضارب المصالح بين مجالس الإدارة والدول الأعضاء، وبالتالي، فثمة حاجة إلى اعتماد آليات أقوى للمساءلة، وتحديدها بشكل أفضل، وتدقيق معايير الأداء، وكيفيات إعداد التقارير، والتي من شأنها المساهمة في تعزيز فعالية المنظمات الدولية.[2]

وقد سبقت الإشارة – في موضع سابق – إلى أن المنظمات الدولية، تتمسك بحق الحصانة من القوانين الوطنية والدولية، وتمتنع عن عرض المنازعات على التحكيم الدولي، وتحتج بحصانتها في الإجراءات القضائية الوطنية.

- ***الرؤية الإستراتيجية Strategic vision:***

تعبر الرؤية الإستراتيجية عن ضرورة امتلاك المنظمات الدولية، لرؤية واسعة وبعيدة المدى لتجسيد أهداف وغايات الأمن والسلم الدوليين، والتنمية الشاملة، عبر فهم وإدراك التعقيدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية، لدولها الأعضاء ومجتمعاتها المحلية، من خلال الاعتماد على موظفي وخبراء الدول المعنية – بالدرجة الأولى – باعتبارهم الأقدر على فهم طبيعة الأزمات والمشكلات المحلية وتعقيداتها المختلفة، وبالتالي الأقدر على تصور الحلول والتسويات المناسبة لها، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تضمينهم في عمليات صنع وتنفيذ القرار.

وفي هذا الإطار، تلعب منظمات المجتمع المدني العالمي، دورا مهما، من خلال إشراكها في عمليات اتخاذ القرارات الرسمية في مداولات المنظمات الدولية، بحكم خبرتها، وإلمامها بمشكلات المجتمعات المحلية التي تنشط فيها، وتواصلها مع أصحاب المصلحة المحليين، ما يسمح بنقل قضاياهم، والتعبير عن اهتماماتهم وتصوراتهم (آرائهم)، بحيث تلعب دور " حزام ناقل Transmission Belt " بين المجتمعات المحلية والمنظمات الدولية، بما يسهم في تعزيز وبناء الرؤية الإستراتيجية للمنظمات الدولية، الموجهة لإدارة قضايا السياسة العالمية.[3]

---

[1] Gerhard Hafner, « Accountability of International Organizations », **Proceedings of the Annual Meeting (American Society of International Law)**, Vol. 97 (APRIL 2-5, 2003), Published by: American Society of International Law, Washington, D.C, pp 237-238.

[2] the Independent Evaluation Office (IEO) *of the* IMF, **Governance of the IMF : An Evaluation.** Op.Cit ,pp 07-08.

[3] David Gartner, « Beyond Consultation Civil Society and The Governance of International Institutions », **Center For Universal Education, Working Paper 3**, September 2010, The Brookings Institution, Washington, DC, p 14.

من كل ما تقدم، يمكن القول بأن أنموذج الحكم الراشد، نموذج مناسب لبحث تحليل موضوع حوكمة المنظمات الدولية – ومن ضمنها المنظمات المالية الدولية – عبر بحث وتحليل وقياس درجة امتثالها، ومستوى إنفاذها، لهذه القواعد والمعايير، وتضمينها في آليات الحوكمة الداخلية الخاصة بها، وقد تم اعتماد أنموذج (حوكمة مجموعة البنك الدولي كحكم راشد) في تحليل موضوع حوكمته، باعتباره الأنسب للتخصص من جهة، ومن أجل محاولة ضمان الإحاطة الشاملة بهذا الموضوع من جهة أخرى.

المطلب الثالث: حوكمة المنظمات الدولية من خلال أنموذج التسيير العمومي الجديد:

ينطوي مفهوم التسيير العمومي الجديد، على التحول أو الانتقال من الأنموذج البيروقراطي القائم على التسلسل الهرمي والتخطيط المركزي والرقابة المباشرة، إلى الأنموذج ما بعد البيروقراطي المتميز بالدعم والابتكار (Dixon, Kouzmin & Korac-Kakabase, 1998)، من خلال اقتباس أفضل الممارسات التسييرية المتوفرة لدى القطاع الخاص، المحققة لجودة الخدمات، وفعالية الأداء، بالاستفادة من تطورات تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي فهو أنموذج قائم على إصلاح نظام الإدارة العامة، عبر تطوير العمليات الإدارية وترشيدها، لإنتاج مخرجات قوامها جودة الأداء والكفاءة والفعالية.[1]

من هذا المنطلق، لخص " غرونينغ Gruening " مبادئ ومعايير التسيير العمومي الجديد NPM، المعتمدة في مختلف الأدبيات كالتالي: تقليص الميزانية، والخصخصة، والفصل بين التمويل والإنتاج، والتعاقد الخارجي، والعمل بالإيصالات، والتركيز على مفهوم العميل، والمنافسة، والمرونة، والفصل بين السياسة والإدارة، والمساءلة على أساس الأداء، واللامركزية، وقياس الأداء، وتحسين المحاسبية، وتحسين التسيير المالي، ومراجعة الأداء، والإدارة الإستراتيجية، وتطوير نمط التسيير، وإدارة شؤون الموظفين (على أساس الحوافز والأداء وتشجيع الإبداع...)، وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى تحسين وترشيد القضاء، وتبسيط الهياكل الإدارية، وتحليل السياسات وتقييمها، ودمقرطة مشاركة المواطنين، ومن جانبها أعلنت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، بأن نموذج التسيير العمومي الجديد يتضمن خصائص الإدارة بالنتائج، المحققة للفعالية والكفاءة وجودة الخدمات، وكذا اللامركزية، والمرونة وتعزيز القدرات الإستراتيجية.[2]

من هذا المنطلق، فإن أنموذج التسيير العمومي الجديد، يفترض تطوير وتحسين الممارسات الإدارية والتسييرية للإدارات والمنظمات، من خلال دمج آليات ومعايير التسيير الجيد، في العمليات التنظيمية والممارسات الإدارية المحققة لفعالية الأداء، والمشجعة على الابتكار، والإبداع والتطوير نحو الأفضل.

---

[1] Marius Petrescu & al, « Public Management: between the Traditional and New Model », **Review of International Comparative Management**, Volume 11, Issue 3, July 2010, Academy of Economic Studies - Faculty of Management, Bucharest, pp 412-413.

[2] طارق عشور، " مقاربة التسيير العمومي الجديد كآلية لتدعيم وتعزيز تنافسية وكفاءة المنظمات الحكومية "، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد 01/ 2011-2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص ص 113-114.

وعلى هذا الأساس، أضحت مقاربة التسيير العمومي الجديد، إطارا لإحداث تحولات جوهرية في الهياكل الإدارية (البيروقراطية)، والإجراءات التنظيمية داخل المنظمات الدولية، وإضفاء الطابع المؤسسي، من خلال اعتماد إصلاحات مالية ووظيفية، تعنى بتحسين النظم المحاسبية، وتدقيق استخدام الموارد، حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2006، معايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، باعتبارها أنسب المعايير المحاسبية للمنظمات الدولية الحكومية، التي لا تستهدف الربح، والتي من شأنها تحسين أنظمة التخطيط، والمحاسبة، واتخاذ القرار، ووضع الميزانية، والإبلاغ المالي، المتضمن الإبلاغ عن الأصول والخصوم، والإيرادات والنفقات، بما يكسبها المصداقية لدى الدول الأعضاء، والجهات المانحة، والموظفين، ويعزز المساءلة والشفافية والحوكمة.[1]

لكن يلاحظ في هذا الإطار، بأن الإصلاحات المعتمدة من قبل منظمة الأمم المتحدة، لتطوير وتحسين بيروقراطيتها، لم تكن في المستوى المأمول، وهو ما دفع بالأمين العام الحالي للمنظمة " أنطونيو غوتيريس" إلى التعهد بالعمل من أجل إصلاح المنظمة، حيث قدم مقترحات بهذا الشأن لتعزيز دورها، وتحسين التنسيق والمساءلة، والمساعدة في منع الأزمات، من خلال اعتماد إصلاحات في هيكل السلم والأمن الأممي، وإصلاحات إدارية[2]، كما قدم الرئيس الأمريكي " دونالد ترامب Donald J Trump " خلال اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2017، رؤية مكونة من عشرة بنود لإصلاح المنظمة لتكون أكثر كفاءة وفعالية، ومنددا بسيطرة البيروقراطية وسوء الإدارة على المنظمة، وقد أيدت دول عديدة مضمون الوثيقة، داعية الأمين العام إلى مباشرة إصلاح هادف وفعال، كما تعهدت بدعمه من أجل تعزيز الشفافية في وكالات الأمم المتحدة، وزيادة الرقابة عليها، وتحسين أدائها فيما يخص العمل الإنساني والإنمائي، والسلام الذي ترعاه المنظمة، وتقليص حالات التكرار، والإفراط والتطابق في التفويضات حتى للمؤسسات الرئيسية للمنظمة، والمساعدة على تأمين توظيف أفضل وأنسب، يراعي المساواة بين الجنسين والتنوع الجغرافي، وبالإضافة إلى ما تقدم، فالمنظمة مطالبة بتطوير واعتماد نظام محاسبة، ومراقبة ومساءلة لموظفيها، لضمان عدم الإفلات من العقاب، في حال ارتكابهم لجرائم، وتورطهم في الفساد، ذلك بأن الحصانة التي يتمتع بها موظفوها، أسست لثقافة الصمت والإفلات من العقاب داخل المنظمة، فضلا عن عدم توفر حماية للموظفين الشرفاء، الذين يبلغون عن الفساد، بسبب قوة ونفوذ المسؤولين.[3]

وفي سياق الحديث عن الموظفين، فإن معظم المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية، وضعت أنظمة للموظفين، تشتمل على واجباتهم والتزاماتهم، كما وسع بعضها من نطاق الوفاء بالالتزامات والواجبات ليشمل العاملين الدوليين اللذين لا تنطبق عليهم صفات الموظفين الدوليين، لعل أبرزها: التفرغ التام

---

[1] أحلام فوغالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 160-161.

[2] أخبار الأمم المتحدة، " الأمين العام: نظام الأمم المتحدة الإنمائي يحتاج إلى تغييرات جريئة "، تاريخ التصفح: 2018/12/25.
https://news.un.org/ar/story/2017/07/278932

[3] علي محمد جار الله، **كفى فسادا**. دار سما للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، ص ص 213-214.

للوظيفة الدولية، فلا يباشر نشاطا خارجيا، إلا بإذن وترخيص من إدارة المنظمة الدولية، والإخلاص في العمل والنزاهة، بالتزام الحياد، والتجرد من الأهواء والمؤثرات الخارجية، وعدم التحيز لأي دولة عضو، بما فيها الدولة التي يحمل جنسيتها، مع تغليب مصلحة المنظمة على مصلحته الخاصة، في حال تعارضهما، مع احترام التدرج الوظيفي، وتكريس نشاطه لخدمة المنظمة الدولية، وتخصيص ولائه لها، باعتبار مسؤوليته دولية وليست قومية، وبالتالي تأكيد استقلاليته عن بلده الأم الذي يحمل جنسيتها، حيث نصت المادة 1/100 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، على عدم جواز طلب أو تلقي الأمين العام أو الموظفين، لتعليمات من أي حكومة، أو سلطة خارجية، أثناء تأديتهم لمهامهم، كما يجب عليهم عدم القيام بأعمال وأنشطة تسيء إلى مراكزهم، باعتبارهم موظفين دوليين مسؤولين أمام المنظمة وحدها، وعدم الإضرار بالمنظمة، بإفشاء أسرارها مثلا، مع احترام قوانين ونظم ولوائح دولة المقر.[1]

وبالرغم من هذه الإجراءات، واللوائح التنظيمية، لم تنجح البيروقراطيات الدولية، في التقليل من حدة التوتر الذي يشوب علاقاتها بالدول الأعضاء، التي تسعى إلى فرض نفوذها وهيمنتها على قرارات المنظمات الدولية، ولم يفلح نص المادة 1/100 السابقة الذكر في القضاء تماما على الانحياز الوطني أو الأيديولوجي لغالبية العاملين في بيروقراطيات المنظمات الدولية، وخاصة كبار المسؤولين، المنتمين إلى الدول القوية، كما لم تردع الدول الكبرى عن استغلال نفوذها في المنظمة، وهو ما يضرب مصداقية الاستقلال الذاتي للمنظمة في الصميم، فضلا عن التأثير المالي للقوى الكبرى على استقلالية المنظمات الدولية، وموضوعية سياساتها وعملياتها، المقترنة مع ضعف دور وقدرة قياداتها وكبار مسؤوليها، بسبب تدخلات ونفوذ ومصالح الدول الكبرى، وكل هذا يقلل من فعالية دورها، وفاعلية تسييرها.[2]

مما تقدم، يمكن القول بأن المنظمات الدولية تواجه قيودا وتحديات عديدة، تحد من فعالية إصلاح وحوكمة بيروقراطيتها، وفق مقاربة التسيير العمومي الجديد، رغم سعيها الحثيث نحو تبني قواعده ومعاييره الإدارية والتنظيمية، وهو ما يجعل من مقترحات إصلاحها وتحديثها، وبالتالي حوكمتها، مجرد خطوات ظرفية وشكلية، تمليها طبيعة المرحلة الراهنة، ومتغيراتها الآنية، فالعبرة بالإجراءات العملية والملموسة، وليس بالخطابات والتعهدات المستقبلية، وبالصلاحيات الفعلية لا الاسمية والشكلية، وبالقدرة على صنع القرار وتنفيذه، لا بعدد اللوائح والتوصيات الصادرة، حتى لا تبقى قواعد ومعايير التسيير العمومي الجديد، المزمع اعتمادها في إصلاح وحوكمة بيروقراطية منظمة الأمم المتحدة، بالإضافة لبيروقراطيات المنظمات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي مثلا، مجرد تسويق أيديولوجي معياري للأنموذج الغربي الليبرالي وتعميمه، في إطار نمذجة أنظمة الحكم والتسيير، تبعا لأطروحات وأدبيات العولمة.

---

[1] ميلود خيرجة، " التزامات الموظف الدولي تجاه المنظمة الدولية "، **مجلة المفكر**، العدد 16، ديسمبر 2017، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ص ص 769-773.

[2] أحلام فوغالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 165-167.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني:

من كل ما تقدم، يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها، وصياغتها كما يلي:

- ✓ الحوكمة كفلسفة إدارة، حكم وتسيير، اقتصادية المنشأ بالأساس، تعود إلى المساهمات النظرية للاقتصاد المؤسسي (Institutional Economics).
- ✓ أنتج مصطلح الحوكمة Governance ثلاث إشكاليات معرفية إبستمولوجية، تصعب من حصر مفهومه وتحديد مدلولاته، على مستوى الترجمة، وتدقيق التعريف، واعتماد النموذج القيمي.
- ✓ ثمة بعدين رئيسيين لدراسة وتناول مفهوم الحوكمة، وهما: الحوكمة كإطار تحليلي لأهداف علمية، والحوكمة كإطار معياري لأهداف سياسية وأيديولوجية.
- ✓ تتميز الحوكمة بالتعددية والتنوع من حيث مستويات التفاعل [من الحوكمة المحلية إلى الحوكمة العالمية]، وطبيعة الفواعل [كالدولة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وشركات القطاع الخاص...] وكذا مجالات وأنماط التفاعل [سياسية واقتصادية وقيمية، تعاونية وتوافقية وتعارضية...].
- ✓ تتميز المنظمات الدولية، بالتنوع والتعقيد، على المستويين المجالي [عالمية وإقليمية وجهوية] والوظيفي [عامة ومتخصصة].
- ✓ تعاني المنظمات الدولية، من قصور وضعف في الأداء، متوافقا مع مشاكل في هياكلها التنظيمية، وآليات عملها، المتميزة بالعجز الديمقراطي، ونقص الشرعية والتمثيل، ومحدودية الشفافية، وغموض خطوط المساءلة، وضعف التنسيق وعدم الاتساق في سياساتها وبرامجها، والتناقض بين الخطاب والواقع، مع ازدواجية المعايير، وضخامة الجهاز البيروقراطي، وعدم كفاءته... وهو ما يفرض ضرورة إصلاحها، وتعزيز حوكمتها الداخلية، لتحقيق الكفاءة والفعالية.
- ✓ تفترض حوكمة المنظمات الدولية، تعزيز متطلبات الحوكمة الداخلية السليمة، المتضمنة لعمليات هادفة، وإجراءات مقصودة، في إطار رؤية إستراتيجية واضحة المعالم، من خلال إعادة صياغة أو تجديد وتطوير أساليب عملها، وتعزيز قدراتها المؤسسية، وتطوير برامجها وسياساتها، وتفعيل أدائها لتعظيم دورها، وترسيخ وجودها كفاعل نشيط ومؤثر في السياسة العالمية.
- ✓ تتعدد الأطر التحليلية والنماذج النظرية لحوكمة المنظمات الدولية، والمتمثلة أساسا في أنموذج حوكمة الشركات، وأنموذج الحكم الراشد، وأنموذج التسيير العمومي الجديد.
- ✓ يمكن اعتبار أنموذجي حوكمة الشركات، والحكم الراشد، مناسبين لتحليل حوكمة المنظمات الدولية المتخصصة – ومن ضمنها المنظمات المالية الدولية – عبر بحث وتحليل آليات الحوكمة الداخلية الخاصة بها، ومعرفة درجة امتثالها، ومستوى إنفاذها، للقواعد والمعايير المعتمدة من طرفها (سيتم اعتماد أنموذج الحكم الراشد في دراسة موضوع حوكمة البنك الدولي في الفصول اللاحقة)، أما أنموذج التسيير العمومي الجديد، فيبدو مناسبا أكثر، لبحث إصلاح وحوكمة بيروقراطيات المنظمات الدولية العامة، كمنظمة الأمم المتحدة، وكذا المنظمات الإقليمية.

الفصل الثالث:

حوكمة البنك الدولي

بين متطلبات الكفاءة

والفعالية وتحديات

الواقع والممارسة

تـمـهـيــد:

تعمل مجموعة البنك الدولي في جميع المجالات الرئيسية للتنمية، وتقدم المجموعة نطاقا واسعا من المنتجات المالية والمساعدة الفنية، كما تساعد البلدان في تبادل وتطبيق المعارف والحلول المبتكرة عند التصدي للتحديات التي تواجهها.

وانطلاقا من أهمية الدور الذي يضطلع به البنك الدولي، فإن مسألة تحسين حوكمته الداخلية وتعزيزها تصبح أولوية من أولويات سياساته وإجراءاته، في ضوء تصاعد الانتقادات التي تطعن في كفاءة أدائه، وشرعية أعماله، فضلا عن التحديات التي تواجه عملياته وأنشطته الإنمائية، خاصة ما تعلق منها بالقضايا الاجتماعية والبيئية، وهو ما دفع البنك الدولي إلى تبني طائفة متنوعة من الآليات والإجراءات والأنظمة التي تعزز نزاهته المؤسسية وكفاءته العملية.

ومن هذا المنطلق، يختص الفصل الثالث بدراسة وبحث موضوع حوكمة البنك الدولي، والذي يتوزع على ثلاث مباحث ممثلة في:

يختص المبحث الأول بدراسة البنية المؤسسية والإجراءات التنظيمية الخاصة بمنظمة البنك الدولي، والذي يتضمن الإشارة إلى الخلفية التاريخية لنشأة البنك الدولي، وتطور مؤسساته وعملياته، ثم التعريف بمؤسساته المكونة لمجموعة البنك الدولي، وتبيان الهيكل التنظيمي المتضمن لآليات صنع القرار، والوحدات المؤسسية، ثم تناول القواعد والأحكام التنظيمية المحددة لعمل البنك الدولي.

أما المبحث الثاني فيختص ببحث والدراسة والتحليل الانتقادات الموجهة لنظام حوكمة البنك الدولي والتحديات المرتبطة بها، سواء تلك المتعلقة بنظامه الهيكلي (المؤسسي والإداري)، أو المتعلقة بأنشطته وعملياته المرتبطة بسياساته الاقراضية وتوزيع موارده، أو ذات الصلة بمستويات المشاركة، الشفافية والمساءلة في البنك الدولي.

في حين يتناول المبحث الثالث بالبحث والتحليل مختلف الإجراءات، والآليات، والأنظمة، والممارسات الجيدة، التي من شأنها تعزيز حوكمة البنك الدولي، وتعظيم كفاءة وفعالية أدائه.

المبحث الأول: البنية المؤسسية والإجراءات التنظيمية لمنظمة البنك الدولي:

يعد البنك الدولي، منظمة دولية متخصصة، ووكالة دولية من وكالات منظومة الأمم المتحدة، المنبثقة عن معاهدة " بريتن وودز"، وهو أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، يقدم منتجات مالية ومشورة فنية بشأن السياسات، لمساعدة البلدان على مواجهة تحديات الفقر، وتوسيع نطاق المنافع المتأتية من التنمية المستدامة، متبنيا رسالة مكافحة الفقر، وتحسين الظروف المعيشية للأشخاص في العالم النامي.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لمنظمة البنك الدولي:

تميزت العلاقات التجارية الدولية، خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين [1919-1939]، بتعزيز المعاملات التجارية الثنائية، على حساب المعاملات التجارية المتعددة الأطراف، كما شهدت نفس الفترة، اعتماد سياسات اقتصادية عرفت بـ " سياسة إفقار الجار Beggar-Thy-Neighbour Policy "، والتي تستهدف حل المشاكل الاقتصادية الداخلية على حساب الدول الأخرى، باستخدام وسائل اقتصادية متعددة بغرض دعم الانتعاش الاقتصادي للدولة المعنية، على حساب دول الجوار، ومن بين الوسائل الاقتصادية المستخدمة لهذا الغرض، سياسة سعر الصرف الأجنبي، عبر تخفيض الدولة المعنية لقيمة عملتها، لتشجيع صادراتها، وتخفيض الواردات، وهو ما أدى إلى تقلبات في أسعار الصرف، أو عبر فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، مقابل إعفاء صادراتها أو تخفيض الضرائب الجمركية عليها، فضلا عن تقييد حرية التجارة على المستوى الدولي،[1] هذه السياسات الاقتصادية الدولية، توجت بأزمة اقتصادية عالمية، عرفت بأزمة الكساد العظيم 1929- 1933م، كما انهارت قاعدة الذهب، حيث تحولت البنوك المركزية إلى اعتماد نظام النقد الورقي، بدل نظام الصرف بالذهب، والذي تزامن مع نشوب الحرب العالمية الثانية سنة 1939م، وفي ظل ظروف الحرب الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية... دعي ممثلو 44 دولة للالتقاء في مدينة " بريتون وودز Bretton Woods " بولاية " نيوهامبشير New Hampshire " الأمريكية، عام 1944م، لاعتماد نظام اقتصادي (مالي ونقدي) عالمي جديد، أكثر عدالة واستقرارا – من وجهة نظر المشرفين على أعمال المؤتمر – ليتولى الرقابة والإشراف على النظام الاقتصادي العالمي، ويحول دون تكرار مشاكل الأسواق المالية العالمية، والأزمة الاقتصادية العالمية 1929م.[2]

عرض خلال هذا المؤتمر مشروعين، أحدهما تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية، من إعداد ممثلها الاقتصادي " وايت Harry Dexter White " والذي نشر في 05 أفريل 1943م، والثاني تقدمت به المملكة المتحدة، من إعداد مبعوثها الاقتصادي الشهير اللورد " كينز John Maynard Keynes "، والتي نشر في 07 أفريل 1943م، واللذين تضمنا المقترحات التالية:

---

[1] Joseph E. Stiglitz, « Democratizing the International Monetary Fund and the World Bank: Governance and Accountability », Op.Cit, p 112.

[2] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**. مكتبة الإشعاع للنشر والطباعة والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص ص 406-407.

أولا: مشروع وايت الأمريكي: استهدف إنشاء منظمة دولية متخصصة في الرقابة والإشراف على النظام النقدي العالمي، للحيلولة دون تكرار المشاكل التي واجهته سابقا، كالتخفيض التنافسي لقيمة العملات بين الدول، ورفع القيود المفروضة على عمليات الصرف الخارجية وعلى حرية التجارة الدولية، والتقليل من التدخلات الحكومية الموجهة نحو معالجة التقلبات في مستويات التشغيل، والعجز في ميزان المدفوعات... حيث اقترح " هاري وايت " اعتماد صندوق دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه، على أن تكون وحدة التعامل الدولي هي " اليونيتاس Unitas "، والتي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب، وللدول الأعضاء حرية الاختيار بين أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو اليونيتاس، وليس لها الحق في تغيير هذه القيمة، إلا بعد موافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق، وتودع الدول الأعضاء حصصها من الذهب، وعملاتها الوطنية، وسنداتها الحكومية، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمسك – في تلك الفترة – بنظام الصرف بالذهب، والدولار قابل للتحويل ذهبا في المدفوعات الدولية، فستكون العملة المستخدمة هي الدولار، كما أقر " وايت " بأن حجم حصص الدول الأعضاء في رأسمال هذا الصندوق، هو المحدد لقوتها التصويتية في إدارة شؤونه، حيث يقدر حجم حصة كل دولة عضو، على أساس حجم ما تملكه من ذهب ونقد أجنبي، وحجم دخلها القومي، ومدى تقلبات ميزان مدفوعاتها، واقتراح كهذا، يصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها كانت تملك حينئذ أكبر كمية من الذهب العالمي، وصاحبة أعلى دخل في العالم، وهي بذلك الدولة الغنية الدائنة.[1]

ثانيا: مشروع كينز الانجليزي: قدم " كينز" مشروعا لإصلاح نظام النقد والصرف العالميين، بهدف تسهيل سياسة التوسع النقدي الداخلي والخارجي، وزيادة التبادل التجاري، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مقترحا في سبيل تحقيق ما تقدم، اعتماد اتحاد دولي للمقايضة، وهو بمثابة بنك للبنوك المركزية، وسلطة نقدية فوق الدول، يضطلع بإنشاء القوة الشرائية اللازمة للتبادل الدولي، عبر اعتماد وحدة نقدية دولية ممثلة في عملة " البانكور Bancor "، تحدد قيمتها بالذهب، بمعدل يمكن تغييره، وسعرها يعادل عملات الدول الأعضاء في هذا النظام المالي الجديد، وتتحدد حصة كل دولة بحجم تجارتها الخارجية، ومقدار صادراتها من الذهب، ولتفادي انعدام التوازن في القوة الشرائية، يقوم الاتحاد الدولي للمقايضة بالضغط على الدول الدائنة والمدينة لتعديل ميزانها، كما لا يسمح بتراكم أرصدة البانكور للدول الدائنة، وقد اعتقد " كينز " بأن النظام المقترح، من شأنه المساهمة في حل مشكلات الدائنية والمديونية المترتبة عن الحرب العالمية الثانية، فالدول المقترضة يمكنها سداد ديونها بعملة البانكور عن طريق الاتحاد، خلال فترة زمنية

---

[1] – بسام حجاز، **العلاقات الاقتصادية الدولية**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 177.

– ودان بوعبدالله، " آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية: دراسة حالة الأزمة المالية العالمية"، (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان ، 2014-2015، ص 18.

دون أن يترتب عن ذلك ضغوط على موارد الدول المقترضة بالبانكور، وهو في مسعاه هذا، يحاول الدفاع عن مصلحة بلده الأم بريطانيا (المملكة المتحدة)، باعتبارها دولة مدينة، من أجل تعافي الاقتصاد البريطاني، وعودته للصدارة في ضوء عالم تغيرت فيه مراكز القوة العالمية، لكن مشروعه البنَاء، لم ينل القبول في مؤتمر " بريتون وودز 04 – 22 جويلية 1944م "، بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية والذي يعزى لمقترحات اعتماد عملة جديدة، ومنظمة فوق الدول، وإضعاف دور الدولار والذهب، وفرض عقوبات على الدول الدائنة والمدينة على السواء – في ضوء تمتع الولايات المتحدة الأمريكية، بفائض في ميزان مدفوعاتها في ذلك الوقت – ومقترح منح قروض بحسب أهمية كل دولة في التجارة الدولية.[1]

ولعل من الصواب القول، بأن كلا المشروعين يتفقان على ضرورة إنشاء منظمات مالية ونقدية دولية تتولى الإشراف على إدارة النظام المالي والنقدي العالمي، إلا أن الغلبة، كانت لصالح المشروع الأمريكي باعتبارها أضحت مركز القوة السياسية والاقتصادية – المالية والنقدية – والعسكرية، فضلا عن مديونية معظم دول أوروبا الغربية لها، وقد ترأس " وايت " اللجنة المخصصة لصندوق النقد الدولي في مؤتمر " بريتون وودز "، في حين ترأس " كينز " اللجنة المخصصة للبنك الدولي، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ يوم 27 ديسمبر 1945م، ليباشر البنك الدولي للإنشاء والتعمير أعماله، بتاريخ 25 جوان 1946م، في برامج إعادة الإعمار، وبناء اقتصاديات الدول الأوروبية – وبالذات الغربية الرأسمالية – التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، لينخرط فيما بعد في تمويل مشاريع الدول المستقلة حديثا، والمنخرطة في عمليات التنمية والتعمير، بالتركيز على مشاريع البنية التحتية كبناء السدود، وشبكات الري والكهرباء والطرق، ومع إنشاء مؤسسة التمويل الدولية عام 1956م، أضحت مجموعة البنك الدولي قادرة على تقديم القروض لشركات القطاع الخاص، والمؤسسات المالية في البلدان المتخلفة و/أو النامية، وفي عام 1960م، أنشئت المؤسسة الدولية للتنمية، لتنظم إلى مجموعة البنك الدولي، بهدف إيلاء مزيد من التركيز على البلدان الأشد فقرا، لتنسجم مع الهدف الرئيسي لمجموعة البنك الدولي، ألا وهو مكافحة الفقر والحد منه، لتدعم وتثرى قدرات مجموعة البنك الدولي، على ربط الموارد المالية العالمية باحتياجات البلدان النامية، بإطلاق مؤسستي: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار عام 1966م، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار عام 1988م، وبحسب البنك الدولي، فقد انصب نشاط مجموعته على جميع القطاعات المهمة في مكافحة الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين جودة حياة الناس في البلدان النامية، آخذة في الاعتبار اختيار وتصميم المشروعات على نحو سليم، موظفة في ذلك حزمة واسعة النطاق من العوامل المحققة للنجاح، ألا وهي المؤسسات الفعالة، والسياسات السليمة، والتعلم المستمر من خلال التقييم، وتبادل المعارف، والشراكة مع القطاع الخاص، وبناء علاقة راسخة مع أكثر من 180 بلدا عضوا في المجموعة، مع اعتماد

[1] – ضياء مجيد، **اقتصاديات أسواق المال**. مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص153.

– ودان بوعبدالله، مرجع سبق ذكره، ص 17.

تنوع موظفي مجموعة البنك الدولي ذو التخصصات المتعددة، والتي تضم خبراء في الاقتصاد، وخبراء سياسات عامة، وخبراء قطاعات، وعلماء اجتماع... ومع زيادة الطلب على خدمات مجموعة البنك الدولي، فقد ارتفعت قروضه وارتباطاته، من أربعة قروض بقيمة إجمالية بلغت 497 مليون دولار عام 1947م، إلى 302 ارتباط بقيمة إجمالية بلغت 60 مليار دولار في عام 2015م.[1]

يقع مقر مجموعة البنك الدولي، في واشنطن العاصمة، يضم حاليا أكثر من عشرة آلاف موظف، يتوزعون في أكثر من 120 مكتبا بمختلف أنحاء العالم، ومنذ عام 1947م، موَل البنك الدولي أكثر من 12 ألف مشروع إنمائي، عن طريق القروض التقليدية، والتمويل لأغراض التطوير المالي، وفي مجال السياسات، والائتمانات بدون فوائد، أو بفوائد منخفضة، والمنح، مع تقديم المشورة اللازمة، ويقر البنك الدولي بالعمل في جميع المجالات الرئيسية للتنمية، من خلال اضطلاع مجموعته بتقديم نطاق واسع من المنتجات المالية والمساعدات الفنية، ومن ضمنها مساعدة البلدان في تبادل وتطبيق المعارف، والحلول المبتكرة، عند التصدي للتحديات التي تواجهها.[2]

في ثمانينيات القرن الماضي، بدأ البنك الدولي بفرض شروط صارمة على القروض التي يمنحها، عبر تنفيذ برامج التكيف الهيكلي (التعديل الهيكلي)، مجبرة حكومات البلدان المقترضة على التخلي عن عوائق التجارة والاستثمار، مع خصخصة الخدمات العامة، وإضعاف قوانين العمل، وخفض البرامج والمساعدات الاجتماعية، وهي سياسات وبرامج كان لها الأثر السلبي البالغ على الدول المطبقة لهذه الشروط، حيث أظهرت بيانات البنك الدولي نفسه، أن عدد الفقراء (الذين يقل دخل الفرد منهم عن دولارين يوميا)، قد ارتفع في كافة المناطق – باستثناء منطقة شرق آسيا والباسيفيك – بين أعوام 1991 – 2004م، وفي دول إفريقيا جنوب الصحراء، بحسب بيانات البنك الدولي، فقد تضاعف عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع (أقل من دولار واحد لليوم)، خلال أكثر من عقدين عن تطبيق برامج التكيف الهيكلي، من 164 مليون شخص سنة 1981م، إلى 298 مليون شخص سنة 2004م، ولم تكن حال دول أمريكا اللاتينية المطبقة لبرامج التكيف الهيكلي بأحسن حال، إذ لم تتجاوز الزيادة في الناتج الاقتصادي الإجمالي في المنطقة 3,2% بين أعوام 1990 – 2006م، في مقابل 8,5% بالنسبة لدول منطقة شرق آسيا والباسيفيك خلال نفس الفترة، بسبب رفضها بشكل كبير السياسات النيوليبرالية للمنظمات المالية الدولية – ومن ضمنها البنك الدولي – والأمثلة عديدة عن إخفاق برامج وسياسات البنك الدولي .[3]

---

[1] البنك الدولي، " تاريخ البنك الدولي "، تاريخ التصفح: 2017/01/07، على الموقع:
https://www.albankaldawli.org/ar/about/history

[2] البنك الدولي، " عمل مجموعة البنك الدولي" تاريخ التصفح: 2017/01/09، على الموقع:
https://www.albankaldawli.org/ar/what-we-do

[3] الاتحاد الدولي للنقابات، **تحدي المؤسسات المالية الدولية: معلومات واستراتيجيات عملية لمشاركة نقابات العمال مع المؤسسات المالية الدولية**. ترجمة ونشر الاتحاد الدولي للنقابات، بروكسل، 2008، ص 05.

وعلى هذا الأساس، فإن سياسات وعمليات وبرامج البنك الدولي، في الدول الفقيرة والنامية، لم تحقق أهدافها، وقوبلت بالنقد، وهو ما دفعه إلى إجراء مراجعة نقدية ذاتية لبرامجه وسياساته، خلصت إلى أهمية إدماج نظم الحوكمة في أولويات سياساته وبرامجه، من أجل مساعدة البلدان المتعاملة مع البنك الدولي، على بناء مؤسسات قوية، تتمتع بالقدرة والكفاءة، والانفتاح والشمول والمساءلة، توفر بيئة مناسبة لازدهار نمو القطاع الخاص، ما يساهم في الحد من الفقر، وتقديم خدمات قيمة، حيث ابتكر البنك الدولي قطاع الممارسات العالمية للحوكمة، بمحفظة قروض تتألف من 86 مشروعا، تزيد قيمتها عن عشرة مليارات دولار، فضلا عن محفظة متنوعة من الأنشطة الاستشارية والمنح، كما يتعاون مع القطاعات الأخرى في أكثر من 50 مشروعا، وتتدرج مكونات الحوكمة في أكثر من 20% من محافظ البنك الجاري تنفيذها.[1]

ومن ناحية أخرى، أقر البنك الدولي – ومعه صندوق النقد الدولي – بأن أنموذج النمو المعتمد على السوق الحرة وتوصيات إجماع واشنطن النيوليبرالية، ليست الخيار الأنسب دوما، كما أشارا إلى أن أوراق " استراتيجية الحد من الفقر " (التي اعتمدها البنك الدولي عام 2001م)، ستحكم سياساته الاقراضية، وفي عام 2005م وافقا (البنك والصندوق معا) على إلغاء مديونية الدول الفقيرة ذات المديونية الكبيرة، كما تم في عام 2008م جدولة إلغاء الديون المترتبة على 30 دولة لصالح صندوق النقد والبنك الدوليين، على أن ورقة استراتيجية تخفيف الفقر، كان يفترض بها أن تأخذ بعين الاعتبار التحديات والظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالدول الفقيرة، ومجتمعاتها المحلية، حتى تضمن عدم قيام السياسات الاقتصادية الجديدة بتعزيز الفقر وزيادة الأوضاع والأحوال المعيشية سوءا، حيث بدا للعيان، وبعد مرور سنوات قليلة على تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر، بأن هذا النهج المعتمد غير كاف، وبالتالي غير عملي، مادامت لا تزال وفية لتوصيات إجماع واشنطن، والأيديولوجية النيوليبرالية، برغم مراجعتهما لسياسات المشروطية عام 2005م، وتعديلها نسبيا، إلا أنها استمرت في تطبيق شروط التكيف الهيكلي الكلاسيكية على الإعفاء من الدين، والعديد من القروض الممنوحة.[2]

مما تقدم، يمكن القول بأن مسيرة البنك الدولي، عرفت بعض الانجازات، مثلما شهدت العديد من الإخفاقات، كما قوبلت سياساته وبرامجه بالنقد من قبل البلدان النامية المدينة له، والمطبقة لشروطه ومعاييره الصارمة، وهو ما دفع البنك الدولي إلى القيام بمراجعات ذاتية لبرامجه وسياساته وعملياته، والقيام بتعديلات، واعتماد تغييرات في سياسته الاقراضية، ومعايير مشروطيته، ولكن هذا لم يكن كافيا – للرفع من أدائه – بدون اعتماد إصلاحات شاملة، ومراجعة نظم حوكمته الداخلية، وهي موضوع هذه الدراسة.

---

[1] البنك الدولي، " الحوكمة: السياق والإستراتيجية " تاريخ التصفح: 2017/01/09، على الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/governance/overview

[2] الاتحاد الدولي للنقابات، مرجع سبق ذكره، ص ص 05-09.

المطلب الثاني: مؤسسات مجموعة البنك الدولي:

يمكن اعتبار منظمة البنك الدولي المنظمة التوأم لصندوق النقد الدولي، فهذا الأخير يعمل في مجال إدارة شؤون النقد وموازين المدفوعات، أما منظمة البنك الدولي فتختص بمجال القروض والاستثمارات، وتضم مجموعة متكاملة من المؤسسات المتعاونة معه، والمرتبطة به ارتباطا وثيقا، حيث تشكل هذه المؤسسات مجتمعة ما يصطلح عليه بمجموعة البنك الدولي، ذلك بأن مصطلح "منظمة البنك الدولي" يعبر عن مؤسستي البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، في حين يضم مصطلح "مجموعة البنك الدولي" خمس مؤسسات مترابطة ومتعاونة، وعلى درجة عالية من التنسيق، والتي تضم بالإضافة إلى المؤسستين سابقتي الذكر (IBRD) و(IDA)، مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، يجمعهم التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة.[1]

الشكل الأول: مجموعة البنك الدولي

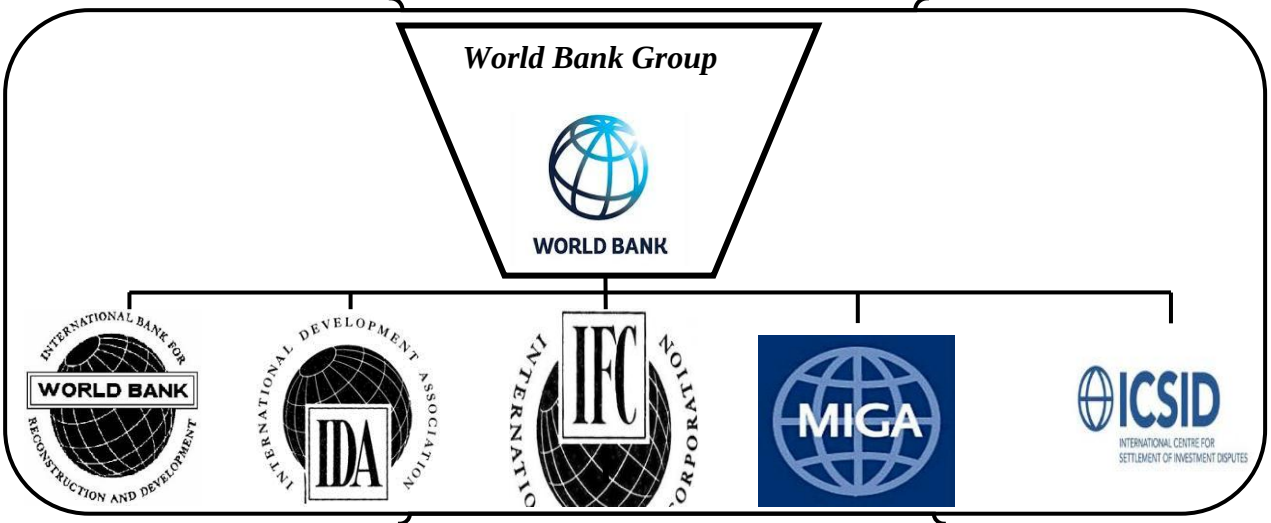

المصدر: من تصميم الباحث (بتصرف)

أولا: مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD): هي مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية، وأكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، تملكه الدول الأعضاء البالغ عددها 189 بلدا، يقدم قروضا وضمانات، ومنتجات إدارة مخاطر، وخدمات استشارية للبلدان المتوسطة الدخل، وكذا البلدان المنخفضة الدخل، والمتمتعة بالأهلية الائتمانية، كما يعمل على تنسيق جهود الاستجابة، والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية، كما يعرف بأنه المؤسسة الدولية المسؤولة عن إدارة النظام المالي العالمي، والذي من شأنه تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحسين نوعية الحياة لمواطني الدول الأعضاء، عن طريق توفير الائتمان الطويل والمتوسط الأجل، بالإضافة إلى تقديم المشورة الفنية للمشروعات التنموية.

[1] Ashwin Kaja & Eric Werker, « Corporate Misgovernance at the World Bank », **Working Paper 09-108**, Harvard Law School and Harvard Business School, Cambridge, March 2009, p 06.

وعلى هذا الأساس، تتنوع الخدمات التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث يتيح حلولا مالية مبتكرة، تشتمل على المنتجات المالية (القروض والضمانات ومنتجات إدارة المخاطر)، والمعرفة والخدمات الاستشارية الشاملة مستردة التكاليف المقدمة لحكومات الدول الأعضاء على الصعيدين الوطني والمحلي، كما يضطلع بتمويل الاستثمارات في جميع القطاعات كالتعليم والصحة، والبنية التحتية (كالطرق وبناء السدود والجسور والمنشآت المدنية...)، وتحسين نظم الحكم الراشد وبيئة الأعمال... كما يقدم الدعم الفني والخبرات المتخصصة عبر مختلف مراحل المشروع، كما تساعد الخدمات الاستشارية في مجال الديون العامة، وإدارة الأصول، الحكومات ومؤسسات القطاعات الرسمية، والمنظمات الإنمائية، على بناء القدرات المؤسسية لحماية الموارد المالية وزيادتها، كما يساند الجهود الحكومية الرامية لدعم إدارة الشؤون المالية العامة، وتحسين مناخ الاستثمار، وتحسين السياسات والمؤسسات.[1]

تقوم السياسة الاقراضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، على منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل، للدول النامية المتوسطة الدخل، وكذا الضعيفة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وعادة ما تكون مدة استرداد القروض بين 15 و 20 سنة، تشتمل قروضه على ما يلي:

- **قـروض المشروعـات:** وتمنح لتمويل مشروعات معينة، كمشروعات السدود والري، والطرق وتوليد الكهرباء ... وهذا النوع من القروض، هو السمة الغالبة لقروض البنك الدولي.
- **قـروض البرامـج:** يمنح هذا النوع من القروض، لتمويل برنامج إنمائي، أو قطاعي يشتمل على عدة مشروعات، أو لتمويل الواردات من المواد الأولية والمنتجات الضرورية لصناعة معينة، وحسب اتفاقية البنك الدولي، فإن هذا النوع من القروض لا يمنح إلا في ظروف استثنائية.
- **قـروض التصحيحـات الهيكليـة:** استحدث هذا النـوع من القـروض أوائل عقد الثمانينات من القرن الماضي، ويمنح بموجب شرطين أساسيين، فأول هذه الشروط، وجود خلل خطير في ميزان المدفوعات للدولة المعنية بالقرض، والذي يكون صعب الاحتواء بشكل سريع، والشرط الثاني يتمثل في الاستعداد الكامل من جانب الدولة المعنية، لتنفيذ برامج التكييف الهيكلي خلال جدول زمني معين.
- **القـروض القطاعيـة:** يقتصر هذا النوع من القروض، على السياسات المتعلقة بقطاع معين، كقطـاع الزراعـة أو الصناعـة أو الطاقـة... لكنه ينطوي على درجـة عاليـة من المشروطيـة، وإن كان نطاقها محصورا في القطـاع الذي تمنح من أجلـه.[2]

---

[1] البنك الدولي، " البنك الدولي للإنشاء والتعمير"، تاريخ التصفح: 2017/01/12، على الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd

[2] ياسين عبيدات و محمد العيد بيوض، " تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل – دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء – "، **مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة**، يومي 08-09 ديسمبر 2014، المنظم من قبل مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، ص ص 208- 209.

يتم تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، من الأسواق المالية العالمية، والتي تمثل معظم موارده المالية، بحيث سمح له ذلك بتقديم أكثر من 500 مليار دولار من القروض، الموجهة لتخفيف حدة الفقر في العالم، منذ عام 1947م، في حين يبلغ رأس المال الذي دفعته حكومات البلدان المساهمة حوالي 14 مليار دولار، كما تتمتع مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بدرجة التصنيف الائتماني AAA منذ عام 1959م، حيث توفر له هذه الدرجة المرتفعة من التصنيف، الاقتراض بتكلفة منخفضة، وهو ما يسهم في تمكين الدول النامية متوسطة الدخل، من الحصول على قرض بشروط جيدة وميسورة – من وجهة نظر البنك الدولي – كما يحقق البنك الدولي للإنشاء والتعمير دخلا سنويا من العائد على حقوق ملكيته، ومن هوامش أسعار الفائدة الصغيرة التي يحتسبها على القروض المقدمة، تغطي هذه العائدات مصاريف التشغيل الخاصة بالبنك الدولي، وتدعم احتياطاته وتعزز موقفه المالي، كما يتم تحويل جزء منها سنويا إلى المؤسسة الدولية للتنمية، المخصصة لمساعدة البلدان الأشد فقرا.[1]

ثانيا: المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) : تختص بمساعدة أشد البلدان فقرا، تشرف عليها البلدان المساهمة، والبالغ عددها 173 دولة، تقدم قروضا و/أو اعتمادات ومنح، لتمويل برامج من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوتات وعدم المساواة، وتحسين المستويات المعيشية للناس، وهي مؤسسة مكملة للمؤسسة السالفة الذكر (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)، كما تشترك معه في جهاز الموظفين ذاته، والمقر الرئيسي نفسه، ونفس التقييم بمعايير صارمة للمشروعات، وهي أكبر مصادر المساعدة لـ 76 بلدا الأفقر في العالم، منها 39 بلدا إفريقيا، وأكبر مصدر منفرد لأموال الجهات المانحة المخصصة لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في هذه البلدان.[2]

تقوم المؤسسة الدولية للتنمية بإقراض الأموال بشروط ميسرة، بدون فائدة، أو بسعر منخفض للغاية، والسداد طويل الأجل، يمتد لفترة تتراوح بين 30 إلى 38 سنة، شاملا فترة سماح مدتها 05 إلى 10 سنوات، كما تقدم منحا إلى الدول التي تعاني من مخاطر ارتفاع أعباء الديون، كما تتيح المؤسسة مستويات عالية من المساعدات لتخفيف أعباء الديون، عبر " مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، و مبادرة تخفيض الديون متعددة الأطراف ".[3]

تتمثل مصادر تمويلها، في المساهمات التي تقدمها لها الدول المانحة، والتحويلات من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنح تقدمها مؤسسة التمويل الدولية، وحصيلة سداد الاعتمادات للمؤسسة نفسهـا، والتي توجه للاستثمـارات ذات المنافع الاجتماعية، والمردود الاقتصادي طويل الأجل مثل التعليم

[1] البنك الدولي، " البنك الدولي للإنشاء والتعمير"، مرجع سبق ذكره.

[2] البنك الدولي، " ماهي المؤسسة الدولية للتنمية " ، تاريخ التصفح : 11/02/ 2019، على الرابط:
http://ida.albankaldawli.org/about/what-ida-ar

[3] نفس المرجع.

والإسكان، والرعاية الصحية...[1]

بلغت قيمة ارتباطات المؤسسة في نهاية السنة المالية 30 جوان 2019م، 22 مليار دولار، 36% منها تم تقديمها في شكل منح، وتضمنت الارتباطات الجديدة للسنة المالية 2019م، 254 عمليات جديدة، كما قدمت المؤسسة منذ عام 1960م، 391 مليار دولار لتمويل استثمارات في 113 بلدا، تغطي مجالات التعليم الابتدائي، وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، وتوفير إمدادات المياه النظيفة والصرف الصحي، والزراعة، وتحسين مناخ الأعمال التجارية، والبنية الأساسية، وعمليات إصلاح المؤسسات.[2]

ثالثا: مؤسسة التمويل الدولية (IFC): هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص في البلدان النامية، مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددها 184 بلدا، المسؤولة معا على رسم سياساتها، تختص هذه المؤسسة بتعزيز التنمية الاقتصادية، عن طريق تشجيع نمو مشاريع القطاع الخاص الإنتاجية في البلدان النامية، حيث تقوم بالاشتراك مع مستثمرين من القطاع الخاص، بالمساعدة على تمويل إنشاء وتحسين وتوسيع مشاريع القطاع الخاص الإنتاجية، وبالتالي، المساهمة في تنمية البلدان الأعضاء عبر تنفيذ الاستثمارات، بدون ضمانات سداد من الحكومة العضو المعنية، كما تقوم بالسعي إلى الجمع بين فرص الاستثمار، ورأس المال المحلي والأجنبي، وخبرات الإدارة، مع السعي إلى تحفيز تدفق رأس المال من القطاع الخاص، المحلي والأجنبي، إلى الاستثمارات الإنتاجية في البلدان الأعضاء، والمساعدة في خلق الظروف المناسبة لهذا الغرض، بتكثيف تركيزها على البلدان الأشد فقرا، وعلى المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وزيادة الاستثمارات في الأنشطة المتصلة بالمناخ والبنية التحتية، وتعظيم الفرص المتاحة أمام المزارعين والصناعات الزراعية، وتوسيع نطاق تعميم الخدمات المالية والاجتماعية، وتعزيز الاستثمارات في التكنولوجيات المبتكرة، وتدعيم العمل التحليلي والاستشاري الموجه نحو تشجيع تنمية القطاع الخاص، وتعبئة رأس المال لهدف التنمية.[3]

مما تقدم، يمكن القول بأن نشاط ودور المؤسسة، هو دعم وتطوير مؤسسات القطاع الخاص في الدول النامية، إلى جانب العمل كوسيط بين أصحاب المشروعات ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية الموجهة للاستثمار، كما تضطلع بتقديم المشورة التقنية والمساعدات الفنية لمؤسسات القطاع الخاص

---

[1] سعدان منصوري، " آثار المؤسسات المالية والنقدية على اقتصاديات الدول النامية – دراسة حول وضع الاقتصاد الجزائري – 1989-2018"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، 2017- 2018، ص 131.

[2] البنك الدولي، " ماهي المؤسسة الدولية للتنمية "، مرجع سبق ذكره، ولتفاصيل أوفر أنظر:

مكتب نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون تمويل التنمية، **المؤسسة الدولية للتنمية نحو 2030: الاستثمار في النمو والقدرة على المجابهة والفرص**. ترجمة ونشر المؤسسة الدولية التنمية، واشنطن، 2019، ص ص 06-11.

[3] مؤسسة التمويل الدولية، **التقرير السنوي 2016: أهمية الخبرة، دروس الماضي وآفاق المستقبل**. ترجمة ونشر مؤسسة التمويل الدولية، واشنطن، 2016، ص ص 16-17.

والحكومات، والموجه نحو تشجيع تنمية القطاع الخاص، وتعبئة رأس المال لهدف التنمية، فهي تختص بتمويل المشروعات الخاصة عن طريق تقديم القروض والضمانات، وكذا المشاركة و/أو المساهمة في رأسمالها بما يعزز ثقة المستثمر صاحب المشروع، ويشجع المقرضين والمستثمرين.

فالمؤسسة تقوم بتمويل المشاريع والشركات عبر تقديم **قروض من حسابها الخاص**، لمدة تتراوح في العادة من 07 إلى 12 سنة، كما تقدم قروضا إلى البنوك الوسيطة، وشركات التأجير التمويلي، وتقدم موارد تمويلية بنحو 73 عملة محلية، كما **تستثمر المؤسسة مباشرة في أسهم رأس مال الشركات**، ومن خلال صناديق الاستثمار في الشركات غير المدرجة في البورصة أيضا، وتقوم كذلك بالاستثمار من خلال قروض المشاركة في الإرباح، والقروض القابلة للتحويل، والأسهم الممتازة، كما تقوم **بتمويل التجارة العالمية والسلع الأولية**، من خلال برنامج تمويل التجارة العالمية التابع للمؤسسة، فضلا عن **القروض المشتركة** مع أكثر من 60 مؤسسة مالية، والتي تشمل البنوك التجارية، ومؤسسات الاستثمار، ومؤسسات التمويل الإنمائي، وأحد البنوك المركزية في بلدان الأسواق الصاعدة، بالإضافة إلى **منتجات المشتقات المالية والتمويل المنظم (المهيكل)**، والمتاحة للجهات المتعاملة معها حصريا لأغراض التحوط (الاحتياط) ضد التعرض لمخاطر تقلبات أسعار العملات، أو تقلب أسعار الفائدة، أو أسعار السلع الأولية، بما يمكنها من تعزيز جدارتها الائتمانية وتحسين ربحيتها، وكذا **التمويل المختلط** الذي يدمج التمويل الميسر – الذي مصدره في العادة شركاء التنمية – مع مواردها التمويلية، والموارد المعبأة من مستثمرين آخرين متعاملين معها، والذي يساهم في تخفيف تكاليف الدخول المبكر للشركات إلى الأسواق، أو مخاطر المشروعات، بالإضافة إلى **خدماتها الاستشارية** الخاصة بكيفية تحسين الأداء التشغيلي للشركات واستدامتها، واعتماد أفضل الممارسات والمعايير لزيادة إنتاجيتها، وقدرتها على المنافسة، ومساعدة الحكومات على هيكلة ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتحسين جودة الخدمات.

إذن، تمكن المنتجات المالية التي تقدمها المؤسسة الشركات من إدارة المخاطر، وتوسيع قدراتها على الولوج إلى أسواق رأس المال الخارجية والمحلية، وتزاول المؤسسة عملها على أساس تجاري، حيث تستثمر حصريا في المشروعات الهادفة إلى الربح في البلدان النامية، وفي مختلف الصناعات والقطاعات، وبالذات قطاعات البنية التحتية، والصناعات التحويلية، والصناعات الزراعية، والخدمات، والأسواق المالية، حيث قدمت في السنة المالية 2017م، استثمارات طويلة الأجل بقيمة 11,9 مليار دولار تغطي 342 مشروعا، كما عبأت حوالي 7,5 مليار دولار لدعم القطاع الخاص في البلدان النامية.[1]

كما تؤكد أدبيات المؤسسة على التزامها بالعمل على الحد من الفقر، وتعزيز فرص التنمية المستدامة.

[1] مؤسسة التمويل الدولية، **التقرير السنوي 2017: تهيئة الأسواق**. ترجمة ونشر مؤسسة التمويل الدولية، واشنطن، 2017، ص ص 69-70، ولتفاصيل أوفر حول كيفية عمل المؤسسة، أنظر نفس المرجع ص ص 70-75.

رابعا: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA): تأسست الوكالة الدولية لضمان الاستثمار كمؤسسة تابعة لمجموعة البنك الدولي، بغرض تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الأسواق الناشئة، حيث تعمل على تخفيف مخاطر القيود على تغيير العملة، والتحويلات إلى الخارج، وكذا الإخلال بالعقود من جانب الحكومات، ونزع الملكية، وانعكاسات الحروب والنزاعات الأهلية، كما تضطلع بتقديم تعزيز ائتماني للمستثمرين والمقرضين من القطاع الخاص، حيث قدمت الوكالة منذ إنشائها عام 1988م، ضمانات تربو على 55 مليار دولار في 114 بلدا ناميا. [1]

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن الهدف الأساس للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، هو تعزيز وتحسين مناخ و/أو بيئة الأعمال، بغرض تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير الضمانات، وتدليل العقبات وإزالة العوائق التي تحد من تدفق الاستثمارات إلى البلدان النامية، والأسواق الناشئة، مع تقديم توصيات وخدمات استشارية، وقاعدة بيانات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

كما أقرت الوكالة في تقرير لها صدر عام 2016م، بأنها تقوم بتوجيه مستثمرين من القطاع الخاص نحو أربع محاور ذات الأولوية لدى الوكالة، وهي: أفقر البلدان في العالم ؛ والبلدان منعدمة الاستقرار والمتأثرة بالصراعات ؛ وقضايا تغير المناخ ؛ والابتكار، حيث تقع 59% من المشاريع في واحدة على الأقل من المجالات الأربعة ذات الأولوية، كما قامت بالتركيز على دعم وجودها، وزيادة بصمتها في التأثير الإنمائي، عبر تزويد الملايين من الناس بالكهرباء، وتوفير فرص عمل جديدة، ونقل المهارات، وسد الفجوة و/أو ردم الهوة في البنية التحتية، وبنهاية السنة المالية 2016م، كان إجمالي قيمة الضمانات المقدمة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 14,2 مليار دولار، منها 45% لبلدان المؤسسة الدولية للتنمية الأكثر فقرا، و10% للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، والتي تم تخصيص 7,5 مليون دولار منها، للشركاء في شركات إعادة التأمين، كما أصدرت في السنة المالية نفسها رقما قياسيا – حسبها – وصل إلى 4,3 مليار دولار ضمانات.[2]

خامسا: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID): هو مؤسسة تحكيمية دولية أنشئت سنة 1966م، كأحد مؤسسات مجموعة البنك الدولي، بغرض تسوية المنازعات الاستثمارية الدولية، والتوفيق بين المستثمرين والدول، حول العديد من اتفاقيات الاستثمار الدولية، والقوانين والعقود الاستثمارية، والتي من شأنها تشجيع التدفق الدولي للاستثمارات، وتوفير الثقة في عمليات حل وتسوية النزاعات، كما أنه

---

[1] الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، " الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تساند الخدمات المصرفية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "، بيان صحفي Press Release، 30 أكتوبر 2019، تاريخ التصفح: 2019/12/17، على الموقع الالكتروني:
https://www.miga.org/press-release/alwkalt-aldwlyt-ldman-alastthmar-tsand-alkhdmat-almsrfyt-fy-alshrq-alawst-wshmal

[2] الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، **التقرير السنوي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) 2016: ضمان الاستثمارات، ضمان الفرص**. ترجمة ونشر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، واشنطن العاصمة، 2016، ص 06.

متاح لتسوية النزاعات الاستثمارية بين الدول، بموجب عقود الاستثمار واتفاقيات التجارة الحرة، وكسجل إداري، فالـ" إكسيد ICSID" مؤسسة مستقلة، غير مسيسة 'Depoliticized'، وفعالة لتسوية المنازعات الاستثمارية، عن طريق التوفيق والتحكيم، أو تقصي الحقائق، وقد تم تصميم قواعدها وإجراءاتها لمراعاة الميزات الخاصة بنزاعات الاستثمار الدولية وأطرافها المعنية، حيث يتم النظر والبت في كل حالة من قبل لجنة التوفيق، أو هيئة التحكيم المستقلة، بعد الاستماع إلى الأدلة والحجج القانونية لكلا الطرفين، كما تعزز المؤسسة الوعي بأحكام القانون الدولي المعنية بالاستثمار الأجنبي، ولديها العديد من المنشورات، ومن ضمنها " مجلة قانون الاستثمار الأجنبي *ICSID Review-Foreign Investment Law Journal* " والتي تنشر بانتظام معلومات تخص أنشطتها وقضاياها، كما يضطلع موظفوها بتنظيم فعالياتها، وتقديم العديد من العروض التعريفية بطبيعة عملها، والمشاركة في المؤتمرات المعنية بتسوية المنازعات الاستثمارية الدولية في جميع أنحاء العالم.[1]

وعلى هذا الأساس، يختص المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، حسب نص المادة (25) من اتفاقية واشنطن 1965 رقم: 8691/30/81، بالمنازعات ذات الطابع القانوني، التي تنشأ بين دولة متعاقدة، وأحد رعايا دولة متعاقدة أخرى، المتصلة بأحد الاستثمارات، بعد موافقتهما الكتابية المشتركة، على طرح النزاع على المركز، ويترتب عن ذلك استبعاد المنازعات ذات الطبيعة السياسية من نطاق اختصاص المركز، حيث يختص بالمنازعات ذات الطبيعة الاستثمارية، من قبيل مشكلة التحويلات الخارجية، والقيود التي تضعها الحكومات بخصوص تحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية للخارج، ومشاكل تأميم الممتلكات الأجنبية، ودفع التعويضات للشركات العاملة في الدول النامية، إضافة إلى مشاكل أخرى تتعلق بالقوى العاملة، وقيود الاستيراد والتصدير... بالإضافة إلى تقديم خدمات استشارية للتوفيق والتحكيم بين الأطراف المتنازعة، عبر تعيين المحكمين، وتحديد المحاكم الخاصة بتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات الخارجية، لتدليل العراقيل وإزالة العوائق التي تحد تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء المتعاقدة معها.[2]

هذه المؤسسات الخمسة السالفة الذكر، تكون مجتمعة ما يصطلح عليه **بمجموعة البنك الدولي**.

---

[1] International Center for Settlement of Investment Disputes (ICSID), « About ICSID », date visited : 17/12/2019, on the website:
https://icsid.worldbank.org/en/Pages/about/default.aspx

[2] – المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، **اتفاقية واشنطن 8691/30/81**. ترجمة ونشر المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، واشنطن العاصمة، د.ت.ن، ص ص 08-10.

– ياسين عبيدات، " تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان منخفضة الدخل: دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، 2012/2011، ص ص 75-76.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمنظمة البنك الدولي:

يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة البنك الدولي، من مجلس محافظين، ومديرين تنفيذيين، ورئيس مجموعة البنك الدولي، وغير ذلك من كبار الموظفين والعاملين، المنوط بهم أداء المهام التي يحددها البنك الدولي، حيث تنظم البلدان الأعضاء عمل مجموعة البنك الدولي، عن طريق مجالس المحافظين ومجالس المديرين التنفيذيين، وتتخذ هذه الكيانات جميع القرارات الرئيسية في مؤسسات مجموعة البنك.

أولا: مجلس المحافظين: تتألف مجالس المحافظين من محافظ ومحافظ مناوب واحد، معينين من قبل البلدان الأعضاء بالبنك الدولي، وعادة يشغل هذا المنصب، وزير المالية أو محافظ البنك المركزي للبلد العضو، أو أي مسؤول رفيع المستوى بالمرتبة الوظيفية نفسها، لمدة خمس سنوات لكليهما (المحافظ ونائبه)، مع إمكانية إعادة تعيين كل منهما، مع عدم جواز التصويت بالنسبة لنائب المحافظ، إلا في حال غياب المحافظ الأصلي، كما ينتخب المجلس أحد المحافظين رئيسا له.[1]

إذا كان البلد العضو بالبنك، عضوا أيضا بمؤسسة التمويل الدولية، أو المؤسسة الدولية للتنمية، يقوم المحافظ المعين، والمحافظ المناوب بحكم منصبهما، بنفس الدور في مجلسي محافظي مؤسسة التمويل الدولية، والمؤسسة الدولية للتنمية، كما يمثلان بلديهما في المجلس الإداري للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، ما لم يذكر خلاف ذلك، أما محافظو الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ونوابهم، فيتم تعيينهم على نحو منفصل.[2]

وبحسب اتفاقية إنشاء البنك الدولي، يمكن لمجلس المحافظين تفويض أية صلاحية من صلاحياته إلى المديرين التنفيذيين مباشرة، ما عدا الصلاحيات التالية: قبول دول أعضاء جدد، وتحديد شروط قبولها ؛ زيادة أو تخفيض رأس المال ؛ إيقاف عضوية أي بلد ؛ البت في الاستئنافات المقدمة من المديرين التنفيذيين، بخصوص تفسير تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية ؛ اتخاذ ترتيبات للتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى (باستثناء الترتيبات غير الرسمية ذات الصبغة المؤقتة والإدارية) ؛ اتخاذ قرار إيقاف عمليات البنك نهائيا وتوزيع أصوله ؛ تحديد أوجه توزيع صافي البنك ؛ زيادة عدد المديرين التنفيذيين المنتخبين ؛ الموافقة على تعديلات اتفاقية الإنشاء.[3]

يعقد مجلس المحافظين اجتماعا سنويا، كما يعقد اجتماعات أخرى بناءا على طلب المديرين التنفيذيين، أو بحسب تقديره، كما يدعو المديرون المجلس للانعقاد، بناءا على طلب خمس دول أعضاء، أو دول أعضاء تملك ربع المجموع الكلي للأصوات، وجرت العادة أن يعقد هذا الاجتماع في دولة المقر

---

[1] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير: بتاريخ تعديلها في 16 فبراير 1989**. ترجمة ونشر البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن العاصمة، د.ت.ن، ص 18.

[2] البنك الدولي، " مجالس المحافظين "، تاريخ التصفح: 2019/12/20، على الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership/governors

[3] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير**...، مرجع سبق ذكره، ص 19.

أي: واشنطن العاصمة بسنتين متتاليتين، من بين كل ثلاث سنوات، على أن يعقد في بلد عضو مختلف في السنة الثالثة ؛ كما يعتبر نصاب اجتماع مجلس المحافظين صحيحا، بحضور أغلبية المحافظين، والتي تمثل ما لا يقل عن ثلثي المجموع الكلي للأصوات ؛ كما يجوز بقرار من مجلس المحافظين، اعتماد إجراء يخول بموجبه للمديرين التنفيذيين – بحسب تقديرهم لمصلحة البنك – الحصول على تصويت المحافظين على موضوع محدد، بدون اشتراط دعوة المجلس للانعقاد ؛ ولمجلس المحافظين، وكذا المديرين التنفيذيين – في حدود صلاحياتهم – اعتماد القواعد والقرارات اللازمة أو الملائمة لإدارة أعمال البنك ؛ كما أكدت الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي بعدم استلام المحافظين ونوابهم أجور أو رواتب بحكم مناصبهم، باستثناء تعويض تكاليف حضور الاجتماعات، على أن يحدد مجلس المحافظين المكافأة التي تدفع للمديرين التنفيذيين، ومرتب الرئيس، وشروط التعاقد معه.[1]

ثانيا: المديرون التنفيذيون: تتألف مجالس المديرين التنفيذيين من رئيس مجموعة البنك الدولي و25 مديرا تنفيذيا، يعملون كوحدة واحدة، برئاسة رئيس مجموعة البنك الدولي، مع عدم مشاركته في التصويت إلا في حالة تعادل الأصوات (الصوت الترجيحي)، كما لا يسمح للمديرين التنفيذيين بصفتهم الفردية، مباشرة أي صلاحيات، أو إلزام البنك، أو تمثيله، بدون تفويض من مجالسهم، كما يتمتع المديرون التنفيذيون المناوبون بكامل الصلاحية للتصرف، في حال غياب المديرين التنفيذيين المعنيين، بالإضافة إلى قيام المستشارين والمستشارين الأوائل بمساعدة المديرين التنفيذيين في مهامهم، كما يمكنهم إلى جانب نواب المديرين التنفيذيين حضور معظم اجتماعات المجلس، بصفة استشارية، دون التمتع بحق التصويت، وقد ارتفع عدد المديرين التنفيذيين من 12 مديرا تنفيذيا كما هو مبين في اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، (البند الرابع من المادة الخامسة)، إلى 25 مديرا تنفيذيا في نوفمبر 2010م، يتم تعيين خمسة من المديرين التنفيذيين،[*] من قبل البلدان الخمسة الأعضاء، مالكة أكبر عدد من أسهم رأس المال وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، كما تختار الصين، وروسيا الفيدرالية، والمملكة العربية السعودية، مديرا تنفيذيا ممثلا لكل منها، أما بقية المديرين التنفيذيين، فيتم انتخابهم من قبل البلدان الأعضاء الأخرى.[2]

يتولى مجلس المديرين التنفيذيين مباشرة الصلاحيات التي يخولها له مجلس المحافظين على مدار العام، حيث يجتمع مرتين أسبوعيا، للإشراف على مسؤولية تسيير العمليات العامة للبنك الدولي، بغرض

---

[1] – سعدان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص 134.

– البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير**...، مرجع سبق ذكره، ص 19.

* بحسب منشور صادر عن البنك الدولي (2020/07)، يضم المدراء التنفيذيين ونوابهم، فقد أصبح عدد المديرين التنفيذيين المعينين ستة بانضمام الصين.

[2] البنك الدولي، " مجالس المديرين التنفيذيين "، تاريخ التصفح: 2019/12/20، على الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership/directors

الموافقة على القروض والضمانات، والسياسات الجديدة، والموازنة الإدارية، واستراتيجيات المساعدة القطرية، والاقتراض، والقرارات المالية.[1]

كما يناقش المديرون التنفيذيون المسائل التشغيلية والمالية الأخرى، وكذا وثائق أطر الشراكات الاستراتيجية، وهي الأداة الرئيسية المستخدمة من قبل جهاز الإدارة والمجلس، في مراجعة وتوجيه عمل مجموعة البنك الدولي مع البلدان المتعاملة معها، وما تقدمه من مساندة للبرامج الإنمائية، بالإضافة إلى عرض التقرير السنوي للبنك الدولي حول نتائج السنة المالية، كما يضم المجلس خمس لجان دائمة، ولجنة واحدة مخصصة، ويعمل المديرون التنفيذيون أعضاءا في واحدة أو أكثر من هذه اللجان، والتي تساعد المجلس على النهوض بمسؤولياته الإشرافية، من خلال الفحص المتعمق للسياسات والممارسات، كما تجتمع اللجنة التوجيهية للمديرين التنفيذيين، التي يعمل فيها جميع المديرين، مرتين شهريا لمناقشة برنامج العمل الاستراتيجي للمجلس، ويشارك المجلس عبر لجانه، بانتظام في متابعة مدى فاعلية أنشطة مجموعة البنك الدولي، بالتنسيق مع هيئة التفتيش المستقلة، ومجموعة التقييم المستقلة، اللتين تتبعان المجلس مباشرة.[2]

الشكل رقم 02: لجان مجلس المديرين التنفيذيين

اللجنة التوجيهية لمجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي

لجنة مراجعة الحسابات **تشرف على الشؤون المالية والمحاسبية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والنزاهة المؤسسية بالبنك.**	**لجنة الموازنة** **تساعد المجلس على الموافقة على موازنة البنك**	**اللجنة المعنية بفعالية التنمية** **تقيم فاعلية التنمية بالبنك، وترشد توجهاته الإستراتيجية، وتراقب جودة عملياته ونتائجها.**
اللجنة المعنية بالحوكمة والمسائل الإدارية الخاصة بالمديرين التنفيذيين **توجه حوكمة البنك، وفاعلية عمل المجلس، والسياسة الإدارية السارية على مكاتب المديرين التنفيذيين.**	**لجنة الموارد البشرية** **تشرف على المسؤولية الملقاة على عاتق إستراتيجية الموارد البشرية، وسياسات وممارسات البنك ومدى اتساقها مع احتياجات عمل المؤسسات التابعة له.**	**لجنة الأخلاقيات المسلكية** **تأسست لجنة الأخلاقيات المسلكية في عام 2003م، للنظر حسب الحاجة في الأمور المتعلقة بتفسير أو تطبيق مدونة السلوك الخاصة بكبار مسؤولي مجلس المديرين التنفيذيين.**

المصدر: منظمة البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2019**. مرجع سبق ذكره، ص 73.

[1] فالريه شوفالييه وتاس كينغهام وليزا فون تراب، **دليل البرلمانيين إلى البنك الدولي**. ترجمة ونشر الشبكة البرلمانية العالمية الخاصة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، باريس، 2005، ص 18.

[2] البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2019: إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص**. ترجمة ونشر منظمة البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2019، ص 73.

وبحسب اتفاقية إنشاء البنك الدولي، فإن المديرين التنفيذيين يستمرون في وظائفهم حتى تعيين أو انتخاب من يخلفهم، وفي حالة شغور منصب أحد المديرين المنتخبين لمدة تتجاوز 90 يوما من انتهاء مدته، يقوم المحافظون الذين انتخبوا المدير السابق بانتخاب مدير آخر للفترة المتبقية، ويشترط لانتخابه الحصول على أغلبية الأصوات المعبر عنها، وخلال فترة شغور المنصب، يمارس المدير المناوب صلاحيات المدير السابق، باستثناء حق تعيين نائب له، ويكون نصاب اجتماع المديرين في المقر الرئيسي للبنك صحيحا، بحضور أغلبية المديرين التي تمثل ما لا يقل عن نصف المجموع الكلي للأصوات، كما يعتمد مجلس المحافظين قرارات، يجوز بموجبها للدولة العضو التي لا يحق لها تعيين مدير، أن ترسل ممثلا لحضور أي اجتماع من اجتماعات المديرين التنفيذيين، سواء بطلب منها، أو إذا كان الاجتماع يبحث مسألة تخص تلك الدولة العضو.[1]

ثالثا: مكتب الرئيس: ينص البند الخامس من المادة رقم: 05 من اتفاقية إنشاء البنك الدولي، على انتخاب رئيس البنك الدولي من قبل المديرين التنفيذيين، على ألا يكون عضوا في مجلس المحافظين، أو المديرين التنفيذيين، أو مناوبا عن أي منهم، ويترأس الرئيس مجلس المديرين التنفيذيين، دون المشاركة في التصويت، إلا في حالة تعادل الأصوات، كما يمكنه حضور اجتماعات مجلس المحافظين دون المشاركة في التصويت، وتنتهي مدة خدمته بموجب قرار من مجلس المديرين التنفيذيين.

كما يتولى الرئيس رئاسة جهاز موظفي البنك، وتسيير وإدارة أعماله العادية بتوجيه من المديرين التنفيذيين، كما يتولى الرئيس مسؤولية تنظيم وتعيين وفصل كبار الموظفين وجهاز الموظفين، بإشراف ورقابة المديرين التنفيذيين، كما يدين الرئيس وكبار الموظفين والعاملين بالبنك الدولي، في أداء وظائفهم، بواجبهم للبنك، ولا يخضعون لأي سلطة أخرى، وعلى كل الدول الأعضاء احترام الصبغة الدولية لعملهم، والامتناع عن كل محاولة للتأثير عليهم، في أداء واجباتهم، كما يتعين على رئيس البنك مراعاة التوزيع الجغرافي في تولية وتعيين كبار الموظفين والعاملين، مع مراعاة الأهمية القصوى لضمان أرفع مستويات الكفاءة والجدارة والاستحقاق، والمقدرة الفنية.[2]

وقد جرت العادة أن يترأس البنك الدولي رئيس أمريكي الجنسية، باعتبارها البلد الذي يملك أكبر عدد من أسهم رأس المال في البنك (وفي المقابل تتسلم أوروبا رئاسة صندوق النقد الدولي)، يتم انتخابه لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل المديرين التنفيذيين.[3]

وقد اختار مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي، " ديفيد مالباس David R. Malpass " لشغل منصب الرئيس الثالث عشر للبنك الدولي في 05 أفريل 2019م، لتبدأ ولايته التي تستمر خمس سنوات في

---

[1] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير**...، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

[2] نفس المرجع، ص 21.

[3] فالريه شوفالييه وتاس كينغهام وليزا فون تراب، مرجع سبق ذكره، ص 19.

09 أفريل 2019م، وهو الذي كان يشغل سابقا منصب وكيل وزارة الخزانة الأمريكية للشؤون الدولية، وبصفته وكيل الوزارة، فقد مثل الولايات المتحدة الأمريكية في المحافل الدولية، بما في ذلك اجتماعات نواب وزراء المالية بمجموعة السبع ومجموعة العشرين، واجتماعات الربيع، والاجتماعات السنوية للبنك وصندوق النقد الدوليين، واجتماعات مجلس الاستقرار المالي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومؤسسة الاستثمار الخاص الخارجي، كما لعب دورا حاسما في العديد من الإصلاحات والمبادرات الرئيسية لمجموعة البنك الدولي، كممارسات الإقراض المستدام، وكفاءة استخدام رأس المال، والتركيز على تحسين مستويات المعيشة في البلدان الفقيرة، والزيادة الأخيرة في عام 2018م، لرأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية، فضلا عن دوره الفعال في تعزيز مبادرة شفافية الديون، المعتمدة من قبل مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لزيادة الإفصاح العام عن الديون، وبالتالي الحد من تواتر أزمات الديون وشدتها، بالإضافة إلى مناصب عدة شغلها سابقا باعتباره خبيرا اقتصاديا.[1]

رابعا: مكاتب نواب الرئيس: تعتبر مكاتب نواب الرئيس – التي يترأس كل واحدة منها نائب للرئيس – وحدات العمل الرئيسية في هيكل البنك الدولي، حيث يوجد مكتب نائب للرئيس لكل منطقة من مناطق عمل البنك الدولي على مستوى العالم، والممثلة في: مكتب نائب الرئيس لمنطقة إفريقيا (AFR) ؛ مكتب نائب الرئيس لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي (EAP) ؛ مكتب نائب الرئيس لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى (ECA) ؛ مكتب نائب الرئيس لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (LAC) ؛ مكتب نائب الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) ؛ مكتب نائب الرئيس لمنطقة جنوب آسيا (SA) وبحسب الاتفاقية المنشئة، يتولى البنك الدولي اعتماد ما يراه مناسبا من المكاتب الإقليمية، كما يحدد موقعها، والمناطق التي تقع في دائرة اختصاصها، ويكون لكل مكتب إقليمي، مجلس استشاري إقليمي عن كل المنطقة، ويختار بالطريقة التي يقررها البنك الدولي. [2]

بالإضافة إلى مكاتب نواب الرئيس المعنية بعمليات البنك الدولي وتبادل المعارف كشبكات تابعة له[3] ومن ضمنها: مكتب نائب رئيس مجموعة البنك الخارجي والعلاقات العامة، ومكتب نائب الرئيس لشؤون الموارد البشرية بالمجموعة، ومكتب نائب الرئيس للميزانية ومراجعة الأداء والتخطيط الاستراتيجي، ومكتب نائب الرئيس لسياسة العمليات والخدمات القطرية ....

خامسا: المجلس الاستشاري: يضم المجلس الاستشاري ما لا يقل عن سبعة أشخاص، مختارين من قبل مجلس المحافظين، يضم ممثلين عن المصالح المصرفية، والتجارية، والصناعية، والعمالية، والزراعية...

---

[1] مجموعة البنك الدولي، " مكتب الرئيس: ديفيد مالباس الرئيس الثالث عشر للبنك الدولي "، تاريخ التصفح: 2019/12/22، على: https://ar.president.worldbankgroup.org

[2] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير**...، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3] فالريه شوفالييه وتاس كينغهام وليزا فون تراب، مرجع سبق ذكره، ص 22.

يراعى فيهم تمثيل أكبر عدد من الدول، كما يتم بالاتفاق مع المنظمات الدولية المتخصصة، اختيار أعضاء المجلس الاستشاري الممثلين لمجالات تخصص تلك المنظمات الدولية، يقوم المجلس بإصدار توصيات وإسداء النصح للبنك، فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالسياسة العامة، كما يجتمع هذا المجلس سنويا، وفي مناسبات أخرى، بناءا على طلب البنك.

يعين أعضاء المجلس الاستشاري لمدة سنتين، ويجوز إعادة تعيينهم، كما تدفع لهم مصاريف التكاليف التي أنفقوها من أجل البنك.[1]

سادسا: لجنة التنمية: تأسست في عام 1974م، وهي بمثابة منتدى للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يضطلع بتسهيل تحقيق توافق في الآراء بشأن قضايا التنمية بين حكومات الدول الأعضاء، وتضم اللجنة 25 عضوا، يكونون عادة وزراء المالية أو التنمية، تعينهم بلدانهم، أو مجموعة البلدان الممثلة في مجلسي المديرين التنفيذيين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبالتالي تمثل العضوية الكاملة لبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث تجتمع مرتين سنويا، مرة في الربيع تزامنا مع اجتماعات لجنة صندوق النقد الدولي، ومرة في الخريف قبل الاجتماعات المشتركة بين البنك وصندوق النقد الدوليين، تضطلع اللجنة بتقديم المشورة لمجلسي محافظي البنك وصندوق النقد الدوليين، بشأن القضايا المتعلقة بالتنمية والموارد المالية اللازمة، كما يشمل التفويض المخول لها، القضايا المتعلقة بالتجارة والبيئة العالمية، ويتولى رئاسة اللجنة رئيس يجرى اختياره من بين أعضائها، بمساعدة أمين تنفيذي تنتخبه اللجنة.[2]

سابعا: لجان القروض: يقوم البنك الدولي بتعيين اللجان المطلوب منها رفع تقارير عن القروض، بموجب المادة 03، البند 04، وكل لجنة من هذه اللجان تضم خبيرا يختاره المحافظ الممثل للدولة العضو التي تحتضن المشروع، وعضوا أو أكثر من جهاز الموظفين الفنيين التابعين للبنك الدولي.

ثامنا: الموظفـون: يبلغ عدد موظفـي البنـك الدولـي المتفرغون بدوام كامل نحو 12300 موظف، يشكل الاحترام والتأثير، والنزاهة والعمل الجماعي والابتكار – بحسب البنك الدولي – قيمهم الأساسية، كما يعكف البنك الدولي حاليا على إعداد مدونة سلوك جديدة لقواعد الأخلاق والسلوك المهني، المساعدة على دمج هذه القيم في ثقافة مجموعة البنك الدولي وعملها، في حين ستحدد قواعد النظام الإداري للموظفين الحالات المؤدية إلى حدوث سوء السلوك، كما يعمل البنك الدولي على تقوية مزايا العمل للموظفين، من خلال ضمان العمل في بيئات صعبة حافلة بالتحديات الاقتصادية والأمنية، مع توفير ضمانات صحة الموظفين وأمنهم وسلامتهم، بالإضافة إلى تقديم حوافز إضافية، وكذلك برامج موجهة للموظفين الجدد،

---

[1] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير**...، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

[2] - World Bank Group and the International Monetary Fund, « Development Committee », date visited: 21/12/2019, on the website: https://www.devcommittee.org/

– فالريه شوفالييه وتاس كينغهام وليزا فون تراب، مرجع سبق ذكره، ص 19.

وتطوير المهارات القيادية، والتعلم والتطوير الوظيفي، وتوفير أماكن عمل آمنة للموظفين للتعبير عن مخاوفهم ومنازعاتهم، مع تعزيز تنوعهم (باعتبارهم يمثلون أكثر من 170 بلدا مختلفا من بلدان العالم).[1]

تجدر الإشارة في هذا الموضع، إلى أن الهيكل التنظيمي للبنك الدولي، يعبر عن ثلاث مؤسسات من مؤسسات مجموعة البنك الدولي، ذلك بأن مؤسستي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية، يعبران معا عن منظمة البنك الدولي، وعلى هذا الأساس، فمؤسسة التنمية الدولية لا تملك هيكلا تنظيميا خاصا بها، لارتباطها الوثيق بمؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أما مؤسسة التمويل الدولية ورغم كونها مؤسسة ذات كيان مالي مستقل، إلا أنها ترتبط ارتباطا وثيقا من الناحية الإدارية بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتشترك معه في مجلسي المحافظين والمديرين التنفيذيين، ويمثلهما رئيس البنك الدولي معا، بخلاف المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، الذي يشرف على إدارته وسير أعماله:

- **المجلس الإداري:** يمثل هيئة إدارة " الإكسيد ICSID " تشكيلته، ووظائفه، وإجراءات صنع القرار فيه منصوص عليها في اتفاقية إنشائه (المواد من 04 إلى 08 من الاتفاقية).

فلكل دولة عضو ممثل واحد في المجلس الإداري، ويمكن لكل دولة أن تعين أي مسؤول كممثل لها في المجلس، كما تعين ممثلا مناوبا لينوب عن الممثل المسؤول في حال غيابه، وفي حال لم تعين الدولة العضو ممثلا أو مناوبا، يكون محافظ البنك الدولي، والمحافظ المناوب لتلك الدولة ممثليها في المجلس الإداري للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

رئيس مجموعة البنك الدولي هو رئيس المجلس الإداري حسب نص المادة 05 من اتفاقية الإكسيد، ولا يحق للرئيس التصويت على المسائل المعروضة على المجلس الإداري، بل يكتفي بالإشراف على عقد اجتماعاتها ورئاستها.

لا يلعب المجلس الإداري أي دور في إدارة الحالات الفردية، بل يقتصر دوره على اعتماد اللوائح الإدارية والمالية للمركز، وإقرار القواعد الإجرائية لقضايا المركز، والموافقة على ترتيبات استخدام تسهيلات وخدمات البنك الدولي، وانتخاب الأمين العام للمركز ونائبه، واعتماد التقارير السنوية وميزانية المركز.

كما تشتمل مهام رئيس المجلس الإداري على الآتي: تعيين عشرة أفراد لكل فريق من هيئات المحكمين والموفقين في المركز (حسب نص المادة 14 من اتفاقية الإكسيد) ؛ وتشكيل لجان التوفيق ومحاكم التحكيم في ظروف معينة (المادة 30 والمادة 38 من اتفاقية الإكسيد، والمادة 06 من قواعد التحكيم، والمادة 10 من قواعد التوفيق (مرفقين إضافيين)) ؛ وتعيين لجان مخصصة لإجراءات الإبطال (المادة 52 من اتفاقية الإكسيد) ؛ والبت في المقترحات الخاصة بعدم أهلية محكَم وحيد، أو أغلبية محكَمة، أو احد أعضاء محكمة أو لجنة متساوية الأعضاء (المادة 58 من اتفاقية الإكسيد، والمادتين 15 من قواعد التحكيم ومن

[1] منظمة البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2019**. مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

قواعد التوفيق (مرفقين إضافيين)) ؛ ولا يتقاضى أعضاء المجلس الإداري للمركز ورئيسه، أية مكافآت من المركز لقاء خدماتهم ودورهم في المجلس، وفي المقابل يتمتعون بالحصانة القانونية فيما يتعلق بوظائفهم في المجلس بحسب نص المادة 21 من اتفاقية الإكسيد.

يجتمع المجلس الإداري مرة واحدة على الأقل كل عام، وعادة ما يجتمع خلال اجتماعات الخريف السنوية التي يعقدها البنك الدولي، كما يجوز للمجلس عقد أي اجتماع عند الضرورة، ولكل ممثل صوت واحد في المجلس الإداري، ولا يعتمد التصويت المرجح أو الترجيحي في أي مسألة معروضة أمامه، كما يتم اتخاذ معظم قرارات المجلس الإداري بأغلبية بسيطة، رغم أن اعتماد القواعد الإجرائية والميزانية السنوية، يتطلب موافقة أغلبية ثلثي المجلس (المادة 06 من اتفاقية الإكسيد)، كما تتطلب التعديلات على الاتفاقية المنشئة موافقة جميع الدول الأعضاء (المادة 66 من اتفاقية الإكسيد)، كما يتم نشر قرارات المجلس الإداري في التقرير السنوي للمركز.[1]

➢ **الأمانــة العامــة (السكرتاريــة):** تضطلع بتنفيذ الأعمال اليومية للمركز، وقد ورد إنشاؤها، ووظائفها الأساسية في اتفاقية الإكسيد (المواد من 09 إلى 11 من الاتفاقية واللوائح الإدارية والمالية)، حيث تتشكل الأمانة العامة من حوالي 70 موظفا من خلفيات وجنسيات متنوعة، يرأسها الأمين العام، وهو الممثل القانوني، والمقرر (موثق إجراءات المركز)، والموظف الرئيسي للمركز، ويساعده نائبان، كما يتم تنظيم الموظفين في أربعة فرق لإدارة القضايا والحالات المعروضة أمامه، وفريق للإدارة العامة والإدارة المالية، ومكتب الاستقبال، وتعد اللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية اللغات الرسمية للإكسيد، ولكن الأمانة لديها القدرة على التواصل بأكثر من 25 لغة، كما يتمتع كل فريق لإدارة القضايا بخبرة قانونية، بحيث يتصرفون كأمناء للمحكمتين واللجان وكذا اللجان المخصصة بموجب أحكام الاتفاقية، بدعم من المساعدين القانونيين، كما يشرف فريق الإدارة العامة والإدارة المالية، على جميع الجوانب المالية لإدارة القضايا وتحديد الميزانية، كما يتعامل مع أرشيف المركز، والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات، كما يتعامل مكتب الاستقبال مع جميع المسائل المتعلقة بمشاركة الدول الأعضاء، ويدير منشورات المركز... علاوة على ذلك، فإن دور الأمانة الأساسي، يتمثل في المساعدة على تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، عبر تسجيل وتوثيق مختلف الإجراءات، كتلقي ومراجعة وتسجيل طلبات التحكيم والتوفيق، والمساعدة في تشكيل لجان التوفيق والتحكيم، وتنظيم جلسات الاستماع، وإدارة الشؤون المالية... كما تدعم تسوية المنازعات بين الدول (دولة – دولة)، كما تضطلع الأمانة بعدد من المهام ذات الطبيعة

[1] - International Center for Settlement of Investment Disputes (ICSID), « Administrative Council », date visited: 23/12/2019, on the website:
https://icsid.worldbank.org/en/Pages/about/Administrative-Council.aspx

– وأنظر: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، **اتفاقية واشنطن 8691/30/81**. مرجع سبق ذكره، ص 03.

المؤسسية وكذا المعرفية، كتعزيز الوعي بعملية تسوية المنازعات الاستثمارية وتطوير القانون الدولي بشأن قواعد الاستثمار الأجنبي.[1]

أما بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فهيكلها التنظيمي يتكون من:

- **مجلس المحافظين:** يتألف من محافظ ومحافظ مناوب عن كل دولة عضو في الوكالة، يعقد المجلس اجتماعا سنويا، كما يمكنه عقد اجتماعات استثنائية بإرادته، أو بطلب من مجلس الإدارة، التي قد يفوضها بعضا من صلاحياته، باستثناء قبول عضوية أعضاء جدد، أو زيادة أو تخفيض رأسمال الوكالة....
- **مجلس الإدارة:** يتشكل من 12 عضوا على الأقل، يترأسه رئيس البنك الدولي، دون مشاركته في التصويت، إلا في حال تعادل الأصوات (الصوت الترجيحي)، يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه، أو بطلب من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة.
- **رئيس الوكالة وموظفوها:** يعين رئيس الوكالة من طرف مجلس الإدارة، باقتراح من رئيس المجلس، مهمته الإشراف على تسيير الشؤون العادية للوكالة، تحت إشراف مجلس الإدارة، كما يتولى تسيير شؤون موظفي الوكالة (تعيين وتنظيم وفصل)، في حين يضطلع موظفو الوكالة بتأدية المهام المنوطة بهم، مع احترام الطابع الدولي للوكالة أثناء تأديتهم لمهامهم.[2]

وعلى هذا الأساس، تتميز الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، باستقلالية هيكلها التنظيمي في الاضطلاع بإدارة وتسيير شؤون الوكالة، ورسم سياساتها، وتنفيذ أعمالها.

المطلب الرابع: القواعد والأحكام التنظيمية المحددة لعمل البنك الدولي:

تنبع الميزة التنافسية للبنك الدولي، من المزيج القوي للعمق القطري، والانتشار العالمي لعمله، وأدواته وعلاقاته مع القطاعين العام والخاص، ومعارفه التي تغطي قطاعات متعددة، وقدرته على تعبئة التمويل وتعزيزه، وكل هذا يوجد كمصدر له، في القواعد والإجراءات التنظيمية المحددة لطبيعة عمل البنك الدولي.

أولا: أهداف ومقاصد عمل البنك الدولي: والتي حددتها المادة رقم 01 من الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي، والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

– المساعدة في إعمار وتنمية الاقتصاديات المدمرة جراء الحروب والنزاعات.

– تشجيع استثمارات القطاع الخاص الأجنبية، عن طريق الضمانات، أو المساهمات في قروض واستثمارات القطاع الخاص، وتكميلها عن طريق تقديم التمويل، وتعبئة الموارد بالشروط المناسبة، ولأغراض إنتاجية.

[1] International Center for Settlement of Investment Disputes (ICSID), « Secretariat », date visited: 23/12/2019, on the website: https://icsid.worldbank.org/en/Pages/about/Secretariat.aspx

[2] عبيدات ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 80.

– تشجيع نمو التجارة الدولية نموا متوازنا وطويل الأمد، والحفاظ على توازن موازين المدفوعات، عبر تشجيع الاستثمارات الدولية، الموجهة لأغراض التنمية، وتحسين مستويات المعيشة.

– تسهيل ترتيبات تقديم القروض الدولية، وضمانها من خلال قنوات أخرى، بحيث تكون الأولوية للمشروعات الأكثر نفعا، والأشد إلحاحا.[1]

– بالإضافة إلى توفير البرامج والمعونات الفنية، الموجهة لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والائتمانية، وكذا المساهمة في إعداد وتدريب وتأهيل الكوادر الفنية والإدارية، الضرورية لحاجات وغايات التنمية في البلدان النامية، والتي يضطلع بها معهد التنمية الاقتصادية (منذ عام 1955م) التابع للبنك الدولي، وفض المنازعات المالية والاستثمارية بين الدول(بين الدول والشركات الخاصة الأجنبية).[2]

ثانيا: أحكام العضوية: بموجب اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ينبغي لأي بلد يرغب في الانضمام إلى البنك، أن يصبح أولا عضوا في صندوق النقد الدولي، كما أن الانضمام إلى المؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مشروط بالانضمام إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبالتزامن والتنسيق مع صندوق النقد الدولي، وفي إطار التشاور مع جهاز موظفي مجموعة البنك الدولي، يقوم مكتب نائب الرئيس، والسكرتير المؤسسي بتنسيق إجراءات العضوية الجديدة، كما يحتفظ بالمعلومات ذات الصلة بحالة العضوية التي تشمل قوائم الأعضاء.[3]

ومن هذا المنطلق، فإن عضوية البنك مفتوحة لجميع البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، حيث يشترط على أي بلد يتقدم بطلب العضوية، تقديم بيانات عن اقتصاده، والتي تتم مقارنتها مع بيانات البلدان الأعضاء الأخرى التي تتماثل اقتصادياتها معه من حيث الحجم، ومن ثم، تخصص حصة لهذا البلد تعادل نسبة اكتتابه في الصندوق، والذي يحدد فيما بعد قوته التصويتية.[4]

وبموجب المادة 06 من اتفاقية إنشاء البنك الدولي، والمعنية بأحكام الانسحاب وإيقاف العضوية، فإنه يجوز لأي دولة عضو الانسحاب من عضوية البنك الدولي، في أي وقت، شريطة إرسال إخطار كتابي للبنك – في مقره الرئيسي – تعلمه بقرارها، ويصبح الانسحاب نافذا بتاريخ استلام البنك للإخطار.

كما يجوز للبنك الدولي أن يقرر بأغلبية عدد من المحافظين، يمثلون أغلبية مجموع الكلي للأصوات إيقاف عضوية أي دولة عضو أخلت بأي من التزاماتها تجاه البنك الدولي، وعلى هذا النحو، تعد الدولة الموقفة العضوية منفصلة بصورة تلقائية، بعد مرور سنة على تاريخ صدور قرار الإيقاف، ما لم تقرر

---

[1] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير**...، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[2] السعيد خويلدي، " أجهزة (آليات) النظام الاقتصادي الدولي"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد التاسع، جوان 2013، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص ص 333–334.

[3] البنك الدولي، " البلدان الأعضاء "، تاريخ التصفح: 2019/12/29، على الموقع الالكتروني:
https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership/members#3

[4] البنك الدولي، " مجالس المديرين التنفيذيين "، مرجع سبق ذكره.

الأغلبية ذاتها إعادة عضويتها، ولا يحق للدولة الموقفة عضويتها ممارسة أي من حقوقها الممنوحة في الاتفاقية، ما عدى حق الانسحاب من العضوية، مع بقائها مكلفة بالوفاء بالتزاماتها تجاه البنك الدولي.

من ناحية أخرى، تعد الدولة الموقفة العضوية في صندوق النقد الدولي منفصلة بصورة آلية من البنك الدولي، بعد انقضاء ثلاثة أشهر، ما لم يوافق البنك بأغلبية ثلاثة أرباع المجموع الكلي للأصوات على السماح ببقائها عضوا.[1]

ثالثا: نظام التصويت: حسب نص المادة رقم: 05، البند: 03، والتي تقضي بأن لكل بلد عضو مائتان وخمسون (250) صوتا، يضاف إليها صوت واحد عن كل سهم يملكه، وما لم ينص على خلاف ذلك، تصدر القرارات في جميع المسائل المعروضة على البنك بأغلبية عدد الأصوات التي تم الإدلاء بها.[2]

وعلى هذا الأساس، فإن لكل دولة عضو 250 صوتا، يضاف إليها صوت إضافي واحد عن كل 100.000 دولار من أسهمها التي تملكها داخل البنك، والتي تكون متاحة للاكتتاب للدول الأعضاء فقط، ويتخذ القرار بأغلبية الأصوات عدا بعض الاستثناءات.[3]

رابعا: موارد البنك الدولي: نصت المادة رقم: 02، البند: 02، من اتفاقية إنشاء البنك الدولي، على أن رأس مال البنك الدولي المصرح به يقدر بـ: 10.000 مليون دولار أمريكي (10 مليار دولار) بالوزن والعيار السائدين في 01 جويلية 1944م، ويقسم رأس المال هذا إلى 100 ألف سهم بقيمة اسمية لكل منها تبلغ 100 ألف دولار، لا يتاح الاكتتاب فيها إلا للدول الأعضاء، كما نصت على جواز زيادة رأس المال، بناءا على تقديرات البنك الدولي، وبأغلبية ثلاثة أرباع مجموع الأصوات.

وفي حالة زيادة رأس مال البنك الدولي المصرح به، تعطى لكل دولة عضو فرصة معقولة للاكتتاب في جزء من هذه الزيادة، وبدون أي إكراه أو إجبار على الاكتتاب في أي جزء من هذه الزيادة، كما تقسم قيمة اكتتاب كل دولة عضو إلى قسمين كالتالي:

- عشرون في المائة يتم دفعها، أو توضع تحت الطلب حسبما يحتاج البنك من أجل الوفاء بعملياته.
- تكون نسبة الثمانين في المائة المتبقية تحت الطلب حينما تلزم للوفاء بالتزامات البنك.

ويكون تسديد قيمة الاكتتابات في الأسهم بالذهب أو الدولارات الأمريكية وعملات الدول الأعضاء، على الشكل التالي:

- يجرى سداد نسبة اثنين في المائة من قيمة كل سهم بالذهب أو بالدولارات الأمريكية، ويجري سداد نسبة الثماني عشر بالمائة المتبقية بعملة الدولة العضو المعنية عند الطلب.
- عندما يجري طلب الدفع، يجوز السداد حسب اختيار الدولة العضو، إما بالذهب أو بالدولار الأمريكي

---

[1] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير**...، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] نفس المرجع، ص 20.

[3] محمد المجدوب، **التنظيم الدولي**. ط 07، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 59.

أو بالعملة اللازمة للوفاء بالتزامات البنك للغرض الذي يجري طلب الدفع بشأنه.

– عندما تسدد دولة عضو بعملة ما، يجب أن تكون تلك التسديدات بمبالغ تعادل قيمتها التزامات الدولة العضو المعنية تحت الطلب، ويكون هذا الالتزام جزءا متناسبا من رأس مال البنك المكتتب فيه، والمصرح به، والمحدد في البند 02 من هذه المادة (المادة 02). [1]

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن الموارد المتاحة من رأس مال البنك الموجهة للإقراض، وتمويل عملياته تمثل 20% فقط أو أقل من ذلك، بالنظر إلى أن جزءا كبيرا من العملات الوطنية الخاصة بشريحة 18% معطلة من الناحية الواقعية، لانعدام الطلب عليها وعدم قابليتها للتحويل إلى العملات الأخرى، وبالنتيجة، فالبنك الدولي يعتمد بصفة أساسية على الاقتراض من الأسواق المالية الدولية، أو ضمان القروض لتمويل العمليات التي يشرف عليها، ويساهم فيها.

خامسا: الإقتراض: سبقت الإشارة – في موضع سابق – إلى أن تمويل البنك الدولي، يتم من الأسواق المالية العالمية، والتي تمثل معظم موارده المالية، من خلال إصدار سندات البنك الدولي، ذلك بأن البنك الدولي للإنشاء والتعمير يتمتع بدرجة تصنيف ائتماني عالي من مرتبة Aaa من مؤسسة موديز Moody's Corporation وتصنيف AAA من مؤسسة ستاندرد أند بورز Standard & Poor's Financial Services، كما يعتبر المستثمرون السندات التي يصدرها أوراقا مالية عالية الجودة، حيث يصدر أوراقه المالية عبر طرحها وإصدار سندات مخصصة لتلبية احتياجات أسواق محددة، أو أنواع معينة من المستثمرين، وتربط سنداته القطاعين العام والخاص بأهداف التنمية للبنك الدولي من خلال المستثمرين، كمديري الأصول، وشركات التأمين، وصناديق المعاشات التعاقدية، والبنوك المركزية، ومؤسسات الأعمال، ووحدات خدمات الخزانة بالمؤسسات المصرفية من مختلف أنحاء العالم، حيث يصدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير السندات لصالح المستثمرين بعملات وآجال استحقاق متنوعة، وفي العديد من الأسواق، وبأسعار فائدة ثابتة ومتغيرة، كما يفتح أسواقا جديدة أمام المستثمرين الدوليين، عبر إصدار أدوات أو سندات جديدة بعملات الأسواق الصاعدة، كما تتفاوت أحجام التمويل السنوي للبنك الدولي من عام إلى آخر، وبالتالي يعمل البنك الدولي كوسيط مالي لتعبئة الأموال في أسواق رأس المال الدولية، لصالح البلدان النامية الأعضاء المقترضة، وقد مكنت إستراتيجيته المعتمدة من الاقتراض من الأسواق المالية بشروط جيدة، وتمرير هذه الوفورات المالية لصالح البلدان الأعضاء المقترضة، كما يحتفظ البنك الدولي بالفائض من الأموال غير المستخدمة مباشرة في الإقراض في محفظة استثماراته لتوفير السيولة لعملياته.[2]

والشكلان التاليان يوضحان النموذج المالي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية:

---

[1] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير...**، مرجع سبق ذكره، ص ص 07-08.

[2] البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2017: إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك**. ترجمة ونشر منظمة البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2017، ص 71.

الشكل رقم 03: نموذج عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية:

(أ) النموذج المالي لعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

(ب) النموذج المالي لعمل المؤسسة الدولية للتنمية:

المصدر: منظمة البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2017**، مرجع سبق ذكره، (أ): ص 71، (ب): ص 73.

أما عن شروط الاقتراض من البنك الدولي، فقد نصت اتفاقية البنك الدولي للإنشاء والتعمير عليها، لعل أهمها: التأكد من أن الدولة المقترضة، لا يمكنها – في ظل ظروف السوق السائدة – الحصول على قروض من مصادر أخرى بشروط معقولة، وكذا إجراء دراسة مسبقة لاستقصاء ومعرفة إمكانيات وقدرات الدولة المقترضة على السداد، مع طلب ضمان تسديد القرض من حكومة الدولة المعنية، وموافقة الدولة المقترضة على حق إشراف البنك الدولي على كيفية إنفاق القرض المحدد له، مع مراعاة اعتبارات الاقتصاد والكفاءة، وأن تكون الدولة المقترضة قادرة على استخدام القرض في مشاريع ناجحة وواعدة، بمعنى أن يكون للمشروع جدوى اقتصادية تبرر الاستثمار فيه، والذي تضطلع به اللجنة المختصة (لجان

القروض)، ويجب أن تكون القروض الممنوحة من قبل البنك بقصد تنفيذ مشروعات محددة في مجال الإنشاء أو التعمير، إلا في حالات خاصة.[1]

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن كل مشروع يسانده البنك الدولي يمر بدورة مشتركة ومتجددة ذاتيا، حيث تقود كل مرحلة من دورة المشروع، إلى المرحلة التي تليها، وينتج عن المراحل الأخيرة مناهج و/أو مقتربات وأفكار جديدة للمشروعات، والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 04: دورة مشاريع البنك الدولي:

المصدر: فالريه شوفالييه وتاس كينغهام وليزا فون تراب، مرجع سبق ذكره، ص 28 .

---

[1] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير...**، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11، ولمزيد من التفاصيل حول إجراءات وشروط الإقراض والضمانات أنظر:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير...**، مرجع سبق ذكره، ص ص 07-18.

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **الشروط العامة للإقراض: بتاريخ 01 يوليو/تموز 2005، (طبقا لآخر التعديلات في 12 فبراير / شباط 2008)**. ترجمة ونشر منظمة البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2008، ص ص 01 – 28، والمتضمن لـ: عمليات السحب وشروط القرض، وتنفيذ المشروع، والبيانات المالية والاقتصادية، والتعهدات السلبية، والإلغاء والإيقاف والتعجيل، وقابلية التنفيذ والتحكيم، والنفاذ والإنهاء، وأحكام متفرقة، وكلها موزعة على عشرة مواد، بالإضافة إلى مرفق (ملحق إضافي) يتضمن تعريفات مختلفة لمصطلحات واردة في المنشور، ص ص 29-41.

المبحث الثاني: تحديات حوكمة منظمة البنك الدولي:

بناءا على ما تقدم، لعل من الصواب القول بأن البنك الدولي، يعد من بين أبرز المنظمات الدولية المتخصصة المانحة لنطاق واسع من المنتجات المالية والمساعدات الفنية، إلا أنه يصطدم بجملة من التحديات، تحد من فعالية أدائه، وتعمق في سلبية عملياته، كما تعبر عن وجود ضعف وقصور في نظام حوكمته، سواء ما تعلق بنظامه الهيكلي (المؤسسي والإداري)، أو ما تعلق بأنشطته وعملياته المرتبطة وسياساته الاقراضية وتوزيع موارده، أو ما تعلق بمستويات المشاركة، الشفافية والمساءلة في البنك الدولي.

المطلب الأول: التحديات المرتبطة بالنظام الهيكلي للبنك الدولي:

تتمثل سلبيات النظام الهيكلي للبنك الدولي في مايلي:

- فعلى صعيد نظام العضوية في البنك الدولي، فإن اشتراط العضوية المسبقة في صندوق النقد الدولي يعبر عن الارتباط العضوي والتنسيق المتبادل بينهما، والذي يرقى لدرجة التكامل والاندماج بينهما على صعيد الأدوار والمهام المنوطة لهما، أو الأهداف والمقاصد التي أنشئا من أجلها، والذي أكده اعتماد لجنة مشتركة بين مجلسي محافظيهما (لجنة التنمية) سنة 1974م، كما أن عضوية المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي تشترط العضوية المسبقة في مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر الحصص داخل الصندوق – فضلا عن البنك الدولي – فإن هذا يعبر عن حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في قبول عضوية الدول الراغبة في الانضمام، وبالتالي خضوع مسألة العضوية للاعتبارات السياسية المعبرة عن هيمنة ووصاية الولايات المتحدة ومعها الدول الليبرالية المنسجمة معها، كاليابان وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، وهو ما يؤكده تأخر قبول عضوية البلدان الشيوعية سابقا كرومانيا (15 ديسمبر 1972م)، وهنغاريا (07 جويلية 1982م)، وبولندا (27 جوان 1986م)، وأنغولا (19 سبتمبر 1989م)، وبلغاريا (25 سبتمبر 1990م)، وألبانيا (15 أكتوبر 1991م) ؛ كما تأخر انضمام إسبانيا (15 سبتمبر 1958م)، والبرتغال (29 مارس 1961م)[1]، بسبب العزلة السياسية والاقتصادية المفروضة عليهما، تبعا لطبيعة أنظمتهما السياسية (الديكتاتورية اليمينية لنظامي فرانكو وسالازار)، لكن جرى قبولهما استجابة لتحديات وظروف الحرب الباردة.
- من ناحية أخرى، لم يأتي التطور المؤسسي لمجموعة البنك الدولي، كاستجابة والتزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة فقط، كما تروج له أدبيات البنك الدولي، بل كتعبير عن مصالح الدول الصناعية المتقدمة بالأساس، وأداة في خدمة مصالح الشركات العالمية والطبقات الثرية (رأس المال العالمي الخاص)، على حساب مصالح الدول النامية وطبقاتها المحرومة، كما وظفت مؤسساته للترويج للأيديولوجية الليبرالية الجديدة المعبر عنها في توصيات إجماع واشنطن

[1] البنك الدولي، " البلدان الأعضاء "، مرجع سبق ذكره.

والقائمة على ثلاثية " استقرار- تحرير- خصخصة "، وفي هذا الإطار يؤكد " ستيغليتز" بأن المتعصبين للسوق هم المهيمنون على المنظمات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، وهم متيقنون بأن السوق تعمل جيدا على الأغلب، وأن الدولة لا تعمل جيدا بوجه عام، وهو ما أنتج معضلة: منظمة دولية أنشئت لمعالجة إخفاقات السوق، يقودها اقتصاديون يثقون ثقة واسعة جدا بالأسواق، وقليلة جدا بالمؤسسات الرسمية.[1]

وعلى هذا الأساس، فإن إنشاء مؤسسة التمويل الدولية سنة 1956م، لم يأت فقط لتشجيع نمو مشاريع القطاع الخاص الإنتاجية في البلدان النامية، لتعزيز التنمية الاقتصادية، بل علاوة على ذلك، فقد هدفت لتقويض ومواجهة توسع النظام الاشتراكي، ونشر الأنموذج الرأسمالي، عبر تعزيز دور القطاع الخاص وإبراز أهميته، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، ودعم الشركات العالمية، وانخراط المؤسسة بعمليات الاستثمار في أسهم رأس المال، وإدارة الأسواق الرأسمالية، ودعم الأسواق الصاعدة أو الناشئة (Emerging markets) ، وتمويل شركات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ...[2]، أما مؤسسة التنمية الدولية المنشأة سنة 1960م لمساعدة أشد البلدان فقرا، عن طريق التمويل بشروط ميسرة، فثمة من يعتبرها أداة لتحريك وتنشيط الاقتصاديات الغربية، وخاصة الاقتصاد الأمريكي، عبر منح اعتمادات مالية لشركاته مقابل منتجات كجزء من برامج المعونة الأجنبية، في حين تدعم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقودها الشركات العالمية في بلدان الأسواق الناشئة، والذي يصب في النهاية في مصلحة الإمبريالية العالمية، وهو ما يسلط الضوء على حقيقة الدور الذي تلعبه هذه الوكالة[3].

وبالانتقال إلى النظام الإداري للبنك الدولي، يمكن تسجيل السلبيات التالية:

- فقد تمت الإشارة في موضع سابق لمسألة اختيار رئيس البنك الدولي، إلى أن ثمة اتفاقا غير مكتوب مفاده أن يكون رئيس البنك الدولي أمريكيا تعينه الإدارة الأمريكية دون اللجوء إلى عملية الانتخاب لاختيار منصب الرئيس، وهو ما يتنافى مع مبادئ الديمقراطية والحوكمة، ويكرس للهيمنة والنفوذ الأمريكي، ويعبر عن ممارساته السلطوية والاستبدادية المستندة إلى اعتبارات القوة والمصلحة القومية الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى.

والجدول التالي يبين الرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة البنك الدولي منذ نشأته إلى غاية العام 2019م وجنسياتهم، ومدة عهدتهم، ووظائفهم السابقة التي شغلوها قبل توليهم مهام رئاسة البنك الدولي:

---

[1] حسين رحيم، " الإطار الفكري والمؤسسي للعولمة الاقتصادية: من كينز إلى ستيغليتز "، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، عدد 05، جانفي 2008، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، ص 09.

[2] مؤسسة التمويل الدولية، **التقرير السنوي 2016**. مرجع سبق ذكره، ص ص 06-07.

[3] ياسين عبيدات، " تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان منخفضة الدخل: دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء "، مرجع سبق ذكره، ص ص 114 -115.

الجدول رقم 08: رؤساء البنك الدولي

إسم الرئيس	فترة الرئاسة	الجنسية	المهام السابقة
إيوجين ماير Eugene Meyer	1946 -1946	أمريكية	ناشر صحفي ورئيس المجلس الاحتياطي الفدرالي
ج.ج.ماكلوي John J. McCloy	1947- 1949	أمريكية	محام ومساعد وزير الحرب الأمريكي
إيوجين روبرت بلاك Eugene R. Black, Sr.	1949- 1963	أمريكية	مدير تنفيذي للبنك الدولي
جون ديفيد وودز George David Woods	1963- 1968	أمريكية	رئيس مجلس إدارة شركة بوسطن الأولى للأوراق المالية (شركة مصرفية استثمارية)
روبرت أس ماكنامارا Robert Strange McNamara	1968- 1981	أمريكية	رئيس شركة فورد موتور، ووزير الدفاع الأمريكي في عهدتي الرئيسين جون كينيدي وليندون جونسون
ألدين وينشيب كلاوسن Alden Winship Clausen	1981- 1986	أمريكية	محامي ومدير تنفيذي في بنك أوف أمريكا
باربر بينجامين كونابل Barber Benjamin Conable	1986- 1991	أمريكية	سيناتور مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك ونائب جمهوري في الكونغرس الأمريكي
لويس تومسون بريستون Lewis Thompson Preston	1991- 1995	أمريكية	رئيس مجلس إدارة شركة مورغان للأوراق المالية (شركة بنكية) (Morgan Guaranty Trust)
جيمس ديفيد وولفينسون James Davîd Wolfensohn	1995- 2005	أمريكية (أسترالية س)	أسترالي الجنسية سابقا، متحصل على الجنسية الأمريكية قبل تنصيبه، محامي الشركات ومصرفي
بوول وولفويتز Paul Dundes Wolfowitz	2005- 2007	أمريكية	سفير و.م.أ في إندونيسيا، نائب وزير الدفاع الأمريكي، عميد كلية الدراسات الدولية المتقدمة (SAIS)، المهندس البارز لغزو العراق (2003)، استقال من رئاسة البنك الدولي بسبب فضيحة أخلاقية.
روبرت بروس زوليك Robert Bruce Zoellick	2007- 2012	أمريكية	نائب وزير الخارجية، والمندوب التجاري الأمريكي
جيم يونغ كيم Jim Yong Kim	2012- 2019	أمريكية (كورية جنوبية س)	الرئيس السابق لقسم الصحة العالمية والطب الاجتماعي في جامعة هارفرد، رئيس كلية دارتموث، جنسيته السابقة كورية جنوبية، أمريكي الجنسية
كريستينا جورجيفا Kristalina Georgieva	فيفري–أفريل 2019	بلغارية	المفوضة الأوروبية لشؤون الميزانية والموارد البشرية، والرئيسة الحالية لصندوق النقد الدولي (منذ أكتوبر 2019)، شغلت منصب الرئاسة المؤقتة للبنك الدولي
ديفيد مالباس David Robert Malpass	2019 - حاليا	أمريكية	وكيل وزارة الخزانة للشؤون الدولية (أنظر ص 154)

Source : The World Bank, « Who We Are, History : Past Presidents », date visited: 17/02/2020, on the website: https://www.worldbank.org/en/about/archives/history/past-presidents

تجدر الإشارة كذلك – كما هو ملاحظ في الجدول – إلى أن كل رؤساء البنك الدولي، تقلدوا مناصب سامية ورفيعة في الإدارة الأمريكية (مناصب وزارية، ودبلوماسية، وتمثيلية)، وكذا مناصب اقتصادية ومالية وأكاديمية وقانونية مهمة (مدراء تنفيذيون في بنوك خاصة، ووكلاء تجاريون، ومحامون، وعمداء كليات علمية ...)، وهو مؤشر هام على مدى نفوذهم وتغلغلهم في كل دواليب السلطة والسياسة الأمريكية، ودرايتهم بكل شؤون الإدارة والاقتصاد والمال في الولايات المتحدة الأمريكية، وبما أنها مركز التفاعلات السياسية والاقتصادية العالمية باعتبارها شبكة مترابطة ضمن إطار عالمي معولم (عولمة السياسة + عولمة المال + عولمة القيم + عولمة المعرفة)، وأخذا في الاعتبار ارتباط أغلب – إن لم نقل جل – الاقتصاديات الدولية بعملة الدولار الأمريكي، فيمكن إدراك حجم معرفتهم بقضايا السياسة العالمية.

- بالنسبة إلى تركيبة مجلس المديرين التنفيذيين، فهي تعكس علاقات القوة (القوة الاقتصادية والمالية) المستندة إلى البيانات الاقتصادية للدولة (تقديرات و/أو بيانات الناتج المحلي الإجمالي) وحصتها التي تعادل نسبة اكتتابها في الصندوق، والذي ستحدد فيما بعد قوتها التصويتية، وعلى هذا الأساس تضم تركيبته حاليا (2020م) ستة مديرين تنفيذيين معينين من قبل البلدان الستة الأعضاء التي تملك أكبر عدد من أسهم رأس مال البنك (حاليا: الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا) كما يختار الاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية مديرا تنفيذيا ممثلا لكل منهما، والباقي ينتخبون من قبل البلدان الأعضاء في مجموعاتهم، والمكونة من 17 مجموعة.[1]

وعلى صعيد تشكيلة مجموعات المدراء التنفيذيين المنتخبين، فهي بدورها غير متوازنة، فدول القارة الإفريقية التي يبلغ عددها 52 دولة مؤهلة للاقتراض من البنك الدولي، لم تحصل إلا على ثماني مقاعد موزعة كالتالي: ثلاث مقاعد للمدراء التنفيذيين وخمسة مقاعد للمدراء التنفيذيين المناوبين، في حين حصلت أوروبا التي يبلغ عدد دولها ضمن تشكيلة مجموعات المدراء التنفيذيين المنتخبين 40 دولة (باستثناء روسيا) على 11 مقعدا موزعة كالتالي: خمسة مقاعد للمدراء التنفيذيين وستة مقاعد للمدراء التنفيذيين المناوبين، وبإضافة مقاعد المدراء التنفيذيين المعينين والمختارين (روسيا) يصبح المجموع الكلي: 44 دولة أوروبية تحوز على 19 مقعدا في مجلس المديرين التنفيذيين، كما لم تحصل منطقة أمريكا اللاتينية التي تضم 32 دولة إلا على خمسة مقاعد موزعة كالتالي: ثلاث مقاعد للمدراء التنفيذيين ومقعدين للمدراء التنفيذيين المناوبين. [2]

علاوة على ذلك، فإن تركيبة مجموعات المدراء التنفيذيين المنتخبين، لم تشكل في معظمها على أساس التوزيع الجغرافي للمناطق أو الأقاليم، بحيث تضم عدة مجموعات أعضاء من مناطق جغرافية مختلفة، فعلى سبيل المثال، تضم المجموعة 15، دولا من شمال إفريقيا (الجزائر والمغرب وتونس)، ودولة غانا من

[1] The World Bank, **IBRD/IFC/IDA Executive Directors & Alternates,** World Bank Publications, Washington, D.C, 2020, pp 01-03.
[2] Idem.

غرب إفريقيا، وباكستان وأفغانستان وإيران من جنوب وغرب آسيا، كما تضم المجموعة الرابعة دولا أوروبية (سويسرا وبولندا وصربيا وأذربيجان) ودول وسط آسيا (كازاخستان وأوزباكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان)، والجدير بالذكر في هذا الإطار، أن دول كل مجموعة منتخبة تتباين فيما بينها من حيث قدراتها وإمكاناتها، خاصة منها القوة الاقتصادية والمالية والتصويتية، فضلا عن طبيعة أنظمتها السياسية وهوياتها الإقليمية والقيمية، ثم تجد غالبية الدول الأعضاء أن مصالحها ممثلة بدولة أخرى، وهو ما يطرح التساؤل حول الأساس المعتمد في تصنيف عضوية مجموعات المديرين التنفيذيين المنتخبين (؟).

ومن كل ما تقدم، يمكن القول بأن تشكيلة مجموعات المدراء التنفيذيين الحالية غير متوازنة وبالتالي غير تمثيلية.

- وعلى صعيد عضوية مجلس المديرين التنفيذيين، فإن أغلبية الدول الأعضاء في البنك الدولي لا تحصل على فرصة للعمل في هذا الهيكل القوي – ذلك بأن معظم القرارات الرئيسية في البنك الدولي يتخذها مجلس المديرين التنفيذيين – وهو مؤشر هام من مؤشرات سوء الحوكمة «Misgovernance»[1]، كما أن الدول النامية التي تحوز على عضوية مجلس الإدارة، يمكن أن تتوقع مضاعفة فرص الحصول على القروض لتمويل مشروعاتها من قبل مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فحسب دراسة لـ" أشوين كاجا وإيريك ويركر Ashwin Kaja & Eric Werker " بعنوان : " سوء حوكمة المؤسسة في البنك الدولي Corporate Misgovernance at the World Bank "، فإن عضوية البلدان النامية في مجلس إدارة البنك الدولي، أي: مجلس المديرين التنفيذيين، يمكن أن يخدم المصلحة الوطنية " الذاتية self-serving "، عبر استخدام المجلس التنفيذي كإطار لتوجيه المزيد من القروض والمنح إلى البلدان الأصلية التي يحمل المديرون التنفيذيون جنسيتها، وبعد جمع مجموعة من المعلومات والبيانات والإحصائيات، وباستخدام أدوات منهجية ووسائل رياضية (المتغيرات والدوال والمعادلات اللوغاريتيمية)، كانت النتيجة: وهي أن البلدان تتلقى زيادة كبيرة في قروض ومنح البنك الدولي خلال سنوات شغلها لمقعد في مجلس المديرين التنفيذيين، كما تكافأ البلدان الأعضاء في مجلس الإدارة بمعدل 60 مليون دولار " مكافأة " ضمن قروض مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، علاوة على ما تقدم، تميل البلدان النامية التي تمثل مجموعة ذات " تصويت مؤثر effective vote " – أي : مجموعة تشترك فيها مع بلدان غنية وغير مهتمة بقروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير – إلى الحصول على زيادات أكبر من القروض والمنح والاستثمارات التي يوفرها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمثير للانتباه، أن نتائج الاختبارات الخاصة بالبيانات المتعلقة بتمويل المؤسسة الدولية للتنمية جاءت مغايرة لنظيرتها لدى مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث لم توجد علاقة قوية بين عضوية مجلس الإدارة، والتزامات منح وقروض المؤسسة

[1] Ashwin Kaja & Eric Werker,Op.Cit , p 02.

الدولية للتنمية، ويمكن تفسير فرق النتائج بينهما، بالاختلاف في المهام وسياسات التمويل الخاصة بكل منهما، لتخلص الدراسة إلى أن ثمة ضعفا وقصورا في تصميم بنية صنع القرار في البنك الدولي [1]، كما أن عدم حصول أغلبية الدول الأعضاء على مقعد في مجلس المديرين التنفيذيين، وعدم إتاحة الفرصة لجميع الدول في عضوية المجلس بشكل منتظم، يضاف إليه توجه البلدان النامية الأعضاء في المجلس نحو إيلاء المصلحة الوطنية الخاصة أهمية قصوى من خلال السعي لتعظيم فرص الاستفادة من قروض ومنح واستثمارات، ومنتجات مالية ومساعدات فنية يوفرها البنك الدولي، على حساب بلدان المجموعة التي يمثلها في المجلس، مؤشر إضافي على الافتقار إلى الديمقراطية وشرعية التمثيل.

➢ بالانتقال إلى نظام التصويت في البنك الدولي، فهو مشابه لنظيره لدى صندوق النقد الدولي، ومختلف عن سائر المنظمات الدولية الأخرى، حيث تتحدد القوة التصويتية بناءا على مساهمات الدولة العضو في رأسمال البنك، وتوزع الأصوات في مؤسسات المنظمة كالتالي:

✓ **البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD):** يحصل كل عضو من الدول الأعضاء على عدد أصوات مكونة من أصوات الأسهم (صوت واحد لكل سهم من رأسمال البنك الذي تحتفظ به الدولة العضو)، بالإضافة إلى الأصوات الأساسية (محسوبة ومحددة، بحيث يكون مجموع الأصوات الأساسية يساوي 05,55 في المائة من مجموع الأصوات، والأصوات الأساسية يتساوى فيها جميع الدول الأعضاء).[2]

✓ **مؤسسة التمويل الدولية (IFC):** نفس قواعد نظام التصويت الخاص بمؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (صوت واحد لكل سهم من رأسمال البنك الذي تحتفظ به الدولة العضو+ الأصوات الأساسية).

✓ **المؤسسة الدولية للتنمية (IDA):** يحصل كل عضو على الأصوات المخصصة له، بمقتضى تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وفقا للقواعد المنصوص عليها في كل قرار لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وتتشكل الأصوات من مجموع أصوات الاشتراك + الأصوات الأساسية (أصوات العضوية).[3]

✓ **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA):** يحصل كل عضو على أصوات مشكلة من أصوات الأسهم (صوت واحد لكل سهم من أسهم رأسمال الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي يحتفظ بها العضو) بالإضافة إلى الأصوات المتساوية، محسوبة بحيث يكون العدد الإجمالي لأصوات أعضاء الفئة رقم 01، والفئة رقم 02 هو نفسه، ويختار الأعضاء الفئة التي يرغبون في الانضمام إليها وقت العضوية، وقد تم تحديد أعضاء الفئة رقم 01 أصلا على أنهم بلدان متقدمة، وأعضاء الفئة رقم 02 كبلدان نامية.[4]

وعلى هذا الأساس، فإن القوة التصويتية تقاس وتحدد بحصة الدولة من رأس مال البنك الدولي، أي مقدار مساهمتها التي تملكها داخل البنك، وبالتالي الدولة التي تساهم بأكبر حصة في رأسمال البنك،

[1] Ashwin Kaja & Eric Werker, Ibid, pp 03-05 and pp 34-35.
[2] World Bank, « WHO WE ARE : Voting Powers », site visited : 01/03/2020. https://www.worldbank.org/en/about/leadership/votingpowers
[3] Idem.
[4] Idem.

ستملك أكبر عدد من الأصوات، أي: ستستحوذ على معظم القوة التصويتية، وستهيمن على العمليات القرارية داخل البنك، وهو ما تجلى في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك أكبر حصة في رأس مال البنك على القوة التصويتية داخل البنك، في مقابل محدودية القوة التصويتية لباقي الدول الأعضاء.

وفي التفاصيل، تقدر حصة الولايات المتحدة الأمريكية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير بـــ: 39.799,4 مليون دولار أمريكي لعام 1944م، بما نسبته 16,65 في المائة من إجمالي الاشتراكات، والذي على أساسه تملك عدد أصوات تقدر بـ: 398.737 صوت، بما نسبته 15,76 في المائة من إجمالي القوة التصويتية في مجلس المديرين التنفيذيين، تليها اليابان التي تقدر حصتها في البنك الدولي للإنشاء والتعمير بـــ: 19.297,7 مليون دولار أمريكي لعام 1944م، بما نسبته 08,07 في المائة من إجمالي الاشتراكات، والذي على أساسه تملك عدد أصوات تقدر بـ: 193.720 صوت، بما نسبته 07,66 في المائة من إجمالي القوة التصويتية في مجلس المديرين التنفيذيين، ونصف القوة التصويتية للولايات المتحدة الأمريكية تقريبا[1] ؛ أما على صعيد الدول النامية فحصصها ضعيفة جدا على المستوى الفردي، ومحدودة على مستوى المجموعات المنتخبة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تقدر حصة إثيوبيا في البنك الدولي للإنشاء والتعمير بـــ: 147,0 مليون دولار أمريكي لعام 1944م، بما نسبته 0,06 في المائة من إجمالي الاشتراكات، والذي على أساسه تملك عدد أصوات تقدر بـ: 2.213 صوت، بما نسبته 0,09 في المائة من إجمالي القوة التصويتية في مجلس المديرين التنفيذيين، وبإضافة أصواتها إلى أصوات المجموعة المنتخبة التي تنتمي إليها المكونة من 22 دولة إفريقية مجتمعة (المجموعة 24) تصبح النسبة 01,90 في المائة من إجمالي القوة التصويتية.[2]

وهذا مثال واضح عن حدة الفارق والفجوة العظيمة بين الدول المتقدمة التي تحوز على عدد هائل من الأصوات، يمكنها من التحكم في عملية صنع القرار، وبين الدول النامية التي لا تملك إلا عددا قليلا جدا من الأصوات، لا يمكنها حتى من التعبير عن مصالحها، أو ضمان الحد الأدنى من المشاركة الفعلية في عملية صنع القرار، وهو ما تسبب في تهميشها من العملية القرارية في البنك الدولي.

ومما يمكن أن يستدل عليه في تبيان حجم الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة و/أو النامية في القوة التصويتية، أن مجموع أصوات الدول الستة دائمة العضوية، وصاحبة الحق في تعيين المدراء التنفيذيين الذين يمثلونها، باعتبارها أكبر المساهمين في رأسمال البنك الدولي، هو: 1.014.808 صوتا، بما نسبته 40,11 في المائة من إجمالي القوة التصويتية، في حين الـ 183 دولة المتبقية المنتخبة، والتي أغلبها دول نامية (أكثر من 150 دولة نامية)، تملك ما مجموعه: 1.515.528 صوتا، بما نسبته 59,94

[1] International Bank for Reconstruction and Development, « Subscriptions and Voting Power of Member Countries ». World Bank Publications (Corporate Secretariat), Washington, DC, August 17, 2020, pp 01-03.

[2] for more details see : International Bank for Reconstruction and Development, «Voting Power of Executve Directors », World Bank Publications (Corporate Secretariat), Washington, DC, August 17, 2020, pp 01-03.

في المائة من إجمالي القوة التصويتية، وإذا دققنا أكثر في المجموعات التي تضم دولا نامية فقط، أو غالبيتها الساحقة دول نامية، فإن النسبة لا تتجاوز 39,3 في المائة من إجمالي القوة التصويتية، وهي أقل من نظيرتها عند الدول الستة المساهمة بأكبر حصة في رأسمال البنك الدولي.

وبالانتقال إلى توزيع الأصوات في مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، فهي لا تختلف كثيرا عن مثيلاتها في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث تظل الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر عدد من الأصوات، والتي تقدر حصتها بـ: 4.341.278 ألف دولار أمريكي، بما نسبته 22,10 في المائة من إجمالي الاشتراكات، والذي على أساسه تملك عدد أصوات تقدر بـ: 4.347.517 صوتا، بما نسبته 20,91 في المائة من إجمالي القوة التصويتية في مجلس المديرين التنفيذيين، تليها اليابان التي تقدر حصتها في مؤسسة التمويل الدولية بـ: 1.256.881 ألف دولار أمريكي، بما نسبته 06,40 في المائة من إجمالي الاشتراكات، والذي على أساسه تملك عدد أصوات تقدر بـ: 1.263.120 صوتا، بما نسبته 06,07 في المائة من إجمالي القوة التصويتية في مجلس المديرين التنفيذيين[1] ؛ بينما تظل حصص الدول النامية هزيلة وضعيفة جدا، سواء على المستوى الفردي، أو على صعيد المجموعات المنتخبة، حيث تقدر حصة الأرجنتين بـ: 323.320 ألف دولار أمريكي، بما نسبته 1,65 في المائة من إجمالي الاشتراكات، والذي على أساسه تملك عدد أصوات تقدر بـ: 329.559 صوتا، بما نسبته 1,58 في المائة من إجمالي القوة التصويتية في مجلس المديرين التنفيذيين، وبإضافة أصواتها إلى أصوات المجموعة المنتخبة التي تنتمي إليها المكونة من ستة دول أمريكية لاتينية مجتمعة (المجموعة 18) تصبح النسبة 02,72 في المائة من إجمالي القوة التصويتية.[2]

أما على صعيد المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، فالوضع لا يختلف كثيرا عن المؤسستين السابقتين، فعلى مستوى القوة التصويتية للدول الأعضاء، فهي مقسمة إلى فئتين متمايزتين، حيث تضم الفئة الأولى الدول المتقدمة والثرية كالكويت والإمارات العربية المتحدة، أما الفئة الثانية فتضم في معظمها الدول النامية، وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية تحتل الصدارة في عدد الأصوات المملوكة، والتي تقدر بـ: 15.842.542 صوتا بما نسبته 10,19 في المائة من إجمالي القوة التصويتية، تليها اليابان بـ: 2.414.307 صوت، بنسبة 8,38 في المائة من إجمالي القوة التصويتية في مجلس المديرين التنفيذيين المعني بالمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) [3]؛ أما على صعيد الدول النامية والفقيرة، فحصصها متواضعة ومحدودة جدا، ولنأخذ الجمهورية الإسلامية الإيرانية كمثال، حيث تمتلك 115.689 صوتا بنسبة تقدر بـ:

[1] International Finance Corporation, « Subscriptions and Voting Power of Member Countries ». World Bank Publications (Corporate Secretariat), Washington, DC, August 17, 2020, pp 01-03.

[2] for more details see : International Finance Corporation, «Voting Power of Directors », World Bank Publications (Corporate Secretariat), Washington, DC, August 17, 2020, pp 01-03.

[3] International Development Association, « Voting Power of Member Countries », World Bank Publications (Corporate Secretariat), Washington, DC, August 17, 2020, pp 01-03.

0,40 في المائة من إجمالي القوة التصويتية، وبإضافة أصواتها إلى أصوات المجموعة المنتخبة التي تنتمي إليها (المجموعة 20 في مجلس المديرين التنفيذيين المخصص للمؤسسة الدولية للتنمية)، يصبح مجموع أصوات المجموعة: 724.373 صوتا، بنسبة 2.51 في المائة من إجمالي القوة التصويتية.[1]

أما بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، فكما تمت الإشارة إليه سابقا، فقوتها التصويتية موزعة على فئتين: الفئة الأولى تضم الدول المتقدمة، أما الفئة الثانية فتضم الدول النامية، والتي تحتل فيها الولايات المتحدة الأمريكية – باعتبارها أكبر مساهم في رأسمالها – الصدارة من حيث قوتها التصويتية، إذ تقدر حصتها بـ: 1.034,86 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة (Millions of SDR) بنسبة تقدر بـ: 58,34 في المائة من إجمالي الاشتراكات، والذي على أساسه تملك عدد أصوات تقدر بـ: 109.086 صوتا، بما نسبته 50,01 في المائة من إجمالي القوة التصويتية في مجلس الإدارة المنتخب من قبل كبار المساهمين، تليها اليابان بحصة مقدرة بـ: 89,36 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة، والتي تمثل نسبة تقدر بـ: 5,06 في المائة من إجمالي الاشتراكات، والذي يقابلها عدد أصوات مقدرة بـ: 9.203 أصوات، تشكل نسبة 4,22 في المائة من إجمالي القوة التصويتية في مجلس الإدارة [2]؛ وتبقى مساهمات بلدان الفئة الثانية متواضعة ومحدودة جدا، وبالتالي فقوتها التصويتية ضعيفة جدا، فعلى سبيل المثال، تقدر حصة الهند بـ:53,71 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة، والتي تمثل نسبة تقدر بـ: 3,03 من إجمالي المساهمات، والذي يقابلها عدد أصوات تقدر بـ: 5.595 صوتا، تشكل نسبة 2,56 في المائة من إجمالي القوة التصويتية، وبإضافة أصواتها إلى أصوات المجموعة التي تمثلها في مجموعات المديرين المنتخبين من قبل الأعضاء المساهمين (المجموعة رقم: 17 التي تضم أربعة دول)، يصبح مجموع الأصوات: 7394 صوتا، بنسبة 3,39 في المائة من إجمالي القوة التصويتية في مجلس الإدارة.[3]

من كل ما تقدم، يمكن القول بأن عدد الأصوات مرتبط بعدد الأسهم الممتلكة، وهي المحدد الأساسي لقوة الدولة وسلطتها ونفوذها داخل المنظمة، ورغم تنصيص اتفاقية إنشاء البنك الدولي على تخصيص 250 صوتا أساسيا لكل دولة، كتعبير عن مبدأ المساواة القانونية بين الدول، إلا أن النمو الهائل في إجمالي عدد الأسهم المملوكة للدول، قد أدى إلى تهميش قيمتها، ذلك بأنه في عام 1955م، كانت الأصوات الأساسية تشكل نسبة 14 في المائة من إجمالي الأصوات في البنك، لكنه بحلول عام 2001م انخفضت إلى حوالي 03 في المائة.[4]

[1] International Development Association, «Voting Power of Executve Directors », World Bank Publications (Corporate Secretariat), Washington, DC, August 17, 2020, p 03.
[2] Multilateral Investment Guarantee Agency, « Subscriptions and Voting Power of Member Countries ». World Bank Publications (Corporate Secretariat), Washington, DC, August 14, 2020, p 01.
[3] Multilateral Investment Guarantee Agency, «Voting Power of Directors », World Bank Publications (Corporate Secretariat), Washington, DC, August 11, 2020, p 02.
[4] Ashwin Kaja & Eric Werker,Op.Cit , p 08.

وبالنتيجة، فالدول المتقدمة – وبدرجة أقل الدول الثرية – صاحبة السلطة وصانعة القرار في البنك الدولي، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر مساهم في المنظمة، ومن أصحاب المصلحة الرئيسيين، وصاحبة التمثيل القوي في المنظمة، بوجود أكبر نصيب من الأصوات في مجلس المديرين التنفيذيين، ومجلس الإدارة الخاص بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار، يضاف إليها الحضور الكبير للموظفين، وقنوات الاتصال غير الرسمية والقوية مع رئيس البنك الدولي (الأمريكي الجنسية)، والقرب الجغرافي لمقر البنك الدولي المجاور لمقر صندوق النقد الدولي، والواقع على مسافة قريبة من البيت الأبيض، ووزارة الخزانة الأمريكية، ومبنى الكابيتول هيل Capitol Hill، فضلا عن ضغوط الكونغرس المتزايدة والمعبرة عن تأثير الولايات المتحدة في العمليات القرارية داخل البنك الدولي، وكلها تتناقض مع مبادئ الحوكمة، رغم بروز أصحاب مصلحة آخرين – على غرار الصين – والذين يجب زيادة تمثيلهم في مجلس المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة، وهو ما يفرض ضغوطا على البنك الدولي من أجل تغيير أسلوب إدارته ونظام حوكمته.[1]

علاوة على ما تقدم، فقد ترافقت حصة الولايات المتحدة الأمريكية في رأسمال البنك الدولي مع حقوق حصرية خاصة، مثل حق النقض (الفيتو) على القرارات الرئيسية والمهمة التي يتخذها أعضاء البنك الدولي، كما نصت الاتفاقية المنشئة على أن بعض التغييرات أو التعديلات الأساسية – بما فيها تغيير أو تعديل يمس مواد اتفاقية البنك الدولي – تتطلب أغلبية موصوفة (Qualified Majority) لا تقل عن 85 في المائة، وهو الذي يمكن للولايات المتحدة من منع وعرقلة حصول أي تغيير جوهري في نظام عمل البنك الدولي، ورغم التغييرات التي مست حصص وسلطة التصويت، إلا أنها ليست كافية لتعكس الحقائق الاقتصادية – والديمغرافية – المتسارعة التغيير، وبالنتيجة ثمة عدم مساواة في القوة التصويتية، كما التمثيل في مجلس إدارة البنك الدولي.[2]

هذه أبرز الانتقادات والتحديات المرتبطة بأنظمة عمل البنك الدولي، والتي تشمل بصفة أساسية تركيبة مجالس المديرين التنفيذيين غير المتوازنة، والتي تطعن في درجة تمثيليتها لمصالح البلدان الأعضاء، ومجموعاتها المنتخبة، وبالتالي: تضعف من شرعية مجموعة البنك الدولي.

[1] Ngaire Woods,« The Challenge of Good Governance for the IMF and the World Bank Themselves », Op.Cit, p 828.

[2] Stephany Griffith-Jones, « Governance of the World Bank », Report prepared for DFID, site visited : 08/09/2017.
http//www.ids.ac.uk%2Ffiles%2FGovernanceWorldBank.pdf

المطلب الثاني: السلبيات المرتبطة بعمليات البنك الدولي:

يمكن استعراض السلبيات المتعلقة بعمليات ونشاطات البنك الدولي في مايلي:

- لا تزال المشكلة الأساسية، كما تعبر عنها " ناعومي كلاين Naomi Klien " في مؤلفها الموسوم بـ: " مبدأ الصدمة The Shock Doctrine "، تتمثل في التزام البنك الدولي بفلسفة اقتصاد الحرية المطلقة المتوافقة مع توصيات إجماع واشنطن النيوليبرالية، كما أشرنا إليه سابقا في عدة مواضع من الدراسة، والتي تتسم بالإيمان – الذي يكاد يرقى لدرجة الإيمان الديني – بمبادئها وآلياتها،[1] فضلا عن الضغط من أجل زيادة الاعتماد على الحلول القائمة بشكل مطلق على السوق، متبعين في ذلك منظور " الأصولية السوقية Market fundamentalism "، التي كثيرا ما ندد بها " جوزيف ستيغليتز"، مطالبا بضرورة إعادة النظر، ومراجعة واسعة النطاق في دور الحكومة والسوق.[2]
- على صعيد آخر، فلطالما وثقت المنظمات غير الحكومية (المجتمع المدني) انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات المستفيدة من تمويل البنك الدولي، والتي تشتمل على فضاعة انتزاع الأراضي، وعمليات الإخلاء الوحشية، وإعادة التوطين غير الطوعي، والعمل القسري، وعمالة الأطفال، والاعتداء الجنسي، والتلوث الكبير، وتدمير البيئة والموائل الطبيعية، والأعمال الانتقامية ضد المدافعين الحقوقيين، والفساد وغسيل الأموال.[3]

وقد استعرض تقرير الخبير الأممي المستقل "ألفريد موريس دي زاياس Alfred-Maurice de Zayas" المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، والذي يخص البنك الدولي، عدة حالات موثقة، وفيما يلي أبرزها، مفصلة ومستقاة من مصادرها مباشرة:

أ. يكشف تحليل لمنظمة أوكسفام «OXFAM» حول السلوك الضريبي، ورد في تقرير لها صادر بتاريخ 11 أفريل 2016م، موسوم بـ: " مؤسسة التمويل الدولية والملاذات الضريبية: الحاجة إلى دعم شركات أكثر مسؤولية The IFC and Tax Havens: The need to support more responsible corporate "، أن 51 شركة من أصل 68 شركة أقرضتها مؤسسة التمويل الدولية في عام 2015م، لتمويل استثماراتها في إفريقيا جنوب الصحراء، تستخدم الملاذات الضريبية، وقد حصلت هذه الشركات معا (68 شركة) على 84

---

[1] ألفريد موريس دي زاياس، **تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف (الخاص بالبنك الدولي) A/HRC/36/40**. ترجمة ونشر الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 2017، ص 07.

[2] Joseph Stiglitz , « Moving Beyond Market Fundamentalisme to a More Balanced Economy », **This paper was presented in opening session of the 27th international congress of CIRIEC**, Sevilla 22–24 September 2008, Journal compilation C_ CIRIEC 2009 : Annals of Public and Cooperative Economics 80:3 2009 , Published by Blackwell Publishing Ltd. 9600 Garsington Road, Oxford OX4 2DQ, UK and 350 Main Street, Malden, MA 02148, USA, pp 345-346.

[3] ألفريد موريس دي زاياس، **تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف (الخاص بالبنك الدولي)**، مرجع سبق ذكره، ص07.

في المائة من مجموع استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في المنطقة العام 2014م، وقد صدر التقرير قبل اجتماع الربيع الذي يعقده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الفترة من 13 إلى 15 أفريل، وفي أعقاب فضيحة أوراق بنما التي كشفت استخدام الأفراد والشركات للملاذات الضريبية لإخفاء ثرواتهم والتهرب من دفع الضرائب، دعت منظمة أوكسفام مجموعة البنك الدولي إلى وضع واعتماد إجراءات وقائية تسمح بالتأكد من دفع عملائها لنصيبهم العادل من الضرائب.[1]

ومن شأن الملاذات الضريبية أن تحرم بلدان المنطقة من الإيرادات الضريبية، التي من شأنها الوفاء باحتياجاتها التنموية، وتسديد ديونها الخارجية، حيث يشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد UNCTAD " لعام 2015م الموسوم بـ:" إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي "، إلى أن البلدان النامية تخسر 100 مليار دولار سنويا من الإيرادات الضريبية، بسبب ممارسات التهرب الضريبي.[2]

ب. وعلى صعيد التدهور البيئي وعمليات الإخلاء وإعادة التوطين القسري، فقد كشف تحقيق صحفي للاتحاد الدولي للصحفيين التحقيقيين ICIJ، عن نزوح 03,4 مليون شخص بسبب عمليات البنك الدولي، الذي يفشل في فرض قواعد وأحكام خاصة لحماية الناس، ضمن المشاريع التي يمولها، وبالذات الفئات الضعيفة والهشة التي عانت وأجبرت على النزوح عن مواطنها، أو هددت سبل عيشها، نتيجة أعمال التنقيب والتعدين وقطع الأشجار، والمشاريع الكهرومائية الكبرى كالسدود ومحطات الطاقة، وكذا الشعوب الأصلية التي انتزعت أراضيها، أو دمرت بسبب النشاطات الصناعية، من دون موافقتها الحرة والمسبقة، ومن بين الأمثلة التي ساقها التقرير، قصة القبائل الأصلية التي كانت تستوطن غرب كينيا، الذين أفادوا بأنهم أجبروا على ترك غابات أسلافهم بسبب برنامج الحفاظ على البيئة التابع للبنك الدولي، وكذا شعب " الأنواك Anuak" الإثيوبي الذي واجه حملة عنيفة من عمليات الإخلاء الجماعي الممولة وفقا لمسؤولين سابقين نفذوا برنامج إعادة التوطين القسري، من خلال تحويل الأموال من مشروع يدعمه البنك الدولي، عبر فرعه الذي يركز عمله على القطاع الخاص في البلدان النامية (مؤسسة التمويل الدولية)، والذي يمول حكومات وشركات مدانة بانتهاكات حقوق الإنسان مثل الاغتصاب والقتل والتعذيب، وبين عامي 2009 و2013م، ضخت مجموعة البنك الدولي 50 مليار دولار في مشاريع مصنفة على أعلى درجة من الخطورة على النواحي الاجتماعية أو البيئية " التي لا رجعة فيها و/أو غير المسبوقة "، وثمة تقارير ميدانية أخرى مستقاة من 14 دولة متمثلة في: ألبانيا، والبرازيل، وإثيوبيا، وهندوراس، وغانا، وغواتيمالا،

---

[1] Sara Jespersen, "The IFC and Tax Havens: The need to support more responsible corporate", **OXFAM Briefing Note**, Published by Oxfam GB for Oxfam International under ISBN 978-0-85598-702-2 in April 2016, Oxford, OX4 2JY, UK, p 02.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي 2015 عرض عام: إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي.** ترجمة ونشر الأونكتاد، نيويورك وجنيف، 2015، ص 40.

والهند، وكينيا، وكوسوفو، ونيجيريا،وبيرو، وصربيا، وجنوب السودان، وأوغندا، توثق هذه الانتهاكات برعاية البنك الدولي.[1]

ت. أما على صعيد انتهاكات حقوق العمال، فقد كشف تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch الموسوم بـ: " الكدح المسمم: عمالة الأطفال والتعرض للزئبق في مناجم الذهب صغيرة النطاق بتنزانيا Toxic Toil: Child Labor and Mercury Exposure in Tanzania's Small-Scale Gold Mines " عن انتهاكات صارخة بحق الأطفال، أبرزها تعرض العمال الأطفال للتسمم بالزئبق في مناجم الذهب الصغيرة بتنزانيا، حيث يوثق هذا التقرير الآثار الضارة والخطيرة للتعدين على الأطفال، بما في ذلك المساس بحقوقهم الصحية والتعليمية والأمنية (الوقاية من العنف وسوء المعاملة)، كما يشير التقرير إلى المخاطر والانتهاكات التي تواجهها الفتيات في مواقع التعدين وحولها، كالتحرش الجنسي والمتاجرة بالجنس وآثاره الصحية والاجتماعية الخطيرة.[2]

كما أشارت نفس المنظمة الحقوقية غير الحكومية، في تقرير لها معنون بـ: " مجموعة البنك الدولي: الاستثمار في الشاي الهندي ينتهك الحقوق، ويتسبب في انتشار سوء التغذية، وسوء ظروف المعيشة في المزارع World Bank Group: India Tea Investment Tramples Rights Widespread Malnutrition, Poor Living Conditions on Plantations " إلى أن تحقيقات البنك الدولي في امتثال أحد استثمارات مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في مزارع الشاي الهندي، من شأنها تعزيز الحاجة إلى تحليل مخاطر الاستثمارات على حقوق الإنسان، ومن ثمة، الحاجة إلى ممارسة الرقابة على استثمارات البنك الدولي، وبحسب " جيسيكا إيفانز Jessica Evans " الباحثة في شؤون المؤسسات المالية الدولية لدى هيومن رايتس ووتش، فقد توصل تحقيق أجراه البنك الدولي، إلى أن مؤسسة التمويل الدولية استثمرت الملايين في مزارع الشاي الهندية، دون أن تأخذ في اعتبارها الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق حقوق العمال، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان في هذا القطاع، مضيفة بأن مؤسسة التمويل الدولية فشلت في تحديد ومعالجة المخاطر الأساسية، بما في ذلك الظروف المعيشية المزرية للعمال والعمال الأطفال، ويأتي هذا التقرير في أعقاب تحقيق أجراه مكتب المحقق – المستشار في ديسمبر 2013م، والذي خلص إلى أن أوجه القصور في مؤسسة التمويل الدولية، تعزى جزئيا إلى ثقافتها وحوافزها التي تقيس النتائج من الناحية المالية، مما يشجع الموظفين على " التغاضي عن المخاطر والتهديدات البيئية والاجتماعية، والمتعلقة

[1] Sasha Chavkin and Michael Hudson, « New investigation reveals 3.4m displaced by World Bank », International Consortium of Investigative Journalists, April 13, 2015. site visited : 10/10/2019. https://www.icij.org/inside-icij/2015/04/new-investigation-reveals-34m-displaced-world-bank/

[2] Human Rights Watch, « Toxic Toil: Child Labor and Mercury Exposure in Tanzania's Small-Scale Gold Mines », August 28, 2013, site visited : 15/10/2019. https://www.hrw.org/report/2013/08/28/toxic-toil/child-labor-and-mercury-exposure-tanzanias-small-scale-gold-mines

بالنزاعات، أو حتى إخفائها وعدم الإفصاح عنها، ليخلص المحقق المستشار بأن مؤسسة التمويل الدولية لم تف بمعاييرها الخاصة لخلق الوظائف التي توفر " مخرجا من الفقر" و" حماية وتعزيزا لصحة العمال" و" توفر أجرا لائقا وعادلا " مع احترام حرية إنشاء الجمعيات.[1]

كما يجادل الاتحاد الدولي للنقابات ITUC، بأن البنك الدولي يتجاهل في دول كثيرة آراء المنظمات العمالية، منوهة بأن توصيات سياساته المالية التي تقول بأن " مقاسا واحدا يناسب الجميع " جاءت بعواقب كارثية على الطبقة العاملة والفقراء.[2]

ث. وعلاوة على الأضرار والمخاطر المباشرة التي تسببت فيها مشاريع البنك الدولي، تسجل منظمات المجتمع المدني التفاف البنك الدولي على القواعد والمعايير عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية، من قبيل تمويله الشركات التي لا تمتثل لمعايير حقوق الإنسان بطريقة غير مباشرة، عبر بنوك وسيطة، وبطريقة متكتمة و/أو خفية، حيث يكشف تقرير للمنظمة الدولية للتنمية الشاملة Inclusive Development International عن العلاقات المالية الغامضة للبنك الدولي (من خلال مؤسسة التمويل الدولية) مع أكثر الشركات السيئة الصيت وغير المسؤولة في الهند، عبر دعمها لستة بنوك تجارية هندية (IDFC ICICI, HDFC, Kotak Mahindra, Yes and Axis)، ومن بين المستفيدين من الأموال بطريقة غير مباشرة، الشركات التالية: " فيدانتا ريسورسز Vedanta Resources، وإن إتش بي سي المحدودة NHPC Limited (التي تمتلك سدودا أغرقت المنازل والغابات والأراضي الزراعية لمئات الآلاف من الأشخاص دون تعويض، كما ألحقت أضرارا بالممرات المائية الهامة)، وجيندال ستيل آند باور Jindal Steel & Power، وكلهم لديهم سجلات موثقة جيدا للتواطؤ في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتدمير البيئة، وعلى هذا الأساس، ففرص هذه الشركات للحصول على مساعدة مباشرة من مؤسسة التمويل الدولية ضئيلة جدا، ورغم ذلك، ومن خلال الاستعانة بمصادر خارجية لتقديم أموالها الخاصة بالتنمية، إلى بنوك تجارية ربحية، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتمويل هذه الشركات عبر القنوات الخلفية وإخفاء دعمها عن الرقابة العامة، وهي بذلك – أي مؤسسة التمويل الدولية – لا تتيح سوى إشراف قليل ورقابة ضئيلة على كيفية استخدام أموالها، وبصفة إجمالية، فقد كشفت المنظمة الدولية للتنمية الشاملة، عن 68 من الشركات أو المشروعات الهندية المتورطة في إحداث أضرار بيئية خطيرة، أو ممارسات حقوقية مسيئة، تلقت تمويلا من وسطاء مؤسسة التمويل الدولية، وهو دليل على فشل نظام المؤسسة في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية رغم توفرها على محفظة مالية تبلغ قيمتها 50 مليار دولار أمريكي، ويضيف التقرير – حسب " كيت جيري Kate Geary " مديرة حملة الغابات في مركز معلومات

[1] Human Rights Watch, « World Bank Group: India Tea Investment Tramples Rights Widespread Malnutrition, Poor Living Conditions on Plantations », November 8, 2016, site visited : 16/10/2019. https://www.hrw.org/news/2016/11/08/world-bank-group-india-tea-investment-tramples-rights

[2] الاتحاد الدولي للنقابات، مرجع سبق ذكره، ص 04.

البنك – بأننا نشهد اتجاها مثيرا للقلق – ليس فقط في البنك الدولي، ولكن في بنوك التنمية الأخرى أيضا– والمتمثل في إقراض مشاريع من خلال أطراف ثالثة، لم تكن لتقر بها في العادة، وفي نفس الوقت، يقطع البنك صلته بالتكاليف البشرية والبيئية المتزايدة، التي تتحملها الغابات والأنهار والمجتمعات، والمثير للدهشة أنه في عام 1993م، سحب البنك الدولي تمويله لمشروع سد ضخم كان من المتوقع أن يتسبب في نزوح مئات الآلاف من الأشخاص في نهر نارمادا، وأنشأ كنتيجة لهذا الفشل الذريع، لجنة التفتيش لمنع البنك من تمويل " كوارث التنمية مستقبلا "، مدعيا انه تعلم الدرس، وبعد عقدين من الزمن عادت مجموعة البنك الدولي إلى نفس النهر، وتعمل في مجال تمويل السدود المدمرة في الهند.[1]

ج. من ناحية أخرى تسجل منظمات المجتمع المدني احتجاجا بالغ الأهمية، على التزام البنك الدولي الواضح بتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، رغم التحديات التي تمثلها بالنسبة إلى الحيز التنظيمي الذي يدخل ضمن اختصاص الحكومات، وبالذات قطاعات المياه النظيفة والمرافق العمومية والخدمات الصحية والتعليم، وقد شهد العام 2016م، تكثيف الضغط باتجاه تجسيد المشاريع الكبرى والشراكات بين القطاعين العام والخاص.[2]

ومن بين التجارب الفاشلة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، تجربة الشراكة الصحية بين القطاعين العام والخاص (PPPs) في ليسوتو، والتي وصفت بأنها ستفتح حقبة جديدة وواعدة لمشاركة القطاع الخاص في الرعاية الصحية بإفريقيا، وبدلا من ذلك، فإن وزارة الصحة في واحدة من أفقر البلدان وأكثرها انعداما للمساواة في العالم، وجدت نفسها مقيدة بعقد مدته 18 عاما، يستهلك بالفعل أكثر من نصف ميزانيتها الصحية (بينما يحقق عائدا أكبر للشريك الخاص)، ويشكل ذلك تحويلا خطيرا للأموال العامة الشحيحة أصلا، عن خدمات الرعاية الصحية الأولية في المناطق الريفية، حيث يعيش ثلاثة أرباع السكان، وقد تم اعتماد وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بموجب مشورة مقدمة من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، يجب أن ينظر لها كأنموذج يجب أن يحتدا به في جميع أنحاء إفريقيا، وفي المقابل، تدعم تجربة ليسوتو الأدلة الدولية على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ليست عالية المخاطر ومكلفة فحسب، بل إنها تفشل في تحقيق هدف التغطية الصحية الشاملة والمنصفة، كما تجادل منظمة "أوكسفام Oxfam" في هذا التقرير بوجوب تحميل مؤسسة التمويل الدولية المسؤولية عن رداءة مشورتها المقدمة لحكومة ليسوتو من جهة، ومن جهة أخرى، لتسويق هذه الشراكة بين القطاعين العام

[1] Inclusive Development International, « New report reveals the World Bank's murky financial entanglements with India's most irresponsible corporations », (December 21, 2016), site visited : 16/10/2019.
http://www.inclusivedevelopment.net/new-report-reveals-the-world-banks-murky-financial-entanglements-with-indias-most-irresponsible-corporations/

[2] Bretton Woods Project, « The Bank and the IMF in 2016: year in review », (February 17,2017), site visited : 16/10/2019.
https://www.brettonwoodsproject.org/2017/02/bank-imf-2016-year-review/

والخاص في مجال الصحة، على أنها نجاح دولي، على الرغم من تكاليفها الباهظة وغير المستدامة.[1]

ح. على صعيد آخر، يواجه الناشطون الحقوقيون، ومنظمات المجتمع المدني، حملات واسعة النطاق ووحشية أحيانا، وأعمالا انتقامية من قبل الحكومات، حيث تسلط عليها تدابير تعسفية، تستبعد الناس من المشاركة في صنع القرار، ومن المجاهرة بمعارضة المشاريع الإنمائية التي تضر بسبل عيشهم، وتهدد حياتهم، كما تمنعهم من إبداء الشكوى إزاء المبادرات غير الفعالة، وبحسب " تحالف حقوق الإنسان في التنمية The Coalition for Human Rights in Development " الذي تقدم بعريضة مشتركة وقعتها 154 منظمة للتنمية، وحقوق الإنسان، والبيئة، بأن على بنوك التنمية احترام حقوق الإنسان في استثماراتها في جميع أنحاء العالم، مع ضمان أنشطتها لأمن الحقوقيين، هذه العريضة موجهة كذلك إلى المؤسسات المالية الدولية (IFIs)، بما في ذلك البنك الدولي، حيث أفاد " ديمتري تيخونوف Dmitry Tikhonov " وهو مدافع أوزبكي عن حقوق الإنسان – أصبح منفيا في أعقاب أعمال انتقامية من حكومة بلده، بعد إثارته مسألة العمل القسري في مشاريع بقطاع القطن، تستفيد منها حكومة بلده – بأن مجموعة البنك الدولي لم تتخذ أي تدابير معقولة لضمان أن يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان المستقلون مثلي، من رصد التجاوزات المرتبطة بالمشاريع التي يمولونها، ولم يعلن موظفو البنك الدولي إدانتهم هجمات الحكومة علي وعلى زملائي ؛ كما وثقت منظمة هيومن رايتس ووتش العديد من الانتهاكات ضد الأفراد والمجتمعات المتضررة من المشاريع الممولة من البنك الدولي، ومؤسسته المختصة في قروض الشركات " مؤسسة التمويل الدولية "، حيث أقرت " جيسيكا إيفانز " بأن أولئك الحقوقيين الذين يحاولون الانخراط في عمليات التنمية، ورصد انتهاكاتها، عانوا من التهديدات والمضايقات والاعتداءات الجسدية، أو ماهو أسوأ من ذلك، كما تقدم العريضة المشتركة مسؤولية البنك الدولي وسائر المؤسسات المالية الدولية في ضمان المساءلة، وتحقيق المشاركة الهادفة والفعالة في استثماراتها، وتحمل نتائج تمويلات مشاريعها، واعتماد إجراءات هادفة لحماية الحقوقيين.[2]

خ. من جهة أخرى، يواجه البنك الدولي انتقادات تتهمه بالتحيز التجاري، ذلك بأنه منذ عام 2002م أعتمد البنك مشروع " ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business "، والذي يقدم مقاييس – موضوعية من وجهة نظر البنك الدولي – لأنظمة أنشطة الأعمال وإنفاذها في 190 اقتصادا، وكذلك في مدن مختارة داخل الاقتصاديات، حيث تقيس الأنظمة التي تعزز النشاط التجاري، وتلك التي تعوقها، كبدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية

[1] Anna Marriott, « A Dangerous Diversion : Will the IFC's flagship health public–private partnership bankrupt Lesotho's Ministry of Health? », Publication date: 07 April 2014, site visited : 18/10/2019. https://www.oxfam.org/en/research/dangerous-diversion

[2] Human Rights Watch, « Defending Human Rights in Development : Global Call to Ensure Local Communities' Role in Bank-Financed Projects », (July 14, 2016), site visited : 20/10/2019. https://www.hrw.org/news/2016/07/14/defending-human-rights-development

المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار، من خلال تحليل الأنظمة التي تشجع على الكفاءة، وتدعم حرية ممارسة الأعمال التجارية.[1]

انتقد المشروع منذ إنشائه، بسبب تشجيعه على إلغاء الضوابط التنظيمية، وتخفيض المعايير الاجتماعية والبيئية، واستجاب البنك بإلغاء " مؤشر توظيف العمال Employing Workers Indicator " بالمشروع من منهجية التقييم المعتمدة، لأنه يقوض معايير العمل وحقوق العمال المعترف بها دوليا.[2]

من جهته، شجب " معهد أوكلاند Oakland Institute "، معيار توظيف العمال وغيره من المعايير الأخرى المعيبة، بما في ذلك مؤشر " دفع الضرائب The Paying Taxes Indicator "، والتي من شأنها المكافأة على تخفيض جميع أنواع الضرائب على الشركات، بما فيها الضرائب البيئية والاجتماعية الموجهة لحماية الناس والكوكب، ففي تقريره الموسوم بـ: " تصنيفات البنك الدولي الخاصة بممارسة أنشطة الأعمال: التخلي عن السيادة مقابل الحصول على درجة جيدة The World Bank's Doing Business Rankings: Relinquishing Sovereignty for a Good Grade "، يندد بممارسة البنك الدولي للضغوط على الدول، لتحقيق تصنيفات أعلى في التقارير اللاحقة عبر تفعيل الإصلاحات التنظيمية النيوليبرالية، وهو ما من شأنه تشجيع الحكومات على إلغاء الضمانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويعزز المنافسة بين الدول لرفع تصنيفاتها، من أجل زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالنتيجة الاستحواذ على الأراضي من قبل الشركات الأجنبية، ومن جهتها انتقدت البلدان عملية التصنيف المعتمدة من قبل البنك الدولي، متهمة إياه بالتحيز التجاري من جهة، ومعتبرة تصنيفاته غير دقيقة، متناقضة، وغير متوازنة و/أو غير منسجمة، حيث شكك الرئيس السينغالي " ماكي سال Macky Sall " في ترتيب بلاده لعام 2014م، قائلا بأن البنك الدولي لم يأخذ بعين الاعتبار إصلاحاته لعام 2013م، من جهتها، هاجمت الصين البنك ودعت إلى إلغاء التقرير بالكامل، باعتباره يستشهد بمعلومات مضللة، ومنهجيات مشكوك في دقتها، كما كانت الهند من أشد الغاضبين والمنتقدين للتقرير (لعام 2014م)، حيث انخفض ترتيب الهند من الدرجة 131 إلى الدرجة 134، رغم تنفيذها لـ17 إصلاحا تنظيميا لممارسة أنشطة الأعمال في عامي 2012-2013، وهو أعلى رقم في المنطقة، ليختتم التقرير بقوله أن من المرجح استمرار الهند في مواصلة الدفع بالإصلاحات التنظيمية قدما لإرضاء البنك الدولي، وإذا كانت هذه حالها وهي قوة اقتصادية صاعدة ومزدهرة، تضم أكثر من مليار نسمة، سمحت لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال DB بتحديد اتجاهات سياساتها وإصلاحاتها الوطنية، ووضعت سيادتها تحت إشراف البنك الدولي، فما

[1] World Bank, « Doing Business: Measuring Business Regulations », (October 24, 2019), site visited : 12/01/2020.
https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-2020
[2] World Bank, « Changes to the methodology, 2005 – 2017 », site visited : 12/01/2020.
https://www.doingbusiness.org/en/methodology/changes-to-the-methodology

الذي يتعين على الدول الأصغر والأكثر فقرا أن تفعله؟[1]

- على صعيد آخر، تنتقد السياسة الاقراضيـة للبنك الدولي، بسبب تعاظم حدة المشروطيـة، ومن أبرزها – كما ورد في موضع سابق – قروض التصحيحات الهيكلية، المشروطة بالتزام البلد المقترض بإجراء تصحيحات هيكلية من قبيل: الخوصصة وتحرير التجارة الخارجية ... مما يؤدي في النهاية إلى نتائج كارثية اقتصادية واجتماعية وبيئية، كما قد تلجأ الحكومات بمجرد تسلم القروض، إلى الالتفاف على شروطها، كما تقوم المعارضة بتفكيك سياسات الحكومة السابقة المستلمة للمساعدات المشروطة، بمجرد تسلمها للسلطة، وهو يشكك في جدوى ومدى فعالية سياسة المشروطية التي ينتهجها البنك الدولي، وتوأمه صندوق النقد الدولي، والتي يفترض لها أن تحقق سياسات ونتائج أفضل. [2]

يضاف إلى ما سبق، عدم وجود آلية معينة وثابتة تحدد الحالات التي تتطلب مساعدة عاجلة للدولة العضو أوقات الأزمات المالية والكوارث الطبيعية، كما يفتقر البنك الدولي كذلك لتحديد حالات الدولة الأولى بالاستفادة من القروض، في حال تزامن طلب عدة بلدان، مع اختلاف الظروف والحاجات، كما ينتقد بعض الخبراء أسعار الفائدة التي يتقاضاها البنك الدولي، رغم أنها أقل من أسعار الفائدة السائدة في الأسواق المالية، إلا أنه لا يجب إغفال حقيقة أن البنك وجد بالأساس لمساعدة الدول النامية وتنمية اقتصادياتها، وليس لإفقارها وإثقال كاهلها بالديون وأقساط الديون.[3]

وثمة ملاحظة أخرى، فرغم تأكيد أدبيات البنك الدولي، على عدم التدخل السياسي، أو المساس بسيادة الدول الأعضاء إلا أن الواقع والتجارب التاريخية الماضية، تؤكد توظيف سياساته وبرامجه ومشاريعه، لأغراض سياسية وأيديولوجية، ومن ضمنها التحيز التجاري، وازدواجية المعايير، والتماهي مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في التصنيف الاستثماري أو تقديم القروض والمساعدات ... وأكثر من ذلك، دعم البنك الدولي للديكتاتوريات، حيث كان لمشاريع البنك الدولي، مضمون سياسي قوي، وهو احتواء تطور الحركات المعادية لهيمنة القوى الرأسمالية الكبرى، بحيث يتم التحايل بصورة منهجية على الحظر المفروض على عدم التدخل، وهو أحد أهم أحكام ميثاقه بأخذ الاعتبارات "السياسية" و"غير الاقتصادية" بالاعتبار في عمليات البنك الدولي، حيث تأثرت سياسة اقراض البنك الدولي باعتبارات سياسية وجيوسراتيجية، بحيث لم تكن جودة السياسات الاقتصادية المنتهجة العنصر الحاسم في اختياراته، فقد أقرض البنك الدولي أموالا لبلدان كإندونيسيا، والزائيـر – القرن الماضي – وذلك رغم النوعية السيئة

[1] Peiley Lau, « The World Bank's Doing Business Rankings: Relinquishing Sovereignty for a Good Grade », Oakland Institute, (April 7, 2014), site visited : 10/03/2020.
https://www.oaklandinstitute.org/blog/world-bank%E2%80%99s-doing-business-rankings-relinquishing-sovereignty-good-grade

[2] Joseph E. Stiglitz, « Democratizing the International Monetary Fund and the World Bank: Governance and Accountability », Op.Cit, p 124.

[3] عبيدات ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 120.

لسياستهما الاقتصادية، والفساد الهائل المتفشي فيهما، كما رفض البنك الدولي إقراض فرنسا ما بعد التحرير، بسبب مشاركة الشيوعيين في الحكومة الفرنسية، ليتم منح القرض الذي طلبته فرنسا عام 1947م، مباشرة بعد انسحابهم من الحكومة، وهو ما يؤكد ارتباط خيارات البنك الدولي بدول تمثل رهانا سياسيا رئيسيا لدى مساهميه الرئيسيين، ومصالحهم، وتوجهاتهم، وبالذات: الولايات المتحدة الأمريكية، ويتجلى التحيز السياسي لمؤسسات البنك الدولي في دعمها المالي للديكتاتوريات في الشيلي، والبرازيل، ونيكاراغوا، والكونغو–كينشاسا، ورومانيا، والفيليبين، وتركيا... فمنذ عام 1947م إلى غاية انهيار الاتحاد السوفيتي، تم تحديد قرارات وقروض البنك الدولي بناءا على المعايير التالية: تجنب دعم ومنح النماذج المرتكزة على الذات ؛ توفير التمويل للمشروعات الضخمة التي تمكن البلدان الصناعية الرئيسية من زيادة صادراتها ؛ رفض منح أو مساعدة أنظمة تعتبرها الولايات المتحدة أو غيرها من المساهمين المهيمنين تهديدا ؛ محاولة اختراق وتعديل سياسات بعض الدول الاشتراكية لإضعاف تماسك الكتلة السوفيتية، كدعم يوغوسلافيا التي ابتعدت عن الهيمنة السوفيتية عام 1948م، ورومانيا بدءا من سبعينيات القرن الماضي بعد إعلان ديكتاتورها "نيكولاي تشاوشيسكو Nicolae Ceaușescu" رغبته في الابتعاد عن الكوميكون وحلف وارسو ؛ دعم الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة والغرب عموما، كإندونيسيا منذ عام 1965م إلى يومنا هذا، وزائير موبوتو من 1965 إلى 1997م، والفلبين تحت حكم ماركوس، ونظام الأبارتيد – الميز العنصري سابقا بدولة جنوب افريقيا ... ؛ محاولة تجنب أو الحد قدر الإمكان من تقارب الدول النامية مع الكتلة السوفيتية أو الصين، كالهند وإندونيسيا في عهد سوكارنو ؛ ومحاولة دمج الصين في لعبة تحالفات الولايات المتحدة الامريكية منذ عام 1980م ؛ ولتنفيذ هذه السياسة، قام البنك الدولي باعتماد التكتيك التالي: مرونة أكثر تجاه الحكومات اليمينية (مطالبة أقل باعتماد تدابير التقشف المرفوضة شعبيا)، وبالذات إذا كانت الحكومة اليمينية تواجه معارضة يسارية قوية، وفي المقابل، التشديد والالحاح والضغط أكثر على الحكومات اليسارية لاعتماد تدابير التقشف اللا شعبية، وبالذات تلك التي تواجه معارضة يمينية لإضعافها، وتشجيع وصول اليمين إلى السلطة، وقد واصل البنك الدولي في هذه السياسة بعد الحرب الباردة، ومن بين الأمثلة: روسيا يلتسين، وإندونيسيا سوهارتو، وتشاد إدريس ديبي، والصين.[1]

على صعيد آخر، ثمة انتقادات لمعايير الفقر موجهة للمنظمات الدولية عموما، والبنك الدولي بدرجة خاصة – باعتبار أن مكافحة الفقر على رأس أولوياته – حيث يعرف مستوى الفقر المدقع على أنه كسب أقل من دولار واحد يوميا، على أساس القوة الشرائية المتساوية، وهذا التعريف مخالف لكل الطرق المستخدمة لقياس الفقر، سواء في منظمة الأمم المتحدة، أو مكتب الإحصاء الأمريكي، كما أن مقياس البنك الدولي قائم على وضع حد عشوائي للفقر، أي إصدار أرقام دون اعتماد أي نوع من القياسات عن

[1] إريك توسان، **طغيان البنك العالمي: الأجندة الخفية لإجماع واشنطن**. ترجمة ونشر أطاك المغرب، الرباط، 2019، ص ص 81–84، وص 93.

مجموعات السكان التي تحصل على مداخيل فوق ذلك المستوى، باعتبارهم غير فقراء، وبالنتيجة، حصر الفقراء فيمن دخلهم أقل من دولار واحد، معناه تخفيض إحصائيات الفقر المسجلة للدول النامية، دون حاجة لجمع بيانات من الميدان، وهذا تقييم منحاز ومجاوب للصواب، بدون التحقق من وضع السكان وقدراتهم الشرائية، ذلك بأنه حتى مستوى أربع دولارات على أساس القوة الشرائية المتساوية في اليوم، تبقى تحت وطأة الفقر، في ضوء عدم قدرتها على توفير النفقات الأساسية من مأكل وملبس ومأوى وصحة وتعليم، فضلا عن الأخذ بالاعتبار مستوى الخدمات الاجتماعية، والفروق بين أوضاع المناطق الريفية والحضرية، وحتى على مستوى الأحياء الفوضوية والمهمشة في ضواحي المناطق الحضرية، وهو ما يسهل التلاعب بالأرقام، فأي ارتفاع في دخل الفرد (فوق مستوى دولار واحد)، معناه انخفاض في مستوى الفقر، بحسب أطروحة البنك الدولي، كما أنتج معايير مزدوجة في تحديد القياسات العلمية للفقر، والتي تتجلى في كون معيار البنك الدولي لتحديد مقياس الفقر العالمي خاص بالدول النامية فقط، ومعنى هذا: عدم الاعتراف بوجود الفقر في الدول المتقدمة وبالذات غرب أوروبا وشمال أمريكا، فضلا عن تعارض تحديد مقياس الفقر في الدول المتخلفة و/أو النامية، مع نظيره لدى حكومات الدول المتقدمة، الذي يتحدد على أساس أدنى مستوى للإنفاق على أساسيات المنزل من طعام وملبس ومأوى وصحة وتعليم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف خط الفقر بأنه: " ثلاثة أضعاف تكلفة الحد الأدنى الملائم للتغذية، لتوفير النفقات اللازمة بالإضافة إلى المطعم " وهو ما يعادل 11 دولار لعائلة مكونة من أربعة أفراد حسب مقاييس عام 1996م (ما يعادل 15 دولار للفرد الواحد يوميا حسب مقاييس عام 2010م، مقابل دولار وربع في اليوم للفرد الواحد في الدول المتخلفة و/أو النامية)، وبالنتيجة فمعايير الفقر المعتمدة لدى البنك الدولي لا تعبر بمصداقية عن الواقع المعاش في الدول النامية، وغير موثوق بصحة بياناتها.[1]

علاوة على ما تقدم، تثار قضية عدم كفاية موارد البنك الدولي، المخصصة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، في ضوء مواجهة التحديات المتعلقة بتخفيض مستويات الفقر، والتهديدات الأمنية والبيئية والصحية ... المتعاظمة، مع استمرار الزيادة السكانية المتوقعة بثلاثة ملايير نسمة خلال الخمسين سنة المقبلة، وهو ما يقابله عدم كفاية موارده وقروضه المقدمة من قبل مؤسساته المانحة، وهو ما يرفع مزيدا من الضغوط على البنك الدولي، الذي يجد نفسه محصورا من ناحيتين: فمن ناحية أولى، تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الضخمة، التي قللت أهميته كمقرض لكثير من عملائه الرئيسيين، ومن ناحية أخرى، الاحتياجات المتعاظمة لأفقر دول العالم (كحال دول إفريقيا جنوب الصحراء) للحصول على تمويل بشروط ميسرة، مثل تلك التي توفرها القروض الميسرة لمؤسسة التنمية الدولية (IDA).[2]

---

[1] مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز، **نحو مجتمع المعرفة: الإصدار الثالث عشر – مكافحة الفقر**. طباعة ونشر مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2007 (1427هـ)، ص ص 54 – 55 و ص ص 57 – 59.

[2] Ngaire Woods,« The Challenge of Good Governance for the IMF and the World Bank Themselves », Op.Cit, p 826.

المطلب الثالث: الانتقادات المرتبطة بمستويات المشاركة، الشفافية والمساءلة في البنك الدولي.

يواجه البنك الدولي مجموعة من الانتقادات تمس مستوى المشاركة المعتمد في عملياته وبرامجه، فعلاوة على الانتقادات السالفة الذكر، والمعنية بمستوى التمثيل، ودرجة مشاركة الدول الأعضاء صاحبة المصلحة في عملية صنع القرار، بمجلس المديرين التنفيذيين ومجالس الإدارة الخاصة بمجموعة البنك الدولي، والتي تطعن في شرعيته، فإن الانتقادات تتجاوز مستوى مشاركة الدول، إلى مستوى مشاركة الفواعل غير الدولاتية، والتي تعبر عنها منظمات المجتمع المدني و/أو المنظمات غير الحكومية من جهة، والمجتمعات المحلية من جهة أخرى، أو ما يصطلح عليه بـ " مستوى المشاركة المحلية / الديمقراطية المحلية ".

ومن هذا المنطلق، فرغم إقرار البنك الدولي، بأن أغلب المشاريع الناجحة، والتي يشرف عليها، هي التي تحظى بمشاركة واسعة في تصميمها وتنفيذها، والتي تسمح للجمهور و/أو المجتمعات المحلية، بالإحساس بملكيتها للمشروع، والرغبة في إنجاحه، وبالتالي تعزيز دعم والتزام المواطنين والحكومات ببرامج ومشروعات البنك الدولي، إلا أن مسؤولي البنك الدولي أنفسهم، يعترفون بأن من بين أسباب ضعف الأداء، صعوبة تطبيق هذا المبدأ الذي يراد منه إشراك السكان المحليين في اتخاذ القرار، ذلك بأن المشاركة كانت مرادفة لشرح وتوضيح أهداف المشروع لأصحاب المصلحة الرئيسيين (الأفراد والمجموعات المستفيدة من المشروع، أو الخاسرة والمتضررة)، أكثر منها تضمينا وتمكينا في عملية صنع واتخاذ القرار، يضاف إلى ما سبق، عدم اهتمام المقترضين أنفسهم بأهداف المشروع، وفي المقابل، سعى البنك الدولي إلى تعزيز " الشعور بملكيتهم للمشروعات " من خلال جعلهم مسؤولين عن عمليات الإعداد والتنفيذ، بدل ضمان حشد زخم من الدعم والتأييد المحلي للمشروع، وبناء التوافق والإجماع حوله، وباختصار، يمكن القول بأن محاولة التوفيق بين " المشاركة Participation " و " الملكية Ownership " بكل دقة وصرامة، تمثل تحديا حقيقيا لكل المؤسسات المالية الدولية، ومن ضمنها مجموعة البنك الدولي، والذي لا يقل أهمية عن التحدي المتعلق بنقل ودمج هذه القيم، وتطبيقها في أعمال البنك الدولي نفسه.[1]

على صعيد آخر يؤدي الموظفون دورا مهما في عملية صنع القرار، باعتبارهم يقدمون المشورة لمجالس الإدارة بشأن نوعية القرارات المتخذة، كما يدلون بتصريحات توضيحية مبدئية، تخص نوعية السياسات الضرورية والمرغوبة، من أجل تعزيز التنمية، والاستقرار الاقتصادي في جميع بلدان العالم، عبر منشوراتهم، ومن خلال أسلوب إدارتهم، ذلك بأن تعاظم دور البنك الدولي، يتمثل في إيمانه الراسخ بأهمية بناء مؤسسة معرفية عالمية، عبر نظام لإدارة المعرفة يمتد عبر البنك الدولي وخارجه، موجه لتعبئة المعارف والتعلم، لتحقيق نتائج أفضل حول السياسات الاقتصادية المناسبة، وعلى هذا الأساس،

[1] Ngaire Woods,« The Challenge of Good Governance for the IMF and the World Bank Themselves », Op.Cit, p 824.

فإن ثقافة وقيم وميول موظفي البنك الدولي، تصبح حاسمة لفهم طريقة اضطلاعهم بهذا الدور، على اعتبار امتلاك البنك الدولي لموظفين ذوي كفاءات عالية، تضيف قيمة مضافة لمكانتهم ودورهم، وهو ما يدفع باتجاه التساؤل حول الانتماءات العضوية الواسعة النطاق للموظفين، ليس فقط من حيث جنسياتهم، ولكن من حيث اهتماماتهم الأساسية، مقارباتهم، وتوقعاتهم، أو بعبارة أخرى: ما مدى " عالمية (شمولية) Universal " و " تشاركية Participatory " مجموعة البنك الدولي في أبحاثها ومنشوراتها ؟[1]

انتقد البنك الدولي في كون نتائج أبحاثه، قد تعرضت لمحاولات التضليل والطمس، أو تم اختراقها من قبل كبار المساهمين، ولعل من بين الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها، رسالة منسوبة لـ" ستانلي فيشر Stanley Fischer " نشرت عام 1992م، جاء فيها بأن الولايات المتحدة قامت بطمس بحث حول مسألة الديون، منتصف ثمانينيات القرن الماضي (في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ريغان Reagan) حيث كان البنك الدولي – إلى جانب صندوق النقد الدولي – يخضع لأوامر وضغوط سياسية (ليس من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل كذلك من جانب ألمانيا والمملكة المتحدة)، بعدم إثارة مسائل تخفيف الديون، كما انتقد البنك الدولي كذلك من حيث تبنيه للمقتربات الأنجلو – ساكسونية في الاقتصاد، وينبع هذا التحيز من قدرة الولايات المتحدة على ممارسة الضغوط لضمان حصتها الوطنية الخاصة بالتوظيف في البنك الدولي، علاوة على ذلك، محاولة التأسيس لالتزام بعدم استعمال لغة أخرى غير الانجليزية كلغة عمل، وكما أورد المؤرخون، فقد كان ثمة محاباة في التوظيف في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالخصوص، ليس فقط من الناحية الجغرافية (المحاباة في التوظيف لصالح دول منطقة جنوب آسيا على حساب شرق آسيا، وبريطانيا على حساب البلدان الأوروبية الأخرى)، ولكن كذلك على نحو صارخ تفضيل ومحاباة خريجي المؤسسات الجامعية التي تدرس باللغة الانجليزية (أي غالبا الجامعات الأمريكية والبريطانية)، كما أشاروا إلى أنها سياسة تعبر بالنتيجة عن النخبة أو صفوة المجتمع، ذلك بأنه في البلدان غير الناطقة بالانجليزية "ترتبط الطلاقة في الانجليزية بالوضع الاقتصادي والاجتماعي المفضل"، وقد أظهرت دراسة سابقة، أجريت على مستوى موظفين رفيعي المستوى، يعملون في مجال إدارة السياسات والبحوث والشؤون الخارجية بالبنك الدولي بأن حوالي 80 في المائة، درسوا الاقتصاد والمالية في جامعات أمريكية وبريطانية، وهو ما يشكل عائقا أمام انفتاحها على المعارف والثقافات والقيم العالمية الأخرى، ويحد من ضمان مستويات عالية من الشراكة والمشاركة والملكية، وبالذات للمتضررين من برامجه، وبالتالي يؤكد حاجة البنك الدولي إلى إعادة تأكيد عالمية عضويته، عبر توسيع نطاق انتماءات موظفيه، وتنويعاتهم وكفاءاتهم.[2]

على صعيد آخر، يواجه البنك الدولي تحدي متزايد لشرعيته، في ضوء انخراط مجموعة متعاظمة من

[1] Ngaire Woods,« The Challenge of Good Governance for the IMF and the World Bank Themselves », Op.Cit, p p 833-834.
[2] Ibid, p 834.

الجهات الفاعلة في القطاعات التي يركز عليها مجال عمله، حيث أصبحت القواعد الديمقراطية مترسخة بقوة على المستوى الدولي، فحسب " روبرت كيوهان وجوزيف ناي Robert Keohane and Joseph Nye " يواجه أنموذج " النادي Club " القديم للحوكمة العالمية تحديا متزايدا بسبب افتقاره للشفافية، والمشاركة المحدودة التي يوفرها خارج إطار ممثلي مجموعة قليلة نسبيا من البلدان، وخلصوا إلى أن أي نمط مستدام للحوكمة يجب أن يضفي الطابع المؤسسي على قنوات الاتصال بين المنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، ذلك بأن المجتمع المدني غالبا ما يتمتع بمصداقية كبيرة في مجالات العمل الرئيسية للمنظمات الدولية، فوفقا لاستطلاعات الرأي المستقاة منذ عام 2000م، فإن أداء المنظمات غير الحكومية أفضل من أداء الحكومات والشركات ووسائل الإعلام، فيما يخص توفير معلومات موثوقة عن البيئة والصحة وحقوق الإنسان، وهو بالتالي ما يفرض ضرورة إشراكها وتضمينها في عمليات وأنشطة المنظمات الدولية.[1]

ومن هذا المنطلق، فقد قام البنك الدولي في العقود الثلاثة الأخيرة، بتوسيع آليات التشاور مع منظمات المجتمع المدني المحلية والعالمية، والتي من شأنها تعزيز قدرته على تنفيذ برامجه وتحقيق أهدافها الأساسية، وفي سياق التحديات العالمية متزايدة التعقيد، فمن المحتمل أن تصبح قدرة البنك الدولي على حل مشكلات الفقر والتنمية، تمثل اختبارا مهما على نحو متزايد لشرعيته، وقد كشفت عدة دراسات وأبحاث أجرتها مجموعة البنك الدولي أن المزيد من المقاربات التشاركية، يمكن أن تسفر عن نتائج أفضل في مجالات التنمية، حيث كشفت دراسة أجريت عام 1998م، أن أغلبية المشروعات التي يدعمها البنك الدولي، أظهرت نجاعتها، ليس بسبب إعدادها وتنفيذها المبكر فحسب، ولكن لكونها أكثر تشاركية، كما توصلت دراسة حديثة أجراها البنك الدولي، إلى أن التشاور مع منظمات المجتمع المدني بشأن تطوير استراتيجيات المساعدة القطرية، من شأنها تحسين الجودة الشاملة لهذه الاستراتيجيات، فضلا عن تحسين أداء القطاع العام، وزيادة فعالية خدماته العامة.[2]

وفي المقابل، فإن تمثيل ومشاركة منظمات المجتمع المدني لا يجب أن تقتصر على مجرد التشاور المحدود المقدم لهؤلاء الفاعلين من غير الدول، بل على نطاق المشاركة الفعلية والكاملة في صنع القرار، ذلك بأن المجتمع المدني ليس مشاركا – ولا حتى مراقبا – في مداولات مجالس إدارة مجموعة البنك الدولي، وفي معظم قرارات سياساته الأساسية، وهو ما يحد من فعالية تأثيره ودوره في حوكمة عمليات البنك الدولي، ويزيد من الانتقادات والضغوطات على مشروعاته كما ورد في موضع سابق.

على صعيد آخر، يجادل البنك الدولي بشأن عدم تمثيل المجتمع المدني في مجالس الإدارة، لكونها

[1] David Gartner, "Beyond Consultation Civil Society and The Governance of International Institutions", Op.Cit, p12.
[2] Ibid, p 15.

غير تمثيلية بالمعنى التقليدي، باعتبارها لا تنتخب كممثلين (قضية من الذي يختار ويتنخب المنظمات غير الحكومية ؟ Who elected the NGOs)، ذلك بأن معظم قادة المنظمات غير الحكومية لم يتم انتخابهم، وحتى أولئك المنتخبين منهم، بالكاد يمكنهم الإدعاء بأنهم يمثلون نسبيا شريحة صغيرة ومعينة من السكان، على أن هذه الحجة تنسحب بدورها على تمثيل بعض الدول في مجالس إدارته، وبالذات الاستبدادية منها، والتي من غير المرجح أن تمثل أو تعكس وجهات نظر مواطنيها بشكل كاف وفعال، باعتبارها غير ديمقراطية ؛ أما التبرير الثاني الذي يسوقه البنك الدولي – وغيره من المنظمات الدولية الأخرى – بشأن مشاركة المجتمع المدني في إدارته، فهو أن مشاركتها في الحكم يمكن أن تقوض دور الدول، وتحد من تأثيرها، ويمس بسيادتها ومركزيتها في عملية صنع القرار، باعتبارها صاحبة المصلحة والمعنية بالدرجة الأولى، بسياسات وبرامج البنك الدولي.[1]

ومما تقدم، يمكن القول بأن تطوير مشاركة المجتمع المدني في إدارة البنك الدولي – كشركاء كاملين – من بين التحديات التي تواجه حوكمة البنك الدولي، والذي يبدوا غير مستعد لتوسيع نطاق مشاركة الفاعلين من غير الدول، فضلا عن ضمان مشاركة فعلية وفعالة لكل الدول، وبالذات النامية والفقيرة.

- أما على صعيد الشفافية، فرغم أن سياسة مجموعة البنك الدولي بشأن الإفصاح عن المعلومات، تؤكد تشجيعها على الانفتاح والشفافية ونشر المعلومات، إلا أن ثمة تحديات وعوائق تحد من شفافية سياساتها وأعمالها، كتقييد حدود الشفافية والإفصاح، عبر تحديد قائمة واضحة بشأن ما هو غير مفصح عنه، وكيفية معاملة وتقدير المعلومات السرية والحساسة، وهذا عبر إدراجها في **" قائمة الاستثناءات "**، وهذا ما بينته وثيقة صادرة عن البنك الدولي عام 2015م، الموسومة بـ " الحصول على المعلومات: سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات "، ووثيقة صادرة عن مؤسسة التمويل الدولية عام 2012م الموسومة بـ " سياسة مؤسسة التمويل الدولية لإتاحة الحصول على المعلومات " والتي تحكم سياسة إتاحة المعلومات التي بحوزة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية لاطلاع الجمهور العام عليها، والتي تعكس المراجعات الموافق عليها من قبل مجلس المديرين التنفيذيين.

تتضمن الاستثناءات التي بموجبها لا يسمح البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، بالاطلاع على معلوماتها، بحجة أن الإفصاح عنها يلحق الضرر بأطراف أو مصالح معينة، فيما يلي:

أ. **المعلومات الشخصية:** والتي تعنى باحترام الخصوصية الشخصية للموظفين وحماية سرية معلوماتهم الخاصة، والتي لا يسمح بالاطلاع عليها، إلا في الحدود المسموح بها صراحة في قواعد نظام الموظفين، وتتضمن لائحة الحظر والتقييد: المعلومات الشخصية، بما فيها السجلات الشخصية للموظفين، والمعلومات الطبية، والمكاتبات والاتصالات الشخصية، والمعلومات المتعلقة بإجراءات تعيين الموظفين واختيارهم، والمداولات وإجراءات تسوية الخلافات الداخلية، والتحقيقات في مزاعم سوء السلوك الوظيفي...

[1] David Gartner, Op.Cit, pp 13-15.

ب. مراسلات مكاتب المحافظين و/أو المديرين التنفيذيين: وتشمل المراسلات داخل مكاتب المحافظين والمديرين التنفيذيين، وفيما بينهما، أو بين مكاتبهما والبلد العضو، أو البلدان الأعضاء التي يمثلها ....

ت. لجنة الأخلاق المسلكية: حيث لا يسمح البنك بالاطلاع على مداولاتها الخاصة بكبار مسؤولي المجلس (إلا إذا اتخذ المديرون التنفيذيون قرارا بالإفصاح عن هذه المعلومات).

ث. امتياز العلاقة بين المحامي وموكله: لا يسمح البنك الدولي بالاطلاع على المعلومات الخاضعة لهذا الامتياز. بما فيها المراسلات الصادرة عن و/أو الواردة إلى المستشار القانوني العام، والمستشار القانوني الداخلي للبنك، والمستشارين القانونيين الآخرين.

ج. الأمن والسلامة: حيث لا يتيح البنك الدولي الاطلاع على المعلومات التي من شأن الإفصاح عنها تعريض سلامة وأمن موظفي البنك وعائلاتهم، والمقاولين والأفراد الآخرين، وأصول البنك للخطر، والتي تشتمل على الشؤون اللوجيستية، والنقل المتعلقة بشحن أصول ووثائق البنك ....

ح. المعلومات المقيدة بموجب أنظمة إفصاح مستقلة والمعلومات الأخرى المتعلقة بالتحري والتحقيق والاستقصاء: وهي المعلومات التي يخضع تداولها لقيود مفروضة بموجب أنظمة إفصاح مستقلة تخص مجموعة التقييم المستقلة، وهيئة التفتيش، ومكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، ونظام البنك الدولي المعني بفرض العقوبات، وأي معلومات أخرى من شأنها الإخلال بسير مجريات التحقيقات والاستقصاءات.

خ. المعلومات المقدمة بصفة السرية من البلدان الأعضاء أو الأطراف الأخرى: باعتبار البنك الدولي ملزم قانونا بحماية المعلومات المقدمة إليه على أساس كتمانها وصون سريتها، والتي لا يجوز الإفصاح عنها، إلا بموافقة صريحة من البلد العضو، أو الطرف الآخر صاحب تلك المعلومات.

د. المسائل الإدارية والمؤسسية: والتي تشتمل من بين أمور أخرى، على المصروفات، والنفقات المؤسسية، والأملاك العقارية ....

ذ. معلومات المداولات: والتي تدخل ضمن حيز الخصوصية الخاصة بالبنك الدولي، من أجل تدارس الأمور، وإجراء المناظرات والمداولات بمنأى عن المراقبة والتدقيق من جانب الجمهور العام، وبينما يتيح البنك للجمهور العام معلومات عن النتائج والقرارات والاتفاقيات المنبثقة عن مداولاته، فإنه يحظر الاطلاع على المعلومات التي تشتمل على: رسائل البريد الالكتروني، والملاحظات والمدونات، والخطابات والمذكرات، ومسودات التقارير ... التي يتم إعدادها أو تبادلها في سياق مداولاته مع البلدان الأعضاء أو الكيانات الأخرى التي يتعاون معها، أو تلك التي يتم إعدادها أو تبادلها في سياق مداولاته الداخلية، بما في ذلك الوثائق المتعلقة بمداولات مجلسي المحافظين والمديرين التنفيذيين كالنصوص الحرفية لاجتماعاتهما، واجتماعات لجانهما، وفرق ومجموعات العمل التابعة لمجلس المحافظين، ومذكرات الرئيس المرفقة بوثائق مجلس المديرين التنفيذيين، وبيانات المديرين التنفيذيين وموظفيهم، والمراسلات، والإحصاءات أو الدراسات التحليلية المعدة للاسترشاد بها في عمليات اتخاذ القرارات الداخلية في المجلس

(مثل دراسات تحليل الجدارة الائتمانية، والتصنيفات الائتمانية، والمخاطر ... وتقارير التدقيق والمراجعة المعدَة من قبل مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية، باستثناء تقارير الحسابات الختامية السنوية وتقارير الأنشطة ربع السنوية.

ر. **المعلومات المالية:** حيث لا يسمح البنك الدولي بالكشف عن المعلومات المالية التالية:

– تقديرات أحجام الاقتراض في المستقبل من جانب البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومساهمات الجهات المانحة للمؤسسة الدولية للتنمية، والتوقعات المالية وتقييمات الائتمان، والبيانات الخاصة بالاستثمار والتغطية التحوطية والاقتراض ....

– الوثائق أو التحليلات، أو المراسلات أو المعلومات الأخرى المستخدمة، أو الصادرة بغية تنفيذ المعاملات المالية ومعاملات الموازنة، أو تلك التي تساند إعداد التقارير المالية الداخلية والخارجية.

– تفاصيل المعاملات الخاصة بالقروض والصناديق الاستئمانية، أو المعلومات عن مبالغ مستحقة من المقترضين لم يتم سدادها ....

– المعلومات المصرفية، أو الفواتير الخاصة بمؤسسات مجموعة البنك الدولي أو البلدان المتعاملة معها أو الجهات المانحة لها أو المتلقية للمساعدات أو القائمين بتقديم الخدمات لها.

كما أضافت وثيقة مؤسسة التمويل الدولية عدم الإفصاح عن المعلومات التي تنتهك القوانين الوطنية أو غيرها من النظم المعمول بها، ومعلومات التحقيق التي قد تعرض المؤسسة لاحتمال مقاضاتها. [1]

هذه هي المعلومات الموضوعة وفق تقديرات البنك الدولي تحت بند السرية والحساسية، والخاضعة للقيود التي تعتبر غير مؤهلة لرفع السرية عنها، والتي قد يقوم برفع السرية والإفصاح عنها، عندما تتناقص حساسيتها بمرور الوقت (بعد مضي 05 أو 10 أو 20 سنة) على تاريخ إصدارها، بشرط عدم احتوائها أو حتى اشتمالها على أي إشارات مرجعية لأي معلومات غير مؤهلة لرفع السرية عنها.[2]

وعلى هذا الأساس، يمتلك البنك الدولي الحق الحصري في الإفصاح عن معلومات مقيدة التداول، المشتملة عن معلومات مؤسسية وإدارية محددة، ومعلومات عن المداولات، والمعلومات المالية، المقيدة في قائمة الاستثناءات السالفة الذكر، إذا رأى أن المنفعة العامة من وراء الإفصاح، تفوق الضرر المحتمل مساسه بالمصالح المحمية بموجب هذه الاستثناءات، وفي ممارسته لهذا الحق، يراعي البنك الدولي أن

---

[1] البنك الدولي: إصدار: الرئيس، برعاية نائب الرئيس لشؤون العلاقات الخارجية والمؤسسية، **سياسة البنك: الحصول على المعلومات – سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات – عام.** ترجمة ونشر منظمة البنك الدولي، واشنطن العاصمة، تاريخ الإصدار ودخول حيز التنفيذ: 01 يوليو/تموز 2015، الرقم الفهرسي: EXC4.01-POL.01، ص ص 09 – 13. وانظر:
مؤسسة التمويل الدولية، **سياسة مؤسسة التمويل الدولية لإتاحة الحصول على المعلومات.** ترجمة ونشر مؤسسة التمويل الدولية، واشنطن العاصمة، تاريخ الإصدار ودخول حيز التنفيذ: 01 يناير/كانون الثاني 2012، ص ص 02 – 06.

[2] لمزيد من التفاصيل حول المعلومات المؤهلة لرفع السرية عنها بعد مضي خمس (05) سنوات، و10 سنوات، و 20 سنة أنظر: نفس المرجع، ص ص 17–19، وأنظر الفصل الخامس.

الإفصاح عن وثائق وسجلات مجلسي المحافظين والمديرين التنفيذيين المصنفة بوصفها " سرية أو سرية للغاية Confidential or Strictly Confidential " يتطلب موافقتهما، كما يتطلب الإفصاح عن المعلومات المقدمة إلى البنك من قبل أحد البلدان الأعضاء، أو طرف آخر، والممهورة بطابع السرية، الموافقة الكتابية المسبقة من قبلهما، كما أن الإفصاح عن أي معلومات أخرى مقيدة التداول، يتطلب موافقة لجنة البنك المعنية بالحصول على المعلومات.

كما يمتلك البنك الدولي الحق الامتيازي الحصري في تقييد الوصول للمعلومات، وعدم الإفصاح عن معلومات يتم الإفصاح عنها في الظروف العادية، إذا ارتأى أن ذلك الإفصاح، من المرجح أن يلحق ضررا يفوق منافعه.[1]

ومن بين الأمثلة على جنوح البنك الدولي نحو تقييد نشر المعلومات والتستر وعدم الإفصاح عنها، قضية استقالة " بينيلوبي كوجيانو جولدبرج Pinelopi Koujianou Goldberg "، حيث أثارت قضية استقالتها المفاجئة بعد 15 شهرا من توليها منصب نائبة رئيس البنك الدولي لاقتصاديات التنمية، ورئيسة الخبراء الاقتصاديين بالمجموعة، موجة من الاستغراب والصدمة، والتي زالت بعد الكشف عن السبب، وهو رفض البنك الدولي نشر ورقة بحثية، معدة في ديسمبر 2019م، تدقق في العلاقة بين تدفق أموال القروض والمساعدات التي تمنحها المؤسسة الدولية للتنمية إلى الدول الأكثر فقرا، وبين الأموال التي تتدفق إلى الملاذات الضريبية الخارجية، وفي 13 فيفري 2020م، كشفت مجلة " الإيكونوميست The Economist " بأن مدفوعات البنك الدولي إلى 22 دولة تعتمد على المساعدات خلال الفترة ما بين 1990–2010م، أعقبها قفزة نوعية في ودائعها لدى الملاذات المالية الأجنبية، وبلغ متوسط التسريبات حوالي 05 في المائة من مساعدات البنك الدولي لهذه الدول، لتعرج المجلة على سبب استقالة نائبة رئيس البنك الدولي لاقتصاديات التنمية، وهو تأخر البنك الدولي في نشر ورقة العمل، متحججا بخضوعها لمراجعة داخلية صارمة، وتدقيق دقيق من قبل باحثين آخرين، في حين أفادت مصادر مطلعة بأن كبار المسؤولين في البنك الدولي حضروا نشرها عمدا.[2]

من جهته ربط الاقتصادي " يورغن جويل أندرسون Jørgen Juel Andersen " أحد المشاركين الثلاثة في إعداد الورقة – في تغريدة له على " تويتر" – بين تأجيل النشر واستقالة " بيني جولدبيرج "، وبعد تسريب الورقة إلى جريدة " فاينانشال تايمز Financial Times " نشرت تحليلا لاذعا، مؤكدة بأنه من المحرج للغاية، أن منظمة دولية تدعي أنها تهدف فعل الخير في البلدان النامية، بينما تزيد من الهوة

[1] البنك الدولي، **سياسة البنك: الحصول على المعلومات – سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات – عام**. مرجع سبق ذكره، ص ص 21–22.

[2] The Economist, « The Goldberg variations : The World Bank loses another chief economist-Penny Goldberg leaves after only 15 months in the job », Feb 13th 2020 edition, site visited : 10/06/2020. https://www.economist.com/finance-and-economics/2020/02/13/the-world-bank-loses-another-chief-economist

الواسعة أصلا بين من يملكون ومن لا يملكون، وهو المبرر لحرص البنك الدولي على حجب البحث عن الرأي العام، وبعد نشر الورقة من قبل أحد مؤلفيها " نيلز يوهانسن Niels Johannesen "، اضطر البنك الدولي – ساعات بعد ذلك – إلى الإفصاح عن الورقة عبر موقعه الرسمي يوم 18 فيفري 2020م، وأصدر بيانا جاء فيه بأن خدماته المعرفية تخضع لمراجعة شاملة لضمان جودتها، وبأنه يدعم تماما عمل قسم الأبحاث لديه لابتكار أبحاث مستقلة، وذات صلة، وخاضعة لمراجعة النظراء، بما في ذلك حول الموضوع المهم، والمتمثل في التدفقات المالية غير المشروعة، حيث تتعامل إدارة مجموعة البنك الدولي بجدية بالغة مع الفساد والمخاطر الائتمانية ذات الصلة، كما تدعم بقوة سيادة القانون وممارسات الحوكمة الرشيدة، منوها بخضوع مسودة الورقة لعدة مراجعات، أفضت إلى تنقيحها، وأفادت الورقة البحثية التي جاءت في 43 صفحة، بأن المساعدات التي يصرفها البنك الدولي إلى الدول الأكثر فقرا، تتزامن مع زيادات حادة في الودائع المصرفية المتدفقة على المراكز المالية الخارجية، والمشهورة بالسرية المصرفية وإدارة الثروات الخاصة (الملاذات الآمنة مثل: سويسرا، ولوكسمبورغ ، وجزر كايمان، وسنغافورة)، دون غيرها من المراكز المالية الأخرى " غير الملاذات" مثل ألمانيا، وفرنسا، والسويد، حيث تتسرب المساعدات إلى جيوب غير مستحقيها " النخبة السياسية والاقتصادية" بنسبة 7,5 في المائة من متوسط العينة الخاضعة للدراسة ويزيد التسرب مقارنة بنسبة المساعدات إلى إجمالي الناتج المحلي.[1]

ومن جهة أخرى، تعتقد بلدان كثيرة بأن تقديرات الجدارة الائتمانية غير الملائمة، والكاذبة عمدا، وعمليات التصنيف المشكوك فيها، كانت من العوامل الرئيسية التي أسهمت في الأزمة الآسيوية 1997–1998م، والأزمة المالية العالمية 2007–2008م، وهو ما يشكك في شفافية وموثوقية تقديرات الجدارة الائتمانية الصادرة عن وكالات القطاع الخاص.[2]

وعطفا على ما سبق، فقد أوقف البنك الدولي نشر تقريره الرئيسي عن القدرة التنافسية للأعمال، للتحقيق في مخالفات البيانات التي من المحتمل قد تم تغييرها بشكل غير لائق، وهي بيانات تخص أربع

[1] – فريق عمل ساسة بوست، " لماذا تزداد الدول التي يساعدها البنك الدولي فقرا "، الجريدة الالكترونية: ساسة بوست، نشرت بتاريخ: 01 مارس 2020، تاريخ التصفح: 2020/07/07، على الموقع الالكتروني:
https://www.sasapost.com/world-bank-and-foreign-aid
- World Bank, « World Bank Group Statement on Development Research », February 18, 2020, site visited : 10/07/2020.
https://www.worldbank.org/en/news/statement/2020/02/18/world-bank-group-statement-on-development-research
- Jørgen Juel Andersen and Niels Johannesen and Bob Rijkers, « Elite Capture of Foreign Aid: Evidence from Offshore Bank Accounts », **Policy Research Working Paper 9150**, World Bank Publications, Washington, D.C, February 18, 2020, pp 01-05, For more information see: pp 06-19.

[2] ألفريد موريس دي زاياس، **تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف (الخاص بالبنك الدولي)**، مرجع سبق ذكره، ص19.

دول هي: الصين والإمارات العربية المتحدة وأذربيجان والمملكة العربية السعودية، وهو ما عزز المخاوف من إمكانية التلاعب ببيانات التقرير، وتوليد تباين عميق للمصالح، في ضوء إمكانية الضغط الداخلي لجعل بعض البلدان تبدو أفضل أو أسوأ، بحكم أن الدول الأعضاء التي تمول برامج البنك الدولي، هي التي يتم تصنيفها، وهو ما يشكك في استقلالية أبحاث البنك الدولي، وشفافية بياناته، رغم تأكيد البنك الدولي على اعتماد مراجعة منهجية وتدقيق مستقل للبيانات.[1]

من جهتها، أفادت " منظمة العمل من أجل التضامن والبيئة والمساواة والتنوع في أوروبا المعنية بالعدالة البيئية والاجتماعية ASEED Europe " بأن البنك الدولي يملك واحدة من أكبر الميزانيات البحثية على الصعيد العالمي، وليس له منافس في مجال اقتصاديات التنمية، ومع ذلك فقد شكك عدد من الباحثين والعلماء في مصداقية البحوث التي يكلف بها البنك الدولي، كما تفيد " أليس أمسديم Alice Amsdem " – وهي باحثة مختصة في اقتصاديات شرق آسيا – بأن الفشل المستمر للبنك الدولي في إثبات استنتاجاته علميا، يؤكد بأن مبررات سياساته في جوهرها سياسية وأيديولوجية، وفيما يتعلق بمجموعة التقرير عن التنمية في العالم (WDR)، على سبيل المثال، يصرح " نيكولاس ستيرن Nicholas Stern " – وهو أستاذ الاقتصاد بجامعة " أكسفورد Oxford "، وكبير اقتصاديين سابق في البنك الدولي – بأن العديد من الأرقام التي يستخدمها البنك تأتي من مصادر مريبة للغاية، أو تم اعتمادها بطرق تثير الشكوك في إمكانية تطبيقها بشكل مفيد.[2]

- يضطلع البنك الدولي بتقديم منتجات مالية ومشورة فنية بشأن السياسات، لمساعدة البلدان على مواجهة تحديات الفقر، وتوسيع نطاق المنافع المتأتية من التنمية المستدامة، وهي قضايا يتم التعامل معها مسبقا على مستوى حكومات البلدان الأعضاء، وبعبارة أخرى، تؤثر القرارات المتخذة، والسياسات المعتمدة، والمشاريع الممولة من قبله، على الأفراد والمجتمعات المحلية داخل بلدانه الأعضاء، وحيث يمكن للأفراد والمجتمعات المحلية محاسبة حكوماتهم الوطنية على سياساتها المعتمدة في مجال مكافحة الفقر والفساد، وتحقيق التنمية ... فإنه يجب عليهم الآن أن يتوجهوا صوب منظمة البنك الدولي حيث يتم اعتماد السياسات، واتخاذ القرارات، والضغط على حكوماتهم الوطنية لتنفيذ سياساتهم وبرامجهم بموجب سياسة المشروطية المعتمدة من قبله، والتي اتسعت وتعمقت بشكل كبير، ودخلت مجالات لم يكن من الممكن تصورها سابقا، مثل: الحكم الراشد، وسيادة القانون، والإصلاح القضائي، ومكافحة الفساد،

[1] Josh Zumbrun, « World Bank Halts Report on National Competitiveness Rankings Amid Concerns of Data Manipulation : China, Azerbaijan, UAE and Saudi Arabia among nations whose data may have been inappropriately altered », The Wall Street Journal, Updated Aug. 27, 2020, site visited : 10/09/2020. https://www.wsj.com/articles/world-bank-delays-report-on-national-competitiveness-rankings-amid-concerns-of-data-manipulation-11598554654

[2] Pete Dolack, « World Bank Declares Itself Above the Law », Counter Punch, March 24, 2017, site visited : 10/09/2020. https://www.counterpunch.org/2017/03/24/world-bank-declares-itself-above-the-law/

وحوكمة الشركات ... حيث يؤثر هذا المجال الواسع النطاق من المشورة والمشروطية بشكل مباشر، على مجموعة واسعة من السياسات والأفراد والمجموعات والتنظيمات داخل البلدان، وهو ما يطرح التساؤل التالي: هل البنك الدولي مسؤول أمام أولئك الذين تؤثر عليهم سياساته ومشاريعه بشكل مباشر ؟ ولمن يخضع للمساءلة؟

يستند الجدل التقليدي حول قابلية المنظمات الدولية للمساءلة إلى عنصرين: " الدستورية والتمثيل Constitutionalism and Representation "، ففي المقام الأول، المنظمات الدولية ملزمة بدساتيرها، وهو ما ينسحب على البنك الدولي، الذي أنشئ بموجب مواد الاتفاقية المنشئة، والتي تحدد هيكله الأساسي وأهدافه ووظائفه الرئيسية، كما تبين وثيقة اتفاقية إنشائه الحدود التي يعمل فيها البنك الدولي، والتي تحمي ضمنيا وصريحا سيادة الدول الأعضاء إزاء أفعال وسياسات البنك الدولي، ولكن هذه القيود تم تجاوزها في العقود الثلاثة الأخيرة ؛ أما في المقام الثاني فإن آلية المساءلة من خلال التمثيل، تستند إلى ثلاثة افتراضات: الافتراض الأول أن جميع الدول الأعضاء ممثلين بشكل كاف في مجلس المديرين التنفيذيين ومجالس الإدارة، أما الافتراض الثاني فهو أن يقوم مجلس المديرين التنفيذيين ومجالس الإدارة بالإشراف والتوجيه الحقيقي لعمل المنظمة، والثالث أن إدارة البنك الدولي وموظفيه يستجيبون ويؤثرون بطريقة متساوية ومنصفة إزاء جميع الممثلين في المجلس.[1]

وقد تم فحص وتناول هذه الافتراضين الأول والثالث في مواضع سابقة من الدراسة، والتي كشفت عن نقاط ضعف كبيرة، أما الافتراض الثاني، فإن مجلس المديرين التنفيذيين ومجالس الإدارة لا يقوم بإشراف ومراقبة عمل عميقة، وبالتالي حسب " وودس Ngaire Woods " لا يحاسب الإدارة والموظفين بشكل كاف، وهذا يرجع لعدة عوامل: فأما العامل الأول، فهو صعوبة إلمام أعضاء المجلس التنفيذي بجميع القضايا المعروضة في اجتماعات المجلس، وقصر عهدة العديد من المديرين التنفيذيين، ذلك بأنه في العديد من المجموعات الانتخابية متعددة البلدان، ثمة تناوب منتظم وسريع للمديرين التنفيذيين ؛ أما العامل الثاني، فهو تحبيذ أعضاء مجالس الإدارة والمجلس التنفيذي، لتقديم وجهة نظر موحدة في مناقشة القضايا المعروضة على المجلس، وإيلاء ذلك " أهمية قصوى Considerable Importance "، لذلك من النادر الكشف عن خلافات داخلية لمجلس المديرين التنفيذيين ومجلسي الإدارة ؛ أما العامل الثالث، فهو أن اتخاذ العديد من القرارات – أو التوصل لاتفاق بشأنها – يتم قبل اجتماعات المجلس التنفيذي، فعلى

[1] Ngaire Woods and Amrita Narlikar, « Governance and the limits of accountability: the WTO, the IMF, and the World Bank », **International Social Science Journal,** 53(170), ISSJ 170/2001 UNESCO 2001. Published by Blackwell Publishers, 108 Cowley Road, Oxford OX4 1JF, UK and 350 Main Street, Malden, MA 02148, USA, p573.

سبيل المثال، نادرا ما يتم تقديم قرض لم يحظ بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مجلس المديرين التنفيذيين لمناقشته ؛ يضاف إلى ما سبق، فإن الإشراف والرقابة المحدودة لمجلس المديرين التنفيذيين، يعزى أيضا حماية أعضاء مجلسي الإدارة، وما يترتب عن ذلك من توقع بالمعاملة بالمثل من قبل نظرائهم في مجلسي الإدارة، وحسب تعبير مكتب التقييم الخارجي والإشراف، فإن ما يفترض أن يكون " ضغط النظراء Peer Pressure " يصبح في الواقع " حماية النظراء Peer Protection ".[1]

يضاف إلى ما سبق، فإن اتساع نطاق عمل البنك الدولي، وتعمقه إلى ما هو أبعد من اختصاص وزارات المالية ومحافظي البنوك المركزية الذين يتفاوض معهم، ومن خلال اتفاقيات الشروط والقروض، يجعل البنك الدولي وزارات المالية أو البنوك المركزية، مسؤولة رسميا عن السياسات والمشاريع التي يجب أن تتم بشكل صحيح في نطاق الوزارات الأخرى، والتي بدورها تكون مسؤولة عنها محليا، فالسياسات التي تؤثر على نوعية خدمات الرعاية الصحية مثلا، نتوقع أن يتحمل مسؤوليتها وزير الصحة أمام الجمهور العام، رغم أنها كانت استجابة لسياسات وشروط البنك الدولي – الذي من المفروض تحمله للمسؤولية – إضافة إلى وزارات المالية والبنوك المركزية، رغم أنها لا تملك الرغبة أو التفويض، أو المساءلة أو الخبرة، لتقييم وصياغة السياسات المتعلقة بهذه القضايا الأوسع.[2]

علاوة على ما تقدم، يصف البعض الفجوة بين الحوكمة الوطنية والحوكمة الدولية على أنها " عائق ديمقراطي Democratic Deficit "، ذلك بأنه على الرغم من صعوبة تحقيق المساءلة من خلال التصويت والتمثيل، إلا أنه في الحكومات المنتخبة ديمقراطيا، تعتبر الانتخابات آلية من آليات المساءلة، بتجديد الثقة في حال جودة الأداء الحكومي والرضا الجماهيري، أو بعدم تجديد الثقة كجزاء سلبي معبر عن عدم الرضا وسحب الثقة، لكن هذه الآلية تفقد فعاليتها، لعدة أسباب كمشاكل جمع المعلومات والرصد والمتابعة وولاء الناخبين للأحزاب ... لكن في حال البنك الدولي مثلا، لا يمكن تصور فوز حكومة أو خسارتها بسبب موقف وأداء ممثلها في مجالس إدارة البنك الدولي، لجهل ومحدودية معلومات الناخبين عن أداء ممثل حكومتهم في البنك الدولي، وعدم اهتمامهم بما يجري في أروقة ومداولات مجلس إدارة البنك الدولي، وكل ما سبق ذكره، من شأنه تعميق التشاؤم والخيبة بشأن واقع وآفاق المساءلة داخل البنك الدولي.[3]

وفي المحصلة، فإن البنك الدولي يمتلك حصانة من التقاضي في المحاكم المحلية، وهو ما جعله بمنأى عن المسؤولية القانونية عن انتهاكات حقوق الإنسان، بموجب اتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها، التي تنص على أن المنظمات الدولية، وممتلكاتها، وأصولها أينما وجدت، تتمتع بنفس الحصانة من التقاضي، ومن جميع أنواع الإجراءات القضائية التي تتمتع بها حكومات الدول،

[1] Ngaire Woods, « Making the IMF and the World Bank More Accountable », **International Affairs**, Vol. 77, No. 1. (Jan., 2001), is currently published by Royal Institute of International Affairs, london, pp 87-88
[2] Ibid, pp 89-90.
[3] Ngaire Woods and mrita Narlikar, Op.Cit, pp 573-574.

وعلى هذا الأساس، فقد تم جعل البنك الدولي مكافئا (معادلا) للدولة ذات السيادة، وفي هذا السياق، يتم وضعه فوق أي قانون، كما لو كان يمتلك حصانة دبلوماسية.[1]

هذه أبرز الانتقادات الموجهة للبنك الدولي، وأهم التحديات التي تواجه حوكمته، وقد سعى البنك الدولي، إلى مواجهة هذه الانتقادات، ومعالجة تلكم التحديات التي تحد من فعالية أدائه، وتطعن في شرعية أعماله وجودة حوكمته، عبر سلسلة من الإجراءات والبرامج والمبادرات، وتعزيز الممارسات الجيدة، وهي موضوع المبحث التالي.

بقيت ملاحظة يجدر التنويه بها، وهي أن البنك الدولي يواجه اتهامات متزايدة بمسؤوليته عن إفقار الدول والشعوب، واستغلال مقدراتها، ونهب ثرواتها، باعتباره أداة من أدوات العولمة الاقتصادية والمالية المتوحشة، وبالتالي، خضوعه لأجندة ومصالح نخبة سياسية ومالية عالمية، تمثلها جمعية سرية تدعى بـ" الماسونية و/أو الماسونيون الأحرار Free masonary " هدفها السيطرة على العالم، عن طريق السيطرة والتحكم في الاقتصاد العالمي، ووسائل الإعلام والسياسة العالمية، وكلها تندرج في إطار ما أصبح يصطلح عليه بـــ " نظريـة المؤامـرة "، والتي تفترض بدورها خضوعه لإشراف عائلات يهودية غنية جدا كعائلة " روتشيلد Rothschild family " وعائلة " روكفلر Rockefeller family " وعائلة مورغان Morgan family "، وكلها عائلات رائدة في مجال الأعمال المالية والمصرفية، وتملك بنوكا ومؤسسات مالية خاصة، في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ... ورغم وجود كتابات ومنشورات وفيديوهات وتسجيلات مرئية عديدة على مواقع الويب كاليوتوب YouTube، ومواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك Facebook، تتبنى هذه الافتراضات، وتدافع عنها، وتسعى لتأكيدها، لكن الملفت للنظر – في حدود علم الباحث – هو قلة الدراسات العلمية الأكاديمية المتخصصة في هذا الموضوع، والذي يمكن إرجاعه إلى حساسية الموضوع، تعقيداته، وغموضه، وإثارته للجدل، وندرة المعلومات، وعدم كفاية الموارد المرصودة للبحث والتقصي حول الموضوع ... وهو ما يصعب من إمكانية البت في مسألة خضوعه و/أو خدمته لأجندة سياسية واقتصادية ومالية معينة، تتجاوز بكثير المبادئ، والأهداف، والسياسات المعلن عنها، في وثائق ومنشورات البنك الدولي، ما يبقيها مجرد تخمينات وافتراضات تحتمل الصحة أو الخطأ.

[1] Pete Dolack, Op.Cit.

المبحث الثالث: آليات وأنظمة حوكمة البنك الدولي

بناءا على ما تقدم، لعل من الصواب القول بأن البنك الدولي، وسعيا منه لمعالجة الاختلالات في عمله، وأوجه القصور في سياساته، ومواجهة التحديات والانتقادات التي تطعن في شرعية مهامه وأدواره، فقد تبنى مجموعة من الإجراءات، والآليات، والأنظمة، التي من شأنها تعزيز حوكمته الداخلية، وتعظيم كفاءة وفعالية أدائه.

المطلب الأول: الممارسات الجيدة في البنك الدولي:

يقر البنك الدولي بأن التنمية المستدامة التي تسمح بالحد من الفقر، وبناء الرخاء المشترك، وضمان حاجات الأجيال المستقبلية، تستوجب أن يكون النمو اشتماليا (شامل للجميع)، وسليما بيئيا، وكفؤا في استخدام الموارد، ودقيقا في التخطيط ؛ وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمد البنك الدولي في عام 2003م، مبادئ تيلبورغ التوجيهية بشأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحقوق الإنسان، وأدى مؤتمر للمتابعة، عقد في " جامعة تيلبورغ Tilburg University " في هولندا، بعنوان: " العولمة والالتزامات عبر الوطنية لحقوق الإنسان Globalization and Transnational Human Rights Obligations " إلى اعتماد مبادئ تيلبورغ – غلوثرو التوجيهية في عام 2015م، ومما جاء فيها:

" – يشتمل القانون الدولي لحقوق الإنسان على الحقوق السياسية والمدنية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحق في التنمية، حيث تعتبر هذه الحقوق، على صلة بمكافحة الفقر، والأنشطة الأخرى التي يقوم بها البنك الدولي.....

– مسؤولية إنفاذ حقوق الإنسان، مسؤولية عالمية، وتتعلق بجميع الجهات الفاعلة – الحكومية وغير الحكومية – التي قد تؤثر أنشطتها على حياة الناس، ومع ذلك تظل المسؤوليات والالتزامات الأساسية بحقوق الإنسان، على عاتق الدولة، فلا يمكن للدول تفويض التزامات حقوق الإنسان، على سبيل المثال، إلى المؤسسات الدولية، والنأي بنفسها عن هذه الالتزامات، والبنك الدولي بصفته شخصية اعتبارية دولية، يقع على عاتقه التزامات قانونية دولية، لتحمل المسؤولية الكاملة عن احترام حقوق الإنسان، في الحالات التي تؤثر فيها المشاريع أو السياسات والبرامج الخاصة بالمنظمة سلبا، أو تقوض التمتع بحقوق الإنسان.

– ... عندما يحدد ممثلو الدول الأعضاء سياسات البنك الدولي، فإنهم ملزمون بالالتزامات الدولية لبلدانهم ... يشتمل الالتزام على واجب العمل بنشاط نحو تحقيق استثمار مالي منصف، ونظام تجاري متعدد الأطراف، يكون حاسما للحد من الفقر، والقضاء عليه، والإنفاذ الكامل لحقوق الإنسان.

– يجب أن تضمن الأسواق الفعالية الاقتصادية في عمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، ومن منظور الاقتصاد الكلي، قد تساهم في تحسين ظروف المعيشة بشكل عام، ومع ذلك، ولضمان أن نتائج العمليات الاقتصادية، تتوافق أيضا مع معايير العدالة الاجتماعية، وتفي بالالتزامات المتعلقة بسبل

العيش اليومية للفقراء، يجب أن تكون معايير حقوق الإنسان، جزءا لا يتجزأ في عملية صنع القرار، من قبل الجهات الفاعلة في البيئات الموجهة للسوق.

– يضطلع البنك الدولي بالقضايا العالمية، التي تدخل في نطاق عمل وخبرة مختلف أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، كقضايا الأمن، والبيئة، والسياسة الاجتماعية، والقضايا الجنسانية، والتنمية، والحد من الفقر، وتخفيف عبء الديون، والمسائل الصحية والتعليمية ... فهو يمارس تأثيرا كبيرا على هذه القضايا، إما بشكل مباشر، عبر وضع سياسات فعلية، أو بشكل غير مباشر، من خلال تحديد توجيهات السياسة الاقتصادية، وكل هذا انطلاقا من كفاية الموارد المتاحة له للوفاء بالتزاماته.

– على الرغم من أن البنك الدولي يتبنى على نحو متزايد للشراكات مع المنظمات الأخرى، بما فيها المتضمنة في منظومة الأمم المتحدة، فإن هذه الشراكات تعني في معظم الأحيان، أن البنك الدولي هو من يحدد اتجاهات السياسة، بينما تتولى المنظمة الشريكة مهمة التنفيذ، فالشراكة في تصميم اتجاهات السياسة أمر نادر الحدوث (وبالتالي فالبنك الدولي بهذا المعنى مطالب بإعادة النظر في شكل وطبيعة الشراكة مع المنظمات الدولية والغير حكومية الأخرى)

– يتطلب الوفاء بالحقوق والالتزامات توفر المساءلة، وللبنك الدولي تحديد آليات المساءلة الأكثر ملاءمة في حالات معينة، وعلى أي حال، يجب أن تكون هذه الآليات، سهلة الإدراك، وشفافة، وفعالة.

– ينبغي أن يدمج البنك الدولي اعتبارات حقوق الإنسان في جميع جوانب عملياته، وعمله الداخلي، وإعطاء منع انتهاكات حقوق الإنسان، أولوية عالية في عملياته وسياساته ومشاريعه الممولة، وفي تنفيذ البرامج والاستراتيجيات المختلفة، وفي حال حدوث انتهاكات في سياق هذه العمليات، فينبغي حينئذ اتخاذ تدابير للتخفيف من أثرها، واعتماد آليات للمساءلة والتعويض.

– يجب أن يضمن البنك الدولي أن جميع آليات المساءلة، يمكن الوصول إليها بسهولة بالنسبة للأفراد أو الجماعات المتضررة، عبر دعم بناء القدرات التي من شأنها تمكين الأفراد والجماعات من المشاركة بشكل أكثر فعالية في نشاطات المنظمة، كما يجب أن يدعم البنك الدولي المبادرات التي يتم فيها تعزيز التعاون مع سائر المنظمات غير الحكومية، وبالذات الإنمائية، وتلك المعنية بحقوق الإنسان، من أجل تعزيز مشاركتها الفعالة، وبالأخص المجتمعات المتأثرة من بالأنشطة الممولة من قبل البنك الدولي، بالشكل الذي يمكنه من تطوير سياسات تتماشى مع حقوق واحتياجات هذه المجتمعات." [1]

وبالمثل، أصدر" مركز الموارد القانونية للشعوب الأصلية the Indian Law Resource Centre " في عام 2009م، " مبادئ القانون الدولي للبنوك الإنمائية متعددة الجنسيات Principles of International

[1] ألفريد موريس دي زاياس، **تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف (الخاص بالبنك الدولي)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 37–41، نقلا عن الملحق رقم 03:

Annex III : « Tilburg-GLOTHRO Guiding Principles on the World Bank Group, the IMF and Human Rights : *Underlying Notions and Observations* ».

Law for Multinational Development Bank " يفند فيها العلماء، الحجة التي مفادها أن المنظمات المالية الدولية فوق القانون، وأنه لا يتعين عليها سوى احترام مواثيقها ودساتيرها وحسب، كما أفادت الورقة بأن البنك الدولي تبنى موقفا – وفقا لرأي مستشاره العام آنذاك – بأنه وفيما يخص أنشطته التمويلية، لا يمكنه أن يأخذ في الاعتبار المسائل غير الاقتصادية، مثل حقوق الإنسان، مستندا في ذلك إلى تفسير مقيد وجامد لبنود اتفاقية إنشاء البنك الدولي (المادة الرابعة: القسم العاشر، والمادة الخامسة: القسم السادس من مواد اتفاقية المؤسسة الدولية للتنمية (IDA))، ومع ذلك، لم يعد من الممكن تفسير مواد الاتفاقية، على أنها تمنع البنك الدولي من مراعاة التزامات حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي، لأن حماية حقوق الإنسان، أضحت قضية ذات اهتمام دولي مشروع، ففي 06 جانفي 2006م، أصدر المستشار العام للبنك الدولي المنتهية ولايته، رأيا قانونيا، بأن مواد الاتفاقية تسمح – وفي بعض الحالات تتطلب – للبنك الدولي الاعتراف بأبعاد حقوق الإنسان في سياساته وأنشطته الإنمائية.[1]

ولعل من الصواب القول، بأن ثمة ارتباطا وثيقا بين ضرورات ومتطلبات حوكمة البنك الدولي، والوفاء بالتزاماته في ضمان وحماية حقوق الإنسان، النابعة بالأساس من العلاقة الترابطية والتكاملية بين الحوكمة وحقوق الإنسان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الهدف الأبرز لحوكمة البنك الدولي هو تعظيم الأداء، وتسريع الاستجابة، وإنتاج الفعالية، والمحققة بالنتيجة لغايات ومقاصد حماية وضمان وترقية حقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتها، باعتبار الإنسان محور وموضوع وهدف كل سياسة وتنمية.

وعطفا على ما سبق، فقد اعتمد البنك الدولي في عام 2011م، المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والتي أكدت على تجنب العمليات والأنشطة المضرة ومعالجة آثارها عند تحققها باعتبارها مرتبطة بعملياته، أو منتجاته، أو خدماته، أو من خلال علاقاته التجارية. [2]

وفي عام 2013م، التزم البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية بالتغطية الصحية الشاملة، وفي عام 2015م، اتفق البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية على مجموعة متكاملة من السياسات الرامية إلى ضمان أمن الدخل، والدعم لجميع الناس في جميع مراحل دورة الحياة، تعرف بمبادرة الحياة الاجتماعية الشاملة، والتي تشتمل على التحويلات النقدية الكافية لجميع المحتاجين إليها، وخاصة الأطفال، دعم المزايا والمكتسبات الخاصة بحقوق العمال (عطلة الأمومة أو الإعاقة أو حوادث العمل، والمعاشات التقاعدية ...)، ويمكن توفير هذه الحماية عبر التأمينات الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية الممولة من الضرائب، وخدمات المساعدة الاجتماعية ... وبالنتيجة، فأنظمة الحماية الاجتماعية المصممة والمعدة بعناية،

[1] Robert T. Coulter and Leonardo A. Crippa and Emily Wann, **Principles of International Law for Multilateral Development Banks: The Obligation to Respect Human Rights.** Indian Law Resource Center& University of Colorado Law School : Colorado Law Scholarly Commons, 602 North Ewing Street Helena, Montana 59601& 601 E Street, SE Washington, DC 20003, 2009, pp 02-03.

[2] For more details, see : United Nations Human Rights Office of the High Commissioner, **Guiding Principles on Business and Human Rights: Implementing the United Nations 'Protect, Respect and Remedy' Framework.** United Nations publications, HR/PUB/11/04© 2011, New York and Geneva, 2011, pp 13-30.

والمطبقة بشكل جيد، يمكنها تقوية بنيان وتنمية الدول، وتعزيز الرأسمال البشري ودعم الإنتاجية، والقضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة، والمساهمة في بناء السلم الاجتماعي، وكلها مجتمعة تشكل جزءا أساسيا في استراتيجيات التنمية الوطنية، التي تهدف إلى تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة، المتوافقة مع نتائج اجتماعية عادلة ومنصفة، وفي المدى المتوسط (01-15) سنة، سيستخدم البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية مواردهما الفردية والجماعية، وتأثيرهما لدعم البلدان في سعيها نحو توفير التغطية الشاملة، وتقديم دعم مشترك للبلدان في سياق جهودها لمواءمة سياسات وبرامج وأنظمة إدارة الحماية الاجتماعية، وتوسيع الحيز المالي للحماية الاجتماعية الشاملة، وإدماجها في استراتيجيات التنمية الوطنية الخاصة بهم، كما يوفر فرصا جديدة للحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في تعبئة الموارد، والعمل معا، واقتراح أدوات ومقاربات جديدة لتجسيد الأهداف الإنمائية الجديدة.[1]

كما يظهر البنك الدولي وعيا كبيرا بالقضايا البيئية، ويبدل جهودا للتصدي لها، مثل اعتماد خطة العمل بشأن تغير المناخ، والرامية إلى مساعدة الدول على تنفيذ التزاماتها، بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.[2]

وافق مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي في أفريل 2016م، بعد عملية استغرقت أربع سنوات، على " إطار بيئي واجتماعي جديد New Environmental and Social Framework (ESF) " يحل محل الضمانات القائمة، ووفقا لبيان وقائع البنك فإن الإطار الجديد سيدفع بالتنمية المستدامة قدما، عبر بناء القدرات، وتعزيز المؤسسات وملكية الدولة، ومن المتوقع أن يدخل الإطار الجديد حيز التنفيذ، أوائل العام 2018م، بالتزامن مع العمل بالضمانات الحالية لمدة سبع سنوات تقريبا، لتحكم وتضبط المشاريع المعتمدة سلفا، كما علقت " إيلينا برجر Elana Berger " من مركز معلومات البنك (BIC) للمنظمات الغير الحكومية الأمريكية (US NGO) بأنه بعد أن تم اعتماد إطار العمل الجديد، فمن الأهمية بمكان أن يتم تطوير الموارد واعتماد أدوات كافية، مثل المذكرات التوجيهية المفصلة، أثناء عملية التنفيذ هذه، والتي تؤكد على أهمية المشاركة الهادفة مع المجتمع المدني، والمجتمعات، لاسيما تلك الأكثر عرضة للآثار والانعكاسات السلبية لعمليات التنمية.[3]

---

[1] Sergei Zelenev, « Universal social protection: The World Bank Group and ILO join forces in launching the Universal Social Protection Initiative », **SAGE Journals : International Social Work (ISW)**, Vol. 58(6), 2015, Reprints and permissions:
sagepub.co.uk/journalsPermissions.navDOI: 10.1177/0020872815604814isw.sagepub.com, pp 840-843.

[2] ألفريد موريس دي زاياس، **تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف (الخاص بالبنك الدولي)**، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] Bretton Woods Project, « World Bank approves new "diluted" safeguards », Updated 23 September 2016, site visited : 10/07/2020.
https://www.brettonwoodsproject.org/2016/09/world-bank-approves-new-diluted-safeguards/

دخل إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي حيز النفاذ، اعتبارا من الأول من أكتوبر 2018م، ليسري على جميع أنشطة البنك الدولي لتمويل المشروعات الاستثمارية الجديدة، بحيث يمكن هذا الإطار البنك الدولي والمقترضين من إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروعات على نحو أفضل، ومن تحسين نواتج عملية التنمية، كما يوفر إطار العمل البيئي والاجتماعي تغطية واسعة ومنهجية للمخاطر البيئية والاجتماعية، ويحقق تقدما في مجالات حوكمة البنك الدولي، وبالذات في مجالات مثل الشفافية وعدم التمييز والمشاركة العامة والمساءلة – بما في ذلك الأدوار الموسعة لآليات التظلم – كما يجعل الإطار تدابير الحماية البيئية والاجتماعية التي يعتمدها البنك الدولي، أكثر انسجاما مع تدابير الحماية الخاصة بمؤسسات التنمية الأخرى.[1]

يتألف إطار العمل البيئي والاجتماعي من:

- رؤية البنك الدولي للتنمية المستدامة: حيث تحدد إستراتيجية مجموعة البنك الدولي الأهداف المؤسسية لإنهاء الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك في جميع البلدان الشريكة، ذلك بأن من شأن تأمين مستقبل طويل الأجل لكوكب الأرض وشعوبه وموارده، وضمان الاحتواء الاجتماعي لكافة الفئات، والحد من الأعباء الاقتصادية على الأجيال القادمة أن يساند هذه الجهود، ويؤكد هدفي البنك على أهمية تحقيق النمو الاقتصادي والاحتواء والاستدامة – بما في ذلك المخاوف القوية المتعلقة بالإنصاف – واسترشادا بهذه الرؤية، فإن مجموعة البنك الدولي، ملتزمة على الصعيد العالمي بالاستدامة البيئية، بما في ذلك تعزيز العمل الجماعي لمساندة الحد من آثار تغير المناخ والتكيف معه ؛ كما تلعب التنمية والاحتواء الاجتماعي « Social Development and Inclusion » دورا حاسما في جميع الأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها البنك الدولي، حيث يعني الاحتواء و/أو التضمين تمكين جميع الأفراد من المشاركة في عملية التنمية والاستفادة منها، ويشمل ذلك وضع سياسات لتعزيز تكافؤ الفرص وعدم التمييز في الحصول على المزايا والخدمات – وبالذات الفئات الفقيرة والمحرومة – كالتعليم والصحة، والحماية الاجتماعية، والبنية التحتية، والطاقة بأسعار معقولة، والتوظيف، والخدمات المالية، والأصول الإنتاجية، وضمان إمكانية سماع صوت جميع المواطنين، ومساندة أنشطة البنك الدولي لإعمال حقوق الإنسان، كما يستخدم البنك الدولي قدراته وأدواته المالية، وموارده الفكرية، لإدراج هذا الالتزام في صميم الاستدامة البيئية والاجتماعية في جميع أنشطته.[2]
- سياسة البنك الدولي البيئية والاجتماعية لتمويل مجموعات الاستثمار، والتي تحدد المتطلبات السارية

[1] البنك الدولي، " تعريف بعملنا: الإطار البيئي والاجتماعي "، تاريخ التصفح: 2020/08/24.
https://www.albankaldawli.org/ar/projects-operations/environmental-and-social-framework

[2] مجموعة البنك الدولي، **إطار عمل البنك الدولي البيئي والاجتماعي**. ترجمة وطبع ونشر البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2017، ص ص 01-02.

على البنك، حيث يلتزم البنك الدولي بمساندة المقترضين في إعداد وتنفيذ المشروعات المستدامة بيئيا واجتماعيا، وتعزيز قدرات الأطر البيئية والاجتماعية للمقترضين، لتقييم وإدارة المخاطر والانعكاسات البيئية والاجتماعية للمشروعات، ولتنفيذ هذه السياسة سيقوم البنك الدولي ببذل العناية اللازمة في بحث ودراسة طبيعة المخاطر البيئية والآثار الاجتماعية الخاصة بالمشروع وأهميتها المحتملة ؛ وعند الضرورة والاقتضاء، مساندة المقترض على القيام بمشاركة مبكرة ومستمرة، وتشاور هادف مع أصحاب المصلحة ولاسيما في المجتمعات المتضررة، وفي توفير آليات التظلم القائمة على المشروع ؛ ومساعدة المقترض في تحديد الأساليب والأدوات المناسبة لتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة، والآثار المترتبة عنها ؛ والاتفاق مع المقترض على الشروط التي بموجبها يقدم البنك الدولي المساندة للمشروع ؛ ورصد الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع وفقا لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي ومعاييرهما.

وتشتمل المخاطر والآثار البيئية على تلك المحددة في إرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة، وسلامة المجتمعات المحلية، وتلك المتعلقة بتغير المناخ والعابرة للحدود، وأي تهديد مادي لحماية الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي، وتلك المتعلقة بخدمات النظام الإيكولوجي واستخدام الموارد الطبيعية الحية ؛ أما المخاطر والآثار الاجتماعية، فتشمل التهديدات لأمن الإنسان عبر تصعيد الصراعات الشخصية، أو المجتمعية، أو الدولية، أو الجرائم وأعمال العنف، كما تشمل مخاطر تأثير المشروع على الفئات المحرومة أو الضعيفة، وأي تحيز أو تمييز تجاه الأفراد أو الجماعات في توفير سبل الوصول إلى موارد التنمية وفوائد المشروعات، والآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية المتعلقة بالاستيلاء القسري على الأراضي، وحيازة الأراضي والموارد الطبيعية واستخدامها ... والآثار التي تمس صحة العمال والمجتمعات المحلية المتأثرة بأنشطة المشروع، والمخاطر المتعلقة بالتراث الثقافي.[1]

➢ المعايير البيئية والاجتماعية العشرة التي تحدد المتطلبات السارية على المقترضين، حيث يطلب من المشروعات التي يساندها البنك الدولي – عبر تمويل مشروعات الاستثمار – تلبية المعايير البيئية والاجتماعية التالية:

. **المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1):** تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها؛

. **المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2):** العمالة وظروف العمل ؛

. **المعيار البيئي والاجتماعي 3 (ESS3):** الكفاءة في استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته ؛

. **المعيار البيئي والاجتماعي 4 (ESS4):** الصحة والسلامة المجتمعية ؛

. **المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5):** الاستحواذ على الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسرية ؛

[1] نفس المرجع، ص ص 03-04.

. **المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6):** حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية

. **المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7):** الشعوب الأصلية/المجتمعات المحلية التقليدية المحرومة في أفريقيا جنوب الصحراء ؛

. **المعيار البيئي والاجتماعي 8 (ESS8):** التراث الثقافي ؛

. **المعيار البيئي والاجتماعي 9 (ESS9):** الوسطاء الماليون ؛

. **المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10):** مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات ؛ [1]

على صعيد آخر، يقوم البنك الدولي على توظيف الخبرات والرؤى المتبصرة من أجل تحسين النواتج القطرية، ومواجهة التحديات الإنمائية الملحة، وتقديم الدعم الشامل على المستوى المالي والتشغيلي والاستشاري، وعلى مستوى حشد الأطراف المعنية، بالاعتماد على الخبرات والمعارف الفنية، كما يعمل البنك الدولي على التصدي للفساد، وتشجيع الحوكمة الرشيدة، عبر تدعيم إدارة الشؤون المالية العامة، وتحسين الخدمات القضائية، وتدريب موظفي جهاز الخدمة المدنية، والاستثمار في أنظمة المعلومات المالية، وتحسين سبل وصول الجمهور العام إلى المعلومات، والحد من فرص ممارسات الفساد الإداري، وتطوير أدوات جديدة لمتابعة وقياس التدفقات المالية غير المشروعة على المستويين القطري والإقليمي، كما يقوم البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية، من خلال أسواق رأس المال العالمية، بتعبئة التمويل، من أجل البلدان المتعاملة معه، كما تدير وحدة خدمات الخزانة بالبنك أكثر من 184 مليار دولار من الأصول لكل من البنك والمؤسسة والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فضلا عن 76 جهة متعاملة مع البنك – منها بنوك مركزية وصناديق تقاعد عامة وصناديق ثروة سيادية ومؤسسات مالية دولية – زيادة على التدفقات النقدية السنوية تزيد عن 7,6 تريليونات دولار، بما يبلغ 125 عملة في 138 بلدا، فضلا عن زيادة الأثر الإنمائي من خلال سندات التنمية المستدامة والمساعدة الفنية، كما يساعد برنامج البنك الدولي للتأمين ضد مخاطر الكوارث، البلدان الأعضاء على إدارة المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية، بما في ذلك الجوائح، من خلال أسواق ومعاملات التأمين ورأس المال، كما يقدم برنامج المشورة والإدارة بشأن الاحتياطيات التابع لوحدة خدمات الخزانة بالبنك الدولي، خدمات بناء القدرات وإدارة الأصول الموجهة بحسب الطلب إلى مديري الأصول بالقطاع الرسمي، ويساعد البرنامج البنوك المركزية، وصناديق المعاشات التقاعدية، وصناديق الثروات السيادية، بشأن ممارسات إدارة الاحتياطيات، وتسليط الضوء على التقدم المحقق في مجالي الحوكمة وإدارة المخاطر، وبناء رأس المال البشري، وتقوية عملياتها عبر القيام ببعثات استشارية، وعقد ورش عمل فنية، ومؤتمرات عالمية، كما يعزز إطار البنك الدولي للمشتريات،

[1] مجموعة البنك الدولي، **إطار عمل البنك الدولي البيئي والاجتماعي**. مرجع سبق ذكره، ص 04، ولتفاصيل أوفر حول أهداف المعايير البيئية والاجتماعية العشرة، ونطاق تطبيقها، ومتطلباتها، وطرق وكيفيات الرصد و التدقيق والتقييم، وبناء القدرات، وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، وملحقاتها ... أنظر: نفس المرجع، ص ص 13-103.

نهج المشتريات المصممة حسب الاحتياجات لعمليات تمويل المشروعات الاستثمارية، حيث يساعد البلدان المتعاملة مع البنك على تحديد أفضل قيمة للمال العام، لضمان تحقيق نواتج عالية الجودة واستدامتها طوال عمر المشروع، بالتركيز على بحوث السوق، وتحليل الاحتياجات، والمخاطر المرتبطة بالمشروع، وتلك المتعلقة بالشفافية والنزاهة، ووضع الاستراتيجيات، بما يكفل نجاح المشروع، كما يعمل البنك الدولي على إصلاح الصناديق الاستئمانية من أجل زيادة الكفاءة والرقابة.

أما على صعيد الموظفين، فإن الاحترام والتأثير والنزاهة والعمل الجماعي والابتكار، يشكلون القيم الأساسية لعمل موظفيه، حيث قام البنك الدولي بتحديث مدونة قواعد الأخلاق والسلوك المهني، لتعزيز دمج هذه القيم في ثقافة مجموعة البنك الدولي وعملياتها، كما تعمل مجموعة البنك الدولي على تدعيم الالتزام البيئي في عملياتها وأماكن عملها، كما يعمل البنك الدولي على بناء الشراكات لتعزيز الأثر الإنمائي، مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، من خلال الحوار والعمل الإنمائيين، وتبادل المعلومات، فضلا عن العمل على كفالة الرقابة والمساءلة والشفافية في عملياته، من خلال الآليات المؤسسية، والذي يشمل وحدات داخل البنك، وأخرى مستقلة عنه، والتي تقوم بمتابعة أداء العمليات، والتعامل مع المخاطر المؤسسية، ومعالجة الشواغل والمظالم، وضمان الشفافية.[1]

وفي محاولة من البنك الدولي للاستجابة للانتقادات الموجهة له من خبراء ومنظمات غير حكومية، لمعاييره المعتمدة في قياس وتعريف الفقر، فقد استحدث عام 2015م لجنة معنية بالفقر العالمي، مهمتها الأساسية تقديم توصيات شاملة حول كيفية قياس ورصد الفقر العالمي، حيث قدمت اللجنة التي ترأسها آنذاك " أنتوني أتكينسون Sir Anthony Atkinson " مجموعة مشتملة على 21 توصية، تضمنت توسيع نطاق مقاييس الفقر، لتشمل معطيات غير مادية كالتعليم والرعاية الصحية ... وقد التزمت مجموعة البنك الدولي بتبني معظم هذه التوصيات، وفي عام 2017م اعتمدت مقياسين عالميين تكميليين للفقر، يمكن استخدامهما كمعيار لجميع بلدان العالم – بالشكل الذي يجعل مقياس مستوى خط الفقر الدولي 01,90 دولارا في اليوم، قليل الاستخدام – وهما: 03,20 دولارا و05,50 دولارا للفرد في اليوم، وفي عام 2018م أطلق البنك الدولي أحدث تقرير في " سلسلة الفقر والازدهار المشترك، حل معضلة الفقر معا The Poverty and Shared Prosperity Series, Piecing Together the Poverty Puzzle "، حيث وسع التقرير الطرق التي يحدد بها البنك الدولي الفقر ويقيسه، من خلال تقديم مقياس جديد للفقر المجتمعي، ودمج المفهوم المطلق للفقر المدقع مع مفهوم الفقر النسبي، الذي يعكس احتياجات البلدان، وإدخال مقياس فقر متعدد الأبعاد، يرتكز على استهلاك الأسرة، ومقياس الفقر الدولي، وتضمين المعلومات الخاصة بالتعليم والوصول إلى المرافق، كما تصدر مجموعة البنك الدولي تقارير موجزة عن الفقر

[1] البنك الدولي، **التقرير السنوي 2020: دعم البلدان في أوقات لم يسبق لها مثيل**. ترجمة ونشر البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2020، ص ص 42- 45، و67-78.

والإنصاف في البلدان المتعاملة معه، تصدر مرتين في العام، تسلط الضوء على الفقر، والازدهار المشترك، واتجاهات عدم المساواة، وفي سبتمبر 2019م بدأت ملخصات الفقر القطرية في الإبلاغ عن البيانات الخاصة بمؤشرات الفقر متعددة الأبعاد لأكثر من 115 دولة.[1]

هذه أبرز الممارسات الجيدة في البنك الدولي، والتي من شأنها تحسين جودة أدائه، وتعزيز فعالية عملياته، وتحقيق الاستجابة لاحتياجات وتطلعات البلدان المتعاملة معه باعتبارها أصحاب المصلحة، فضلا عن تطوير استراتيجياته ورؤاه الخاصة بمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وكل هذا يتحقق من خلال اعتماد مجموعة من الإجراءات و/أو الآليات التي من شأنها تعزيز حوكمته الداخلية، وهي موضوع المطلب التالي.

المطلب الثاني: إجراءات وآليات حوكمة البنك الدولي:

تتعدد آليات وإجراءات حوكمة البنك الدولي، والتي من شأنها الوفاء بمتطلبات الكفاءة والفعالية، وتعزيز حوكمته الداخلية، والمتمثلة في:

- **بناء الشراكات مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة:** حيث يسعى البنك الدولي إلى تطوير الحوار والعمل الإنمائيين، وعلى كافة المستويات لمواجهة التحديات الإنمائية للبلدان المتعاملة معه، بما فيها رأس المال البشري، والهشاشة، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة، وأثناء جائحة فيروس كورونا، وفي هذا الإطار، تؤكد مجموعة البنك الدولي على العمل مع المؤسسات الأخرى متعددة الأطراف، والمنظمات الخيرية والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والبرلمانيين، والمنظمات الدينية، والمجتمعات المحلية، من أجل تسهيل تبادل المعلومات، وتحديد سبل التعاون فيما بينها:

أ. المشاركة متعددة الأطراف: تمثل أنشطة العمل، والمنتديات متعددة الأطراف – من وجهة نظر البنك الدولي – فرص مهمة لإسماع صوت البلدان النامية، والدفع بالأولويات الرئيسية على المستوى الدولي، حيث وسع البنك الدولي نطاق تعاونه مع الأمم المتحدة، لمعالجة التحديات والقضايا الحرجة من قبيل المناطق المتأثرة بحالات الفقر والهشاشة والصراع، واللاجئون، والمجاعة، والأوبئة، وفي إطار الشراكة بشأن جداول أعمال التنمية المستدامة وتغير المناخ، الشاملة لمسائل التعليم والرعاية الصحية والتجارة والإحصاءات ... ففي 2017م شارك البنك في اجتماعات مجموعة العشرين برئاسة ألمانيا، ومجموعة السبع برئاسة إيطاليا، وفي منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس بسويسرا، حيث يضطلع البنك الدولي بتشكيل الحوار بشأن التمويل والبيانات والتنفيذ، وزيادة فعالية التنسيق بين المؤسسات المالية الدولية، وتعبئة المزيد من التمويل من القطاع الخاص، ومناقشة تمويل الأنشطة المناخية مع كبار المسؤولين

[1] World Bank, « Measuring Poverty», (Apr 10, 2020), site visited : 12/09/2020. https://www.worldbank.org/en/topic/measuringpoverty

التنفيذيين، وتعزيز تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية.[1]

وفي أوائل العام 2020م، عملت مجموعة البنك الدولي – على نحو وثيق – مع الرئاسة الأمريكية لمجموعة السبع، والرئاسة السعودية لمجموعة العشرين، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، ومنظومة الأمم المتحدة، لمساندة الجهود المنسقة عالميا لمكافحة فيروس كورونا، كتعليق مدفوعات خدمة الديون المستحقة على البلدان الأشد فقرا، لضمان توافر السيولة اللازمة للتصدي لآثار الجائحة، وهذا بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي، كما عمل مع الاتحاد الأوروبي لتطوي أنظمة مالية كفؤة وشاملة للجميع، وتشجيع التحول الرقمي، ومعالجة أوجه عدم المساواة، وتعبئة التمويل من أجل التنمية.[2]

ب. المنظمات الخيرية والقطاع الخاص: يقوم البنك الدولي بالتركيز على بناء الشراكات مع الأطراف الفاعلة، تشمل المؤسسات، ورواد العمل الخيري الجدد، والمستثمرين ذوي التأثير، ورواد الأعمال الاجتماعية، وغيرهم من قادة القطاع الخاص، لمساندة تحقيق أولويات البنك، بما في ذلك قضايا النزوح القسري، وتغير المناخ، والمساواة بين الجنسين، ورأس المال البشري، عبر تعبئة التمويل، والاستفادة من الابتكارات والخبرات، فعلى سبيل المثال، ركز الحوار الاستراتيجي للبنك الدولي مع " مؤسسة بيل وميلندا غيتس Bill & Melinda Gates Foundation " في العام 2019م، على توسيع نطاق الابتكارات، والتعاون في مجالات الصرف الصحي بالمناطق الحضرية، والزراعة والبيانات، والتكنولوجيا المبتكرة لدعم صغار المزارعين، وفي العام 2020م، تركزت الشراكة على تعزيز رأس المال البشري، والتوسع في الخدمات المالية الرقمية، وتحسين الرصد والمتابعة في أنظمة الرعاية الصحية الأولية، وتدعيم تحليلات بيانات البلدان، وتحسين نماذج تقديم الخدمات، والعمل بشأن المشتريات واستخدام الوسائل التشخيصية، وتوفير العلاج واللقاحات، لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا.

ومن بين كبار شركاء العمل الخيري الآخرين كل من: مؤسسة ماستر كارد، ومؤسسة صندوق الاستثمار في الأطفال، ومؤسسة روكفلر، ومؤسسة وليام وفلورا هيليت، وشبكة آغا خان للتنمية، ومؤسسات بلومبرغ الخيرية، ومؤسسات المجتمع المفتوح. [3]

ج. المجتمع المدني: جادل عديد الباحثين المختصين في المنظمات الدولية، بأن إشراك منظمات المجتمع المدني في عمليات اتخاذ القرار، يمكن أن يؤدي إلى مداولات أكثر قوة، وبالتالي المساهمة في تحسين عملية اتخاذ القرار، كما يمكن للمجتمع المدني تعزيز المداولات خارج إطار مجالس إدارة المنظمات الدولية، من خلال التواصل مع أصحاب المصلحة المحليين، وتوجيه اهتمام وسائل الإعلام

---

[1] منظمة البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2017**. مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] منظمة البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2020**. مرجع سبق ذكره، ص 69.

[3] منظمة البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2019**. مرجع سبق ذكره، ص ص 65-66، و**التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2020**، مرجع سبق ذكره، ص 70.

العالمية، حيث يمكن للجهات الفاعلة من غير الدول تعزيز " حزام النقل Transmission Belt " بين المواطن العالمي، ومؤسسات الحوكمة العالمية، والمساهمة في تنفيذ برامج المنظمات الدولية، ودعم أهدافها الأساسية، وتطوير وتحسين الجودة الشاملة لاستراتيجياتها.[1]

وعلى هذا الأساس، يؤيد البنك الدولي المشاركة والتعاون مع منظمات المجتمع المدني – بما في ذلك المنظمات الدينية – حيث يشجع مشاركتها في مناقشات السياسات الرئيسية، داخل وخارج واشنطن العاصمة، (كمشاركة منظمات المجتمع المدني في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المنعقدة بإندونيسيا العام 2018م)، وقد مكن منتدى سياسات المجتمع المدني، الذي جرت استضافته خلال الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع للعام 2018م، البنك ومنظمات المجتمع المدني من التداول بشأن قضايا بالغة الأهمية، كمشاركة المواطنين، ومؤسسات الوساطة المالية، والتعليم، والطاقة، وتغير المناخ، بحضور أكثر من ألف مشارك من هذه المنظمات لاجتماعات الربيع، والذي أتاح لهم فرصة العمل مع بعضهم البعض، ومع المندوبين، وموظفي البنك الدولي، عبر عرض حملات التوعية، وأدوات البيانات عبر الانترنت، والمنتجات، والإجراءات التدخلية المبتكرة الخاصة بها.[2]

ومن خلال الشراكات والتواصل، والتعبئة باستقطاب التأييد والحملات، والحوار والمشاورات بشأن السياسات، والتعاون على مستوى العمليات، وتبادل المعلومات، تقدم هذه المنظمات مدخلات منتظمة عبر إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة، وهو جزء لا يتجزأ من دورة المشروع بموجب إطار العمل البيئي والاجتماعي، وإطار مشاركة المواطنين المعتمدين لدى البنك، وقد شارك في منتدى سياسات المجتمع المدني أكثر من 800 من ممثلي المجتمع المدني من 75 بلدا، في إطار الاجتماعات السنوية للبنك الدولي المنعقد في أكتوبر 2019م، كما ناصرت منظمات المجتمع المدني، المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) عبر تدعيمها للعملية 19 الناجحة لتجديد موارد المؤسسة في السنة المالية 2020م.[3]

د. البرلمانيون: يقول " بيرت كوندرز Bert Koenders " الرئيس الأسبق للشبكة البرلمانية العالمية المعنية بالبنك الدولي، وهو عضو في البرلمان الهولندي: " لسنا مولعين بالبنك الدولي، إننا ننتقده عند الضرورة، ونسانده عند الضرورة، فالشبكة البرلمانية العالمية، تشجع دور البرلمانيين في مكافحة الفقر، ونحن مجموعة تنفيذ عملية "، كما تشجع اعتماد الشفافية والمساءلة في مجال التنمية الدولية، وتتيح مجالا للحوار بشأن السياسات بين البنك الدولي والبرلمانيين.[4]

إذن، بوصفهم ممثلين منتخبين، فإنهم يلعبون دورا رئيسيا في مراعاة آراء ومصالح المواطنين عند

---

[1] David Gartner, Op.Cit, p 14.

[2] البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2018: إنهاء الفقر – الاستثمار في الفرص**. ترجمة ونشر البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2018، ص 40.

[3] منظمة البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2020**. مرجع سبق ذكره، ص 69.

[4] فالريه شوفالييه وتاس كينغهام وليزا فون تراب، مرجع سبق ذكره، ص 79.

وضع البرامج، واعتماد الاستراتيجيات، وتشجيع تحقيق نتائج إنمائية دائمة، ولتحقيق هذه الغاية، فقد وسع البنك الدولي نطاق عمله مع الشبكة البرلمانية المستقلة ومع أكثر من 1500 مشرع من البلدان الأعضاء، من خلال اعتماد مبادرات كوضع برنامج تجريبي للتواصل مع الموظفين البرلمانيين الأوروبيين لتسهيل العمل بين المشرعين والبنك الدولي، وذلك بهدف تعميق التفاهم وتبادل المعارف، والتعاون المشترك، كما أطلق البنك الدولي مبادرة عالمية للبرلمانيين الشباب المؤثرين الذين تقل أعمارهم عن 45 عاما، والملتزمين بالتصدي للتحديات الإنمائية العالمية، كما توفر الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع تمثل فرصا للعمل مع البرلمانيين، وقد استضاف المؤتمر البرلماني العالمي السنوي لعام 2018م، المنظم بالاشتراك مع الشبكة البرلمانية، وصندوق النقد الدولي، 205 من البرلمانيين يمثلون 58 بلدا، بينهم تسع رؤساء برلمانات، و20 رئيس لجنة، و35 عضوا في لجان المالية أو الموازنة، وقد تناول هذا المؤتمر عدة مواضيع لعل أبرزها: البطالة بين الشباب، وخلق فرص العمل، وتطوير رأس المال البشري، والحوكمة، وتمويل التنمية، وفي عام 2019م، قام برلمانيون من عشرة بلدان، وممثلون عن13 منظمة مجتمع مدني، بزيارة وتفقد مشروعات المؤسسة الدولية للتنمية في السنغال وغامبيا.[1]

هـ. المنظمات الدينية: شكل اعتراف البنك الدولي بدور المنظمات الدينية في عمليات التنمية مفاجأة، ذلك بأنه حسب " جيني لون Jenny Lunn (2009, 937) " فإن الدين والروحانية والإيمان، قد عانوا مطولا من قلة الاعتبار الممنهج في النظريات والقرارات السياسية، وممارسات التنمية، وقد دفع فشل جهد الحكومات في تدعيم برامج تحسين التنمية، بالتنظيمات الدينية إلى العمل على خلق برامج طائفية للتضامن والتنمية، والانخراط في ميادين كانت حتى وقت قريب يعتقد بأنها خاصة باللائكية، بما فيها التنمية والسياسة والشؤون الاجتماعية (Rees, 2009 ; Haar, 2011).[2]

ومن هذا المنطلق، تساعد مبادرة الأديان العالمية، الأطراف الفاعلة الدينية مع مجموعة البنك الدولي في معالجة قضايا في مختلف القطاعات والمناطق، كنواتج رأس المال البشري، والمساواة بين الجنسية، والهشاشة، وتغير المناخ، فضلا عن تدعيم الحوار والتواصل، وأنشطة الدعوة واستقطاب التأييد، وبناء العلاقات، وإقامة الشواهد والدلائل، والعمليات، كما تساعد المشاورات على توفير المعلومات الخاصة بالتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، وإعداد إطار الشراكة القطرية كتلك الخاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية مثلا.[3]

---

[1] منظمة البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2018**، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41، و **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2019**. مرجع سبق ذكره، ص 66.

[2] جيفري هاينز (Jeffrey Haynes)، " المنظمات الدينية، التنمية والبنك الدولي Faith-based Organisations, Development and the World Bank "، تر: بوبكر بوخريصة، 2013، تاريخ التصفح: 2020/08/31.
https://journals.openedition.org/poldev/1830

[3] منظمة البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2020**. مرجع سبق ذكره، ص 69.

و. المجتمعات المحلية: يعمل البنك الدولي على تعزيز مشاركة المجتمع المحلي، عبر برنامج توثيق الصلات مع المجتمعات المحلية، من خلال تبرعات الموظفين، والمساهمات الخيرية، والمناظرة، والعمل التطوعي، والتبرعات العينية، وبرامج المنح التدريبية للطلاب، كما تستفيد هذه البرامج مجتمعة من وجود مجموعة من العاملين الدوليين المتحمسين، وعلى قدر عال من التعليم، لتحسين أوضاع المجتمعات المحلية التي يعيشون ضمنها، وقد ساهم البنك الدولي بتقديم أكثر من تسعة ملايين دولار للمنظمات غير الحكومية في المجتمعات المحلية التي يعمل بها، كما تبرع موظفوه بأكثر من أربعة ملايين دولار من هذا المبلغ، وفي إطار الاستجابة لتفشي جائحة فيروس كورونا، أجرى موظفو البنك الدولي حملة للإغاثة في حالات الكوارث، كما نجحت في تعبئة مليون دولار لصالح منظمات محلية ودولية شريكة، وفي جوان 2020م، أعلن برنامج توثيق الصلات مع المجتمعات المحلية تقديم منحة بقيمة 100 ألف دولار لمكافحة العنصرية، وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للسكان المنحدرين من أصول افريقية والسكان الأصليين.[1]

- **دعم أنشطة التقييم والإشراف والرصد والمراجعة:** تسهم هذه السياسات في تحقيق استدامة مشاريع وبرامج البنك الدولي وفاعليتها الإنمائية، ومن شأن القيام بمراجعات وتحديث، ورصد وتقييم، تحقيق المزيد من التنسيق والاتساق ما بين السياسات والاحتياجات والتطلعات الخاصة بالبلدان المقترضة، وأسلوب عمل البنك الدولي، وإيجاد إطار جديد ومتكامل، يشتمل على المبادئ، والسياسات، والإجراءات، والإرشادات، وبالنتيجة، تحقيق توافق للسياسات مع التغيرات الداخلية والخارجية، وإرساء قاعدة ثابتة لقيام شراكة متجددة وراسخة مع البلدان المقترضة، بما يعزز الفاعلية التنموية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تحسين درجة تغطية المخاطر البيئية والاجتماعية.[2]

تشمل عملية التقييم في مجموعة البنك الدولي، تقييمات ذاتية يجريها معنيون من جهاز موظفي البنك وتقييما مستقلا، تنفذه وحدتان متخصصتان كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 09: الوحدتان المستقلتان المتخصصتان في تقييم مجموعة البنك الدولي.

	إدارة تقييم العمليات (OED)	مجموعة تقييم العمليات (OEG)
ماهي الجهات التي يجري تقييمها ؟	البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية.	مؤسسة التمويل الدولية.
ما الذي يجري تقييمه ؟	البرامج القطرية ، والسياسات القطاعية والسياسات المتعلقة بالعمليات، وكيفية تخطيط البلد المقترض لإدارة المشروع المعني وصيانته، والإسهام الدائم للبنك	البرامج، والمشروعات الاستثمارية، والخدمات الاستشارية والفنية، والاستراتيجيات، والسياسات، والإجراءات، ومدى تحقيق الأهداف

.....

[1] البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2020**. مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2] البنك الدولي، **سياسات البنك الدولي الخاصة بالإجراءات الوقائية: مراجعة وتحديث – ورقة النهج المقترح**. ترجمة ونشر البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2012، ص ص 04-05.

	الدولي في مجمل عملية التنمية في البلد المعني.	المتفق عليها لتنمية القطاع الخاص، والآثار المترتبة على نشاط الاستثمار.
متى يتم التقييم ؟	يجرى التقييم بصفة عامة بعد إنجاز المشروع، ولكن يجوز أيضا تقديم معلومات وتوجيهات أثناء مرحلة تنفيذ المشروع.	بعد إنجاز المشروع.
من ترفع إليه التقارير المعنية ؟	مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي (المعني بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية).	مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي (المعني بمؤسسة التمويل الدولية).

المصدر: فالريه شوفالييه وتاس كينغهام وليزا فون تراب، **دليل البرلمانيين إلى البنك الدولي**. مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

كما تم في العام 1996م، استحداث **مجموعة ضمان الجودة في البنك الدولي (QAG)** والمكلفة بتحقيق هدف واضح ومحدد، وهو الإشراف على التزام البنك الدولي بتحسين مستوى جودة عملياته وحافظة مشروعاته، وفي العام 1997م، أعاد البنك الدولي تجميع عشرة من سياسات العمليات، مشكلة سياسات محددة للإجراءات الوقائية – ست منها تتعلق بالسياسات البيئية، واثنتان بالسياسات الاجتماعية، واثنتان بالسياسات القانونية – مع اعتماد إجراءات إدارية لمساندة الامتثال لسياسات الإجراءات الوقائية أثناء مراحل إعداد المشاريع وتنفيذها، وفي العام 2010م قامت مجموعة التقييم المستقلة التابعة للبنك الدولي بإجراء تقييم لسياسات البنك الخاصة بالإجراءات الوقائية، والذي عرض على مجلس المديرين التنفيذيين لمناقشته، وقد اعتمده مع التشديد على ضرورة تقييم مجموعة أكبر من المخاطر والآثار الاجتماعية المحتملة، واعتماد تحسينات على الإشراف، وإتباع مقاربات أكثر فعالية وكفاءة في تقارير الرصد والتقييم والانجاز، بما في ذلك تعزيز استخدام المؤشرات، ليشرع بعدها جهاز الإدارة في مباشرة عدد من عمليات الإصلاح الملموسة، كإصلاحات أدوات القروض الاستثمارية، ونظم التوريدات والمشتريات، واعتماد مبادرة تمويل البرامج وفقا للنتائج، والتقدم المحرز بشأن آليات معالجة المظالم.

وبالنتيجة تسعى سياسات البنك الدولي الخاصة بالإجراءات الوقائية، عبر عمليات المراجعة والتحديث إلى تعزيز النواتج الإنمائية لعمليات البنك الدولي، وتجديد الشراكة مع البلدان المقترضة، خاصة ما تعلق بتعزيز الروابط فيما بين المؤسسات القطرية والبنك، ومساعدته للبلدان المعنية في رسم وتقديم معارف وبرامج بناء القدرات والمؤسسات الملائمة، وتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية، والمساعدة في معالجة المخاطر البيئية والاجتماعية للعقد القادم (والتي تناولها وتبناها بالتفصيل إطار عمل البنك الدولي البيئي والاجتماعي)، وزيادة الفعالية والكفاءة والالتزام بالأطر الزمنية، من خلال تحسين نوعية وسرعة اتخاذ القرار وإدارة المخاطر، وصياغة أدوار ومسؤوليات الأطراف المشاركة، وتحسين الرصد والإشراف، وتحقيق

الانسجام والترابط والتوافق فيما بين السياسات، وتعزيز الشفافية في عمليات البنك الدولي.[1]

➢ **كفالة الرقابة والشفافية في عمليات البنك الدولي:** يخضع البنك الدولي للمساءلة عن عملياته، من خلال مجموعة من الأنظمة المؤسسية، والتي تشمل وحدات داخل البنك، وأخرى مستقلة عنه، تمثل في مجموعها أنظمة لحوكمة البنك الدولي، والتي تقوم بمتابعة أداء عملياته، والتعامل مع المخاطر المؤسسية، ومعالجة الشواغل والمظالم، والالتزام بأعلى معايير المساءلة، كما توفر توصيات وإرشادات تسعى لضمان تحقيق الفعالية والكفاءة في الأداء التنموي، والمتمثلة في: مجموعة التقييم المستقلة، وهيئة التفتيش، ومكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة، ومكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك، والتي سيتم تناولها بشيء من التفصيل في المطلب التالي.

كما يسعى البنك الدولي لضمان الشفافية في عمله، من خلال سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات، من خلال المقاربة و/أو النهج المعتمد في الكشف عن المعلومات للجمهور العام، والذي يشمل التفاصيل المتعلقة بالمشروعات الجاري إعدادها، أو التي هي قيد التنفيذ، والأنشطة التحليلية والاستشارية، ومداولات مجلس المديرين التنفيذيين، وبصفة عامة، تقوم هذه السياسة على مبدأ إتاحة أي معلومات للجمهور العام، باستثناء ما يندرج ضمن قائمة محددة من الاستثناءات – التي سبقت الإشارة إليها – فالبيانات المفتوحة، والبيانات المالية المفتوحة، ومستودع المعرفة المفتوحة، والأرشيفات المفتوحة، وكلها تسهم في زيادة شفافية عمل البنك، وخضوعه للمساءلة، وسهولة الوصول إلى المعلومات، كما أدت إلى زيادة كبيرة في الإفصاح الإستباقي عن الوثائق.

وبلغة الأرقام، فقد حصلت المؤسسة الدولية للتنمية في عام 2016م، على المرتبة السادسة على مؤشر شفافية المعونات الذي تصدره مبادرة " أنشر ما تموله Publish What You Fund "، وتتمثل نقاط الدخول الرئيسية إلى معلومات البنك في نافذة المشروعات والعمليات على شبكة الانترنت، والتي تتيح معلومات تفصيلية عن عمليات الإقراض، وموقع الوثائق والتقارير الذي يحتوي أكثر من 200 ألف وثيقة متاحة للجمهور العام، وفي السنة المالية 2018م، تلقى البنك 675 طلبا من الجمهور العام للحصول على المعلومات، وفيما يخص المعلومات المفصح عنها بصورة إستباقية، شهد البنك أكثر من 3,5 مليون زيارة لقاعدة بيانات الوثائق والتقارير، و20 مليون عملية تنزيل للوثائق والتقارير منها، وفي السنة المالية 2019م قام البنك الدولي بمعالجة 696 طلبا من الجمهور العام للحصول على المعلومات، كما شهد أكثر من 03 ملايين زيارة لقاعدة بيانات الوثائق والتقارير، و30 مليون عملية تنزيل للوثائق والتقارير منها، وفي السنة المالية 2020م، تلقى البنك الدولي 589 طلبا للحصول على المعلومات، وأزال السرية عن أكثر من 153264 صفحة من السجلات الأرشيفية، كما قام برقمنة نحو 98880 صفحة من السجلات الأرشيفية،

[1] البنك الدولي، **سياسات البنك الدولي الخاصة بالإجراءات الوقائية**. مرجع سبق ذكره، ص ص 06-08 و 10-12.

وإتاحتها للجمهور العام، عبر قاعدة بيانات مشروعات وعمليات البنك، وأرشيف مجموعة البنك.

أما فيما يتعلق بالطلبات المرفوضة، فيمكن لمقدم الطلب من الجمهور العام، الطعن على قرار الرفض عبر تقديم شكوى، يدعي فيها بأن رفضه يمثل انتهاكا لهذه السياسة و/أو للصالح العام، وتمثل اللجنة الداخلية المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات، المستوى الأول للطعون، وقراراتها نهائية بخصوص الطعون التي تدعي وجود اعتبارات متعلقة بالصالح العام، أما المستوى الثاني والنهائي للطعون التي تدعي بأن رفض الإفصاح يشكل انتهاكا لهذه السياسة، فيكون عبر مجلس طعن خارجي ومستقل، وقد تلقت اللجنة ونظرت في حالة واحدة، كما قدمت شكوى واحدة إلى المجلس في السنة المالية 2020م.[1]

وفي نفس الإطار، تمثل التقارير والمطبوعات، والخدمات التحليلية المتعمقة، وبيانات التنمية المتاحة مجانا، أدوات بحثية، ومصادر معرفية – لا غنى عنها – للباحث أو المهتم ببيانات ومعلومات البنك الدولي، كما تمثل عنصرا محوريا في قدرة البنك الدولي على التأثير في أجندة التنمية العالمية، حيث تقدم برامجه البحثية التي تجمع بين المعارف العالمية والقطرية، معلومات وأفكار ورؤى وتصورات قيمة وواسعة النطاق، موجهة للتغلب على التحديات الإنمائية في البلدان المتعاملة مع البنك الدولي، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد نشر البنك الدولي في السنة المالية 2019م، تقارير متنوعة الموضوعات، من بينها: **تقرير عن التنمية في العالم 2019: الطبيعة المتغيرة للعمل ؛ وتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2019: عقد من الإصلاحات ؛ وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019: التدريب من أجل الإصلاح ؛ وتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية ؛ وتقرير الفقر والرخاء المشترك: حل معضلة الفقر ؛ وتقرير مسارات للسلام: نهج شاملة لمنع نشوب الصراع العنيف** ؛ بالإضافة إلى توفير البيانات والأدوات لتدعيم المعارف الإنمائية، باعتباره منظمة معرفية، فهو يتيح نشر ومشاركة البيانات والأعمال التحليلية عالية الجودة والموجهة نحو السياسات في البلدان النامية، ويتاح لجميع المستخدمين على المصادر التالية بكل يسر عبر مواقع البيانات المفتوحة للبنك، **كبرنامج المقارنات الدولية** (مبادرة إحصائية عالمية) ؛ **ومؤشرات التنمية العالمية** (إحصاءات متعلقة بالتنمية العالمية ومكافحة الفقر) ؛ **وشبكة إحصاء الفقر**.[2]

---

[1] البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2016**. ترجمة ونشر البنك الدولي، واشنطن العاصمة، ص55، و**التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2018**. مرجع سبق ذكره، ص 79، و**التقرير السنوي للبنك الدولي للعام2019**. مرجع سبق ذكره، ص 75، و**التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2020**، مرجع سبق ذكره، ص 83. (لتفاصيل أوفر راجع الفصل الخامس).

[2] منظمة البنك الدولي، و**التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2019**. مرجع سبق ذكره، ص ص 61-63. ولمزيد من المعلومات حول سياسة البنك الدولي المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات، والمتضمنة لعرض عام، وأوراق صادرة عن مجلس المديرين التنفيذيين قابلة للتحميل، والجدول الزمني لتطور سياسة الإفصاح عن المعلومات، والحوكمة، المتضمنة لشروط الاستخدام المحددة من قبل لجنة الحصول على المعلومات، يرجى زيارة الموقع: https://www.worldbank.org/ar/access-to-information/overview#1

وفيما يعنى بكيفية الحصول على الطلبات والاستفسارات العامة، والاستئناف، فيرجى زيارة الموقعين التاليين:

https://www.worldbank.org/ar/access-to-information/requests وكذلك:

https://www.worldbank.org/ar/access-to-information/appealsprocess

المطلب الثالث: أنظمـة الرقابة والمساءلة المؤسسية لتحسين حوكمـة مجموعة البنـك الدولـي.

تتنوع الأنظمة المؤسسية الموجهة لتحسين حوكمة مجموعة البنك الدولي، خاصة ما تعلق منها بتعزيز المساءلة وضمان الشفافية، والتي يمكن إيرادها في ما يلي:

➢ **مجموعة التقييم المستقلة The Independent Evaluation Group (IEG):** تقوم مجموعة التقييم المستقلة (IEG) بتقييم الفعالية الإنمائية لمجموعة البنك الدولي، حيث يقدم عمله أدلة تقييمية لمساعدة مجموعة البنك الدولي على تقديم خدمات ونتائج أفضل لعملائها، من خلال تقارير التقييم التي تقيم نتائج وأداء سياسات ومشاريع وعمليات المجموعة (المساءلة Accountability)، ومعرفة ما ينجح في أي سياق (التعلم Learning)، وتوصي بإدخال تحسينات عليها، من خلال استخلاص الدروس من التجارب السابقة، كما تساعد المجموعة على توفير المعلومات للتوجهات والسياسات والإجراءات والبرامج، التي تعتمدها مجموعة البنك الدولي، وتعزيز ثقافة النتائج والمساءلة والتعاون للمساهمين وأصحاب المصلحة بوجه عام، كما تعتبر مجموعة التقييم المستقلة (IEG) مستقلة عن إدارة مجموعة البنك الدولي، وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس المديرين التنفيذيين، كسلسلة تقارير "نتائج وأداء مجموعة البنك الدولي".[1]

على صعيد آخر تواصل مجموعة التقييم المستقلة (IEG) تطوير وتكييف مقارباتها لتقييم فعالية التنمية، حيث تشتمل أساليبها على تقييم النتائج مقابل الأهداف والمعايير والتوقعات المعلنة، أو إجراء (تحليل مضاد Counterfactual Analysis)، ويتم تقييم المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص بشكل أساسي تبعا لمعايير الأداء الاقتصادي والمالي المطلقة، ومدى مساهمتها في تنمية القطاع الخاص، في حين يتم تقييم مشاريع القطاع العام، من حيث ملاءمتها وفعاليتها وكفاءتها في تحقيق أهدافها التنموية، كما تتوافق مقاربات ونهج التقييم المعتمدة من قبل مجموعة التقييم المستقلة، مع معايير وقواعد ومبادئ التقييم المقبولة والمعتمدة دوليا، مثل معايير الجودة لتقييم التنمية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومعايير الممارسة الجيدة لمجموعة التعاون في التقييم (ECG)، وقواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة، كما تلتزم مجموعة التقييم المستقلة بنموذج ضمان الجودة متعدد الطبقات (a Multi-layered Quality Assurance Model) والمتضمن لمراجعة متعمقة لمنتجات التقييم الوسيطة والنهائية من قبل النظراء الداخليين (IEG) والخارجيين، كما تم إنشاء وظيفة استشارية لكيفيات تعزيز تبادل المعرفة الداخلية بشأن قضايا تصميم التقييم والابتكار المنهجي، كما تجري تقييمات أساسية: مؤسسية ومواضيعية وقطاعية وتقييمات البرامج القطرية (CPEs).[2]

[1] World Bank Group, « The Independent Evaluation Group (IEG) : What We Do », site visited : 08/10/2020 : http://ieg.worldbankgroup.org/

[2] World Bank Group, « IEG Methodology », site visited : 08/10/2020 : http://ieg.worldbankgroup.org/methodology

ووفقا لنتائج تقييمات مجموعة التقييم المستقلة لأداء البنك الدولي في العام 2018م، فقد ارتفعت حصة المشروعات التي أقفلت بنتائج مرضية أو أعلى من ذلك من 69 في المائة خلال السنوات المالية 2012 – 2014 إلى 76 في المائة خلال السنوات المالية 2015–2017، وفي السنة المالية 2019م، أتمت مجموعة التقييم المستقلة تقييماتها الرئيسية لعدد من الموضوعات، لعل أبرزها، إيجاد الأسواق، وتعزيز التكامل الإقليمي، وتسهيل تدفق المعرفة والتعاون.[1]

➢ **هيئــة التفتيـش The Inspection Panel:** تأسست الهيئة عام 1993م، من طرف مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي، وهي آلية مستقلة لتنظيم الشكاوى المتعلقة بالأشخاص الذين يعتقدون أنهم تعرضوا لأضرار من مشاريع يمولها البنك الدولي، أو يحتمل تضررهم منها لاحقا، وتتكون الهيئة من ثلاثة أعضاء من بلدان مختلفة، يتم اختيارهم لاعتبارات الخبرة متعدد الجوانب في قضايا التنمية، واستقلاليتهم ونزاهتهم، لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد، وهي تتبع المجلس التنفيذي للبنك مباشرة، لكنها مستقلة عن إدارة البنك الدولي، وتختص الهيئة بضمان المساءلة عن التزامات البنك الدولي تجاه حقوق الإنسان والبيئة، بحيث تضمنت حالات إلحاق الضرر بالأفراد وبسبل العيش المجتمعي، والتدهور البيئي الناجم عن مشاريع البنية التحتية، كما تناولت الهيئة مشاريع إعادة التوطين القسري، والمشاريع المؤثرة على الشعوب الأصلية، والبيئة، والمواقع الثقافية، والموائل الطبيعية، كما تناولت الحالات المقدمة للهيئة حقوق المجتمعات المتضررة في إجراء المشاورات، والمشاركة الجدية في تخطيط المشروعات وتنفيذها، والحصول على المعلومات، كما تتم مراجعة جميع أنواع الضرر الحالي أو المحتمل من قبل الهيئة، ضمن إطار عمل سياسات وإجراءات البنك الدولي.

في المقابل، لا يمتد تفويض الهيئة ليغطي قضايا متعلقة بالمشتريات (البضائع أو الخدمات)، وكذا قضايا الفساد، أو القضايا المتناولة ضمن شكوى سابقة من قبل الهيئة، ما لم تقدم أدلة وملابسات جديدة، وفيما يخص التبليغ عن قضايا الاحتيال أو الفساد المحتمل، بالإضافة إلى مخالفات المشتريات، الخاصة بأحد المشروعات الممولة من البنك الدولي، أو سوء تصرف أحد موظفي البنك، فيكون عبر الخط الساخن للبنك المعني بحالات الفساد والاحتيال: https://www.worldbank.org /integrity .

كما يغطي تفويض الهيئة المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، وكذا المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، بالإضافة إلى الصناديق الائتمانية التي يديرها البنك الدولي، في حين يتم التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالمشاريع المدعومة من قبل مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، من قبل مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة (CAO).[2]

---

[1] البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام2019**. مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2] البنك الدولي، **هيئة تفتيش البنك الدولي: حيث تجد من يستمع إليك**. ترجمة ونشر الكتيب من قبل مجموعة البنك الدولي، =

خلال السنة المالية 2019م، تلقت هيئة التفتيش ثمانية شكاوى جديدة، وقدمت إلى مجلس المديرين التنفيذيين تحقيقا واحدا يتصل بمشروعين في أوغندا بشأن عملية استعراض للتنوع البيولوجي، كما باشرت تحقيقا بشأن مشروع لإمدادات المياه في الريف بالهند، كما قنن المجلس الوظيفة الاستشارية للهيئة، وسمح للبنك بأن يتيح الفرصة لمقدمي الشكاوى للإطلاع على تقارير التحقيقات التي تجريها، قبل إجراء مشاورات بشأن وضع خطط عمل جهاز الإدارة.[1]

➢ **مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة (The Integrity Vice Presidency (INT:** هو وحدة مستقلة داخل مجموعة البنك الدولي، تحقق وتتابع تسليط العقوبات المتعلقة بادعاءات الاحتيال والفساد في المشاريع التي تمولها مجموعة البنك الدولي، كما يدعم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية وحدات الأعمال الرئيسية لمجموعة البنك الدولي، وأصحاب المصلحة الخارجيين، ويقلل من مخاطر الاحتيال والفساد من خلال تبادل نتائج التحقيق والمشورة، وجهود الوقاية والتوعية، كما يرسل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية تقاريره مباشرة إلى رئيس مؤسسات مجموعة البنك الدولي، ويخضع لإشراف لجنة التدقيق التابعة للمجلس التنفيذي (مجلس المديرين التنفيذيين).[2]

ومن هذا المنطلق، يقوم المكتب بالتحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد، والتواطؤ والإكراه والعرقلة في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك، شاملا بذلك إجراء تحقيقات في الادعاءات بوقوع احتيال وفساد يشمل موظفين في مجموعة البنك الدولي، أو موردي خدمات من الخارج، وثمة نوعين من التحقيقات:

تحقيقات خارجية External Investigations والتي تتم من خلال تلقي المكتب للشكوى وإجراء تحقيق أولي لتقييم ما إذا كانت الشكوى تقع ضمن اختصاص المكتب، ومن ناحية أخرى، تقييم مصداقيتها ودرجة خطورتها اللازمة لفتح تحقيق كامل في القضية، حيث يأخذ المكتب بعين الاعتبار عدة عوامل، كجدية المزاعم، والأثر الإنمائي المحتمل لسوء السلوك المزعوم، ومصداقية المشتكي، ووجود أو توفر الأدلة الكافية ... وعند إثبات المزاعم والتأكد من جدية ومصداقية الشكوى، يفتح المكتب التحقيق النهائي، ويرسل تقرير التحقيق النهائي (Final Investigation Report (FIR إلى رئيس مجموعة البنك الدولي.

= واشنطن العاصمة، د.ت.ن، ص ص 02-04. ولمزيد من المعلومات حول كيفية عمل الهيئة، وكيفية تقديم الشكوى، وما الذي يمكن توقعه نتيجة لعمل الهيئة، والمراحل الأربعة لإجراءات التفتيش، يمكن تحميل الكتيب من موقع الهيئة:
https://www.inspectionpanel.org/sites/www.inspectionpanel.org/files/language_pages/about_the_inspection_panel_arabic.pdf

[1] منظمة البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2019**. مرجع سبق ذكره، ص 74. ولمزيد من التفاصيل حول أنشطة الهيئة أنظر: ألفريد موريس دي زاياس، **تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف (الخاص بالبنك الدولي)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23. وكذا موقع الهيئة الالكتروني: https://www.inspectionpanel.org

[2] The World Bank Group, « Integrity Vice Presidency », site visited : 10/10/2020 : https://www.worldbank.org/en/about/unit/integrity-vice-presidency#1

التحقيقات الداخلية Internal Investigations الموجهة للحفاظ على مصداقية البنك الدولي في الساحة العالمية لمكافحة الفساد، ذلك بأن نزاهة عمليات البنك الدولي ذات أهمية قصوى، وبالإضافة إلى التحقيق في مزاعم الفساد التي تشمل موظفي مجموعة البنك الدولي، وموردي خدماته، تقوم وحدة التحقيقات الداخلية بتعميم الدروس المستفادة من خلال دراسات الحالة والتدريب، والمشاركة في برامج التوعية بصفتها عضوا في نظام العدل الداخلي لمجموعة البنك الدولي، لتعزيز الإبلاغ عن الاحتيال والفساد وكشفهما ومنعهما داخل مجال عمليات مجموعة البنك الدولي، وتشمل الادعاءات ضد الموظفين ضمن تفويض التحقيق لوحدة التحقيقات الداخلية على إساءة استخدام المنصب لتحقيق مكاسب شخصية، وإساءة استخدام أموال مجموعة البنك الدولي أو الصناديق الاستئمانية، والاختلاس، والاحتيال، والفساد، والتواطؤ وغيرها .... كما أن وحدة التحقيق الداخلية مسؤولة أيضا على التحقيق في الادعاءات ضد موردي خدمات مجموعة البنك الدولي، مما يؤدي إلى إجراءات حظر هذه الشركات.[1]

كما تم إنشاء وحدة الخدمات الوقائية Preventive Services Unit (PSU) في جانفي 2008م، استجابة لنداءات والتماسات الموظفين في عمليات البنك، للحصول على المشورة والمساعدة في تصميم المشاريع عبر توظيف الدروس المستفادة من العمل الاستقصائي والتشخيصي للمكتب، وتبادل أفضل الممارسات الكابحة لمخاطر الاحتيال والفساد في المشروعات التي يمولها البنك الدولي.[2]

في السنة المالية 2019م، حظرت مجموعة البنك الدولي التعامل مع 53 شركة وشخصا، منهم إحدى شركات الإنشاءات والتصميمات الهندسية التابعة لشركة أوديبريشت (Odebrecht) لمدة ثلاث سنوات، كما أبرأ المكتب 23 شركة من العقوبات بعد استيفائها الشروط المتفق عليها، وأقرت مجموعة البنك تطبيق 33 قرار حرمان مشترك صادر من بنوك تنمية أخرى متعددة الأطراف، وفي المقابل، أقرت هذه البنوك 39 قرارا من قرارات الحرمان الصادرة عن مجموعة البنك الدولي.[3]

---

[1] The World Bank Group, « Integrity Vice Presidency : Investigations », site visited : 10/10/2020 : https://www.worldbank.org/en/about/unit/integrity-vice-presidency#2

وللاطلاع على حيثيات إنفاذ العقوبات، وشروط الاعفاء من عقوبات مجموعة البنك الدولي WBG وخطوات التعامل مع مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة أنظر:

The World Bank Group, « Integrity Vice Presidency : Sanctions & Compliance », On the website : https://www.worldbank.org/en/about/unit/integrity-vice-presidency#3

[2] The World Bank Group, « Integrity Vice Presidency : Prevention », site visited : 10/10/2020 : https://www.worldbank.org/en/about/unit/integrity-vice-presidency#41

and : Jillian Clare Kohler & Andrea Bowra, « Exploring anti-corruption, transparency, and accountability in the World Health Organization, the United Nations Development Programme, the World Bank Group, and the Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria », **Globalization and Health,** volume 16, Article number: 101 (2020), p 07, Date visited: 14/12/2020 : https://globalizationandhealth.biomedcentral.com/track/pdf/10.1186/s12992-020-00629-5.pdf

[3] البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2019**. مرجع سبق ذكره، ص 75.

تجدر الإشارة في هذا الصدد، أن مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة يصدر مطبوعات وتقارير سنوية تتضمن أبحاثا ودراسات وإرشادات حول كيفية إدراج موظفي مجموعة البنك الدولي تدابير وقائية في المشاريع الممولة من طرفه، كما تتضمن توصيات مستقاة من الدروس المستفادة وخبرات المكتب ...

➢ **مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك الدولي Group Internal Audit (GIA)** : تعبر المبادئ التالية: التدقيق الداخلي – التأمين، المشورة، البصيرة، Internal Audit - Assurance, Advice, Insight عن رؤية المكتب لدوره في أن يكون عاملا للتغيير الايجابي من أجل مساعدة مجموعة البنك الدولي على تحقيق أهدافها، فمهمته الأساسية هي حماية وتعزيز قيمة مجموعة البنك الدولي، عبر تقديم تطمينات ومشورة مستقلة وموضوعية وبرؤى متبصرة ذات قيمة ومدركة للمخاطر، حيث يتعاون المكتب مع وحدات إدارة المخاطر، والحوكمة في جهاز الإدارة، وكذلك مع الوحدات الأخرى المعنية بالرقابة والمساءلة، لتقديم تطمينات معقولة بأن الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر ومراقبتها، ونظم حوكمتها، مصممة بصورة ملائمة ومحكمة، وتعمل بفعالية، كما يقدم المكتب مقاربات منظمة ومنضبطة لتقييم عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، كما يعمل وفقا لإطار الممارسات المهنية الدولية لمعهد المراجعين الداخليين The Institute of Internal Auditors (IIA).[1]

وعلى هذا الأساس يجري المكتب عمليات تدقيق واستعراضات تأكيدية واستشارية، تغطي الوظائف التشغيلية والمؤسسية، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات وإجراءات العمل، ويقوم بحوالي 25 نشاطا سنويا تغطي العمل الاستشاري وأعمال التطمين، وقد اشتملت الموضوعات الرئيسية في السنة المالية 2020م: إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، ومخاطر المشتريات والمخاطر القانونية للمشروعات، وإجراءات التحقق من النزاهة لمؤسسات الأعمال النظيرة، وإدارة المعارف، وسلامة الموظفين وأمنهم، وبرنامج المدفوعات العالمية، وتسعير القروض، وتكنولوجيا الهاتف المحمول، وأمن الفضاء الالكتروني (الأمن السيبراني).[2]

➢ **مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة The Compliance Advisor Ombudsman (CAO):** قامت مجموعة البنك الدولي بإنشاء مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة عام 1999م، ليكون آلية مستقلة للمساءلة، المعني بمؤسستي التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهو مكتب مستقل، يرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس مجموعة البنك الدولي، ويتمثل التفويض الممنوح له، في معالجة شكاوى المتأثرين بمشاريع المؤسسة والوكالة، أو المشاريع ذات الصلة بهما، بطريقة نزيهة وموضوعية ومنصفة وموثوق بها، فضلا عن تعزيز النواتج الاجتماعية والبيئية لمشاريع المؤسسة أو الوكالة، وفي إطار التفويض الممنوح له، يتيح المكتب للمجتمعات المحلية والأفراد، اللجوء

[1] The World Bank Group, «Group Internal Audit (GIA) », site visited : 10/10/2020 : https://www.worldbank.org/en/about/unit/internal-audit-vice-presidency

[2] منظمة البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2020**. مرجع سبق ذكره، ص 82.

إلى آلية لمعالجة المظالم، للتعويض عن الآثار السلبية البيئية والاجتماعية المرتبطة بمشاريع المؤسسة أو الوكالة، وليس للمكتب أي صلاحيات متعلقة بالإجراءات القضائية، فالمكتب ليس محكمة استئناف، أو أداة لإنفاذ القانون، أو بديلا لأنظمة المحاكم الوطنية أو الدولية، يتمثل دوره في تسوية المنازعات، وكذلك التواصل المباشر مع الأفراد، أو المجتمعات المحلية، ومساعدة الطرف المتعامل وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين في معالجة الشكاوى، بالإضافة إلى الدور المتعلق بالتقيد بالأنظمة، والتأكد من التزام المؤسسة والوكالة بالسياسات والمعايير والإرشادات والإجراءات والشروط المتعلقة بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فضلا عن الدور الاستشاري، من خلال إسداء المشورة المستقلة للرئيس، وكبار مديري المؤسسة والوكالة، استنادا إلى خبراته، مؤكدا في كل ما تقدم على الالتزام بالاستقلالية والحيادية والمصداقية في أعماله، بمختلف الطرق المتماشية مع التفويض الممنوح له، مع الالتزام المزدوج: من ناحية، بضمان الشفافية والإفصاح إلى أقصى حد عن تقاريره، وما يتوصل إليه من وقائع ونتائج، وتحقيقات وأعمال استشارية، ونشر التقارير السنوية للمكتب، ومن ناحية أخرى، احترام حقوق الأطراف المعنية في التزام السرية وحمايتها، كما عليه واجب الالتزام بسياسات الإفصاح الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، واحترام سرية المعلومات المتعلقة بأنشطة أعمالهما، كما لا يحق له قبول شكاوى مجهولة المصدر.[1]

➢ **دائرة معالجة المظالم Grievance Redress Service (GRS):** هي آلية للأفراد والمجتمعات المحلية لرفع شكاواهم مباشرة إلى البنك الدولي، إذا رأوا أن مشروعا يموله البنك أثر عليهم – أو قد يؤثر عليهم – سلبا، أنشأت هذه الدائرة في عام 2015م، بناءا على توصيات من مجموعة التقييم المستقلة لسياسات الإجراءات الوقائية، والدائرة مكملة لآليات التظلم على مستوى المشروعات، بحيث تضمن معالجة الشكاوى الواردة بشكل سريع واستباقي، عبر تعزيز الحوار، وحل المشكلات، بالإضافة إلى تطبيق أدوات تسوية المنازعات ذات الصلة لحل النزاعات، وتغطي الشكاوى المرفوعة أمام الدائرة، مجموعة واسعة النطاق من المظالم والشكاوى، كتدهور مصادر وسبل عيش السكان، والتدهور البيئي، والمخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية ... ولا تقبل الشكاوى مجهولة المصدر، أو غير المتعلقة بمشروع نشط يموله البنك الدولي، أو القضايا المتعلقة بمشروع ممول من البنك الدولي مقفل، أو الشكاوى المتعلقة بالمشتريات، أو مزاعم الاحتيال والفساد في المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي، والتي تحال إلى مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة (INT)، كما لا تقبل الشكاوى المتعلقة بمشاريع مؤسسة التمويل الدولي والوكالة الدولية

[1] مجموعة البنك الدولي (الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومؤسسة التمويل الدولية) ومكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، **إرشادات العمليات**. ترجمة ونشر البنك الدولي بالتنسيق مع المكتب، واشنطن العاصمة، د.س.ن، ص ص 04-06، ولمزيد من المعلومات حول إجراءات معالجة الشكوى، وطبيعة أدواره المتعلقة بتسوية المنازعات، والتقيد بالأنظمة، والدور الاستشاري، وغيرها من المرفقات أنظر: نفس المرجع، ص ص 10-33. ويمكن تحميل الكتيب من الموقع:
http://www.cao-ombudsman.org/documents/CAO_OpGuide_ARA_Final.pdf

لضمان الاستثمار، والتي تحال إلى مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة (CAO)، وترسل الشكاوى إلى خدمة رفع المظالم عن طريق البريد الالكتروني: grievances@worldbank.org. [1]

من كل ما تقدم، يمكن القول بأن البنك الدولي يتوفر على طائفة متنوعة من الآليات والأنظمة التي توجه حوكمته الداخلية، وتحسن أداءه، وتعزز نواتج عملياته الإنمائية، وتزيد من فعالية خدماته وكفاءة برامجه ومشروعاته، وهو ما من شأنه أن يكسبه المزيد من المصداقية، ويعزز الثقة بأهدافه وعملياته.

خلاصـــة واستنتاجـــات الفصـــل الثالـــث:

من كل ما تقدم، يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها، وصياغتها كما يلي:

- ✓ تطورات البنية المؤسسية، والعمليات الإنمائية للبنك الدولي، مرتبطة بتغيرات احتياجات البلدان الأعضاء، وتحولات عمليات وأنشطة البنك الدولي، واستجابة لمتطلبات الكفاءة والفعالية.
- ✓ مجموعة البنك الدولي مكونة من أربع مؤسسات، وهي: مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، ومؤسسة التنمية الدولية (IDA)، ومؤسسة التمويل الدولي (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، تعمل كوحدة واحدة متكاملة يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة.
- ✓ الهيكل التنظيمي لمنظمة البنك الدولي على درجة عالية من التنظيم، والوضوح في الأدوار، في الاضطلاع بإدارة وتسيير شؤون مؤسساتها، ورسم سياساتها، وتنفيذ أعمالها.
- ✓ قروض ومشروعات البنك الدولي، وقدرته على تعبئة التمويل وتعزيزه، وإجراءات وآليات وأدوات عمله، وعلاقاته مع القطاعين العام والخاص، ومعارفه التي تغطي قطاعات متعددة، وميزته التنافسية وانتشاره العالمي، ونظام تصويته المميز، تجد كمصدر لها، في القواعد والأحكام التنظيمية المحددة لطبيعة عمل البنك الدولي، المحددة في اتفاقية إنشاء البنك الدولي.
- ✓ تتعدد التحديات التي تحد من فعالية أدائه، وتعمق في سلبية عملياته، وتتنوع الانتقادات المعبرة عن وجود ضعف وقصور في نظام حوكمته، والتي تتوزع على عدة مجالات، فثمة تحديات على مستوى النظام الهيكلي للبنك الدولي، والمتعلقة بنظام العضوية، ومبررات وغايات التطور المؤسسي لمجموعة البنك الدولي، وطبيعة النظام الإداري، كمسألة اختيار رئيس البنك الدولي، و تركيبة وعضوية مجلس المديرين التنفيذيين، نظام التصويت في مؤسسات مجموعة البنك الدولي، والتي تعكس كلها اعتبارات القوة السياسية والاقتصادية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية الليبرالية، بينما تتجاهل قوى دولية أخرى كالصين مثلا ؛ وثمة انتقادات متعلقة بعمليات ونشاطات البنك الدولي، المرتبطة بالتزام

[1] The World Bank Group, «Grievance Redress Service (GRS)», site visited : 10/10/2020 : https://www.worldbank.org/en/projects-operations/products-and-services/grievance-redress-service

البنك الدولي بفلسفة اقتصاد الحرية المطلقة المتوافقة مع توصيات إجماع واشنطن النيوليبرالية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والانعكاسات البيئية والاجتماعية السلبية لبرامجها على المجتمعات المحلية المعنية بمشروعاتها، وطبيعة السياسة الاقراضية ومقاييس الفقر المعتمدة، وعدم كفاية الموارد المتاحة لمواجهة الضغوط وتحديات الاحتياجات المتعاظمة للبلدان الفقيرة والنامية ؛ وثمة انتقادات لمستويات المشاركة والشفافية والمساءلة المعتمدة في البنك الدولي.

✓ يسعى البنك الدولي بكل إمكانياته وقدراته وخبراته المتاحة، إلى مواجهة التحديات والانتقادات التي تطعن في شرعية مهامه وأدواره، فقد تبنى مجموعة من الإجراءات، والآليات، والأنظمة، التي من شأنها تعزيز حوكمته الداخلية، وتعظيم كفاءة وفعالية أدائه، عبر تبني ممارسات جيدة كاعتماد مبادئ تيلبورغ التوجيهية بشأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحقوق الإنسان، والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والتزام البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية بالتغطية الصحية الشاملة، وتبني إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، الذي يمكن البنك الدولي من إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروعات على نحو أفضل، ومن تحسين نواتج عملية التنمية، ويحقق تقدما في مجالات حوكمة البنك الدولي، وبالذات في مجالات مثل الشفافية وعدم التمييز والمشاركة العامة والمساءلة – بما في ذلك الأدوار الموسعة لآليات التظلم – هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يعمل البنك الدولي على بناء الشراكات لتعزيز الأثر الإنمائي، مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، من خلال الحوار والعمل الإنمائيين، وتبادل المعلومات، فضلا عن العمل على كفالة الرقابة والمساءلة والشفافية في عملياته، من خلال الآليات المؤسسية، والتي تشمل وحدات داخل البنك، وأخرى مستقلة عنه، والتي تقوم بمتابعة أداء العمليات، والتعامل مع المخاطر المؤسسية، ومعالجة الشواغل والمظالم، وضمان الشفافية، وتبادل المعلومات ونشرها والإفصاح عنها، ودعم أنشطة التقييم والإشراف والرصد والمراجعة، وتبني أنظمة مؤسسية موجهة لتحسين حوكمة البنك الدولي، خاصة ما تعلق منها بتعزيز المساءلة الداخلية، وكفالة الرقابة، والتدقيق في مشروعات وبرامج البنك الدولي، والتحقيق في انتهاكات موظفي البنك الدولي، وضمان الشفافية، كهيئة التفتيش، ومكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، ومكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، ودائرة معالجة المظالم ....

الفصل الرابع:
تأثير نظام حوكمة البنك الدولي على أداء برامجه في الجزائر ومصر

تمهيـــد:

انخرطت مجموعة البنك الدولي في تقديم نطاق واسع من المنتجات المالية والمساعدة الفنية، تشتمل على تمويل برامج قروض ومشروعات في الجزائر ومصر، تختص بمجالات متنوعة للتنمية، فضلا عن تقديم مساهمات، وضمانات، وتسوية منازعات استثمارية، وكذا إعداد بحوث وتقارير، والقيام بتحليلات واستراتيجيات، ونشر البيانات والمعلومات الاقتصادية والمالية والفنية المعنية بكل من الجزائر ومصر.

وعلى صعيد آخر، وبالنظر إلى أهمية الدور الذي تضطلع به مجموعة البنك الدولي في مساعدة البلدان على مواجهة تحديات الفقر، وتوسيع نطاق المنافع المتأتية من التنمية المستدامة، ومن ضمنهم الجزائر ومصر – متبنيا رسالة مكافحة الفقر، وتحسين الظروف المعيشية لمواطني الدولتين – فإن تعزيز كفاءتها، وتحسين أنظمة حوكمتها، يكتسي أهمية قصوى في تفعيل أدائها، وتطوير استراتيجياتها القطرية، وتحسين مخرجات مشروعاتها التنموية، حتى يكون لها أثر ومفعول تنموي على الدولتين ومجتمعاتهما.

ومن هذا المنطلق، تفترض طبيعة الدراسة بحث تأثير أنموذج حوكمة مجموعة البنك الدولي على أداء برامجها ومشروعاتها في كل من الجزائر ومصر كحالتين و/أو عينتين للدراسة، حيث يمكن تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث على الشكل التالي:

يختص المبحث الأول بدراسة حالة الجزائر، من خلال بحث أداء مجموعة البنك الدولي في الجزائر، من خلال بحث تطور علاقات مجموعة البنك الدولي بالجزائر، ودراسة برامجها ومشروعاتها، من خلال تناول أمثلة وعينات – على سبيل المثال لا الحصر – بحكم إستحالة تناول وعرض كل البرامج والمشروعات والضمانات والتسويات التي تضطلع بها مجموعة البنك الدولي في الجزائر.

أما المبحث الثاني فيتناول بحث ودراسة تأثير أنموذج حوكمة البنك الدولي على فعالية أدائه في الجزائر، عبر عدة مستويات ممثلة في: مستوى المشاركة والتمثيل، ومستوى الشفافية والافصاح، ومستوى الفعالية والمساءلة.

في حين يتناول المبحث الثالث دراسة حالة مصر، عبر بحث طبيعة أداء مجموعة البنك الدولي في مصر، بنفس الخطوات السابقة في حالة الجزائر.

أما المبحث الرابع، فيتناول بحث ودراسة تأثير أنموذج حوكمة البنك الدولي على فعالية أدائه في مصر، عبر مستويات المشاركة والتمثيل، والشفافية والافصاح، والفعالية والمساءلة.

المبحث الأول: أداء مجموعة البنك الدولي في الجزائر:

يعد البنك الدولي أكبر بنك إنمائي عالمي، يختص بتقديم منتجات مالية ومشورة فنية بشأن المشروعات والسياسات، لمساعدة البلدان على مواجهة تحديات الفقر، وتوسيع نطاق المنافع المتأتية من التنمية المستدامة، سعيا منه لمكافحة الفقر في البلدان الفقيرة والمتخلفة، وتحسين الظروف المعيشية والتنموية لمواطني البلدان النامية.

ومن هذا المنطلق، فقد انضمت الجزائر لعضوية البنك الدولي، وانخرطت معه في برامج تنموية وخدمات فنية واستشارية، سعيا منها للاستفادة من منتجات مجموعة البنك الدولي من قروض ومشروعات، وخبراته الفنية من بحوث ودراسات ومشورات ... في مواجهة التحديات الإنمائية والأزمات الاقتصادية، من جهة، ومن جهة أخرى، في دعم سياساتها وبرامجها التنموية، وتطوير بنيتها المؤسسية.

المطلب الأول: تطور علاقات مجموعة البنك الدولي بالجزائر:

تعرضت الجزائر لأحد أسوء استعمار استيطاني وإستدماري، دام 132 سنة، ولم تنل استقلالها عن الاستعمار الفرنسي، إلا بعد ثورة مسلحة دامت أكثر من سبع سنوات، خلفت أكثر من مليون ونصف المليون شهيد، فضلا عن الدمار الاقتصادي، والتدهور الاجتماعي، والتخلف التنموي، الناتج عن الحقبة الاستعمارية، حيث ورثت الدولة الجزائرية المستقلة حديثا، تركة مثقلة بالدمار والخراب والتخلف، لتشرع في محاولة رسم سياسات واستراتيجيات وخطط تنموية، من شأنها معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وبناء الدولة الجزائرية الفتية على جميع الأصعدة والمستويات، وتحسن المستوى المعيشي لمواطنيها.

ومن هذا المنطلق، فقد انخرطت الجزائر في عضوية المنظمات المالية الدولية – ومن ضمنها البنك الدولي – ولجأت إليها للحصول على موارد مالية لتمويل مشروعاتها التنموية، في ضوء عدم كفاية مواردها المتاحة آنذاك، والاستفادة من خبراتها الفنية.

تعود بدايات التقارب والتأسيس للعلاقات بين البنك الدولي والجزائر المستقلة، إلى أول زيارة لمدير البنك الدولي الأسبق – فرع إفريقيا – " بيير موسى PierreL. Moussa" إلى الجزائر بتاريخ 10 ديسمبر 1962م، تلاها زيارة رئيس البنك الدولي الأسبق " جورج ديفيد وودز George David Woods " إلى الجزائر بتاريخ 09 ماي 1963م، حيث تلقى طلبا رسميا من الحكومة الجزائرية– بعد لقائه وزير المالية آنذاك " أحمد فرانسيس " – للانضمام إلى عضوية البنك الدولي، كما قدم البنك الدولي عروضا لمساعدة الجزائر في عديد المشروعات الزراعية والصناعية، ليصدر بعدها القانون 63-320 بتاريخ 31 اوت 1963م، والمتضمن الموافقة على الاتفاقية المتعلقة بإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير.[1]

انضمت الجزائر إلى عضوية البنك الدولي – وبالذات عضوية مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)– بتاريخ الـ 26 سبتمبر 1963م، وللتذكير، فإنه وبموجب اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء

[1] لخضر عليان، " البنك العالمي وعلاقته بالجزائر "، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص: الإدارة والمالية)، كلية الحقوق، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، 2011/2010، ص 74.

والتعمير، فإنه ينبغي للدولة الراغبة في الانضمام الى البنك، أن تصبح أولا عضوا في صندوق النقد الدولي(IMF)، وقد تزامنت عضوية الجزائر في البنك الدولي، مع قبول عضويتها في صندوق النقد الدولي في نفس التاريخ (1963/09/26)، وبموجب نفس الاتفاقية السابقة الذكر، فإن الانضمام إلى المؤسسة الدولية للتنمية(IDA)، ومؤسسة التمويل الدولية(IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار(MIGA)، مشروط بالانضمام إلى مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وعلى هذا الأساس، فقد تزامنت عضوية الجزائر في المؤسسة الدولية للتنمية، مع قبول عضويتها في مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أي: في نفس التاريخ(1963/09/26).[1]

تطورت علاقات مجموعة البنك الدولي بالجزائر على ثلاث مراحل أساسية:

أ.المرحلة الأولى: تدخل البنك الدولي في تمويل عمليات التنمية(1963-1990): حيث لجأت الجزائر إلى البنك الدولي منذ السنوات الأولى من استقلالها للحصول على موارد مالية لأغراض التنمية، حيث كان انخراط البنك الدولي قويا في مساعدة الجزائر التي كانت في طور البناء والتشييد، عبر منح القروض المالية لتمويل مشروعات التنمية في شتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كالزراعة والصناعة والنقل والتعليم وغيرها...، وتقديم المساعدات التقنية، فضلا تنمية الخبرات وتكوين الإطارات في مختلف التخصصات المهنية، ذلك بأن الإستدمار الفرنسي خلف بالجزائر المستقلة، اقتصادا هشا ومتخلفا، وقاعدة صناعية محدودة جدا ومشلولة بسبب رحيل اليد العاملة الفرنسية المؤهلة وانعدام الرأسمال الاستثماري.

يعد مشروع الغاز الطبيعي المسال LiquidGas Project - CAMEL أول مشروع استهله البنك الدولي بالجزائر بعد الاستقلال، والذي اعتمد بتاريخ 1964/05/14م، بقرض و/أو مبلغ ارتباط بقيمة 20,50مليون دولار أمريكي.[2]

عرفت علاقات الجزائر مع البنك الدولي جمودا، حيث لم يتم التعامل مع البنك الدولي بشكل مطلق إلى غاية العام 1973م، ولعل من الصواب القول، بأن السبب الرئيس لعدم إبرام أي اتفاقيات و/أو مشاريع بين البنك الدولي والجزائر، يعود لطبيعة النظام الاقتصادي المعتمد من قبل الجزائر في تلك الفترة، ألا وهو النظام الاشتراكي، الذي يعتبر المنظمات المالية الدولية – كما ورد في أدبيات المنظور الماركسي والنظريات النيو ماركسية المتفرعة عنه – بأنها مجرد أدوات ووسائل أو آليات امبريالية، لتكريس الهيمنة الرأسمالية العالمية، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، كدولة تتمتع بالوضع القيادي المركزي في سلم القوى الرأسمالية العالمية، وموجهة نحو جعل الأطراف الدولية الأضعف تتقبل وضع الهيمنة، والتدخل في شؤونها الداخلية، ومدخلا لفرض الوصاية غير المباشرة عليها.

[1] البنك الدولي، " البلدان الأعضاء: البلد/تاريخ العضوية "، تاريخ التصفح: 2020/10/20، على الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership/members

[2] البنك الدولي، " المشاريع في الجزائر"، تاريخ التصفح: 2020/10/20، على الموقع الالكتروني: https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/projects-list?countrycode_exact=DZ

عرفت علاقات البنك الدولي مع الجزائر نقلة نوعية، خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، حيث انخرط البنك الدولي في تمويل عديد المشروعات التنموية، ابتداءًا من العام 1973م، بواقع مشروعين إلى ثلاثة مشاريع تنموية في السنة، حيث أبرم في العام 1973م ثلاثة اتفاقيات قرض مع الجزائر لتمويل ثلاثة مشروعات ممثلة في: مشروعي طريق سريع Highway Project، واحد بقيمة 126 مليون دولار أمريكي، والثاني بقيمة 18,50 مليون دولار أمريكي، معتمدين بتاريخ: 1973/06/14م، ومشروع تعليمي تربوي Education Project بمبلغ ارتباط يقدر بـ 06 ملايين دولار أمريكي، في حين مول خلال الفترة الممتدة بين عامي 1974–1979م، مشاريع تخص الطاقة الكهربائية، ومشاريع تعليمية، ومد خط سكة حديدية، وبناء موانئ، وقرض صناعي، ومساعدة تقنية، وتوسيع شركة حكومية لمواد البناء، ومد انابيب الصرف الصحي، والصناعات الغذائية، والمعدنية، بمبلغ ارتباط إجمالي يقدر بـ 760 مليون دولار أمريكي.[1]

استمرت وتيرة التعاون بين الجزائر والبنك الدولي بالثبات فيما يخص عدد المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي – ممثلا في مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير – خلال ثمانينات القرن الماضي، والتي تتراوح بين مشروع واحد إلى أربعة مشاريع، باستثناء أعوام 1981 و1982 و1986م، والتي لم تشهد ابرام أي اتفاق قرض بين البنك الدولي والجزائر، ففي سنة 1980م – على سبيل المثال – مول البنك الدولي أربعة مشاريع ممثلة في: مشروع لهندسة إمدادات المياه Water Supply Engineering Project، بقيمة 05 ملايين دولار أمريكي، معتمد بتاريخ: 1980/01/15م، ومشروع للري بولاية الشلف Bas Cheliff Irrigation Project بقيمة 08 ملايين دولار أمريكي، معتمد بتاريخ 1980/02/26م، ومشروع تعليمي بقيمة 87 مليون دولار أمريكي، معتمد بتاريخ 1980/03/11م، ومشروع طريق سريع (وطني) بقيمة 110 مليون دولار أمريكي، معتمد بتاريخ 1980/07/08م، كما قام بتمويل مشروعات تخص الاتصالات السلكية، والتموين بالمياه الصالحة للشرب، والري، ومد قنوات الصرف الصحي، والطرق، وخط سكة حديد، والطاقة الكهربائية ... في الفترة بين 1983–1989م.[2]

وقد تزامنت هذه المشاريع، مع اعتماد الجزائر لأنموذج الاقتصاد الاشتراكي الموجه و/أو المخطط، والذي يقوم على اعتماد أسلوب التخطيط الشامل والمركزي للاقتصاد، والذي تقوده الشركات الوطنية العمومية طوال الفترة الممتدة بين عامي 1967–1991م، والذي سعت من خلاله الدولة الجزائرية إلى تدعيم القاعدة المادية للاقتصاد الوطني، وتطوير الصناعات القائدة لعملية النمو الاقتصادي – كالصناعات الميكانيكية والكهربائية والغذائية والتحويلية ... مستفيدة في ذلك من عمليات التأميم الكبرى للمنشآت الأجنبية، وبالذات البترولية منها عام 1971م، وهو ما سمح للجزائر بالتحكم أكثر في إدارة وتسيير مواردها الاقتصادية، من جهة، ومن جهة أخرى، تضاعف مداخيل الجزائر من الإيرادات البترولية و/أو الطاقوية، والذي عبر عنها تضاعف الاعتمادات المالية المخصصة لتلكم الاستثمارات

[1] البنك الدولي، " المشاريع في الجزائر"، مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع.

والمشاريع.[1]

على صعيد آخر، ورغم انخراط الجزائر في استثمارات كبيرة، كان يتنظر منها تحقيق عوائد وفوائد اقتصادية واجتماعية، خلال هذه الفترة (1967-1991م)، إلا أنها لم تحقق أهدافها المرجوة، والتي ترجع بالأساس إلى عوائق وعيوب شابتها على مستوى التخطيط، وسوء الإدارة والتسيير، لعل أبرزها: التركيز على قطاع المحروقات والبتروكيماويات التي حازت على 63 في المائة من مجموع الاستثمارات، وفي المقابل، لم تحظى باقي القطاعات الأخرى الرافدة للاقتصاد الوطني بحصة كافية من الاستثمارات، وهو ما أنتج حالة من عدم التوازن بين فروع الصناعات المكملة لبعضها في الأساس، واعتماد نظام تمويل الاستثمارات من الخزينة العمومية بدل المشاركة في أسهم رأس المال، المفضي إلى التملص من مسؤولية التسيير المالي، وبالتالي، فشل سياسة الاستثمار في الجزائر، فضلا عن التأخر في انجاز عديد المشروعات، وعدم احترام الآجال القانونية للإنجاز والاستلام، وتوقف عديد المؤسسات الاقتصادية، وتعطل وغلق عديد المصانع، أو وقوعها تحت طائلة المديونية المزرية.[2]

وفي نفس الإطار، فقد شهدت نفس الفترة، ارتفاعا وتضاعفا في أرصدة المديونية الخارجية أكثر من سبع مرات خلال الفترة ما بين (1971-1990م)، كما يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم 10: تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة ما بين (1971-1990م)

البيان / السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
رصيد الدين الخارجي	**03,3**	**04,1**	**04,6**	**04,9**	**06,0**	**09,5**	**12,0**	**15,0**	**20,0**	**19,4**
البيان / السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
رصيد الدين الخارجي	**17,7**	**...,..**	**16,3**	**15,9**	**18,4**	**22,9**	**25,0**	**26,7**	**28,6**	**27,9**

* المبالغ مقدرة بـــ المليار دولار أمريكي.

المصدر: عبد الباقي روابح، " المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلية مقارنة "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة، 2006، ص 90، نقلا عن: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير حول: المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: عائق أمام التنمية الأورو-متوسطية**. الدورة 15، الجزائر، 2000.

يتبين من خلال الجدول أن المديونية الخارجية تضاعفت أكثر من ستة مرات خلال الفترة ما بين 1971م إلى 1979م، أي: من 03,3 مليار دولار أمريكي، إلى غاية 20,0 مليار دولار أمريكي، والتي يمكن إرجاعها إلى انخراط الدولة في عمليات استثمار كبيرة تنفيذا للمخططات الاقتصادية المعتمدة، والتي تزامنت مع أزمة الكساد التضخمي بالبلدان الرأسمالية المتطورة، والارتفاع الفاحش في أسعار المواد

[1] عبد الباقي روابح، " المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلية مقارنة "، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة، 2006، ص 96.

[2] لخضر عليان، مرجع سبق ذكره، ص ص67-68.

الاستهلاكية والخدمات من ناحية، ومن ناحية أخرى، ارتفاع مداخيل الخزينة العمومية بسبب تزايد الإيرادات الوطنية من عائدات المحروقات نتيجة للصدمة البترولية الأولى والثانية، لينخفض مخزون الدين الخارجي من19,4 مليار دولار أمريكي سنة 1980م إلى 15,9 مليار دولار سنة 1984م، كنتيجة للارتفاع المزدوج لأسعار المحروقات وعملة الدولار الأمريكي، وهو ما سمح بتقليص حجم الدين الخارجي.[1]

ارتفع الدين الخارجي مجددا – ابتداءًا من عام 1985م – ليبلغ مستوى قياسيا سنة 1989م، بـ 28,6 مليار دولار أمريكي، والذي يعود بالأساس إلى الصدمة البترولية المعاكسة، والتي أدت إلى انخفاض حاد في أسعار المحروقات، والتي تمثل أكثر من 90 في المائة من إيرادات الجزائر، وبالنتيجة، استفحال الأزمة الاقتصادية بالجزائر، بسبب فشل السياسات الاقتصادية المنتهجة، وعجز الشركات والمؤسسات الاقتصادية (الصناعية) العمومية، عن تلبية حاجات السوق الوطنية، وعدم قدرتها على المنافسة، وغياب سياسة رشيدة للاقتراض، وتدهور شروط التبادل الدولي، والفساد الإداري ....

ب. المرحلة الثانية: استمرار تدخل البنك الدولي في تمويل عمليات التنمية، واعتماد إصلاحات اقتصادية ومؤسسية (1990–2010): في هذه المرحلة، انضمت الجزائر إلى مؤسسة التمويل الدولية بتاريخ 23 سبتمبر 1990م، والذي تزامن مع التحولات الذي عرفها النظام السياسي الجزائري (من الأحادية إلى التعددية)، والنهج الاقتصادي المتبع (من النمط الاشتراكي " الاقتصاد الموجه " إلى النمط الرأسمالي " اقتصاد السوق الحر ")، أما الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فقد انضمت الجزائر إلى عضويتها بتاريخ الـ 04 جوان 1996م، وكانت قد انضمت قبلها – وفي نفس العام – إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار(ICSID) بتاريخ 22 مارس 1996م، والذي تزامن مع تطبيق الجزائر لحزمة الإصلاحات الاقتصادية والمالية بموجب سياسات المشروطية (برامج التعديل الهيكلي وإعادة الجدولة) لصندوق النقد والبنك الدوليين.[2]

على صعيد آخر، ازدادت وتيرة التعاون بين الجزائر، والبنك الدولي – ممثلا بمؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير – حيث ارتفع عدد المشاريع المبرمجة والمنجزة إلى أربعة مشاريع فما فوق في السنة، فقد شهد العام 1990م، على سبيل المثال، إنجاز أربعة مشاريع ممثلة في: مشروع للمساعدة التقنية Technical Assistance Project، بقيمة 26,00 مليون دولار أمريكي، تمت الموافقة عليه بتاريخ: 1990/03/06م،ومشروع لإعادة هيكلة القطاع الصناعي Demonstration Restructuring Industrial، بقيمة 99,50 مليون دولار أمريكي، تمت الموافقة عليه بتاريخ: 1990/05/31م، ومشروع للبحث والإرشاد الفلاحي Agricultural Research and Pilot Extension Project بقيمة 32,00 مليون دولار أمريكي، تمت الموافقة عليه بتاريخ: 1990/06/05، ومشروع لتطوير جامعة العلوم والتكنولوجيا Science &TechnologyUniversityDevelopment Project بقيمة 65,00 مليون دولار أمريكي، تمت

[1] عبد الباقي روابح، مرجع سبق ذكره، ص ص90–91.

[2] البنك الدولي، " البلدان الأعضاء: البلد/تاريخ العضوية "، مرجع سبق ذكره.

الموافقة عليه بتاريخ: 1990/11/06م، وبقيت وتيرة المشاريع المنجزة تتراوح بين مشروعين إلى أربعة مشاريع سنويا بين عامي 1991م و1996م، بينما شهد عامي 1997م و1998م إنجاز مشروع واحد في كل سنة، بينما لم يشهد العام 1999م، ابرام أي اتفاقية قرض بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير والجزائر.[1]

أما على صعيد مؤسسة التمويل الدولية، وبرغم عضوية الجزائر في المؤسسة العام 1990م، إلا أن حافظة مشاريع المؤسسة بالجزائر محدودة جدا – أو بتعبير آخر قليلة ومحتشمة – والتي يمكن ارجاعها– في حدود علم الباحث – إلى عدم ملائمة مناخ الاستثمار في الجزائر، بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني، فضلا عن غياب مقاربة حكومية محددة لآليات التحرير الاقتصادي، وقد استهلت المؤسسة أول استثمار لها سنة 1993، بمبلغ قرض قيمته 10,00 مليون دولار أمريكي لشركة HELIOS البترولية، وفي العام 1997م، ساهمت المؤسسة في مشروعين مصرفيين ممثلين في: مشروع Societe Generale d'Algerie الخاص بإنشاء أول بنك مشترك في الجزائر " البنك الدولي الأول – الجزائر First International Bank of Algeria (FIBA) "، تقدر حصة المؤسسة فيه بـ01,5 مليون دولار أمريكي، ومشروع " المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر Arab Banking Corporation Algeria (ABCA)"، حيث تقدر حصة مؤسسة التمويل الدولية فيه بـ 02,00 مليون دولار أمريكي.[2]

أما على صعيد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فقد استهلت نشاطها بالجزائر، العام 1997م، حيث قدمت الوكالة مبلغ 10 مليون دولار أمريكي، في شكل إعادة التأمين لهيئة ائتمان التصدير الاسبانية ««CompañíaEspañolaSeguros de Crédito a la Exportación، مقابل تغطيتها لتأمين استثمار بقيمة 240 مليون دولار ستنفذه شركة CEPSA الاسبانية في مشروع للنفط والغاز، حيث تقدم إعادة التأمين من جانب الوكالة، تغطية ضد مخاطر المصادرة، والاخلال بالعقد، والحرب، والاضطرابات المدنية.[3]

على صعيد آخر، فقد دفعت هذه الوضعية المزرية للاقتصاد الوطني، وانعكاساتها السياسية والاجتماعية، الدولة الجزائرية إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية، بمساعدة واشراف المنظمات المالية الدولية ممثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

فعلى مستوى صندوق النقد الدولي، فقد أبرمت الجزائر معه عدة اتفاقيات ممثلة في: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (1989-1990)، واتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (1991-1992)، واتفاق الاستعداد الائتماني الثالث (1994-1995)، فضلا عن برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998)، والتي هدفت في مجموعها إلى خفض العجز في ميزان المدفوعات، وخفض قيمة الدينار، وتحرير الأسعار، وتحرير التجارة الخارجية، وتبني منطق دولة الحد الأدنى، وإصلاح الأنظمة الضريبية والمالية ....

[1] البنك الدولي، " المشاريع في الجزائر"، مرجع سبق ذكره.

[2] International Finance Corporation (IFC), « IFC Project Information & Data Portal », site visited : 28/11/2020 :https://disclosures.ifc.org/#/enterpriseSearchResultsHome/*&f_region_description=MENAREG

[3] Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/ALGERIA: Hydrocarbon Research Block Rhourde Yacoub »,site visited : 28/11/2020 : https://www.miga.org/project/hydrocarbon-research-block-rhourde-yacoub

أما على مستوى البنك الدولي، فقد استهل برامجه ومشروعاته الإصلاحية العام 1989م، بمشروع لدعم الإصلاحات الاقتصادية EconomicReform Support Project بقرض بقيمة 300,00 مليون دولار أمريكي، بهدف استعادة النمو الاقتصادي المستدام، مع المحافظة على التوازن الداخلي والخارجي، وضمان زيادة فرص العمل والحماية للفئات الأكثر ضعفا في المجتمع، وهذا عبر تحويل الاقتصاد من نظام مركزي مخطط إلى نظام اقتصاد السوق أكثر لامركزية، حيث يقوم البرنامج المقترح بدعم المحاور الرئيسية الثلاثة لاستراتيجية التنمية في الجزائر، وهي: (1) تعزيز وتنويع موارد الطاقة، والصادرات غير التقليدية لتحقيق توازن خارجي مستدام، وتحسين الجدارة الائتمانية ؛ (2) استخدام أكثر كفاءة للقاعدة الإنتاجية الحالية لتلبية الطلب المحلي، والطلب على الصادرات بكلفة أقل مع استيعاب القوى العاملة الجزائرية الآخذة في التوسع ؛ (3) تنويع شروط التمويل الخارجي وتخفيف أعباء الدين على المدى المتوسط.[1]

يتمثل المشروع الإصلاحي الثاني في مشروع لإعادة هيكلة القطاع الصناعي Industria Demonstration lRestructuring المعتمد بتاريخ 1990/05/31م، بقرض بقيمة 99,50 مليون دولار أمريكي، لهدف تسريع وتيرة جهود إعادة الهيكلة الناجحة عبر توفير الموارد التقنية والمالية لأربع مؤسسات صناعية، والوقوف على عمليات إعادة الهيكلة وتقدير تكاليفها، واثبات فوائدها على القطاع الصناعي ككل، والبدء في تطوير قاعدة معلوماتية وخبراتية لتكرار هذا النوع من إعادة الهيكلة، وتمكين السلطات الجزائرية من مراقبة آثار الإصلاحات الاقتصادية الكلية، كما يشتمل المشروع على استثمارات محددة في برامج إعادة الهيكلة للمؤسسات المنتقاة، والمساعدة الفنية، كاعتماد أنظمة إدارة حديثة، وإعادة التأهيل، واقتناء معدات وبرامج متخصصة، وتوفير خبراء أجانب.[2]

أما المشروع الإصلاحي الثالث، فيتمثل في مشروع لإعادة هيكلة القطاع المالي، وقطاع المؤسسات Enterprise and Financial SectorAdjustment Loan Project بقرض بقيمة 350,00 مليون دولار، والمعتمد بتاريخ 1991/06/21م، والذي يتشكل من إطارين: إطار مؤسسي مترابط مع إطار مالي، مصحوب بتدابير الاقتصاد الكلي الداعم، والإجراءات القانونية والمؤسسية، فبالنسبة للقطاع المؤسسي، يستهدف برنامج الإصلاح خمسة مجالات أساسية: اعتماد التنافسية عبر استخدام أنظمة التسعير والخصخصة القائمة على اقتصاد السوق ؛ اعتماد مقاربة استباقية لتنمية القطاع الخاص ؛ تنفيذ عملية المأسسة "corporatization" للمؤسسات العامة بهدف فصل دور الدولة كمالك ومنظم للنشاط الاقتصادي؛ الشروع في عملية إعادة هيكلة المؤسسات العامة، مع التركيز بشكل أكبر على المؤسسات الخاسرة ؛

[1] البنك الدولي، " ملخص تقرير Algeria- Economic Reform Support Project (بالإنجليزية) "، تاريخ التصفح: 2020/11/30.
https://documents.albankaldawli.org/ar/publication/documents-reports/documentdetail/188231468192559291/algeria-economic-reform-support-project

[2] البنك الدولي، " ملخص تقرير Industrial Restructuring Demonstration (بالإنجليزية) "، تاريخ التصفح: 2020/11/30.
https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/project-detail/P004925

تطوير برنامج لتخفيف وطأة التكاليف الاجتماعية لإعادة هيكلة المؤسسات.

أما على صعيد القطاع المالي، فسيدعم القرض الإصلاحات في أربعة مجالات رئيسية: تحديد دور الخزينة العمومية كوكيل للوساطة المالية، وإصلاح علاقتها مع البنك المركزي ؛ ترشيد أسعار الفائدة وسياسات الائتمان ؛ وضع واعتماد إطار احترازي وتنظيمي ومحاسبي للنظام المصرفي مع تعزيز قدرات البنك المركزي ؛ بدء برنامج ممتد على سنوات لإعادة هيكلة محفظة البنوك القائمة.[1]

في نفس الإطار، اعتمد البنك الدولي مشروعا لدعم عملية إعادة تأهيل القطاع الاقتصادي (ERL)، بقرض قيمته 150,00 مليون دولار، المعتمد بتاريخ:1995/01/12م، لهدف دعم برنامج التصحيح الهيكلي وتثبيت استقرار الاقتصاد الكلي، والمساعدة في تلبية الحاجات الاجتماعية الأساسية للسكان، كما يمثل القرض دعما لجهود الإصلاح عبر مواصلة التقدم المحقق في اطار قرضي التكييف السابقين، وإرساء قاعدة للتحضير لعمليات التكييف المستقبلية، كما يدعم المشروع برنامجا واسعا لإصلاح السياسات العامة لتسريع وتيرة انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق، كما يشتمل البرنامج على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتحرير التجارة والأسعار، وتنمية القطاع الخاص، وتدابير الخصخصة وإعادة هيكلة القطاع العام، وترشيد الانفاق العام، وإصلاح القطاع المالي، وتعزيز نظام الحماية والضمان الاجتماعي.[2]

أما المشروع الإصلاحي الخامس المعتمد من قبل البنك الدولي في الجزائر، فيتمثل في مشروع قرض للتكييف الهيكلي Structural Adjustment Loan Project، المعتمد بتاريخ: 1996/04/25م، بقيمة: 300,00 مليون دولار أمريكي، حيث يعتبر هذا المشروع – من وجهة نظر البنك الدولي – المحدد المركزي في استراتيجية المساعدة المقدمة من البنك للجزائر، والتي تهدف إلى دعم السلطات الجزائرية في تحفيز نمو القطاع الخاص، وحماية الفئات الهشة والفقيرة أثناء الانتقال إلى اقتصاد قائم على السوق، وتعزيز قدرة الدولة على تعبئة الموارد الخارجية، ودعم التقدم المحرز في إطار قرض دعم إعادة التأهيل الاقتصادي السابق (ERL) ؛ وتشتمل المكونات الرئيسية للمشروع على ما يلي : استقرار الاقتصاد الكلي وترشيد الانفاق العام ؛ دعم اصلاح المؤسسات العامة وتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك: توسيع نطاق خصخصة المؤسسات العامة الصغيرة في ظل وجود طلب و/إقبال محلي، واعتماد مزيد من الإصلاحات المصممة للحد من خسائر المؤسسات العامة الكبيرة الجاهزة للخصخصة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في العقود والمشاريع والخدمات البلدية، وإصلاح القطاع المالي المصمم لزيادة التنافسية واعتماد أدوات

[1] البنك الدولي، " ملخص تقرير Algeria- Enterprise and Financial Sector Adjustment Loan Project (بالإنجليزية) "، تاريخ التصفح: 2020/11/30.

https://documents.albankaldawli.org/ar/publication/documents-reports/documentdetail/951601468191955408/algeria-enterprise-and-financial-sector-adjustment-loan-project

[2] البنك الدولي، " ملخص تقرير Algeria- Economic Rehabilitation Support Loan (بالإنجليزية) "، تاريخ التصفح: 2020/11/30.

https://documents.albankaldawli.org/ar/publication/documents-reports/documentdetail/237631468192533397/algeria-economic-rehabilitation-support-loan

مالية جديدة ؛ دعم نظام التأمين والضمان الاجتماعي الجديد "الذي تم تنفيذه بنجاح"، بما في ذلك اعتماد بعض التدابير لتحسين أدائه.[1]

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الشراكة والتعاون بين البنك الدولي والجزائر، قد تأثرت بالظروف التي مرت بها الجزائر خلال عقد تسعينيات القرن الماضي (العشرية السوداء)، ممثلة في: ظروف الفترة الانتقالية المتمثلة في التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، والظروف الأمنية الخطيرة التي كادت تعصف بالدولة والمجتمع (الاضطرابات الأهلية والعمليات الإرهابية)، وعدم الاستقرار السياسي المعبر عنه من خلال: عدم استقرار السياسات العامة الحكومية، وتعاقب الحكومات التي تثبت كل واحدة منها فشل الإصلاحات الواجب اتخاذها، والتخبط وعدم وضوح الرؤية والتصور، بشأن السياسات العامة والاصلاحات الضروري اعتمادها، وغياب التوافق المفترض بين الحكومة، والشركاء الاجتماعيين حول التوجهات العامة للاقتصاد الوطني، وعمق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، والذي من شأنه تعزيز الترابط وتوحيد الجهود وتحقيق التوافق بين الحكومة والشعب من خلال ممثليه الاجتماعيين وجمعياته المدنية، وهو ما انعكس على عدد مشروعات وقروض مجموعة البنك الدولي بالجزائر....

ومع مطلع الألفية الثالثة، عرفت علاقات البنك الدولي بالجزائر تطورا باتجاه تعزيز الروابط وتعميق التعاون، حيث تقدمت السلطات الجزائرية بطلب الدعم من مجموعة البنك الدولي، لفتح قطاع الهياكل الاقتصادية القاعدية للاستثمار الخاص، والتنازل عن مجموعة من المشاريع التنموية والمؤسسات، والتي تندرج في إطار دعم الإصلاحات في القطاعات الاستراتيجية، لينخرط البنك الدولي في تقديم قروض للمؤسسات، كتقديم مشروع لدعم مسار الخوصصة Privatization Assistance Project، بمبلغ 05,00 مليون دولار أمريكي، بتاريخ: 2000/06/26م، وتقديم مشروع لإصلاح قطاع البريد والاتصالات Telecommunications and Postal Sector Reform Project، بقيمة 09,00 مليون دولار أمريكي، معتمد بتاريخ: 2000/06/27م، ومشروع لعصرنة أنظمة الميزانية DZ-BUDGET SYST. MODERN، بمبلغ 23,70 مليون دولار، معتمد بتاريخ: 2001/02/06م ....[2]

يضاف إلى ما سبق، إقامة حوار حول المظاهر والفرص الاقتصادية في الجزائر، لإحداث تقارب في وجهات النظر، بفضل الأعمال التحليلية التي قدمها البنك الدولي، فضلا عن إقامة مكتب دائم للبنك الدولي بالجزائر، والذي جسدته الاتفاقية المبرمة بين الجزائر ومؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الموقعة في الجزائر بتاريخ: 2004/02/11م، والصادر بالجريدة الرسمية بموجب المرسوم الرئاسي 04 – 220 المؤرخ في 2004/08/03م.[3]

---

[1] البنك الدولي، "ملخص تقرير Algeria- Structural Adjustment Loan Project (بالإنجليزية)"، تاريخ التصفح: 2020/12/08.
https://documents.albankaldawli.org/ar/publication/documents-reports/documentdetail/891501468203988484/algeria-structural-adjustment-loan-project

[2] البنك الدولي، " المشاريع في الجزائر"، مرجع سبق ذكره.

[3] لخضر عليان، مرجع سبق ذكره، ص 77، نقلا عن الجريدة الرسمية، عدد رقم 48 الصادرة بتاريخ: 04 أوت 2004.

أما على صعيد مؤسسة التمويل الدولية، فقد زاد حجم استثماراتها بين عامي 2000 و2010م، لتبلغ عشرة مشاريع استثمارية، تتراوح أشكالها بين القروض، والاستثمار في رأس مال المشروع (حقوق الملكية). والضمان لتخفيف المخاطر، نذكر منها: مشروع شركة الاسمنت الجزائرية Cement Algerian Company بقرض من المؤسسة بقيمة 35,00 مليون دولار أمريكي لحسابها الخاص، معتمد بتاريخ: 2002/03/29م، ومشروع المغاربية للقرض الإيجاري– الجزائر MLA 2، وهو استثمار مكرر كضمان لمؤسسة التمويل الدولية بقيمة 09,1 مليون دولار أمريكي، معتمد بتاريخ: 2009/05/06م.[1]

أما على صعيد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فقد بقي حجم ضماناتها محدودا جدا خلال الفترة بين عامي 2000–2010م، حيث لم يتجاوز ثلاث مشاريع فقط، خلال سنوات: 2000م (ضمان بقيمة 05,9 مليون دولار لبنك ناتكسيس الفرنسي Natexis Banque)، و2003م (ضمان بقيمة 50,00 مليون دولار لهيئة ائتمان التصدير الاسبانية)، و2008م (ضمان بقيمة 04,1 مليون دولار أمريكي لشركة SA SGS السويسرية)، كما تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن آخر ضمان للوكالة كان في عام 2012م (ضمان استثمار بقيمة 05,25 مليون دولار لشركة FCR (FMC) الاسبانية).[2]

ج. المرحلة الثالثة: ارتكاز إطار الشراكة الاستراتيجية بين مجموعة البنك الدولي والجزائر على الخدمات الاستشارية مستردة التكاليف (منذ 2010م إلى الزمن الحاضر – 2021): بحسب بيانات البنك الدولي، فإنه، ومنذ عام 2010م، ارتكز إطار الشراكة الاستراتيجية بين البنك الدولي والجزائر على الخدمات الاستراتيجية مستردة التكاليف، والتي تقدم حسبه، استجابة لطلبات مساندة تحقيق الأولويات الإنمائية، وتتألف محفظة مجموعة البنك الدولي في الجزائر من تسعة مشروعات للمساعدة الفنية في قطاعات الفلاحة، والتمويل، ومناخ الاستثمار، والحماية الاجتماعية، والصادرات، والإدارة المتكاملة للمناطق الصحراوية، حيث تسعى هذه البرامج إلى تعزيز النمو، من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية، وتشجيع التنمية المستدامة، والحد من التباينات المكانية، ورفع مستوى نجاعة البرامج الاجتماعية، وتقوية التخطيط والإدارة في المجال الاقتصادي، فضلا عن مراقبة وتقييم المؤسسات، وتحسين بيئة الأعمال، ومؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

كما تستكمل الخدمات الاستشارية المستردة التكاليف، بعدة أشكال من الأعمال التحليلية، والمساعدة الفنية، التي تمولها ميزانية البنك الدولي وموارد أخرى، وتقدم هذه الخدمات مستردة التكاليف لبنك القرض الشعبي الجزائري، والذي يعد أكبر البنوك الحكومية في الجزائر، وهي أكبر خدمات تقدمها مؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2016م.

من جهة أخرى، تتركز المناقشات التي يجريها البنك الدولي مع الجزائر، على المجالات التي يقدم البنك فيها خدمات استشارية، فضلا عن التأكيد على ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري، والبنية

[1] International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL », Op.Cit.
[2] Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/ALGERIA », site visited : 17/12/2020 : https://www.miga.org/projects

التحتية والتكنولوجيات الجديدة، باعتبارها مسارا نحو التحول إلى الاقتصاد الرقمي، حتى تتمكن البلاد من تحفيز النمو الشامل للجميع، وخلق فرص الشغل.[1]

وفي نفس الاطار، فقد أعلن نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا " فريد بلحاج"، لوكالة الانباء الجزائرية الرسمية – بمناسبة زيارته للبلاد (سبتمبر 2018م) – أن الجزائر تتوفر حاليا على تمويلات كافية، وهو ما يجعلها بمنأى عن الحاجة للاقتراض الخارجي من أي جهة، نافيا في ذات الوقت، وجود أي مفاوضات بين الجزائر والبنك الدولي للحصول على قروض وتمويلات خارجية، وهو ما يتناقض مع توجيهات صندوق النقد الدولي، الذي يوصي الحكومة الجزائرية منذ سنوات، بضرورة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، لمواجهة تبعات الصدمة البترولية، التي تعصف بالاقتصاد الوطني منذ منتصف عام 2014م، في المقابل، يؤكد البنك الدولي على أن التزامه مع الجزائر لا يرتكز على تمويل المشاريع، وهو موقف يتماهى وينسجم مع الموقف الجزائري الرافض للاقتراض الخارجي، جراء الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، وحسب تقديرات البنك المركزي الجزائري، فقد بلغ الدين الخارجي الجزائري نهاية ديسمبر 2017م، نحو 03,50 مليار دولار أمريكي.[2]

يأتي هذا الموقف المتصلب تجاه عدم اللجوء إلى خياري التمويل غير التقليدي أو الاستدانة الخارجية، على اعتبار الخيار الأول سينتج التضخم، ويزيد من تردي الوضع الاجتماعي وانفجاره، أما الخيار الثاني فسيعيد تكرار تجربة تسعينيات القرن الماضي والتي مست بالسيادة الوطنية واستقلالية القرار، كما أن الاستدانة ليست في المتناول بسبب ضعف الضمانات الناتجة عن عجز الموازنة المقدرة بـ 22 مليار دولار أمريكي، وهو ما يحول دون اقراض المؤسسات المالية الدولية للجزائر، كما يأتي هذا الموقف المتشدد تجاه خيار الاستدانة الخارجية في ظل توقعات البنك الدولي بأن يشهد الاقتصاد الجزائري انكماشا بنسبة 06,4 في المائة لسنة 2020م، جراء الصدمة المزدوجة لتراجع العائدات النفطية، وجائحة فيروس كورونا " كوفيد–19 "، وتدابير الاغلاق المتخذة لاحتوائه، يضاف إلى ما سبق، تهاوي قيمة العملة الجزائرية " الدينار" إلى مستويات متدنية قياسية، تهدد بانفجار اجتماعي، ما لم تعتمد الحكومة الجزائرية تدابير لاحتوائه. [3]

---

[1]– البنك الدولي، " البنك الدولي في الجزائر: عرض عام – الاستراتيجية "، تاريخ التصفح: 2020/12/17.
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#2

– البنك الدولي، " نائب رئيس البنك الدولي يزور الجزائر لتعزيز الشراكة حول أهداف النمو الشامل وخلق فرص العمل "، تاريخ التصفح: 2020/12/20.
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/09/05/world-bank-vice-president-visits-algeria-to-strengthen-partnership-around-goals-of-inclusive-growth-and-job-creation

[2] حسان جبريل، " البنك الدولي: الجزائر ليست بحاجة لاقتراض خارجي حاليا "، وكالة الأناضول للأنباء (2018/09/07)، تاريخ التصفح: 2020/12/20، على الموقع الالكتروني للوكالة: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%

[3] علي ياحي، " تهاوي "الدينار" الجزائري يهدد البلاد بالانفجار "، إندبندنت عربية، تاريخ التصفح: 2021/01/15، على الموقع:
https://www.independentarabia.com/node/183796/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%

المطلب الثاني: برامج ومشروعات مجموعة البنك الدولي بالجزائر:

تتعدد وتتنوع برامج ومشروعات مجموعة البنك الدولي، بتعدد مؤسساته المكونة لمجموعة البنك الدولي وتنوع اختصاصاتها، ممثلة بمؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، أما المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، فلا تدخل الجزائر ضمن البلدان المعنية بخدماتها، باعتبارها تختص بمساعدة أشد البلدان فقرا، في حين يضطلع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) بتسوية المنازعات الاستثمارية الدولية، والتوفيق بين المستثمرين والدول، باعتباره مؤسسة تحكيمية دولية.

أ.برامج ومشروعات مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائر: تتنوع الخدمات التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير للجزائر، ممثلة بالقروض والضمانات ومنتجات إدارة المخاطر، والمعرفة والخدمات الاستشارية الشاملة مستردة التكاليف المقدمة للحكومة الجزائرية، كما يضطلع بتمويل الاستثمارات في جميع القطاعات كالتعليم والصحة، والفلاحة، والتنمية الريفية والبنية التحتية (كالطرق، وخطوط السكك الحديدية وقنوات تمديد المياه والصرف الصحي، والمنشآت المدنية...)، وتحسين نظم الحوكمة وبيئة الأعمال...كما يقدم الدعم الفني والخبرات المتخصصة عبر مختلف مراحل المشروع، كما تساعد الخدمات الاستشارية في مجال الديون العامة، وإدارة الأصول الحكومة و/أو مؤسسات القطاعات الرسمية، على بناء القدرات المؤسسية لحماية الموارد المالية وزيادتها، كما يساند الجهود الحكومية الرامية لدعم إدارة الشؤون المالية العامة، وتحسين مناخ الاستثمار، وتحسين السياسات والمؤسسات.

يقدر عدد المشاريع المنجزة لمؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الجزائر بـ 76 مشروعا بتكلفة إجمالية تقدر بـ: 5928,8 مليون دولار أمريكي، موزعة على قطاعات الإدارة العامة، والمياه والصرف الصحي، وقطاع النقل، والزراعة والصيد البحري، والصناعة والتجارة والخدمات، والحماية الاجتماعية، والقطاع المالي، والمعلومات والاتصالات، والطاقة والصناعات الاستخراجية، والتعليم.

وفي هذا الإطار، فقد حظي قطاع الفلاحة بأهمية كبيرة في العمليات الاقراضية لمؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والذي مول 13 مشروعا يخص قطاع الفلاحة والتنمية الريفية بمبلغ إجمالي قدره 777,87 مليون دولار أمريكي، أما القطاع الصناعي، فقد حظي بثلاثة مشاريع فقط – وبالتالي لم يستفذ من تمويلات كبيرة – برغم مركزيته في عمليات التنمية الاقتصادية، حيث يقدر مبلغ إجمالي تمويلاته بـ 166 مليون دولار أمريكي، أما قطاع النقل، فقد حظي بـ 12 مشروعا ضمن البرامج الاقراضية لمؤسسة البنك الدولي بالجزائر في فروع النقل المختلفة (إنجاز الطرق، الموانئ، خطوط السكك الحديدية)، بمبلغ إجمالي يقدر بـ 959.72 مليون دولار أمريكي، أما باقي المشاريع فقد توزعت على قطاعات: المياه والصرف الصحي، والمناجم، والمواصلات السلكية واللاسلكية، والطاقة، والحماية الاجتماعية، والتنمية الحضرية، فضلا عن المشاريع الموجهة لبرامج الإصلاح والتعديل الهيكلي، والجدول التالي يستعرض بعض مشاريع مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

الجدول رقم 11: أمثلة لمشاريع وعمليات مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الجزائر

اسم المشروع	البلد	معرف المشروع	مبلغ الارتباط	الوضع	تاريخ الموافقة	القطاع
الصندوق الاستئماني من أجل بناء القدرات الاحصائية	الجزائر	P116176	0,37 مليون دولار أمريكي	منجزة	2009/02/17	الزراعة
المشروع الثاني لدعم العمالة الريفية	الجزائر	P076784	95,00 مليون دولار أمريكي	منجزة	2003/04/29	الزراعة
الحد من المخاطر الطبيعية في المناطق الحضرية	الجزائر	P067605	88,45 مليون دولار أمريكي	منجزة	2002/08/08	التنمية الحضرية
مشروع تحديث البنية التحتية للنظام المالي	الجزائر	P054217	16,50 مليون دولار أمريكي	منجزة	2001/07/26	المالية
مشروع إصلاح قطاع البريد والاتصالات	الجزائر	P070308	09,00 مليون دولار أمريكي	منجزة	2000/06/27	الاتصالات
مشروع إسكان محدودي الدخل	الجزائر	P042940	150,00 مليون دولار أمريكي	منجزة	1998/06/25	التنمية الحضرية
مشروع تمويل ودعم العمالة الريفية	الجزائر	P043724	89,00مليون دولار أمريكي	منجزة	1997/03/25	الزراعة
مشروع مراقبة التلوث الصناعي	الجزائر	P004960	78,00مليون دولار أمريكي	منجزة	1996/06/11	البيئة
مشروع دعم إعادة تأهيل وهيكلة القطاع الاقتصادي	الجزائر	P035704	150,00مليون دولار أمريكي	منجزة	1995/01/12	السياسة.ع. الاقتصادية
مشروع دعم التعليم الأساسي والثانوي	الجزائر	P004954	40,00مليون دولار أمريكي	منجزة	1993/03/16	التعليم
مشروع بترولي (01)	الجزائر	P004952	100,00مليون د.أ	منجزة	1991/07/30	الطاقة
مشروع قرض زراعي	الجزائر	P004916	110,00مليون د.أ	منجزة	1988/12/13	الزراعة
مشروع طريق وطني (05)	الجزائر	P004900	120,00مليون د.أ	منجزة	1987/05/12	النقل
مش.وطني للتموين بالمياه الشروب والصرف الصحي	الجزائر	P004899	262,00مليون دولار أمريكي	منجزة	1985/06/20	الموارد المائية
مشروع للري بولاية الشلف	الجزائر	P004892	08,00 مليون د.أ	منجزة	1980/02/26	الزراعة
مشروع SNإنتاج المعادن	الجزائر	P004894	20,00 مليون د.أ	منجزة	1979/11/13	الصناعة
مشروع ميناء جيجل	الجزائر	P004887	80,00 مليون د.أ	منجزة	1977/05/19	النقل
مشروع لإنتاج الطاقة.ك	الجزائر	P004884	57,50 مليون د.أ	منجزة	1976/06/22	الطاقة
مشروع إنتاج الغاز المسال	الجزائر	P004874	20,50 مليون د.أ	منجزة	1964/05/14	الصناعة

المصدر: بيانات مشروعات وعمليات البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الجزائر، على الموقع الالكتروني:
https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/projects-list?qterm=&countryshortname_exact=Algeria

يتبين من خلال استعراض العديد من الأمثلة لمشروعات ممولة من قبل مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الجدول، أنها تتميز بالتعدد والتنوع والشمولية تقريبا، إذ شملت قطاعات الزراعة والصناعة والنقل والتعليم ....

على صعيد آخر، وفي إطار تقييم دوره وأداء برامجه ومشروعاته في الجزائر، فقد أصدر البنك الدولي التقرير رقم: 26005-AL، والصادر في ماي 2003م، بعنوان: " استراتيجية الاقتصاد الكلي المتوسطة الأجل للجزائر: دعم النمو الأسرع مع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي: التقرير الرئيسي Stratégie macroéconomique à moyen terme pour l'Algérie : soutenir une croissance plus rapide avec la stabilité économique et sociale : Rapport principal"، والذي يندرج في إطار سلسلة من الأعمال البحثية والتحليلية حول الجزائر، الموجهة نحو إنشاء إطار للحوار بهدف تطوير استراتيجية البنك للمساعدة القطرية للجزائر، حيث قدم تشخيصا للنمو الاقتصادي البطيء للبلاد، ومقارنة الأداء الاقتصادي للجزائر بأداء وتجربة الاقتصادات التي تمر بمرحلة اقتصادية، بهدف تحديد المعوقات التي تحول دون تحسين النمو طويل الأجل في الجزائر، أما الجزء الثاني من التقرير، فيبحث خيارات الإصلاحات الهيكلية لتشجيع تنمية القطاع الخاص، وتعزيز مناخ الاستثمار واستكمال انتقال الجزائر إلى أنموذج اقتصاد السوق الحر (وفي هذا الإطار فقد أصدر البنك الدولي دراسة بعنوان: " مذكرة استراتيجية حول تنمية القطاع الخاص: تشخيص مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر")، في حين يتناول الجزء الثالث من التقرير، خيارات تعزيز إطار المالية العامة، وحماية السياسة المالية من تقلبات عائدات المحروقات (الهيدروكربونات)، وضمان الاستدامة المالية لتسريع النمو المستدام، كما تهتدي المساندة التي يقدمها البنك الدولي للجزائر بثلاثة مبادئ أساسية وهي: الانتقائية في البرامج، عبر الانخراط في عدد محدود من المجالات، والاستخدام الانتقائي لأدوات البنك الدولي ؛ واعتماد النهج المستند إلى البرامج، والذي يركز على نقل المعرفة وبناء القدرات ؛ وإقامة الشراكات والتواصل وتبادل المعارف والمعلومات.[1]

ب. برامج ومشروعات مؤسسة التمويل الدولية بالجزائر: تختص هذه المؤسسة بتعزيز التنمية الاقتصادية، عن طريق تشجيع نمو مشاريع القطاع الخاص الإنتاجية، حيث تقوم باشتراك مع مستثمرين من القطاع الخاص، بالمساعدة على تمويل إنشاء وتحسين وتوسيع مشاريع القطاع الخاص الإنتاجية، كما تقوم بالسعي إلى الجمع بين فرص الاستثمار، ورأس المال المحلي والأجنبي، وخبرات الإدارة، مع السعي إلى تحفيز تدفق رأس المال من القطاع الخاص، المحلي والأجنبي، إلى الاستثمارات الإنتاجية، فضلا عن تدعيم العمل التحليلي والاستشاري الموجه نحو تشجيع تنمية القطاع الخاص، وتعبئة رأس المال لهدف التنمية.

تعددت مشروعات مؤسسة التمويل الدولية في الجزائر، انطلاقا من قطاع المحروقات، بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية، مرورا بقطاع المؤسسات المالية والبنوك لدورها المهم في بناء اقتصاد يعمل وفق آليات السوق، فضلا عن مشاريع صناعية وأعمال البناء، والأعمال التجارية ... كما تنوعت طرق

[1] Banque mondiale, **Stratégie macroéconomique à moyen terme pour l'Algérie : soutenir une croissance plus rapide avec la stabilité économique et sociale : Rapport principal.** Rapport No : 26005-AL,Volume I: Rapport principal, Groupe de développement économique et social - Moyen-Orient et Afrique du Nord, Washington, D.C, Mai 2003, p i (01),Pour plus de détails, voir : Résumé analytique : pp vi-xviii (06-18) .

تمويلها للمشروعات بين الإقراض، والمساهمة في حقوق الملكية، والضمان، والأنشطة التحليلية والاستشارية مستردة التكاليف، ويعد مشروع إنشاء مؤسسة لإنتاج غاز الهليوم الموجه للتصدير، أول مشروع ساهمت في تمويله مؤسسة التمويل الدولية بالجزائر، وكان ذلك سنة 1993م، بمبلغ قدره عشرة (10,00) ملايين دولار أمريكي.

على صعيد تمويل المشروعات عبر القروض، فقد أقرضت المؤسسة خمسة مشاريع – بحسب بياناتها – والمتمثلة في: مشروع الشركة الجزائرية للتأجير Algerie Leasing، ومشروع شركة الإسمنت الجزائرية Algerian CementCompany، ومشروع خصخصة وإعادة تأهيل مصنع إنتاج الحديد والصلب إيسبات الجزائر IspatAlgeria، ومشروع شركة الإسمنت الجزائرية (02) Algerian Cement Corporation 2،ومشروع شركة أسيك الجزائر لبناء مصنع لإنتاج الإسمنت (ASEC Algeria, SPA (the Company، والتي يمكن عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم 12: مشاريع في شكل قروض لمؤسسة التمويل الدولية في الجزائر

اسم المشروع	البلد	معرف المشروع	المبلغ الاجمالي+ قرض المؤسسة	مساهمات المستثمرين	الوضع	تاريخ الموافقة	القطاع
مشروع الشركة الجزائرية للتأجير (شركة قرض إيجاري خاصة لتمويل الشركات. ص. م)	الجزائر	10331	20,00 مليون دولار 04,00 مليون دولار +0,70مليون دولار = IFC 07%	ABCA34% TLc 25% TAIC 25% IFC 07%CAAR 05% L.P.Is 04%	منجزة	2000/10/18	خدمات القرض الإيجاري
مشروع شركة الإسمنت الجزائرية	الجزائر	10371	260,0مليون دولار 35,00 مليون دولار = 13,46%	Orascom C I 225,0م د أ =86,53%	منجزة	2002/03/29	البناء
مشروع شركة إيسبات الجزائر	الجزائر	11165	123,0مليون دولار 25,00 مليون دولار = 20,32%	LNM Holdings 70% SIDER 30%	منجزة	2003/03/17	الحديد والصلب
مشروع شركة الإسمنت الجزائرية (02)	الجزائر	22999	187,0 مليون دولار 20,00 مليون دولار = 20,32%	Orascom C I 225,0م د أ = 86,53%	منجزة	2004/05/13	البناء
مشروع شركة أسيك الجزائر (لإنتاج الإسمنت)	الجزائر	27920	499,3 مليون دولار 26,00 مليون دولار + 24,00 مليون د أ = IFC 05,07%	ASEC Algeria 94,92% IFC 05,07%	منجزة	2009/05/08	البناء

المصدر: من تصميم الباحث نقلا عن: بيانات مشروعات مؤسسة التمويل الدولية في الجزائر، على الموقع الالكتروني:
https://disclosures.ifc.org/enterprise-search-results-home?f_region_description=MENAREG

يتبين من خلال عرض محتوى الجدول أن قروض مؤسسة التمويل الدولية موجهة نحو تشجيع نمو مشاريع القطاع الخاص الإنتاجية – سواء الأجنبية منها أو المحلية – عبر الاشتراك مع المستثمرين

الخواص و/أو الشراكات العامة – الخاصة، في تمويل وتوسيع مشاريعهم الاستثمارية والإنتاجية، من جهة، ومن جهة أخرى، المشاركة بحصص في حقوق الملكية، كما هو الحال بالنسبة لمشروعي: الشركة الجزائرية للتأجير، والتي فضلا عن إقراضها الشركة البنكية العربية – الجزائر ABCAمبلغ أربعة ملايين دولار أمريكي، فقد ساهمت بمبلغ 700 ألف دولار أمريكي، والذي يمثل ما نسبته 07 في المائة من مساهمات المستثمرين الخواص الآخرين ؛ وكذا مشروع شركة أسيك – الجزائر لبناء مركب لإنتاج الإسمنت، حيث بالإضافة لقرضها الشركة مبلغ 26 مليون دولار أمريكي، فقد ساهمت بمبلغ 24 مليون دولار أمريكي، والذي يمثل نسبة 05,07 في المائة من مساهمة الشركة المستثمرة، وهي فرع لشركة ASEC Cement, SAE، وهي شركة مصرية قابضة لتصنيع الإسمنت في الأسواق الناشئة بالشرق الأوسط وإفريقيا.[1]

بالإضافة إلى السعي إلى تحفيز تدفق رأس المال من القطاع الخاص المحلي والأجنبي إلى الاستثمارات الإنتاجية في قطاعات البناء، والحديد والصلب، وخدمات القرض الإيجاري، وتشجيع تنمية القطاع الخاص، فالمؤسسة تعمل على تعبئة رأس المال لهدف التنمية، والذي يعبر عنه – بحسب بياناتها – بالأثر الإنمائي لمشاريعها، فمشروع الشركة الجزائرية للتأجير و/أو القرض الإيجاري مثلا، يتوقع منه أن يكون ذا أثر تنموي واسع النطاق، وبعيد المدى، من حيث تزويده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرص جيدة للحصول على التمويل، وهو ما من شأنه تعزيز النمو، وخلق فرص العمل ؛ كما يعزز المشروع التنافسية في القطاع المالي، المترافقة مع رواج شركات التأجير، وجلب لاعبين جدد وأدوات مبتكرة إلى السوق ؛ فضلا عن تقديم المشروع للتكنولوجيات الجديدة والخبرات الفنية، وصقل المهارات والمعارف ؛ كما يدعم المشروع تمويل الأنشطة الاقتصادية في القطاعات غير البترولية، وهو ما يسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري.[2]

من ناحية أخرى، تمول مؤسسة التمويل الدولية المشروعات التنموية، من خلال المساهمة بحصص في حقوق الملكية، حيث ساهمت المؤسسة – بحسب بياناتها – في ثلاثة مشاريع ممثلة في:

–مشروع " الشركة العامة الجزائرية Société Générale d'Algérie"(1997م)، والذي يتضمن أول بنك مشترك في الجزائر " البنك الدولي الأول للجزائر First International Bank of Algeria (FIBA)" لتقديم بنكية عصرية للقطاع الخاص المحلي، والمتنامي في الجزائر، وبالتالي المساعدة في تلبية احتياجات الشركات الخاصة وتعظيم مستوى كفاءة الخدمات المالية في الجزائر، حيث تلعب مؤسسة التمويل الدولية دورا مهما في بناء المؤسسات وعملية التنمية، عبر اعتماد الوسطاء الماليين، وجذب الراعيين المؤسسيين الرئيسيين للمشروع وهما: الشركة العامة الجزائرية وبنك التنمية الافريقي، وتقدر تكلفة المشروع بـ

[1] International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL »,Op.Cit.
[2] International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL :Algerie Leasing »,site visited : 28/01/2021.
https://disclosures.ifc.org/project-detail/SPI/10331/algerie-leasing

10,00 ملايين دولار أمريكي، تستثمر منها مؤسسة التمويل الدولية حصة تقدر بـــ 01,5 مليون دولار أمريكي في حقوق الملكية.[1]

– مشروع " الشركة البنكية العربية – الجزائر ARAB BANKING CORPORATION ALGERIA" (1997م)، وهو مشروع بنكي بتكلفة إجمالية تقدر بـ 20,00مليون دولار أمريكي، تستثمر منها مؤسسة التمويل الدولية حصة تقدر بـــ 02,00مليون دولار أمريكي في حقوق الملكية، بنسبة عشرة في المائة (10%)،وذلك بالشراكة مع الشركاء الفنيين و/أو كبار المساهمين في المشروع ممثلين بـ: الشركة البنكية العربية (ABC)، كشريك فني أجنبي، والتي يقع مقرها بالبحرين بـ 70 في المائة (70%)، والمؤسسات المالية الجزائرية بنسبة 20 في المائة (20%)، حيث لعبت المؤسسة دورا مهما في مساعدة الشركة البنكية العربية في العثور على الشركاء المحليين المناسبين في الجزائر، كما تضمن مؤسسة التمويل الدولية بأن الشركة البنكية العربية – الجزائر (ABCA) ستعمل وفقا لمعايير سليمة ومعتمدة دوليا في الممارسات المصرفية الدولية، وإرشادات بنك التسويات الدولية، كما سيساعد المشروع في تلبية احتياجات المؤسسات الخاصة وزيادة مستوى كفاءة الخدمات المالية في الجزائر، ورفع المعايير، وتعزيز تنافسية وكفاءة النظام البنكي في الجزائر، فضلا عن معالجة مشكلة التمويل قصير الأجل.[2]

– مشروع "مؤسسة شركاء الجزائر للاستثمار Alger InvestmentPartners"(2000م)، والذي يتضمن تأسيس شركة (AIP) كأول شركة استثمار وأوراق مالية في الجزائر، برأسمال يقدر بـ: 01,5 مليون دولار أمريكي، حيث ستقدم الشركة (AIP) مجموعة واسعة من الخدمات البنكية الاستثمارية والمشتملة على: الخدمات الاستشارية لتمويل الشركات المعنية بالخصخصة وإعادة الهيكلة، وعمليات الدمج والاستحواذ (حق الشفعة) ؛ أنشطة السمسرة (الوساطة التجارية) ؛ الاكتتاب العام والخاص في مسائل الديون وحقوق الملكية؛ وإدارة الأموال في المراحل اللاحقة.

هذا المشروع برعاية Cairnwood Capital International (CCI)، وهي الفرع المصرفي الاستثماري لمجموعة Cairnwood Group الأمريكية، وبمشاركة شبكة إقليمية من بنوك الاستثمار كالبنك الاستثماري المغربي Upline Securities باعتباره شريكا فنيا، وبالتالي، ستمتلك شركة قابضة مؤلفة من: [Cairnwood (12.5%)، و Upline (40%)، و AIG (7.5%)، ومستثمر خليجي (40%)]ستين في المائة (60%) من أسهم مؤسسة شركاء الجزائر للاستثمار(AIP)، بينما يمتلك الشريك المحلي عشرين في المائة (20%)، ومؤسسة التمويل الدولية عشرين في المائة (20%) أي: 300,00ألف دولار أمريكي.[3]

[1] International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL : Societe Generale d'Algerie », site visited : 30/01/2021.
https://disclosures.ifc.org/project-detail/SPI/8567/societe-generale-d-algerie

[2] International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL : Arab Banking Corporation Algeria», site visited : 30/01/2021.
https://disclosures.ifc.org/project-detail/SPI/8576/arab-banking-corporation-algeria

[3] International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL : Alger Investment Partners », site visited : 30/01/2021.
https://disclosures.ifc.org/project-detail/SPI/10046/alger-investment-partners

من ناحية أخرى، تمول مؤسسة التمويل الدولية المشروعات التنموية، من خلال الضمان، حيث ضمنت المؤسسة – بحسب بياناتها – في ثلاثة مشاريع ممثلة في:

– مشروع " الشركة المغاربية للتأجير و/أو القرض الإيجاري Maghreb Leasing Algerie (MLA) "، وهي ثاني شركة قرض إيجاري للقطاع الخاص في الجزائر، تأسست في جانفي 2006م، متخصصة في تقديم تمويل بالقرض الإيجاري متوسط الأجل للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في مختلف القطاعات، بما في ذلك البناء والنقل.

تمتلك شركة تونس للتأجير و/أو القرض الإيجاري Tunisie Leasing، وبنك أمين Amen Bank، أكثر من خمسين في المائة (50%) من رأسمال الشركة (MLA)، أما المساهمون الآخرون فهم: FMO، وProparco، وCFAO Maghreb PrivateEquityFund، وقد تم رسملة (MLA) بمبلغ 01,2 مليار دينار جزائري (ما يعادل 16,7 مليون دولار أمريكي)، بينما يصل الاستثمار المقترح لمؤسسة التمويل الدولية إلى 810,00 مليون دينار جزائري (ما يعادل 11,2مليون دولار أمريكي) موزعة كالتالي:

– استثمار في رأس المال يصل إلى 210,00 مليون دينار جزائري (حوالي 02,9 مليون دولار أمريكي) كمساهمة بنسبة ستة عشر فاصل سبعة في المائة (16,7%) في رأسمال الشركة (MLA).

– ضمان يصل إلى 600,00 مليون دينار جزائري جزائري (حوالي 08,3 مليون دولار أمريكي) لتمكين الشركة المغاربية للقرض الإيجاري من الحصول على تمويل بالعملة المحلية من بنك محلي.[1]

– مشروع " الشركة المغاربية للقرض الإيجاري MLA 2"، (2009م) وهو عبارة عن مشروع استثمار متكرر بضمان من مؤسسة التمويل الدولية لتمويل محفظة عقود القروض بالإيجار المتزايدة الخاصة بالشركة المغاربية للقرض الإيجاري (MLA)، ويتكون هيكل المساهمة في الشركة (MLA) من: التونسية للقرض الإيجاري (30%)، وبنك أمين (21%)، ومؤسسة التمويل الدولية IFC (17%)، وFMO (17%)، وProparco (8%)، وMaghreb Private Equity Fund (4%)، وCFAO (3%)، ويتضمن المشروع استثمار متكرر بضمان لمؤسسة التمويل الدولية بقيمة 650,00 مليون دينار جزائري (ما يعادل 09,1 مليون دولار أمريكي) لتمكين الشركة (MLA) من الحصول على تمويل بالعملة المحلية من بنك محلي.[2]

– مشروع " الشركة المغاربية للتأجير و/أو القرض الإيجاري– ضمان ائتماني MLA - Bond"(2010م) وهو عبارة عن مشروع استثمار متكرر بضمان من مؤسسة التمويل الدولية لتمويل محفظة عقود القروض بالإيجار المتزايدة الخاصة بالشركة المغاربية للقرض الإيجاري (MLA)،ويتكون هيكل المساهمة في الشركة(MLA) من: بنك أمين (52%)، والتونسية للقرض الإيجاري (18,7%)، ومؤسسة التمويل الدولية

[1] International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL : MLA-Algerie »,site visited : 30/01/2021.
https://disclosures.ifc.org/project-detail/SPI/25356/mla-algerie

[2] International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL : MLA 2»,site visited : 30/01/2021.
https://disclosures.ifc.org/project-detail/SPI/28069/mla-2

IFC (10,1%)، وProparco (8,3%)، وFMO (7,5%)، وMaghreb Private Equity Fund (1,9%)، وCFAO (1,5%)، كما يتضمن المشروع ضمان ائتماني جزئي من مؤسسة التمويل الدولية، لتمكين الشركة (MLA) من جمع تمويل بالدينار الجزائري من سوق السندات المالية المحلي في الجزائر، والذي يخضع في اصدار السندات للموافقة ذات الصلة من منظم أسواق رأس المال في الجزائر (COSOB).[1]

علاوة على ما سبق، تقدم مؤسسة التمويل الدولية العديد من الأعمال التحليلية، والمساعدة الفنية، التي تمولها ميزانية البنك الدولي وموارد أخرى، حيث تقدم هذه الخدمات مستردة التكاليف لبنك القرض الشعبي الجزائري، والذي يعد أكبر البنوك الحكومية في الجزائر، وهي أكبر خدمات تقدمها مؤسسة التمويل الدولية في الجزائر منذ عام 2016م.

ج. ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالجزائر: تعمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها المستثمرون الخواص في البلدان النامية، وذلك عبر توفير ضمانات ضد المخاطر غير التجارية، عبر التأمين على الاستثمارات ضد المخاطر التالية: عدم إمكانية تحويل العملات والقيود على تحويل الأموال، ومخاطر المصادرة، والحروب والاضطرابات المدنية، والإرهاب، والتخريب، والاخلال بالعقود، وبالتالي، ترتكز استراتيجية الوكالة على تشجيع الاستثمارات في الأسواق الجديدة والاقتصادات الناشئة، والمساعدة في تمويل المشروعات عبر تخفيف المخاطر للمستثمرين والمقرضين من خلال التأمينات، كما تقدم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار خدمات الوساطة للاستثمارات المضمونة للمساعدة في تسوية النزاعات – قبل تطورها إلى التحكيم – بين المستثمرين والحكومات، فضلا عن تقديم مساعدات فنية لمساعدة البلدان على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذا توفير المعلومات المجانية على شبكة الانترنت حول فرص الاستثمارات، وبيئات ممارسة أنشطة الأعمال.

أمنت (ضمنت) الوكالة الدولية لضمان الاستثمار خمسة مشروعات فقط في الجزائر، منذ انضمام هذه الأخيرة إلى عضوية الوكالة عام1996م، حيث كان أول مشروع في العام 1997م – كما سبقت الإشارة إليه في موضع سابق – حيث قدمت الوكالة مبلغ 10,00 مليون دولار أمريكي، في شكل إعادة التأمين لهيئة ائتمان التصدير الاسبانية، مقابل تغطيتها لتأمين استثمار بقيمة 240 مليون دولار ستنفذه شركة CEPSA الاسبانية في مشروع للنفط والغاز، حيث تقدم إعادة التأمين من جانب الوكالة، تغطية ضد مخاطر المصادرة، والاخلال بالعقد، والحرب، والاضطرابات المدنية.

المشروع الثاني المؤمن من قبل الوكالة، كان في العام 2000م، حيث أصدرت الوكالة ضمانا بقيمة 05,9 مليون دولار أمريكي، لبنك ناتاكسيس الفرنسي Natexis Banque مقابل استثماره في رأسمال إنشاء بنك فرعي في الجزائر Natexis Al Amana Banque-Groupe Banques Populaires، والذي يعد من أوائل البنوك التجارية في الجزائر، والمتخصصة في التجارة وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة،

[1] International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL : MLA - Bond», site visited : 30/01/2021.
https://disclosures.ifc.org/project-detail/SPI/29372/mla-bond

وتقديم خدمات مالية وبنكية للشركات، وتمويل النشاطات التجارية، وتقديم خدمات مصرفية للأفراد، والإشراف على عمليات الدمج والاستحواذ، كما يعمل المشروع على تطوير القطاع البنكي الجزائري، عبر تقنيات المحاسبة والصيرفة ووضع الميزانية والتمويل الجديد، بما يساهم في رفع مستوى التقيد بالمعايير الدولية، وحوكمة قطاع المال والأعمال، ويغطي الضمان مخاطر تقييد التحويلات المالية، والمصادرة، والحرب والاضطرابات المدنية.[1]

المشروع الثالث المؤمن من قبل الوكالة، كان في العام 2003م، حيث قدمت الوكالة مبلغ 50,00 مليون دولار أمريكي، في شكل إعادة التأمين لهيئة ائتمان الصادرات الاسبانية «Compañía Española Seguros de Crédito a la Exportación(CESCE)»، مقابل تغطيتها لتأمين استثمار بقيمة 144,00 مليون دولار ستنفذه شركة Compañía Española de Petróleos.S.A(CEPSA) الاسبانية في مشروع للنفط والغاز بقيمة 240,00 مليون دولار أمريكي، في عقد للإنتاج المشترك (PSC) مع شركة سوناطراك الجزائرية، في حقول النفط " RhourdeYacoub Block 406A "، حيث تقدم إعادة التأمين من جانب الوكالة، تغطية ضد مخاطر المصادرة، والاخلال بالعقد، والحرب، والاضطرابات المدنية.[2]

المشروع الرابع المؤمن من قبل الوكالة، كان في العام 2008م، حيث أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ضمانا بقيمة 04,1 مليون دولار أمريكي، لشركة SGS SA السويسرية يغطي استثماراتها في رأسمال شركة للمراقبة التقنية للسيارات Enterprise Publique Economique de Contrôle Technique Automobile (COTA)، في الجزائر، حيث يمتد الضمان لمدة خمس سنوات، ضد مخاطر تقييد التحويلات، والمصادرة، والحرب والاضطرابات المدنية، كما يندرج هذا المشروع (الضمان) ضمن استراتيجية المساعدة القطرية الخاصة بمجموعة البنك الدولي للجزائر، وذلك بدعم جهود الإصلاح الحكومية، والتي تشتمل على تعزيز مشاركة القطاع الخاص في قطاع النقل والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وسط توقعات بأن يوفر هذا المشروع حوالي 50 وظيفة محلية جديدة، و01,3 مليون دولار أمريكي من العائدات للحكومة.[3]

في حين كان المشروع الخامس والأخير المؤمن من قبل الوكالة، في العام 2012م، والذي يغطي ضمانا للاستثمار من قبل Fons Mediterrània Capital, F.C.R. de Régimen Simplificado of Spain (FMC) في Société SODINCO, S.A. (Sodinco) بالجزائر، وهي شركة متخصصة في تجميع وتسويق الأجهـزة الكهرو منزلية كمكيفات الهواء، والثلاجات، والغسالات... ذات العلامة التجارية Haier، حيث

[1] Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/ALGERIA : Natexis Al Amana Banque - Groupe Banques Populaires », site visited : 07/02/2021 : https://www.miga.org/project/natexis-al-amana-banque-groupe-banques-populaires

[2] Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/ALGERIA : Sonatrach in Rhourde Yacoub Block 406 A », site visited : 07/02/2021 : https://www.miga.org/project/sonatrach-rhourde-yacoub-block-406

[3] Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/ALGERIA : Enterprise Publique Economique de Contrôle Technique Automobile (COTA) », site visited : 07/02/2021 : https://www.miga.org/project/enterprise-publique-economique-de-controle-technique-automobile-cota

تقدم المستثمر بطلب الحصول على ضمان من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بقيمة 03,88 مليون يورو (ما يعادل 05,25 مليون دولار أمريكي) لمدة ثلاث سنوات ضد مخاطر تقييد التحويلات، والمصادرة، والحرب والاضطرابات المدنية، ويتماشى هذا الدعم المقترح من قبل الوكالة، مع جهودها لتعبئة مليار دولار أمريكي من قدرة الضمان و/أو التأمين لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[1]

د. تسويات المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) بالجزائر: قام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، بتسوية وتحكيم سبعة (7) قضايا و/أو منازعات استثمارية بين الجزائر ومستثمرين أجانب، معتمدة في سنوات: 2003/2005/2009/2012/2012/2017/2018م، نذكر منها:

-ساور وستيرو SAUR and STEREAU ضد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (ICSID Case No. ARB/18/44): حيث كان موضوع النزاع حول إدارة المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات، بين المؤسستين الفرنسيتين والجزائر، حيث لجأوا للاحتكام إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وفق القواعد المعمول بها، وهي: اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار – قواعد التحكيم، وقد سجلت القضية بتاريخ: 12 ديسمبر 2018م، في حين تم تأسيس المحكمة بتاريخ: 28 أكتوبر 2019م، برئاسة "لوريتا مالينتوبي(Italian) Loretta MALINTOPPI" المعين من قبل رئيس المجلس الإداري، وعضوية المحكمين: "ستانيميرأ.أليكسندروف(Bulgarian) Stanimir A. ALEXANDROV" المعين من قبل أصحاب الدعوى (المدعون ممثلون بـ: Teynier Pic, Paris France)، وكريم حافظ (مصري) المعين من قبل رئيس المجلس الإداري، وفي المقابل، المدعون عليهم ممثلون بـ: الوزير الأول الجزائري، ووزراء المالية، والخارجية، والعدل، والموارد المائية، لتصدر المحكمة بتاريخ: 07 فيفري 2020م، أمرا بوقف وبطلان الدعوى استنادا لقاعدة التحكيم 44 الخاصة بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.[2]

- قضية أورتيز للإنشاءات والمشاريع Ortiz Construcciones y Proyectos S.A ضد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (ICSID Case No. ARB/17/1): موضوع النزاع حول بناء المساكن والبنية التحتية العامة، بين المؤسسة الإسبانية Ortiz Construcciones y Proyectos S.A، والجزائر، حيث لجآ للاحتكام إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وفق القواعد المعمول بها، وهي: اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار – قواعد التحكيم، وقد سجلت القضية بتاريخ: 24 جانفي 2017م، في حين تم تأسيس المحكمة بتاريخ: 19 جوان 2017م، برئاسة "لوران ليفي (Brazilian,Swiss) Laurent LÉVY"، المعين من قبل المحكمين المشاركين، وعضوية المحكمين: "ل.إيففورتيي L. Yves FORTIER

[1] Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/ALGERIA : Société SODINCO, S.A. », site visited : 07/02/2021 :
https://www.miga.org/project/societe-sodinco-sa

[2] International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID), « Case Details: SAUR and STEREAU v. People'sDemocraticRepublic of Algeria (ICSID Case No. ARB/18/44) », site visited : 03/03/2021 :
http://icsiddev.prod.acquia-sites.com/cases/case-database/case-detail?CaseNo=ARB/18/44

(Canadian)"، المعين من قبل المدعين، و"برناردهانوتيو(Bernard HANOTIAU (Belgian" المعين من قبل المدعى عليهم، وقد مثل المدعين: الإسباني "هربرت سميث فريهيليز Herbert Smith Freehills"، في حين مثل المدعى عليهم: الوزير الأول الجزائري، ووزيري السكن والعمران وتخطيط المدن، والعدل وحافظ الأختام، والمؤسسة الجزائرية شملول وشركائه Chemloul& Associés، والمؤسسة الفرنسية للمحاماة شيرمان وستيرلنج Shearman& Sterling، على أن تصدر المحكمة قرارها بتاريخ: 29 أفريل 2020م.[1]

خلصت المحكمة إلى أن الدولة الجزائرية لم تنتهك المواد 4 (1) و3 (1) و8 (2) من اتفاقية الجزائر والمملكة الإسبانية المعنية بالترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات المعتمدة بتاريخ 23 ديسمبر 1994م (TBI) لذلك تقرر رفض جميع الاعتراضات والطلبات المقدمة من طرف المدعي.[2]

-قضية أوراسكوم للاتصالات Orascom TMT InvestmentsS.àr.l ضد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (ICSID Case No. ARB/12/35): موضوع النزاع حول شركة الاتصالات Djezzy، بين شركة أوراسكوم للاتصالات والجزائر، وقد لجأ الطرفان للاحتكام إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وفق القواعد المعمول بها، وهي: اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار – قواعد التحكيم، حيث سجلت القضية بتاريخ: 15 نوفمبر 2012م، في حين تم تأسيس المحكمة بتاريخ: 28 مارس 2013م، برئاسة "غابريال كوفمان-كوهلر(Gabrielle Kaufmann-Kohler (Swiss"، المعين من قبل أطراف النزاع، وعضوية المحكمين: "بريجيت ستيرن(Brigitte Stern (French"المعين من قبل المدعي، و"ألبرت جان فان دين بيرغ (Albert Jan Van Den Berg (Dutch" المعين من قبل المدعى عليه، وقد مثل المدعي (شركة أوراسكوم للاتصالات) مؤسسة المحاماة وايت أند كيس White & Case, Washington, D.C., U.S.A في حين مثل المدعى عليه (الدولة الجزائرية) مؤسسة المحاماة الفرنسية شيرمان وستيرلنج Shearman& Sterling, Paris, France، لتصدر المحكمة قرارها بتاريخ: 31 ماي 2017م، بوقف وإنهاء إجراءات الدعوى (وبالتالي رفض وبطلان الدعوى)، واختتام الجلسة طبقا لقاعدة التحكيم رقم 38 المعتمدة من المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، لتقوم بعد ذلك شركة أوراسكوم للاتصالات بمباشرة إجراءات الطعن لإلغاء الحكم السابق، بتاريخ: 02 أكتوبر 2017م، لتشكل على إثر ذلك لجنة خاصة معينة من قبل رئيس المجلس الإداري، بتاريخ: 26 أكتوبر 2017م، هذه اللجنة برئاسة "بيتر تومكا(Peter TOMKA (Slovak"، وعضوية "بيرثا كوبر روسو Bertha Cooper-Rousseau (Bahamian)" و" كلاوس ساكس(Klaus Sachs (German"، وقد مثل طرفي النزاع نفس مؤسستي المحاماة السابقتين، لتصدر اللجنة بتاريخ: 17 سبتمبر 2020م، قرارها بشأن بطلان الدعوى.[1]

[1] International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID), « Case Details: Ortiz Construcciones y Proyectos S.A. v. People's Democratic Republic of Algeria (ICSID Case No. ARB/17/1), site visited : 03/03/2021 :
http://icsiddev.prod.acquia-sites.com/cases/case-database/case-detail?CaseNo=ARB/17/1

[2] Centre International pour le Règlement des Différends Relatifs aux Investissements, **Ortiz Construcciones y Proyectos S.A. c. République Algérienne Démocratique et Populaire (Affaire CIRDI ARB/17/1).** Publications du Groupe de la Banque mondiale, Washington, DC, 29 avril 2020, p 85.

قررت اللجنة بالإجماع، رفض وبطلان الدعوى المقدمة من طرف شركة أوراسكوم للاتصالات OTMTI، ووفقا لبنود الفقرة 73(1)من القرار المتعلق بوقف تنفيذ قرار التحكيم، فإن سريان هذا القرار (وقف تنفيذ قرار التحكيم المؤرخ في: 31 ماي 2017م) سيتوقف إبتداءا من تاريخ إصدار هذا القرار (17 سبتمبر 2020م)، وبالتالي يحق للجزائر سحب المبالغ المستحقة على شركة أوراسكوم للاتصالات OTMTI، بموجب قرار لجنة التحكيم، والمودعة في حساب الضمان الذي تديره وتشرف عليه محكمة التحكيم الدائمة، كما تتحمل شركة أوراسكوم للاتصالات OTMTI جميع التكاليف التي تكبدها المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار والمتعلقة بإجراءات بطلان الدعوى، كما يتحمل كل طرف أعباء ممثليه القانونيين ونفقاتهم.[2]

تجدر الإشارة، إلى أنه لا تزال قضيتين عالقتين لم يتم البث فيهما بعد، معتمدتين في: 2020/2018م، وهما:

-United Agencies Limited SA v. People'sDemocraticRepublic of Algeria (ICSID Case No. ARB/20/1)
-Société des Parcs d'Alger and Emirates International InvestmentCompany LLC v. People'sDemocraticRepublic of Algeria (ICSID Case No. ARB/18/11).

المبحث الثاني: تأثير أنموذج حوكمة البنك الدولي على فعالية أدائه في الجزائر:

يعتبر تفعيل أداء مجموعة البنك الدولي، وتحسين أنموذج حوكمته الداخلية، ركيزة أساسية في استراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بتحقيق أهدافه الإنمائية، ومن هذا المنطلق، يصبح التساؤل حول أثر أنموذج حوكمة البنك الدولي على أداء برامجه، ضرورة علمية ومنهجية، عبر تقصي وبحث حالات معينة، ولعل هذا ما يدفع إلى بحث تأثير أنموذج حوكمة البنك الدولي على أداء برامجه في الجزائر– ثم لاحقا في مصر – من أجل الكشف عن طبيعة وحدود هذا التأثير.

المطلب الأول: التأثير على مستوى المشاركة والتمثيل:

يمكن بحث تأثير أنموذج حوكمة البنك الدولي – على أداء برامجه في الجزائر – على مستوى المشاركة والتمثيل، في عدة نقاط:

- **على مستوى عضويــة الجزائــر في مجلس المديريــن التنفيذييــن:** وهو أهم جهاز في إدارة وتسيير العمليات القراريــة في مؤسسات البنك الدولي(IBRD, IDA, IFC) ، والذي يضطلع بالإشراف على عمل البنك الدولي بغرض الموافقة على القروض، والضمانات واعتماد السياسات، واستراتيجيات المساعدة

[1] International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID), « Case Details: Orascom TMT InvestmentsS.àr.l. v. People'sDemocraticRepublic of Algeria (ICSID Case No. ARB/12/35) », site visited : 05/03/2021 :
http://icsiddev.prod.acquia-sites.com/cases/case-database/case-detail?CaseNo=ARB/12/35

[2] International Centre for Settlement of Investment Disputes, **In the annulment proceeding between ORASCOM TMT Investments S.À R.L. Applicant and People's Democratic Republic of Algeria Respondent : ICSID Case No. ARB/12/35 -Decision on annulment.** World Bank Group Publications, Washington, DC, September 17, 2020, p 106.

القطرية والاقتراض والقرارات المالية، تضم تركيبته الحالية ستة مديرين تنفيذيين معينين من قبل البلدان الستة الأعضاء التي تملك أكبر عدد من أسهم رأس مال البنك، والمتمثلة في: الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا، بالإضافة إلى مديرين تنفيذيين مختارين من قبل دولتيهما (روسيا الفيدرالية والمملكة العربية السعودية، والباقي ينتخبون من قبل البلدان الأعضاء في مجموعاتهم، والمكونة من 17 مجموعة، ومن هذا المنطلق، فالجزائر تنتمي إلى مجموعة البلدان المنتخبة الموزعة على المجموعات الـ 17، وفق توزيعها في مجموعتها المنتمية إليها،والمبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: المجموعة المنتخبة للجزائر في مجلس المديرين التنفيذيين

المدير التنفيذي	المدير المناوب	المجموعة المنتخبة
عبدالحق بجاوي (الجزائر)	نفيد بلوش (باكستان)	أفغانستان الجزائر غانا جمهورية إيران الإسلامية المغرب باكستان تونس

المصدر: من تصميم الباحث نقلا عن:
IBRD&IFC&IDA, **ExecutiveDirectorsandAlternates.** World Bank Publications, Washington, DC, 2020, p01.

يتضح من خلال هذا الجدول، أن الجزائر ممثلة في مجلس المديرين التنفيذيين، عبر مندوبها الجزائري " عبد الحق بجاوي "،المدير التنفيذي المنتخب من قبل مجموعته التي تضم في عضويتها سبعة دول وهي: الجزائر، باكستان، غانا، المغرب، إيران، تونس، أفغانستان، كما ينوب عنه المدير التنفيذي المناوب، الباكستاني الجنسية " نفيد بلوش ".

يبدو جليا أن تركيبة مجموعة الجزائر، لم تشكل على أساس التوزيع الجغرافي للمناطق أو الأقاليم، بحيث تضم دولا أعضاء من مناطق جغرافية مختلفة: ثلاث دول مغاربية (شمال إفريقيا) (الجزائر والمغرب وتونس)، ودولة غانا من غرب إفريقيا، ودول باكستان وأفغانستان وإيران من جنوب وغرب آسيا، وليس واضحا تماما مدى تعبيرها عن المصالح المشتركة لأعضائها شديدي التنوع والتباين فيما بينهممن حيث قدراتهم وإمكاناتهم، فضلا عن طبيعة أنظمتهم السياسية وهوياتهم الإقليمية والقيمية، ذلك بأن من خصائص الأقاليم و/أو النزعة الإقليمية في السياسة العالمية، وجود تجربة تاريخية مشتركة بين البلدان والمجتمعات المتميزة إقليميا، وهي ما تعزز الروابط الوثيقة والتفاعلات الشديدة بينها بما يضفي الصبغة الإقليمية عليها، وهو ما يبدو غير واضح المعالم في حالة دول المجموعة المتمايزة إقليميا، والممثلة مصالحها بدولة لا تنتمي إلى فضائها الإقليمي، ما يبقي الغموض قائما حول الأساس المعتمد في تصنيف عضوية مجموعات المديرين التنفيذيين المنتخبين، وبالتالي يطعن في درجة تمثيليته وتعبيره عن مصالح المجموعة المنتخبة ككل(؟!).

على صعيد آخر، فرغم عضوية الجزائر في مجلس المديرين التنفيذيين في عدة مناسبات، عبر ترأسها لمجموعتها المنتخبة كسنوات 2006م – 2009م، عبر مندوبها " سيد أحمد ديب "، وحاليا (2020م)، عبر

مندوبها " عبد الحق بجاوي "، إلا أنها لم تتلقى المزيد من قروض ومنح البنك الدولي خلال سنوات شغلها لمقعد في مجلس المديرين التنفيذيين، وبالتالي، فهي لم تسعى لتعظيم فرص الاستفادة من القروض والمنح والاستثمارات، والمنتجات المالية والمساعدات الفنية التي يوفرها البنك الدولي، على حساب بلدان المجموعة التي تمثلها في المجلس، حيث يبلغ إجمالي قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير للجزائر 6,339 مليار دولار أمريكي، مقابل 20,279 مليار دولار بالنسبة للمغرب،[1] والذي يمكن إرجاعه بصورة أساسية، إلى عدم اعتماد الجزائر على قروض البنك الدولي في تمويل مشروعاتها التنموية، مستفيدة في ذلك من عائداتها النفطية– وبالذات عند ارتفاع أسعار النفط واستقرارها عند معدلات مرتفعة نسبيا (سنوات الرفاه المالي) – بالشكل الذي يضعف و/أو يقلل من قابليتها واستعدادها للتمويل من البنك الدولي، فضلا عن الموقف الحذر في التعامل مع البنك الدولي، الذي تبديه الحكومة الجزائرية، والذي ترجم فعليا – منذ عام 2010م – على اقتصار التعامل مع البنك الدولي على الخدمات استشارية، وعدم اللجوء إلى الاستدانة أو التمويل الخارجي.

- **على مستوى نظام التصويت في مجلس المديريـن التنفيذييـن:** بما أنه أهم جهاز في عمليات صنع واتخاذ القرارات وتنفيذها، فإن عضويته تعكس علاقات القوة (القوة الاقتصادية والمالية) المستندة إلى البيانات الاقتصادية للدولة، وحصتها التي تعادل نسبة اكتتابها في الصندوق، والذي ستحدد فيما بعد قوتها التصويتية، وعلى هذا الأساس، تتحدد حقوق التصويت في مجلس المديرين التنفيذيين وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 14: حقوق التصويت للجزائر في مجلس المديرين التنفيذيين

	إجمـــالـي الاشتـــــراك		حـــــق التصويـــــت	
البلـــد	مقدار الحصـة(*)	النسبـة المئويـة	عـدد الأصـــوات	النسبـة المئويـة
الجـزائـــر	1.221,5	0,51	12.958	0,51

(*) بملايين الدولارات لعام 1944م

المصدر: من تصميم الباحث، نقلا عن: W. B,**IBRD/IFC/IDA Executive Directors & Alternates,** Op.Cit, p01

يتبين من خلال الجدول بأن إجمالي اشتراك الجزائر و/أو مقدار حصتها في رأسمال البنك الدولي تقدر بـ:1.221,5 مليون دولار أمريكي، والذي يساوي 01,22 مليار دولار أمريكي، بحسب قيمة العملة الأمريكية لعام 1944م، وهو ما يمثل نسبة 0,51 في المائة من إجمالي الاشتراكات في رأسمال البنك الدولي، وهو – كما هو ملاحظ – رقم هزيل ومتواضع جدا، لا يؤهل الجزائر لتبوأ مكانة مهمة، أو لعب دور مهم في العملية القرارية داخل البنك الدولي، وبالتالي، انعكس بالضرورة على قوتها التصويتية، حيث يقدر عدد الأصوات التي تملكها بـ: 12.958 صوت، والتي تشكل ما نسبته 0,51 في المائة من إجمالي عدد الأصوات، والذي لا يحتاج إلى بيان كبير حول ضعف ومحدودية و/أو هامشية القوة التصويتية التي

[1] World Bank, « IBRD Statement of Loans », site visited : 20/02/2021.
https://finances.worldbank.org/Loans-and-Credits/EDS06-IBRD-Statement-of-Loans/dvay-yjw7

تتمتع بها الجزائر، مقارنة مع نظيرتها عند الدول المتقدمة التي تمتلك عدد هائلا من الأصوات يمكنها من الدفاع عن مصالحها ومن التحكم في مصالح الدول المتخلفة و/أو النامية، فلا مجال للمقارنة بين حصة الجزائر وقوتها التصويتية، وحصة الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان وقوتهما التصويتية– كما تم بيانه في موضع سابق من الدراسة – وأكثر من ذلك، ينسحب الوضع على وضعية القوة التصويتية التي تتمتع بها الجزائر ضمن مجموعتهـا المنتخبة مجتمعة، والذي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 15: حقوق تصويت مجموعة الجزائر في مجلس المديرين التنفيذيين

بلدان المجموعة المنتخبة	عدد الأصوات	العدد الإجمالي للأصوات	النسبة المئوية الإجمالية
أفغانستان	1.249	75.899	3,00
الجزائر	12.958		
غانا	2.945		
جمهورية إيران الإسلامية	35.706		
المغرب	8.028		
باكستان	12.577		
تونس	2.436		

المصدر:من تصميم الباحث، نقلا عن:

International Bank for Reconstruction and Development, **Voting Power of Executive Directors.** Op.Cit, p 02.

يتبين من خلال هذا الجدول، بأن المجموع الإجمالي لعدد أصوات مجموعة الجزائر مجتمعة يقدر بـ: 75.899صوتا، وهو ما يمثل نسبة 03,00في المائة من إجمالي عدد أصوات مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبمقارنتها مع عدد أصوات الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، والتي تقدر بـ: 398.737 صوتا، بما نسبته 15,76 في المائة من إجمالي القوة التصويتية في مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، يتبين ضآلة ومحدودية، بل وهامشية القوة التصويتية لمجموعة الجزائر، والتي لا تختلف كثيرا عن بقية حقوق التصويت الخاصة بالمجموعات المنتخبة الأخرى – وبالذات مجموعات الدول النامية – وهو ما يعبر عن حدة الفارق والفجوة العظيمة بين الدول المتقدمة التي تحوز على عدد هائل من الأصوات، يمكنها من التحكم في عملية صنع القرار، وبين الدول النامية التي لا تملك إلا عددا قليلا جدا من الأصوات، لا يمكنها حتى من التعبير عن مصالحها، أو ضمان الحد الأدنى من المشاركة الفعلية في عملية صنع القرار، وهو ما تسبب في تهميشها من العملية القرارية في البنك الدولي.

أما على مستوى باقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي، فالوضع مشابه تقريبا لنظيره على مستوى البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والذي يمكن استعراضه في الجدول التالي، بحسب بيانات العام 2021م:

الجدول رقم 16: حقوق تصويت مجموعة الجزائر في مجلس المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة (MIGA) :

عدد أصوات مجموعة الجزائر المنتخبة في مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD(بجاوي – الجزائر)	العدد الإجمالي للأصوات	النسبة المئوية الإجمالية
أفغانستان 1268 / الجزائر 12977 / غانا 2964 / إيران 35725 المـغــرب 8047 / باكستان 12596 / تونس 2529	76.106	02,96
عدد أصوات مجموعة الجزائر المنتخبة في المؤسسة الدولية للتنمية IDA (بجاوي – الجزائر)	العدد الإجمالي للأصوات	النسبة المئوية الإجمالية
أفغانستان 59204 / الجزائـر 117884 / غانا 86677/ إيران 115867 المـغرب 111332 / باكستان 243918 / تونس 2793	737.675	02,52
عـدد أصـوات مجموعـة الجزائـر المنتخبـة في مؤسسـة التمويـل الدوليــة IFC (بجاوي – الجزائر)	العدد الإجمالي للأصوات	النسبة المئوية الإجمالية
أفغانستان 7194 / الجزائـر 50449 / غانـا 48634 / إيران 17358 المـغرب 79811 / باكستان 168691 / تونس 35121	407.258	01,94
عـدد أصـوات مجموعـة الجزائـر المنتخبـة في الوكالة الدوليــة لضمان الاستثمار MIGA (بجاوي – الجزائر)	العدد الإجمالي للأصوات	النسبة المئوية الإجمالية
أفغانستان 342 / الجزائـر 1368 / غانـا 656 / إيران 1883 المـغرب 837 / باكستان 1387 / تونس 499	6.972	03,22

المصدر:من تصميم الباحث، نقلا عن:

IBRD,**Voting Power of Executive Directors.**p 02 ;IFC, **Voting Power of Directors.** p 02 ; IDA, **Voting Power of Executive Directors.** p 03 ; MIGA, **Voting Power of Directors.** p 03 : World Bank Publications, Washington, DC, 2021.

يتبين من خلال هذا الجدول، أن القوة التصويتية لمجموعة الجزائر المنتخبة – فضلا عن القوة التصويتية للجزائر منفردة – محدودة على مستوى مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين لمؤسسات مجموعة البنك الدولي، والمتمثلة في: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التنمية الدولية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهو مؤشر على ضعف التمثيل، وهامشية الدور، ومحدودية المشاركة في العمليات القرارية داخل مراكز صنع القرار في مجموعة البنك الدولي، إذ تتراوح النسبة المئوية لإجمالي عدد أصوات مجموعة الجزائر المنتخبة بين 01,94 في المائة و03,22 في المائة، والتي لا تقارن بمثيلتها لدى الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتراوح بين 09,95 في المائة و 20,76 في المائة، أو بين الولايات المتحدة والدول المتقدمة التي تسير في فلكها مجتمعة، والممثلة في: اليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، والتي تتراوح قوتها التصويتية مجتمعة في مؤسسات مجموعة البنك الدولي، بين 34,24 في المائة و40,93 في المائة، كما لا تختلف عن نظيرتها لدى مجموعات الدول النامية، والتي لا تتجاوز حاجز 04,50 في المائة في كل مجموعة على حدى، برغم التغييرات التي مست حصص وسلطة التصويت، حيث عمد البنك الدولي بموجب اتفاق بين دوله الأعضاء بتاريخ: 25 أفريل 2010م، إلى زيادة سلطة و/أو قوة التصويت للدول النامية والصاعدة، بواقع 03,13 نقطة مئوية بشكل إجمالي، لترتفع قوتها

التصويتية من 44,06 في المائة إلى 47,19 في المائة، إلا أنه يمثل خطوة صغيرة ورمزية في عملية إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي[1]

وبالتالي، فهي ليست كافية لتعكس الحقائق الاقتصادية – والديمغرافية – المتسارعة التغيير، وبالنتيجة: محدودية وهامشية القوة التصويتية للجزائر كعضو منفرد، أو في إطار مجموعتها المنتخبة، وهو تعبير عن عدم المساواة في القوة التصويتية، كما التمثيل في مجلس إدارة البنك الدولي، وهو مؤشر إضافي على الافتقار إلى الديمقراطية وشرعية التمثيل.

- **على مستـــوى المشاركـــة المحليـــة:** يؤكد البنك الدولي في أدبياته، على توسيع مشاركة الجماهير و/أو المجتمعات المحلية في تصميم المشروعات وتنفيذها، بما يعزز الشعور بملكية المشروع، وبالتالي، الرغبة في إنجاحه، بالشكل الذي يدعم التزام المواطنين والحكومات معا ببرامج ومشروعات البنك الدولي، إلا أنه من الناحية العملية، فإن المشاركة كانت مرادفة لشرح وتوضيح أهداف المشروع– وبالذات لأصحاب المصلحة المعنيين مباشرة بالمشروع – أكثر منها تضمينا وتمكينا لهم في عملية صنع واتخاذ القرار، وهو ما يبدو واضحا من خلال استعراض تفاصيل مشروعات مجموعة البنك الدولي في الجزائر، والتي تتضمن معلومات عن ماهية المشروع كمعرف المشروع، والبلد، وتاريخ الموافقة... ومالية المشروع والمتضمنة لكل ما يتعلق بتمويل المشروع والنشاط المالي المفصل، ووثائق المشروع المتضمنة لاتفاقية القرض، ووثيقة التقييم المسبق للمشروع، ووثيقة معلومات المشروع .... وبالتالي، فمشاركة المجتمع المحلي و/أو المدني الجزائري في مشروعات البنك الدولي، لا تتعدى تعريف وتحديد مضامين وأهداف البرامج والمشروعات، بدل المشاركة في تصميم المشاريع وتنفيذها، أو تضمينهم وتمكينهم في عمليات صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بنوعية وطبيعة البرامج والمشروعات، كما أن سعي البنك الدولي إلى تعزيز " الشعور بملكية المشروعات " يقتصر على جعلهم مسؤولين عن عمليات الإعداد والتنفيذ، بدل ضمان حشد زخم من الدعم والتأييد المحلي للمشروع، وبناء التوافق والإجماع حوله، ويمكن الاستدلال على ما تقدم من خلال "مشروع إسكان ذوي الدخل المنخفض The Low-income Housing Project" وهو برنامج استثماري محدد بثلاث سنوات بقيمة150,00مليون دولار أمريكي، والممول من قبل مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والذي تمت الموافقة عليه بتاريخ: 1998/06/25م، والمخصص لامتصاص السكن غير اللائق، عبر توفير ما يقارب من 15000 سكن تطوري بمواصفات مقبولة، وخدمات هيكلية مناسبة، حيث تساهم الدولة فيه بنسبة 70 في مائة من التكلفة العامة، والباقي يقع على عاتق المستفيدين، كما يتجاوز هذا المشروع حدود التمويل المالي، من خلال إدراج البعد الاجتماعي – الاقتصادي في هذا المشروع الحضري، عبر إدماج السكان الهامشيين في حياة المجتمعات المحلية.

[1] صحيفة الشعب اليومية أونلاين، " خطوة مشجعة: إصلاح سلطة التصويت في البنك الدولي "، عدد 2010/04/27، تاريخ التصفح: 2020/03/15. على الموقع الالكتروني: http://arabic.people.com.cn/96604/6965067.html

تأخذ المشاركة المحلية في هذا المشروع شكل مساهمة الأفراد المعنيين، ومشاركتهم في إنجاز المشروعات السكنية التي تهدف إلى تحسين ظروف سكناتهم، عبر تحقيق انسحاب الدولة من إنجاز السكنات الاجتماعية التطورية أو التامة، وتشجيع البناء الذاتي بمنح أراضي مجهزة للبناء، على أن تضطلع الدولة بتقديم الإعانات التقنية والمادية للمستفيدين، ويتم تجسيد المشروع عبر ثلاث مراحل أساسية، تأخذ صورة المشاركة المحلية فيها شكل المسؤولية عن عمليات الإعداد والتنفيذ، بغية تعزيز الإحساس بملكية المشروع:

– **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة التعريف، وجمع المعلومات، حيث تتضمن إحصاء وتحديد القائمة الإسمية للعائلات القاطنة في السكنات الهشة ومواقع التدخل، من أجل تحديد الوضعية التكوينية الشرعية والرمزية للمجموعات المستفيدة، وتحميلهم مسؤولية مراقبة الإنجازات الأولية.

– **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة الفهرسة لما قبل المشروع، والتي تتضمن عمليات تقنية من قبيل: القيام بالدراسات، والتهيئة المادية والحضرية للمدن، وتحضير الوثائق المالية، وتوفير التغطية السوسيولوجية للمعماريين، والقيام بعمليات استشارة عريضة للعائلات حول كيفية التنفيذ...

– **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة التنفيذ الحقيقية للمشروع، بمشاركة الأهالي وجمعيات الأحياء، وكافة الفاعلين الاجتماعيين المعنيين بهذه العمليات.

وقد واجه هذا المشروع عدة عوائق وعراقيل، أفضت إلى اعتبار البرنامج غير ناجح، وهو ما خلص إليه التقييم الفني للمشروع، والذي ساق عدة اعتبارات أهمها: بطء وسوء عملية التقدم في الإنجاز ؛ اعتباره نسخة مستحدثة للأحياء القصديرية، ولكن بطريقة منظمة وقانونية ؛ كما أن المعالجة المعتمدة داخل الأحياء تشجع على تجديد وتكرار المشكلة ؛ وكذا العجز على دفع السكان للمشاركة والمساهمة في تمويل مساكنهم، وتحميلهم جانبا من المسؤولية التي تقتضيها هذه العمليات.[1]

مما تقدم، يمكن القول بأن محاولة التوفيق بين " المشاركة Participation " و " الملكية Ownership" في برامج ومشروعات مجموعة البنك الدولي في الجزائر، بكل دقة وصرامة، تمثل تحديا حقيقيا لمجموعة البنك الدولي.

[1]– البنك الدولي، " المشاريع في الجزائر: Low-income Housing Project"، تاريخ التصفح: 2021/03/10 على الموقع الالكتروني:

https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/project-detail/P042940

–شوقي قاسمي، " إشكالية السكن الهش في الجزائر في ضوء استراتيجيات التصدي: برنامج RHPللبنك الدولي نموذجا "، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد 01 مارس 2012، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص237–246.

المطلب الثاني: التأثير على مستوى الشفافية والإفصاح:

تبنى الشفافية على ضمان الانفتاح، والتدفق الحر والمجاني للمعلومات، أي نشر المعلومات الخاصة بالعمليات والقرارات المتخذة، والسياسات والبرامج المعتمدة، والبيانات والمشاريع المنجزة، أو التي في طور الانجاز، والتي يجب أن تكون متاحة لحكومات الدول، وكذا الباحثين والمهتمين من الجمهور العام، وقابلة للفهم والإدراك، من خلال التقارير والمطبوعات والأبحاث المنشورة، مع إمكانية مراقبتها (أي متابعتها)، وتقييم أدائها.

ومن هذا المنطلق، فسياسة البنك الدولي في الجزائر، بشأن الإفصاح عن المعلومات، تؤكد تشجيعها على الانفتاح والشفافية ونشر المعلومات، والذي يمكن تبينه من خلال الولوج إلى المواقع الالكترونية لمجموعة البنك الدولي، حيث تتمثل نقاط الدخول الرئيسية إلى معلومات البنك في نافذة المشروعات والعمليات على شبكة الانترنت، والتي تتيح معلومات تفصيلية عن عمليات الإقراض، وموقع الوثائق والتقارير المتاحة للجمهور العام، والذي عبر القيام بزيارة وتصفح لقاعدة بيانات الوثائق والتقارير، يمكن الاطلاع على محتواها، والقيام بعملية تنزيل للوثائق والتقارير منها.

وبشيء من التفصيل، وعبر الولوج إلى الصفحة الالكترونية للبنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/home، يمكن الاختيار بين عدة صفحات، فصفحة " من نحن " تتضمن عرضا عاما عن البنك الدولي (المنظمة، الشركاء، تاريخ البنك الدولي، استراتيجية مجموعة البنك الدولي، الأرشيف (PDF)) ؛ وعرضا لآليات المساءلة والمتضمنة لـ: التقارير السنوية، الحصول على المعلومات (متاح باللغة الإنجليزية:(E))، نتائج المؤسسة، الموارد المالية لمجموعة البنك الدولي، مكتب نائب الرئيس للنزاهة، لجنة التفتيش، خدمة تعويض المظالم، مجموعة التقييم المستقلة (E)، مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، السياسات والإجراءات (E) ؛ وعرضا للخبراء والقادة والمتضمنة لهياكل صنع القرار في البنك الدولي، والمتمثلة في: الخبراء (E)، مكتب الرئيس، مجلس المحافظين، مجلس المدراء، القيادة، حيث تعرض خانة مجلس المدراء التنفيذين – على سبيل المثال – تركيبته، وتشكيلته السابقة، وقوة التصويت الخاصة بكل دولة ومجموعة، والشؤون المسلكية المتضمنة لمدونة قواعد السلوك، كما تفصح عن المدراء التنفيذيين ونوابهم حسب البلد (الجزائر مثلا)، أو حسب رمز المكتب (EDS06)، والتي تتضمن معلومات عن المدير التنفيذي المنتخب الجزائري "عبد الحق بجاوي AbdelhakBedjaoui " وتشمل المناصب التي شغلها وتقلدها قبل انتخابه في عضوية مجلس المديرين التنفيذيين، بالإضافة إلى معلومات عن المدير التنفيذي المناوب الباكستاني " نفيد بلوش NaveedBaloch"، عبر الموقع الالكتروني التالي:

https://www.worldbank.org/en/about/leadership/directors/eds06، وبالنسبة للمدير التنفيذي الجزائري المنتخب عبر الموقع: https://www.worldbank.org/en/about/people/a/abdelhak-bedjaoui

بالانتقال إلى صفحة و/أو خانة أماكن عملنا، نتعرف على أنشطة وبرامج ومشروعات البنك الدولي في مناطق إقليمية متمايزة والمتمثلة في: إفريقيا، شرق آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا وآسيا الوسطى، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جنوب آسيا، بالإضافة إلى مجموعات البلدان، كالاتحاد الأوروبي، ودول مجلس التعاون الخليجي ...، والجزائر بلد يقع ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن خلال ولوج الموقع الالكتروني التالي للبنك الدولي، والمخصص للجزائر: https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria، يمكن الاطلاع على أبرز الأخبار المتعلقة بالوضع السياسي والاقتصادي والتنموي للجزائر، والمنطقة الإقليمية التي تنتمي إليها، كما يقدم الموقع لمحة عن الجزائر، تتضمن التعريف بمقومات وإمكانات الجزائر المادية والبشرية من جهة، والأزمات والتحديات التي تواجهها الجزائر، خاصة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وبيان إطار الشراكة الاستراتيجية بين البنك الدولي والجزائر، كما تقدم الصفحة الالكترونية للبنك الدولي الخاصة بالجزائر مجموعة متنوعة من البيانات والمعلومات المفصلة تخص: تعداد السكان الإجمالي، إجمالي الناتج المحلي، انبعاثات غاز ثاني الكربون (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)، والالتحاق بالمدارس، والعمر المتوقع عند الميلاد، والمؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني، والمستوى العام للقدرات الإحصائية، ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وكل هذه المعلومات مستقاة من مصادر متنوعة: بيانات إحصائية لمنظمات دولية متخصصة كاليونيسكو، ومكاتب إحصائية وطنية ودولية (قاعدة البيانات الدولية)، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشعبة العلوم البيئية، وأجهزة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة كشعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، وتقييمات البنك الدولي لأوضاع الفقر في البلدان المعنية والاستراتيجيات القطرية لتخفيض أعداد الفقراء.... كما يمكن تصفح دليل البيانات / بنك البيانات / البيانات الجزئية، والذي يمكن الباحث أو الخبير أو المتخصص من استكشاف، وإنشاء، ومشاركة بيانات حول طائفة واسعة من الموضوعات، بحيث تتيح إنشاء الأسئلة الخاصة بالباحث، أو المتخصص، وتكوين الجداول والرسوم البيانية والخرائط، والقيام بتخزينها، وإدراجها، وتبادلها مع الآخرين بسهولة، ويمكن تنزيل البيانات بمختلف التطبيقات (EXCEL/XML/CSV)، وكلها متوفرة عبر الموقع الالكتروني التالي:
https://data.albankaldawli.org/country/algeria؛ ومن ناحية أخرى، يمكن تبادل البيانات والمعلومات مع المستخدمين الآخرين بالموقع، أو عبر الشبكات الاجتماعية كالفايسبوك وتويتر، كما تقدم قاعدة بيانات مؤشر رأس المال البشري، بيانات لكل مكون من مكونات مؤشر رأس المال البشري فضلا عن المؤشر الكلي، مصنفة حسب نوع الجنس، يهدف إلى تسليط الضوء على ما لنواتج التحسينات الجارية في الرعاية الصحية والتعليم من أثر في صياغة إنتاجية الجيل القادم من العمال، ويمكن تحميلها كاملة عبر الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/publication/human-capital.

يقدم تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية توقعات لكل بلد – بحيث يتضمن الجزائر – لمدة ثلاث سنوات فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي، بما في ذلك السلع الأولية والأسواق المالية، كما يبحث اتجاهات الاقتصاد العالمي، وكيفية تأثيره على البلدان النامية، والذي يمكن تنزيله عبر الموقع الالكتروني:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/01/05/global-economy-to-expand-by-4-percent-in-2021-vaccine-deployment-and-investment-key-to-sustaining-the-recovery

كما يمكن الاطلاع على عرض عام للتقرير باللغة العربية يخص منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحميله من خلال الموقع الالكتروني:
http://pubdocs.worldbank.org/en/979651599838773061/Global-Economic-Prospects-January-2021-Regional-Overview-MENA-AR.pdf

في حين تقدم البوابة الالكترونية لمعارف تغير المناخ، معلومات وتقارير معنية بآثار تغير المناخ على التنمية، وخيارات التكيف، من خلال الاستعلام عبر الخرائط والجداول البيانية، عبر الموقع الالكتروني:
https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/climate-data-historical

بالانتقال إلى صفحة التعريف بعملنا، فهي تقدم كل ما يتعلق ببرامج ومشاريع مجموعة البنك الدولي، حيث تتيح لك الصفحة مجموعة من الخيارات فيما يخص مشاريع التنمية: حسب البلد/حسب القطاع/حسب الموضوع، بالإضافة إلى المشاركة القطرية التي تخص العديد من الدول، مع عرض للسياسات البيئية والاجتماعية للمشاريع باللغة الإنجليزية (E)، والمشتريات للشركات (E)، والنتائج التي تخص كل منطقة إقليمية على حدا.

وعلى هذا الأساس، تتيح سياسة الشفافية والافصاح عن المعلومات للبنك الدولي، للجمهور العام الاطلاع على مشاريع مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الجزائر، عبر الصفحة الالكترونية التالية:
https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/projects-summary?countrycode_exact=DZ

ومن خلالها يمكن الاطلاع على قائمة مشاريع مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير عبر الموقع:
https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/projects-list?countrycode_exact=DZ

المتضمنة لاسم المشروع، والبلد (الجزائر)، ومعرف المشروع (رمز وترقيم المشروع)، ومبلغ الارتباط (قيمة القرض)، وتاريخ الموافقة على اعتماد القرض، وآخر تحديث، معروضة في جداول انطلاقا من أحدث مشروع معتمد في الجزائر، ومن خلال النقر على كل مشروع على حدا، يمكن الحصول على عرض مفصل للمشروع، متضمن لملخص حول طبيعة المشروع وأهدافه التنموية، ومالية المشروع المتضمنة لخطة التمويل، وإجمالي تمويل المشروع (بملايين الدولارات)، المتضمنة لقيمة القرض، والتكلفة الكلية للمشروع، وملخص عن وضع التمويل المقدم من البنك الدولي، والنشاط المالي التفصيلي (بملايين الدولارات) المتضمنة لتاريخ الموافقة، وتاريخ الاقفال، وأصل القرض، والمدفوع من القرض، والدفعات، والفائدة والرسوم والمصاريف، كما يحتوي كل مشروع على قائمة من الوثائق والمستندات و/أو التقارير باللغتين الإنجليزية والفرنسية ممثلة بـ: وثائق التقييم البيئي، ومعلومات المشروع، وصحيفة بيانات

الإجراءات الوقائية المتكاملة، ووثيقة التقييم المسبق للمشروع، واتفاقية القرض، وتقرير إنجاز تنفيذ ونتائج المشروع، واستعراض تقارير إنجاز تنفيذ المشروع، والملاحظ في هذا الصدد أن تواريخ الإفصاح عن الوثائق والمستندات متزامنة مع تواريخ إصدارها، باستثناء وثيقة استعراض تقارير إنجاز تنفيذ المشروع، التي يتم الإفصاح عنها بعد تسع سنوات من تاريخ إصدارها، وكل هذه الوثائق معروضة في نسخ رسمية (قد تضم توقيعات،...) قابلة للاطلاع عليها والتحميل بصيغتيPDF أو TXT.

بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية، فيمكن تصفح مشاريعها في الجزائر من خلال الموقع الالكتروني:
https://disclosures.ifc.org/enterprise-search-results-home?f_region_description=MENAREG
المتضمن لاسم المشروع، والبلد (الجزائر)، ومعرف المشروع (رمز وترقيم المشروع)، ومبلغ الارتباط (قيمة القرض)، وتاريخ الموافقة على اعتماد القرض، معروضة في جدولين، والمصنفة كذلك حسب طبيعة القرض وشكل مشاركة المؤسسة فيه إلى: القروض/حقوق الملكية/الضمان/أخرى، أو حسب حالة المشروع: مكتملة / نشطة (قائمة و/أو في طور الإنجاز)، أو حسب نوعية المشروع: مؤسسات مالية ومصرفية / مشاريع صناعية / أخرى، ومن خلال النقر على كل مشروع على حدا، يمكن الحصول على عرض مفصل للمشروع، متضمن لملخص حول طبيعة المشروع، والنتائج والتوصيات المتعلقة بالاعتبارات البيئية والاجتماعية المتعلقة بالمشروع، مرفقة بخريطة توضيحية، تعزيزا منها لشفافية أنشطتها، وفقا لسياسة الإفصاح والوصول إلى المعلومات Access to Information Policy (AIP)الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية التي دخلت حيز التنفيذ في 01جانفي 2012م، وكذا جدول ملخص لأهم المعلومات المتعلقة بالمشروع كرقم المشروع، وحالته، وإجمالي ميزانيته المقدرة، والتاريخ المتوقع لنهاية المشروع... وعرض شامل للمشروع يتضمن وصف المشروع ومكاسبه التنموية المنتظرة، وطبيعة التمويل المقدم من قبل المؤسسة، والجهات الراعية للمشروع، وتكلفته الاجمالية .... (أنظر على سبيل المثال معلومات حول مشروع شركة الاسمنت الجزائرية 2 عبر العنوان الالكتروني التالي:

(https://disclosures.ifc.org/project-detail/SPI/22999/algerian-cement-corporation-2

بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فيمكن تصفح مشاريعها المؤمنة في الجزائر من خلال الموقع الالكتروني: https://www.miga.org/projects، والذي يحتوي على قائمة بالمشاريع المؤمنة من قبلها مرتبة في صفحات و/أو نوافذ الكترونية متعددة ترتيبا تنازليا من الضمانات الأحدث (**Mar 30, 2021**) فالتي تليها وهكذا ... وليس حسب الدول أو المناطق الإقليمية، ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر هذه الصفحة الالكترونية: https://www.miga.org/project/societe-sodinco-sa ، والتي تعرف بمشروع مستثمر إسباني في الجزائر، قدمت له الوكالة ضمانا ضد مخاطر تقييد التحويلات، والمصادرة، والحرب والاضطرابات المدنية، حيث يتضمن وصفا للمشروع: الرقم التعريفي للمشروع، والمعني بالضمان، وبلد المستثمر، والتصنيف البيئي، وتاريخ موافقة مجلس الإدارة، والأثر التنموي للمشروع.

بالنسبة للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، تتضمن صفحتها الالكترونية: https://icsid.worldbank.org/، معلومات مفصلة لكل القضايا التي قام المركز بتحكيمها وتسويتها، شاملة للحالات، والخدمات، والمصادر، والأخبار والوقائع الموثقة، ومن خلال تصفح سجلات الحالات CASES الخاص بالقضايا التي يشرف المركز على تسويتها، يمكن الاطلاع والبحث في قاعدة البيانات التفاعلية لجميع القضايا المسجلة لدى المركز، ومن ضمنها القضايا التي تخص الجزائر باعتبارها طرفا فيها، فضلا عن القضايا العالقة Pending Cases والمدرجة في قائمة كاملة مرتبة ترتيبا زمنيا، انطلاقا من أحدث الحالات المسجلة، بالإضافة إلى عرض للقضايا المنتهية و/أو المسواة، والتي تم البت فيها وإصدار أحكام بشأنها، والمدرجة بدورها في قائمة كاملة مرتبة ترتيبا زمنيا، انطلاقا من أحدث الحالات المنتهية، والتي تندرج القضايا المتعلقة بالجزائر – باعتبارها أحد طرفي النزاع – في إطارها، بحكم البت فيها جميعا من قبل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، حيث يمكن الاطلاع عليها مدرجة في قائمة الحالات المنتهية عبر الموقع الالكتروني التالي: https://icsid.worldbank.org/cases/concluded.

علاوة على ما سبق، تقوم مجموعة البنك الدولي بإصدار دراسات وبحوث وتقارير، تضم بيانات ومعلومات وأبحاث معنية بالجزائر و/أو بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تنتمي إليها الجزائر، كالتقارير السنوية لمجموعة البنك الدولي، أو الدراسات والبحوث والبيانات الصحفية الصادرة عنها، والمتاحة للجمهور العام لمطالعتها أو تحميلها عبر صفحاتها الالكترونية، فضلا عن مدونات مسؤولين وخبراء في مجموعة البنك الدولي، نذكر منها على سبيل المثال – لا الحصر – ما يلي: البيان الصحفي Press Release للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الموسوم بـ: "الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تساند الخدمات المصرفية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " ؛ والبيان الصحفي للبنك الدولي لمجموعة البنك الدولي، الموسوم بـ: "نائب رئيس البنك الدولي يزور الجزائر لتعزيز الشراكة حول أهداف النمو الشامل وخلق فرص العمل" ؛ تقرير لمؤسسة التمويل الدولية الصادر عام 2012م، الموسوم بـ: " الانتقال من الامتيازات إلى المنافسة: إطلاق العنان لنمو يقوده القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " ؛ تقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي، والذي هو نتاج عمل خبراء مجموعة البنك الدولي، مع إسهامات خارجية، الصادر عام 2019م، الموسوم بـ: "الارتفاع إلى آفاق أعلى: تشجيع المنافسة العادلة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، بالإضافة إلى تقارير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ومن ضمنها: " تقرير المرصد الاقتصادي الجزائري – خريف 2020: تجاوز جائحة كوفيد–19،تفعيل الإصلاحات الهيكلية "، الصادر عام 2020م، ومدونة لنائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا "فريد بلحاج"، الموسومة بـ: "الشرق الأوسط وشمال افريقيا والثورة الصناعية الرابعة ... فرصة يجب اغتنامها"،ومدونة لـ "دوروثي ديلورDorothee Delort (مختصة في قطاع التمويل)" و "إيزابيل بوبار Isabelle Poupaert (مساعد فريق الإعلام)" الموسومة بـ: "كيف يمكن

للخدمات الرقمية أن تتيح مسارا نحو الانتعاش الاقتصادي بالجزائر"، وغيرها من التقارير والمطبوعات والمدونات الصادرة عن مجموعة البنك الدولي المعنية بالجزائر.

على صعيد آخر، ورغم الجهود المبذولة، والإجراءات المتخذة، والمعتمدة من قبل مجموعة البنك الدولي بشأن الإفصاح، والانفتاح، والشفافية، ونشر المعلومات، بشأن البرامج والسياسات، والمشاريع والاستراتيجيات القطرية المتعلقة بالجزائر، إلا أن الباحث و/أو المهتم بدراسة والاطلاع على بيانات ومعلومات مجموعة البنك الدولي الخاصة بالجزائر، يواجه مشاكل وعوائق أو عراقيل تحد من شفافية سياساتها وأعمالها، وتقيد حدود الشفافية والإفصاح، فعلاوة على **"قائمة الاستثناءات "** السابق ذكرها، والمتضمنة للاستثناءات التي بموجبها لا يسمح البنك الدولي بالاطلاع على بياناتها ومعلوماتها، بحجة أن الإفصاح عنها يلحق الضرر بأطراف، أو دول، أو مصالح معينة، فقاعدة البيانات والمعلومات المفصح عنها – عبر مواقعها الالكترونية – بشأن البرامج والسياسات والمشاريع الممولة من البنك الدولي في الجزائر، غير متاحة بالكامل، أو بعبارة أخرى، غير دقيقة وغير مفصلة تفصيلا وافيا وشاملا وكاملا – مئة في المائة – بحيث يصطدم الباحث والمهتم، أو الجمهور العام في سبيل معرفة أداء البنك الدولي في الجزائر بما يلي:

- تؤدي عمليات المراجعة والتحديث المستمر للبيانات والمعلومات المنشورة على الصفحات و/أو المواقع الالكترونية لمجموعة البنك الدولي، إلى حذف وسحب العديد من المنشورات والمطبوعات والتقارير والبيانات الصادرة عن مجموعة البنك الدولي المعنية بالجزائر أو بمنطقتها الاقليمية، والتي كانت متاحة للجمهور العام في وقت سابق، بحيث لا يمكن الرجوع إليها أو الاطلاع عليها، وتحميلها أو إعادة تحميلها مرة أخرى.
- العديد من التفاصيل الرئيسية لمشروعات مجموعة البنك الدولي بالجزائر، غير متاحة، ولا تتوفر أي بيانات بشأنها، وبالذات: التقييمات Ratings الخاصة بالمشروع، حيث لا تتوفر تقديرات التنفيذ، وتقديرات الإنجاز: إما غير متاحة كمخاطر النواتج الإنمائية بالنسبة لمؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير– باستثناء وثائق التقييم البيئي، وصحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة – أو مبهمة وغامضة، تفتقر إلى الوضوح، وبحاجة إلى تدقيق وتفصيل بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية ؛ أو تأتي بيانات تقديرات الانجاز مختصرة في عبارات مقبولة Satisfactory، أو غير مقبولة Unsatisfactory، متوسطة Moderate، أو مقبولة إلى حد ما ModeratelySatisfactory، أو ضعيفة إلى منخفضة Negligible To Low ، وهي عبارات وجمل فضفاضة تفتقر إلى الدقة والوضوح، وبحاجة إلى تدعيمها وتأكيدها بشواهد وأدلة من بيانات واحصاءات مفصلة بالتقارير، وعلى خلاف مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التي ترفق بيانات مشروعاتها بالوثائق والمستندات السابق ذكرها كوثائق التقييم المسبق للمشروع، وتقارير إنجاز تنفيذ ونتائج المشروع، فإن مؤسسة التمويل الدولية لا تحوز على مثل هذه الوثائق والمستندات المنشورة ؛ نفس الأمر بالنسبة إلى تقديرات التقييم المستقل– الخاصة بمجموعة التقييم المستقلة – بشأن مراجعة

تقارير إنجاز التنفيذ، والتي تأتي مختصرة كذلك في العبارات السابقة (مقبولة، مقبولة إلى حد معقول، متوسطة...)، في المقابل تبقى تقارير تقييم أداء المشاريع في الجزائر من قبل مجموعة التقييم المستقلة، غير متاحة للاطلاع عليها من قبل الجمهور العام ؛ في حين لا تتوفر بيانات بشأن إطار النتائج.

- بالنسبة لسجلات الأرشيف، فقد تم الإفصاح عن بعضها أو تحويلها إلى الصورة الرقمية للوصول إليها عبر الانترنت، في حين تبقى معظم السجلات المؤرشفة خلال 20 سنة، لا تتوفر بيانات بشأنها على الانترنت، وغير متاحة إلا في صورة ورقية بغرفة القراءة بالأرشيف في واشنطن العاصمة، ولا يمكن الاطلاع عليها إلا بعد ترتيب موعد، وفي حال إبداء الرغبة في الحصول على أي من هذه السجلات الورقية، فيمكن تقديم طلب عبر موقع تداول المعلومات، مع ذكر رقم أو أرقام الملف، وفي حالة عدم توفر السجلات ذات الصلة بهذا المشروع في الأرشيف، أو إذا كان مضى عليها أكثر من 20 سنة، فلن تتوفر بيانات بشأنها على القائمة الخاصة بسجلات الأرشيف، وعلى هذا الأساس، فإن الاطلاع على سجلات الأرشيف الورقية الخاصة بالجزائر، مشروط بالتواجد في الولايات المتحدة – وبالضبط في واشنطن العاصمة – وهو أمر غير متاح لعموم الجمهور العام من الباحثين أو المهتمين بأداء مشروعات البنك الدولي في الجزائر.

من كل ما تقدم، يمكن القول بأن مجموعة البنك الدولي، تؤكد عبر النشر والافصاح عن البيانات والمعلومات المتعلقة بأداء برامجها ومشروعاتها في الجزائر، على ضمان الانفتاح، والتدفق الحر والمجاني للبيانات والمعلومات، وإتاحتها لحكومة الدولة الجزائرية، وكذا الباحثين والمهتمين من الجمهور العام المحلي والعالمي، مع تبسيطها وبيانها لجعلها قابلة للفهم والإدراك ؛ لكنها في المقابل، تضع قيودا وضوابط معينة لسياسات الشفافية والافصاح المعتمدة من قبلها، والمتعلقة بحماية أو ضمان أمن وسرية المعلومات الاستراتيجية، فضلا عن خضوع الوثائق المنشورة للتحديث والرقابة (قيود النشر: الحذف أو السحب)، وعليه فثمة مفاضلة بين الشفافية والصراحة (الحقيقة الكاملة).

المطلب الثالث: التأثير على مستوى الفعالية والمساءلة:

تعبر الفعالية والكفاءة عن العمليات والسياسات، وكذا البرامج والمشروعات، المحققة بالنتيجة، لجودة الأداء، وكفاءة الخدمات، والمستجيبة لحاجات ومصالح الدول الأعضاء في المنظمة الدولية.

ومن هذا المنطلق، فإن فعالية أداء البنك الدولي في الجزائر، مرتبطة بكفاءة عملياته وسياساته القطرية الخاصة بالجزائر، وكذا فعالية برامجه ومشروعاته، وجدواها الاقتصادية ومكاسبها المادية والاجتماعية، واستجابتها لحاجات الدولة والمجتمع الجزائري، وتعبيرها عن مصالحهما.

وعلى هذا الأساس، يمكن مناقشة فعالية عمليات البنك الدولي وبرامجه ومشروعاته، في الجزائر انطلاقا من سياسته الإقراضية، حيث كان يباشر نشاطه الإقراضي في الجزائر بناءا على دراسات شاملة ووافية

حول الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر، وإمكانية الوفاء باستحقاقات القرض، بالاعتماد على شهادة أو تزكية من توأمه صندوق النقد الدولي بشأن صلاحية السياسات المالية والاقتصادية والفنية المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية، فضلا عن المفاوضات التي يباشرها مع الحكومة الجزائرية بخصوص المشروعات التي يقترح تمويلها، ثم عرض نتائج المفاوضات على مجلس المديرين التنفيذيين للتصويت عليها واعتمادها.

ومما تقدم، يمكن القول بأن شروط الإقراض المفصلة والمفروضة من قبل البنك الدولي، تحول تلك القروض إلى عبء يثقل كاهل الدولة الجزائرية، ذلك بأنها تقيد دور المؤسسات الوطنية الرسمية، وتحد من حرية وهامش التصرف المسؤول في إدارة تلكم المشروعات والإشراف عليها، فضلا عن أن محاولات الوفاء بتلكم الشروط والقيود تعيق عمليات صنع القرار بشأن حزمة الإصلاحات المفروضة، ذلك بأنه ليس من الممكن والمجدي في نفس الوقت فرض واعتماد الإصلاحات المؤسسية بواسطة وصفات مشروطة تأتي من الخارج فقط، بدون تصميم واعتماد إصلاحات، وتطوير تصميمها من الداخل عبر سياسات محلية و/أو وطنية مسؤولة ومصممة بالاعتماد على بيانات ومعطيات البيئة المحلية، ما يعزز جدواها الاقتصادية والاجتماعية، ويحقق فعاليتها واستجابتها لاحتياجات ومطالب الدولة والمجتمع.

وقد انعكس عدم التوافق والانسجام بين سياسات المشروطية المعتمدة والمفروضة من قبل البنك الدولي من جهة، ومدى التصور والإدراك لدى السلطات الجزائرية، عند وضع المشاريع وهيكلتها وتنفيذها، والذي يقع على عاتق الجزائر من جهة أخرى، على ارتفاع نسبة المخاطر المتعلقة بالمشاريع، فبحسب تقارير البنك الدولي، كانت نسبة المخاطر تمثل 71,6 في المائة سنة 1996م، و50 في المائة سنة 1998م، و27 في المائة سنة 2004م، وبالنتيجة، فقد خلق هذا التدهور الحاصل على مستوى التصور والإدراك، مشاكل فنية تتعلق بتخطيط المشاريع، وكيفية تفادي التأخر والتنفيذ البطيء، ذلك بأن بطء التنفيذ ينعكس سلبا على فعالية إنجاز الأهداف التنموية، وكذا تأخر سحب الأقساط المتعلقة بالقرض من أجل الاستثمار، وكلها أمور أدت إلى الالتجاء إلى تطهير شامل للبرامج، سواء بإلغاء القروض، أو إعادة هيكلة بعضها.[1]

وعلى هذا الأساس، فقد عرفت عديد مشروعات البنك الدولي في الجزائر مشاكل تقنية و/أو تسييرية، بسبب عدم تكيف الجهات المسؤولة عن التنفيذ – والممثلة بالوزارات ومؤسسات الدولة القائمة بالتنفيذ – مع توجيهات البنك الدولي، فيما يتعلق بإجراءات إبرام الصفقات، والإدارة المالية للمشاريع، وكذا عدم التحضير الجيد للبرامج حتى تكون قابلة للتنفيذ، والرقابة غير الفعالة والمتابعة غير الجيدة للمشاريع، وعدم الاستقرار في تولية المشرفين على المشروع (تغييرهم المستمر) سواء المعينين من قبل الحكومة الجزائرية، أو الموفدين من قبل البنك الدولي، وعدم التنسيق الفعال بين مختلف الوزارات والمؤسسات الرسمية،

[1] لخضر عليان، مرجع سبق ذكره، ص 78.

بالإضافة إلى عدم إيلاء الاهتمام الكافي بنتائج المشروع، وجدواه الاقتصادية وآثاره التنموية، فضلا عن عدم التحضير الجيد للمشروع خلال مرحلة التحضير، والتي تقع مسؤوليتها بالأساس على عاتق الدولة الجزائرية، وفي المقابل يجادل البنك الدولي – بحسب تقاريره – بأن دوره يقتصر على مرافقة ومراقبة العملية، وتقييم تنفيذها، والذي على أساسه يقوم بالموافقة على سحب أقساط القرض المخصص للمشروع، أو رفض سحبها.[1]

على صعيد آخر، فقد اتسع مجال شروط الإقراض أواخر تسعينيات القرن الماضي، إذ لم يعد مقتصرا على متغيرات الاقتصاد الكلي، بحيث اتسعت الشروط الهيكلية الخاصة بكل برنامج و/أو مشروع، والتي تتعدى 12 شرطا هيكليا مختلفا لكل برنامج في المتوسط، وهو ما أدى إلى زيادة درجة المخاطرة بعدم الوفاء بتلكم الشروط، وهو ما يفسر تراجع الحكومة الجزائرية عن التفاوض بشأن استقبال المزيد من القروض من قبل مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث أوقفت الجزائر إبرام اتفاقيات القروض منذ العام 2003م، باستثناء الصندوق الاستئماني من أجل بناء القدرات الإحصائية، بقيمة 0,37 مليون دولار، المعتمد في العام 2009م، ليرتكز إطار الشراكة الاستراتيجية بين البنك الدولي والجزائر على الخدمات الاستشارية مستردة التكاليف والأعمال التحليلية، والمساعدة الفنية فقط، منذ العام 2010م، بحيث لم يتم – لحد كتابة هذه الأسطر – إبرام أي مفاوضات بين الجزائر والبنك الدولي للحصول على قروض وتمويلات خارجية، كما يؤكد البنك الدولي على أن التزامه مع الجزائر لا يرتكز على تمويل المشاريع، وهو موقف يتماهى وينسجم مع الموقف الجزائري الرافض للاقتراض الخارجي.

ولعل من الصواب القول بأن المشاكل التي تلقتها الجزائر في إدارة مشروعات البنك الدولي، والتبعات المالية لهذه المشاريع، وكذا العوائق التي ترهن مساهمة الجزائر في هذه المشاريع، قد مثلت الإطار الذي دفع نحو مراجعة آلية التعامل مع مجموعة البنك الدولي، من خلال حصر المساعدات و/أو المعاملات خارج إطار القروض، يضاف إلى ما سبق، المديونية تجاه المنظمات المالية الدولية – ومن ضمنها البنك الدولي – التي نتج عنها انعكاسات سلبية اقتصادية واجتماعية، فضلا عن التهديدات والمخاطر الأمنية، والمساس بالسيادة الوطنية، وتقييد حرية عمليات صنع القرار.

وقبل مناقشة انعكاسات برنامجي التصحيح – التكييف الهيكلي المزدوجة لصندوق النقد والبنك الدوليين، سيتم عرض جدول لتطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال فترة اعتماد برامج التصحيح – التكييف الهيكلي المزدوجة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وحتى إيقاف إبرام اتفاقيات القروض مع البنك الدولي.

[1] لخضر عليان، مرجع سبق ذكره، ص ص79- 80.

الجدول رقم 17: تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1993-2004:

البيان / السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإيرادات العامة (%)	27,6	29,5	30,4	33,1	34,1	27,6	29,5	38,7	35,7	36,0	29,5	32,6
النفقات العامة (%)	36,2	33,9	32,0	30,0	31,0	31,2	29,9	28,9	31,3	34,8	33,6	38,9
- الانفاق الاستهلاكي (%)	24,9	23,4	22,5	22,0	23,7	23,6	24,1	20,1	22,8	24,6	22,6	24,4
- الانفاق الاستثماري (%)	8,7	8,0	7,3	7,0	7,2	7,5	5,8	7,9	8,5	/	6,5	7,0
ف/ع الناتج المحلي الإجمالي%	-8,7	-4,4	-1,4	3,0	2,4	-3,8	-0,5	9,8	4,0	2,0	-4,1	-6,3
المستوى العام للأسعار(%)	20,5	29,0	29,8	18,7	5,7	5,0	2,6	0,3	4,2	1,4	2,3	4,0
معدل النمو الاقتصادي(%)	-2,2	-0,9	3,9	3,8	1,2	4,7	3,2	2,2	2,6	4,1	6,7	5,1
رصيد الدين الخارجي - مليار دولار	25,7	29,5	31,5	33,6	31,2	30,5	28,3	25,3	22,6	22,6	23,5	21,4
خدمة الدين الخارجي%الصادرات	82,2	47,1	38,8	30,9	30,3	47,5	39,1	19,8	22,8	21,7	17,7	12,6
خدمة الدين الخارجي - مليار دولار	9,05	4,53	4,37	4,30	4,46	5,20	5,1	4,52	4,47	4,32	4,20	4,44
- أقساط الدين- مليار دولار	7,15	3,13	2,57	2,0	2,36	3,2	3,4	2,82	3,0	3,09	3,2	2,11
- الفوائد - مليار دولار	1,9	1,4	1,8	2,3	2,1	2,0	1,7	1,7	1,47	1,23	1,18	0,79
ف/ع ميزان المدفوعات (%)	0,0	-4,4	-6,3	-2,09	1,19	-1,74	-2,38	7,57	6,19	3,65	7,47	9,25
الاحتياطات الدولية - مليار دولار	1,5	2,67	2,1	4,23	8,05	6,84	4,40	11,90	17,96	23,11	32,94	42,3
الاحتياطات الدوليةبالأشهر	غ.م	2,9	2,3	4,52	9,56	7,39	4,58	12,19	18,08	19,14	24,34	28,0
الاستثمارات الدولية المباشرة- مليار.د	غ.م	0,01	غ.م	0,27	0,26	0,50	0,50	0,43	1,19	0,97	0,62	0,62

المصدر: عبد الباقي روابح، مرجع سبق ذكره، ص 229.

يتبين من خلال هذا الجدول، بأن النفقات العامة عرفت تراجعا كبيرا خلال الفترة ما بين عامي 1993-1996م، حيث انخفضت من 36,2 في المائة إلى 30,0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعزى إلى التدابير التقشفية الصارمة المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – في إطار سياسة المشروطية بموجب برنامجي التصحيح – التكييف الهيكلي المزدوج – لترتفع قليلا خلال عامي 1997-1998م، حيث بلغت مستوى 31,2 في المائة، أي دون مستوى عام 1993م، لتنخفض مجددا خلال عامي 1999-2000م، إلى مستوى 28,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، لترتفع مجددا بين عامي 2001-2004م، حيث بلغت ذروتها عام 2004م، إذ سجلت نسبة 38,9في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعزى – في معظمه – إلى جهود الدولة في إعادة إعمار ولاية بومرداس، والمناطق المتضررة في الولايات المجاورة، بعد الزلزال الذي ضربها في عام 2003م، وفي المقابل، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بين عامي 1993-1997م، من 27,6 في المائة إلى 34,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب الارتفاع النسبي في أسعار النفط، والذي تراوح بين 16,33 دولارا للبرميل و20,29 دولارا

للبرميل، بين عامي 1993-1996م، لتنخفض الإيرادات العامة بين عامي 1997-1998م، إلى 27,6 و29,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب الصدمة البترولية العكسية، حيث انخفضت أسعار النفط سنة 1998م إلى 12,28 دولارا للبرميل، لترتفع الإيرادات العامة عام 2000م، حيث بلغت 38,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب انتعاش أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث وصلت في نفس العام (2000م)إلى 27,6 دولارا للبرميل، لتعرف الإيرادات العامة تذبذبا في السنوات الموالية (بين عامي 2001 و 2004م)، بين الارتفاع والانخفاض ؛ وعلى هذا الأساس، فقد سجلت الميزانية العامة تحسنا مطردا بين عامي 1993-1997م، حيث وبفعل تدابير برنامجي التصحيح – التكييف الهيكلي (استقرار الاقتصاد الكلي وترشيد الانفاق العام، دعم اصلاح المؤسسات العامة وتوسيع نطاق خصخصتها، وتنمية القطاع الخاص، ودعم نظام التأمين والضمان الاجتماعي، وخفض قيمة الدينار وتحرير الأسعار، وتحرير التجارة الخارجية، وتبني منطق دولة الحد الأدنى، وتقليص سعر الصرف، وإصلاح الأنظمة الضريبية والمالية والبنكية لزيادة التنافسية واعتماد أدوات مالية جديدة، واحتواء التضخم) انخفض العجز من 8,7- في المائة عام 1993م إلى 1,4- في المائة عام 1995م، ليسجل بعد ذلك فائضا عامي 1996-1997م (3,0-2,4 في المائة)، ليعرف عجـزا مجددا عامي 1998-1999م (3,8--0,5- في المائة) بسبب انخفاض أسعار البترول، وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية، لتسجل الميزانية العامة فائضا مجددا بين عامي2000-2002م (9,8-2,0 في المائة)، ليعود العجز مجددا عامي 2003-2004م (4,1--6,3- في المائة)، ولعل من الصواب القول بأن فائض الميزانية المسجل يعود بالدرجة الأولى إلى التدابير التقشفية الصارمة والمتزامنة مع تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، أما عجز الميزانية في السنتين الأخيرتين، فمرده إلى سعي الدولة إلى إعادة إعمار ما خلفه زلزال بومرداس والمقدرة تكاليفها بـ: 105 مليار دينار جزائري، بما يمثل 49,9 في المائة من العجز المسجل عام 2003م[1].

كما يلاحظ في الجدول السابق، تذبذبا في الإنفاقين الاستهلاكي والاستثماري، بين الارتفاع والانخفاض، ولكن بفروقات محدودة ونسبية، أما معدلات التضخم، فقد شهدت انخفاضا حادا وتراجعا محسوسا، من 29,8 في المائة سنة 1995م، إلى0,3في المائة سنة 2000م، وبقي دون 05في المائة في السنوات التالية، والذي يمكن تفسيره، بالإجراءات المالية والنقدية الصارمة المتبعة وفق توجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين، والمترافقة مع تحسن معدلات النمو الاقتصادي من 2,2- في المائة سنة 1993م، إلى 06,7 في المائة سنة 2003م.

أما على صعيد المديونية الخارجية، فقد ارتفع رصيد الدين الخارجي من 25,7 مليار دولار أمريكي سنة 1993م، إلى 33,6 مليار دولار أمريكي سنة 1996م، لينخفض في السنوات الموالية تدريجيا، ليبلغ 21,4 مليار دولار أمريكي سنة 2004م، كمـا انخفضت خدمـة الديـن الخارجـي من 09,05 مليار دولار أمريكي

[1] عبد الباقي روابح، مرجع سبق ذكره، ص 231.

سنة 1993م، والتي شكلت 82,2 في المائة من عائدات الصادرات خلال نفس السنة (1993م)، إلى 04,30 مليار دولار أمريكي سنة 1996م، والتي مثلت 30,9 في المائة من عائدات الصادرات خلال نفس السنة، ليرتفع مقدار خدمة الدين ونصيبه من الصادرات مؤقتا خلال السنتين المواليتين (1997-1998م) بسبب تراجع عائدات المحروقات، لينخفضا بعدها إلى غاية 04,44 مليار دولار أمريكي/12,6 في المائة من عائدات الصادرات سنة 2004م، كما تراجعت خدمات أقساط الدين وفوائده من 07,15 مليار دولار أمريكي بفائدة 01,9 مليار دولار أمريكي سنة 1993م، إلى 02,11 مليار دولار أمريكي بفائدة 00,79 مليار دولار سنة 2004م، ويعود تحسن مؤشرات الدين الخارجي، إلى استفادة الجزائر من الظروف الدولية الملائمة كارتفاع أسعار المحروقات، ونمو الاستثمارات الدولية – ولو بشكل نسبي ومحدود –واعتماد الجزائر لآليات وطرق جديدة معتمدة لتخفيض مخزون الدين الخارجي، انعكست إيجابيا على ميزان المدفوعات والاحتياطات الدولية، فبعدما كان ميزان المدفوعات يسجل عجزا بلغ سنة 1995م (6,3-%)، صار يسجل فائضا بلغ سنة 2004م (9,25%)، كما ارتفعت الاحتياطيات الدولية من 1,5 مليار دولار أمريكي سنة 1993م، إلى 42,3 مليار دولار أمريكي سنة 2004م، ويعزى هذا التحسن حسب تقرير البنك الدولي الخاص بالجزائر الصادر عام 2003م، إلى اعتماد تدابير – سبقت الإشارة إليها – من شأنها توفير المناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، عبر استفادته من امتيازات ضريبية ومزايا جمركية، ورفع العراقيل الإدارية والأساليب التمييزية، بما يعود بالإيجاب على ميزان المدفوعات، عبر زيادة تدفق رأس المال الأجنبي، وتعظيم الصادرات أو تخفيض الواردات بفعل زيادة الإنتاج المحلي، وتلبيته لحاجيات السوق الوطنية، ويقدم التقرير بيانات كمية حول تطور مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة بين عامي 1993م و2000م، كالصناعة خارج قطاع المحروقات التي تطورت حصتها في خلق القيمة المضافة من 15,7 في المائة سنة 1993م إلى 35 في المائة سنة 2000م، والبناء خارج قطاع المحروقات والذي تطورت حصته من 60,6 في المائة سنة 1993م إلى 67,9 في المائة سنة 2000م، والنقل والاتصالات من 56,2 في المائة عام 1993م إلى 72,3 في المائة عام 2000م.[1]

على صعيد آخر، فقد كان لإجراءات ومشروطية صندوق النقد والبنك الدوليين الخاصة بمعالجة مديونية الجزائر، آثار وانعكاسات اجتماعية سلبية، فتخفيض قيمة العملة الوطنية (د.ج) مثلا أدى إلى تضخم الأسعار المحلية، وارتفاع أسعار المنتجات، وتقليص القدرة الشرائية للمواطنين الجزائريين، وإلغاء الدعم على أسعار المواد واسعة الاستهلاك، وإلغاء الرقابة على الأسعار، وتحرير الأسعار... فضلا عن تجميد عمليات السحب و/أو إصدار العملة الوطنية بحجة محاربة التضخم وتقييد الكتلة النقدية الوطنية بالتوازي مع رفع الأسعار، وهو ما دفع الحكومة إلى انتهاج سياسة أكثر تشددا ، كتخفيض الأجور، وتسريح العمال، وهو ما زاد في تفاقم مشكلة البطالة، التي ارتفع معدلها وفق بيانات البنك الدولي خلال

[1] عبد الباقي روابح، مرجع سبق ذكره، ص 236.

الفترة ما بين عامي: 1990-2000م، من 19,7 في المائة عام 1990م إلى 29,5 في المائة عام 2000م، لتنخفض بعدها تدريجيا، حيث انخفضت في العام التالي (2001م) إلى 27,3 في المائة، ثم 15,3 في المائة عام 2005م، كنتيجة للسياسة المالية التوسعية المنتهجة بعد ارتفاع أسعار البترول، وتبني الجزائر لعدة برامج استثمارية ذاتية في إطار مخططات تنموية، انطلاقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي.[1]

وبالنتيجة، فتراجع قيمة العملة الوطنية، والضعف المؤسسي، وانخفاض مستوى الخدمة الاجتماعية، وتدهور التجارة الخارجية، والتبعية الاقتصادية للخارج، وغليان الجبهة الاجتماعية الداخلية بفعل التدابير والإجراءات التقشفية الصارمة في إطار مشروطية صندوق النقد والبنك الدوليين، فضلا عن التقييمات السلبية للبنك الدولي للاقتصاد الجزائري في تقاريره الدورية (الفساد، وعدم التحكم في تكاليف المشروعات، وعدم احترام آجال إنجاز المشاريع...)، كلها زادت من تصاعد حدة التذمر والانتقادات الرسمية تجاه البنك الدولي وسياساته الاقراضية، وتبعات برامجه ومشروطيته، وتنامي تدخلاته في السياسة الاقتصادية للجزائر كما حدث في رد فعل السلطات الجزائرية على تقرير البنك الدولي حول الجزائر لعام 2003م، بشأن كيفية تسيير عوائد المحروقات، وعدم إشراك هيئات وقطاعات واسعة من المجتمع في إعداد وتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو ما دفع السلطات الجزائرية إلى إيقاف إبرام اتفاقيات القروض مع البنك الدولي، والتعجيل بتسوية مديونية الجزائر تجاه البنك الدولي، مستفيدة في ذلك من الوفرة المالية، وتوفر الآليات القانونية الكفيلة بذلك، حيث تنص مواد قروض البنك الدولي ذات الهامش الثابت على إمكانية سداد الديون في حال قدرة الدولة المقترضة على تسوية ديونها.[2]

وبالعودة إلى تقييم فعالية برامج ومشروعات البنك الدولي في الجزائر، فيمكن استعراضها في الجدول الموالي (في الصفحة التالية)، والمعنية بتقديرات الإنجاز بين عامي 1994م و2003م، بناءا على تقارير إنجاز التنفيذ والنتائج، حيث يلاحظ أنه من بين 17 مشروعا، كانت نتائج ثمانية مشروعات مقبولة ومرضية، ونتائج مشروعين مقبولة إلى حد ما، في حين كانت نتائج ثلاث مشروعات غير مقبولة و/أو غير مرضية، ونتائج مشروعين غير مقبولة إلى حد ما (تحت المتوسط)، بينما كانت نتائج مشروعين آخرين أسوأ حيث صنفت بأنها غير مقبولة للغاية و/أو غير مرضية على الإطلاق، وبالنتيجة، نتائج عشرة مشروعات تقديراتها إيجابية نسبيا، بينما نتائج سبعة مشروعات تقييمها سلبي، بينما بقيت مخاطر النواتج الإنمائية لتلكم المشروعات غير متاحة للاطلاع العام، أما أداء البنك الدولي ممثلا في مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فقد كـان مقبولا ومرضيا في عشرة مشاريع، ومقبولا نسبيا في مشروعين، وغير مقبول ولا مرض في أربـع مشروعات، وغير مقبول نسبيا في مشروع واحد، بينما كان عرض أدائـه

[1] عنتر بوتيارة والهاشمي بن واضح، " تحليل قياسي لمعدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2015) في ظل السياسات والبرامج الحكومية "، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد: 08، العدد: 01، الصادر سنة 2019م، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك – تمنراست، ص ص420-421.

[2] لخضر عليان، مرجع سبق ذكره، ص ص98-100.

الجدول رقم 18: تقديرات الإنجاز لمؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير الخاصة بمشروعاتها في الجزائر1994-2003:

اسم المشروع	النتائج	مخاطر النواتج الانمائية	أداء البنك	استعراض الأداء	أداء الحكومة	الهيئة المنفذة
مش دعم العمالة الريفية 2003م	مقبولة	غير متاحة	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول
مش الحد من المخاطر الطبيعية في المناطق الحضرية 2002م	مقبولة إلى حد ما	غير متاحة	مقبول إلى حد ما	مقبول إلى حد ما	مقبول إلى حد ما	مقبول إلى حد ما
مشروع المساعدة التقنية للتمويل العقاري 2002م	مقبولة إلى حد ما	غير متاحة	مقبول	مقبول	مقبول إلى حد ما	مقبول جدا
مشروع المساعدة التقنية في قطاع النقل 2001م	غير مقبولة	غير متاحة	مقبول	غير مقبول إلى حد ما	غير مقبول إلى حد ما	غير مقبول إلى حد ما
مشروع تحديث البنية التحتية للنظام المالي 2001م	مقبولة	غير متاحة	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول
مشروع المساعدة التقنية في قطاع الطاقة والمناجم 2001م	غير مقبولة إلى حد ما	غير متاحة	مقبول إلى حد ما	غير مقبول إلى حد ما	غير مقبول إلى حد ما	مقبول إلى حد ما
مشروع تحديث / عصرنة أنظمة الميزانية 2001م	غير مقبولة إلى حد ما	غير متاحة	غير مقبول إلى حد ما	غير مقبول إلى حد ما	غير مقبول إلى حد ما	غير مقبول إلى حد ما
مشروع إصلاح قطاع البريد والاتصالات 2000م	مقبولة	غير متاحة	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول
مشروع قرض لدعم مسار الخوصصة 2000م	غير مقبولة جدا	غير متاحة	غير مقبول	غير متاح	غير متاح	غير مقبول
مش استعجالي لإعمار عين تيموشنت بعد الزلزال 2000م	مقبولة	غير متاحة	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول
مشروع إسكان محدودي الدخل 1998م	غير مقبولة	غير متاحة	غير مقبول	غير متاح	غير متاح	غير مقبول
مشروع لتمويل برامج التشغيل الريفية 1997م	مقبولة	غير متاحة	مقبول	غير متاح	غير متاح	مقبول
مشروع مراقبة التلوث الصناعي 1996م	مقبولة	غير متاحة	مقبول	غير متاح	غير متاح	مقبول
مشروع دعم / إصلاح نظام الضمان الاجتماعي 1996م	مقبولة	غير متاحة	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول
مشروع طريق وطني (06)1995م	غير مقبولة	غير متاحة	غير مقبول	مقبول	غير مقبول	غير مقبول
مشروع استعجالي لإعادة إعمار معسكر 1994م	مقبولة	غير متاحة	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول
مشروع وطني للتموين بالمياه الشروب والصرف الصحي 1994م	غير مقبولة للغاية	غير متاحة	غير مقبول	غير متاح	غير متاح	غير مقبول

المصدر: من تصميم الباحث بالاعتماد على تصنيفات بيانات مشروعات مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائر والمتاحة على الموقع: https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/projects-list?countrycode_exact=DZ&os=0

مرضيا في ثمانية مشاريع ومقبولا نسبيا في مشروع واحد، وغير مقبول إلى حد ما في ثلاثة مشاريع، بينما بقي عرض أدائه غير متاح للاطلاع العام في خمسة مشاريع، أما تقييم أداء الحكومة الجزائرية – من وجهة نظر البنك الدولي – فقد كان مقبولا ومرضيا في ستة مشاريع، ومقبولا نسبيا في مشروعين، بينما لم يكن مقبولا ولا مرضيا في مشروع واحد، وغير مقبول نسبيا في ثلاثة مشاريع، بينما بقي تقييم أداء الحكومة في خمسة مشاريع غير متاح للاطلاع العام، وبالنتيجة، فتقييم أداء البنك الدولي كان إيجابيا في 12 مشروعا، وسلبيا في بقية المشاريع (05)، بينما تقييم أداء الحكومة الجزائرية فقد كان إيجابيا في ثمانية مشاريع، وسلبيا أو غامضا وغير متاح في تسعة مشاريع، في حين كان تقييم أداء الهيئة المنفذة للمشروع مقبولا في ثمانية مشاريع، ومرضيا جدا في مشروع واحد، ومقبولا نسبيا في مشروعين، وغير مقبول في أربعة مشاريع، وغير مرض نسبيا في مشروعين، وبالنتيجة، فأداء الهيئات المنفذة للمشاريع إيجابي في 11 مشروعا، وسلبي في ستة مشاريع.

على صعيد آخر، بقيت تقييمات إنجاز مشروعي دعم إعادة تأهيل وهيكلة القطاع الاقتصادي (1994م)، ومشروع قرض للتكييف الهيكلي(1996م) غير متوفرة.

وبالانتقال لتقديرات مجموعة التقييم المستقلة (IEG)، والتي وضعت بناءا على مراجعة تقارير إنجاز التنفيذ بين عامي 1994م و2003م، فيمكن استعراضها في الجدول التالي:

الجدول رقم 19: تقديرات التقييم المستقل الخاصة بمشروعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الجزائر 1994-2003:

اسم المشروع	تقدير النواتج	مخاطر النواتج الانمائية	أداء البنك	استعراض الأداء	أداء الحكومة	الهيئة المنفذة	جودة تقرير إنجاز التنفيذ	جودة الرصد والتقييم
مشروع دعم العمالة الريفية 2003م	مقبولة	متوسطة	مقبول إلى حد ما	مقبول	مقبول	مقبول	غير مقبولة	ضئيلة
م. تحديث البنية التحتية للنظام المالي 2001م	مقبولة	ضعيفة إلى منخفضة	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبولة	ضئيلة
مشروع إصلاح قطاع البريد والاتصالات2000م	مقبولة إلى حد ما	متوسطة	مقبول	مقبول إلى حد ما	مقبول إلى حد ما	مقبول إلى حد ما	مقبولة	ضئيلة
م. استعجالي لإعمار عين تيموشنت بعد زلزال 2000م	مقبولة	ضعيفة إلى منخفضة	مقبول إلى حد ما	مقبول	مقبول	مقبول	مقبولة	ضئيلة
مشروع إسكان محدودي الدخل1998م	غير مقبولة	غير متاحة	غير مقبول	غير مقبول	غير مقبول	مقبول	غير مقدرة	غير متاحة
مشروع لتمويل برامج التشغيل الريفية 1997م	مقبولة	غير متاحة	مقبول جدا	مقبول	مقبول	مقبول	أنموذجية	غير متاحة
مشروع مراقبة التلوث الصناعي 1996م	مقبولة إلى حد ما	غير متاحة	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	غير مقبولة	غير متاحة

...../.....

دعم/إصلاح نظام الضمان الاجتماعي 1996م	مقبولة	غير متاحة	مقبول	مقبول	غير متاح	مقبول	مقبولة	غير متاحة
مشروع استعجالي لإعادة إعمار معسكر 1994م	مقبولة	غير متاحة	مقبول	مقبول	مقبول	غير مقبول	مقبولة	غير متاحة
مشروع وطني للتموين بالمياه الشروب والصرف الصحي 1994م	غير مقبولة للغاية	غير متاحة	غير مقبول	غير مقبول	غير مقبول	غير مقبول	مقبولة	غير متاحة

المصدر: من تصميم الباحث بالاعتماد على تصنيفات بيانات مشروعات مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائر والمتاحة على الموقع: https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/projects-list?countrycode_exact=DZ&os=0

يتبين من خلال استعراض تقديرات مجموعة التقييم المستقلة (IEG)، والتي وضعت بناءا على مراجعة تقارير إنجاز التنفيذ بين عامي 1994م و2003م، مايلي:

– عدم توفر بيانات التقييمات المستقلة لتسعة قروض مشروعات لمؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائر بين عامي 1994م و2003م، وهو ما يقلل من تقدير فعالية أداء برامج ومشروعات البنك الدولي، وجدواها الاقتصادية والتنموية، وبالذات قروض المشروعات الخاصة بتدابير الإصلاح والتكييف الهيكلي، والمتمثلة في مشاريع دعم إعادة تأهيل وهيكلة القطاع الاقتصادي (1994م)، ومشروع قرض للتكييف الهيكلي(1996م)، ومشروع قرض لدعم مسار الخوصصة(2000م)، ومشروع تحديث/عصرنة أنظمة الميزانية (2001م).

– عدم إتاحة تقديرات مخاطر النواتج الإنمائية لستة مشاريع، بينما تراوحت تقديرات مخاطر النواتج الإنمائية الخاصة بالأربعة مشاريع الأولى بين المتوسطة والضعيفة إلى المنخفضة ؛ ونفس الحالة تنطبق على التقديرات الخاصة بجودة الرصد والتقييم، حيث لم تتح تقييماتها المعنية بستة مشاريع للاطلاع العام، بينما قيمت جودة عملية الرصد والتقييم الخاصة بالأربعة مشاريع الأولى سلبيا بتقدير ضئيلة.

– ثمة تطابق كبير بين تقديرات و/أو تقييمات الإنجاز التابعة لمؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتقديرات التقييم المستقل، الخاصة بمشروعات البنك الدولي في الجزائر، حيث لم ترد إلا بعض الفروقات البسيطة، وغير الجوهرية نذكر منها: تقييم أداء البنك الدولي في مشروع دعم العمالة الريفية (2003م)كان مقبولا، في المقابل صنف أداؤه حسب مجموعة التقييم المستقلة بأنه مقبول إلى حد ما، كذلك كان تقييم نتائج مشروع إصلاح قطاع البريد والاتصالات(2000م) مقبولة حسب تقديرات الإنجاز التابعة لمؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، في مقابل صنف تقييم نتائجه من قبل مجموعة التقييم المستقلة بأنها مقبولة إلى حد ما.

– فيما يخص جودة تقارير إنجاز التنفيذ، فقد صنفت جودة ستة منها بتقدير مقبولة، وواحدة أنموذجية، بينما لم تقدر جودة تقرير إنجاز التنفيذ الخاصة بمشروع إسكان محدودي الدخل (1998م)، كما صنفت جودة تقارير إنجاز تنفيذ مشروعية بأنها غير مقبولة، وفي المقابل تبقى تقارير تقييم أداء المشروعات غير متاحة للاطلاع العام.

تجدر الإشارة كذلك في هذا الصدد، بأن تقارير تقديرات مجموعة التقييم المستقلة (IEG)، آلية من آليات تعزيز المساءلة، عبر تقييم نتائج وأداء سياسات ومشاريع وعمليات مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتعزيز ثقافة النتائج والمحاسبة.

على صعيد آخر، فقد كانت تقديرات مجموعة التقييم المستقلة (IEG) لمشروعات مؤسسة التمويل الدولية في الجزائر للسنوات المالية 2004–2010م مقبولة إلى حد ما، وبالتالي مرضية عموما.[1]

والجدول التالي يوضح تقييمات مجموعة التقييم المستقلة لأداء مؤسسات مجموعة البنك الدولي بالجزائر:

الجدول رقم 20: تقديرات التقييم المستقل لأداء مؤسسات مجموعة البنك الدولي في الجزائر 2004–2010:

الدولة	السنوات المالية	CASCR تقييم النتائج	CASCR أداء البنك IBRD	CASCR أداء م.ت.د IFC	CASCR أداء و.د.ض.إ MIGA	IEG تقييم النتائج	IEG أداء البنك IBRD	IEG أداء م.ت.د IFC	IEG أداء و.د.ض.إ MIGA
الجزائر	2004–2010	مقبولة إلى حد ما	مقبول إلى حد ما	مقبول إلى حد ما	غير متاح Not Available	غير مقبولة إلى حد ما	مقبول Fair	مقبول إلى حد ما	غير متاح Not Available

المصدر: من تصميم الباحث (بتصرف) نقلا عن بيانات تصنيفات مجموعة التقييم المستقلة على المستوى القطري الموجودة في الموقع الالكتروني: https://ieg.worldbankgroup.org/data/rap2018-mna-cs

يتبين من خلال هذا الجدول أن تقييم مجموعة التقييم المستقلة (IEG)لنتائج استراتيجية إدارة المشاريع القطرية بالجزائر سلبي عموما (غير مقبولة إلى حد ما)، أما بالنسبة لأداء مؤسستي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية بالجزائر فقد كان التقييم إيجابي عموما (مقبول ومرضي إلى حد ما)، في حين يبقى تقييم فعالية أداء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار غير متاح للاطلاع العام.

على صعيد آخر، لم ترد أي حالات شكاوى أو تحقيق في مشروعات مؤسستي التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالجزائر، من قبل مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة (CAO)، باعتباره آلية مستقلة للمساءلة، بحسب بيانات (CAO Cases) الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ؛ في حين لم يمكن الاطلاع على تحقيقات أو تقارير لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة (INT)، لمعرفة إمكانية وجود حالات الاحتيال والفساد في المشاريع التي تمولها مجموعة البنك الدولي بالجزائر بسبب عدم إمكانية الاطلاع على الوثائق والمستندات (Documentsis not available for public viewing) ؛ كما لم ترد أي حالات شكاوى لمواطنين جزائريين يعتقدون بأنهم تعرضوا لأضرار من مشاريع تمولها مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أو يحتمل تضررهم منها لاحقا، لدى هيئة التفتيش (The Inspection Panel)، بحسب بيانات (Panel cases)، وهيئة التفتيش هي آلية مستقلة لتنظيم الشكاوى، وضمان المساءلة عن التزامات البنك الدولي تجاه حقوق الإنسان والبيئة، أما دائرة معالجة المظالم (GRS)، فلم ترد بها أي حالات لمعالجة شكاوى مواطنين جزائريين، بحكم إنشائها في العام 2015م، أي بعد إيقاف السلطات الجزائرية إبرام اتفاقيات قروض المشروعات مع البنك الدولي منذ العام 2010م.

[1] The Independent Evaluation Group (IEG), « Middle East and North Africa Region: Country Strategy Ratings », site visited : 10/05/2021 :https://ieg.worldbankgroup.org/data/rap2018-mna-cs

المبحث الثالث: أداء مجموعة البنك الدولي في مصر:

يوفر البنك الدولي منتجات مالية ومشورة فنية بشأن المشروعات المعتمدة والسياسات المتخذة، لمساعدة البلدان الفقيرة والمتخلفة على مواجهة تحديات الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين الظروف المعيشية والتنموية لمواطنيها.

ومن هذا المنطلق، فقد انضمت مصر لعضوية البنك الدولي، وانخرطت معه في برامج تنموية وخدمات فنية واستشارية، سعيا منها للاستفادة من قروض ومشروعات مجموعة البنك الدولي، وخبراته الفنية من بحوث ودراسات ومشورات ... والموجهة نحو معالجة التحديات الإنمائية والأزمات الاقتصادية، من جهة، ومن جهة أخرى، دعم سياساتها وبرامجها التنموية، وتطوير بنيتها المؤسسية.

المطلب الأول: تطور علاقات مجموعة البنك الدولي بمصر:

مصر Egypt، دولة عربية متوسطية وشرق أوسطية، تقع شمال شرق افريقيا، ولديها امتداد آسيوي عبر شبه جزيرة سيناء، يقدر عدد سكانها حسب آخر الاحصائيات المسجلة في العام 2021م: 101,4 مليون نسمة، يتركز 96 مليون نسمة منهم على طول مجرى نهر النيل والدلتا، وتبلغ مساحة البلاد 1.001.450 كم مربع.[1]

انخرطت مصر في عضوية المنظمات المالية الدولية – ومن ضمنها البنك الدولي – ولجأت إليها للحصول على موارد مالية لتمويل مشروعاتها التنموية، في ضوء عدم كفاية مواردها المتاحة، والاستفادة من خبراتها الفنية.

تعتبر مصر من بين البلدان المؤسسة للبنك الدولي، حيث كانت مصر من بين الـ 44 دولة المشاركة في مؤتمر بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 1944م، وبالتالي فقد اكتسبت مصر العضوية الأصلية في البنك الدولي بحكم مشاركتها في إنشاء مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، وذلك بتاريخ: 27 ديسمبر 1945م، ومع إنشاء مؤسسة التمويل الدولية عام 1956م، والتي تضطلع بتقديم قروض لشركات القطاع الخاص، كانت مصر من أوائل الدول المنضمة إلى عضوية المؤسسة بتاريخ: 20 جويلية 1956م، وفي عام 1960م، أنشئت المؤسسة الدولية للتنمية، وتنضم إلى مجموعة البنك الدولي، لتنضوي مصر في عضوية المؤسسة بتاريخ: 26 أكتوبر 1960م.[2]

ولعل من الصواب القول، بأنه على الرغم من العضوية المبكرة لمصر في مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير – كدولة مؤسِّسَة – إلا أن التعاون و/أو التعامل مع البنك الدولي لم ينطلق فعليا حتى منتصف خمسينيات القرن الماضي، وذلك بسبب تركيز مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير على برامج إعادة الإعمار، وبناء اقتصاديات الدول الأوروبية – وبالذات الغربية الرأسمالية – التي دمرتها الحرب

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، " الفاو في مصر: لمحة عن جمهورية مصر العربية "، تاريخ التصفح: 2021/05/07م، على الموقع الالكتروني: http://www.fao.org/egypt/our-office/egypt-at-a-glance/ar/

[2] البنك الدولي، " البلدان الأعضاء: البلد/تاريخ العضوية "، مرجع سبق ذكره.

العالمية الثانية، ومن هذا المنطلق، فقد كانت أول علاقة لمصر بالبنك الدولي في عام 1955م، ففي نوفمبر من نفس العام، بدأت المفاوضات المصرية مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وممثلي الحكومتين الأمريكية والبريطانية، من أجل المساهمة في تمويل مشروع بناء السد العالي، حيث قامت الحكومة المصرية وقتها بتكليف مجموعة من الخبراء الألمان لإعداد دراسة شاملة حول المشروع، والتي خلصت إلى أن المشروع ممكن التنفيذ من الناحية الفنية، ولكن تمويله ضخم ومكلف، ومن أجل الحصول على التمويل، سافر وزير المالية والتجارة آنذاك "عبد المنعم القيسوني" إلى واشنطن للتفاوض حول المشروع مع الأطراف السابقة الذكر، وانتهت المفاوضات بإعلان البنك الدولي في ديسمبر 1955م، موافقته على تمويل مشروع السد العالي، مناصفة بالاشتراك مع حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، ولكن هذه الموافقة مرهونة بشروط – يمكن اعتبارها تعجيزية ومجحفة – وهي: أحقية البنك الدولي في مراجعة ميزانية مصر، وأن تتعهد مصر بعدم إبرام أي اتفاقيات مالية أو الحصول على قروض دون موافقة البنك الدولي، وأن تتعهد مصر بتركيز تنميتها على مشروع السد العالي فقط، وأن تقوم بتخصيص ثلث دخلها لمدة عشر سنوات لهذا المشروع وحده، وهو ما اعتبرته مصر إجحافا وتدخلا في سياستها الاقتصادية، وتقييدا لاستقلالية قراراتها السيادية، لتعلن مصر رفضها لقرض البنك الدولي، وبالتالي إلغاء القرض، ورفع الدعم الأمريكي والبريطاني للمشروع بحجة عدم قدرة الاقتصاد المصري على تحمل أعباء وتكاليف بناء السد، وهو ما دفع مصر بعد ذلك إلى اللجوء للاتحاد السوفيتي والمعسكر الشيوعي لتمويل المشروع، والاستعانة بالخبرات السوفيتية في عملية التنفيذ، في تحد واضح للدول الغربية الليبرالية، والتي ردت على ذلك باتخاذ إجراءات سياسية ودولية ضد مصر.[1]

يعتبر مشروع تطوير قناة السويس The Suez Canal Development Project، أول مشروع منجز للبنك الدولي بمصر، والذي اعتمد بتاريخ 1959/12/22م، بقرض بقيمة 56,50 مليون دولار أمريكي. [2]

عرفت بعد ذلك علاقات مصر مع البنك الدولي جمودا، حيث لم يتم التعامل مع البنك الدولي بشكل مطلق إلى غاية العام 1970م، ولعل من الصواب القول، بأن السبب الرئيس لعدم إبرام أي اتفاقيات و/أو مشاريع بين البنك الدولي ومصر، خلال تلك الفترة، يعود لطبيعة النظام الاقتصادي المعتمد من قبل مصر في تلك الفترة، ألا وهو النظام الاشتراكي، والذي قوامه التخطيط الاقتصادي القومي الشامل والتطبيق الاشتراكي، والذي يعتبر بدوره المنظمات المالية الدولية، بأنها مجرد أدوات ووسائل أو آليات

---

[1]– أحمد علي حسن، " مصر ... بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي"، **مجلة الوعي العربي**، تاريخ التصفح: 2021/05/09م، عبر بوابتها الالكترونية: https://elw3yalarabi.org/elw3y/2019/07/30/%D9%85%D8%B5%D8%B1-

– كمال مراد عبد الحميد، " مصر وصندوق النقد الدولي ... تاريخ من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وخبراء: الفشل ممنوع"، **جريدة الأهرام اليومي**، عدد 2016/08/02، عبر بوابتها الالكترونية: https://gate.ahram.org.eg/News/1183318.aspx

[2] البنك الدولي، " المشاريع في مصر"، تاريخ التصفح: 2021/05/20م، على الموقع الالكتروني:
https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/projects-list?countrycode_exact=EG&os=180

امبريالية، لتكريس الهيمنة الرأسمالية العالمية، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وفرض الوصاية غير المباشرة عليها، في ضوء التجربة السابقة لمشروع السد العالي، فضلا عن أن الحكومة المصرية آنذاك كانت تعتقد بإمكانية الاعتماد على الاستثمارات الخاصة – الوطنية والأجنبية – لتحقيق التنمية، حيث شهدت السنوات الست التالية (1960–1965م) ارتفاعا ملحوظا في معدلات الاستثمار، ومتوسط الدخل.[1]

شهدت علاقات البنك الدولي مع مصر نقلة نوعية، خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، حيث انخرط البنك الدولي في تمويل عديد المشروعات التنموية، ابتداءًا من العام 1970م، بواقع مشروع واحد بين عامي 1970–1972م، ثم بواقع مشروعين إلى خمسة مشاريع تنموية في السنة، خلال السنوات التالية، لتبلغ ثمانية مشاريع في عام 1977م، بمبلغ ارتباط إجمالي لذات السنة يقدر بـ: 369,5 مليون دولار أمريكي، كما توزعت مشاريع البنك الدولي خلال نفس الفترة على قطاعات: الزراعة والنقل، والتعليم والطاقة، والاتصالات والبنوك، والصناعة التحويلية والتنمية العمرانية.

استمرت وتيرة التعاون بين مصر والبنك الدولي بالزيادة فيما يخص عدد المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي، خلال ثمانينات القرن الماضي، والتي تتراوح بين مشروعين إلى عشرة مشاريع في السنة، باستثناء عام 1987م، الذي لم يشهد ابرام أي اتفاق قرض بين البنك الدولي ومصر، وعام 1988م، الذي شهد ابرام اتفاق قرض واحد فقط، ففي سنة 1980م – على سبيل المثال – مول البنك الدولي عشرة مشاريع، بمبلغ ارتباط إجمالي يقدر بـ: 566,1 مليون دولار أمريكي، منها مشروع قرض للطاقة الكهربائية بقيمة 127 مليون دولار، ومشروع قرض لتطوير وتنمية الأراضي الصحراوية المستصلحة بقيمة 80 مليون دولار، ومشروع تعليمي بقيمة 40,10 مليون دولار أمريكي.[2]

تجدر الإشارة في هذا الإطار، بأن أغلب قروض البنك الدولي لمصر خلال الفترة ما بين عامي 1970م إلى غاية عام 1981م، كانت بتمويل من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، حيث مولت قروض بشروط ميسرة، لتمويل برامج من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوتات وعدم المساواة، وتحسين المستويات المعيشية للمواطنين المصريين، في مجالات: التعليم والبنية الأساسية، والزراعة والتنمية الاقتصادية والمؤسسية كمشروعات الطاقة الكهربائية، والبنوك الموجهة لتمويل عمليات التنمية، والتنمية الحضرية، والسياحة ... وبلغ عدد المشروعات التي مولتها خلال نفس الفترة 31 مشروعا، من بينها خمسة مشاريع ممولة بالاشتراك مع مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، وكانت السنة المالية لآخر اعتماد من المؤسسة الدولية للتنمية عند التخرج الأولي لمصر هي السنة المالية 1981م.[3]

---

[1] جلال أمين، **قصة الاقتصاد المصري: من عهد محمد علي إلى عهد مبارك**. دار الشروق، القاهرة، 2012، ص ص50–51.

[2] البنك الدولي، " المشاريع في مصر"، مرجع سبق ذكره.

[3] - لتفاصيل أوفر، أنظر نفس المرجع.

- المؤسسة الدولية للتنمية، " بلدان تخرجت من أهلية الاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية "، تاريخ التصفح: 2021/06/03م، على الموقع: https://ida.albankaldawli.org/about/ida-graduates

في نفس الفترة (خلال عقدي سبعينات وثمانينيات القرن الماضي)، انضمت مصر لعضوية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار(ICSID) بتاريخ: 02 جوان 1972م، بعد تحسن وتطور علاقاتها مع البنك الدولي، في حين كانت من ضمن أوائل الدول المنضمة لعضوية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، مباشرة عقب إنشائها بتاريخ: 12 أفريل 1988م.[1]

علاوة على ما تقدم، فقد انتهجت مصر منذ عام 1974م، سياسة الانفتاح الاقتصادي، كبديل عن نظام التخطيط الشامل، والقائم على تشجيع الاستثمارات الأجنبية، والاستعانة بها في عمليات التنمية، فضلا عن تحرير الأسعار، وتشجيع القطاع الخاص ليكون شريكا أساسيا في عملية التنمية إلى جانب القطاع العام وإصلاح هيكل التعريفة الجمركية والسعي لتحرير التجارة الخارجية من سيطرة القطاع العام بالسماح للقطاع الخاص بالمشاركة في عمليات التصدير والاستيراد... وقد ارتبط هذا التحول الاقتصادي بالاعتبارات والتوجهات السياسية، أي: التحول في السياسة الخارجية المصرية، والعلاقات الجديدة مع الدول الغربية الرأسمالية، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، وتطبيع العلاقات مع إسرائيل، ورغم تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة بلغت 09,8 في المائة خلال الفترة 1974–1980م، إلا أن النمو الاقتصادي ارتبط بالقطاعات الخدمية دون القطاعات الإنتاجية، كما اقترن هذا النمو بالاستنزاف المستمر لموارد الدولة المصرية، في صورة مدفوعات للدائنين الأجانب، تسديدا للقروض، ووفاءً لفوائدها، وفي صورة تدهور كبير في معدلات تبادل الصادرات.[2]

وبالنتيجة، فقد أفضت سياسات الانفتاح الاقتصادي إلى نتائج كارثية على الاقتصاد المصري لعل أبرزها: تشوه النظام الضريبي، وتنامي النزعة الاستهلاكية في المجتمع المصري وغلق قطاعات الإنتاج الرئيسية، والتبعية (السياسية والاقتصادية) للرأسمال الأجنبي، وتخفيض الدعم وارتفاع الأسعار، وتصفية الصناعات المصرية وتطويق القطاع العام، وزيادة معدلات التضخم، وتخلف قطاعات الإنتاج الرئيسية (الزراعة – الصناعة)، وزيادة العجز الخارجي، فقد ارتفعت المديونية المصرية من 04,8 مليار دولار أمريكي سنة 1975م، إلى 08,1 مليار دولار سنة 1977م، لتبلغ 14,3 مليار دولار أمريكي سنة 1981م.[3]

مع تغير القيادة السياسية المصرية في العام 1981م، برز توجه جديد نحو إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المنتهجة، من أجل مواجهة التدهور الحاصل في الاقتصاد المصري من قبيل زيادة حدة المديونية الخارجية، والفساد الإداري، والبيروقراطية، وسوء توزيع الدخل، وتدهور المستوى المعيشي للسكان، وارتفاع الأسعار، وانتشار العشوائيات السكانية، وفشل السياسات المتبعة، وسوء اتخاذ القرارات

---

[1] البنك الدولي، " البلدان الأعضاء: البلد/تاريخ العضوية "، مرجع سبق ذكره.

[2] خيري أبو العزايم فرجاني، **ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية**. د.د.ن، د.ب.ن، د.ت.ن، ص ص152–154.

[3] – لتفاصيل أوفر أنظر: المرجع نفسه، ص ص157–175.

– جلال أمين، مرجع سبق ذكره، ص 81.

السياسية والاقتصادية، والتي توجت بتفاقم وتأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وفي خضم هذه الظروف، جاءت الدعوة لعقد مؤتمر اقتصادي يضم نخبة من الاقتصاديين المصريين (48 خبيرا اقتصاديا) في الفترة من 13-15 فيفري 1982م، خرج بتوصيات لعل أهمها: العودة للتخطيط القومي الشامل، وعدم المساس بالدعم، مع تكثيف إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق، مع الاستمرار في دعم القطاع العام والإبقاء على دور الدولة في إدارة الاقتصاد الكلي، إلا أن نتائج خطة هذه التنمية الاقتصادية كانت مخيبة للآمال، وجاءت بخلاف توصيات أعمال المؤتمر، حيث تراجع التخطيط، ولم تحل مشكلة العملة، وتم تفكيك واضعاف القطاع العام، في مقابل توجه القطاع الخاص نحو الاستثمارات الاستهلاكية، وبالتالي عدم كفاءة القرارات الاستثمارية وسوء تخصيص الموارد في القطاع الخاص، فضلا عن تعدد أسعار الصرف والتي ترتب عنها فروق سعرية، أدت إلى سوء تخصيص لموارد النقد الأجنبي، واختلال في حساب الموازنة العامة، كما زادت المديونية الخارجية لمصر لتبلغ 28 مليار دولار سنة 1982م، وتصل إلى 45 مليار دولار أمريكي سنة 1986م، فضلا عن عجز مصر عن سداد أقساط ديونها السابقة، ما دفع إلى الاستدانة مرات ومرات كي تستطيع سداد فوائد ديونها وتسيير السنة المالية، مما جعل أعباء الديون على مصر من أعلى أعباء الديون في العالم وقتها، كما تأثر الاقتصاد المصري كذلك بالصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986م، والتي أدت إلى انخفاض حاد في أسعار المحروقات، وبالتالي انخفاض الإيرادات البترولية، والمتزامنة مع انخفاض التحويلات المالية للمصريين العاملين بالخارج، متأثرة بدورها بانخفاض إيرادات الدول البترولية المضيفة لهم، فضلا عن انخفاض عائدات قناة السويس، والمقترنة بأعمال العنف التي ضربت السياحة المصرية في مقتل، وهو ما أدى إلى انخفاض غير مسبوق في حصيلة النقد الأجنبي، وزيادة وتعميق العجز في ميزان المدفوعات.[1]

دخلت العلاقات المصرية مع مجموعة البنك الدولي مرحلة جديدة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث استمرت وتيرة التعاون بين مصر والبنك الدولي بواقع مشروعين إلى أربعة مشاريع في السنة، باستثناء عام 1990م، الذي عرف مشروع قرض واحد خاص بتأهيل محطات الضخ بقيمة 31 مليون دولار أمريكي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد دفعت الوضعية المزرية للاقتصاد المصري، وانعكاساتها السياسية والاجتماعية، الدولة المصرية إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية، بمساعدة واشراف المنظمات المالية الدولية ممثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

فعلى مستوى صندوق النقد الدولي، لجأت مصر خلال السنة المالية 1992/1991م، إلى طلب مساعدة الصندوق، لمعالجة أزمتها الاقتصادية العميقة، واستعادة التوازن الاقتصادي المفقود، عبر تبنيها برنامجا للإصلاح الاقتصادي، حيث اقترضت الحكومة المصرية من الصندوق قرضا بقيمة 375,2 مليون دولار أمريكي، موجها لتحقيق جملة من الأهداف من بينها: تخفيض العجز في الميزانية العامة، وتحديد

[1]- خيري أبو العزايم فرجاني، مرجع سبق ذكره، ص ص168-177.

- جلال أمين، مرجع سبق ذكره، ص 88، وص 96.

حجم الائتمان للقطاع العام، وتوسيعه للقطاع الخاص، وتحديد سعر الفائدة عن طريق قوى السوق، وتعديل أسعار الطاقة بشكل تدريجي لتبلغ مستواها الحقيقي بعد خمس سنوات، واعتماد برنامج لخصخصة المؤسسات العمومية، وإصلاح الأنظمة الضريبية والمالية والبنكية، واحتواء التضخم ....[1]

أما على مستوى البنك الدولي، فقد استهل برامجه ومشروعاته الإصلاحية العام 1991م، بمشروع قرض للتكييف الهيكلي Structural AdjustmentLoan Project، المعتمد بتاريخ: 1991/06/21م، بقيمة: 300,00 مليون دولار أمريكي، بهدف دعم البرنامج الإصلاحي للحكومة المصرية، عبر: البدء في تقليص دور الدولة في النشاط الإنتاجي، وإعادة توجيه دفة الاقتصاد نحو نظام اقتصاد السوق الحر ؛ تحسين البيئة التنظيمية للقطاع الخاص، وتحقيق المساواة بين الشركات الخاصة والمؤسسات العامة، وزيادة التنافسية ؛ تصحيح اختلالات هيكل الأسعار ونظام الحوافز، عبر تحرير سياسات التسعير والتجارة ؛ وفي المحصلة، يهدف مشروع هذا القرض إلى خلق الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وقد تم تحقيق أهداف برنامج الحكومة الإصلاحي جزئيا، حيث نجحت إصلاحات الاقتصاد الكلي في خفض العجز المالي، والحد من التضخم، وتحقيق بعض الإنجازات في مجال تحرير التجارة والأسعار، كخفض مستويات التعريفات الجمركية، وتقليل ضوابط التصدير، وتحرير العديد من الأسعار المحلية، ولكن على صعيد آخر، فإن التقدم في مجال تقليص دور الدولة في عمليات الإنتاج، وتحسين البيئة التنظيمية للقطاع الخاص، وزيادة التنافسية لم يرق إلى مستوى التوقعات، ورغم اعتماد إجراءات أولية لوضع آليات تهدف إلى تحسين أداء المؤسسات العامة ومساءلتها، وخصخصة بعضها، وإلغاء شروط الترخيص للاستثمار الخاص ... إلا أن تنفيذ هذه الإصلاحات الهيكلية كان بطيئا ومحتشما، وبالنتيجة، لم يتعاف الاستثمار الخاص، ولم تتحرر التجارة، وتفاقمت البطالة، في ضوء المعارضة القوية للإصلاحات من مجموعات المصالح الخاصة.[2]

يتمثل المشروع الإصلاحي الثاني في مشروع المساعدة الفنية للخصخصة وإصلاح قطاع المؤسسات والبنوك Technical Assistance Project for Privatization and Enterprise and BankingSectorReforms(Credit 2402-EGT)، المعتمد بتاريخ 1992/06/25م، بقرض بقيمة 09,00مليون دولار أمريكي، وقد تم إلغاء اعتماد القرض بناءا على طلب الحكومة المصرية في نوفمبر 1996م، حيث تم صرف 455 ألف دولار أمريكي فقط، وقد تم تصميم مشروع المساعدة الفنية (TAP)، بعد قرض التكييف الهيكلي للبنك الدولي(SAL) وبرنامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في السنة المالية 1991م، من أجل المساعدة في تحسين الكفاءة العامة، وتطوير إنتاجية الاقتصاد من خلال الخصخصة وإصلاح بيئة السياسات العامة، ودعم الجهود الحكومية في تنفيذ إصلاحات القطاع المالي والبنكي، وقد

[1] عبد الباقي روابح، مرجع سبق ذكره، ص ص204-206.

[2] World Bank, « Egypt: Structural Adjustment Loan (Loan 3353-EGT) »,Brief, 1997, site visited : 17/06/2021 : https://documents1.worldbank.org/curated/en/330731568013475543/pdf/Egypt-Structural-Adjustment-Loan-Project.pdf

كان للمشروع ثلاثة أهداف أساسية:

(1) التطوير المؤسسي لمكتب قطاع الأعمال العام the Public Enterprise Office (PEO) والبنك المركزي المصري (CBE)، لتصميم وتنفيذ برامج الخصخصة وإصلاح المؤسسات العامة والقطاع المصرفي ؛ (2) تدريب المديرين التنفيذيين، وأعضاء مجالس الإدارة في الشركات القابضة (HCs)، والشركات الفرعية (ACs) ؛ (3) إعداد الاستراتيجيات والخطط الموجهة لخصخصة أو إعادة هيكلة المؤسسات العامة (PEs).

فشل المشروع في تحقيق معظم أهدافه، كما تحققت جميع المخاطر المتوخاة في التقييم، فبمجرد انتهاء أزمة الديون (بفعل إعادة جدولة جزء من ديونها المستحقة الدفع، والتخفيضات الهامة للمديونية الخارجية التي استفادت منها مصر لقاء مشاركتها في حرب الخليج الثانية)، وفي مواجهة الأزمات السياسية، ضعف التزام الحكومة المصرية بأهداف المشروع، كما ثبت بأن التطوير المؤسسي يستغرق وقتا أطول، ولم يتمكن مكتب قطاع الأعمال العام والبنك المركزي المصري من امتلاك فعالية كافية لتنفيذ عمليات إصلاح معقدة للغاية، كما ثبت أن هدف الخصخصة طموح جدا وبعيد المنال، حيث لم يتم منح المكتب (PEO) السلطة الكافية لتنفيذ برنامج الخصخصة رغم توصيات وإلحاح المؤسسة الدولية للتنمية، وهو ما مثل فشلا لها، حيث تم تصنيف أدائها بأنه غير مقبول.[1]

علاوة على ما تقدم، فقد قدم البنك الدولي في نفس الفترة، عدة مشاريع قروض إصلاحية تخص قطاعات مختلفة كالتعليم والصحة والزراعة، نذكرها باختصار: مشروع التحديث الزراعي The Agricultural Modernization Project المعتمد بتاريخ: 1994/03/24م، بقرض قيمته 121 مليون دولار أمريكي، بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية باستخدام التكنولوجيات المناسبة، وزيادة الدخل الريفي عن طريق تمويل الاستثمارات، وتفعيل أداء البنك الرئيسي للتنمية والقروض الفلاحية (PBDAC)، وتسهيل مشاركة البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات الريفية، وتدريب الموظفين، ونشر البيانات ذات الصلة بالاستثمار، وتحسين الخدمات الفلاحية ؛ ومشروعي تعزيز التعليم وتحسينه، الأول مشروع تحسين التعليم الأساسي Basic Education Improvement Project المعتمد بتاريخ: 1993/03/25م، بقرض قيمته 55,50 مليون دولار أمريكي، والذي يهدف إلى تعظيم جودة وكفاءة النظام التعليمي، وتعزيز القدرات الإدارية والتنظيمية لوزارة التربية والتعليم، وتدريب وتطوير مهارات التدريس للمعلمين كخطوة نحو تعزيز الجودة التعليمية، وبناء وإعادة تأهيل المدارس والمؤسسات التربوية، والثاني مشروع تعزيز وترقية التعليم في مصر Egypt Education Enhancement Pr المعتمد بتاريخ: 1996/12/24م، بمبلغ ارتباط قيمته 75 مليون دولار أمريكي، وهو مكمل للمشروع السابق كما يهدف كذلك إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في بلوغ التعليم

[1] World Bank, « Arab Republic of Egypt: Technical Assistance Project for Privatization, Enterprise, and Banking Sector Reform (Credit 2402-EGT) »,Brief, 2000, site visited : 17/06/2021 : https://documents1.worldbank.org/curated/en/235061571947581676/pdf/Egypt-Technical-Assistance-Project-for-Privatization-Enterprise-and-Banking-Sector-Reform.pdf

الأساسي، وتحسين جودة التعليم وأداء التلاميذ وتحصيلهم العلمي، وزيادة كفاءة النظام التعليمي ؛ ومشروع إصلاح قطاع الموانئ Port Sector Reform Project المعتمد بتاريخ: 1998/05/15م، بمبلغ ارتباط قيمته (02) مليوني دولار أمريكي، الموجه لمساعدة الحكومة في تحسين كفاءة الموانئ المصرية، والخدمات المرتبطة بها، بما يتماشى مع أهداف استراتيجية المساعدة القطرية لتعزيز تنمية القطاع الخاص ونمو الصادرات، عبر إعادة هيكلة الأنظمة التسييرية والمالية في القطاع، وجذب الاستثمارات الخاصة لإدارة وتشغيل الشركات العامة في القطاع، وتطوير أنظمة إدارة الموانئ/التجارة المشتملة على اعتماد أنظمة التبادل الالكتروني للبيانات (EDI)، وضمان مشاركة أكبر للقطاع الخاص في إدارة وتسيير الموانئ المصرية ؛ بالإضافة إلى مشروع إصلاح قطاع الصحة Health Sector Reform، المعتمد بتاريخ: 1998/05/21م، بقرض قيمته 90 مليون دولار أمريكي، والذي يهدف إلى تحسين الظروف الصحية لسكان ثلاث محافظات رائدة وهي: الإسكندرية والمنوفية وسوهاج، من خلال ضمان التغطية الشاملة لخدمات الرعاية الصحية الأساسية، وتحسين كفاءتها وجودتها وتطوير خدمات الصحة العامة، وإصلاح منظومة التأمين الصحي (HIO) ؛ وكذلك مشروع تعزيز وترقية التعليم الثانوي the Secondary Education Enhancement Project (SEEP)، المعتمد بتاريخ: 1999/04/15م، بقرض قيمته 50 مليون دولار أمريكي، والذي يهدف إلى بناء قاعدة لنظام تعليمي منصف، من خلال تحسين الجودة وضمان تكافؤ الفرص في التعليم الثانوي، وتطوير المناهج الدراسية وطرق التقييم، وتوفير التكوين المهني للمعلمين والطاقم الإداري لاستيعاب المناهج وطرق التقييم والتقنيات الجديدة في الإدارة والتسيير، فضلا عن تعزيز القدرات المؤسسية للمؤسسات التربوية الخاصة بالمرحلة الثانوية .[1]

بعد التخرج الأولي لمصر من المؤسسة الدولية للتنمية في عام 1981م، عادت ثانية إلى الاقتراض من المؤسسة، حيث أعيد إدخالها في السنة المالية 1991م، لتتخرج مرة أخرى في السنة المالية 1999م، وبلغ عدد المشروعات التي مولتها خلال الفترة (1991-1999)21 مشروعا، من بينها ستة مشاريع ممولة بالاشتراك مع مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، هذه المشروعات تخص مجالات الصحة والتعليم والبنية الأساسية، والزراعة والتنمية الاقتصادية والإصلاح المؤسسي.

أما على صعيد مؤسسة التمويل الدولية(IFC)، وبرغم عضوية مصر في المؤسسة العام 1956م، إلا أن المؤسسة استهلت أولى مشروعاتها الاستثمارية في عام 1995م، بقرض قيمته 17 مليون دولار أمريكي،

[1] World Bank, « Abstracts : The Agricultural Modernization Project & Basic Education Improvement Project & Egypt Education Enhancement Project &Port Sector Reform Project & Health Sector Reform Project &Secondary Education Enhancement Project », site visited : 20/06/2021 :
- https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P005161
- https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P005157
- https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P005169
- https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P057704
- https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P045175
- https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P050484

موجه لمساعدة شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب (ANSDK)، على إدارة المخاطر (مخاطر عدم استقرار العملة وأسعار الفائدة)، وفي عام 1996م، ساهمت المؤسسة في أربعة مشاريع على شكل قروض، أو مساهمة في حقوق الملكية، أو كليهما معا، نذكر منها: مشروع منشآت أوراسكوم السياحية Orascom Touristic Establishments بقرض قيمته 20 مليون دولار أمريكي، مع مساهمة في حقوق ملكية المشروع بمبلغ (05) خمسة ملايين دولار أمريكي، وفي عام 1997م، ساهمت المؤسسة في أربعة مشاريع على شكل قروض، أو مساهمة في حقوق الملكية، أو إدارة المخاطر، نذكر منها: مشروع شركة الإسمنت المصرية Egyptian Cement Company، بقرض قيمته 35 مليون دولار، أما في سنة 1998م، فقد ساهمت المؤسسة في ثلاثة مشاريع، نذكر منها: مشروع مركب الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب – الصلب المسطح Alexandria National Iron and Steel (ANSDK) - Flat Steel، بقرض قيمته 60 مليون دولار أمريكي، مع حصة في حقوق ملكية الشركة بمبلغ 11,30 مليون دولار أمريكي.[1]

أما على صعيد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فقد استهلت نشاطها بمصر، العام 1996م، حيث قدمت الوكالة مبلغ 02,27 مليون دولار أمريكي، في شكل عقد ضمان لشركة Heckett Multi Serv Investment Corporation الأمريكية، مقابل استثمارها في مصنع لمعالجة نفايات الصلب قرب الإسكندريةHeckett Multi Serv Bahna, S.A.E، حيث يقدم ضمان الوكالة، تغطية ضد مخاطر الحرب، والاضطرابات المدنية، بعدها لم تقدم الوكالة أي ضمانات استثمار إلى غاية عام 2012م.[2]

مع مطلع الألفية الثالثة، استمرت وتيرة التعاون بين مصر ومجموعة البنك الدولي باتجاه تعزيز الروابط وتعميق التعاون، وتكثيف القروض والمشروعات الاستثمارية، فعلى مستوى مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فقد انخرط في تقديم مشاريع قروض بواقع مشروعين إلى ستة مشاريع في السنة، لتبلغ 11 مشروعا في عام 2010م، باستثناء أعوام 2000 و2002 و2004م التي عرفت مشروعا واحدا فقط في السنة، بينما لم يعرف عام 2001م إبرام أية اتفاقية قرض بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومصر، وقد توزعت مشروعات قروض مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير على قطاعات الطاقة، والنقل، والتعليم، والصحة، والتنمية الحضرية، والبيئة، والقطاع المالي، والأشغال العامة، والتنمية الاجتماعية.[3]

تأتي هذه التطورات في العلاقات بين البنك الدولي ومصر تماشيا مع استراتيجية المساعدة القطرية لجمهورية مصر العربية للفترة من السنة المالية 2006 إلى السنة المالية 2009م، التي تقوم على ثلاثة ركائز أساسية تمثل الأهداف الاستراتيجية الرئيسية وهي: تيسير تطوير القطاع الخاص ؛ زيادة تقديم

[1] International Finance Corporation (IFC), « « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL : Country: Egypt, Arab Republic of », site visited : 21/06/2021 : https://disclosures.ifc.org/enterprise-search-results-home?f_region_description=MENAREG

[2] Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/ EGYPT, ARAB REPUBLIC OF: Heckett Multi Serv Bahna, S.A.E. »,site visited : 21/06/2021 : https://www.miga.org/project/heckett-multiserv-bahna-sae

[3] البنك الدولي، " المشاريع في مصر"، مرجع سبق ذكره.

الخدمات العامة ؛ تعزيز المساواة ؛ فعلى مستويي زيادة تقديم الخدمات العامة وتعزيز الإنصاف، فسيكرس دعم البنك الدولي لضمان تحقيق ما يأتي: أ. اتفاق السياسة المالية والنقدية مع متطلبات استقرار الاقتصاد الكلي ؛ ب. زيادة عرض وتحسين كفاءة خدمات البنية التحتية كالطاقة والنقل والاتصالات...)؛ ج. تحسين جودة وتأثير التعليم على كافة المستويات ؛ د. تحسين نوعية الهواء والمياه وإدارة الموارد المائية بكفاءة ؛ هـ. تحسين التغطية والنوعية والاستدامة المالية لنظام التأمينات الاجتماعية ؛ و. أن تصبح هيئات القطاع العام أكثر مساءلة ؛ أما عن تعزيز المساواة فيهدف دعم مجموعة البنك الدولي إلى تحسين فعالية وكفاءة شبكات الأمان ؛ وتقليل الفوارق بين الوجهين القبلي والبحري ؛ وتمكين الفقراء من الحصول على خدمات الرعاية الصحية ؛ وتقليل الفوارق بين الجنسين.[1]

أما على مستوى مؤسسة التمويل الدولية، فقد كثفت استثماراتها المتنوعة على شكل قروض ومساهمات في حقوق الملكية، أو ضمان لتخفيف المخاطر، بمعدل مشروعين إلى 11 مشروعا في السنة، لتبلغ عام 2010م: 16 مشروعا استثماريا، وقد جاء انخراط مؤسسة التمويل الدولية في تكثيف وزيادة تمويل المشروعات الاستثمارية في مصر خلال هذه الفترة، وبالذات بين عامي 2006-2010م، تماشيا مع استراتيجية المساعدة القطرية لجمهورية مصر العربية للفترة من السنة المالية 2006 إلى السنة المالية 2009م، فمن حيث تسيير تطوير القطاع الخاص – وهو مجال اختصاص مؤسسة التمويل الدولية – فقد تم توجيه دعم مؤسسة التمويل الدولية– فضلا عن البنك الدولي، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وبرنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي المباشر – نحو تحقيق ثلاث نتائج أساسية وهي:
أ. قطاع مالي أكثر كفاءة واستجابة لمتطلبات القطاع الخاص ؛ ب. نظام تجاري دولي يتميز بتكاليف أقل للصفقات والعمليات ؛ ج. مناخ للأعمال يتميز بتكاليف أقل للصفقات والعمليات عند بدئها، وعلى مدار تنفيذها وعند إنهائها.[2]

استمر التعاون بين مجموعة البنك الدولي ومصر، بنفس الوتيرة تقريبا خلال الفترة ما بين عامي 2011م إلى غاية العام الحالي (2021م)، فعلى مستوى مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فقد استمر في تقديم مشاريع قروض بواقع مشروعين إلى خمسة مشاريع في السنة، باستثناء عامي 2011م، الذي شهد مشروعا واحدا فقط (المشروع الثاني للبنية الأساسية لخدمات الصرف الصحي والمجاري المتكاملة بقيمة 200 مليون دولار أمريكي)، والعام الحالي (2021م) الذي شهد تسجيل مشروع واحد – حتى لحظة تدوين هذه الأسطر – بحسب بيانات البنك الدولي، وهو (مشروع تحسين أمان شبكة السكك الحديدية لمصر، والجاري إنجازه

---

[1] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **استراتيجية المساعدة القطرية لجمهورية مصر العربية: للفترة من السنة المالية 2006 إلى السنة المالية 2009– تقرير رقم: 32190-EG**. منشورات البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2005، ص ص 08-09.

[2]- International Finance Corporation (IFC), « « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL : Country: Egypt, Arab Republic of »,Op.Cit.

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **استراتيجية المساعدة القطرية لجمهورية مصر العربية: للفترة من السنة المالية 2006 إلى السنة المالية 2009**. مرجع سبق ذكره، ص08.

بقرض قيمته 440 مليون دولار أمريكي)، ليبلغ عدد مشروعات مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مصر خلال الفترة 2011-2021م: 35 مشروعا، منها 15 مشروعا منجزا، والباقي في طور الإنجاز، توزعت على قطاعات: النقل والبيئة والتعليم والتنمية الاجتماعية والأشغال العامة، والطاقة، والمالية، والزراعة والتنمية الريفية، والعمل والضمان الاجتماعي، والسكن.[1]

تأتي هذه التطورات في العلاقات بين البنك الدولي ومصر تماشيا مع استراتيجية المساعدة القطرية لجمهورية مصر العربية للفترة من السنة المالية 2015 إلى السنة المالية 2019م، والمتزامنة مع تطبيق الحكومة المصرية لحزمة من الإصلاحات الجريئة لمعالجة المشاكل الهيكلية للاقتصاد المصري، كما تقوم هذه الاستراتيجية على ثلاثة ركائز أساسية تمثل الأهداف الاستراتيجية الرئيسية وهي: تحسين نظم الإدارة العامة والحوكمة ؛ وتمكين القطاع الخاص من الاستثمار وخلق فرص العمل ؛ ودعم الاحتواء الاجتماعي وكلها أهداف استراتيجية متماشية مع استراتيجية التنمية للحكومة المصرية على الأمد الطويل والمعلنة في عام 2015م، وفي هذا الإطار، فقد تزايد الطلب على الخدمات الاستشارية، والتمويل من مجموعة البنك الدولي، التي نفذت برنامجا كبيرا لتمويل مشروعات التنمية، كما شهدت عمليات الإقراض تحولا استراتيجيا نحو زيادة التركيز على إصلاح السياسات والتطوير المؤسسي، وفي خطوة تعبر عن تطور الشراكة بين مجموعة البنك الدولي والحكومة المصرية، فقد تم توسيع برنامج إطار الشراكة الاستراتيجية ليشمل عدة عمليات جديدة، تستفيد من التجارب الدولية، والخدمات التحليلية والمالية للبنك الدولي، كتقديم قرض لإصلاح قطاع التعليم، والنهوض بالاقتصاد الرقمي، واجتذاب موارد تمويل خاصة جديدة للبنية التحتية في إطار أجندة تعظيم تمويل التنمية، وتعزيز الصلة بين التنمية والأمن.

فعلى مستوى تحسين نظم الإدارة العامة والحوكمة، فقد دعم البنك الدولي إصلاحات نظم الإدارة العامة والحوكمة، عبر سلسلة من عمليات تمويل سياسات التنمية الهادفة إلى تعزيز جهود الدولة في خلق فرص العمل، وتحقيق الأمن الطاقوي، وتقوية المالية العامة، وإصلاح جهاز الخدمة المدنية، وتنفيذ برنامج الخدمات الالكترونية، وتحسين أداء القطاع العام، وتفعيل مشاركة المواطنين التي حققت تقدما جديدا في إطار عمليات مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مجالات الإسكان، والصرف الصحي، والحماية الاجتماعية، فضلا عن حوكمة قطاع الطاقة، عبر التخفيض المزمع لدعم منتجات الطاقة، وزيادة تعريفات استهلاك الطاقة، وذلك بدعم من سلسلة عمليات تمويل سياسة التنمية البرامجية.

أما على مستوى الاحتواء الاجتماعي، فقد تفاوتت نتائجه بين تحقيق تقدم كبير في مجال الحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية، وإعادة تعريف الأولويات الحكومية في مجالات كالتعليم مثلا، من جهة، ومن جهة أخرى، تباطأت وتيرة التقدم في مجالات كتوسيع توصيلات الغاز الطبيعي للمنازل مثلا.

أما على مستوى مؤسسة التمويل الدولية، فقد كثفت استثماراتها المتنوعة على شكل قروض

[1] البنك الدولي، " المشاريع في مصر"، مرجع سبق ذكره.

ومساهمات في حقوق الملكية، أو ضمان لتخفيف المخاطر، بمعدل مشروعين إلى 19 مشروعا في السنة، لتبلغ عام 2017م: 26 مشروعا استثماريا، وقد بلغ مجموع استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في مصر خلال الفترة 2011-2021م: الـ 106 مشروع استثماري، وقد جاء انخراط مؤسسة التمويل الدولية في تكثيف وزيادة تمويل المشروعات الاستثمارية في مصر خلال هذه الفترة – وبالذات بين عامي 2015-2019م، تماشيا مع استراتيجية المساعدة القطرية لجمهورية مصر العربية للفترة من السنة المالية 2015 إلى السنة المالية 2019م، فقد تم توجيه دعم مؤسسة التمويل الدولية، بالتنسيق مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، نحو تحسين وتعزيز إمكانات خلق فرص عمل بقيادة القطاع الخاص، حيث ساعدت عمليات تمويل سياسات التنمية، والخدمات الاستشارية والتحليلية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير على تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاع الخاص (مشروع تكافؤ الفرص وتبسيط بيئة الاستثمار)، والتي أدت مع استثمارات مؤسسة التمويل الدولية إلى تحقيق النواتج الخاصة بقطاع النقل مثلا، كخدمات النقل الجوي، وسلامة السكك الحديدية التي في طريقها إلى التحقيق، فضلا عن تحقيق النواتج الخاصة بتحسين سبل حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على التمويل، كما أدت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية وخدماتها الاستشارية، والضمانات المقدمة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، إلى خلق فرص جديدة للقطاع الخاص في قطاع الطاقة المتجددة، أما على مستوى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فقد كثفت الوكالة ضماناتها لعديد المشاريع الاستثمارية – بحسب بياناتها – بين عامي 2012-2020م، لتبلغ: 33 ضمانا، وبالذات عامي: 2017م بـ (09) تسع ضمانات، و2018م بـ 14 ضمانا، تماشيا مع استراتيجية المساعدة القطرية لمصر للفترة من السنة المالية 2015 إلى السنة المالية 2019م، السابق ذكرها.[1]

على صعيد آخر، تعزي مجموعة البنك الدولي، نجاح أسلوب عملها في مصر إلى أسلوب عملها كمؤسسة واحدة في تعظيم تمويل التنمية، ودمج دور القطاع الخاص، وتعزيز الحوار البناء لمجموعة البنك مع الحكومة، وكذا تبنيها لنهج برامجي مرن يركز على تكامل السياسات، والتطوير المؤسسي، وبناء القدرات، والذي يساعد على تحقيق نتائج ملموسة في مجالات الإصلاح المعقدة، كما يساعد الاستغلال الأمثل والكامل لمجموعة الخدمات الاستشارية والتحليلية، على تعظيم تضافر الجهود، والتنسيق مع عمليات الإقراض المستند الى السياسات، والمرتبط بالنتائج.[2]

---

[1]- International Finance Corporation (IFC), « « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL : Country: Egypt, Arab Republic of », Op.Cit.

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، **استعراض الأداء والتعلم الخاص بإطار الشراكة الاستراتيجية من أجل جمهورية مصر العربية للفترة 2015-2019 – رقم التقرير: 35709-EG**. منشورات البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2019، ص ص01 – 14.

- Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « projects », site visited : 23/06/2021 : https://www.miga.org/projects?

[2] البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 15.

المطلب الثاني: برامج ومشروعات مجموعة البنك الدولي بمصر:

تتعدد وتتنوع برامج ومشروعات مجموعة البنك الدولي في مصر، بتعدد مؤسساته المكونة لمجموعة البنك الدولي وتنوع اختصاصاتها، فضلا عن انخراطها المتزايد في تعظيم تمويل التنمية، وتنمية رأس المال البشري، وصولا إلى الابتكار في النهوض بالاقتصاد الرقمي، مستفيدة في ذلك من الاستعداد المعبر عنه من الحكومة المصرية بدعم من قيادتها السياسية للاستمرار في تبني الإصلاحات وتوسيع نطاقها، وبالذات تلك المتعلقة بتعزيز نظم الإدارة العامة وحوكمتها، وتجسيد اللامركزية بإدماج مشاركة المواطنين في التخطيط المحلي، ودعم وتمكين القطاع الخاص من خلق فرص العمل، والاستثمار في مشاريع منتجة للثروة، من جهة، وتوسيع نموذج تعظيم تمويل التنمية في مجال الطاقات المتجددة، وتعميمه على قطاعات الزراعة والنقل ... وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية على قاعدة من الانصاف وتكافؤ الفرص، وكل هذا عبر تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، في حين يضطلع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار(ICSID) بتسوية المنازعات الاستثمارية الدولية، والتوفيق بين المستثمرين والدول، باعتباره مؤسسة تحكيمية دولية.

أ. برامج ومشروعات مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمصر: يعتبر البنك الدولي من بين الشركاء البارزين في مصر، الذين قدموا استثمارات ضخمة في مشروعات البنية التحتية، في مجالات الطاقة والصرف الصحي، والغاز الطبيعي ... فضلا عن قطاعات النقل والزراعة والتعليم والصحة والإسكان (إسكان محدودي الدخل) ... كما تتنوع الخدمات التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير لمصر، ممثلة بالقروض والضمانات، ومنتجات إدارة المخاطر، والمعرفة والخدمات الاستشارية، كما يقدم المساعدة الفنية، والخبرات المتخصصة عبر مختلف مراحل المشروع، ويساهم في بناء القدرات المؤسسية لحماية الموارد المالية وزيادتها، كما يساند الجهود الحكومية الرامية لدعم إدارة الشؤون المالية العامة، وإصلاحات نظم الإدارة العامة والحوكمة، وتحسين مناخ الاستثمار، وتحسين السياسات والمؤسسات والخدمات العامة.

يقدر عدد المشاريع المنجزة، والجاري إنجازها، لمؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مصر، بحسب بياناتها، بـ 139 مشروعا، منها 11 مشروعا بالاشتراك مع مؤسسة التنمية الدولية، بتكلفة إجمالية تقدر بـ: 22.218,79 مليون دولار أمريكي، أي: 22,218 مليار دولار أمريكي، موزعة على قطاعات الإدارة العامة، والمياه، والنقل، والزراعة والصيد البحري، والصناعة، والتجارة، والخدمات، والحماية الاجتماعية، والقطاع المالي، والمعلومات والاتصالات، والطاقة، والصحة، والتعليم.[1]

---

[1] البنك الدولي، " المشاريع في مصر"، مرجع سبق ذكره. (التكلفة الاجمالية لمشروعات مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مصر تم جمعها بحسب بياناته المنشورة على موقعه الالكتروني).

يمكن استعراض بعض مشاريع مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مصر، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 21: أمثلة لمشاريع وعمليات مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مصر:

اسم المشروع	البلد	معرف المشروع	مبلغ الارتباط	الوضع	تاريخ الموافقة
مشروع تحسين سلامة السكك الحديدية في مصر	جمهورية مصر العربية	P175137	440,00مليون دولار أمريكي	جارية	2021/03/05
مشروع القاهرة الكبرى لإدارة تلوث الهواء وتغير المناخ	جمهورية مصر العربية	P172548	200,00مليون دولار أمريكي	جارية	2020/09/30
مشروع تحفيز الأعمال الرائدة لخلق فرص العمل	جمهورية مصر العربية	P162835	200,00مليون دولار أمريكي	جارية	2019/04/17
مشروع تطوي القطاع الخاص لتحقيق نمو شامل	جمهورية مصر العربية	P168630	1000,00 مليون دولار أمريكي	منجزة	2018/12/04
برنامج الخدمات الصحية الريفية المستدامة: عرض النتائج	جمهورية مصر العربية	P154112	550,00 مليون دولار أمريكي	جارية	2015/07/28
EG– مشروع الطاقة الكهربائية جنوب حلوان	جمهورية مصر العربية	P117407	585,40 مليون دولار أمريكي	منجزة	2013/06/27
مشروع تطوير طاقة الرياح	جمهورية مصر العربية	P113416	70,00مليون دولار أمريكي	منجزة	2010/06/15
مشروع الحفاظ على المياه وتطوير الري في غرب الدلتا	جمهورية مصر العربية	P087970	145,00مليون دولار أمريكي	منجزة	2007/06/21
مشروع التمويل العقاري	جمهورية مصر العربية	P093470	37,10مليون دولار أمريكي	منجزة	2006/07/06
مشروع تطوير التعليم العالي	جمهورية مصر العربية	P056236	50,00مليون دولار أمريكي	منجزة	2002/04/16
مشروع الصرف القومي الثاني	جمهورية مصر العربية	P045499	50,00مليون دولار أمريكي	منجزة	2000/06/15
المشروع الثالث لتأهيل محطات الضخ	جمهورية مصر العربية	P041410	120,00مليون دولار أمريكي	منجزة	1998/08/06
مشروع إدارة القطاع الخاص للبنية التحتية السياحية والبيئية	جمهورية مصر العربية	P005168	130,00مليون دولار أمريكي	منجزة	1993/05/18
مشروع الطاقة الكهربائية في الكريمات	جمهورية مصر العربية	P005109	220,00 مليون دولار أمريكي	منجزة	1992/03/05
مشروع قرض التكييف الهيكلي	جمهورية مصر العربية	P005150	300,00 مليون دولار أمريكي	منجزة	1991/06/21
مشروع التخزين الفلاحي	جمهورية مصر العربية	P005138	20,00 مليون دولار أمريكي	منجزة	1989/05/25
مشروع توزيع المياه –الاسكندرية	جمهورية مصر العربية	P005058	36,00 مليون دولار أمريكي	منجزة	1988/09/15

...../.....

مشروع توسعة وتأهيل ميناء بور سعيد	جمهورية مصر العربية	P005051	37,00 مليون دولار أمريكي	منجزة	1985/06/06
مشروع صيانة الطرق	جمهورية مصر العربية	P005043	24,00 مليون دولار أمريكي	منجزة	1983/06/28
مشروع بنك التنمية الصناعية (05)	جمهورية مصر العربية	P005035	120,00 مليون دولار أمريكي	منجزة	1981/12/22
مشروع غاز خليج السويس	جمهورية مصر العربية	P005015	75,00 مليون دولار أمريكي	منجزة	1979/06/19
مشروع توسعة قناة السويس	جمهورية مصر العربية	P005011	100,00مليون دولار أمريكي	منجزة	1977/08/09
مشروع زيادة سعة انتاج اسمنت طره	جمهورية مصر العربية	P004993	40,00 مليون دولار أمريكي	منجزة	1975/01/28
مشروع تطوير قناة السويس	جمهورية مصر العربية	P004982	56,50 مليون دولار أمريكي	منجزة	1959/12/22

المصدر: بيانات مشروعات وعمليات البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مصر، على الموقع الالكتروني:
https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/projects-list?countrycode_exact=EG

يتبين من خلال استعراض العديد من الأمثلة لمشروعات ممولة من قبل مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الجدول، أنها تتميز بالتعدد والتنوع والشمولية تقريبا، إذ شملت قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والنقل والتعليم وإدارة الموارد المائية ....

كما يتبين من خلال عدد المشاريع المنجزة، والجاري إنجازها، وتكلفتها الإجمالية – السابق ذكرها – أن مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير شريك أساسي للحكومة المصرية في عملية التنمية، وملتزم بتقديم الدعم المباشر في شكل قروض، وخدمات استشارية، ودراسات تحليلية، فضلا عن حشد دعم شركاء التنمية من البنوك الخاصة، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص... فضلا عن تعميق الإصلاحات في المجالات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك، وتقوية محفظة العمليات بما يتماشى والأولويات المؤسسية لمجموعة البنك الدولي – ومن ضمنها البنك الدولي للإنشاء والتعمير –كمشاريع إصلاح المنظومات التعليمية والصحية والمؤسساتية، وتلك المعنية بإصلاحات رأس المال البشري، والنهوض بالاقتصاد الرقمي، واجتذاب موارد تمويل جديدة للبنية التحتية في إطار أجندة تعظيم تمويل التنمية، وتعزيز الصلة بين التنمية والأمن، من ناحية أخرى، يركز برنامج الخدمات الاستشارية والدراسات التحليلية بقوة على دعم الأسس والركائز التحليلية لوضع السياسات، وتنفيذ الإصلاحات، عبر مواجهة التحديات الإنمائية، ووضع الإطار التنظيمي والمؤسسي، وتطوير الشراكات، وتحسين أداء وكفاءة محفظة مشروعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير.[1]

[1] البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص ص09-12.

ب. برامج ومشروعات مؤسسة التنمية الدولية بمصر: تختص مؤسسة التنمية الدولية بمساعدة أشد البلدان فقرا، حيث تقدم قروضا و/أو اعتمادات ومنح بشروط ميسرة، لتمويل برامج من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوتات وعدم المساواة، وتحسين المستويات المعيشية للناس، وهي مؤسسة مكملة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

بلغت قيمة ارتباطات المؤسسة في مصر– بحسب بيانات البنك الدولي –خلال الفترة ما بين عامي 1970م إلى غاية عام 1981م: 981,1 مليون دولار أمريكي، وبعد التخرج الأولي لمصر من المؤسسة الدولية للتنمية في عام 1981م، عادت ثانية إلى الاقتراض من المؤسسة، حيث أعيد إدخالها في السنة المالية 1991م، لتتخرج مرة أخرى في السنة المالية 1999م، لتبلغ قيمة ارتباطات المؤسسة في مصر – بحسب بيانات البنك الدولي – خلال الفترة ما بين عامي 1991م إلى غاية عام 1999م: 1.002,84 مليون دولار أمريكي، أي أكثر من مليار دولار أمريكي، وبالتالي تقدر الحصيلة الإجمالية لقروض و/أو ارتباطات مؤسسة التنمية الدولية بمصر: 1.983,94 مليون دولار أمريكي، موزعة على 52 مشروعا من بينها 11 مشروعا ممولا بالاشتراك مع مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، تختص هذه المشاريع بمجالات: التعليم والبنية الأساسية، والزراعة والتنمية الاقتصادية والمؤسسية كمشروعات الطاقة الكهربائية، والبنوك الموجهة لتمويل عمليات التنمية، والتنمية الحضرية، والسياحة....

يمكن عرض أمثلة عن البرامج والمشروعات الممولة من قبل مؤسسة التنمية الدولية في الجدول التالي:

الجدول رقم 22: أمثلة لمشاريع وعمليات مؤسسة التنمية الدولية في مصر:

اسم المشروع	البلد	معرف المشروع	مبلغ الارتباطالخاص بـ (IDA)	بالاشتراك مع (IBRD)	الوضع	تاريخ الموافقة
مصر – القطاع الخاص والتنمية الزراعية	مصر	P053832	75,00مليون دولار أمريكي	225,00مليون دولار أمريكي	منجزة	1999/06/22
مشروع إصلاح قطاع الصحة HealthSectorReform	مصر	P045175	90,00 مليون دولار أمريكي	لا يوجد ارتباط	منجزة	1998/05/21
مشروع تحسين وترقية التعليم في مصر	مصر	P005169	75,00مليون دولار أمريكي	لا يوجد ارتباط	منجزة	1996/12/24
مشروع تحسين كفاءة شبكات الري Irrigation Improvement Project	مصر	P005173	53,30 مليون دولار أمريكي	26,70 مليون دولار أمريكي	منجزة	1994/12/22
مشروع المساعدة الفنية للخصخصة وإصلاح قطاع المؤسسات والبنوك	مصر	P005167	09,00 مليون دولار أمريكي	لا يوجد ارتباط	منجزة	1992/06/25
مشروع برنامج الصرف القومي National Drainage Project	مصر	P005146	75,00 مليون دولار أمريكي	45,00مليون دولار أمريكي	منجزة	1991/11/26
مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية Social Fund for Development	مصر	P005158	140,00 مليون دولار أمريكي	لا يوجد ارتباط	منجزة	1991/06/21
مشروع تزويد محافظة البحيرة بالمياه Beheira Provincial Water Supply	مصر	P005032	56,60 مليون د أ	لا يوجد ارتباط	منجزة	1981/06/02

مشـــروع تطويـــر نيـــو لانـــد New Land Development Project	مصـــر	P005028	80,00مليـــون دولار أمـريـكـــي	لا يـوجد ارتباط	منـجـزة	1980/12/16
مشروع سياحي Tourism Project	مصـــر	P005019	32,50مليـــون دولار أمـريـكـــي	لا يـوجد ارتباط	منـجـزة	1979/05/17
مشـــروع الاتصـــالات(02) Telecommunications Project(02)	مصـــر	P005009	53,00مليـــون دولار أمـريـكـــي	لا يـوجد ارتباط	منـجـزة	1978/03/07
مشـــروع صـرف دلتا النيـــل (02) Nile Delta Drainage Project (02)	مصـــر	P005002	27,00مليـــون دولار أمـريـكـــي	39,00مليـون دولار أمـريـكـي	منـجـزة	1977/05/31
مشـروع واردات الصناعـة الزراعيـة Agricultural Industrial Imports	مصـــر	P004994	35,00مليـــون دولار أمـريـكـــي	35,00مليـون دولار أمـريـكـي	منـجـزة	1974/12/03
مشـروع أسمـدة سمـاد منطقـة طلخـا Talkha Area Fertilizer Project	مصـــر	P004989	0,40 مليـــون دولار أمـريـكـــي	لا يـوجد ارتباط	منـجـزة	1973/11/13
مشـــروع حلـج القطـــن Cotton Ginning Project	مصـــر	P004987	0,20 مليـــون دولار أمـريـكـــي	لا يـوجد ارتباط	منـجـزة	1972/11/07
مشـــروع سكـــة حديديـــة Railway Project	مصـــر	P004984	30,00 مليـــون دولار أمـريـكـي	لا يـوجد ارتباط	منـجـزة	1971/12/21
مشـــروع صـــرف دلتـــا النيـــل Nile Delta Drainage Project	مصـــر	P004983	26,00 مليـــون دولار أمـريـكـــي	لا يـوجد ارتباط	منـجـزة	1970/03/24

المصدر: بيانات مشروعات وعمليات مؤسسة التنمية الدولية في مصر، على الموقع الالكتروني:
https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/projects-list?countrycode_exact=EG

يتبين من خلال استعراض العديد من الأمثلة لمشروعات ممولة من قبل مؤسسة التنمية الدولية في الجدول، أنها تتميز بالتعدد والتنوع، تغطي مجالات التعليم، وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، وتوفير إمدادات المياه النظيفة والصرف الصحي، والزراعة، وتحسين مناخ الأعمال التجارية، والبنية الأساسية، وعمليات إصلاح المؤسسات، والمساعدة الفنية ... وهو ما يؤكد على مساهمة المؤسسة في تمويل برامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين المصريين، والتخفيف من حدة الفوارق المناطقية في التنمية، بحيث لا تتركز في المناطق الحضرية المزدحمة كالقاهرة والإسكندرية ....

ج. برامج ومشروعات مؤسسة التمويل الدولية في مصر: تختص هذه المؤسسة بتعزيز التنمية الاقتصادية، عن طريق تشجيع نمو مشاريع القطاع الخاص المنتجة للثروة، والمعززة للفرص الاقتصادية والتنموية والتشغيلية، حيث تقوم بالاشتراك مع مستثمرين من القطاع الخاص، بالمساعدة على تمويل إنشاء وتحسين وتوسيع مشاريع القطاع الخاص الإنتاجية، عبر تنفيذ الاستثمارات، بدون ضمانات سداد من الحكومة العضو المعنية، كما تقوم بالسعي إلى الجمع بين فرص الاستثمار، وتحفيز تدفق رأس المال من القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وخبرات الإدارة، وتوسيع نطاق تعميم الخدمات المالية والاجتماعية، وتعزيز الاستثمارات في التكنولوجيات المبتكرة، وتدعيم العمل التحليلي والاستشاري الموجه نحو تشجيع تنمية القطاع الخاص، وتعبئة رأس المال لهدف التنمية.

ومن هذا المنطلق، فقد انخرطت مؤسسة التمويل الدولية في رعاية برامج ومشاريع استثمارية، وتقديم خدمات استشارية، كما تنوعت طرق تمويلها للمشروعات بين الإقراض، والمساهمة في حقوق الملكية، والضمان، وإدارة المخاطر والأنشطة التحليلية والاستشارية، وبحسب بيانات برامج ومشاريع المؤسسة في مصر، فقد بلغ عدد مشاريعها بين عامي 1995-1999م: 12 مشروعا، ليرتفع عدد المشاريع والبرامج الاستثمارية الممولة و/أو المساهم فيها وبرعايتها إلى 65 مشروعا، خلال الفترة ما بين عامي 2000-2010م، ليرتفع العدد إلى 106 مشروع استثماري خلال الفترة ما بين عامي2011-2021م، وبالتالي يبلغ العدد الكلي لبرامج ومشروعات مؤسسة التمويل الدولية الاستثمارية في مصر 183 مشروعا استثماريا.[1]

يعد مشروع: **أنسدك: منشأة إدارة المخاطر ANSDK: Risk ManagementFacility 1995**أول مشروع ساهمت في تمويله مؤسسة التمويل الدولية بمصر، وكان ذلك سنة 1995م، بمبلغ قدره 17,00مليون دولار أمريكي، مخصص لإدارة المخاطر.

وبالنظر إلى العدد الكبير لمشروعات مؤسسة التمويل الدولية في مصر، وتعدد وتنوع أشكال ارتباطاتها ومنتجاتها المالية والخدماتية المقدمة، وهو ما لا يمكن إدراكه و/أو إدراجه كله في هذا الموضع من الدراسة، فسيتم عرض بعض المشروعات على سبيل المثال – لا الحصر – مختصرة في الجدولين التاليين:

الجدول رقم 23: مشاريع في شكل قروض لمؤسسة التمويل الدولية في مصر

اسم المشروع	البلد	معرف المشروع	المبلغ الاجمالي + قرض المؤسسة	مساهمات المستثمرين	الوضع	تاريخ الموافقة	القطاع
مشروع Camel Ride اسم الشركة: INTEGRATED DIAGNOSTICS HOLDINGS PLC	مصر	10331	المبلغ الإجمالي: .... قرض المؤسسة: 50,00 مليون دولار + 35,00 مليون دولار كمساهمة في حقوق الملكية	Hena Holdings 25,5% Actis Private Equity 21% is free float in LES 53,5%	جارية	2021/05/18	خدمات الرعاية الصحية (القطاع الخاص)
مشروع EFC Egypt II اسم الشركة EGYPTIAN FERTILIZERS CO. S.A.E	مصر	41098	المبلغ الإجمالي: 100,0 مليون دولار قرض المؤسسة: 57,15 مليون دولار	راعي المشروع هو: OCI N.V.	منجزة	2018/03/20	الصناعات الزراعية: سماد نتروجيني Nitrogenous Fertilizer
مشروع Petroceltic اسم الشركة PETROCELTIC INTERNATIONAL PUBLIC LIMITED COMPANY	مصر	33324	المبلغ الإجمالي: 500,0 مليون دولار قرض المؤسسة: 100,0 مليون دولار IFC 20%	Commercial Lenders 80% = 400,0 مليون دولار أمريكي	منجزة	2013/02/18	الطاقة: إنتاج النفط والغاز (بما في ذلك التطوير والتنمية)

[1] International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL : Country: Egypt, ArabRepublic of »,Op.Cit.

مشـــــروع EFG loan II اســم الشركـــة EFG HERMES HOLDING SAE	مصـــر	24586	المبلغ الإجمالي: 40,0 مليون دولار قـرض المؤسســة: 20,00 مليون دولار IFC 50%	Multilateral Organizations and InternalCash Generation 50%	منـجـزة	2005/10/17	المالية والبنوك: تمويـــل أســواق رأس الـمـــــال والاستثمـــــار المصـــــرفي
مشـــــروع Egyptian Cement Company اســم الشركـــة Egyptian Cement Company .S.A.E	مصـــر	7044	المبلغ الإجمالي: 340,0 مليون دولار قـرض المؤسســة: 35,00 مليون دولار + إمكانية إضافة قرض من الفئة ب B 25,00 مليون دولار	Orascom I D E 40,50% Holderbank M C S 20,0% Suez C C E 08% C I I C E 08%	منـجـزة	1997/02/26	البنـــاء: الاسمنت ومواد البنـــاء

المصدر: من تصميم الباحث نقلا عن: بيانات مشروعات مؤسسة التمويل الدولية في مصر، على الموقع الالكتروني:
https://disclosures.ifc.org/enterprise-search-results-home?f_region_description=MENAREG

يتضح من خلال هذه الأمثلة المعروضة في الجدول، والتي تخص بعض مشروعات مؤسسة التمويل الدولية الممولة في مصر على شكل قروض موجهة لشركات القطاع الخاص المحلية والأجنبية المستثمرة في مصر، أنها تتميز بالتنوع على مستوى المجالات و/أو القطاعات المستثمر فيها، والتي تشمل – كما هو مبين في الجدول – قطاعات البناء (الإسمنت ومواد البناء)، والمالية والبنوك (تمويل أسواق رأس المال بما في ذلك الاستثمار المصرفي)، والطاقة (إنتاج النفط والغاز بما في ذلك تطوير منشآتها وحقول إنتاجها وتنمية عائداتها)، والصناعات الزراعية كانتاج وتسويق الأسمدة النترونيجية، وتحقيق وتطوير شراكة القطاع الخاص في تحسين خدمات الرعاية الصحية.

الجدول رقم 24: مشاريع في شكل مساهمة (أسهم/حصص/حقوق الملكية) لمؤسسة التمويل الدولية في مصر:

اسـم المشـروع	البلـد	معـــرف المشـروع	المبلغ الاجمالي + حصة المؤسسـة	حصـــص المستثمريـــن	الوضـع	تاريخ الموافقة	القطـــاع
مشـــروع Globaltronics اسـم الشركـــة GLOBAL TRONICS FOR ELECTRONICS S.A.E	مصـــر	40384	المبلغ الإجمالي: 15,0 مليـون دولار أمـريكـــي حصة المؤسســة: 10,0 مليـون دولار أمريكـــي	Internal Cash Generation 05,0 مليون دولار أمريكي	منـجـزة Active	2019/11/16	الصناعة: تطوير/تصنيع العدادات الكهربائية بمـا فـي ذلك العـدادات الرقمية الذكية
مشـــروع ERC Refinery اسـم الشركـــة ORIENT INVESTMENT PROPERTIES LTD	مصـــر	29128	المبلغ الإجمالي: 03,6 مليار دولار حصة المؤسســة: 120,00 مليـون دولار أمـريكـي = 03,33 %	Equity Basis ($2.3 billion in debt and $1.3 billion in equity and sub ordinated contract or loan financing) Debt = 60,56% Equity =36,11%	منـجـزة Active	2010/03/04	الطاقـــة: مصـافي النفـط

...../.....

مشـــــروع Dar Al Fouad اسـم الشركـــة DAR EL FOUAD HOSPITAL	مصـــر	24418	المبلغ الإجمالي: 26,0 مليون دولار حصة المؤسســة: 4,17 مليون دولار % 16,03 =	- Cleveland Clinic - Elaj Medical Company (KSA) - Care Plus « Dr. Fahed Khater » - Greekinvestor, « Mr. Contominas » - SEDCO	منـجـزة Completed	2005/10/19	خدمات الرعايـة الصحية (القطاع الخـــاص: المـستشفيات والعـيادات)
مشـــــروع Egypt Trust اسـم الشركـــة The Egypt Trust	مصـــر	7650	المبلغ الإجمالي: 50,0 مليون دولار حصة المؤسســة: 05,00 مليون دولار % 10,00 =	- International: Lazard Frères Asset Management. -Local: Egypt - National Bank of Egypt. 90,00 % =	منـجـزة Completed	1996/06/24	المالية والبنوك: صـنـدوق استثمـاري في الأوراق الماليـة للشـركـات المصـريـة

المصدر: من تصميم الباحث نقلا عن: بيانات مشروعات مؤسسة التمويل الدولية في مصر، على الموقع الالكتروني:
https://disclosures.ifc.org/enterprise-search-results-home?f_region_description=MENAREG

يتبين من خلال الأمثلة المعروضة في هذا الجدول بأن مؤسسة التمويل الدولية شريك أساسي واستراتيجي في المشروعات الاستثمارية لعديد الشركات الأجنبية والمحلية المستثمرة في مصر، عبر المساهمة في تمويل مشروعاتها عن طريق الاستثمار في أسهم رأس مالها، كما تتميز بالتنوع على مستوى المجالات و/أو القطاعات المستثمر فيها، والتي تشمل – كما هو مبين في الجدول – قطاعات الصناعة، والطاقة، والبنوك، وخدمات الرعاية الصحية التابعة للقطاع الخاص.

على صعيد آخر، تقدم مؤسسة التمويل الدولية منتجات المشتقات المالية والتمويل المنظم (المهيكل)، والمتاحة للجهات المتعاملة معها حصريا– في مصر – لأغراض التحوط (الاحتياط) ضد التعرض لمخاطر تقلبات أسعار العملات، أو تقلب أسعار الفائدة، أو أسعار السلع الأولية، بما يمكنها من تعزيز جدارتها الائتمانية وتحسين ربحيتها، حيث تمكن المنتجات المالية التي تقدمها المؤسسة الشركات المحلية والأجنبية المستثمرة في مصر من إدارة المخاطر، وتوسيع قدراتها على الولوج إلى أسواق رأس المال المحلية وكذا الخارجية، نذكر منها: مشروع Lekela EG Wind 1، المفصح عنه بتاريخ: 2018/10/22م، والمرقم بـ: 40137، وهو مشروع لإنتاج الطاقة المتجددة عن طريق الرياح بقدرة 250 ميجاواط، في محيط خليج السويس، بتكلفة إجمالية تقدر بـ: 325 مليون دولار أمريكي، تستثمر فيه مؤسسة التمويل الدولية بقرض قيمته: 103,10 مليون دولار أمريكي، منها: أربعة (04,00) ملايين دولار مخصصة لإدارة المخاطر.[1]

كما تعنى مؤسسة التمويل الدولية بتمويل المشروعات الخاصة عن طريق تقديم الضمانات، بما يعزز ثقة المستثمر صاحب المشروع، ويشجع المقرضين والمستثمرين، نذكر منها:

مشروع Egypt Student Loan Facility، المفصح عنه بتاريخ: 2008/08/12م، والمرقم بـ: 26554، وهو

[1] International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL :Lekela EG Wind 1Project », site visited : 10/07/2021 : https://disclosures.ifc.org/project-detail/SII/40137/lekela-eg-wind-1

مشروع لتيسير قروض تمدرس الطلبة المصريين، لمساعدتهم على سداد الرسوم الدراسية في الجامعات الخاصة ومعاهد الدراسات العليا ... بتكلفة إجمالية تقدر بـ: 39 مليون دولار أمريكي، تستثمر منها مؤسسة التمويل الدولية مبلغ 15,78 مليون دولار أمريكي في شكل ضمان لتقاسم المخاطر مع البنك الذي سيمول محفظة قروض الطلاب، وهو: Credit Agricole Egypt (CAE).[1]

علاوة على ما سبق، تقدم مؤسسة التمويل الدولية العديد من الأعمال التحليلية، والمساعدة الفنية، والخدمات الاستشارية، حيث يزيد إجمالي موازنة برامج الخدمات الاستشارية الجارية على 10,80 مليون دولار أمريكي، حيث تركز هذه البرامج على بناء قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وحوكمة الشركات، ودعم الشركات الناشئة، وتحسين مناخ الأعمال.[2]

د. ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بمصر: توفر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات ضد المخاطر غير التجارية، عبر التأمين على الاستثمارات ضد مخاطر عدم إمكانية تحويل العملات والقيود على تحويل الأموال، ومخاطر المصادرة، والحروب والاضطرابات المدنية، والإرهاب، والتخريب، والاخلال بالعقود، وبالتالي، تسهم في تمويل المشروعات، عبر تخفيف المخاطر للمستثمرين والمقرضين من خلال التأمينات التي تتيحها لهم.

أمنت (ضمنت) الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 34 مشروعا في مصر، نذكر بعضها على سبيل المثال – لا الحصر – كالآتي:

– أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في 2012/10/02م ضمانا بقيمة 150 مليون دولار أمريكي في شكل إعادة التأمين لشركة الاستثمار الخاص فيما وراء البحار (OPIC)، مقابل تغطيتها لاستثمارات شركة أباتشي الأمريكية Apache Corporation في فروعها بمصر، حيث تقدم إعادة التأمين من جانب الوكالة، تغطية ضد مخاطر المصادرة، والاخلال بالعقد، لمدة تصل إلى 13 عاما، كما يشمل المشروع الذي تغطيه (OPIC)، عمليات التنقيب، والتطوير الحالية والمستقبلية، وإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي.[3]

– أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في 2014/09/24م ضمانا بقيمة 10,2 مليون دولار أمريكي يغطي ضمان قرض من Elïf Plastik Ambalaj Sanayïve Tïcaret A.Ş., (Elif Plastic) إلى Land esbank Baden Württemberg نيابة عن Elif Global Packaging S.A.E. في مصـر، حيث تصل التغطية و/أو التأمين إلى (09) تسع سنوات ضد تقييد التحويلات المالية، والمصادرة، والحرب والاضطرابات المدنية، بما في ذلك وقف الأعمال المؤقت، حيث يتضمن المشروع بناء مصنع تعبئة جديد

[1] International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL :Egypt Student Loan Facility Project », site visited : 10/07/2021 : https://disclosures.ifc.org/project-detail/SPI/26554/egypt-student-loan-facility

[2] البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/EGYPT, Arab Republic of : Apache Egypt », site visited : 07/07/2021 :https://www.miga.org/project/apache-egypt-0

للتغليف.[1]

– أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في 2017/09/20م ضمانا بقيمة 18,2 مليون دولار أمريكي يغطي استثمارات شركتي: Access Infra Africa (alsoreferred to as 'Access') and EREN RenewableEnergy (alsoreferred to as 'EREN')، في أسهم وقروض محطة الطاقة الشمسية الكهروضوئية (PV) المطورة من قبل شركة Access Building EnergySolar One (ABESO)، والتي تعرف بمشروع مجمع بنبان للطاقة الشمسية في محافظة أسوان في مصر بقدرة 50 ميغاواط (MWAC)، المشروع من الفئة ب Category B، المدرجة بموجب سياسة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية (2013)، والذي يشتمل على مخاطر بيئية واجتماعية من قبيل: الصحة والسلامة المهنية، وسلامة المجتمع، واستهلاك وجودة المياه، وانبعاثات الغبار والنفايات المرتبطة بعملية بناء وتشييد المحطة، وبدرجة أقل مخاطر وقف عمليات التشغيل.[2]

هـ. تسويات المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) بمصر: قام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، بتسوية وتحكيم 28 قضية و/أو منازعة استثمارية بين مصر ومستثمرين أجانب، معتمدة في سنوات: 1984/1989/1998/1999/2002/2003/2004/2005/2008/2009/2011/2012/ 2013/2014/2015/2016/2019م، نذكر منها على سبيل المثال:

–Petroceltic Holdings Limited and Petroceltic Resources Limited ضد جمهورية مصر العربية (ICSID Case No. ARB/19/7): حيث كان موضوع النزاع حول اتفاقيات امتياز التنقيب عن المحروقات (النفط) واستغلاله، بين الشركتين البريطانيتين ومصر، حيث لجأوا للاحتكام إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وفق القواعد المعمول بها، وهي: اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار – قواعد التحكيم، وقد سجلت القضية بتاريخ: 04أفريل 2019م، في حين تم تأسيس المحكمة بتاريخ: 06 ديسمبر 2019م، برئاسة "إيان بيني (Ian BINNIE (Canadian" المعين بتوافق من قبل أطراف النزاع، وعضوية المحكمين: " تشارلز بونسيت (Charles PONCET (Swiss"، المعين من قبل أصحاب الدعوى (المدعون ممثلون بـ: Thompson & Knight, Dallas, TX, U.S.A)، و"بريجيتستيرن Brigitte STERN (French)"المعين من قبل المدعى عليهم (الدولة المصرية ؛ والممثلة بـ: هيئة قضايا الدولة، الجيزة، جمهورية مصر العربية)، لتصدر المحكمة بتاريخ: 15 سبتمبر 2020م، أمرا بإحاطتها علما بوقف الدعوى (بعد إعلان طرفي النزاع توصلهما إلى اتفاق تسوية) استنادا لقاعدة التحكيم 43 (1) الخاصة بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.[3]

[1] Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/EGYPT, Arab Republic of : Elif Global Packaging S.A.E », site visited : 07/07/2021 :https://www.miga.org/project/elif-global-packaging-sae

[2] Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/EGYPT, Arab Republic of : Access Building Energy Solar One», site visited : 07/07/2021 :https://www.miga.org/project/access-building-energy-solar-one

[3] International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID), « Case Details: Petroceltic Holdings Limited and Petroceltic Resources Limited v. Arab Republic of Egypt (ICSID Case No. ARB/19/7) », site visited : 10/07/2021 :https://icsid.worldbank.org/cases/case-database/case-detail?CaseNo=ARB/19/7

– H&H EnterprisesInvestments, Inc ضد جمهورية مصر العربية (ICSID Case No. ARB/09/15): كان موضوع النزاع حول إدارة وتشغيل منتجع سياحي، بين المؤسسة الأمريكية ومصر، فالتجآ للاحتكام إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وفق القواعد المعمول بها، وهي: اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار – قواعد التحكيم، وقد سجلت القضية بتاريخ:11 أوت 2009م، في حين تم تأسيس المحكمة بتاريخ: 02 فيفري 2010م، برئاسة " برناندو.م.كريماديس Bernardo M. CREMADES (Spanish)، المعين من قبل رئيس المجلس الإداري، وعضوية المحكمين: "حميد غرافي Hamid G. GHARAVI (French, Iranian)، المعين من قبل المدعى عليهم (الدولة المصرية ؛ والممثلة بـ: كليري جوتليب ستين وهاملتون Cleary Gottlieb Steen & Hamilton, Paris, France، وهيئة قضايا الدولة، القاهرة، جمهورية مصر العربية)، و"فيجوهيكانين(Finnish) Veijo HEISKANEN المعين من قبل المدعين (الممثلين بـ: كروويل ومورنج Crowell & Moring, Washington, D.C., U.S.A، ومكتب الشلقاني للمحاماة Shalakany Law Office, Cairo, Egypt، ووايل جوتشل ومانجز Weil, Gotshal & Manges, Washington, D.C., U.S.A.، لتصدر المحكمة بتاريخ: 06 ماي 2014م حكمها، لتليها إجراءات الإبطال والطعن في حكم محكمة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، بتاريخ: 17 سبتمبر 2014م، لتشكل على إثر ذلك لجنة خاصة معينة من قبل رئيس المجلس الإداري، بتاريخ: 23 أكتوبر 2014م، هذه اللجنة برئاسة "ستانيمير أ. أليكسندروف Stanimir A. ALEXANDROV (Bulgarian)، وعضوية كل من:

" سيسيل أبراهام Cecil W.M. ABRAHAM (Malaysian)، وتيريزا شنغ Teresa CHENG (Chinese)، وقد مثل طرفي النزاع كل من: Esquire International LegalAdvisors, San Diego, CA, U.S.A. بالنسبة للمدعين، وهيئة قضايا الدولة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، لتصدر اللجنة بتاريخ: 25 أفريل 2016م أمرا إجرائيا بوقف الدعوى لعدم تسديد المستحقات المطلوبة وفقا للائحة المالية والإدارية الخاصة بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار 14 (3)(d) and (e).[1]

تجدر الإشارة، إلى أنه لا تزال تسع قضايا عالقة لم يتم البث فيهما بعد، معتمدين على التوالي في أعوام:2013/2016/2017/2018/2018/2019/2020/2021/2021م، نذكر منها:

- *Vicat S.A. v. ArabRepublic of Egypt (ICSID Case No. ARB/21/35).*
- *KGL International for Ports, Warehousing, and Transport K.S.C.C. v. ArabRepublic of Egypt (ICSID Case No. ARB/21/21).*
- *GesenuS.p.A. v. ArabRepublic of Egypt (ICSID Case No. ARB/20/45).*
- *CTIP Oil&Gas International Limited v. ArabRepublic of Egypt (ICSID Case No. ARB/19/27).*

[1] International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID), « Case Details: H & H Enterprises Investments, Inc. v. Arab Republic of Egypt (ICSID Case No. ARB/09/15) », site visited : 12/07/2021 : https://icsid.worldbank.org/cases/case-database/case-detail?CaseNo=ARB/09/15

المبحث الرابع: تأثير أنموذج حوكمة البنك الدولي على فعالية أدائه في مصر:

من خلال ما تقدم حول أداء البنك الدولي في مصر – والذي تم استعراضه في المبحث السابق – يمكن القول، بأن مجموعة البنك الدولي قد انخرطت بنشاط في تمويل عمليات التنمية والاشراف عليها، ومن هذا المنطلق، فإن تفعيل أداء مجموعة البنك الدولي، وتحسين أنموذج حوكمته الداخلية، يعتبر ركيزة أساسية في استراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بتحقيق أهدافه الإنمائية، وبالذات على صعيد الشفافية وتوسيع نطاق نشر المعلومات، والدراسات التحليلية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر، المدونات...) وبناء علاقات الشراكة الجديدة، وتعزيز التركيز على بناء القدرات، واستحداث آليات لمشاركة الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة في جميع عمليات البنك....

المطلب الأول: التأثير على مستوى المشاركة والتمثيل:

يمكن بحث تأثير أنموذج حوكمة البنك الدولي – على أداء برامجه في مصر – على مستوى المشاركة والتمثيل، في عدة نقاط:

- **على مستوى عضوية مصر في مجلس المديرين التنفيذيين:** على غرار الجزائر، تنتمي مصر كذلك إلى مجموعة البلدان المنتخبة الموزعة على المجموعات الـ 17، وفق توزيعها في مجموعتها المنتمية إليها، والمبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 25: المجموعة المنتخبة لمصر في مجلس المديرين التنفيذيين

المدير التنفيذي	المدير المناوب	المجموعة المنتخبة
ميرزا حسن (الكويت)	راجي الأتربي (مصر)	البحرين جمهورية مصر العربية العراق الأردن الكويت لبنان ليبيا المالديف سلطنة عمان قطر الامارات العربية المتحدة اليمن

المصدر: من تصميم الباحث نقلا عن:
IBRD & IFC & IDA, **ExecutiveDirectors and Alternates.** World Bank Publications, Washington, DC, 2021, p01.

يتبين من خلال هذا الجدول، أن مصر ممثلة في مجلس المديرين التنفيذيين، عبر مندوبها المصري "راجي الأتربي "، المدير التنفيذي المناوب، والذي ينوب عن المدير التنفيذي المنتخب من قبل مجموعتها، الكويتي " ميرزا حسن"، حيث تضم مجموعتها في عضويتها12 دولة وهي: الكويت، مصر، البحرين، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، سلطنة عمان، المالديف، قطر، اليمن، الامارات العربية المتحدة.

وبالمقارنة مع مجموعة الجزائر – السابق ذكرها – تبدو مجموعة مصر أكثر تجانسا من حيث التوزيع الجغرافي للمناطق أو الأقاليم، إذ تضم في مجموعها دولا من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (وهي كلها دول عربية)، باستثناء جمهورية المالديف التي تنتمي جغرافيا وإقليميا إلى منطقة جنوب آسيا، ولكن في المقابل، ليس واضحا تماما مدى تعبيرها عن المصالح المشتركة لأعضائها شديدي التنوع والتباين فيما

بينهم من حيث قدراتهم وإمكاناتهم، فضلا عن طبيعة أنظمتهم السياسية، وهو ما من شأنه أن يطعن في درجة تمثيليتها وتعبيرها عن مصالح المجموعة المنتخبة ككل.

تجدر الإشارة في هذا الصدد أن الجمهورية العربية السورية (سوريا) كانت عضوا في المجموعة المنتخبة التي تنتمي إليها مصر، ولكن بعد موجة العنف والحرب الأهلية التي اندلعت في سوريا منذ عام 2011م، وتوتر العلاقات بين الدول العربية والنظام السوري، والتي وصلت إلى حد القطيعة الدبلوماسية، فقد جرى نقل و/أو تحويل عضويتها، لتنضم إلى مجموعة روسيا، والتي أصبحت تضم عضوين: الاتحاد الروسي وسوريا، وتحت إشراف روسيا التي تمتلك صلاحية اختيار وتعيين المدير التنفيذي الذي يمثلهما.

على صعيد آخر، تتيح عضوية الدولة في مجلس المديرين التنفيذيين، إمكانية مضاعفة فرص الحصول على القروض لتمويل مشروعاتها من قبل مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، عبر استخدام المجلس التنفيذي كإطار لتوجيه المزيد من القروض والمنح إلى البلدان الأصلية التي يحمل المديرون التنفيذيون جنسيتها، وفي هذه الحالة، فرغم أن منصب المدير التنفيذي لمجموعة مصر المنتخبة كان من نصيب الكويتي "ميرزا حسن" منذ عام 2007م – وقبله كان يشغله "مهدي إسماعيل الجزَّاف" وهو كذلك كويتي الجنسية – إلا أن منصب المدير المناوب كان من نصيب المصري "راجي الأتربي" منذ سبتمبر 2016م، وقبله شغله "كريم ويسا وأيمن القفص ومحمد كامل عمر" بين عامي 2005–2016م، وعلى هذا الأساس، فإن عضوية مصر في مجلس المديرين التنفيذيين من خلال مدرائها المناوبين عن مجموعتها المنتخبة، من شأنه أن يخدم مصلحتها الوطنية، عبر استغلال مدرائها التنفيذيين لعلاقاتهم القوية مع قيادات ومسؤولي البنك الدولي ومجلس إدارته (مجلس المديرين التنفيذيين)، في خدمة المصالح المصرية في مؤسسات البنك الدولي، وتسيير أولويات الحكومة المصرية تجاهها، وبالتالي المساهمة في تلبية طلبات مصر من مؤسسات البنك الدولي، والحصول على تمويلات كبيرة في صورة زيادة معتبرة في قروض ومنح البنك الدولي، وعلاوة على ما تقدم، فقد استفادت مصر من عضويتها ضمن مجموعة تضم بلدانا غنية ومكتفية، وغير مهتمة بقروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، كقطر، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وحتى سلطنة عمان التي استغنت عن مشروعات قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير منذ عام 1987م بحسب بياناته، وهو ما يساهم في حصول مصر على زيادات أكبر من القروض والمنح والاستثمارات التي يوفرها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبالنتيجة: إيلاء المصلحة الوطنية الخاصة أهمية قصوى من خلال السعي لتعظيم فرص الاستفادة من قروض ومنح واستثمارات، ومنتجات مالية ومساعدات فنية يوفرها البنك الدولي، على حساب بلدان المجموعة التي يمثلها في المجلس كلبنان واليمن، يضاف إليها عدم حصول أغلبية الدول الأعضاء في المجموعة – وبالذات لبنان واليمن وجمهورية المالديف – على مقعد في مجلس المديرين التنفيذيين – على الأقل منذ عام 2002م– وعدم إتاحة الفرصة لجميع الدول في عضوية المجلس بشكل منتظم، والتي بقيت حكرا على الكويت ومصر، وهو مؤشر على

الافتقار إلى الديمقراطية، كما يطعن في شرعية تمثيل تلكم المجموعة.[1]

- **على مستوى نظام التصويت في مجلس المديرين التنفيذيين:** نظام التصويت في مجلس المديرين التنفيذيين، يستند إلى البيانات الاقتصادية للدولة، وحصتها التي تعادل نسبة اكتتابها في الصندوق، والذي ستحدد فيما بعد قوتها التصويتية، وعلى هذا الأساس، تتحدد حقوق التصويت لمصر في مجلس المديرين التنفيذيين وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 26: حقوق التصويت لمصر في مجلس المديرين التنفيذيين

البلد	إجمالي الاشتراك		حق التصويت	
	مقدار الحصة(*)	النسبة المئوية	عدد الأصوات	النسبة المئوية
مصر	1.068,2	0,45	11.425	0,45

(*) بملايين الدولارات لعام 1944م

المصدر: من تصميم الباحث، نقلا عن: W. B,**IBRD/IFC/IDA Executive Directors & Alternates,** Op.Cit, p01

يتبين من خلال الجدول بأن إجمالي اشتراك مصر و/أو مقدار حصتها في رأسمال البنك الدولي تقدر بـ:1.068,2 مليون دولار أمريكي، والذي يساوي 01,06 مليار دولار أمريكي، بحسب قيمة العملة الأمريكية لعام 1944م، وهو ما يمثل نسبة 0,45 في المائة من إجمالي الاشتراكات في رأسمال البنك الدولي، وهو– على غرار مثال حالة الجزائر – رقم هزيل ومتواضع جدا، لا يؤهل بدوره مصر لتبوأ مكانة مهمة، أو لعب دور مهم في العملية القرارية داخل البنك الدولي، وهو ما انعكس بالضرورة على قوتها التصويتية، حيث يقدر عدد الأصوات التي تملكها بـ: 11.425 صوت، والتي تشكل ما نسبته 0,45 في المائة من إجمالي عدد الأصوات، والذي لا يحتاج بدوره إلى بيان كبير حول ضعف ومحدودية و/أو هامشية القوة التصويتية التي تتمتع بها مصر، مقارنة مع نظيرتها عند الدول المتقدمة، فلا مجال للمقارنة بين حصة مصر أو الجزائر وقوتهما التصويتية، وحصة الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان وقوتهما التصويتية.

وعلى هذا الأساس، تتحدد وضعية القوة التصويتية التي تتمتع بها مصر ضمن مجموعتها المنتخبة مجتمعة، والذي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 27: حقوق تصويت مجموعة مصر في مجلس المديرين التنفيذيين

بلدان المجموعة المنتخبة	عدد الأصوات	العدد الإجمالي للأصوات	النسبة المئوية الإجمالية
البحرين	2.203	68.878	2,72
جمهورية مصر العربية	11.425		
العراق	4.618		
الأردن	2.752		
الكويت	20.175		

...../.....

[1] مصادر المعلومات حول عضوية مجلس المديرين التنفيذيين مستقاة من تقارير البنك الدولي بين عامي 2002–2014م، وكذا:
- World Bank, « Annual Report : 2020, 2019, 2018, 2017, 2016, 2015 Organizational Information ».
وكلها متاحة على الموقع الالكتروني للبنك الدولي.

لبنـــان	1.805		
ليبيـــا	10.678		
المالديـــف	1.212	68.878	2,72
سلطنـة عمـان	2.721	(مكرر)	(مكرر)
قـــطـــر	2.132		
الإمارات العربيـة المتحـدة	6.202		
جمهوريـــة اليمـــن	2.955		

المصدر:من تصميم الباحث، نقلا عن:
International Bank for Reconstruction and Development, **Voting Power of ExecutiveDirectors.** Op.Cit, p 02

يتبين من خلال عرض هذا الجدول، بأن المجموع الإجمالي لعدد أصوات مجموعة مصر المنتخبة مجتمعة يقدر بـ: 68.878 صوتا، وهو ما يمثل نسبة 02,72 في المائة من إجمالي عدد الأصوات، وهي نسبة ضئيلة وغير مؤثرة، ولا تختلف كثيرا عن بقية حقوق التصويت الخاصة بالمجموعات المنتخبة الأخرى، وهو ما يعبر عن حدة الفارق والفجوة العظيمة بينها، وبين الدول المتقدمة التي تحوز على عدد هائل من الأصوات، يمكنها من التحكم في عملية صنع القرار، كالولايات المتحدة الأمريكية، بالشكل الذي لا يمكنها حتى من التعبير عن مصالحها، أو ضمان الحد الأدنى من المشاركة الفعلية في عملية صنع القرار، وهو ما يتسبب بتهميشها في العملية القرارية داخل البنك الدولي.

أما على مستوى باقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي، فالوضع مشابه تقريبا لنظيره على مستوى مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والذي يمكن استعراضه في الجدول التالي، بحسب بيانات العام 2021م:

الجدول رقم 28: حقوق تصويت مجموعة مصـر في مجلس المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة (MIGA):

عدد أصوات مجموعة مصـــر المنتخبة في مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD (حسـن– الكـويـت)	العـــدد الإجمـــالي للأصـــــوات	النسبـــة المئويـــة الإجمـاليـــة
البحرين 2285 / مصر 11444 / العراق 4637 / الأردن 3099 / الكويت 20194 لبنـان 1824 / ليبيا 10697 / المالديف 1231 / عمان 2740 / قطـر 2151 الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة 6784 / اليمـــن 2974	70.060	02,72
عدد أصوات مجموعة مصـــر المنتخبة في المؤسسة الدولية للتنمية IDA (حسـن– الكويـت)	العـــدد الإجمـــالي للأصـــــوات	النسبـــة المئويـــة الإجماليـــة
البحرين../ مصر 143452 / العراق 73199 / الأردن 24865 / الكويت 122206 لبنان 8562 / ليبيا 44771 / المالديف 55046 / عمان 59493 / قطـر .. الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة 1367 / اليمـــن 68976	592.937	02,03
عدد أصوات مجموعة مصـــر المنتخبة في مؤسسة التمويل الدولية IFC (حسـن– الكويـت)	العدد الإجمالي للأصوات	النسبـــة المئويـــة الإجماليـــة
البحرين 19661/مصر 108365/العراق7469/الأردن 13523 / الكويت 121273 لبنـــان 7377 / ليبيا 6767 / المالديف 6470 /عمـان 15398 / قطـــر18929 الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة 37098 / اليمـــن 11800	374.130	01,79

...../.....

عدد أصوات مجموعة مصر المنتخبة في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA (حسن– الكويت)	العدد الإجمالي للأصوات	النسبة المئوية الإجمالية
البحرين 360 / مصر 1033 / العراق 574 / الأردن 395 / الكويت 1863 لبنان 474 / ليبيا 773 / المالديف 274 / عمان 390 / قطر 465 الإمارات العربية المتحدة 880 / اليمن 379	7.860	03,63

المصدر:من تصميم الباحث، نقلا عن:

IBRD,**Voting Power of ExecutiveDirectors.** p 02 ;IFC, **Voting Power of Directors.** p 03 ; IDA, **Voting Power of ExecutiveDirectors.** p 03 ; MIGA, **Voting Power of Directors.** p 02 : Op.Cit

يتبين من خلال محتوى هذا الجدول، أن القوة التصويتية لمجموعة مصر المنتخبة، محدودة على مستوى مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين لمؤسسات مجموعة البنك الدولي، والمتمثلة في: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التنمية الدولية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهو مؤشر معبر على ضعف التمثيل، وهامشية الدور، ومحدودية المشاركة في العمليات القرارية داخل مراكز صنع القرار في مجموعة البنك الدولي، إذ تتراوح النسبة المئوية لإجمالي عدد أصوات مجموعة مصر المنتخبة بين 01,79 في المائة و03,63 في المائة، والتي لا تقارن بمثيلتها لدى الولايات المتحدة الأمريكية، أو بين الولايات المتحدة والدول المتقدمة التي تسير في فلكها مجتمعة– كما هو مبين في حالة الجزائر – كما لا تختلف عن نظيرتها لدى مجموعات الدول النامية، والتي لم تتجاوز حاجز 04,50في المائة في أحسن حالاتها، وبالتالي، فهي ليست كافية لتعكس الحقائق الاقتصادية – والديمغرافية – المتسارعة التغيير، وبالنتيجة – كما هو الشأن بالنسبة لحالة الجزائر السابق ذكرها – يمكن التسليم بمحدودية وهامشية القوة التصويتية لمصر كعضو منفرد، أو في إطار مجموعتها المنتخبة، وهو تعبير واضح وبيِّن عن عدم المساواة في القوة التصويتية، كما التمثيل في مجلس إدارة البنك الدولي، وبالتالي: افتقار عمليات صنع واتخاذ القرار في مجموعة البنك الدولي إلى الديمقراطية وشرعية التمثيل، وضعف المشاركة.

- **على مستوى المشاركة المحلية:** يقر البنك الدولي بأن تحسين الحوكمة على مستوى مؤسساته يتم من خلال زيادة الشفافية، وتقوية المساءلة، وتعظيم المشاركة، والتي تمثل محورا أساسيا وشاملا في جميع مبادرات البنك، بحيث ستهدف، وعلى نحو صريح، جميع العمليات الاقراضية والتحليلية، إلى تحقيق هذه المبادئ، وتشجيع تطبيقها في مختلف القطاعات، ويشمل ذلك – بصفة خاصة – إنشاء آليات لمشاركة المجتمعات المحلية والمواطنين في إبداء الرأي، وتقديم التعليقات في كل مراحل عمليات البنك الدولي.[1]

وعلى هذا الأساس، تندرج مشاركة منظمات المجتمع المدني المصرية ممثلة في: **المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمركز المصري للإصلاح**

[1] البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية، **مذكرة الاستراتيجية المؤقتة لجمهورية مصر العربية – تقرير رقم: 66443-EG**. وحدة الإدارة القطرية المعنية بمصر (البنك الدولي) ووحدة الاستراتيجيات (مؤسسة التمويل الدولية) منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2012، ص21.

المدني والتشريع، والجمعية المصرية للحقوق الجماعية، وشبكة حقوق الأرض والسكن – التحالف الدولي للموئل، والجماعة الوطنية لحقوق الانسان والقانون، في المشاورات التي يجريها البنك الدولي مع أطراف مصرية مختلفة، بهدف استطلاع الرأي حول " إطار المشاركة القطرية " المنظم لسياسات البنك في مصر خلال الفترة 2015- 2019م، وقد لقيت مبادرة البنك الدولي الموجهة لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية وفتح مجال للحوار المجتمعي، ترحيبا واستحسانا من قبل منظمات المجتمع المدني السابق ذكرها، وخاصة أن هذه المشاورات ضمت منظمات وخبراء من محافظات القاهرة والإسكندرية وأسوان، ولم تقتصر على العاصمة فقط، ورغم الإشادة بهذه المبادرة، إلا أن منظمات المجتمع المدني المشاركة في الحوار والمشاورات مع البنك الدولي تسجل الملاحظات التالية:

- لا يمكن أن يكون لتلك المشاورات أثـر وفعاليـة حقيقيـة دون فتح قنـوات للحـوار الجـاد مـع الحكومـة باعتبارها الشريك الأساسي للبنك الدولي في وضع إطار المشاركة وتنفيذه.
- ينبغي على البنـك الدولـي الإعلان عن جـدول مواعيـد المشـاورات من خـلال وسائـط متعددة، وقبل الموعد بفترة كافية، حتى يتمكن من تمثيل المجتمع المدني المصري أحسن تمثيل.
- لم يتم فتح نقاش حر يتم فيه تبادل الآراء والاستمـاع إلى كافة الأطروحـات، كمـا لم يتـم عـرض أي محتوى يتعلق بالتوجه، أو النقاط المبدئية لإطار المشاركة القطرية المفترض مناقشته من قبل مجموعة البنك الدولي على الحضور، وبالتالي لم يفسح المجال لطرح الآراء والمشاركة في مناقشة عمل البنك، وأنموذجه التنموي ومشكلاته، بل اقتصر النقاش حول رؤية الحضور لترتيب الأولويات القطاعية التي يجب أن يرتكز عليها إطار المشاركة القطرية، ومن ثمة التصويت حول ترتيب هذه الأولويات، والذي لم يكن في محله، ذلك بأن عملية التصويت يتحكم في نتائجها أعداد المدعوين وتوجهاتهم.
- طرحت منظمـات المجتمـع المدنـي المشاركـة في المشـاورات، مبدأ "النمو المتكامل" كبديـل لمنطـق "الأولويات"، ذلك بأن التنمية المتكاملة تقوم على خلق الفرص الكاملة للمجتمع، عبر الربط بين التعليم والصحة وفرص العمل الضامنة لحقوق العمال، فضلا عن أن طبيعة التخطيط وإدارة المشروعات تتم في إطار من التكامل القطاعي، وفي المقابل يتضمن مصطلح "الأولويات" المعرف من قبل البنك الدولي بعض المشكلات الموجودة في كل القطاعات، كمشاكل العمالة والعدالة الاجتماعية والبيئية.
- وتعقيبا على مـا سبـق، فقد أكدت منظمـات المجتمـع المدنـي على أهميـة هذا المنظـور التكـاملـي لضمان حقوق الإنسان، وإحداث تنمية ذات مخرجات كفؤة وفعالة، ذلك بأن إقراض المشروعات، يجب أن يأخذ في الاعتبار ضمان حقوق العمال والموظفين، وعدم الاضرار بالبيئة، عبر دراسة وافية للخريطة البيئية المصرية، وهو ما يفرض على البنك الدولي في هذه المرحلة المتعلقة بالدراسات التشخيصية– بحسب رؤية منظمات المجتمع المدني – مراجعة شاملة وعادلة لتمويل مشروعاته من المنظور الحقوقي، حتى لا تتكرر مشكلات مشروعات ممولة سابقا من طرفه.
- من ناحية أخرى، أصرت منظمات المجتمع المدني في مشاوراتها مع مجموعة البنك الدولي، بأن تلتزم

هذه الأخيرة، باستخدام مصطلح: "مشروعات توليد الطاقة النظيفة و/أو مشروعات توليد الطاقة المتجددة" كبديل عن مصطلح "مشروعات لتوليد الطاقة"، كما أكدت ذات المنظمات على أهمية تناول مفهوم الحق في الحماية الاجتماعية و/أو الحق في الأمن الاجتماعي، كبديل عن مصطلح شبكات الضمان و/أو الأمان الاجتماعي Social Safety nets الذي يتبناه البنك الدولي كآلية أساسية لمكافحة الفقر، باعتباره لا يتوافق مع المفهوم الحقوقي الشامل الذي يبنى على وقف عملية صناعة وإنتاج الفقر من أساسه.

على صعيد آخر، ورغم تأكيد البنك الدولي للمنظمات المجتمعية المشاركة في المشاورات، على إتاحة كافة الأوراق والأبحاث التي تصله على موقعه للتواصل، إلا أن منظمات المجتمع المدني تبقي على شكوكها بشأن فاعلية الحوار، في ظل عدم وجود آلية تضمن تنفيذ توصياته، وبالذات في ضوء عدم اتاحة الوقت الكافي للحوار مع فريق البنك الدولي أثناء جلسات التشاور لمناقشة المشكلات الفعلية في آليات عمله وأنموذجه التنموي، ومفاهيمه المعتمدة، من قبيل: الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومشكلات طبيعة فرص العمل التي توجدها قروض البنك الدولي، ومدى التحقق الذي يجريه البنك الدولي بشأن مدى استيفاء معايير احترام حقوق العمال أو الفقراء في المشاريع التي يمولها.[1]

مما تقدم يمكن القول بأن تأكيد البنك الدولي على توسيع مشاركة الجماهير و/أو المجتمعات المحلية في تصميم المشروعات وتنفيذها، هدفه تعزيز الشعور بملكية المشروع، وبالتالي، الرغبة في إنجاحه، بالشكل الذي يدعم التزام المواطنين والحكومات معا ببرامج ومشروعات البنك الدولي، إلا أنه من الناحية العملية، فإن المشاركة كانت مرادفة لشرح وتوضيح أهداف المشروع وتحديد مضامين وأهداف البرامج والمشروعات – وبالذات لأصحاب المصلحة المعنيين مباشرة بالمشروع – بدل المشاركة في تصميم المشاريع وتنفيذها، أو تضمينهم وتمكينهم في عمليات صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بنوعية وطبيعة البرامج والمشروعات، كما أن سعي البنك الدولي إلى تعزيز " الشعور بملكية المشروعات " يقتصر على جعلهم مسؤولين عن عمليات الإعداد والتنفيذ، بدل ضمان حشد زخم من الدعم والتأييد المحلي للمشروع، وبناء التوافق والإجماع حوله، وهذا ما أكدته الوثيقة الصادرة عن البنك الدولي المعنية باستعراض الأداء والتعلم الخاص بإطار الشراكة الاستراتيجية من أجل جمهورية مصر العربية للفترة 2015– 2019م، عندما تحدثت عن إثبات أنموذج التشغيل المرتكز على الاعتماد على قيادة محلية، وفرق عمل ميدانية، نجاحه كعامل أساسي في بناء علاقات قوية مع الجهات المتعاملة، والحفاظ على زخم تنفيذ المشروعات، حيث أسهم القرار الاستراتيجي لوحدة الإدارة الخاصة بمصر بالبنك الدولي – بحسب الوثيقة – القاضي بتعميم استخدام رؤساء فرق العمل الميدانيين في تعزيز مستوى الأداء، وتحقيق نتائج جيدة.[2]

---

[1] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، " منظمات حقوقية شاركت في مشاورات البنك الدولي حول إطار المشاركة القطرية لمصر 2015–2019: على البنك الدولي تبني مفهوم "النمو المتكامل" كبديل عن منطق "الأولويات"، تاريخ التصفح: 2021/07/17.
https://eipr.org/press/2014/07/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D

[2] البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 15.

- **على مستوى تطويـر الشـراكات:** يعمل البنك الدولي على تنسيق وبناء علاقـات الشراكـة مع طائفة عريضة من الجهات المانحة، والتي تشمل مؤسسات وبلدان، كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي، والمملكة العربية السعودية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الافريقي للتنمية، وصندوق النقد الدولي ... وسنورد العديد من الأمثلة: حيث قام البنك الافريقي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بتقديم موارد تمويلية معتبرة تقدر بـ 01,3 مليار دولار لتمويل مشروع كهرباء جنوب حلوان، كما يشترك البنك الافريقي للتنمية في تمويل "كوم أمبو"، وفي نوفمبر 2011م، وافق الاتحاد الأوروبي على مشروع تقديم 22 مليون يورو لدعم تنمية الشركات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، وتنمية المناطق الريفية، وتطوير وزيادة انتاجية قطاع منتجات الألبان والزراعة المائية، وفي جانفي 2012م، وافق الاتحاد الأوروبي على تقديم منحة قدرها 30 مليون يورو، منها أربعة ملايين يورو كمساعدة فنية لإصلاحات سياسة الطاقة، أما الشركة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة – وهي فرع للبنك الإسلامي للتنمية معني بالتمويل التجاري – فقدمت 400 مليون دولار كمساعدة لمصر في تمويل واردات منتجات البترول والقمح ومواد غذائية أخرى، كما قدمت المملكة العربية السعودية وقطر 500 مليون دولار لدعم ومساندة الميزانية المصرية، كما وافق البنك الأوروبي للاستثمار على تقديم قرض إضافي بقيمة 50 مليون يورو لتكملة التمويل الإضافي من البنك الدولي البالغ 240 مليون دولار لمشروع كهرباء شمال الجيزة، كما نشأت شراكات جديدة لدعم التحول الاستراتيجي لإطار الشراكة الاستراتيجية نحو تركيز أنشطة مجموعة البنك الدولي على إصلاح السياسات، ونظم الحوكمة، والإصلاح المؤسسي لمكافحة الفقر وعدم المساواة، بعد ديسمبر 2015م، حيث ساعدت سلسلة عمليات مجموعة البنك الدولي لتمويل سياسات التنمية البرامجية بقيمة 03,15 مليار دولار، على تعبئة تمويل بقيمة 01,5 مليار دولار من قبل البنك الافريقي للتنمية، وفي إطار جهود مجموعة السبع لسد الفجوة التنموية لمصر، بموجب برنامج صندوق النقد الدولي، تعاونت حكومة المملكة المتحدة (بريطانيا) مع مجموعة البنك الدولي في تقديم ضمانة بقيمة 150 مليون دولار للمساعدة على تعظيم موارد مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير الخاصة بالعملية الثالثة ضمن سلسلة قروض سياسات التنمية البرامجية، بالإضافة إلى إنشاء الصندوق الاستئماني للشراكة الاستراتيجية من أجل النمو الشامل للجميع في مصر بقيمة 20 مليون دولار لمدة ثلاثة أعوام، موجهة لبناء قدرات المؤسسات العامة الرئيسية المعنية بتنفيذ الإصلاحات، كما قامت مجموعة البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية، بتزويد الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية بمساعدات فنية منسقة لإنشاء جهاز تنظيمي للغاز الطبيعي وبناء قدراتها المؤسسية، والتي تندرج في إطار مشروع الاستفادة من توصيل الغاز الطبيعي للمنازل، والذي حظي بتمويل مشترك من خلال أداة تمويل المشروعات الاستثمارية.[1]

[1] – البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

– البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 12.

المطلب الثاني: التأثير على مستوى الشفافية والإفصاح:

على غرار حالة الجزائر، تؤكد سياسة مجموعة البنك الدولي في مصر، بشأن الإفصاح عن المعلومات، تشجيعها على الانفتاح والشفافية ونشر المعلومات، حيث تتمثل نقاط الدخول الرئيسية إلى معلومات البنك في نافذة المشروعات والعمليات على شبكة الانترنت، والتي تتيح معلومات تفصيلية عن عمليات الإقراض، وموقع الوثائق والتقارير المتاحة للجمهور العام، والذي عبر القيام بزيارة وتصفح لقاعدة بيانات الوثائق والتقارير، يمكن الاطلاع على محتواها، والقيام بعملية تنزيل للوثائق والتقارير منها.

فعلى مستوى تركيبة مجلس المديرين التنفيذيين، يمكن الاطلاع على تركيبة مجموعة مصر ورمز مكتب مديرها التنفيذي (EDS 11)، والممثلة بالمدير التنفيذي المنتخب الكويتي "ميرزا حسين حسن Merza Hussain Hasan"، والمدير التنفيذي المناوب المصري "راجي الأتربي Ragui El-Etreby"، من خلال الموقع الالكتروني التالي: https://www.worldbank.org/en/about/leadership/directors/eds11، كما يمكن تصفح معلومات حول المناصب التي شغلاها وتقلداها قبل انتخابهما في عضوية مجلس المديرين التنفيذيين، والمشتملة على المؤهلات العلمية والمهارات الخبراتية لكليهما عبر الموقعين الالكترونيين:

- https://www.worldbank.org/en/about/people/m/merza-hussain-hasan?cq_ck=1412551946706.html.html
- https://www.worldbank.org/en/about/people/r/ragui-el-etreby

أما على مستوى الصفحة الالكترونية المعنية ببرامج ومشاريع ونشاطات وتقارير البنك الدولي في مصر: https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt، يمكن الاطلاع على أبرز الأخبار المتعلقة بالوضع الاقتصادي والتنموي لمصر، ونتائج إصلاحات الاقتصاد الكلي، والإصلاحات الهيكلية التي شهدتها مصر على استقرار الاقتصاد، وتداعيات جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي والتنموي بمصر، والتدابير الاستعجالية المصرية لاحتواء آثارها، وبيان إطار الشراكة الاستراتيجية الحالية بين البنك الدولي ومصر، ومحاور التركيز الأساسية للاستراتيجية الجديدة 2022-2026م، والتي يعكف البنك الدولي على إعدادها، وعرض النتائج المحققة والملموسة في إطار الشراكة الاستراتيجية الحالية، كما تقدم الصفحة الالكترونية للبنك الدولي الخاصة بمصر مجموعة متنوعة من البيانات والمعلومات المفصلة تخص: تعداد السكان الإجمالي، إجمالي الناتج المحلي، انبعاثات غاز ثاني الكربون (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)، والالتحاق بالمدارس، والعمر المتوقع عند الميلاد، والمؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني، والمستوى العام للقدرات الإحصائية، ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وكل هذه المعلومات مستقاة من مصادر متنوعة: بيانات إحصائية لمنظمات دولية متخصصة كاليونيسكو، ومكاتب إحصائية وطنية ودولية (قاعدة البيانات الدولية)، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشعبة العلوم البيئية، وأجهزة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة كشعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، وتقييمات البنك الدولي لأوضاع الفقر في البلدان المعنية والاستراتيجيات القطرية لتخفيض أعداد الفقراء.... كما يمكن تصفح دليل البيانات / بنك البيانات / البيانات الجزئية، والذي يمكن الباحث أو الخبير أو المتخصص من استكشاف، وإنشاء، ومشاركة بيانات

حول طائفة واسعة من الموضوعات، والدراسات المسحية، بحيث تتيح إنشاء الأسئلة الخاصة بالباحث، أو المتخصص، وتكوين الجداول والرسوم البيانية والخرائط، والقيام بتخزينها، وإدراجها، وتبادلها مع الآخرين بسهولة، ويمكن تنزيل البيانات بمختلف التطبيقات (EXCEL/XML/CSV)، وكلها متوفرة عبر الموقع الالكتروني التالي: https://data.albankaldawli.org/country/egypt-arab-rep ؛ كما تقدم قاعدة بيانات مؤشر رأس المال البشري، بيانات لكل مكون من مكونات مؤشر رأس المال البشري فضلا عن المؤشر الكلي، مصنفة حسب نوع الجنس، يهدف إلى تسليط الضوء على ما لنواتج التحسينات الجارية في الرعاية الصحية والتعليم من أثر في صياغة إنتاجية الجيل القادم من العمال، ويمكن تحميلها كاملة عبر الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/publication/human-capital ؛ كما يمكن الاطلاع – بحسب إفادة البنك الدولي – على البيانات المالية، واستكشاف البيانات الأولية غير المعالجة، والخاصة بماليات البنك الدولي، والتي تمكن الباحث من تحليل مجموع البيانات، وعرضها عرضا بيانيا، أو تبادلها مع المستخدمين الآخرين بالموقع، أو عبر الشبكات الاجتماعية كالفيسبوك وتويتر، أو الاحتفاظ بها باستخدام تطبيق الكتروني محمول، عبر الموقع :

https://financesapp.worldbank.org/en/countries/Egypt,%20Arab%20Republic%20of، ولكن لدى محاولة الولوج إلى الموقع، تبين أن الصفحة غير موجودة Page Not Found Error 404، وبالتالي فهي ليست متاحة للإطلاع العام، وتدخل ضمن قائمة الاستثناءات.

يقدم تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية توقعات لكل بلد – بحيث يتضمن مصر – لمدة ثلاث سنوات فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي، بما في ذلك السلع الأولية والأسواق المالية، كما يبحث اتجاهات الاقتصاد العالمي، وكيفية تأثيره على البلدان النامية، والذي يمكن تنزيله عبر الموقع الالكتروني:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/06/08/world-bank-global-economic-prospects-2021

كما يمكن الاطلاع على عرض عام للتقرير باللغة العربية يخص منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحميله من خلال الموقع الالكتروني:
https://thedocs.worldbank.org/en/doc/600223300a3685fe68016a484ee867fb-0350012021/related/Global-Economic-Prospects-June-2021-Regional-Overview-MENA-AR.pdf

في حين تقدم البوابة الالكترونية لمعارف تغير المناخ، معلومات وتقارير معنية بآثار تغير المناخ على التنمية في مصر، وخيارات التكيف، من خلال الاستعلام عبر الخرائط والجداول البيانية، عبر الموقع:
https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D9%85%D8%B5%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/climate-data-historical

على صعيد آخر، تتيح سياسة الشفافية والافصاح عن المعلومات للبنك الدولي، للجمهور العام الاطلاع على مشاريع مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مصر، عبر الصفحة الالكترونية التالية:
https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/projects-summary?lang=ar&countrycode_exact=EG

وعبرها يمكن الاطلاع على قائمة مشاريع مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير عبر الموقع:
https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/projects-list?lang=ar&countrycode_exact=EG&os=0

والمتضمنة لاسم المشروع، والبلد (مصر)، ومعرف المشروع (رمز وترقيم المشروع)، ومبلغ الارتباط (قيمة القرض)، وتاريخ الموافقة على اعتماد القرض، وآخر تحديث، معروضة في جداول انطلاقا من أحدث مشروع معتمد في مصر، ومن خلال النقر على كل مشروع على حدا، يمكن الحصول على عرض مفصل للمشروع (بنفس التفصيلات التي تم تناولها في حالة الجزائر).

أما بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية، فيمكن تصفح مشاريعها في مصر من خلال الموقع الالكتروني: https://disclosures.ifc.org/enterprise-search-results-home?f_region_description=MENAREG المتضمنة لاسم المشروع، والبلد (مصر)، ومعرف المشروع (رمز وترقيم المشروع)، ومبلغ الارتباط (قيمة القرض)، وتاريخ الموافقة على اعتماد القرض، والمصنفة كذلك حسب طبيعة القرض وشكل مشاركة المؤسسة فيه إلى: القروض/حقوق الملكية/الضمان/أخرى، أو حسب حالة المشروع: مكتملة / نشطة (قائمة و/أو في طور الإنجاز)، أو حسب نوعية المشروع: مؤسسات مالية ومصرفية / مشاريع صناعية / أخرى، ومن خلال النقر على كل مشروع على حدا، يمكن الحصول على عرض مفصل للمشروع (بنفس التفصيلات التي تم تناولها في حالة الجزائر).

بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فيمكن تصفح مشاريعها المؤمنة في مصر من خلال الموقع الالكتروني: https://www.miga.org/projects، والذي يحتوي على قائمة بالمشاريع المؤمنة من قبلها مرتبة في صفحات و/أو نوافذ الكترونية متعددة ترتيبا تنازليا من الضمانات الأحدث (**Jun 30, 2021**) فالتي تليها وهكذا ... وليس حسب الدول أو المناطق الإقليمية، ويتضمن كل تأمين من قبل الوكالة للاستثمارات في مصر: وصف للمشروع، الرقم التعريفي للمشروع، والمعني بالضمان، وبلد المستثمر، وطبيعة أو شكل الضمان، والتصنيف البيئي، وتاريخ موافقة مجلس الإدارة، والأثر التنموي للمشروع.

بالنسبة للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، تتضمن صفحتها الالكترونية: https://icsid.worldbank.org/، معلومات مفصلة لكل القضايا التي قام المركز بتحكيمها وتسويتها، شاملة للحالات، والخدمات، والمصادر، والأخبار والوقائع الموثقة، (بنفس التفصيلات التي تم تناولها في حالة الجزائر).

علاوة على ما تقدم، تقوم مجموعة البنك الدولي بإصدار دراسات وبحوث وتقارير، تضم بيانات ومعلومات وأبحاث معنية بمصر و/أو بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تنتمي إليها مصر، كالتقارير السنوية لمجموعة البنك الدولي، أو الدراسات والبحوث والبيانات الصحفية الصادرة عنها، والمتاحة للجمهور العام لمطالعتها أو تحميلها عبر صفحاتها الالكترونية، فضلا عن مدونات مسؤولين وخبراء في مجموعة البنك الدولي، نذكر منها على سبيل المثال – لا الحصر – ما يلي:

– تقرير **Creating Markets in Egypt: Realizing the Full Potential of a Productive Private Sector**

– ورقة عمل بعنوان: **مرصد الاقتصاد المصري: من الأزمة إلى التحول الاقتصادي – إطلاق العنان لإمكانات مصر في الانتاجية، وخلق فرص العمل** (نشر التقرير بتاريخ: 2020/12/01، أما الورقة: 2020/11/01).

– مدونة لـ"مارينا ويس Marina Wes" وهي خبيرة ومديرة قطرية لمصر واليمن وجيبوتي، بعنوان: **إعادة البناء على نحو أفضل: دعم جهود مصر لتحقيق التعافي الشامل للجميع** (نشرت بتاريخ: 2021/06/22).

بالإضافة إلى أحدث الأخبار والفعاليات المشتملة على مطبوعات، وبيانات صحفية، ومواضيع كموضوع **دعم جهود الحد من التلوث لحماية صحة المصريين، وتحفيز الانتعاش الاقتصادي.**

على صعيد آخر، ورغم الجهود المبذولة، والإجراءات المتخذة، والمعتمدة من قبل مجموعة البنك الدولي بشأن الإفصاح، والانفتاح، والشفافية، ونشر المعلومات، بشأن البرامج والسياسات، والمشاريع والاستراتيجيات القطرية المتعلقة بمصر، إلا أن الباحث و/أو المهتم بدراسة والاطلاع على بيانات ومعلومات مجموعة البنك الدولي الخاصة بمصر، يواجه مشاكل وعوائق أو عراقيل تحد من شفافية سياساتها وأعمالها، وتقيد حدود الشفافية والإفصاح، فعلاوة على **" قائمة الاستثناءات "** المتضمنة للاستثناءات التي بموجبها لا يسمح البنك الدولي بالاطلاع على بياناتها ومعلوماتها، فقاعدة البيانات والمعلومات المفصح عنها – عبر مواقعها الالكترونية – بشأن البرامج والسياسات والمشاريع الممولة من البنك الدولي في مصر، غير متاحة بالكامل، أو بعبارة أخرى، غير دقيقة وغير مفصلة تفصيلا وافيا وشاملا وكاملا، كما هو الشأن بالنسبة لحالة الجزائر السابق ذكرها.

ومن بين القضايا التي يثيرها موضوع سرية المعلومات – وبالذات المعلومات المالية – قضية مؤسسة التمويل الدولية والملاذات الضريبية، والتي تطرح مشكلة أخرى تتعلق باحتمال حدوث تعارض بين أهدافها الانمائية، وأهداف تحقيق الأرباح.

ومن هذا المنطلق، فقد بينت أبحاث قامت بها منظمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أن مؤسسة التمويل الدولية تستثمر في عمليات ذات صلة عميقة ببعض أكثر الولايات القضائية سرية في العالم، حيث تحجب المعلومات حول المالكين المنتفعين لهذه الشركات – في كثير من الحالات – وهو ما يتماشى مع أساليب التخطيط الضريبي المستخدمة في الالتفاف حول القانون – بدون انتهاكه بالضرورة – لتحقيق خفض معتبر في الضرائب المستحقة على تلكم الشركات، وإخفاء هوية مالكي المشروع.

ورغم تطوير مؤسسة التمويل الدولية سياسات الشفافية لديها في عامي 2012 و2014م، ممثلة بـ"سياسة الوصول إلى المعلومات Access to Information Policy "سياسة الإفصاح"، وسياسة استخدام مراكز الأوفشور المالية في عمليات القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي Use of Offshore Financial Centers in World Bank Group Private Sector Operations "، فإن نتائجها – بحسب معدي البحث – كانت مخيبة للآمال، حيث تم تحديد ورصد حالات كثيرة من التهرب الضريبي من طرف شركات تستثمر فيها مؤسسة التمويل الدولية في أوقات مختلفة، وعبر قطاعات متنوعة، وباستخدام وسائل متعددة.

وقد أفاد "وليد لبادي" مدير مؤسسة التمويل الدولية في مصر، حول سؤال للفريق البحثي للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية حول فعالية سياسات الإفصاح في تحسين معايير الشفافية المتعلقة بالملاذات الضريبية، ومدى تأثيرها في اختيار مؤسسة التمويل الدولية للشركات الممولة عبر القروض و/أو شراء

الحصص، فكان رده بأن معظم ما تقوم به مؤسسة التمويل الدولية هو الاستثمار في شركة تدير مشروعا معينا، ورصد كيفية استخدام أموالها وتوزيعها، مثنيا ومشيدا بنجاح السياسات المتعلقة بتشجيع البلدان والشركات على المضي قدما في تعزيز الشفافية، والتأثير في إطار فرض وإجبار الولايات القضائية التي تعمل كملاذات ضريبية على تحسين الشفافية لديها، مؤكدا على عدم رفض مؤسسة التمويل الدولية لأي عروض تمويل في مشروع في مصر بسبب وجوده في أي من مراكز السرية المالية.

وفي هذا الإطار، فقد أجرى الفريق البحثي بحثا وجمع معلومات حول جميع استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في مصر، بين عامي 1995 و2017م (حتى شهر أوت) البالغ عددها 93 مشروعا استثماريا، معتمدا على بيانات المؤسسة المتاحة على موقعها الالكتروني (ملخص الاستثمار الخاص بكل مشروع)، فضلا عن بحوث مكتبية إضافية لجمع مزيد من المعلومات حول الشركات المستثمرة العاملة مع مؤسسة التمويل الدولية من مصادر مختلفة، وتوسيع قوائم الدول التي تشتمل على الدول التي توصف بأنها ملاذات ضريبية، وتلك ذات المعدلات الضريبية المنخفضة، أو الإعفاءات الضريبية الكاملة، للإجابة على العديد من الأسئلة المتعلقة بالشفافية الخاصة بهذه الاستثمارات حيث كانت النتائج كالتالي:

- ✓ فيما يتعلق بالإفصاح عن معلومات حول حملة الأسهم للمشروع أو الشركة المستثمر فيها (المعلومات المتاحة بسهولة حول المالك المنتفع) فقد بين البحث بأن الإفصاح غير مكتمل، ففي حوالي 40 في المائة من استثمارات المؤسسة، لم تكن ثمة معلومات كاملة عن الملاك المنتفعين، حيث يتم الكشف في حالات كثيرة عن جزء فقط من هيكل المساهمة، ذلك بأن كثيرا من الشركات مسجلة في ولايات قضائية سرية، حيث معلومات الملكية غير معلنة، كما وجد الباحثون توصيفات غامضة لأنواع الملكية من قبيل " نسبة كذا وكذا المتبقية مملوكة لأفراد ؛ المتبقي من حملة الأسهم مؤسسات وصغار المستثمرين ؟؟ !.
- ✓ غالبية الشركات التي تستثمر مؤسسة التمويل الدولية (61,3%) فيها لا تفصح عن معلومات ملكيتها على موقعها الالكتروني، وتجعلها متاحة للجمهور العام بوسائل أخرى.
- ✓ في 28 في المائة فقط من استثمارات مؤسسة التمويل الدولية، كان واضحا بأن الشركة المستثمر فيها ليس لديها مساهمون مسجلون في ملاذات ضريبية، في حين 43 في المائة من الحالات لم تكن المعلومات بشأنها واضحة أو متوافرة، أما 29 في المائة من الحالات فقد ثبت امتلاك المساهمين حصتهم عبر وسيط مسجل في ملاذ ضريبي، مع التنويه بأن توظيف شركات مسجلة في ملاذات ضريبية بالخارج لا يعني بالضرورة وجود أنشطة غير قانونية، رغم ارتباطها في طبيعتها بمنظومات تجنب الضرائب.
- ✓ أكثر من نصف الشركات التي شملها البحث كان لديها شركات تابعة أو مرتبطة في ملاذات ضريبية وهو تقدير متحفظ بشأنه بحكم التعريف الضيق لمفهوم الملاذ الضريبي المعتمد من قبل فريق البحث، في حين لم يتم تحديد 37,6 في المائة من الحالات بحكم شح المعلومات، وبالتالي لا يمكن تأكيد إلا ما نسبته 11,8 في المائة من الشركات التي لا تحوز على شركة تابعة/مرتبطة في ملاذ ضريبي.
- ✓ المناطق الحرة في مصر توفر حوافز ضريبية تتساوى مع نظيرتها لدى مراكز الأوفشور في الخارج،

رغم أن علاقة المناطق الحرة بتآكل الوعاء الضريبي لا زالت موضوع نقاش وبحث، فقد تم تسجيل 21,5 في المائة من الشركات المتعاونة مع مؤسسة التمويل الدولية مسجلة في منطقة حرة.

✓ تعرضت شركات يصل إجماليها إلى 21 شركة من أصل 93 شركة، أو أحد مالكيها لتهم فساد في مصر أو خارجها، منها 13 قضية مازالت مستمرة – حتى وقت إعداد البحث – ولم تغلق بعد، في حين تم تبرئة ثلاث من تهم الفساد، وأدين المتورطون في الخمس الباقية.

✓ وجد الباحثون صلات سياسية في أكثر من ثلث الشركات، وفي هذا السياق تبرز دراسة البنك الدولي الموسومة بـ" وظائف أم امتيازات: إطلاق العنان لإمكانات التوظيف في الشرق الأوسط وشمال افريقيا Jobs or Privileges: Unleashing the Employment Potential of the Middle East and North Africa"، والتي تبحث في كيفية تأثير المؤسسات ذات الصلة بالسياسة في مصر على النمو والمنافسة، وبالتالي فإن الدعم القوي من مؤسسة التمويل الدولية للشركات المرتبطة بالسياسة، من شأنه وضع المزيد من العقبات أمام الحوكمة والمنافسة والنمو والتوظيف. [1]

هذا وقد وثقت الدراسة ثلاث حالات ممثلة في:

– المجموعة المالية هيرميس القابضة: اتصال سياسي وثيق، واستخدام مكثف للملاذات الضريبية، وتلاعب مزعوم في البورصة ؛

– حالة أوراسكوم المثيرة للفضول ؛

– محاسن الطاقة المتجددة، ومساوئ التعتيم، وقبح التجنب الضريبي.

من كل ما تقدم، يمكن القول بأن مجموعة البنك الدولي، تؤكد عبر النشر والافصاح عن البيانات والمعلومات المتعلقة بأداء برامجها ومشروعاتها في مصر، على ضمان الانفتاح، والتدفق الحر والمجاني للبيانات والمعلومات، وإتاحتها لحكومة الدولة المصرية، وكذا الباحثين والمهتمين من الجمهور العام المحلي والعالمي، مع تبسيطها وبيانها لجعلها قابلة للفهم والإدراك.

لكنها في المقابل، تضع قيودا وضوابط معينة لسياسات الشفافية والافصاح المعتمدة من قبلها، والمتعلقة بحماية أو ضمان أمن وسرية المعلومات الاستراتيجية، فضلا عن خضوع الوثائق المنشورة للتحديث والرقابة (قيود النشر: الحذف أو السحب)، أو اعتماد السرية المالية لعديد استثمارات مجموعة البنك الدولي – وبالذات مؤسسة التمويل الدولية – في تعارض صارخ بين أهدافها الانمائية وأهداف تحقيق الأرباح الخاصة، وبالتالي غض الطرف عن الانتهاكات الضريبية للشركات المستمرة فيها، وتورطها في قضايا فساد، أو التستر عليها، وعليه فثمة مفاضلة بين الشفافية والصراحة (الحقيقة الكاملة).

---

[1] أسامة دياب، **من وراء حجاب: استثمارات البنك الدولي بين السرية المالية ووعود التنمية – حالة مؤسسة التمويل الدولية في مصر**. مطبوعات مؤسسة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، 2018، ص ص 07 – 20.

المطلب الثالث: التأثير على مستوى الفعالية والمساءلة:

يمكن القول بأن فعالية أداء البنك الدولي في مصر، مرتبطة بكفاءة عملياته وسياساته القطرية الخاصة بمصر، وكذا فعالية برامجه ومشروعاته، وجدواها الاقتصادية ومكاسبها المادية والاجتماعية، واستجابتها لحاجات الدولة والمجتمع المصري، وتعبيرها عن مصالحهما.

ومن هذا المنطلق، يمكن مناقشة فعالية عمليات البنك الدولي وبرامجه ومشروعاته، في مصر انطلاقا من سياسته الإقراضية، التي تطرح عديد التساؤلات وعلامات الاستفهام حول أولوية تلكم المشروعات وجدواها الاقتصادية، في ظل الإفراط من قبل الجانب المصري في الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل تلكم المشروعات.

فمن جهة، شروط الإقراض المفصلة والمفروضة من قبل البنك الدولي، تحول تلك القروض إلى عبء يثقل كاهل الدولة المصرية، ذلك بأنها تقيد دور مؤسساتها الوطنية الرسمية، وتحد من حرية وهامش التصرف المسؤول في إدارة تلكم المشروعات والإشراف عليها، فضلا عن أن محاولات الوفاء بتلكم الشروط والقيود قد تعيق عمليات صنع القرار بشأن حزمة الإصلاحات المفروضة، من قبل البنك الدولي، ذلك بأنه ليس من الممكن والمجدي في نفس الوقت فرض واعتماد الإصلاحات المؤسسية بواسطة وصفات مشروطة تأتي من الخارج فقط، بدون تصميم واعتماد إصلاحات، وتطوير تصميمها من الداخل عبر سياسات محلية و/أو وطنية مسؤولة ومصممة بالاعتماد على بيانات ومعطيات البيئة المحلية، ما يعزز جدواها الاقتصادية والاجتماعية، ويحقق فعاليتها واستجابتها لاحتياجات ومطالب الدولة والمجتمع.

ومن جهة أخرى، ورغم القروض المعتبرة – والسخية إن صح التعبير – من جانب مجموعة البنك الدولي لمصر، خاصة في العقدين الأخيرين من القرن الحالي، فإن فعاليتها – وأولويتها وجدواها و/أو مردوديتها، تبقى محل تساؤل و/أو تشكيك، فحسب دراسة لـ"أحمد ذكر الله" والموسومة بـ"الاقتصاد المصري بعد 2013: السياسات والتحديات"، فإنه ورغم التحسن في أرقام ومؤشرات قطاع الصناعة – الذي تساهم فيه مجموعة البنك الدولي بقروض ومشروعات لا بأس بها – فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال هزيلة، بحيث لا تضع مصر في مسار التنمية الحقيقية، ولا تستوعب أعداد العمالة الوافدة إلى سوق العمل سنويا، فضلا عن غياب التطوير التكنولوجي، كما أن تزايد تلك الأرقام يتجاهل ويستبعد بعض النقاط الهامة، وعلى رأسها المشروعات الصناعية الكبرى المملوكة للجيش المصري، الذي لن تتدفق عوائده إلى دائرة النشاط الاقتصادي، كما أن جدوى تلكم المشروعات عليها العديد من علامات الاستفهام، كمجمع الاسمنت الذي يمتلكه الجيش، والذي تسبب بأزمة حقيقية للقطاع، كما أن مبادرة البنك المركزي بتوفير 200 مليار جنيه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة ميسرة والتي تتدرج – في حدود علم الباحث – في إطار مشروع تسهيل الحصول على التمويل لمنشآت الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر الممول من قبل مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 2010م بقرض قيمته 300,00 مليون دولار أمريكي، فإن هذه المبادرة كانت كفيلة بتحقيق نقلة نوعية لقطاع الصناعة

المصرية، ومسار الاقتصاد المصري برمته، ولكن عملية التنفيذ شابها قيود ومعوقات، لعل أبرزها: شروط الحصول على القروض، وكذا إعادة تعريف البنك المركزي لماهية المشروع الصغير لأكثر من مرة، فضلا عن استيلاء الشركات الكبرى على القروض بدعاوى مختلفة، وكل هذا أفقد المبادرة فاعليتها وجدواها، يضاف إلى كل ما سبق عديد المصانع المتعثرة و/أو المغلقة، والتي يعاني معظمها من مشاكل تمويلية، أو يعمل بطاقة إنتاجية منخفضة جدا نتيجة لقرارات التعويم، وبالنتيجة، غياب رؤية استراتيجية لتطوير القطاع الصناعي، فضلا عن التوطين التكنولوجي. [1]

أما على صعيد قطاع الزراعة، فيلاحظ من خلال استعراض مشروعات البنك الدولي في مصر، بأن حجم قروض البنك الدولي في القطاع الزراعي ضئيل، بحيث يمكن تقديرها في حدود 01,022 مليار دولار أمريكي من أصل 22,218 مليار دولار أمريكي، الذي هو مجموع قروض البنك الدولي بمصر، فضلا عن توجيه هذه الاستثمارات الضئيلة أصلا نحو رفع مستويات البنية التحتية كاستصلاح الأراضي، وشق القنوات والمصارف وتحديث شبكات الري الزراعية، في حين يحتاج القطاع الزراعي إلى مجموعة من السياسات المكملة في مجالات التسويق والتمويل والدعم الفلاحي، للنهوض بقطاع الزراعة في مصر، وتحقيق الأمن الغذائي.

عكفت الحكومة المصرية على تطبيق حزمة من الإصلاحات الجريئة – حسب تعبير البنك الدولي – لمعالجة المشكلات الهيكلية التي تعوق هدفي مجموعة البنك الدولي الممثلين في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، حيث ساعدت هذه الإصلاحات على تحقيق استقرار الاقتصاد، وتحقيق نتائج ملموسة، على صعيد انتعاش معدل النمو، وانخفاض عجز الموازنة، وتم تحرير الجنيه المصري، وزادت احتياطيات النقد الأجنبي، علاوة على قيام الحكومة المصرية بتنفيذ برامج للحماية الاجتماعية عبر تقديم دعم نقدي وعيني موجه لصالح الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية، فضلا عن تحسين مناخ الأعمال عبر تعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص، والسعي للنهوض بالاقتصاد الرقمي، وكل هذا بدعم ومساندة من مجموعة البنك الدولي من خلال التمويل والدعم الفني والدراسات التحليلية.[2]

وفي التفاصيل، فقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الأعوام الخمسة الماضية (2014-2019م) طبقا لبيانات البنك الدولي، حيث بلغ 232,7 مليار دولار أمريكي عام 2015م، ليبلغ 250,9 مليار دولار عام 2018م، كما قفز معدل النمو الاقتصادي من 2,2 في المائة عام 2015م إلى 5,3 في المائة عام 2018م، ولكن بحسب " أحمد ذكر الله"، فإن تضاعف الناتج المحلي الإجمالي، مجرد تضاعف في القيمة الاسمية إلى حد كبير، ناتج عن ارتفاع الأسعار لجميع مدخلات عناصر الإنتاج كأسعار المواد البترولية، وتعويـم الجنيه، في حين تبقى القيمة الحقيقية لهذا الناتج ثابتة إلى حد كبير، وترجع طفرة النمو

[1] أحمد ذكر الله، **الاقتصاد المصري بعد 2013: السياسات والتحديات**. منشورات المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2019، ص ص 14-18.

[2] البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 07.

في الناتج المحلي الإجمالي بالأساس، إلى النمو في ستة قطاعات شكلت نحو 77 في المائة منه خلال العام المالي 2017–2018م، ممثلة في قطاع الاستخراجات (15,8%)، والصناعات التحويلية (12,2%)، وقطاع التشييد والبناء (10,3%)، إلى جانب قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، والأنشطة العقارية، وقطاع الزراعة، فضلا عن عائدات قناة السويس، والسياحة، وتحويلات العاملين في الخارج، وبالتالي فمكونات الناتج المحلي الإجمالي في مصر تتصف بالريعية، وتهيمن عليه بشكل رئيسي القطاعات المعتمدة على الاستهلاك، وبالنتيجة فالنمو الاقتصادي الحالي غير شامل، وغير مستدام، ويغيب عنه الهدف الرئيسي من تحقيق النمو الاقتصادي، وهو رفع المستويات المعيشية للمواطنين المصريين، حيث لا يزال المواطن العادي يعاني من ارتفاع معدلات التضخم، وضعف التعليم والرعاية الصحية وخدمات النقل، وارتفاع معدل الفقر حسب تقارير البنك الدولي نفسه إلى 32,2 في المائة، كما أن ثمة نحو 26,8 في المائة إضافية من السكان فوق خط الفقر بالفعل (1,25 دولار/اليوم للفقر المدقع حسب تقدير البنك الدولي)، لكنهم شبه فقراء، وبحاجة إلى الدعم، ليصبح المجموع 57 في المائة تقريبا من السكان المصريين فقراء، (ولعل الوضع قد ازداد سوءا بفعل تداعيات جائحة كورونا، والتدابير الوقائية المعتمدة كالغلق والحجر الصحي....)، وقد ساهمت عديد العوامل في زيادة معدلات الفقر كارتفاع معدلات التضخم، ورفع الدعم عن المحروقات والكهرباء، وفرض ضريبة القيمة المضافة، ورفع أسعار المواصلات ... ورغم التحسينات الرقمية التي طالت الموازنة العامة، فإن العجز بقي مستمرا، كما يلاحظ في بند النفقات العامة أن نسبة كبيرة منها تتجه إلى نفقات، لا يمكن للحكومة أن تتملص منها كفوائد الديون، ومخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، ومخصصات الأجور، ومخصصات الاستثمارات العامة، في مقابل تخفيض دعم المحروقات والكهرباء، ودعم المزارعين، فضلا عن تخفيض دعم التعليم، والتأمين الصحي والأدوية، وكل هذا يبقي الاقتراض الخيار الوحيد لتغطية العجز المتزايد، مع تحمل المصادر المحلية لأعباء سداد العجز ومن ناحية أخرى، كان يفترض ان تحقق الصادرات المصرية طفرة نوعية بعد تعويم الجنيه في نوفمبر 2016م، حيث أصبحت الصادرات المصرية مقومة بالدولار أكثر تنافسية، لكن الزيادات كانت متواضعة، وبحسب أرقام ميزان المدفوعات للعام 2018م، فإن العجز التجاري وصل إلى حدود 45 مليار دولار أمريكي، مقابل 37 مليار دولار في عام 2017م ؛ وعلى صعيد آخر، فإن غالبية الاستثمارات الأجنبية تتركز في قطاع النفط والغاز، وهو ما يضيع فرص دعم التنمية من خلال الاستثمارات، ذلك بأن قطاع البترول هو قطاع كثيف رأس المال، ولا يوفر فرص عمل تتناسب مع حجم استثماراته، كما ان استفادة الشريك الأجنبي عالية، مع عدم استفادة مصر من توطين تكنولوجيا هذا القطاع، وما زاد في تراجع الاستثمار الأجنبي، هو تراجع طلب المستهلكين بعد ثلاث سنوات من إجراءات التقشف، وأسعار الفائدة المرتفعة، وتوسع شركات مملوكة لجهات سيادية في الاقتصاد المصري ؛ من ناحية أخرى كشف البنك المركزي عن ارتفاع معدلات الدين الخارجي بنهاية مارس 2019م إلى 106 مليار دولار أمريكي مقابل 82,88 مليار دولار بنهاية عام 2017م، أي بزيادة 23 مليار دولار تقريبا ؛ وعلى صعيد آخر، تشير

البيانات الرسمية إلى انخفاض معدلات البطالة في مصر من 11,3 في المائة في ديسمبر 2017م، إلى 07,5 في المائة في جوان 2019م، ولكن قوة العمل لم تتسع رغم هذا التراجع، بل انكمشت إلى 28,6 مليون فرد في جوان 2019م، مقابل 29,18 مليون فرد في جوان 2017م ؛ هذا وتلعب أنشطة الحكومة والجهات السيادية (مؤسسة الجيش) دورا كبيرا في العديد من قطاعات الاقتصاد، حيث تتمتع بوصول تفضيلي إلى التمويل وحيازة الأراضي والمشتريات، والذي من شأنه مزاحمة القطاع الخاص.[1]

إذن وبالنتيجة، فرغم زخم جهود الإصلاح في مصر، المتوافقة مع دعم مجموعة البنك الدولي، إلا أن الاقتصاد المصري لا يزال يعاني من مجموعة من الاختلالات الهيكلية، ولا تزال هناك تحديات هامة تحد من فعالية أداء برامج ومشروعات واستراتيجيات مجموعة البنك الدولي، من بينها التدخل السياسي في توجيه المشروعات الاقتصادية، وتعزيز القدرة على إدارة المخاطر المتصلة بالمالية العامة، واحتواء ضغوط الانفاق الجديدة ....

وبالعودة إلى تقييم فعالية برامج ومشروعات البنك الدولي في مصر، فيمكن استعراض بعضها بناءا على تقارير إنجاز التنفيذ والنتائج:

– جاء تقييم مشروع الطاقة الكهربائية – جنوب حلوان(2013م) بناءا على تقديرات التنفيذ مقبولا ومرضيا، في حين كانت تقديرات الإنجاز المعدة بالاعتماد على تقرير إنجاز التنفيذ والنتائج (2020/04/30) مقبولا من حيث النتائج، في حين كان تقييم أداء البنك مقبولا إلى حد ما، أما مخاطر النواتج الإنمائية، وأداء الحكومة والجهة المنفذة فبقي غير متاح، في حين كانت تقديرات التقييم المستقل المعدة بالاعتماد على مراجعة تقارير إنجاز التنفيذ (2020/11/19) مطابقة لتقديرات الإنجاز، كما اعتبرت جودة تقرير إنجاز التنفيذ متوسطة، في حين بقي تقرير تقييم أداء المشروع غير متاح، أما إطار النتائج فلا تتوفر بياناته.

– مشروع تنمية طاقة الرياح (2010م)، فكان تقييمه بناءا على تقديرات التنفيذ مقبولا إلى حد ما، في حين كانت تقديرات الإنجاز المعدة بالاعتماد على تقرير إنجاز التنفيذ والنتائج (2020/05/29) مقبولا من حيث النتائج، في حين كان تقييم أداء البنك مقبولا، أما مخاطر النواتج الإنمائية، وأداء الحكومة والجهة المنفذة فبقي غير متاح، في حين كانت تقديرات التقييم المستقل المعدة بالاعتماد على مراجعة تقارير إنجاز التنفيذ (2021/04/02) مقبولة إلى حد ما من حيث النتائج وتقييم أداء البنك، أما مخاطر النواتج الإنمائية، وأداء الحكومة والهيئة المنفذة فبقي غير متاح، في حين اعتبرت جودة تقرير إنجاز التنفيذ متوسطة، وجودة الرصد والتقييم ضئيلة، أما تقرير تقييم أداء المشروع فغير متاح، وإطار النتائج بدون بيانات بشأنه.

– مشروع الحفاظ على المياه، وتطوير الري في غرب الدلتا (2007م)، فلا تتوفر بيانات بشأن تقديرات التنفيذ، وكذا تقديرات الإنجاز، أما تقديرات التقييم المستقل المعدة بناءا على مراجعة تقارير إنجاز التنفيذ (2013/01/24)، فكانت كالتالي: تقدير النواتج ومخاطرها الإنمائية غير متاح، في حين كان أداء البنك

[1] أحمد ذكر الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 06-14، و27-40، و64-68، و81-89، و108-114.

الدولي، وأداء الحكومة، والهيئة المنفذة غير مقبول، أما جودة تقرير إنجاز التنفيذ فكانت مقبولة، في حين اعتبرت جودة الرصد والتقييم غير قابلة للتقييم.[1]

على صعيد آخر، فقد كانت تقديرات مجموعة التقييم المستقلة (IEG) لمشروعات مؤسسة التمويل الدولية في مصر مقبولة ومرضية بوجه عام.[2]

والجدول التالي يوضح تقييمات مجموعة التقييم المستقلة لأداء مؤسسات مجموعة البنك الدولي بمصر:

الجدول رقم 29: تقديرات التقييم المستقل لأداء مؤسسات مجموعة البنك الدولي في مصر 2006-2014:

الدولة	السنوات المالية	CASCR تقييم النتائج	CASCR أداء البنك IBRD	CASCR أداء م.ت.د IFC	CASCR أداء و.د.ض.إ MIGA	IEG تقييم النتائج	IEG أداء البنك IBRD	IEG أداء م.ت.د IFC	IEG أداء و.د.ض.إ MIGA
مصر	2014-2006	غير مقبولة إلى حد ما	جيد Good	غير مقدر Not Rated	غير مقدر Not Rated	غير مقبولة Unsatisfactory	مقبول Fair	غير مقدر Not Rated	غير مقدر Not Rated

المصدر: من تصميم الباحث (بتصرف) نقلا عن بيانات تصنيفات مجموعة التقييم المستقلة على المستوى القطري الموجودة في الموقع الالكتروني: https://ieg.worldbankgroup.org/data/rap2018-mna-cs

يتبين من خلال هذا الجدول أن تقييم مجموعة التقييم المستقلة (IEG) لنتائج استراتيجية إدارة المشاريع القطرية بمصر سلبي عموما (غير مقبولة)، أما بالنسبة لأداء مؤسستي البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمصر، فقد كان التقييم إيجابيا عموما (مقبول ومرضي)، في حين يبقى تقييم فعالية أداء مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار غير مصنف و/أو غير مقدر.

على صعيد آخر، فقد حالات شكاوى أو تحقيق في مشروعات مؤسسة التمويل الدولية بمصر، إلى مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة (CAO)، باعتباره آلية مستقلة للمساءلة، بحسب بيانات (CAO Cases) الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي بلغ عددها خمسة شكاوى، نذكر منها: شكوى مقدمة من قبل جمعيات مدنية مهتمة بالحقوق، والمجتمع، والعمال، مدونة بتاريخ: 08 أفريل 2016م، إلى مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ضد شركة الإسكندرية بورتلاند للإسمنت، حيث اعتبر المحقق الشكوى مؤهلة للنظر فيها، ومباشرة إجراء تقرير تقييمي لمناقشة عديد القضايا مع أصحاب المصلحة، قصد التوصل إلى تسوية، تضمنت الشكوى انتهاكات الشركة التي تخص: حقوق العمل والعمال، والتدهور الصحي، والتسبب في التلوث البيئي، وإلحاق الضرر بالصناعات المحلية، والترخيص، ليتم نشر التقرير التقييمي النهائي بتاريخ: 04 ماي 2016م، والذي خلص إلى استعداد المشتكين أصحاب المصلحة لتسوية بطريق الوساطة، في مقابل تعنت الشركة المشتكى عليها، وعدم اعترافها بالمشتكين وشرعية مطالبهم، لتحال القضية إلى قسم الامتثال التابع لمكتب المحقق، الذي سيقرر

[1] يمكن الاطلاع على تقييمات مشروعات البنك الدولي في مصر من خلال نافذة مشروعاتها على الموقع الالكتروني:
https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/projects-list?lang=ar&countrycode_exact=EG&os

[2] لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة صفحة التقييم المستقل على موقعها الالكتروني: https://ieg.worldbankgroup.org/

فيما إذا كانت مؤسسة التمويل الدولية قد امتثلت لسياساتها الاستثمارية.[1]

وفي حين أمكن الاطلاع على تقارير لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة (INT)، لمعرفة وبحث إمكانية وجود حالات أو ادعاءات الاحتيال والفساد في المشاريع التي تمولها مجموعة البنك الدولي بمصر، إلا أنها وردت في التقارير بصفة شمولية (منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا)، أو مختصرة كحالة شركة ألستوم المصرية لمشروعات الطاقة Alstom Egypt for Power Projects S.A.E، التي تم حضر التعاملات معها لمدة ست سنوات وأربعة أشهر، بحسب تقرير صادر عن المكتب عام 2019م، في المقابل، لا يمكن الاطلاع على الوثائق والمستندات المتضمنة لشكاوى أو إدعاءات الاحتيال والفساد في مشروعات مجموعة البنك الدولي (Documents is not available for public viewing).[2]

من ناحية أخرى، وردت حالتين لشكاوى لمواطنين مصريين، وجمعيات مدنية مصرية يعتقدون بأنهم تعرضوا لأضرار من مشاريع تمولها مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أو يحتمل تضررهم منها لاحقا، لدى هيئة التفتيش (The Inspection Panel)، بحسب بيانات (Panel cases) ؛ الأولى تخص طلبا مرفوعا من قبل الجمعية للحقوق الجماعية، وسبع منظمات غير حكومية أخرى مفوضة من قبل 17 من أصحاب الممتلكات الزراعية، و18 فلاحا أو مستأجرا منتمين لقريتي القطة وأبو غالب الواقعتين بمنطقة إمبابة بمحافظة الجيزة، والمتضررين من مشروع كهرباء شمال الجيزة، مع تسجيل مخاوف بشأن توافر المياه لري محاصيلهم، وآثار المشروع على أراضيهم الزراعية، فضلا عن مخاوف بشأن إعادة التوطين والتلوث ... ولا يزال التحقيق جاريا منذ تاريخ الاستلام (عام 2013م)، ولم يتم البت فيه بعد ؛ أما القضية الثانية، فتخص طلبا من قبل 17 مواطنا مصريا طلبوا عدم الكشف عن هويتهم، مرفوعا للهيئة بتاريخ: 08 جانفي 2019م، تخص طلب فحص ومعاينة نتائج برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر (P157395)، مدعين في بلاغهم بأن يغطي مشروع فرعي للبرنامج 200 متر من قناة للصرف الصحي تمر عبر حيهم، ولكن 90 مترا من القناة بقي مكشوفا، وهو ما يهدد سلامتهم الصحية والبيئية، مطالبين بتغطيتها بالكامل، لتجتمع اللجنة مع إدارة البنك في 06 فيفري 2019م، لمناقشة المخاوف المثارة في هذا الطلب، ليتم تزويدها بوثيقة من الحكومة المصرية تلتزم فيه بتغطية الـ 90 مترا المتبقية من القناة، كما أبلغت إدارة البنك الدولي الهيئة بإشرافها على تنفيذ هذه الالتزامات، وهو ما تم فعلا، ليبلغ أصحاب الشكوى فريق الهيئة برضاهم عن الاستجابة لشكواهم، لتصدر اللجنة بتاريخ 14 فيفري 2019م، إشعارا

[1] مركز معلومات البنك، " شكوى المجتمع المدني المصري ضد شركة أسمنت مجموعة تيتان تحال إلى المحقق/المستشار لشؤون الأنظمة في مجموعة البنك الدولي "، تاريخ التصفح: 2021/07/26:
https://bankinformationcenter.org/ar-eg/update/%D8%B4%D9%83%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%

[2] World Bank Group, **Sanctions System Annual Report FY19.** World Bank Publications, Washington DC, 2019, p 66.

ولمزيد من التفاصيل يمكن تصفح موقع مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، على الموقع الالكتروني التالي:
https://www.worldbank.org/en/about/unit/integrity-vice-presidency#5

برفع هذا الطلب، مع احتفاظ مقدميه بحقهم في تقديم طلب جديد في حال الاخلال بالالتزام. [1]

أما دائرة معالجة المظالم (GRS)، فلم ترد بها أي حالات لمعالجة شكاوى مواطنين مصريين، بحسب تقرير الحالات المرفوعة إليها.

ومن كل ما تقدم، يمكن القول بأن مجموعة البنك الدولي قد خطت خطوات متقدمة وبناءة في سبيل تعزيز أنظمة المساءلة والمحاسبة المعبرة عن مسؤوليتها تجاه الدول الأعضاء ومجتمعاتهم، عن السياسات والبرامج المعتمدة، والقرارات والإجراءات المتخذة، والعمليات والمشاريع المنتهجة، عبر اعتماد آليات موثوق بها لتقييم الالتزام بتحقيق الأهداف، ووضع جزاءات (عقوبات) لعدم الالتزام بالأهداف المحددة، أو الامتثال لقواعدها وسياساتها المعتمدة، وهذا برغم تعقيدات أنظمة المساءلة وتشعباتها، وتضارب المصالح الذي يمكن أن يترتب عنها.

خلاصـــة واستنتاجـــات الفصـــل الرابـــــع:

من كل ما تقدم، يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها، وصياغتها كما يلي:

- ✓ تطورت علاقات مجموعة البنك الدولي بالجزائر على ثلاث مراحل أساسية، حيث تميزت المرحلة الأولى الممتدة بين عام 1963م إلى غاية عام 1990م، بانخراط البنك الدولي للإنشاء والتعمير في تمويل عمليات التنمية، عبر عدة مشروعات تخص قطاعات مختلفة كالزراعة والنقل والطاقة ... أما المرحلة الثانية، والممتدة بين عام 1990م إلى غاية عام 2010م، فميزها استمرار تدخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير في تمويل عمليات التنمية، واعتماد إصلاحات اقتصادية ومؤسسية، فضلا عن انضمام الجزائر إلى عضوية مؤسسات مجموعة البنك الدولي الأخرى ممثلة في مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وانخراطهم في تمويل قروض ومساهمات، وتقديم ضمانات، وتسوية منازعات استثمارية، أما المرحلة الثالثة، والممتدة منذ عام 2010م إلى وقتنا الحاضر، فقد ارتكز إطار الشراكة الاستراتيجية بين البنك الدولي والجزائر على الخدمات الاستراتيجية مستردة التكاليف، والتي تقدم حسبه، استجابة لطلبات مساندة تحقيق الأولويات الإنمائية، فضلا عن مراقبة وتقييم المؤسسات، وتحسين بيئة الأعمال، كما تستكمل الخدمات الاستشارية المستردة التكاليف، بعدة أشكال من الأعمال التحليلية، والمساعدة الفنية.
- ✓ تطورت علاقات مجموعة البنك الدولي بمصر على مرحلتين أساسيتين، حيث تميزت المرحلة الأولى الممتدة بين عام 1945م إلى غاية عام 1990م، بانخراط البنك الدولي للإنشاء والتعمير في تمويل

[1] The Inspection Panel, « Panel Cases : Egypt, Arab Republic of: Giza North Power Project Case - 85 | Received: February 21, 2013 | Request: 13/03, and Egypt, Arab Republic of: Upper Egypt Local Development Program for Results (P157395) », site visited : 27/07/2021 : https://www.inspectionpanel.org/panel-cases

عمليات التنمية، عبر عدة مشروعات تخص قطاعات مختلفة كالزراعة والنقل والطاقة والمياه ... فضلا عن عضوية مصر في مؤسسات مجموعة البنك الدولي الأخرى ممثلة في مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، أما المرحلة الثانية، والممتدة بين عام 1990م إلى غاية الزمن الحاضر 2021م، فميزها استمرار تدخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير في تمويل عمليات التنمية، واعتماد إصلاحات اقتصادية ومؤسسية، فضلا عن انخراط مجموعة البنك الدولي في تمويل قروض ومساهمات، وتقديم ضمانات، وتسوية منازعات استثمارية ... وزيادة محفظة قروض مشروعاتهم في مصر خلال العقدين الأخيرين (2000–2010م و2010–2020م).

✓ تتعدد وتتنوع برامج ومشروعات مجموعة البنك الدولي في الجزائر، بتعدد مؤسساته المكونة لمجموعة البنك الدولي وتنوع اختصاصاتها، ولكن برغم انخراطها في تمويل قروض المشروعات، وتقديم مساهمات، وتغطية ضمانات، إلا أن حجم قروضها، ومساهماتها، وضماناتها، ضئيل ومحدود، ولا يفي باحتياجات الجزائر التنموية، ولا يتناسب مع قدراتها وامكاناتها الاستثمارية الواعدة، فضلا عن عدم التوافق والانسجام بين سياسات المشروطية المعتمدة والمفروضة من قبل البنك الدولي من جهة، ومدى التصور والإدراك لدى السلطات الجزائرية، عند وضع المشاريع وهيكلتها وتنفيذها، والذي يقع على عاتق الجزائر من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة المخاطر المتعلقة بالمشاريع، بالشكل الذي أثر سلبا على فعالية برامجها، وجدواها الاقتصادية، وعوائدها واستدامتها التنموية.

✓ رغم الزيادة المعتبرة في قروض ومشروعات وضمانات مجموعة البنك الدولي بمصر، فإن فعالية أدائها، وجدواها الاقتصادية، وأثرها التنموي، قد تأثروا بالسياسات الاقتصادية المصرية المنتهجة، وبطء سيرورة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والأزمات السياسية والاقتصادية، والفساد المالي والإداري الذي ينخر في الدولة والمجتمع.

✓ تركيبة مجموعة الجزائر في مجلس المديرين التنفيذيين، لم تشكل على أساس التوزيع الجغرافي للمناطق أو الأقاليم، وهو ما يطعن في درجة تمثيليته وتعبيره عن مصالح المجموعة المنتخبة ككل، كما أن القوة التصويتية لمجموعة الجزائر المنتخبة – فضلا عن القوة التصويتية للجزائر منفردة – محدودة وهامشية على مستوى مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين لمؤسسات مجموعة البنك الدولي، وهو تعبير عن عدم المساواة في القوة التصويتية، وضعف التمثيل في مجلس إدارة البنك الدولي، ومحدودية المشاركة في العمليات القرارية داخل مراكز صنع القرار في مجموعة البنك الدولي، وهو مؤشر إضافي على الافتقار إلى الديمقراطية وشرعية التمثيل.

✓ القوة التصويتية لمجموعة مصر المنتخبة – فضلا عن القوة التصويتية لمصر منفردة – محدودة وهامشية على مستوى مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين لمؤسسات مجموعة البنك الدولي، وهو تعبير عن عدم المساواة في القوة التصويتية، وضعف التمثيل في مجلس إدارة البنك الدولي، ومحدودية المشاركة في العمليات القرارية داخل مراكز صنع القرار في مجموعة البنك الدولي، وهو مؤشر هام على الافتقار

إلى الديمقراطية وشرعية التمثيل.

✓ على صعيد تعزيز المشاركة المحلية في برامج واستراتيجيات مجموعة البنك الدولي، فإن مشاركة المجتمع المحلي و/أو المدني الجزائري والمصري في مشروعات البنك الدولي، لا تتعدى تعريف وتحديد مضامين وأهداف البرامج والمشروعات، بدل المشاركة في تصميم المشاريع وتنفيذها، أو تضمينهم وتمكينهم في عمليات صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بنوعية وطبيعة البرامج والمشروعات، كما أن سعي البنك الدولي إلى تعزيز " الشعور بملكية المشروعات " يقتصر على جعلهم مسؤولين عن عمليات الإعداد والتنفيذ، بدل ضمان حشد زخم من الدعم والتأييد المحلي للمشروع، وبناء التوافق والإجماع حوله.

✓ على صعيد آخر، ورغم الجهود المبذولة، والإجراءات المتخذة، والمعتمدة من قبل مجموعة البنك الدولي بشأن الإفصاح، والانفتاح، والشفافية، ونشر المعلومات، بشأن البرامج والسياسات، والمشاريع والاستراتيجيات القطرية المتعلقة بالجزائر، وكذا مصر، لكنها في المقابل، تضع قيودا وضوابط معينة لسياسات الشفافية والافصاح المعتمدة من قبلها، والمتعلقة بحماية أو ضمان أمن وسرية المعلومات الاستراتيجية، وبالذات المعلومات المالية، كما هو الشأن بالنسبة لقضية مؤسسة التمويل الدولية والملاذات الضريبية في مصر ؛ فضلا عن خضوع الوثائق المنشورة للتحديث والرقابة (قيود النشر: الحذف أو السحب)، كما أن العديد من التفاصيل الرئيسية لمشروعات مجموعة البنك الدولي بالجزائر ومصر، غير متاحة، ولا تتوفر أي بيانات بشأنها، أو تأتي غامضة ومبهمة، بحاجة إلى تدقيق وتفصيل وشرح واضح ومبسط، كما أن معظم السجلات المؤرشفة خلال 20 سنة، لا تتوفر بيانات بشأنها على الانترنت، وغير متاحة إلا في صورة ورقية بغرفة القراءة بالأرشيف في واشنطن العاصمة، أما التي مضى عليها أكثر من 20 سنة، فلن تتوفر بيانات بشأنها على القائمة الخاصة بسجلات الأرشيف، وعلى هذا الأساس، فثمة مفاضلة بين الشفافية والصراحة (الحقيقة الكاملة).

✓ يتم تقييم فعالية برامج ومشروعات البنك الدولي في الجزائر ومصر، بناءا على تقارير إنجاز التنفيذ والنتائج، إلا أنه يتم التحفظ على عديد النقاط، كمخاطر النواتج الإنمائية لتلكم المشروعات التي تبقى غير متاحة للاطلاع العام، وكذا تقييم أداء الحكومة في عديد المشروعات، في حين بقي تقييم أداء برامج البنك الدولي ومشروعاته الإصلاحية غير متوفر ولا متاح للاطلاع على نتائجه.

✓ تعد تقارير تقديرات مجموعة التقييم المستقلة (IEG)، آلية من آليات تعزيز المساءلة، عبر تقييم نتائج وأداء سياسات ومشاريع وعمليات مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتعزيز ثقافة النتائج والمحاسبة، أما بالنسبة لتقديراتها، فإنها توضع بناءا على مراجعة تقارير إنجاز التنفيذ، إلا أنه يمكن تسجيل عدم توفر بيانات التقييمات المستقلة لعديد قروض مشروعات لمؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائر، وكذلك مصر، وهو ما يقلل من تقدير فعالية أداء برامج ومشروعات البنك الدولي، وجدواها الاقتصادية والتنموية، وبالذات قروض المشروعات الخاصة بتدابير الإصلاح والتكييف الهيكلي،

فضلا عن عدم إتاحة تقديرات مخاطر النواتج الإنمائية لعديد قروض المشروعات، وفي المقابل تبقى تقارير تقييم أداء المشروعات غير متاحة للاطلاع العام.

✓ يعد تقييم مجموعة التقييم المستقلة (IEG) لنتائج استراتيجية إدارة المشاريع القطرية بالجزائر سلبيا عموما (غير مقبولة إلى حد ما)، أما بالنسبة لأداء مؤسستي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية بالجزائر، فقد كان التقييم إيجابيا عموما (مقبول ومرضي إلى حد ما)، في حين يبقى تقييم فعالية أداء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار غير متاح للاطلاع العام.

✓ يعد تقييم مجموعة التقييم المستقلة (IEG) لنتائج استراتيجية إدارة المشاريع القطرية بمصر سلبيا عموما (غير مقبولة)، أما بالنسبة لأداء مؤسستي البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمصر، فقد كان التقييم إيجابيا عموما (مقبول ومرضي)، في حين يبقى تقييم فعالية أداء مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار غير مصنف و/أو غير مقدر.

✓ على صعيد آخر، لم ترد أي حالات شكاوى أو تحقيق في مشروعات مؤسستي التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالجزائر، من قبل مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة (CAO)، باعتباره آلية مستقلة للمساءلة، في حين لم يمكن الاطلاع على تحقيقات أو تقارير لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة (INT)، لمعرفة إمكانية وجود حالات الاحتيال والفساد في المشاريع التي تمولها مجموعة البنك الدولي بالجزائر بسبب عدم إمكانية الاطلاع على الوثائق والمستندات (Documents is not available for public viewing) ؛ كما لم ترد أي حالات شكاوى لمواطنين جزائريين لدى هيئة التفتيش (The Inspection Panel)، بحسب بيانات (Panel cases)، وكذا دائرة معالجة المظالم (GRS).

✓ أما بالنسبة لمصر فقد وردت خمسة حالات شكاوى أو تحقيق في مشروعات مؤسسة التمويل الدولية بمصر، إلى مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة (CAO)، باعتباره آلية مستقلة للمساءلة، وفي حين أمكن الاطلاع على تقارير لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة (INT)، لمعرفة وبحث إمكانية وجود حالات أو ادعاءات الاحتيال والفساد في المشاريع التي تمولها مجموعة البنك الدولي بمصر، إلا أنها وردت في التقارير بصفة شمولية (منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا)، أو مختصرة، في المقابل، لا يمكن الاطلاع على الوثائق والمستندات المتضمنة لشكاوى أو إدعاءات الاحتيال والفساد في مشروعات مجموعة البنك الدولي (Documents is not available for public viewing)، كما وردت حالتين لشكاوى لمواطنين مصريين، وجمعيات مدنية مصرية يعتقدون بأنهم تعرضوا لأضرار من مشاريع تمولها مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أو يحتمل تضررهم منها لاحقا، لدى هيئة التفتيش (The Inspection Panel)، بحسب بيانات (Panel cases)، أما دائرة معالجة المظالم (GRS)، فلم ترد بها أي حالات لمعالجة شكاوى مواطنين مصريين، بحسب تقرير الحالات المرفوعة إليها.

الفصل الخامس:
نحو إصلاح نظام حوكمة البنك الدولي لتفعيل الأداء وتحسين الاستجابة

تمهيـــد:

تعد مجموعة البنك الدولي أكبر بنك إنمائي عالمي، يختص بتقديم منتجات مالية ومشورة فنية بشأن المشروعات والسياسات، لمساعدة البلدان – أصحاب المصلحة – على مواجهة تحديات الفقر، وتوسيع نطاق المنافع المتأتية من التنمية المستدامة، وبالتالي، فهو يلعب دورا متميزا في السياسة العالمية، وبالذات، السياسة الاقتصادية والمالية والتنموية.

ومن هذا المنطلق، وإدراكا منه لأهمية الدور الذي يضطلع به في السياسة العالمية، فقد سعى البنك الدولي، إلى تبني مجموعة من الإجراءات، والممارسات الجيدة التي من شأنها تعزيز حوكمته الداخلية، وتعظيم كفاءة وفعالية أدائه، والتي جاءت كلها كاستجابة للتحديات والانتقادات التي تطعن في شرعية مهامه وأدواره، وتشكك في جدوى سياساته وبرامجه، وفعالية أدائه ومشروعاته.

ولكن التساؤل الذي يمكن طرحه في هذا الصدد هو: هل تلكم الإجراءات، والأنظمة، والممارسات المعتمدة في تعزيز نظام حوكمة البنك الدولي، كافية ووافية؟ أم أنها بحاجة إلى دعم وتعزيز؟

في حدود علم الباحث – وبالاعتماد على ما سبق ذكره وتناوله وتحليله في فصول الدراسة السابقة – فنظام حوكمة البنك الدولي الحالي بحاجة إلى إصلاح بطريقة ترفع من أداء برامجه، وهو ما ستتم محاولة بيانه في هذا الفصل الختامي.

حيث يمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تغطي أغلب معايير/مجالات الحوكمة المعنية بالإصلاح:

يختص المبحث الأول بإصلاح حوكمة مجموعة البنك الدولي على مستوى معيار/مجال المشاركة والتمثيل، من أجل تحسين تمثيل البلدان النامية والاقتصاديات الناشئة في منظومة صنع القرار في مجالس إدارة مجموعة البنك الدولي لتعزيز شرعيته، وتمكين الفواعل من غير الدول من إيصال صوتها، والتعبير عن مشاكلها واحتياجاتها، والتأثير على عمليات صنع القرار للدفاع عن مصالحها.

أما المبحث الثاني فيتناول بحث ودراسة إصلاح نظام حوكمة مجموعة البنك الدولي على مستوى معياري/مجالي الشفافية والافصاح، والتدقيق والمساءلة، من أجل تثمين المكاسب المحققة على مستوى هذين المجالين، ومعالجة النقائص المسجلة.

في حين يتناول المبحث الثالث تطوير الرؤية الاستراتيجية والمبادئ و/أو القيم التي توجه عمل مجموعة البنك الدولي، على مستوى الاتفاقيتين التأسيسيتين لمؤسستي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والتمويل الدولية، باعتبارهما الأكثر تأثيرا على البلدان الأعضاء، وكذا على مستوى المنطلقات الفكرية و/أو الأيديولوجية الموجهة لعمل مجموعة البنك الدولي، من أجل تفعيل تدابير بناء الثقة، وتعزيز مصداقية مجموعة البنك الدولي، وتفعيل أداء رسالته المتمحورة حول تقليص الفقر، وتعميم منافع التنمية لكل البلدان والمجتمعات الإنسانية.

المبحث الأول: تعزيز المشاركة في مجموعة البنك الدولي: تحقيق التمكين وتحسين شرعية التمثيل

واجه البنك الدولي مجموعة واسعة من الطعون والانتقادات التي استهدفت مسألة ضعف التمثيل، وعدم المساواة في القوة التصويتية في مجالس إدارة مجموعة البنك الدولي، والتي أدت إلى ضعف المشاركة، وانعكست بدورها على نقص الشفافية في عمليات صنع القرار، وغموض خطوط المساءلة وأسس المحاسبة.

ولمواجهة هذه الطعون والانتقادات من قبل مجتمع التنمية، تبنت مجموعة البنك الدولي مجموعة من الإجراءات والممارسات الهادفة إلى ضمان مشاركة أوسع، وعلاقة أوثق، مع كل البلدان الأعضاء، والعديد من الفواعل من غير الدول، كمنظمات المجتمع المدني العالمي، من تعزيز شرعيته، وتفعيل أدائه، لعل أبرزها اعتماد إصلاحات أوسع نطاقا في نظام الحوكمة، وبالذات مسائل حصص العضوية، والقوة التصويتية، والتي من شأنها دعم مشروعيته، عبر توسيع المجال أمام البلدان الأعضاء والأطراف الخارجية لإبداء رأيها، والمشاركة بفعالية في العمليات القرارية، والرفع من مستويات الشفافية والمساءلة.

ولكن، من الناحية العملية – كما سيتم بيانه – لم تحدث الإصلاحات في الحصص والصوت تغييرا كبيرا في هيكل ونمط التصويت، وبالتالي لم ترق إلى مستوى تطلعات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، هذه القضية، وغيرها من القضايا التي تتطلب المعالجة والإصلاح، هو ما سيتم بيانه وتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: إصلاح عملية اختيار رئيس البنك الدولي:

يمكن القول بأن دمقرطة البنك الدولي، تعد مطلبا وضرورة أساسية من ضرورات إصلاح منظمة البنك الدولي، ومبدءا توجيهيا لتعزيز شرعيته، وتطوير أدائه، وتحسين استجابته، لتعكس حوكمته التحولات في الاقتصاد العالمي، وتستجيب للتحديات الجديدة للعولمة، ذلك بأن الاقتصاديات الناشئة والنامية، بما فيها الدول والمجتمعات الأكثر فقرا، يجب أن يكون لها صوت أكبر، وتمثيل أوسع، في هياكل تمثيله الرسمية أو منظومة اتخاذ القرار، من خلال تمكين و /أو زيادة فرص الدول الناشئة والصاعدة – فضلا عن الدول المتخلفة والضعيفة – في المشاركة في عمليات صنع واتخاذ القرارات المعنية بمشاكلهم وأزماتهم، والمؤثرة على أوضاعهم، عبر هياكل تنظيمية تمثيلية وشرعية تعبر عن مصالحهم، وتستجيب لانشغالاتهم وتطلعاتهم، تمثلها المشاركة الواسعة المبنية على تضمينهم في العمليات القرارية، المعنية بتحديد المشكلات وتصور الحلول، من منطلق وعي وإدراك هذه الدول لمشاكلها وأزماتها، وبالتالي امتلاكها للحلول المناسبة لها، وهو ما يعزز شعورها بامتلاك القرار، وما يتمخض عنه من برامج وسياسات ومشاريع ... وبالتالي: ترسيخ هوية منظمة البنك الدولي كمنظمة عالمية، لها امتداد عالمي، ووعي وادراك عالمي بمشاكله وحلوله التنموية، والتزام عالمي بتحقيق العدالة التوزيعية العالمية.

وعلى هذا الأساس، فإن تمكين البلدان الأعضاء من الانخراط بفعالية في عمليات وسياسات منظمة البنك الدولي، وبالذات البلدان المدينة والمقترضة، باعتبارها صاحبة المصلحة، والمعنية مباشرة باستراتيجيات مجموعة البنك الدولي القطرية، وسياساته ومشروعاته التنموية المعتمدة، أكثر ضرورة من

أي وقت مضى، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تمثيلهم تمثيلا حقيقيا وفاعلا ومؤثرا، بالشكل الذي يعزز، من جهة شرعية التمثيل، ومن جهة أخرى، مشروعية البرامج والسياسات والاستراتيجيات المعتمدة، وهو – في حدود علم الباحث – مطلب أساسي من مطالب إصلاح هياكل التمثيل وصنع القرار في مجموعة البنك الدولي.

المطلب الأول في قائمة إصلاح نظام حوكمة البنك الدولي على مستوى تحقيق التمكين وتعزيز شرعية التمثيل، يتمثل في إصلاح طريقة و/أو أسلوب اختيار رئيس البنك الدولي، فالبنك الدولي الذي يطالب البلدان الأعضاء المقترضة بحوكمة تتسم بالشفافية والكفاءة، وقائمة على الجدارة والاستحقاق في تولي المسؤولية، يتعين عليه تطبيق هذه المبادئ فيما يتعلق بتعيين رئيسه، فليس ثمة شك في الحاجة إلى الشفافية والانفتاح على العملية التي يكتنفها نوع من الغموض والضبابية في الطريقة و/أو المرجعية والأساس المعتمد في تعيين رؤساء البنك الدولي، وهي القضية التي طالما قوضت شرعية البنك الدولي في نظر البلدان النامية بسبب الهيمنة الأمريكية على مؤسسات البنك الدولي مجتمعة، واحتكارها لصلاحية تعيين رؤساء البنك الدولي، وهو ما قدم مبررا للصين لأخذ واستلاب دورها تدريجيا، من خلال الإقراض الثنائي، ورعاية والاشراف على مؤسسات منافسة – قد ترقى لتكون بديلة عنها – مثل البنك الأسيوي للاستثمار في البنى التحتية.[1]

ولعل من الصواب القول بأن فكرة البنك الدولي كبيروقراطية ضخمة متحررة تدريجيا من تأثير الولايات المتحدة الأمريكية، لا تتطابق مع الواقع، ذلك بأن الواقع يؤكد بأن المنظمة تخضع بشدة لسيطرة الحكومة الأمريكية التي تتفاوض مع حكومات القوى الرأسمالية الكبرى الأخرى حول السياسات الواجب اتباعها وتحت قيادتها للبنك الدولي، وكثيرا ما تتجاهل أو تفشل في بذل الجهود الضرورية للتوصل إلى توافق مع شركائها الرئيسيين (منذ نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، هذه هي حال اليابان وألمانيا، وفرنسا وبريطانيا)، وتفرض وجهات نظرها مباشرة على البنك، ورغم أن العلاقات قد تتوتر أحيانا بين الحكومة الأمريكية ورئيس البنك الدولي و/أو إدارته بالمعنى الأوسع، إلا أنه يجب النظر كذلك في تدخل الكونغرس الأمريكي الأكثر أو الأقل نشاطا تبعا للفترات والظروف، وفي عدة مناسبات، كان على السلطة التنفيذية الأمريكية أن تتفاوض مع الكونغرس بشأن الموقف الواجب اتخاذه تجاه البنك الدولي وأنشطته.[2]

مما تقدم، يمكن القول بأن البنك الدولي يخضع بشكل منهجي للتأثير الأمريكي، والذي يتبين في شكله الأول من خلال هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مسألة اختيار رئيس البنك الدولي، فرئيس البنك الدولي كان دائما مواطنا أمريكيا، تقترحه الحكومة الأمريكية، ويكتفي أعضاء مجلس إدارة البنك

[1] C Nigelson, « The case for reform at the World Bank », FINANCIAL TIMES, August 10 2016, site visited: 20/08/2021: https://www.ft.com/content/b7da7178-5eec-11e6-bb77-a121aa8abd95

[2] Eric Toussaint, « Series: 1944-2020, 76 years of interference from the World Bank and the IMF (Part 9) : Domination of the United States on the World Bank », Committee for the Abolition of Illegitimate Debt (CADTM), 2 April 2020, site visited: 20/08/2021.
https://www.cadtm.org/Domination-of-the-United-States-on-the-World-Bank

الدولي بالمصادقة على المرشح الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية، وهو امتياز لا يرد في النظام الأساسي للبنك الدولي، ورغم أن القانون الأساسي يسمح بذلك، لم يجازف أي حاكم من حكام البنك الدولي حتى الآن – ولو بشكل علني على أية حال – لاقتراح مرشح دولة أخرى، أو حتى مرشح أمريكي غير المرشح الذي تختاره الإدارة الأمريكية. [1]

الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن من بين ثلاثة عشر رئيسا للبنك الدولي منذ عام 1946م، ثمانية منهم، جاؤوا مباشرة من عالم المال والأعمال، ولكن كفاءة ونزاهة بعضهم تبقى محل شك وطعن، فأما التي محل طعن بحكم عدم النزاهة، فقد مثلتها فضيحة رئيس البنك الدولي الأسبق "بول ولفوويتز Wolfowitz" المثيرة للجدل، والتي كان لها ردود فعل قوية، والذي استقال من رئاسة البنك الدولي بعد فضيحة أخلاقية، وحسب رأي " جوزيف ستيغلتز Joseph Stiglitz " فمن بين الدروس المستفادة من مأساة وولفويتز إدراك مدى أهمية شعور الدول الأعضاء والموظفين إزاء قيادة البنك، ذلك بأن العالم كان متحيزا ضد وولفويتز من البداية بسبب تورطه في حرب العراق، لكن بعض المحللين اعتبروه مثل سلفه " روبرت ماكينمارا Robert Strange McNamara " الذي كان وزير دفاع الولايات المتحدة، والمساهم في تورطها في حرب الفيتنام، إلا أنه حاول استغلال رئاسته للبنك الدولي للتكفير عن أخطائه، في المقابل، لم تكن لدى ولفوويتز رؤية شاملة لعمل البنك الدولي، بالشكل الذي يعبر عن عدم كفاءته وجدارته – إلى جانب عدم نزاهته – بتولي هذا المنصب، فبدلا من وضع استراتيجية للتنمية، لم نجد سوى خطة لتوسيع برنامج مكافحة الفساد الذي أسسه سلفه "جيمس وولفينسون James Davîd Wolfensohn". [2]

المثال الثاني المعبر عن الذي محل شك بحكم عدم كفاءته، مثله رئيس البنك الدولي السابق " جيم يونغ كيم Jim Yong Kim "، ففي عام 2012م، قادت الاقتصاديات الناشئة تحديا قويا للاحتكار الأمريكي التقليدي لصلاحية تعيين رئيس البنك الدولي، حيث قدمت مرشحين ذوي مصداقية ووزن كبير، منهم عن إفريقيا وزيرة المالية النيجيرية السابقة "نغوزي أوكونجو إيويالا Ngozi Okonjo-Iweala"، التي تمتلك خبرات وكفاءات تؤهلها لتولي منصب رئيس البنك الدولي، بحكم تقلدها مناصب حكومية عليا، كما شغلت مناصب عليا في البنك الدولي، ومجتمع التنمية الأوسع (حاليا المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية)، إلا أن رئاسة البنك الدولي عادت لمرشح الرئيس الأمريكي "باراك أوباما Barack Obama" ممثلا في "كيم"، الذي كان له سجل مثير للإعجاب في الأوساط الأكاديمية والصحة العامة، ولكنه أثار شكوكا ومخاوف بشأن مؤهلاته وكفاءته، ومدى ملاءمته للوظيفة و/أو المنصب، بحكم عدم خبرته في شؤون التنمية الاقتصادية، أو في إدارة مثل هذه المنظمة التي على درجة كبيرة من التعقيد المؤسساتي، وهو مؤشر معبر عن الاستخفاف بالتزام البنك الدولي بعملية اختيار مفتوحة وشفافة، وقائمة على الجدارة والاستحقاق، لترسخ القناعة بأن عملية الاختيار ليست قائمة على الجدارة والكفاءة، وقد مر البنك الدولي بأزمة

[1] Eric Toussaint, Op.Cit.

[2] جوزيف ستيغليتز، " الحكم الراشد يبدأ من الداخل"، مرجع سبق ذكره، ص 11.

وجودية Existential Crisis حيث وصلت الروح المعنوية لأدنى مستوياتها على الاطلاق تحت إشراف كيم، الذي فشل في إعادة تعريف و/أو تحديد مهمة البنك، واستعادة أهميته في ظل عالم يمكن فيه للبلدان متوسطة الدخل – وهي أكبر زبائنه تقليديا – الحصول على التمويل من أسواق رأس المال العالمية، أو اللجوء إلى بنوك التنمية الإقليمية الأكثر ليونة ؛ ليخلفه في المنصب مرشح الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب Donald Trump" المفضل "ديفيد مالباس David Malpass"، المعروف بانتقاداته الحادة للبنك الدولي خلال فترة عمله كوكيل وزارة المالية للشؤون الدولية، كما يعرف بمواقفه العدائية تجاه الصين، فضلا عن كونه من دعاة السياسات الحمائية، ومن خلال ترشيح مالباس، يواصل ترامب التقليد المتمثل في القيادة الأمريكية للمنظمة متعددة الأطراف، وهو تقليد عفا عليه الزمن، ولا يأخذ في الاعتبار التحولات المهمة في التوزيع العالمي للقوة، وبالذات الصعود الملحوظ للبلدان الناشئة والصاعدة كالصين.[1]

وعلى هذا الأساس، فرغم أن اختيار الرئيس من الناحية الرسمية، من صلاحيات مجلس المديرين التنفيذيين، الذي أعلن التزامه إلى جانب مجلس المحافظين، ولجنة التنمية، باختيار رؤساء البنك الدولي في المستقبل على أساس "عملية مفتوحة، وشفافة، وقائمة على الجدارة والاستحقاق"، لكنه عمليا، يظل دوره مقتصرا على الموافقة على الرئيس المعين من قبل الإدارة الأمريكية، ورغم تمتعه بالصلاحية الرسمية لإقالة الرئيس من منصبه، إلا أنه من الناحية الواقعية، فالرئيس مسؤول فقط أمام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والكونغرس الأمريكي، وبالنتيجة، فرغم العديد من التأكيدات من قبل مجلس إدارة البنك الدولي بشأن إصلاح عملية اختيار الرئيس، وتفعيل التزاماتها وصلاحياتها في هذا الإطار، لا يزال التقدم في هذا المجال غير واضح و/أو معدوم. [2]

من كل ما تقدم، يمكن القول، بأنه من الضروري إصلاح البنك الدولي، والذي يجب أن يبدأ من رأس المنظمة، بحيث تمثل المنظمة برئيس لا يأتي بالضرورة من الولايات المتحدة الأمريكية، بل يتم اختياره على أساس الجدارة والكفاءة والاستحقاق، وهذا من شأنه أن يحدث قطيعة مع الماضي، فالبنك الدولي بحاجة إلى قائد تحويلي يمكنه من إعادة تعريف وتحديد دور واستراتيجيات وأولويات المنظمة الإنمائية، لمواجهة التحديات التنموية طويلة الأمد، وبالتالي تشكيل قيمة مضافة لتطوير وتحسين أداء البنك الدولي، وهذا عبر إعداد قائمة محددة للمرشحين من جنسيات متعددة وثقافات متنوعة لتولي المنصب، بدل ترك الأمر للمساهمين الأقوياء لحصر المشاركة من خلال مرشحيهم الخاصين، عبر مسار و/أو عملية أكثر انفتاحا وشفافية ونزاهة، وقائمة على معايير الكفاءة والجدارة، والمؤهلات والاستحقاق.

---

[1] - C Nigelson, Op.Cit.

- Adejuwon Soyinka, « The World Bank needs deep reforms to reflect a changing world order », The Conversation, February 7, 2019, site visited: 20/08/2021:
https://theconversation.com/the-world-bank-needs-deep-reforms-to-reflect-a-changing-world-order-111366

[2] Jakob Vestergaard, « Voice Reform in the World Bank », Danish Institute of International Studies, p 11, site visited: 25/08/2021:
https://um.dk/en/danida-en/partners/research/other//~/media/um/english-site/documents/danida/partners/research-org/research-studies/voice%20reform%20in%20the%20world%20bank%202010.pdf

المطلب الثاني: إصلاح نظام التصويت لتعزيز شرعية التمثيل:

إن وزن التصويت في مجالس الإدارة سيظل الأساس الحاسم والمحدد للقرار النهائي والفاصل في تحديد مرشح الرئاسة في البنك الدولي، وبغض النظر عن مدى قوة ونزاهة وكفاءة القائمة المحددة للترشيحات، فلن يكون ثمة فرق أو فارق إذا كانت النتيجة محسومة سلفا لصالح مرشح الرئاسة الأمريكية وبالتوافق مع الدول الغربية، وهو ما يحيلنا إلى المطلب الثاني في قائمة إصلاح نظام حوكمة البنك الدولي على مستوى تحقيق التمكين وتعزيز شرعية التمثيل، والمتمثل في إصلاح نظام التصويت.

" إذا كان عام 1989م، قد شهد نهاية "العالم الثاني" بانهيار الشيوعية، فإن عام 2009م، قد شهد نهاية ما كان يعرف باسم "العالم الثالث"، نحن الآن في اقتصاد عالمي جديد سريع التطور، ومتعدد الأقطاب، تبرز فيه بعض الدول النامية كقوى اقتصادية ناشئة، بينما تتجه دول أخرى نحو أن تصبح أقطابا جديدة للنمو، في حين تكافح بعض الدول من أجل تجسيد إمكاناتها ضمن هذا النظام الجديد ... إن ظهور اقتصاد عالمي جديد سريع النمو، ومتعدد الأقطاب، يتطلب إصلاحات جوهرية في البنك الدولي نفسه، على الأقل من حيث توازن القوى بين الدول المتقدمة والقوى الناشئة " (من خطاب رئيس البنك الدولي "روبرت زوليك Robert Zoellick" في اجتماعات الربيع أفريل 2010م بإسطنبول).[1]

قبل بحث ومناقشة مسألة إصلاح نظام التصويت، ينبغي التنويه بالملاحظات التالية:

– تعتبر مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مركز مداولات عملية إصلاح الصوت، حيث تتبع مركزية مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في حوكمة منظمة البنك الدولي، من واقع أن المساهمة في مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تختلف عنها في المؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وهي التي بدورها تحدد الشكل قانوني لهياكل المجالس الثلاثة (DC 2010:3).

– علاوة على ما تقدم، فحين يتم الحديث رسميا عن ثلاث مجالس تنفيذية منفصلة لمؤسسات: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، فإنه في الواقع، نفس المدراء التنفيذيين ومناوبيهم هم أعضاء مجالس إدارة كل من المؤسسات الثلاث.

– يتمتع المديرون التنفيذيون بقوة تصويت مختلفة، اعتمادا على ما إذا كان الموضوع المطروح للتصويت يخص مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أو المؤسسة الدولية للتنمية، أو مؤسسة التمويل الدولية.[2]

تعود بدايات عملية إصلاح التصويت في مؤسسات البنك الدولي إلى "إجماع و/أو توافق آراء مونتيري The Monterrey Consensus"، المعبر عنها في المؤتمر الدولي للأمم المتحدة لتمويل التنمية، المنعقد في مدينة مونتيري المكسيكية بتاريخ: 22 مارس 2002م، ورغم أن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر تعنى ببناء التوافق بشأن مسائل تخفيف أعباء الديون، والمعونات الإنمائية، ومكافحة الفساد، فقد تضمن البيان التزاما مهما بالعمل على توسيع وتعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية

[1] Jakob Vestergaard, Op.Cit, p 05.
[2] Ibid, p 07 .

والصاعدة (البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحولية نحو الاقتصادات المتقدمة) في المنظمات متعددة الأطراف، فيما يتعلق بصنع القرار الاقتصادي الدولي، ووضع القواعد والمعايير، وبالتالي تعزيز الحوار الدولي، وعمل المنظمات الدولية التي تعالج الاحتياجات والاهتمامات الإنمائية لهذه البلدان (UN 2003: 20)، وكاستجابة مباشرة لإجماع مونتيري طلبت لجنة التنمية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إعداد ورقة معلومات أساسية لمناقشتها وإثرائها في اجتماعات ربيع 2003م، للنظر في سبل توسيع وتعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية والناشئة (الصاعدة) في هاتين المنظمتين (DC 2003a: 1).[1]

هذه الورقة كانت بعنوان: "تعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية والانتقالية (التحولية) في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي Enhancing the Voice and Participation of Developing and Transition Countries at the World Bank and IMF"، والصادرة بتاريخ: 27 مارس 2003م عن لجنة التنمية تحت رقم: DC2003-0002 [2]

حددت هذه الورقة ثلاثة قضايا أساسية للمناقشة والمداولة بشأنها من قبل الدول الأعضاء:

أولا: قوة التصويت التناسبية للبلدان الأعضاء، وبالذات مسألة المدى الذي يمكن – من خلاله – اعتبار بعض البلدان "ممثلة تمثيلا زائدا"، والبعض الآخر "ممثلة تمثيلا ناقصا".

ثانيا: مشاكل ضمان صوت ومشاركة البلدان الأعضاء في مجموعات كبيرة جدا، نظرا لتعقيدات التنسيق ضمن هذه الفئات المستهدفة، والتي تفاقمت بسبب الاختلالات الحادة في الموارد المتاحة من قبل حكومات البلدان الأعضاء، ولا سيما الموارد المتواضعة للغاية للمديرين التنفيذيين الممثلين للبلدان النامية.

ثالثا: التحدي المتمثل في ضمان التوازن الإقليمي بين المجموعات المنتخبة، والتي تتطلب تغييرات مهمة في التركيبة الإقليمية و/أو التوزيع الجغرافي للمجالس لتعزيز مشاركة البلدان النامية، وفي هذا الإطار أشارت الورقة إلى وجود تفاهمات بين الدول الأعضاء بشأن المناطق الممثلة "تمثيلا ناقصا" أو "الممثلة تمثيلا زائدا"(DC 2003a: 2).[3]

إذن يؤكد تقرير لجنة التنمية على أن البعد الأبرز للصوت والمشاركة هو القوة التصويتية في مجلسي إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (DC 2003a: 1)، ورغم ذلك لم يتم بذل جهد واهتمام كبير للنظر في خيارات تعزيز القوة التصويتية للبلدان النامية والصاعدة، أو تلك الممثلة تمثيلا ناقصا ومجحفا، ذلك بأنه من إجمالي تسع صفحات للتقرير، تم تخصيص صفحة واحدة فقط لـ"السبل الممكنة لتعزيز قوة التصويت (DC 2003: 8) 'Possible Avenues for Enhancing Voting Strength' "، وعلاوة على ذلك،

---

1 Jakob Vestergaard, Op.Cit, p 12.

2 World Bank, « Issues Note : Enhancing the "Voice" of Developing and Transition Countries at the World Bank », ANNEX 1 June 2, 2003, p 02, site visited: 25/10/2021: https://documents1.worldbank.org/curated/pt/695391468779702269/text/306780DC200300012.txt

3 Jakob Vestergaard, **THE WORLD BANK AND THE EMERGING WORLD ORDER : Adjusting to Multipolarity at the Second Decimal Point.** DIIS REPORT 2011: 05, Danish Institute for International Studies, DIIS, Strandgade 56, DK-1401 Copenhagen, 2011, p 21.

فإن خيار زيادة حصص البلدان النامية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مذكور فقط لتبرير رفضه، إذ تقر الورقة بأنه لا يوجد دعم كاف في الوقت الراهن (2003م) "للمبادرات" التي قد تؤدي إلى زيادة في إجمالي حصص التصويت للبلدان النامية، وبدلا من ذلك، تم توجيه الاهتمام إلى آلية رئيسية أخرى لتعزيز القوة التصويتية للبلدان النامية، وهي "الزيادة الموحدة للأصوات الأساسية للبلدان الأعضاء"، ولكن مناقشة مقتضبة لهذا الخيار تنتهي بنتيجة متشائمة، ذلك بأن هذا الخيار قدم في أوقات سابقة، ولكنه يفتقر إلى الدعم الواسع، فزيادة الأصوات الأساسية تتطلب تعديل مواد الاتفاقية (التي تتطلب أغلبية 85 في المائة من الأصوات، وفي ضوء حيازة الولايات المتحدة الأمريكية لـ 17 في المائة من القوة التصويتية آنذاك، وامتلاكها لحق النقض، فإن اعتراضها لوحدها فقط كفيل بإبطال أي مشروع لزيادة الأصوات الأساسية)، كما تمت مناقشة الخيار الثالث والأخير، وهو اقتراح طلب استخدام أغلبية خاصة من 70 إلى 85 في المائة من الأصوات على القرارات الهامة، والتي يمكن أن تعزز الانطباع بأن صوت البلدان النامية مسموع ومعتمد (DC 2003a: 9)، ورغم ذلك، فإن الاستخدام المتزايد للأغلبية الخاصة، من المرجح أن يكون لصالح تكريس الوضع القائم، وليس واضحا عمليا تأثيره على تعزيز صوت البلدان النامية.[1]

مما تقدم، يمكن القول بأن النقاش المحدود حول تعزيز القوة التصويتية للبلدان النامية والصاعدة، وعدم تحقيق أي تقدم ملموس في هذا الصدد، يعود بالأساس إلى الافتقار إلى الإجماع السياسي حول قضايا رئيسية مثل هيكل التصويت في مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والتغييرات المحتملة في حصص ومخزون رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتركيبة مجلس المديرين التنفيذيين.

عرضت ورقة الخيارات لعام 2007م – والصادرة عن لجنة التنمية – عشرة خيارات لإصلاح الصوت، يمكن عرضها في ثلاث فئات تتعلق ببنية التصويت في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وأسهم رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتكوين مجلس الإدارة، والتي سيتم عرضها مختصرة في الجدول الموالي.

الجدير بالذكر هو أن ورقة الخيارات هذه، قد اقترحت برنامجا من مرحلتين لإصلاح الصوت:

– المرحلة الأولى يجب أن يتم تسريع وتيرتها، باعتماد حزمة أولية من الخيارات الواعدة لتوليد الاجماع، والمساعدة في بناء وتوفير الزخم حول مجالات من قبيل: تعيين المزيد من مواطني البلدان النامية والصاعدة (DTC) في مناصب الإدارة العليا، وإجراءات اختيار رئيس مجموعة البنك الدولي، وفعالية مجلس الإدارة (DC 2007b: 17).

– المرحلة الثانية ستعالج – بعد ذلك – الخيارات الهيكلية الأكثر تحديا، والتي يمكن تحقيق إجماع سياسي بشأنها في أقرب وقت ممكن، مثل زيادة محتملة في الأصوات الأساسية، وزيادة انتقائية في رأس المال (DC 2007b: 17–18).[2]

[1] Jakob Vestergaard, **THE WORLD BANK AND THE EMERGING WORLD ORDER : Adjusting to Multipolarity at the Second Decimal Point.** Op.Cit, p 23.
[2] Ibid, p 24.

الجدول رقم 30: الخيارات الرئيسية لإصلاح الصوت

الفئة	الأداة	الخيارات
هيكل التصويت	زيادة الأصوات الأساسية	أ) مضاعفة الأصوات الأساسية. ستزيد حصص (DTCs) من 40 إلى 41 في المائة من مجموع الأصوات. ب) زيادة الأصوات الأساسية على الأقل بنسبة 10 في المائة من إجمالي الأصوات. ستزيد حصص (DTCs) من 40 إلى 43 في المائة من مجموع الأصوات.
	الأغلبية الخاصة	أ) زيادة استخدام الأغلبيات الخاصة (مطلوبة حاليا فقط لزيادة رأس المال، وعدد المديرين التنفيذيين، وتعديلات المواد) ب) اعتماد نمط تصويت الأغلبية المزدوجة، مع أغلبية منفصلة لأعضاء البلدان النامية.
رأس المال	زيادة انتقائية لرأس المال	أ) البلدان النامية والصاعدة (DTCs) الممثلة تمثيلا ناقصا بمعايير صندوق النقد الدولي، مسموح لها بشراء أسهم إضافية (80.000). سيزيد هذا حصص (DTCs) من 40 إلى 42,8 في المائة من إجمالي الحصص. ب) البلدان النامية والصاعدة (DTCs) الممثلة تمثيلا ناقصا بمعايير تعادل القوة الشرائية، مسموح لها بشراء أسهم إضافية (291.000). هذا من شأنه أن يسبب " تغييرات كبيرة في ترتيب البلدان". ج) تخصيص 50 في المائة من أسهم البنك لبلدان (DTCs) (على أساس دائم)
	زيادة حصص العضوية	أ) تخصيص 250 سهما من حصص العضوية لكل عضو. سيزيد هذا حصص (DTCs) من 40 إلى 41 في المائة من إجمالي الحصص. ب) تخصيص 700 سهم من حصص العضوية لكل عضو. سيزيد هذا حصص (DTCs) من 40 إلى 43 في المائة من إجمالي الحصص.
تكوين مجلس الإدارة	تقليل عدد البلدان في أكبر الدوائر الانتخابية (إلى 16 كحد أقصى)	أ) اعتماد مقاعد إضافية. ب) إعادة توزيع البلدان بين الدوائر الانتخابية. ج) قرار دولة عضو أو مجموعة من الدول الأعضاء بالتخلي عن مقعدها(هم).

Sourse : Jakob Vestergaard, **THE WORLD BANK AND THE EMERGING WORLD ORDER : Adjusting to Multipolarity at the Second Decimal Point.** Op.Cit, p 25, Quoted from : DC 2007b

يتبين من خلال محتوى هذا الجدول بأنه تم تصور طريقتين لتعزيز القوة التصويتية للبلدان النامية والصاعدة، الطريقة الأولى من خلال مضاعفة الأصوات الأساسية، أو إعادتها إلى مستواها الأصلي البالغ عشرة (10) في المائة من إجمالي الأصوات، مما يسمح بزيادة قوتها التصويتية إلى 41 أو 43 في المائة على التوالي ؛ أما الطريقة الثانية، فمن خلال توسيع استخدام الأغلبية الخاصة، او اعتماد تصويت الأغلبية المزدوجة في بعض مجالات صنع القرار التي تتطلب – بالإضافة إلى أغلبية الأصوات الترجيحية – موافقة أغلبية بسيطة من البلدان النامية.

أما فيما يتعلق بحصص البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فقد تم النظر في ثلاث خيارات للقيام بزيادة انتقائية في رأس المال، إلى جانب خيار زيادة حصص العضوية، حيث يمكن أن تستفيد البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا من الزيادة الانتقائية في رأس المال، والملاحظ في هذا الصدد، أنه بالنسبة للخيار الأول (بحسب حصص صندوق النقد الدولي) تم تقدير الزيادة المحتملة في القوة التصويتية للبلدان النامية والصاعدة بـ 40 إلى 42,8 في المائة من إجمالي القوة التصويتية، أما بالنسبة للخيار الثاني (على أساس تعادل القوة الشرائية) فلم تحدد الزيادة المحتملة كميا، بدلا من ذلك، فإن إعادة تنظيم الحصص وفق هذا الخيار من شأنه أن يتسبب "في تغييرات كبيرة في تصنيف و/أو ترتيب البلدان"، وهي رسالة ضمنية ومبطنة، تم نقلها بمهارة مفادها: "أن مثل هذا التغيير الكبير غير مرغوب فيه"، أما الخيار الثالث، فهو قائم على تخصيص 50 في المائة من أسهم البنك للبلدان النامية والصاعدة على أساس دائم، أما المقاربة الأخرى لزيادة حصص البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فهو زيادة حصص العضوية، التي تم اعتمادها آخر مرة في العام 1979م، والتي من شأنها رفع حصص البلدان النامية والصاعدة إلى 41 أو 43 في المائة من إجمالي الحصص حسب كمية المخصصات الموجهة لزيادة الحصص (250 أو 700 سهم عضوية لكل دولة عضو).

المشكلة الجوهرية هاهنا، هي أن معظم هذه الخيارات تتطلب إجماعا أو أغلبية خاصة كبيرة، لذلك فمن المحبط إلى حد ما أن تشير ورقة الخيارات إلى عدم وجود إجماع أو اتفاق على كل هذه الخيارات العشرة الرئيسية (DC 2007: 16).[1]

ولعل من الصواب القول بأن مواد الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي – وبالذات الأغلبية الكبيرة المطلوبة للعديد من التغييرات في حوكمة البنك الدولي – قد أثبتت أنها تشكل عائقا كبيرا أمام أي إصلاحات مؤسسية، ورغم تحقيق إصلاحات محدودة في القوة التصويتية – كما سيأتي بيانه – إلا أن التساؤل الجوهري في هذا الموضع يظل حول ما إذا كانت مواد الاتفاقية شديدة التقييد ستجعل تعديل و/أو تكييف حوكمة البنك الدولي أمرا صعبا، لدرجة تستحيل معها قدرة البنك الدولي على إعادة تشكيل نفسه و/أو إعادة تعريف دوره، ليستجيب لاحتياجات وتطلعات القوى الصاعدة في الاقتصاد العالمي.[2]

شجعت إصلاحات أنظمة الحصص والتصويت الخاصة بصندوق النقد الدولي لعام 2008م – والتي عكست الحاجة إلى تكييف التمثيل في صندوق النقد الدولي مع تطورات الاقتصاد العالمي – البنك الدولي على المضي قدما في بناء توافق في الآراء بشأن حزمة الإصلاحات المتعلقة بتعزيز الصوت والمشاركة، كما دعا بيان لجنة التنمية (DC) لعام 2008م إلى حوار شامل بين مساهمي البنك الدولي، وفي هذا الإطار، تبادل المديرون التنفيذيون وجهات النظر حول جميع جوانب هذا الموضوع في اجتماعات اللجنة المعنية بالحوكمة والمسائل الإدارية الخاصة بالمديرين التنفيذيين (COGAM)، كما تضمنت ورقة خيارات

[1] Jakob Vestergaard, « Voice Reform in the World Bank », Op.Cit, p 17.
[2] Ibid, p 18.

2008م مجموعة من الخيارات المتاحة لإصلاح وتعزيز الصوت والتمثيل في مجموعة البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولي)، فضلا عن تعزيز تمثيل المجلس التنفيذي وفعاليته، وكلها خيارات تهدف – حسب ورقة الخيارات – إلى جعل مجموعة البنك الدولي منظمة دولية أكثر إنصافا وتمثيلا وشفافية، بما يعزز شرعيته ومصداقيته ومساءلته، كما تمثل هذه الإصلاحات خطوة مهمة في سياق حوكمة البنك الدولي وفعالية عملياته، كما يجب أن تعكس الإصلاحات التصويتية الوزن الاقتصادي المتنامي لأعضائه في الاقتصاد العالمي، على أن تأخذ في الاعتبار مساهمات الأعضاء في العمليات والمساعدات الإنمائية لمجموعة البنك الدولي، وفي ضوء هذه الأهداف، تظهر ثلاث أبعاد لإصلاح الصوت في البنك الدولي: البعد الأول يتمثل في الصوت كقوة تصويت ومساهمة ؛ أما البعد الثاني فيتمثل في الصوت كتمثيل فعال في مجلس الإدارة ؛ أما البعد الثالث فيتمثل في الصوت كاستجابة لآراء البلدان النامية والصاعدة (DTC)، والذي يشمل تعزيز مشاركتها في عمل مجموعة البنك الدولي.[1]

يتطلب تصميم وتقييم خيارات إصلاح التصويت في مجموعة البنك الدولي تصنيف البلدان الأعضاء على أنها "متقدمة" أو "نامية" أو "تمر بمرحلة انتقالية و/أو تحولية نحو الاقتصادات المتقدمة"، هذا التصنيف ليس بالأمر الهين أو البسيط، ذلك بأن مجموعة البنك الدولي لا تعتمد تصنيفا موحدا، بل يتم استخدام تصنيفات مختلفة، لأغراض مختلفة، وفي سياقات متنوعة، ومع ذلك، ففي جميع الحوارات المتعلقة بقضايا إصلاح الصوت منذ "إجماع مونتيري"، اعتبر البنك الدولي جميع البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض بلدانا نامية، والبلدان مرتفعة الدخل كبلدان متقدمة، بناءا على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي منذ عام 2003م (WDI)، وفي المقابل، يستند صندوق النقد الدولي في تصنيفه للدول على تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)، الذي يصنف البلدان الأعضاء إلى مجموعتين: "الاقتصادات المتقدمة" مقابل " الاقتصادات النامية والناشئة (الصاعدة)"، ولغايات تنظيم القوة التصويتية يصنف أعضاء المؤسسة الدولية للتنمية في الجزء الثاني ضمن البلدان النامية والصاعدة (DTC)، وكذلك دول الفئة الثانية في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وثمة اتفاق واسع النطاق على أن تصنيفات الدول لأغراض إصلاح الصوت في البنك الدولي يمكن مراجعتها بشكل أكبر في المستقبل.[2]

في ورقة المعلومات الأساسية للاجتماع السنوي لعام 2008م، تم تقييم الخيارات باعتماد التصنيفين: مؤشرات التنمية العالمية (WDI)، وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)، وحساب تأثيرهما على حصص البلدان النامية والصاعدة، ليتخلى البنك الدولي عن اعتماد بيانات مؤشرات التنمية العالمية في

[1] Development Committe (Joint Ministerial Committee of the Boards of Governors of the Bank and the Fund On the Transfer of Real Resources to Developing Countries), **Enhancing Voice and Participation of Developing and Transition Countries in the World Bank Group: Options for Reform - background report : DC2008-0013.** October 12, 2008, DC publication, Washington, D.C, pp 01-05.
[2] Ibid, p 05.

التصنيف، ويعتمد تصنيف صندوق النقد الدولي المبني على تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وهذا الاختيار من جانب البنك الدولي بعدم استخدام المصطلحات والبيانات الخاصة به مستمد من عاملين أساسيين مترابطين فيما بينهما: العامل الأول هو اعتماد أجندة إصلاح الصوت بناءا على التكافؤ بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والصاعدة، وإعلان قادة مجموعة العشرين بشأن غايات تحولات القوة التصويتية التي يتعين تحقيقها في البنك وصندوق النقد الدوليين ؛ أما العامل الثاني فهو أنه في حالة اعتماد البنك الدولي على مؤشرات التنمية العالمية في التصنيف، واعتماد صندوق النقد الدولي على تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فإن إعادة تنظيم القوة التصويتية للبنك الدولي ستبدو محدودة وأقل تقدمية من تلك الخاصة بصندوق النقد الدولي، وهو ما أراد البنك الدولي تجنبه.[1]

يمكن تلخيص خيارات زيادة الأصوات الأساسية الواردة في ورقة خيارات 2008م للجنة التنمية في الجدول التالي:

الجدول رقم 31: خيارات إصلاح الصوت (المرحلة الأولى)

	قبل إصلاح الصوت	المضاعفة (2×)	المضاعفة الثلاثية (3×)	إعادة التعيين إلى المستوى الأصلي
عدد الأصوات الأصلية	250	500	750	1028
نسبة الأصوات الأساسية إلى إجمالي الأصوات (pct)	% 02,86	% 05,55	% 08,10	% 10,78
القوة التصويتية لـ DTC حسب بيانات (WEO)	% 42,6	% 43,8 تحول بـ % 01,2	% 44,9 تحول بـ % 02,3	% 46,1 تحول بـ % 03,5
القوة التصويتية لـ DTC حسب بيانات (WDI)	% 40	% 41,2 تحول بـ % 01,2	% 42,3 تحول بـ % 02,3	% 43,4 تحول بـ % 03,5

Sourse : Jakob Vestergaard, **THE WORLD BANK AND THE EMERGING WORLD ORDER : Adjusting to Multipolarity at the Second Decimal Point.** Op.Cit, p 31, Quoted from : DC 2008c

يتبين من خلال مضمون هذا الجدول ثلاثة خيارات مقترحة لزيادة الأصوات الأساسية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي خيار المضاعفة (×2)، وخيار المضاعفة الثلاثية (×3)، وخيار المستوى الأصلي المتفق عليه في عام 1944م، ليتم الاتفاق على الخيار الأكثر محدودية وهو خيار المضاعفة، وكان من المتوقع أن تؤدي مضاعفة الأصوات الأساسية إلى تحول 01,2 نقطة مئوية من القوة التصويتية للبلدان المتقدمة نحو البلدان النامية والصاعدة، بصرف النظر عن تصنيفات البلدان المستخدمة (WDI أوWOE)، ومع ذلك فقد تم الإعلان في وثائق لاحقة عن التحول الكلي لقوة التصويت المحققة في المرحلة الأولى لتبلغ 01,46 نقطة مئوية (DC 2010a) ؛ لتناقش ورقة الخيارات و/أو المعلومات الأساسية للجنة التنمية لعام 2008م خيارات تنظيم حصص مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والممثلة في: الزيادة الانتقائية في رأس المال، وتبادل الأسهم، وتخصيص الأسهم غير المخصصة، لتختتم بتوصية

[1] Jakob Vestergaard, **THE WORLD BANK AND THE EMERGING WORLD ORDER : Adjusting to Multipolarity at the Second Decimal Point.** Op.Cit, p 30.

بتأجيل أي زيادة انتقائية جوهرية في رأس المال إلى حين إجراء مراجعة شاملة للحصص، والتي لم تخضع للمراجعة منذ عام 1998م، رغم التحولات الديناميكية في الاقتصاد العالمي، والوزن النسبي لاقتصادات البلدان الأعضاء، وزيادة مساهمات الجهات المانحة في تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وتغير عمليات واحتياجات البنك الدولي في ضوء دوره المتنامي كمنظمة إنمائية عالمية، كما تمت مناقشة زيادة القوة التصويتية في مؤسستي: الدولية للتنمية – التي ستعتمد على استعداد أعضاء الجزء الثاني وقدرتهم وقبولهم لزيادة مساهماتهم واشتراكاتهم في تجديد موارد المؤسسة– والتمويل الدولية – التي ستعتمد على زيادة الأصوات الأساسية بالتزامن مع تعديلات البنك الدولي للإنشاء والتعمير– ولهدف حوكمة المنظمة وجعلها أكثر إنصافا وتمثيلا وشفافية، فقد اقترح بعض الأعضاء الانتقال التدريجي نحو معالجة مفهوم التكافؤ و/أو الإنصاف بين الدول المتقدمة والدول النامية والصاعدة حول قضايا حوكمة البنك الدولي، والتي تتطلب حوارا مكثفا بين المساهمين، والمثير للاهتمام في هذا الصدد هو شكل الصياغة المختارة للجملة وهي: أن الالتزام ليس بهدف "التحرك نحو تحقيق الانصاف move towards equity" بل "معالجة مفهوم التحرك نحو تحقيق الانصاف و/أو التكافؤ address the concept of moving towards equity (or parity)"، حيث تعكس هذه الصياغة حجم الخلافات عميقة الجذور بين البلدان المتقدمة والنامية حول الهدف العام لعملية الإصلاح.[1]

تم التخطيط للمرحلة الثانية من إصلاح نظام التصويت لاجتماعات الربيع 2011م، لكن تقرر تسريع العملية في اجتماعات الربيع لعام 2009م بواشنطن، بهدف التوصل إلى اتفاق بحلول اجتماعات الربيع 2010م، يتضمن نقل و/أو تحويل جزء من القوة التصويتية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة، لا تقل عن 03 في المائة، مع حماية القوة التصويتية للبلدان الفقيرة – كما ورد في بيان قمة مجموعة العشرين 2009م في " بيتسبرغ Pittsburgh " – إلا أن عملية التوصل إلى اتفاق بهذا الخصوص كانت صعبة ومعقدة، حيث كانت أبرز التعقيدات تتمثل في أن كل دولة عضو لديها "حقوق وقائية pre-emptive rights"، مما يعني من الناحية العملية امتلاك الـ 187 دولة عضو حق النقض على أي اتفاق يتم التوصل إليه بشأن زيادة محتملة في الحصص، حيث كان الموقف المبدئي للدول النامية والصاعدة، هو أنه لا ينبغي أن تفقد أي دولة نامية القوة التصويتية خلال المرحلة الثانية من إصلاح الصوت، في المقابل، رفضت الدول المتقدمة هذا الطلب بحجة أن العديد من البلدان النامية والصاعدة – على غرار المملكة العربية السعودية – ممثلة بشكل مبالغ فيه، وبالتالي فهي مطالبة باعتماد تخفيضات في قوتها التصويتية ؛ وعلى هذا الأساس، لم يكن الوصول إلى حل وسط بالأمر الهين، حيث تم التوصل إلى "إطار عمل للحصص The quota framework"، يمثل خطوة مبدئية نحو تسهيل التوصل إلى تسوية مقبولة لجميع الأطراف، يقوم على: احتساب 75 في المائة من أسهم الحصص على

[1] - Development Committe, Op.Cit, pp 06-16.
- Jakob Vestergaard, « Voice Reform in the World Bank », Op.Cit, pp 20-21.

أساس الوزن الاقتصادي، و20 في المائة على أساس المساهمات المالية في موارد المؤسسة الدولية للتنمية، و05 في المائة على أساس الهبات والمساعدات الإنمائية للدولة العضو، وإذا كان إدراج الوزن الاقتصادي للدولة أمرا متفقا عليه، فإن المؤشر المناسب لتقدير الناتج المحلي للدولة لم يكن محل إجماع بشأنه، فالبلدان المتقدمة تريد أن يقاس الناتج المحلي بأسعار الصرف في السوق، بينما تريد البلدان النامية والصاعدة أن يقاس الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية (PPP)، ذلك بأن ناتجها المحلي الإجمالي أعلى بكثير في تعادل القوة الشرائية منه في أسعار الصرف بقيم السوق، وبالتالي ثمة تضارب في المصالح حول هذه المسألة، وفي نهاية المطاف، تم التوصل إلى حل وسط، وهو اعتماد المقاربة المعتمدة في إصلاحات الصوت والحصص لدى صندوق النقد الدولي (2008م)، والذي تم فيه اعتماد متوسط ترجيحي مكون من 60 في المائة للناتج المحلي الإجمالي بقيم السوق، و40 في المائة لإجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوة الشرائية، وبالنتيجة، ستؤدي هذه الصيغة إلى زيادة قوة تصويت البلدان النامية والصاعدة بـ 01,3 في المائة فقط، ولتحقيق الزيادة الصافية المرغوبة بنسبة 03 في المائة تم اعتماد مجموعة التعديلات: فالدول المتقدمة التي تقل حصصها في البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن 90 في المائة من إجمالي وزنها الاقتصادي المقدر، مؤهلة للحصول على أسهم إضافية لبلوغ عتبة الـ 90 في المائة ؛ أما البلدان النامية والصاعدة التي تقل حصصها في البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن إجمالي وزنها الاقتصادي المقدر مؤهلة للحصول على أسهم إضافية يتم تعديلها وفقا لدرجة تمثيلها الناقص، بدون اشتراط العتبة عليها لأنها "ستضر بهدف إعادة تنظيم القوة التصويتية لعام 2010م" ؛ علاوة على ما تقدم، فإن إعادة تنظيم القوة التصويتية المقترح مشروط بالتسامح الطوعي لعدد من البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا عن حقها في زيادة قوتها التصويتية، وقد تم تحديد عدد قليل من الدول الأوروبية الممثلة تمثيلا ناقصا كألمانيا، واليونان، وإيطاليا، وإيرلندا، وبولندا، والبرتغال، وإسبانيا، وتركيا، وقد اختارت بعض الدول التخلي عن حقها في زيادة حصصها كألمانيا، واليونان، وإسبانيا، والبرتغال، في حين لم تتخلى كل من إيرلندا، وبولندا، وإيطاليا، وتركيا عن حقوقها في زيادة قوتها التصويتية، أما على جانب البلدان النامية والصاعدة (DTCs)، فقد تم تحديد قائمة بالبلدان الممثلة تمثيلا ناقصا منها: البرازيل، والصين، والهند، وإندونيسيا، وكوريا، والمكسيك، وتايلاندا، وفيتنام ... ومن بين كل دول القائمة، فقط الصين من اختارت التخلي عن استحقاقها، في حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة السادسة والأخيرة التي انضمت إلى النادي الصغير للبلدان التي اختارت التخلي عن حقها في زيادة حصتها.[1]

[1] - Development Committe (Joint Ministerial Committee of the Boards of Governors of the Bank and the Fund On the Transfer of Real Resources to Developing Countries), **World Bank Group Voice Reform: Enhancing Voice and Participation of Developing and Transition Countries in 2010 and Beyond - background report : DC2010-0006/1**. April 25, 2010, DC publication : Office of the Corporate Secretary (SECVP) , Washington, D.C, pp 06-07.

- Jakob Vestergaard, **THE WORLD BANK AND THE EMERGING WORLD ORDER : Adjusting to Multipolarity at the Second Decimal Point.**, Op.Cit, pp 34-36.

وبالنتيجة، فقد أفرزت إصلاحات نظام الصوت، عن زيادة حقوق التصويت المخصصة للبلدان النامية والصاعدة و/أو السائرة على طريق التحول إلى اقتصادات متقدمة لعام 2010م، عن ما يلي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير: زيادة بواقع 04,6 نقاط مئوية، مما رفع نسبة حقوقها التصويتية إلى 47,2 في المائة ؛ والمؤسسة الدولية للتنمية: زيادة بحوالي 06 نقاط مئوية، لتبلغ 46 في المائة ؛ ومؤسسة التمويل الدولية: زيادة بحوالي 06 نقاط مئوية، لتبلغ 39,5 في المائة.[1]

والجدول التالي يستعرض البلدان العشرين المتلقية (التي زادت قوتها التصويتية)، والبلدان العشرين المانحة (التي انخفضت قوتها التصويتية) بعد إصلاحات نظام الصوت لعام 2010م الخاصة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير:

الجدول رقم 32: البلدان التي زادت/خفضت قوتها التصويتية بعد إصلاحات نظام صوت IBRD:

البلدان التي زادت قوتها التصويتية (نقاط مئوية pct points)				البلدان التي خفضت قوتها التصويتية (نقاط مئوية pct points)			
01	الصين (+1,64)	11	الإمارات ع م (+0,09)	01	اليابان (-1,01)	11	فنزويلا (-0,16)
02	كوريا الجنوبية (+0,58)	12	تايلاند (+0,08)	02	فرنسا (-0,55)	12	إيطاليا(-0,14)
03	تركيا (+0,55)	13	السلفادور (+0,05)	03	المملكة م (-0,55)	13	نيجيريا (-0,10)
04	المكسيك (+0,50)	14	كوستاريكا (+0,05)	04	الولايات م أ (-0,51)	14	الدانمارك (-0,09)
05	سنغافورة (+0,24)	15	رومانيا (+0,05)	05	ألمانيا (-0,48)	15	جنوب إفريقيا (-0,09)
06	اليونان (+0,21)	16	بولندا (+0,04)	06	كندا (-0,35)	16	السويد (-0,09)
07	البرازيل (+0,17)	17	إندونيسيا (+0,04)	07	هولندا (-0,29)	17	أوكرانيا (-0,09)
08	الهند (+0,13)	18	تونس (+0,04)	08	بلجيكا (-0,23)	18	الجزائر (-0,08)
09	الفيتنام (+0,12)	19	السودان (+0,04)	09	سويسرا (-0,20)	19	النمسا (-0,07)
10	إسبانيا (+0,11)	20	بنما (+0,04)	10	أستراليا (-0,20)	20	باكستان (-0,07)

Sourse : Jakob Vestergaard, **THE WORLD BANK AND THE EMERGING WORLD ORDER : Adjusting to Multipolarity at the Second Decimal Point.** Op.Cit, p 38, Quoted from : DC 2010a

يتبين من خلال مضمون ما ورد في الجدول، بأن الدول الخمس التي تخلت عن أكبر نسبة مئوية من قوتها التصويتية هي أكبر خمسة مساهمين في البنك الدولي للإنشاء والتعمير قبل إصلاح الصوت وهي: اليابان، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، كما انخفضت القوة التصويتية لعديد البلدان المتقدمة ككندا، وهولندا، وأستراليا، وسويسرا، والنمسا، بالإضافة إلى عديد البلدان النامية كفنزويلا، وجنوب افريقيا، والجزائر ؛ وكنتيجة مباشرة لإصلاح الصوت تقدمت الصين لتصبح ثالث أكبر مساهم بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وعلى غرار الصين، زادت القوة التصويتية نسبيا لعدد من البلدان النامية والصاعدة ككوريا الجنوبية، وتركيا، والبرازيل، والهند، والمكسيك، بالإضافة إلى عديد

[1] صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، "الاجتماعات السنوية لعام 2010: القدرة على مجابهة الأزمات، تحقيق النتائج، الإصلاحات، معالجة الأزمة وما بعدها"، واشنطن العاصمة، ص 17، تاريخ التصفح: 2021/11/20م، على الرابط التالي:
http://web.worldbank.org/archive/website01363/WEB/IMAGES/20110007.PDF

البلدان الأوروبية كاليونان، وبولندا، وإسبانيا، ورومانيا.

من كل ما تقدم، يمكن القول بأن البلدان النامية والصاعدة صارت على بعد (03) ثلاث نقاط مئوية عن هدف التكافؤ و/أو التساوي في القوة التصويتية مع البلدان المتقدمة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ولكن من الناحية التحليلية، فالواقع مختلف، ذلك بأن البلدان منخفضة الدخل (LICs)، اكتسبت 0,49 نقطة مئوية في المرحلة الأولى من إصلاح الصوت، لكنها خسرت 0,1 في المائة من مكتسباتها في المرحلة الثانية، وبشكل عام، فقد اكتسبت مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (Lower MIC's) 02,3 نقطة مئوية، ومجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (Upper MIC's) 01,02 في المائة، وبالنسبة لهاتين المجموعتين، تظل قوتهما التصويتية في البنك الدولي أقل من 20 في المائة، في حين أن فقدان القوة التصويتية للبلدان ذات الدخل المرتفع (HICs) بنسبة 03,66- في المائة، يبقى محدودا بما يكفي لتحتفظ بـ 60 في المائة من إجمالي قوتها التصويتية، وبالتالي، فمطلب التكافؤ و/أو التساوي في القوة التصويتية بين البلدان المتقدمة ونظيرتها النامية والصاعدة يبقى بعيد المنال، فمقارنة القوة التصويتية لدولتين آسيويتين صاعدتين ممثلتين بالصين والهند، مع دولتين أوروبيتين متقدمتين ممثلتين ببلجيكا وهولندا، تكشف عن الآتي: قبل إصلاح الصوت كانت القوة التصويتية للصين والهند معا تزيد بـ 40 في المائة تقريبا (05,56%)، عن إجمالي القوة التصويتية لبلجيكا وهولندا (04,01%)، والتي لا تعكس أبدا واقع حصتهما من الناتج المحلي الإجمالي معا، الذي كان أكبر بسبع مرات (13,6 في المائة)، مقابل (01,89 في المائة) لبلجيكا وهولندا معا، ورغم أن إصلاح الصوت – بصفة عامة – قد غير التوزيع النسبي للقوة التصويتية لصالح اقتصادات السوق الناشئة و/أو الصاعدة، بحيث أصبحت القوة التصويتية للصين والهند معا (07,33%) ضعف مثيلتها لدى بلجيكا وهولندا معا (03,49%)، إلا أنها لا تعكس وزنهما الاقتصادي الحقيقي ولا تتوافق أبدا مع حصصهما النسبية من الناتج المحلي الإجمالي (17,77 PPP values or 13,60 60/40 values) ، مقابل (01,47 PPP values or 01,60 60/40 values) لبلجيكا وهولندا، ومن القضايا الإشكالية للغاية التي تطعن في شرعية البنك الدولي أن تترجم حصة (01) واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي World GDP إلى 02,24 في المائة من القوة التصويتية لبلجيكا، مقابل 00,44 في المائة فقط للصين، وبالتالي بقيت نسبة القوة التصويتية إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان ذات الدخل المرتفع أعلى بكثير (00,86) من نظيرتها لدى البلدان المتوسطة الدخل (00,59)، ومن المثير للدهشة، أن تقر وثائق البنك الدولي الخاصة بإصلاح الصوت، بالحاجة الملحة لتعديل حصص البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتعكس التغيرات المتسارعة للاقتصاد العالمي، ومن ناحية أخرى، تجادل بأن هذا التحويل لن يؤدي إلا إلى تحول كلي يزيد قليلا عن (01) واحد في المائة لنسب الحصص والقوة التصويتية، وإذن ثمة احتمالان: إما أن تركيبة الاقتصاد العالمي لم تتغير كثيرا،

وإما أن الأرقام المصرح بها من قبل البنك لا تعبر عن الحقيقة و/أو الواقع تماما.[1]

أخيرا، على صعيد المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، فقد عدلت حصص المساهمة فيها بناءا على معيارين وهما: معيار المساهمة التاريخية في موارد المؤسسة الخاص بالمانحين التقليديين، ومعيار المساهمة المستقبلية في موارد المؤسسة الخاص بالمانحين الجدد (مجموعة البلدان النامية والصاعدة (DTC))، وهو ما يجعلهما معيارين يمكن أن يستخدما كأداة لعرقلة أي تعديل في القوة التصويتية، كما أن فقدان العديد من الجهات المانحة تقليديا للمؤسسة لجزء من قوتها التصويتية في عملية إصلاح الصوت، من شأنه أن يؤثر سلبا على التفويض الإنمائي الممنوح للبنك الدولي فيما يتعلق بتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في المستقبل، إذ لا يتوقع منها الاستمرار في التبرع بسخاء للمؤسسة في ضوء تخفيض قوتها التصويتية.[2]

من كل ما تقدم، يمكن صياغة المقترحات التالية لإصلاح نظام التصويت في مجموعة البنك الدولي:

- ✓ يجب إعادة النظر في العديد من مواد الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي شديدة التقييد، وبالذات إجراء تعديلات في المواد التي تشترط أغلبية مطلقة أو خاصة، والتي تمثل عائقا أمام اعتماد أي إصلاحات مؤسسية، حيث يبدو بأن واضعي الميثاق، قد اعتمدوها مسبقا، لتكون حائلا أمام أي محاولة جادة وطموحة لإحداث تغييرات في حوكمة البنك الدولي مستقبلا، لا تتماشى مع مصالحهم في إبقاء وديمومة الهيمنة الأمريكية على إدارة المنظمة، واحكام السيطرة على الاقتصاد العالمي، ومقدرات الدول والشعوب.
- ✓ لابد من ضبط مفهوم التكافؤ والعدالة و/أو الانصاف بين الدول المتقدمة ونظيرتها النامية والصاعدة حول قضايا حوكمة البنك الدولي – ومن ضمنها عملية إصلاح الصوت – لأن غياب أي توافق واجماع حول الهدف العام لعملية اصلاح الصوت، سيقوض جهود الإصلاح، وسيرسخ الوضع القائم.
- ✓ إن المؤشر المعتمد لتقدير الناتج المحلي للدولة المعتمد بصيغة 40/60 أي: اعتماد متوسط ترجيحي مكون من 60 في المائة للناتج المحلي الإجمالي بقيم السوق، و40 في المائة لإجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوة الشرائية، غير منصف، ولا يعبر عن الوزن الاقتصادي الحقيقي للبلدان الأعضاء، ولا يعكس قدرات وقوة البلدان الصاعدة على غرار الصين مثلا، ذلك بأنه لا يزال يترك للصين أصواتا صغيرة جدا مقارنة بحجمها في الاقتصاد العالمي، فعلى أساس تعادل القوة الشرائية (Purchasing-Power-Parity) لديها 18,6 في المائة من الاقتصاد العالمي، أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية، ويبلغ عدد سكانها أربع مرات (4,3) ضعف عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك فإن هذه الأخيرة لديها أكثر من ثلاثة أضعاف (3,34) القوة التصويتية للصين، وعلى هذا الأساس، فإن القوة التصويتية، وامتلاك الحصص أو حيازة الأسهم، لا يجب أن تعتمد فقط على الوزن النسبي للبلد في الاقتصاد العالمي، بل

[1] Jakob Vestergaard, **THE WORLD BANK AND THE EMERGING WORLD ORDER : Adjusting to Multipolarity at the Second Decimal Point.**, Op.Cit, pp 41-50.
[2] Jakob Vestergaard, « Voice Reform in the World Bank », Op.Cit, p 36.

يجب أن تتضمن معايير أخرى كحجم الدولة السكاني، وحجم مبادلاتها التجارية و/أو نصيبها من التجارة العالمية ....

وفي ختام هذا المطلب، يمكن القول بأن:

– عملية إصلاح الصوت، والتي امتدت على مرحلتين أساسيتين (أكتوبر 2008م، وأفريل 2010م)، قد حققت تحولا كليا في القوة التصويتية بلغت 04,59 نقطة مئوية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية والصاعدة، وهو تعديل متواضع للغاية للقوة التصويتية، ولا يتماشى مع خيارات وأهداف البنك الدولي ومساهميه الكبار في إعادة مواءمة قوة التصويت مع حقائق التطور السريع للاقتصاد العالمي "متعدد الأقطاب Multipolar".

– وعطفا على ما سبق، تظل نسب "القوة التصويتية إلى الناتج المحلي الاجمالي Voting Power to GDP" المعتمدة في البنك الدولي غير متوازنة إلى حد كبير، وهذا على الرغم من المبدأ المشار إليه كثيرا في أدبيات إصلاح القوة التصويتية في البنك الدولي، والذي مفاده "بأن القوة التصويتية يجب أن تعكس إلى حد كبير الوزن الاقتصادي للبلد العضو Voting power should largely reflect economic weight" حيث يوجد عدد من الدول الأوروبية الصغيرة كبلجيكا وهولندا... وعدد قليل من بلدان الاقتصاديات الصاعدة كالمملكة العربية السعودية وجنوب افريقيا تتمتع بقوة تصويتية كبيرة بشكل غير متناسب مع وزنها الاقتصادي، في حين لا تعكس القوة التصويتية الممنوحة إلى حد كبير الوزن الاقتصادي لقوى دولية ناشئة بحجم الصين مثلا، والتي لا تزال غير ممثلة تمثيلا حقيقيا يعكس حقيقة قوتها الاقتصادية.

– رغم التأكيدات المتكررة على دعم وتعزيز القوة التصويتية للبلدان منخفضة الدخل، إلا أن عكس ذلك وقع، إذ فقدت البلدان منخفضة الدخل كمجموعة قوة التصويت في المرحلة الثانية من عملية إصلاح الصوت، مما أدى إلى تآكل بعض المكاسب المحققة في المرحلة الأولى.

– لم تحرز عملية إصلاح الصوت أي تقدم فيما يتعلق بمراجعات الأسهم المستقبلية التي وافق المساهمون على إجرائها كل خمس سنوات، حيث لم يتم الاتفاق على صيغة حصص يمكن أن تكون إطارا مرجعيا لإعادة تنظيم القوة التصويتية مستقبلا، وعلى العكس من ذلك، فإن إطار تنظيم الحصص (الفضفاض وغير الشفاف إلى حد ما) الذي تم على أساسه إجراء إعادة تنظيم القوة التصويتية، لا يمكن أن يكون مرجعا في مراجعة الحصص لعام 2015م وما يليه، حيث لا تزال هناك العديد من القضايا لم تحسم بعد مثل: ما إذا كان ينبغي أن يكون الهدف العام لإعادة تنظيم حيازة الأسهم في المستقبل هو تكافؤ القوة التصويتية بين البلدان المتقدمة وبلدان الاقتصاديات الصاعدة، وهل ينبغي الاعتراف بمساهمات ومنح وهبات الدول للمؤسسة الدولية للتنمية كأساس في زيادات حصصها المستقبلية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكيفية ذلك؟؟ وكلها بقيت دون حل، كما أن امتلاك جميع البلدان الأعضاء للحقوق الوقائية المكفولة في مواد الاتفاقية المنشئة، يعيق أي عملية إصلاح لحوكمة البنك الدولي تراعي الحقائق الجيوسياسية سريعة التغير للاقتصاد العالمي، وهو ما يفرض مراجعة هذه المادة من الاتفاقية.

المطلب الثالث: تمكين مشاركة البلدان والفواعل المجتمعية في برامج وعمليات مجموعة البنك الدولي:

تنعكس مسألة ضعف التمثيل، وعدم المساواة في القوة التصويتية في مجلس إدارة البنك الدولي، على ضعف المشاركة، والافتقار إلى الشفافية في عمليات صنع القرار، وتبرز المشكلة في أن القرارات المتخذة والسياسات المعتمدة من قبل مجموعة البنك الدولي، تتبع منطقا عالميا – باعتبارها صادرة بالتوافق عن منظمة دولية متعددة الأطراف – قد يتعارض مع الأهداف الوطنية و/أو المحلية للبلدان الأعضاء المعنية بها، ذلك بأن الشرط الأساسي لأي منظمة دولية لتؤدي دور الرقابة، والموجه، والمشرف، هو أن يتم قبول سياساتها من قبل كل الدول الأعضاء، وفي حالة مجموعة البنك الدولي، من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – قبول القرارات المتخذة والسياسات والمشاريع المعتمدة من طرفه، وتنفيذها بفعالية من قبل بلدان غير ممثلة تمثيلا كافيا، وبالنتيجة: غير مشاركة بفعالية في اعتماد وتصميم وتنفيذ برامج ومشروعات تعتبرها متعارضة مع أهدافها ومصالحها القومية، وهو ما يعزز شعورها بعدم امتلاك السياسات والبرامج والإصلاحات المعتمدة من قبل البنك الدولي، ويفقدها الرغبة في إنجاحها، وبالتالي: الفشل في تعزيز الدعم والالتزام الحكومي والمجتمعي ببرامج وسياسات ومشروعات البنك الدولي، أو بناء التوافق والاجماع حولهما، وبالنتيجة، فالمطلوب من البنك الدولي محاولة التوفيق بين " المشاركة Participation " و" الملكية Ownership" بكل دقة وصرامة، عبر تعزيز ودعم مشاركة الدول الأعضاء في تحديد المشكلات التي تعترض عملية اختيار واعداد المشاريع، وتصور الحلول المناسبة لها، بتشجيع واعتماد "المعرفة المحلية Knowledge Local" الضرورية التي يحتاجها البنك الدولي، ومراعاة الظروف المحلية التي يتوقف عليها نجاح المشروع، حتى تكتسب سياساته وبرامجه ومشروعاته مزيدا من القبول والدعم والتأييد من قبل الدول والمجتمعات المحلية معا.

من الناحية العملية و/أو الواقعية، فإن البنك الدولي يتدخل بشكل مكثف في عملية اختيار المشاريع واعدادها طبقا لمعاييره الخاصة، وفرض تحديد الواردات الممولة باستخدام حصيلة القرض من العملة الأجنبية، ومراقبته للدول المقترضة في إبرامها للصفقات الدولية المعنية بالسلع والخدمات الضرورية للمشروع الممول من طرفه، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى تقييد حرية اختيار وسيادة الدولة المستفيدة من القرض، كما يتيح للشركات العالمية متعددة الجنسية للبلدان المتقدمة المهيمنة على البنك الدولي الاستفادة من صفقات التمويل، على حساب المؤسسات المحلية والعمالة الوطنية، كما أن معايير التمويل المعتمدة من قبل البنك الدولي لاختيار المشاريع وتمويلها تعطي الأهمية والأولوية غالبا للمشروعات التي تدر عائدا ماليا آنيا معتبرا خلال فترة زمنية قصيرة، على حساب المشاريع الوطنية ذات الأهمية بالنسبة للدولة المقترضة على المدى الطويل، وبالذات التي تصنع كفاءات وطنية في مجال الإنتاج والتصنيع والتكوين.[1]

إن اختيار المشروع من حيث الأصل من صلاحيات الدولة المقترضة والمعنية بالمشروع، والمفترض أن يتم اختيار

[1] علي بوبترة، " علاقة الجزائر بالمنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي (مجموعة الأمم المتحدة) "، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون الدولي والعلاقات الدولية)، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة – الجزائر، 2007، ص ص 170-171.

المشاريع حسب الاحتياجات الآتية، وبناءا على اختيار البلد صاحب الشأن، بالاستناد إلى دراسة تقوم بها مصالح التخطيط للدولة المعنية، في حين يضطلع البنك الدولي بتقديم مساعدة من قبل بعثاته للمشاركة في اختيار المشاريع، والإعداد لها، بالاعتماد على التحاليل الاقتصادية والقطاعية التي تعدها مصالح البنك الدولي، والتي تندرج في إطار الخدمات الاستشارية والدعم الفني، وفي المقابل، يستند البنك الدولي في تبرير تدخله في عمليتي الاختيار والإعداد للمشروعات، إلى اضطلاعه بضمان توفر عروض ملائمة من المشروعات القابلة للتمويل – من الأسواق المالية العالمية التي تمثل معظم موارده المالية – ليتسنى له بعد ذلك في مرحلة التقييم، تقدير وتقييم نتائج مجهوداته الخاصة، وهذا عوض أن يعهد بها إلى بلدانه الأعضاء المقترضة والمعنية بهذه المشروعات، وبالذات تلكم التي تفتقر إلى الكفاءات والخبرات الضرورية في هذا المجال، وبالنتيجة، حرمان البلدان المقترضة من اكتساب المعارف والخبرات، وتدريب الكفاءات، وتطوير مهارات مصالح التخطيط والدراسات الاستشرافية للدولة الموجهة نحو بناء وتدعيم استراتيجية التنمية الوطنية والقطاعية.[1]

وفي هذا الإطار، فقد أجرى البنك الدولي أول استطلاع لأداء المحفظة القطرية (CPPR) في الجزائر شهر فيفري 2003م، لمعالجة العوامل المعيقة والمؤثرة سلبا على فعالية وجودة برامج البنك الدولي في الجزائر، والمتمثلة في: (01) الإعداد غير الكافي للبرامج، والتحضير الناقص للمشاريع المزمع تنفيذها ؛ (2) عدم الإلمام بإجراءات البنك الدولي أو استيعابها والتأقلم معها ؛ (3) ضعف عمليات الاتصال والتنسيق بين البنك الدولي والحكومة الجزائرية، وداخل الحكومة بين مختلف وزاراتها وهيئاتها المعنية بعمليات التحضير والتنفيذ ؛ (4) النقص الكبير في عملية الإشراف على المشاريع، وبالذات على مستوى الرقابة والمتابعة ؛ (5) التغييرات المستمرة للموظفين المشرفين على المشروع (بما في ذلك المعينين من قبل البنك الدولي) ؛ (6) التركيز على المدخلات والمخرجات الخاصة بالمشروع، بدلا من النتائج والأثر المرغوب فيه.

ولمعالجة هذه العوامل، اشتملت توصيات أداء المحفظة القطرية على ما يلي: (1) اعتماد شبكة الانتقاء واعداد المشروعات، متضمنة قائمة المعايير التي يجب الوفاء بها خلال المراحل الأولية لتنفيذ المشروعات، لضمان قابلية المشاريع للتنفيذ، وهذه المعايير الخاصة بكل مشروع، ترفق كملحق في الوثائق المتعلقة بالقرض، والتي تشتمل – من بين أمور أخرى – على تعيين المشرفين الرئيسيين، والوكالات المنفذة، والتدريب، ومخطط إبرام الصفقات، ومخطط التنفيذ ؛ (2) تعزيز جهود بناء القدرات أثناء تحضير المشروعات، ومبادرات التكوين المستمر أثناء مرحلة التنفيذ ؛ (3) عقد اجتماعات ربع سنوية بين وحدة الاشراف التابعة للبنك (DGRFE) وجميع الوحدات الأخرى المشاركة في المشروع (بما في ذلك بنك الجزائر للتنمية BAD والمفتشية العامة للمالية IGF التابعة لوزارة المالية) لمناقشة خطط ووضعية التنفيذ، والقيود أو العوائق المحتملة التي تعترضها ؛ (4) تعزيز ودعم قدرات وحدة الاشراف،

[1] علي بوبترة، مرجع سبق ذكره، ص 157.

والوكالات التنفيذية لضمان المتابعة والمراقبة والتقييم ؛ (5) ضمان استمرارية موظفي ومشرفي المشروع عبر تعزيز الالتزام وتقديم الحوافز لهم ؛ لتختتم توصيات أداء المحفظة القطرية الخاصة بالجزائر، بتأكيد البنك الدولي على تعزيز استخدام شبكة انتقاء الجودة كأداة رئيسية لتقييم جاهزية المشروع بشكل أفضل، ومعالجة قضايا التأخر المستمر والبطء الكبير لدخول المشروعات حيز التنفيذ، كما سيحرص البنك الدولي على الشرح المستفيض والمسبق للشروط التي سيكون بموجبها مستعدا لدعم أي مشروع، كما سيحدد طرق ومراحل إعداد المشروع وطبيعة الدعم المقدم للوحدات المسؤولة عن تحضير المشروع، وخلال فترة الاشراف سيكثف البنك الدولي جهوده لتحسين تنفيذ المشروعات، وبناء القدرات المؤسسية للتخفيف من المخاطر الاجتماعية والبيئية، وتعزيز الأثر الإنمائي لعمليات إقراض البنك.[1]

يتبين من خلال مضمون ما ورد في هذا التقرير، بأن البنك الدولي يحمل الحكومة الجزائرية مسؤولية النقص الكبير في عملية تحضير البرامج والمشروعات الممولة من قبله، بحكم مسؤوليتها المفترضة على عملية إعداد وتحضير المشروعات وتنفيذها، في مقابل اقتصار دوره على مرافقة ومراقبة العملية، والتي بمقتضاها يوافق على سحب أقساط القروض المخصصة لتلكم المشروعات، أو تجميدها (وقف عملية السحب)، ولكن من الناحية العملية فهو – كما تمت الإشارة إليه في موضع سابق – يتدخل بشكل مكثف في عملية اختيار المشاريع واعدادها طبقا لمعاييره الخاصة، وهو ما أنتج بحسب التقرير فجوة كبيرة في عملية الاستيعاب والإلمام بإجراءات البنك الدولي ومعاييره، وعدم التكيف معها من قبل الحكومة الجزائرية ومختلف مؤسساتها ووكالاتها التنفيذية، بحكم عدم مشاركتها الفعلية والفعالة في تصميمها واعتمادها، والذي انعكس بدوره على ضعف الاتصال والتنسيق بين البنك الدولي والمؤسسات الحكومية المعنية بعملية التحضير والتنفيذ، وبالنتيجة، عدم إيلاء الاهتمام الكافي بالنتائج، والأثر الإنمائي لتلكم البرامج والمشروعات، وهي نتيجة منطقية لافتقار الهيئات الحكومية المنفذة للإحساس بملكية تلكم البرامج والمشروعات، والرغبة في إنجاحها، والمثير للدهشة في هذا الصدد، أن توصيات البنك الدولي لمعالجة تلكم النقائص، اتجهت نحو تعميق تدخل البنك الدولي في عملية اختيار البرامج والمشروعات، من خلال وضع شبكة الانتقاء وتحضير المشاريع تتضمن قائمة من المعايير الخاصة بالبنك الدولي، خاصة ما تعلق بالمشرفين الأساسيين والوكالات التي تقوم بالتنفيذ، ومخطط إبرام الصفقات، ومخطط التنفيذ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، التأكيد على عقد اجتماعات دورية ومنتظمة كل ثلاثة أشهر بين وحدة الإشراف التابعة للبنك الدولي، والمؤسسات الحكومية والوطنية التي لها علاقة بالمشروع، وهو مؤشر على هيمنة البنك الدولي على كل عمليات المشروع من التحضير والاعداد إلى الإشراف والتقييم، كما أن تأكيد البنك الدولي على حرصه على الشرح المستفيض والمسبق للشروط التي سيكون بموجبها مستعدا لدعم أي مشروع، وتحديد طرق ومراحل

[1] Document du Groupe de la Banque mondiale, **Rapport No. 25828-AL : Mémorandum du Président de la Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement et de la Société Financière Internationale au Conseil d'Administration Concernant une Stratégie de Coopération avec la République Algérienne Démocratique et Populaire.** 30 Juin 2003, Publications de la Banque mondiale, Washington, DC, pp 26-27.

إعداد المشروع وطبيعة الدعم المقدم للوحدات المسؤولة عن تحضير المشروع، يؤكد بأن المشاركة مرادفة لشرح وتوضيح أهداف المشروع ومراحله، أكثر منها تضمينا وتمكينا في العمليات القرارية المتعلقة بتصور واختيار المشروع وتحضيره وإعداده وفق المعطيات الاقتصادية الجزائرية، وقدراتها المؤسسية، واستجابته للاحتياجات التنموية الوطنية، والعنصر الإيجابي المهم – في حدود علم الباحث – الذي ورد في توصيات التقرير هو التأكيد على أهمية بذل الجهد لتدعيم القدرات المؤسسية خلال مرحلة تحضير المشروع، واعتماد مبادرات التكوين والتأهيل المتواصل خلال مرحلة التنفيذ، وتحقيق الاستقرار الوظيفي بضمان استمرارية القائمين على المشروع من الموظفين بتقديم حوافز لهم، فضلا عن ضمان تدريبهم وتكوينهم المتواصل لاكتساب المهارات وتطوير الخبرات وتنمية الكفاءات الوطنية والمحلية، ونذكر بأن الجزائر قد أوقفت عملية القروض منذ عام 2009م بسبب ارتكاز إطار الشراكة الاستراتيجية بين البنك الدولي والجزائر على الخدمات الاستراتيجية مستردة التكاليف، والأعمال التحليلية، والمساعدة الفنية.

يعد الأنموذج الكوري الجنوبي في التنمية، أنموذجا خاصا، فريدا ومتميزا بذاته، ولكنه غير محبذ، ولا قابلا للاستنساخ، ومع ذلك فإنه جدير بالدراسة ويستحق البحث، من منطلق كونه أنموذجا معبرا عن استقلالية الدولة، وحريتها في اختيار البرامج والسياسات، وإعداد المشروعات حسب احتياجاتها الآنية، وبناءا على خياراتها، بالاستناد إلى دراسة تقوم بها مصالح التخطيط التابعة لها، فمن الناحية الواقعية، تحقق نجاح كوريا الجنوبية بفضل سياسة متعارضة مع الأنموذج المقترح من قبل البنك الدولي، رغم ادعاء البنك الدولي أن كوريا الجنوبية أنموذج ناجح يصعب إنكاره، ومن هذا المنطلق، فقد استخدمت سلطات البلد القروض الخارجية بفعالية وكفاءة، ونجحت في جذب استثمارات أجنبية، واستخدمتها لإنشاء أنموذج إنمائي ناجح وفعال، يعتمد على إحلال الصادرات، حيث يمثل أنموذج التصنيع عبر إحلال الصادرات، بديلا لأنموذج البنك الدولي القائم على أنموذج التصنيع من خلال إحلال الواردات، الذي يتضمن إنتاج السلع المستوردة داخل البلد نفسه، وعلى هذا الأساس، فقد وجهت كوريا الجنوبية أنشطتها التصديرية نحو تلبية متطلبات السوق العالمية، وفي المقابل، نجحت في تطوير الصناعات التي تحقق قيمة مضافة عالية، ذلك بأنها عوضت تصدير سلع غير مصنعة كفاية، أو مواد خام، بتصدير سلع تتطلب تكنولوجيات متقدمة.

يعود نجاح التجربة الكورية إلى عوامل عدة، لعل أهمها: درجة عالية من تدخل الدولة التي قادت العملية التنموية بقوة وصرامة وتصميم ؛ ودعم فني ومالي أمريكي كبير يأخذ في معظمه شكل منح ؛ وتحقيق إصلاح زراعي جذري منذ البداية ؛ وتنفيذ أنموذج تصنيع بإحلال الواردات خلال 25 عاما – كمرحلة أولى مبدئية ولابد منها – تحول تدريجيا إلى إحلال الصادرات ؛ واستعمال دائم للقمع تجاه الحركة العمالية من خلال قمع وحظر النقابات المستقلة، مع استغلال مفرط للعمال والفلاحين ؛ ومراقبة الدولة للقطاع المصرفي، والتحكم الصارم بصرف العملة وتدفقات الرساميل ؛ وتثبيت الدولة لأسعار مجموعة واسعة من المنتجات ؛ وتطبيق تخطيط مركزي تسلطي ؛ واحراز تقدم كبير في مجال التعليم والذي سمح بضمان توفر يد عاملة مؤهلة وكفؤة، وعلى درجة عالية من المهارة للشركات الخاصة ؛ وكل هذا برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، التي أجازت لكوريا الجنوبية انتهاج سياسات قمعية وتسلطية

متعارضة مع مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، أدانتها في بلدان أخرى، فقد حققت كوريا الجنوبية هذه النتائج تحت نير ديكتاتورية قمعية تتمتع بحماية الولايات المتحدة الأمريكية في سياق سياسي وجيوستراتيجي يندرج في إطار مواجهة المد الشيوعي والنظم الاشتراكية، كما طورت كوريا الجنوبية نموذجا تنمويا يتجاهل تماما الاعتبارات البيئية، ويضر بها، ومن المفارقات في هذا الصدد، أن ندرة الموارد الطبيعية في كوريا الجنوبية التي لا تتوفر على حقول نفط كبيرة، أو مواد خام، كانت إحدى العوامل المشجعة على تنمية كوريا الجنوبية، حيث لم تجذب لها جشع الشركات العالمية متعددة الجنسيات، وبالذات شركات الولايات المتحدة الأمريكية، التي اعتبرتها منطقة عسكرية استراتيجية في مواجهة واحتواء المد الشيوعي، وليس مصدرا رئيسيا واستراتيجيا للإمدادات الطاقوية كما هو الحال بالنسبة لفنزويلا أو المكسيك أو دول الخليج العربي، وهو ما سمح لكوريا الجنوبية باعتماد أنشطة صناعية وتكنولوجية متنوعة، وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية، صاحبة أكبر الحصص والأسهم في البنك الدولي، والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، والمهيمنة عليها. [1]

وعلى هذا الأساس، فالطريقة الكورية وإن كانت ليست جديرة بالثناء كأنموذج تنموي رائد ومتميز لأسباب أخلاقية واقتصادية واجتماعية، إلا أنها جديرة بالدراسة والفحص بعناية، من منطلق تعبيرها عن حرية اختيار الدولة الكورية الجنوبية، واستقلاليتها في اعتماد البرامج والسياسات والأساليب التي تراها مناسبة ومنسجمة مع أهدافها ومصالحها القومية الخاصة، وملكيتها لخطط المشاريع، واستراتيجية البرامج الاقتصادية والسياسات التنموية، المعتمدة على المعرفة المحلية المستندة إلى التحاليل الاقتصادية والقطاعية التي تعدها مصالحها الوطنية المعنية، بعيدا عن خطط واستراتيجيات البنك الدولي الموجَّهَة، والتي تعتمد منطقا عالميا يتعارض مع التوجهات والأهداف الوطنية للدولة الكورية المقترضة، والذي أفضى بالنتيجة إلى نجاح التجربة الكورية في اعتماد أنموذج تنموي خاص بها، رغم المآخذ التي شابت العملية التنموية لكوريا الجنوبية.

من كل ما تقدم، يمكن القول بأن إصلاح وتعزيز نمط مشاركة البلدان في برامج وعمليات البنك الدولي، يمر عبر تحويل منظمة البنك الدولي من مجرد آلية من آليات الحوكمة العالمية الموجهة نحو فرض الخيارات العالمية على الدول، متخطية بذلك الحواجز القانونية الخاصة باحترام الخيارات الوطنية للدولة –بشكل لا يتوافق أساسا مع مبدأي السيادة وحرية الخيارات – إلى تمكين الدول من فرض خياراتها الاقتصادية والمشاركة بفعالية في اختيار البرامج والمشروعات المحققة لأهدافها التنموية ومصالحها الوطنية، وبالتالي تحوله من مجرد رقيب وموجِّه ومشرف إلى مرافق وداعم وشريك دولي متميز في العمليات الإنمائية.

[1] إريك توسان، مرجع سبق ذكره، ص ص 135–136، ولمزيد من المعلومات والتفاصيل يمكن الاطلاع على نفس المرجع: " الفصل الحادي عشر – كوريا الجنوبية: كشف المعجزة"، ص ص 135–155.

على صعيد آخر، تؤكد أدبيات البنك الدولي على سعي هذا الأخير إلى بناء الشراكات لتعزيز الأثر الإنمائي، من خلال العمل والشراكة مع طائفة متنوعة من أصحاب المصالح، سعيا منه إلى النهوض بالحوار والعمل الإنمائيين على كافة المستويات للمساعدة على معالجة التحديات الإنمائية للبلدان والمجتمعات المحلية، وتسهيل تبادل المعلومات، وتحديد سبل التعاون معها، حيث لدى البنك الدولي مركز صغير لفريق المجتمع المدني، يضم جهاز موظفي الشؤون الخارجية، وشبكة التنمية القابلة للاستمرار بيئيا واجتماعيا، وشبكة سياسة العمليات والخدمات القطرية بالمقر الرئيسي، والتي حلت محل وحدة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، ويعد هذا الجهاز بمثابة مركز تنسيق شامل على المستويين المؤسسي والعالمي، مختص بإدارة مشاركة البنك الدولي والمجتمع المدني، كما يتوفر لدى مكاتب إدارة شؤون مناطق عمل البنك الدولي، وكذلك معظم المكاتب القطرية على موظفين يعتبرون بمثابة محاور تنسيق للمشاركة المدنية، كل في مجال تخصصه.[1]

ولعل من الصواب القول في هذا الصدد، بأن المسألة لا تتعلق بالمشاركة من عدمها، ذلك بأن مشاركة الفواعل المجتمعية – كمنظمات المجتمع المدني – لا يجب أن تقاس بعدد الحضور في المشاورات التي يجريها البنك الدولي، أو في اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية للبنك الدولي فحسب، بل تتعلق بطبيعة وشكل المشاركة من ناحية، وأثرها وفاعليتها من ناحية أخرى، وهو مطلب آخر من مطالب الإصلاح.

وبالاستناد إلى ما ورد في فصلي الدراسة السابقين (الفصل الثالث والرابع) يمكن بلورة المطالب الإصلاحية الخاصة بتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية:

– استحداث آليات لمشاركة ودمج الفواعل المجتمعية صاحبة المصلحة المباشرة في جميع مراحل عمليات البنك الدولي (جميع مراحل دورات المشروع/السياسة)، ولا سيما الفئات المهمشة كالنساء، والمجتمعات الريفية، والسكان الأصليين)، وتعميق الحوار والتشاور والمشاركة بشأن مجموعة عريضة من الموضوعات (التحليل وحوار السياسات حول عمل البنك وأنموذجه التنموي ومشكلاته) مع الرجال والنساء في المجتمع المدني، وأعضاء البرلمان المنتخبين، والنقابات ...وتحسين قدراتهم على إسماع صوتهم في جميع مراحل صنع القرار (اعتبارات اللغة، والتوقيت (الزمان والمكان)، ومهارات التفاوض ...) وتركيز الاهتمام على القضايا والشواغل التي يثيرها المواطنون والمنظمات غير الحكومية، بفتح نقاش حر يتم فيه تبادل الآراء، والاستماع إلى كافة الأطروحات، بعيدا عن مجرد عمليات تصويت يتحكم فيها أعداد المدعوين وتوجهاتهم، وبالتالي: تمكين وتضمين مشاركة منظمات المجتمع المدني والمواطنين في تصميم وتنفيذ ومراقبة البرامج الحكومية الممولة من قبل البنك الدولي من جهة، ومن جهة أخرى ممارسة الرقابة على

[1] البنك الدولي: الشؤون الخارجية، والاتصالات وشؤون الأمم المتحدة، وشبكة التنمية القابلة للاستمرار بيئيا واجتماعيا، وشبكة سياسة العمليات والخدمات القطرية، **قضايا وخيارات لتحسين المشاركة بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني – تقرير رقم: 34160**. منشورات البنك الدولي، 2005، واشنطن العاصمة، ص 05.

مشروعات القطاع الخاص ذات الأثر البيئي والاجتماعي الممولة من قبل مؤسسة التمويل الدولية، ذلك بأن البنك الدولي يمكنه تقديم الدعم والمساندة في هذه المجالات من خلال مجموعة أدواته المتكاملة، بما في ذلك بطاقات تقييم الأداء المجتمعي والمعايير الارشادية والمرجعية، بالشكل الذي يسمح بضمان وجود مجتمع مدني نشط وقادر على الحصول على المعلومات والتمتع بحرية التعبير، وتوافر آليات راسخة لتقديم الآراء والتعليقات بشأن كافة أنشطة مجموعة البنك الدولي، ومن أجل ضمان تمثيل أفضل للمجتمع المدني في المشاورات، فإن البنك الدولي مطالب بالإعلان عن جدول مواعيد المشاورات قبل موعد الجلسات بفترة كافية، وأن يقوم بالإعلان عنها عبر وسائط متعددة.[1]

– على صعيد آخر، ومن منطلق كون منظمات المجتمع المدني عبارة عن قنوات معبرة عن مطالب وحاجات وتطلعات المجتمعات المحلية، وآليات دعم وإيصال لهمومها وانشغالاتها، وأدوات لفرض الشفافية والمساءلة، من خلال قيامها بإجراء تحريات لكشف التجاوزات، وممارسات الفساد والتعسف، فإن مجموعة البنك الدولي مطالبة باعتماد تدابير معقولة لتمكين المجتمع المدني – وبالذات المنظمات الحقوقية – من رصد التجاوزات المرتبطة بالمشروعات الممولة من طرفه، واعتماد إجراءات هادفة لحماية الحقوقيين، ذلك بأنه – مع مراعاة حظر بنود الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي تدخله في الشؤون السياسية لأي دولة – يجب على البنك الدولي المساهمة بدور هام وإيجابي في توسيع الفضاء السياسي وحماية صنع القرار الديمقراطي والتشاركي في العمليات السياسية الوطنية، عبر احترام ودعم المؤسسات والعمليات الديمقراطية المحلية، وتقليل عدم التوافق و/أو التعارض بين عمليات البنك الدولي والعمليات الديمقراطية المحلية، وتقديم ضمانات بشفافية وتشاركية عمليات صنع القرار، خاصة بالنسبة للمهمشين في العملية السياسية المحلية، وتقييم المخاطر السياسية التي يواجهها المشاركون في عمليات التشاور، واتخاذ خطوات لضمان عدم معاقبتهم.[2]

– إن توسيع نطاق مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمل البنك الدولي وتعميقها، يقتضي إدراك إدارة البنك الدولي الحاجة إلى مواجهة القيود ومعالجة الشواغل المثارة حول أدوار وشفافية منظمات المجتمع المدني، وتمثيلها (شرعيتها)، ومساءلتها، بالشكل الذي من شأنه تبديد المخاوف والمحاذير التي تثيرها بعض حكومات البلدان الأعضاء، وجهاز موظفي البنك الدولي حيال مشاركة منظمات المجتمع المدني.[3]

– يضاف إلى ما سبق، ضرورة معالجة القيود المؤسسية الأخرى على المشاركة المدنية الفعالة، والتي تشتمل على ما يلي: الافتقار إلى بيانات يمكن الوثوق بها و/أو يسهل الحصول عليها، لرصد وتقييم

[1] Ebrahim Alnoor, « Improving Accountability at the World Bank », Working Knowledge : Business Research for Business Leaders, Harvard Business School, 28 Sep 2009, Date visited : 11/04/2022. https://hbswk.hbs.edu/item/improving-accountability-at-the-world-bank

[2] Ebrahim Alnoor, Op.Cit.

[3] David Gartner, Op.Cit, pp 13-15.

مشاركة البنك الدولي مع منظمات المجتمع المدني ؛ والافتقار إلى الارشادات و/أو التوجيهات الكافية لموظفي البنك الدولي بشأن الممارسات الجيدة، والإجراءات الواجب التزامها عند المشاركة مع منظمات المجتمع المدني ؛ وقضايا الإفصاح عن المعلومات والشفافية ؛ وضعف الحوافز المتاحة لجهاز موظفي البنك الدولي لتمكينهم من المشاركة مع منظمات المجتمع المدني ؛ بالإضافة إلى قيود التمويل والتوريد، حيث أظهرت دراسة المشاركة التي أعدتها إدارة تقييم العمليات، أن إشراك أصحاب المصالح المباشرة الأساسيين والثانويين يمكن أن تستنفذ قدرا كيرا من الموارد والوقت، كما يمكن أن تؤدي المشاورات وآليات المشاركة الأخرى إلى توترات جديدة، من قبيل المنافسة بين أصحاب المصالح المباشرة بسبب اختلاف اهتماماتهم وأولوياتهم، أو إثارة قضايا وتوقعات لا يمكن أن يتناولها البنك الدولي، أو مشروع معين، أو فريق العمل ؛ وتنوع وتعقيد المجتمع المدني العالمي (من هي الأصوات التي يستمع إليها، وفي أي مقام، وكيفية الوصول إلى المصادر وتوزيعها، ومن يتكلم بالنيابة عن من ؟؟!) ؛ كما أن العديد من منظمات المجتمع المدني تشعر بالقلق حيال إمكانات وتكاليف ومنافع المشاركة مع البنك الدولي (اعتبارات التكلفة والفائدة، وضغوط جمع الأموال، وضعف مهارات القيادة، وصعوبة توسيع نطاق العمليات).[1]

– تشجيع وتطوير أفضل الممارسات بشأن مشاركة المجتمع المدني، عبر اعتماد آليات عالمية جديدة لمشاركة البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني مساعدة على تشجيع التفاهم والتعاون المتبادلين، كعمليات التشاور والحوار المبكر، والاتصال عبر تقنيات الفيديو والتواصل عن بعد (خاصة في الأزمات والجائحات المرضية كجائحة كورونا)، وحلقات عمل السياسة الاستراتيجية، والمنتديات الإقليمية، وإقامة مركز خدمات استشارية/مركز تنسيقي للمشاورات على مستوى البنك الدولي، وإطار مؤسسي لإدارة الاستشارات والمعلومات والتعليقات التقييمية، وتجربة نظام رصد وتقييم جديد للمشاركة المدنية على مستوى البنك الدولي، واعتماد نظام لإدارة الموارد التمويلية المتاحة من قبل البنك الدولي لصالح مشاركة المجتمع المدني في مجالي العمليات والحوار المعني بالسياسات، إضافة إلى دراسة الإجراءات التصحيحية الممكنة أو إعادة الهيكلة، مع اعتماد تجارب مبتكرة لتوضيح وتبسيط إجراءات التوريد لمنظمات المجتمع المدني بغرض تيسير التعاون معها، بالإضافة إلى بناء برنامج تعلّم أكثر تنظيما وتكاملا لموظفي البنك الدولي حول مشاركة المجتمع المدني، وكذا بناء قدرات منظمات المجتمع المدني حول كيفية العمل مع البنك الدولي والحكومات.[2]

– سد الفجوة بين التوقعات والسياسات والممارسات الخاصة بتوسيع وتعميق المشاركة المدنية فيما يخص السياسات وعمليات الإقراض التي يساندها البنك الدولي على مستويات الحسبة والمساءلة، وكذا الشفافية والافصاح عن المعلومات، بالشكل الذي يسمح بمساهمة المجتمع المدني في حوكمة وترشيد أنشطة

[1] البنك الدولي، **قضايا وخيارات لتحسين المشاركة بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني**. مرجع سبق ذكره، ص ٧ وص 04 وص 08.

[2] نفس المرجع، ص ص 28–32.

أعمال مجموعة البنك الدولي، وممارساتها، واقتراح الحلول والتوصيات المناسبة.[1]

من كل ما تقدم، يمكن القول بأن إصلاح مشاركة المجتمعات المحلية الممثلة بالتنظيمات المجتمعية المدنية والدينية والنقابية والخيرية ... يمر عبر تطوير وتحسين طبيعة وشكل المشاركة، لتعميق وتعزيز أثرها وفعاليتها، من خلال توسيع التعاون والتشاور، وتعميق الحوار وتبادل الآراء، وإقامة شراكة حقيقية تتضمن تمكين وتضمين المواطنين والفعاليات المجتمعية – كشركاء كاملين – في العمليات القرارية والاقراضية الخاصة بمجموعة البنك الدولي، واعتماد خطوات مؤسسية إضافية لإشراك المجتمع المدني من خلال طرق أكثر اتساقا واستراتيجية وفعالية، والموجهة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية المؤسسية لمجموعة البنك الدولي، وتعظيم المساءلة عن الإجراءات والقرارات التي تتخذها، والقروض والمشروعات التي تمولها، ذلك بأن المشاركة الفعالة للمجتمع المدني من شأنها تحسين الأثر الإنمائي لاستراتيجيات وبرامج ومشروعات مجموعة البنك الدولي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

[1] نفس المرجع، ص ص 33-34.

المبحث الثاني: دعم الشفافية والافصاح وتوسيع التدقيق والمساءلة: تثمين المكاسب ومعالجة النقائص

تؤكد سياسة البنك الدولي بشأن الإفصاح عن المعلومات تشجيعها على الانفتاح والشفافية ونشر المعلومات، من خلال نافذة المشروعات والعمليات على شبكة الانترنت، والتي تتيح معلومات تفصيلية عن عمليات الإقراض، وقاعدة بيانات الوثائق والتقارير الذي يحتوي أكثر من 200 ألف وثيقة متاحة للجمهور العام، فضلا عن معالجة طلبات الجمهور العام للحصول على المعلومات، وإزالة السرية على كم هائل من السجلات الأرشيفية ورقمنتها وإتاحتها للجمهور العام، عبر قاعدة بيانات مشروعات وعمليات البنك، وأرشيف مجموعة البنك، بالإضافة إلى التقارير السنوية والمطبوعات، والخدمات التحليلية المتعمقة، وبيانات التنمية المتاحة مجانا، وهو ما جعل من البنك الدولي منظمة دولية رائدة وسباقة في مجال تعزيز الشفافية في عملياتها والإفصاح عن الوثائق، بالمقارنة مع توأمه صندوق النقد الدولي الذي كان بطيئا ومتأخرا في هذا المجال، كما كفل البنك الدولي الرقابة والمساءلة عن عملياته، من خلال مجموعة من الأنظمة المؤسسية، والتي تشمل وحدات داخل البنك، وأخرى مستقلة عنه، تمثل في مجموعها أنظمة مساءلة داخلية للبنك الدولي، عبر متابعة أداء عملياته، والتعامل مع المخاطر المؤسسية، ومعالجة الشواغل والمظالم، ومحاولة الالتزام بأعلى معايير المساءلة، وتقديم توصيات ومشورة بشأن ضمان تحقيق الفعالية والكفاءة في الأداء التنموي، والمتمثلة في: مجموعة التقييم المستقلة، وهيئة التفتيش، ومكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، ومكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك، ومكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، ودائرة معالجة المظالم.

وفي المقابل، فإن هذه السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجموعة البنك الدولي والمعنية بالشفافية والمساءلة، بحاجة إلى إصلاح وتطوير، عبر تعزيز سياسات الشفافية والافصاح عن الوثائق، من جهة، ومن جهة أخرى، توسيع نطاق التدقيق والمساءلة، بتضمين آليات للمساءلة الخارجية، وتعزيز صلاحيات واختصاصات وحدات المساءلة الداخلية وتحسين أدائها.

المطلب الأول: مراجعة وإصلاح سياسة مجموعة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات:

تعد الوثيقة الصادرة عن البنك الدولي بتاريخ: 01 جويلية 2015م، والموسومة بـ " سياسة البنك: الحصول على المعلومات: سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات – عام "، الإطار المرجعي الذي يحكم سياسة إتاحة المعلومات التي بحوزة البنك الدولي لاطلاع الجمهور العام عليها، والذي يعكس المراجعات الموافق عليها من قبل مجلس المديرين التنفيذيين في 03 أفريل 2013م، و30 جوان 2015م، بحيث تحل محل سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات الصادرة في: 01 جويلية 2013م، بالإضافة إلى الوثيقة الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية عام 2012م الموسومة بـ " سياسة مؤسسة التمويل الدولية لإتاحة الحصول على المعلومات "، فضلا عن الوثيقة الصادرة عن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الخاصة بالوصول إلى المعلومات الموسومة بـ « Access to Information Policy »، الصادرة عام 2013م.

ورغم إقرار هذه السياسات بالالتزام بزيادة إمكانية الحصول على المعلومات إلى أقصى حد ممكن، عبر وضع إجراءات واضحة بشأن إتاحة المعلومات، وإقرار حق طالبي المعلومات في اللجوء إلى إجراءات التظلم والاستئناف، إلا أنها وضعت قائمة عريضة من الاستثناءات، فضلا عن التأكيد على حماية عملية المناقشات والمداولات، وبالتالي، عدم تمكين الجمهور والمهتمين والمعنيين من أصحاب المصلحة من الاطلاع على محتوى تلكم المناقشات والمداولات في أوانها.[1]

ولعل من الصواب القول، بأن العديد من الاستثناءات الواردة في هذه الوثائق مبررة، والحجج التي ساقتها مجموعة البنك الدولي لتبرير عدم الإفصاح عنها معقولة ومنطقية، إذا كان يمكن أن يترتب على الإفصاح عنها الإضرار بأطراف أو مصالح معينة، كالمعلومات الشخصية لموظفي مجموعة البنك الدولي، والمراسلات بين أي مكتب من مكاتب المحافظين و/أو المديرين التنفيذيين والبلد العضو أو البلدان الأعضاء التي يمثلها، أو امتياز العلاقة بين المحامي وموكله، أو أي معلومات من شأن الإفصاح عنها تعريض سلامة وأمن الموظفين وعائلاتهم والمقاولين والأفراد الآخرين وأصول البنك للخطر، والمعلومات المقدمة و/أو المختومة بصفة السرية من البلدان الأعضاء أو الأطراف الأخرى، والمعلومات المالية التي تخص تقديرات أحجام الاقتراض في المستقبل من جانب البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومساهمات الجهات المانحة للمؤسسة الدولية للتنمية، والتوقعات المالية، وتقييمات الائتمان ...[2] **إلّا أن** العديد من الاستثناءات الأخرى – في حدود علم الباحث – تبدوا مبالغا فيها، ومن شأنها تقييد وتحديد أو تقليص مساحة الشفافية والإفصاح في البنك الدولي، والاضرار بسمعة مجموعة البنك الدولي كأحد أكثر المنظمات الدولية ميلا ونزوعا نحو الشفافية والإفصاح، وهو ما يستدعي – من وجهة نظر الباحث – ضرورة مراجعة هذه الاستثناءات بتقييد مجالها، وحصر نطاقها أكثر.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن مجموعة البنك الدولي مطالبة بإعادة النظر في و/أو مراجعة قائمة الاستثناءات التالية:

– **المعلومات المتعلقة بإجراءات تعيين الموظفين واختيارهم**، فمن حق الجمهور العام – وبالذات الساعين منهم لاستكشاف فرص العمل لدى مجموعة البنك الدولي – معرفة سياسة وإجراءات التوظيف، ومعايير الانتقاء، وبرامج العمل والتدريب الداخلي في وحدات البنك الدولي، والأسس المعتمدة في اختيار الموظفين وتقدير كفاءتهم، المعبرة عن مبدأ تكافؤ الفرص في استقطاب الموارد البشرية، وباختصار، نشر البيانات المتعلقة بعمليات الموارد البشرية للمنظمة (التوظيف، والترقية، والمكافآت، وتقييم الأداء، والتعويض، والتدريب، ومدونات قواعد السلوك الوظيفي، واستبيانات قياس رضا الموظفين، والاجابة على الطلبات المقدمة من أصحاب المصلحة بشأن المعلومات المتعلقة بسياسة واجراءات التوظيف، ومعايير الانتقاء)،

---

[1] البنك الدولي، **سياسة البنك: الحصول على المعلومات – سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات – عام**. مرجع سبق ذكره، ص 09.

[2] نفس المرجع، ص ص 09-13.

ومن شأن عدم الكشف عن المعلومات المتعلقة بسياسة التوظيف، وإجراءات تعيين الموظفين ومعايير اختيارهم، الطعن في نزاهة ومصداقية مجموعة البنك الدولي.

– **المعلومات المتعلقة بالتحقيقات في مزاعم سوء السلوك الوظيفي وتعارض المصالح الشخصية،** ففي هذه النقطة بالذات، ليس واضحا إذا ما كان عدم الكشف عن المعلومات مقتصرا على فترة إجراء التحقيقات فقط (الحالة الأولى)، أم يشمل عدم الإفصاح عن نتائج التحقيقات في مزاعم الفساد، بعد الانتهاء من عملية التحقيق (الحالة الثانية)، ذلك بأن عدم الكشف مبرر في الحالة الأولى لضمان عدم التأثير أو التشويش على السير الحسن لعملية التحقيق، ولكنه غير مفهوم ولا مبرر في الحالة الثانية، لأنه يتعارض مع مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، والمتضمنة لتوثيق وإصدار التقارير حول نتائج التدقيق وقرارات المساءلة.

والمثير للدهشة في هذا الإطار، أن تشير الوثائق المعنية بسياسة المعلومات للبنك الدولي (الخاصة بمؤسستي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية)، وسياسة المعلومات لمؤسسة التمويل الدولية، في الفقرة الخاصة بالمعلومات الشخصية للموظفين، إلى عدم السماح بالاطلاع على معلومات النقطتين السالفتي الذكر، إلا في الحدود المسموح بها صراحة في قواعد نظام الموظفين الموجودة في دليل الموظفين، المصنف ضمن الوثائق العامة Public Documents، ولكنه بدوره: " مستند غير متاح للاطلاع العام Document+is+not+available+for+public+viewing "، وهو ما يبقي الغموض يلف مضمون هذه القواعد والإجراءات الخاصة بالتوظيف والموظفين.

– **على صعيد معلومات المداولات،** فرغم إقرار البنك الدولي بسعيه للحصول على آراء العديد من أصحاب المصلحة المباشرة، ومراعاة تلك الآراء، وكذا تأكيد مؤسسة التمويل الدولية على سعيها إلى طلب المساهمات والتعليقات من عديد الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة، وأخذها بعين الاعتبار، إلا أنهما يشددان في نفس الوقت على إجراء المداولات بمنأى عن أي مراقبة أو تدقيق من جانب الجمهور العام – والتي تشمل بطبيعة الحال منظمات المجتمع المدني وغيرها من الفواعل غير الحكومية – لضمان سرية ونزاهة المداولات، وبناء التوافق في الآراء، بكل حرية وبعيدا عن أي ضغط أو رقابة، فيما يبدوا تناقضا بين مراعاة متطلبات المشاركة والشفافية والمساءلة من جهة، واحترام ضرورات الحرية (من الرقابة والتوجيه والضغط) والنزاهة والسرية لضمان الفعالية وبناء التوافق في الآراء ؛ وبناءا عليه، فالبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية يتيحان للجمهور العام معلومات عن القرارات والنتائج والاتفاقيات المنبثقة عن مداولاتهما (إطلاع و/أو إفصاح بعدي، أي: بعد مداولات مجلسي المحافظين والمديرين التنفيذيين)، ويحظران الاطلاع على كل المعلومات التي يتم إعدادها أو تبادلها في سياق المداولات مع البلدان

الأعضاء أو الكيانات الأخرى التي يتعاون معها البنك أو المؤسسة، أو تلك التي يتم إعدادها أو تبادلها في سياق المداولات الداخلية الخاصة بهما.[1]

ومن شأن حظر معلومات المداولات، تقييد قدرة الأطراف المعنية خارج مجموعة البنك الدولي على التأثير في سياساته، بسبب عدم إتاحة وثائق السياسات للاطلاع العام قبل مناقشتها في المجلس التنفيذي، وقد حاول البنك الدولي استدراك هذه المسألة، عندما أشار إلى أن وثائق المجلس التي **(ربما(؟!))** انطوى إعدادها على مشاورات مع الأطراف المتأثرة، وجماعات المجتمع المدني، وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة، يتم نشرها قبل مناقشات المجلس **(الإفصاح المتزامن)**، وتشمل: (1) وثائق سياسات العمليات، ووثائق الاستراتيجيات القطاعية المعدة بعد عملية التشاور مع الجمهور، **في حالة الاستعراض الفعلي** من قبل المديرين التنفيذيين لمسودة الوثيقة، أما إذا لم يتم استعراض مسودة الوثيقة سابقا من قبل المديرين التنفيذيين، فإن الوثيقة تعتبر متاحة للجمهور العام بواقع أسبوعين على الأقل قبل مناقشتها من جانب المجلس **إذا وافق** على مثل هذا الإفصاح المبكر ؛ (2) وثائق استراتيجيات المساعدة القطرية، ووثائق التقييم المسبق للمشروعات، ووثائق البرامج، **في حالة موافقة البلد العضو المعني** على الإفصاح المبكر عن هذه الوثائق.[2]

وعلى هذا الأساس، يتبين أنه بينما يتيح البنك الدولي إمكانية نشر وثائق السياسات قبل مناقشات المجلس، أي: جواز الإفصاح المتزامن عن عدد من وثائق مجلس المديرين التنفيذيين، فقد قيد نشرها وفق سلطته التقديرية **(ربما** انطوى إعدادها على مشاورات مع الأطراف المتأثرة...**)**، مع اشتراط توفر شرطين أساسيين وهما: **الاستعراض الفعلي** من قبل المديرين التنفيذيين لمسودة الوثيقة، أو **موافقته** على الإفصاح المبكر إذا لم يتم استعراض مسودتها من طرفه، و**موافقة البلد العضو المعني** على الإفصاح المبكر عن هذه الوثائق، كما أن من شأن توظيف جمل وعبارات تخمينية أو عمومية، وصياغتها على الشكل التالي: "... إلا أن وثائق المجلس التالية التي **ربما** انطوى إعدادها على مشاورات مع الأطراف المتأثرة ..."، وفي النص الأصلي **(**باللغة الإنجليزية**)** وردت الصياغة كالتالي: « However, the following Board … Papers whose preparation **may** have involved consultations with affected parties… »[3]، تعطي للبنك الدولي هامش كبير للمناورة، وحرية التفسير والتقدير **(**التأويل**)** وفقا لقراءته وتقييمه الخاص، وبالنتيجة: حصر وتقييد قدرة الأطراف المعنية خارج مجموعة البنك الدولي على التأثير في سياساته.

---

[1] البنك الدولي، **سياسة البنك: الحصول على المعلومات – سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات – عام.** مرجع سبق ذكره، ص ص 11-13، ومؤسسة التمويل الدولية، **سياسة مؤسسة التمويل الدولية لإتاحة الحصول على المعلومات.** مرجع سبق ذكره، ص ص 04-05.

[2] البنك الدولي، **سياسة البنك: الحصول على المعلومات – سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات – عام.** مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] World Bank, **Bank Policy: Access to Information – Bank Access to Information Policy Designation – Public, Catalogue Number EXC4.01-POL.01.** The World Bank Publications, Washington DC, Issued and Effective July 1, 2015, pp 14-15.

نشير في هذا الصدد إلى أن وثيقة سياسة البنك بشأن الحصول على المعلومات، قد أوردت وثائق وسجلات مداولات مجلس المحافظين التي **يجوز إتاحتها للاطلاع العام**، وهي تلك المتعلقة بالاجتماعات المشتركة مع صندوق النقد الدولي، بشرط تقديم الصندوق موافقة كتابية على الإفصاح عنها، ومرة أخرى توحي عبارة " يجوز إتاحتها للاطلاع العام may be made publicly available "، بخضوع مسألة نشر هذه الوثائق والسجلات للسلطة التقديرية للبنك الدولي، وحقه الحصري في الإفصاح عن المعلومات من عدمه، وإجازة أو عدم إجازة إتاحتها للاطلاع العام، حتى مع توفر الإذن الكتابي من الصندوق بالإفصاح عنها ؛ كما عرضت الوثيقة سجلات ووثائق المجلس المسموح بنشرها، والتي يتيحها البنك روتينيا على الموقع الالكتروني الخارجي للبنك، مع التنويه في هامش الصفحة – التي وردت فيها قائمة السجلات والوثائق المسموح بنشرها – بأنه لا يتم إعداد جميع وثائق وسجلات مجلس المحافظين، كما هي معرَّفة في القسم 2 من هذه السياسة، بعد كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وبالنتيجة: احتفاظ البنك الدولي بسلطاته التقديرية والحصرية في الإفصاح عن المعلومات من عدمه، وفي التوقيت المناسب وفق تقديراته واعتباراته ؛ ونفس الأمر ينطبق على مداولات المجلس التنفيذي و/أو مجلس الإدارة، المتاحة وثائقه وسجلاته روتينيا على الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك **في مواضع بارزة ومحددة:** إذ لا يتم إعداد جميع وثائق وسجلات المجلس، كما هي معرَّفة في القسم 2 من هذه السياسة، بعد كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وقد تتضمن بعض مناقشات المجلس معالجة قضايا تندرج ضمن قائمة الاستثناءات، بوصفها "سرية أو سرية للغاية"، والتي لن يتم الإفصاح عنها إلا بعد استيفائها المدة القانونية لرفع السرية عنها، بالإضافة إلى سجلات المجلس الخاصة باجتماعاته أو اجتماعات لجانه المنعقدة كجلسة عادية في البداية، ثم تتحول إلى جلسة تنفيذية أو جلسة تنفيذية مغلقة (حسب الاقتضاء)، فإنها مستثناة من الكشف والنشر.[1]

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن مجموعة البنك الدولي مطالبة بمراجعة صياغة العديد من العبارات والجمل المتضمنة في وثيقة سياسة المعلومات الخاصة بها، عبر صياغتها صياغة دقيقة وواضحة وصريحة، لا تحتمل اللبس أو الغموض أو التأويل وتعدد القراءات والتفسيرات، وبالتالي: الابتعاد عن الجمل والعبارات المطاطية والعمومية والتخمينية، من قبيل ربما ويجوز...، التي تتيح لمجموعة البنك الدولي تفسيرها وتطبيقها بطرائق مختلفة، وفقا لمقتضيات المصلحة (حسابات المنظمة الخاصة)، وتقديراتها و/أو تقييماتها الخاصة والمتغيرة، في تحديد ما هو مسموح بنشره في حالات معينة، وغير قابل للنشر في حالات وظروف أخرى، وتحديد الأسس والمعايير التي على أساسها يتم إعداد جميع وثائق

[1] لتفاصيل أوفر حول الوثائق والسجلات الخاصة بمجلسي المحافظين والمديرين التنفيذيين القابلة للنشر والافصاح، أنظر: البنك الدولي، **سياسة البنك: الحصول على المعلومات – سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات – عام**. مرجع سبق ذكره، ص ص 13-15. ويمكن تحميل وثيقة سياسة البنك بشأن الحصول على المعلومات من الموقع الالكتروني:
https://thedocs.worldbank.org/en/doc/270371588347691497-0090022020/original/AccesstoInformationPolicyArabic.pdf

وسياسات مجلسي المحافظين والإدارة للنشر بعد كل اجتماع، من عدمه، حتى يكون الجمهور العام، والمعنيون من أصحاب المصلحة، على بينة من الأمور.

على صعيد آخر، يشير البنك الدولي إلى قيامه برفع السرية والافصاح روتينيا على موقعه الالكتروني الخارجي، وفي إطار الاستجابة للطلبات المقدمة إليه على أنواع معينة من المعلومات الخاضعة لقيود النشر، والتي تشمل المعلومات المعدة في ظل سياسات إفصاح سابقة للبنك، عندما تتناقص حساسيتها بمرور الوقت، وفي المقابل، ثمة العديد من المعلومات الخاضعة للقيود، والتي تعتبر غير مؤهلة لرفع القيود عنها، والمتمثلة في قائمة الاستثناءات التي تمت الإشارة إليها في عدة مواضع سابقة من الدراسة.

ومن هذا المنطلق، فإنه يتم رفع السرية عن مجموعة من الوثائق، وإتاحة الاطلاع عليها للجمهور العام، بعد مضي 05 أو 10 أو 20 سنة على تاريخ إصدارها، بشرط عدم احتوائها على أي إشارات مرجعية لأي معلومات غير مؤهلة لرفع السرية عنها، نذكر منها على سبيل المثال:

بعد مضي 05 سنوات: – محاضر اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين المعدة قبل 01 أفريل 2005م (حاليا (2022م) يمكن تقديرها قبل 01 أفريل 2012م)، بخلاف المحاضر الخاصة بالجلسات التنفيذية والجلسات التنفيذية المغلقة ؛ – محاضر اجتماعات لجان المجلس المعدة قبل 01 جويلية 2010م (حاليا(2022م) يمكن تقديرها قبل 01 جويلية 2017م)، بخلاف محاضر الجلسات التنفيذية والجلسات التنفيذية المغلقة ....

بعد مضي 10 سنوات: – النصوص الحرفية للجلسات العادية لاجتماعات المجلس واجتماعات لجانه ؛ – النصوص الحرفية للاجتماعات التي تعقد كجلسات عادية لمجلس المحافظين، ولجانه، وفرق ومجموعات العمل التابعة له، وغيرها من الهيئات المنشأة تحت رعايته ؛ – بيانات المديرين التنفيذيين وموظفيهم المعدة في سياق الجلسات العادية لاجتماعات المجلس أو اجتماعات لجانه ....

بعد مضي 20 سنة:– النصوص الحرفية للجلسات التنفيذية والجلسات التنفيذية المغلقة لاجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين، واجتماعات لجانه ؛ – النصوص الحرفية للاجتماعات التي تعقد كجلسات تنفيذية او جلسات تنفيذية مغلقة لمجلس المحافظين، ولجانه، وفرق ومجموعات العمل التابعة له، وغيرها من الهيئات المنشأة تحت رعايته ؛ – النصوص الحرفية لاجتماعات لجنة التنمية ؛ – وثائق المجلس المصنفة على أنها "سرية" أو "سرية للغاية"....[1]

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن فترات الحظر على محاضر مجلسي المحافظين والإدارة، والوثائق الأخرى الخاصة بلجنة التنمية، واللجان والفرق ومجموعات العمل التابعة لمجلس المحافظين،

[1] لمزيد من التفاصيل، أنظر: البنك الدولي، **سياسة البنك: الحصول على المعلومات – سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات – عام**. مرجع سبق ذكره، ص ص 17-19.

والنصوص الحرفية للجلسات التنفيذية والجلسات التنفيذية المغلقة، ووثائق المجلس المصنفة على أنها "سرية" أو "سرية للغاية" وغيرها ... طويلة نسبيا (05 سنوات، و10 سنوات و20 سنة)، وبالتالي، فالمطلوب من **اللجنة المعنية بالحصول على المعلومات** – وهي هيئة إدارية تابعة لجهاز إدارة البنك تضطلع بتقديم المشورة للإدارة بشأن سياسة المعلومات، وتقديم مقترحات حول مراجعة السياسة من أجل الإفصاح عن معلومات مشمولة في قائمة الاستثناءات – تبكير و/أو تقليص الفترة الزمنية للحظر قبل إتاحتها للاطلاع العام، بواقع (03 سنوات، و07 سنوات و15 سنة) على الأقل، مع وضع قواعد خاصة، تنتفي بموجبها صفة السرية عن الوثائق المصنفة "سرية" أو "سري للغاية" عند استيفائها شرط المدة الزمنية اللازمة – حسب درجة أهمية وحساسية الوثيقة كل على حدة – قبل إتاحتها للاطلاع العام.

أما بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية، فهي تؤكد على احتفاظها بحقها في الإفصاح عن المعلومات التي لا تفصح عنها عادة لأطراف ثالثة، في ظروف استثنائية، بحيث **تجيز** لنفسها ممارسة هذا الحق المؤيد بقرار من جهاز الإدارة العليا للمؤسسة، فيما يتعلق بأحد استثماراتها أو مشاريعها للخدمات الاستشارية، المتخذ في ظل **احتمال** تفادي حدوث أضرار وشيكة أو خطيرة بالأمن العام، أو الصحة العامة، أو السلامة العامة، أو آثار سلبية كبيرة ووشيكة على البيئة، من خلال الكشف المبكر عن المعلومات للصالح العام، على أن يكون الإفصاح **في أضيق الحدود الضرورية** لتحقيق الغرض منه، عبر توجيه إخطار إلى السلطات التنظيمية الملائمة، أو بعد إخطار المتعامل بأسباب قلق المؤسسة، وبحث خطط الجهة المتعاملة لمعالجة أو تخفيف الضرر المحتمل المعني ؛ كما تجيز المؤسسة لنفسها **تأجيل** الإفصاح عن معلومات معينة، متاحة علنية في الظروف العادية، بسبب أوضاع السوق، أو المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى، كمتطلبات التوقيت المعنية بعمليات طرح الأوراق المالية، أو الاستثمارات في أسهم الشركات المدرجة في البورصة، أو عملية إعادة هيكلة مالية، أو شراء أسهم في طرح خاص للأسهم.[1]

وعلى هذا الأساس، يتبين أن مؤسسة التمويل الدولية تؤكد على ممارستها لحقها الامتيازي الحصري في الإفصاح المبكر عن المعلومات لا يتم الإفصاح عنها في الظروف العادية، مع تضييق وتدقيق مساحة هذا الاستثناء إلى أضيق حد ممكن، أو في تقييد الوصول للمعلومات، وتأجيل الإفصاح عن معلومات يتم الإفصاح عنها في الظروف العادية، وكل هذا بناءا على تقديراتها وتقييماتها الخاصة (تجيز... في ظل احتمال... في أضيق الحدود الضرورية)، وبالنتيجة، فالشفافية هنا نسبية ومشروطة وفقا لمقتضيات المصلحة (حسابات المؤسسة الخاصة)، وتقديراتها و/أو تقييماتها الخاصة والمتغيرة، في تحديد ما هو مسموح بنشره في حالات معينة، وغير قابل للنشر في حالات وظروف أخرى، وحتى بالنسبة للمعلومات التي تتيحها مؤسسة التمويل الدولية روتينيا الواردة في ورقة سياستها لإتاحة الحصول على

[1] مؤسسة التمويل الدولية، **سياسة مؤسسة التمويل الدولية لإتاحة الحصول على المعلومات**. مرجع سبق ذكره، ص 06.

المعلومات، فهي تنوه بأن المعلومات الواردة في هذه القائمة لا تشكل قائمة حصرية بالوثائق التي يجوز الإفصاح عنها بموجب هذه السياسة، ولكنها تسرد بعض المعلومات عن المؤسسة وأنشطتها (معلومات مؤسسية، ومعلومات ذات صلة بالاستثمار، ومعلومات ذات صلة بالخدمات الاستشارية، والأطراف الأخرى ذات الصلة)[1] ؛ وبالتالي، فالمؤسسة مطالبة بتدقيق وتحديد نطاق الشفافية والافصاح عن المعلومات بكل دقة وصرامة ووضوح، عبر مراجعة سياسة الإفصاح عن معلوماتها، سواء على مستوى الصياغة بتجنب الكلمات والصيغ الاحتمالية والمرنة والقابلة لتعدد التفسيرات والتأويلات والتطبيقات، أو على مستوى الأسس والمعايير و/أو الشروط والمحددات المتحكمة في تحديد وتدقيق نطاق الشفافية والإفصاح، أو على مستوى الإفصاح عن معلومات كل حملة الأسهم للمشروع أو الشركة المستثمر فيها. (*)

أما على مستوى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فإن سياسة المعلومات، والتي تم تحديثها في ديسمبر 2013م، تحدد التزامات الوكالة بالكشف عن معلومات أنشطتها، والمتضمنة الكشف عن ملخصات الضمانات المقترحة (SPGs) المدرجة في خانة معلومات المشروع عبر موقع الوكالة الالكتروني قبل أن ينظر فيه مجلس إدارة الوكالة، بحيث يتم الإفصاح عن مشاريع الفئة أ قبل 60 يوما على الأقل من بت مجلس الإدارة فيه ؛ ويتم الإفصاح عن جميع المشاريع الأخرى قبل 30 يوما على الأقل من بت مجلس الإدارة فيه ؛ ويتم الكشف عن مواجز (ملخصات) المشاريع على موقع الوكالة بمجرد توقيع العقد، بحيث يتم تحديث المعلومات الواردة في موجز الضمان المقترح (SPG) لتعكس الشروط و/أو المعايير العامة للمشروع زمن توقيع العقد، كما يتم توفير ملخصات المراجعة البيئية والاجتماعية للمشاريع المعينة ضمن فئات التقييم البيئي من A أو B ويتم الكشف عنها ضمن مواجز الضمانات المقترحة، وبمجرد انتهاء صلاحية جميع عقود الضمان المتعلقة بالمشروعات، أو تم إلغاؤها، فستتم الإشارة إلى حالة المشروعات على أنها غير مفعلة و/أو غير نشطة « inactive » .

ووفقا لسياسة الإفصاح عن المعلومات، لا تكشف الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عن المعلومات المصنفة "سرية" والخاصة بالأعمال والنشاطات التجارية والمالية المتعلقة بالعملاء، أو الاتصالات الداخلية بين مجلس المحافظين ومجلس الإدارة، أو المعلومات الشخصية للموظفين.[2]

وعلى هذا الأساس، فسياسة المعلومات الخاصة بالوكالة – ومن ضمنها قائمة الاستثناءات – تتوافق مع السياق العام لسياسة مجموعة البنك الدولي بشأن الإفصاح عن المعلومات، خاصة ما تعلق منها بحجب المعلومات حول كل المالكين المنتفعين لهذه الشركات (العملاء) كما هو الشأن بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية، بالإضافة إلى المعلومات الشخصية للموظفين، وبالذات القواعد والإجراءات الخاصة

[1] لمزيد من التفاصيل، يمكن مراجعة: نفس المرجع، ص ص 06 – 13.

* تمت الإشارة إلى هذه النقطة في الفصل السابق.

[2] MIGA, « Access to Information », Date visited : 11/05/2022.
https://www.miga.org/access-information

بالتوظيف والموظفين، وبالنتيجة: فالوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مطالبة بمراجعة سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة بها، من خلال عدم الاكتفاء بعرض مواجز أو ملخصات الضمانات المقترحة، والكشف عن محاضر مجلسي المحافظين والإدارة التي انتفت عنها صفة السرية، عبر وضع قواعد خاصة، تنتفي بموجبها صفة السرية عند استيفائها شرط المدة الزمنية اللازمة قبل إتاحتها للاطلاع العام، والكشف عن المعلومات المتعلقة بسياسة التوظيف، وإجراءات تعيين الموظفين ومعايير اختيارهم، لتعزيز نزاهة ومصداقية الوكالة أمام الجمهور العام.[1]

مما تقدم، يمكن القول بأن مراجعة سياسة مجموعة البنك الدولي بشأن الإفصاح عن المعلومات، مطلب أساسي وضروري في إصلاح نظام حوكمة مؤسسات البنك، عبر دعم وتحسين شفافيتها لضمان مساءلتها، ولكنه بحاجة إلى تدعيمه بخطوات وإجراءات إضافية، والتي يمكن تناولها في المطلب التالي.

المطلب الثاني: خطوات إضافية لدعم الشفافية والإفصاح في مجموعة البنك الدولي:

تضمنت سياسات مجموعة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات **خطوات استئناف** لفائدة المتقدمين بطلبات الحصول على معلومات، ممن يعتقدون بأن مؤسسة من مؤسسات المجموعة قد رفضت على نحو غير معقول منحهم المعلومات المطلوبة، والتي يتم الإفصاح عنها في الظروف العادية بموجب أحكام سياسة إتاحة المعلومات، أو يثبتوا بأن مبررات المصلحة العامة تستوجب عدم التقيد بالاستثناءات الواردة في مواد السياسة بشأن تقييد الحصول على المعلومات المطلوبة، على أن تقتصر على مسائل محددة كبعض المسائل الإدارية والمؤسسية، ومعلومات المداولات، وبعض المعلومات المالية.

تشتمل آلية الاستئناف في البنك الدولي على مرحلتين: (1) آلية استئناف إدارية يتولى المسؤولية عنها جهاز إدارة البنك الدولي ممثلا باللجنة المعنية بالحصول على المعلومات، ويكون قرارها نهائيا وحاسما بالنسبة للاستئنافات المؤكدة على توافر دواعي المصلحة العامة من أجل عدم تطبيق الاستثناء الوارد في السياسة بشأن تقييد هذه المعلومات، ويجوز لها إحالة قضايا معينة إلى المدير المنتدب المختص لتقديم توصياته التي تراعيها اللجنة في إصدار قرارها، أما دعاوى الاستئناف على القرارات المتخذة من قبل اللجنة، فيجب تقديمها كتابة خلال فترة 60 يوما تقويميا من تاريخ صدور قرار البنك المبدئي برفض إتاحة المعلومات المطلوبة ؛ (2) آلية مستقلة عن جهاز الإدارة، ممثلا بمجلس مؤلف من ثلاثة خبراء دوليين، والذي يتخذ القرارات الملزمة النهائية بشأن الإفصاح عن المعلومات، فيما يتعلق بأنواع محددة من طلبات الاستئناف، بحيث لا ينظر مجلس الاستئناف في أي عرائض استئناف تتضمن طلبات تسعى إلى عدم

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر:

MIGA, « Access to Information Policy. » MIGA Publications, pp 03-06, Date visited : 19/05/2022. https://www.miga.org/sites/default/files/archive/Documents/Access_Information_Policy.pdf

تطبيق الاستثناءات المنصوص عليها في سياسة الحصول على المعلومات، ويتمتع هذا المجلس بصلاحية إقرار أو نقض القرارات ذات العلاقة المتخذة من قبل اللجنة المعنية بالحصول على المعلومات، والاجراء التعويضي الوحيد المتاح لطالب المعلومات الذي يكون القرار في مسألة الطعن والاستئناف لصالحه، يقتصر على تمكينه من الحصول على المعلومات المطلوبة.[1]

أما بالنسبة لمؤسستي التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فإن المعلومات غير المتاحة بسهولة من موقعيهما، أو دار المعلومات التابعة للبنك الدولي، أو مراكز الإعلام العام، يمكن طلبها من إدارة العلاقات المؤسسية التابعة لهما، وبالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، يتم إرسال الطلب عبر هذا الايميل: migainquiry@worldbank.org – شريطة تحري الدقة والوضوح في تحديد مضامين المعلومات المطلوبة وإلا فلن تقبل – عبر استخدام النماذج المتاحة على البوابة الالكترونية الخاصة بالإفصاح التابعة لمؤسسة التمويل الدولية أو الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مع احتمال فرض رسم موحد مقابل الحصول على نسخ ورقية من الوثائق، أو تلك الموضوعة في أقراص مدمجة، أو محركات أقراص إلكترونية، ليتم الرد على طلبات الحصول على المعلومات بقرار من الإدارة ذات الصلة باللغة الإنجليزية غالبا باعتبارها لغة العمل في المؤسسة والوكالة، وذلك في غضون 30 يوما من استلام الطلب، ويمكن تمديد المدة أكثر تبعا لدرجة نطاق أو تعقد المعلومات المطلوبة.

وفي حالة رفض طلب الحصول على المعلومات من قبل المؤسسة، فإن آلية الاستئناف تشتمل على تقديم شكوى لمستشار سياسة اتاحة الحصول على المعلومات الخاص بالمؤسسة أو الوكالة، الذي يتبع مباشرة نائب الرئيس التنفيذي للمؤسسة أو الوكالة (يتم تقديم الاستئناف إلى إدارة العلاقات المؤسسية لمؤسسة التمويل الدولية أو نظيرتها الخاصة بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار)، ليقوم المستشار باستعراض ومراجعة طلب الاستئناف والسعي إلى الرد عليه في غضون 30 يوما من استلام الشكوى، ما لم تكن ثمة حاجة إلى وقت إضافي بسبب نطاق أو تعقد الشكوى المقدمة، وتتركز مراجعة المستشار حول ما إذا كانت المعلومات المطلوبة تقع ضمن نطاق المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في الظروف العادية بموجب أحكام سياسة إتاحة المعلومات، وبحث إمكانية وجود أساس معقول (سبب قاهر) يمنع المؤسسة أو الوكالة من الإفصاح عن تلكم المعلومات، كما يمكن و/أو يجوز لمستشار سياسة إتاحة الحصول على المعلومات عند إجرائه (ها) الاستعراض، التشاور مع أطراف ثالثة بما في ذلك المتعامل مع المؤسسة أو الوكالة في حال كان ذلك حسب رأيه (ها) ضروريا أو ملائما، ولا تمتد سلطة المستشار إلى الفقرة 12 في السياسة والمتضمنة للحق الحصري لمؤسسة التمويل الدولية في الإفصاح عن المعلومات للصالح العام، حيث تخضع في تطبيقها للسلطة التقديرية للمؤسسة وحدها، ليقوم المستشار بإخطار الطالب وإدارات المؤسسة أو الوكالة بالقرار و/أو النتائج المتوصل إليها كتابة، تتضمن شرحا

[1] لمزيد من التفاصيل، أنظر: البنك الدولي، **سياسة البنك: الحصول على المعلومات...** مرجع سبق ذكره، ص ص 19-21.

لأسباب التوصل إلى تلك النتائج، وفي حال كان قرار مستشار سياسة إتاحة الحصول على المعلومات سلبيا بالرفض، فيجوز للطالب استئناف القرار لدى هيئة الاستئناف المستقلة المختصة بإتاحة الحصول على المعلومات، في غضون 30 يوما تقويميا من الإخطار بقرار المستشار، ويجب تقديم الاستئناف عن طريق الاتصال بإدارة العلاقات المؤسسية في مؤسسة التمويل الدولية عبر الموقع التالي: www.ifc.org/contacts أو من خلال عناوين البريد الالكتروني لهيئة الاستئناف الواردة في الموقع، وبالنسبة للوكالة فيجب تقديم طلب الاستئناف عن طريق الاتصال بإدارة العلاقات المؤسسية التابعة للوكالة، وينحصر نطاق المراجعة التي تضطلع بها هيئة الاستئناف في تحديد وتقييم الأسس التي استند إليها المستشار في قراره، لتتخذ هيئة الاستئناف قرارها بتأييد قرار المستشار أو إبطاله، وقرار الهيئة نهائي وغير قابل للاستئناف، ويكون الإخطار بالقرار من قبل الهيئة للطالب في غضون 30 يوما من استلام الاستئناف بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية، وفي غضون 60 يوما من استلام الاستئناف بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ما لم تكن ثمة حاجة إلى وقت إضافي بسبب نطاق أو تعقد الاستئناف.[1]

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأنه وبينما تضمنت سياسات مجموعة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات آليات استئناف لفائدة مقدمي طلبات الحصول على المعلومات، ممن رفضت تلبية طلباتهم لأسباب غير معقولة من وجهة نظر مقدمي الطلبات، إلا أنه ثمة محددات تقيد وتحد من صلاحيات الهيئات الموكلة بالنظر في طلبات الاستئناف، وبالتالي: ليس ثمة ضمانات للاستجابة الفعلية لطلبات الحصول على المعلومات، وهذا للأسباب التالية:

– فيما يتعلق ببحث لجنة البنك المعنية بالحصول على المعلومات لاستئنافات إعادة النظر في قرار البنك برفض إتاحة المعلومات المطلوبة، فإنه نظرا لكون اللجنة لا تتمتع بأي صلاحيات فيما يتعلق بقرارات مجلس المديرين التنفيذيين، فإنه يتم تلقائيا رفض طلبات الاستئناف على قرارات المجلس.

– ومع جواز قيام اللجنة بإحالة قضية معينة إلى المدير المنتدب المختص لتقديم **توصياته** (الغير ملزمة بالأساس) والتي تدعي اللجنة مراعاتها في إصدار قرارها، فإنه يمكن أن يتضمن ذلك مواقف تكون اللجنة المعنية بالحصول على المعلومات، قد قامت فيها بتقديم تعليقات مباشرة في عملية صدور القرار المبدئي برفض إتاحة المعلومات المطلوبة، وهو ما يفيد بأن قرارات الرفض في مجملها محسومة سلفا.

– فيما يتعلق بالمجلس المستقل للاستئناف، فإنه رغم كونه مشكلا من ثلاث خبراء خارجيين مختصين بمسائل الاطلاع على المعلومات، فإن تسمية – أو بالأحرى اقتراح وتعيين – الأعضاء المرشحين لهذا المجلس، تتم من قبل رئيس البنك الدولي، وبموافقة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين، وهو ما يفيد

[1] لمزيد من التفاصيل، أنظر: مؤسسة التمويل الدولية، **سياسة مؤسسة التمويل الدولية لإتاحة الحصول على المعلومات**. مرجع سبق ذكره، ص ص 13–15 و: MIGA, **Access to Information Policy.** Op.Cit, pp 11-13

بتزكيتهم من قبل إدارة البنك الدولي وولائهم له، وهذا من شأنه الطعن في مدى استقلالية القرار المتخذ من قبل المجلس، ويعطي الانطباع بإمكانية خضوعه لتأثيرات و/أو نفوذ الإدارة في عملية اتخاذ القرار. [1]

– تشترط وثيقة مؤسستي التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار المعنية بسياستهما لإتاحة الحصول على المعلومات على طالب المعلومات تحديد الطلب بدقة متناهية، وهو ما يعني إمكانية رفض واستبعاد أو عدم قبول الطلبات التي تعتبرانها غير محددة، وبالتالي منحهما هامشا للمناورة فيما يخص قبول الطلبات المقدمة إليهما.

– تحيل المؤسسة والوكالة تقديم الشكاوى المتضمنة لطلبات استئناف الرفض لـ**مستشار** سياسة إتاحة المعلومات الخاص بهما، والخاضع بدوره للسلطة المباشرة لنائب الرئيس التنفيذي للمؤسسة أو الوكالة، وبناءا على الصلاحيات الممنوحة له، والمذكورة في الصفحتين السابقتين، يمكن القول بأنه دوره يتخذ طابع المراجعة لقرارات المؤسسة أو الوكالة، وتبرير وجود أساس معقول (سبب قاهر) يمنع المؤسسة أو الوكالة من الإفصاح عن تلكم المعلومات، واجراء مشاورات مع أطراف ثالثة إذا استدعت الضرورة ذلك... ثم يقوم بإخطار الطالب وإدارات المؤسسة أو الوكالة ذات العلاقة بالنتائج المتوصل إليها، وكل هذا يؤدي – في حدود علم الباحث – إلى النتيجة التالية: قرارات المستشار تأخذ طابع المراجعة لإصدار توصيات بشأنها، وإدارة العلاقات المؤسسية بالمؤسسة أو الوكالة صاحبة القرار النهائي، والحكم الفصل.

– لا تمتد سلطة و/أو صلاحية المستشار إلى الفقرة 12 من أحكام السياسة المتضمنة حق المؤسسة في الإفصاح عن المعلومات التي لا تفصح عنها عادة للصالح العام في ظروف استثنائية، حيث تخضع في تطبيقها للسلطة التقديرية للإدارة العليا لمؤسسة التمويل الدولية وحدها.

– وعلى صعيد هيئة الاستئناف المستقلة والمختصة بإتاحة الحصول على المعلومات، فهي مشكلة من ثلاثة خبراء خارجيين مختصين بمسائل الاطلاع على المعلومات في إطار تجاري، يتم ترشيحهم و/أو تسميتهم من قبل نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية أو للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ويقوم مجلس إدارة المؤسسة أو الوكالة بالتصديق على ترشيحهم، أي: الموافقة عليهم وتزكيتهم، وهذا من شأنه التشكيك في مدى استقلالية القرار المتخذ من قبل الهيئة، ويعطي الانطباع بإمكانية خضوعها لتأثيرات و/أو نفوذ الإدارة في عملية اتخاذ القرار، خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار أن إدارة العلاقات المؤسسية التابعة لمؤسسة التمويل الدولية، وكذا نظيرتها التابعة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، تقوم بصفة مستمرة بمتابعة تنفيذ هذه السياسة، وتقديم تقارير إلى جهاز الإدارة العليا للمؤسسة، والتي تشتمل

[1] هذه المعلومات التي تم التعليق عليها، مستقاة من هوامش الصفحة رقم 20 لوثيقة البنك الدولي: **سياسة البنك: الحصول على المعلومات – سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات – عام**. مرجع سبق ذكره.

على كل أنواع المعلومات التي يطلبها أو يحصل عليها الجمهور العام، ومدى الاستجابة العامة من جانب موظفي المؤسسة لطلبات الحصول على المعلومات. [1]

– تؤدي هذه الصياغة الواسعة والعمومية لهذه الفقرة "في ظل ظروف استثنائية، تحتفظ مجموعة البنك الدولي بحقها في تقييد الحصول على معلومات يتم الإفصاح عنها في الظروف العادية، إذا قررت أن مثل هذا الإفصاح من المحتمل أن يتسبب في أضرار تفوق الفوائد المرجوة منه" إلى إحباط أي محاولة أو التماس للحصول على هذه المعلومات، حيث سيكون من الصعب على مقدم الطلب، أو طالب الاستئناف – إن لم نقل من المستحيل – أن يجادل أو يستأنف ضد القرار السلبي للإدارة أو المجلس، وهو ما يبرر لها اخفاءها وحجبها أو التستر عليها كما حدث في مثال قضية استقالة " بينيلوبي كوجيانو جولدبرج" المذكورة في الفصل الثالث من هذه الدراسة.[2]

– كما أن اشتراط موافقة البلد العضو المعني على الإفصاح المبكر عن وثائق استراتيجيات المساعدة القطرية، ووثائق التقييم المسبق للمشروعات، ووثائق البرامج، مؤشر على تمتع الفواعل الخارجية (الدول) بحيز واسع من الغموض والسرية في البنك الدولي، خاصة البلدان التي لا تشارك البنك الدولي ثقافة الشفافية والمساءلة، ويوفر لها حاجزا ضد المساءلة، عندما لا يرغب البلد المقترض في التعرض للتدقيق العام أو المراقبة، لتسهيل الاتفاقيات التي تسمح بإتمام المشروعات، وبالنتيجة: حرمان طالبي الحصول على المعلومات من الجمهور العام، والبرلمانات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، من المعلومات التي من شأنها التأثير على صناع القرار في بلدانهم، وشجب أو فضح الممارسات الفاسدة، أو المساهمة في تصميم مشروعات البنك الدولي وتنفيذها، وهو ما وضع البنك الدولي أمام هذه المعضلة: إما التخلي عن شركائه من البلدان الأعضاء ذات السيادة، والمساهمة في رأسماله، أو ضمان الحد الأدنى المقبول من الإفصاح، وبالطبع فقد تبنى البنك الدولي الخيار الثاني على أمل أن يؤدي الاتجاه العام نحو الانفتاح والإفصاح تدريجيا إلى تخفيف حدة السرية لدى البلدان الأكثر صرامة وتشددا.[3]

على صعيد آخر، قام البنك الدولي خلال العقد المنصرم (2010–2020م) – وكجزء من سياسته بشأن الوصول إلى المعلومات، وخطوة أخرى نحو المزيد من الشفافية والانفتاح – باعتماد مبادرة " بنك دولي مفتوح Open World Bank "، لجعل معلومات وبيانات البنك الدولي الغير موجودة في قائمة الاستثناءات متاحة للجميع، والمتمثلة في:

---

[1] أنظر: مؤسسة التمويل الدولية، **سياسة مؤسسة التمويل الدولية لإتاحة الحصول على المعلومات**. مرجع سبق ذكره، ص ص 14–15، و: MIGA, **Access to Information Policy.** Op.Cit, p13 .

[2] Luis M. Hinojosa, « Transparency in International Financial Institutions », p13 , Date visited : 29/04/2022. https://digibug.ugr.es/bitstream/handle/10481/32671/TRANSPARENCY%20IN%20IFIs.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[3] Luis M. Hinojosa, Op.Cit, p 14, and pp 16-20.

مجموعة البيانات المالية المفتوحة الخاصة بمجموعة البنك الدولي: تتيح هذه المبادرة للجمهور الاطلاع على البيانات المالية الخاصة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وأنشطة المؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، كالقروض الجارية، والاعتمادات المالية والمنح للمقترضين السابقين والحاليين فضلا عن المانحين، وبحسب بيانات البنك الدولي، فإنه حتى جوان/يونيو 2015م تم الإفصاح عن أكثر من 180 مجموعة مسوح، بزيادة بنسبة 202 في المائة عن عام 2012م، ويمكن الاطلاع على هذه البيانات عبر هذا الموقع الالكتروني: http//finances.worldbank.org

مؤشرات البيانات المفتوحة: أتاحت مبادرة البيانات المفتوحة بحسب البنك الدولي أكثر من 18 ألف مؤشر للجمهور، بزيادة 157 في المائة منذ إطلاقها عام 2010م، حيث تضطلع هذه المبادرة بنشر بيانات اقتصادية وإنمائية عالمية على الإنترنت، إلى جانب أدوات العرض المرئي وتطبيقات الهاتف المحمول، وهذه المؤشرات متاحة على الموقع الالكتروني: http//data.worldbank.org

الإفصاح عن الوثائق والتقارير: تمثل المستودع الرسمي لوثائق البنك الدولي المتاحة للجمهور العام، وبحسب البنك الدولي، فقد شهد عام 2015م زيادة بنسبة 140 في المائة عن عام 2011م، من حيث عدد وثائق العمليات التي تم الإفصاح عنها، والتي تشتمل على أكثر من 85 ألف مشروع ووثيقة تركز على البلدان، و82 ألف اتفاق قانوني، وخمسة (05) آلاف وثيقة خاصة بالمجلس التنفيذي، وهذه الوثائق والتقارير متاحة على الموقع الالكتروني: http//documents.worldbank.org

تنزيلات مستودع المعرفة المفتوحة: تمثل مستودع البنك الدولي المفتوح لنتائج البحوث ومنتجات المعرفة، وحسب البنك، فإنه منذ إطلاقها عام 2012م وحتى عام 2015م، تم إجراء أكثر من سبعة (07) ملايين تنزيل و/أو تحميل على مستوى العالم، وهذه التنزيلات متاحة على الموقع الالكتروني: http//openknowledge.worldbank.org؛ ولمزيد من المعلومات يمكن زيارة صفحة البنك الدولي: www.worldbank.org/open [1]

من ناحية أخرى، فبعد أن كانت سياسة الأرشيف لدى البنك الدولي حتى وقت قريب تقييدية، حيث كانت توجد عوائق عديدة تحول دون إمكانية الاطلاع عن بعد على السجلات والوثائق التي انتفت عنها صفة السرية، أو تكبد عناء السفر إلى واشنطن العاصمة حيث مقر مجموعة البنك الدولي للاطلاع على المواد التي تم رفع السرية عنها، فإنه منذ أفريل/نيسان 2015م، وفي إطار التزام مجموعة البنك الدولي بالشفافية والانفتاح، فقد أطلقت موقع "ذخائر أرشيف المحفوظات Archives Holdings"، كنافذة متطورة تهدف إلى تعظيم استفادة الجمهور العام من كم هائل من الوثائق المرجعية الأصلية المحفوظة بالأرشيف

[1] البنك الدولي، " Open World Bank إطلاق العنان لقوة المعلومات "، تاريخ التصفح: 2020/09/26.
https://www.albankaldawli.org/content/dam/Worldbank/Feature%20Story/WB-Data-Davinia_ok.gif

ورقمنتها في شكل سجلات رقمية متاحة من خلال الإنترنت.[1]

تتألف محفوظات أرشيف مجموعة البنك الدولي من طائفة متنوعة من الوسائط الإعلامية، كالسجلات النصية المشتملة على المراسلات المتعلقة بالعمليات التي توثق أنشطة إقراض مجموعة البنك الدولي، وعلاقاتها مع البلدان الأعضاء، والسجلات المتعلقة بالأبحاث الاقتصادية والدراسات القطاعية، ووضع سياسات العمليات، والعلاقات العامة، والحوكمة والإدارة الرشيدة ؛ وكذلك الصور الفوتوغرافية، والخرائـط، والأفلام، والفيديوهات، والتسجيلات الصوتية، وهكذا، فعلاوة على الوثائق والتقارير (يشتمل على أكثر من 200 ألف وثيقة متاحة للاطلاع العام)، فالأرشيف يضم كذلك: الأرشيف الالكتروني الذي يجمع معلومات ذات قيمة تاريخية وبحثية اعتبارا من عام 1998م، متاحة على الرابط التالي:
http://www.worldbank.org/webarchives ؛ كما يضم برنامج التاريخ الشفوي لمجموعة البنك الدولي الذي يحتوي على محاضر وملخصات المقابلات التي أجريت منذ عام 1961م، بالإضافة إلى مقتطفات صوتية للأحداث والفعاليات الرئيسية، وكلها متاحة على الرابط: http://oralhistory.worldbank.org ؛ بالإضافة إلى فيلم فيديو قصير يستقصي مسار تاريخ مجموعة البنك الدولي، كما يعرض في نفس الوقت الأنواع المختلفة للسجلات المتوفرة في محفوظات الأرشيف، صادر بالتعاون مع مكتب نائب الرئيس لشؤون اقتصاديات التنمية، ويمكن مشاهدة الفيديو على الرابط: www.worldbank.org/archives-video ؛ كما يمكن استكشاف السجلات التاريخية الرقمية التي تم رفع السرية عنها عن طريق الرابط التالي:
http://archivesholdings.worldbank.org؛ كما يمكن البحث في محفوظات الأرشيف المرتبة حسب "مجموعات الوثائـق Fonds"، التي تعكس المكتب أو الوظيفة أو الشخص المسؤول عن إنشائها وجمعها، وتتوفر هذه القائمة مع روابط التوصيفات الخاصة بها عن طريق الرابط التالي:
http://archivesholdings.worldbank.org/list-of-fonds ؛ بالإضافة إلى البحث في المشاريع عبر نافذة المشاريع والعمليات، ثم البحث عن المشاريع حسب البلدان والقطاعات، والمتضمنة لقسم "السجلات الأرشيفية" في خانة "الوثائق" المتوفرة في كل صفحة من صفحات المشاريع، والتي يمكن للجمهور العام الاطلاع عليها، والبداية تتم من خلال الرابط التالي: http://www.worldbank.org/projects ؛ كما تنظم سياسة البنك الدولي للحصول على المعلومات إجراءات تقديم الطلبات للوصول إلى سجلات أرشيف البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، من خلال استيفاء بيانات طلب الخصول على المعلومات على الرابط التالي: http://www.worldbank.org/wbaccess ، وسيتم إرسال إشعار بتلقي الاستفسار في غضون 24 ساعة من تاريخ تلقي الطلب، والرد يكون في غضون 20 يوم عمل، أو أكثر من ذلك في حال إجراء مراجعة لرفع السرية عن الوثيقة المطلوبة، بالتشاور مع وحدات داخل مجموعة

[1] إليزا ليبراتوري براتي، "منجم للمعلومات الثمينة: أرشيف مجموعة البنك الدولي متاح الآن على الانترنت"، مدونات البنك الدولي، تاريخ النشر: 2015/08/18، تاريخ التصفح: 2021/03/22.
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/information-goldmine-world-bank-group-archives-goes-online

البنك الدولي، أو أطراف خارجية، أو اللجنة المعنية بالحصول على المعلومات، أو مجلس المديرين التنفيذيين ؛ وفي حال عدم توفر سجلات إلكترونية، بحيث لا تتوفر منها إلا نسخ مطبوعة، فإن هذا يتطلب من طالب الاطلاع على محتواها السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وزيارة مكتب قراءة الأرشيف بواشنطن العاصمة خلال أوقات العمل المسموح بها، والممتدة من يوم الإثنين حتى يوم الجمعة، من الساعة 10:00 صباحا حتى الساعة 04:30 مساءا، وذلك بناءا على حجز مواعيد مسبقة.[1]

وعلى هذا الأساس، فرغم التسهيلات والتحسينات المنجزة بهدف تعظيم استفادة الجمهور العام من كم هائل من الوثائق المرجعية الأصلية المحفوظة بالأرشيف، عبر رفع السرية عنها، ورقمنتها لإتاحتها عبر الإنترنت، إلا أن العديد من – إن لم نقل أغلب – السجلات الأرشيفية لا تتوفر منها إلا نسخ مطبوعة، وهو ما يمثل عائقا أمام الجمهور العام من خارج الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب تكاليف وعناء السفر والحصول على التأشيرة وغيرها من التعقيدات ... وبالتالي: فمجموعة البنك الدولي مطالبة بالمزيد من رقمنة السجلات والوثائق الأرشيفية، وتبسيط إجراءات الوصول إليها عبر الإنترنت.

علاوة على ما سبق، تطرح مسألة ترجمة وثائق وتقارير وسجلات البنك الدولي نفسها في سياق تعزيز الشفافية ، وتبسيط إجراءات الوصول إلى المعلومات لتعظيم استفادة الجمهور العام بمختلف شرائحه ومستوياته العلمية والتعليمية من المعلومات، وبالذات تلك المتعلقة بمشروعات البنك الدولي.

ومن هذا المنطلق، يعد برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البنك الدولي، البرنامج الإقليمي الوحيد حسب البنك الدولي، الذي يتبنى سياسة خاصة لترجمة ونشر أنواع معينة من الوثائق الخاصة بالمشاريع إلى اللغة العربية وفق خطة عمل وضعها البرنامج عام 2009م، وجاء اعتمادها كالتزام بسبب شكوى تقدم بها المرصد اليمني لحقوق الانسان إلى هيئة التفتيش، مفادها عدم إتاحة الفرصة لعموم المواطنين اليمنيين للتشاور بشأن برنامج هام للإصلاح الاقتصادي قام البنك بتمويله، بسبب عدم توفر وثيقة للبرنامج مترجمة إلى اللغة العربية، وبتاريخ: 05 ديسمبر 2015م أرسلت مجموعة من منظمات المجتمع المدني تمثل عددا من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خطابا يحث البنك الدولي على حل مشكلة الترجمة، ذلك بأنه على الرغم من إتاحة آلاف الوثائق المترجمة على شبكة الانترنت، إلا أنها بقيت بعيدة عن متناول المواطن العربي العادي، فالوصول إلى هذه الوثائق يتطلب البحث في قوائم المشروعات، وقوائم عناوين الوثائق المتعلقة بها، وهذه القوائم متوفرة فقط باللغة الإنجليزية، وأوضح الخطاب في ذات السياق بأن توافر المعلومات وجعلها في متناول المواطن شرط أساسي للمشاركة الفعالة، وبالذات في البلدان التي تقيد الحصول على معلومات معينة، ومن جانبهم، اعترف المسؤولون في البنك الدولي بصعوبة الوصول للوثائق العربية على موقعهم الالكتروني، وتعهدوا بإجراء التحسينات المطلوبة،

[1] البنك الدولي، "الأرشيف المفتوح: الوصول إلى محفوظات أرشيف مجموعة البنك الدولي"، ص ص 02-07، تاريخ التصفح: 2022/04/17، عبر الموقع الالكتروني:
https://thedocs.worldbank.org/en/doc/706891594064247394-0240022020/original/2020002598ARAeng001HighReswithoutmarks.pdf

حيث قام نائب رئيس البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتاريخ: 18 فيفري 2016م، بالرد على الخطاب عبر بريده الالكتروني، معلنا عن تشكيل فريق عمل لحل هذه المشكلة الفنية، واعتماد إجراء داخلي لبرنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ينص على وجوب ترجمة كل الوثائق المهمة، وبالذات وثائق الاستراتيجيات القطرية، ووثائق معلومات المشروعات، وبعض الدراسات التحليلية إلى اللغة العربية و/أو الفرنسية(*)، وإتاحتها على الموقع الالكتروني في غضون شهرين من تاريخ إتاحتها باللغة الإنجليزية، وفي لقاء لنائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "حافظ غانم" مع ممثلي المجتمع المدني لمختلف الدول العربية المنعقد في أكتوبر 2016م، على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أعلن عن التقدم المنجز على صعيد تسهيل الوصول إلى الوثائق المترجمة باللغة العربية على موقع البنك الدولي لملايين المستخدمين في العالم العربي الراغبين في قراءة تلكم الوثائق بلغتهم الأم، مبينا أن معظم قوائم المشروعات للبلدان العربية مترجمة ومتاحة للاطلاع عليها باللغة العربية، وقد لاقت هذه الإجراءات ترحيبا وتقديرا من منظمات المجتمع المدني للبلدان العربية، متطلعة في نفس الوقت إلى المزيد، خاصة في ما يتعلق بدقة الترجمة، وسرعتها لضمان المشاركة الفعالة لمواطني المنطقة، وتضم قوائم مشروعات البنك الدولي على صفحاته العربية بلدان: مصر، وتونس، والمغرب، واليمن، والعراق، والأردن، ولبنان، والضفة.غ. وقطاع غزة.[1]

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن ترجمة البنك الدولي للوثائق والبحوث والدراسات التحليلية، وبالذات وثائق البرامج، والمشروعات، والاستراتيجيات القطرية، للغات الوطنية الرسمية لبلدانه الأعضاء، من شأنها دعم الشفافية وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وإتاحتها لعموم مواطني بلدانه الأعضاء، بما يسمح ببناء الشراكات مع جميع الأطراف أصحاب المصلحة، لتعزيز الأثر الإنمائي لمشروعاته، عبر تعميق الحوار والتشاور والمشاركة بشأن مجموعة عريضة من الموضوعات (التحليل، وحوار السياسات، وأنموذجه التنموي، ومشكلاته)، وتحسين قدراتهم على إسماع صوتهم في جميع مراحل صنع القرار، وبالنتيجة: فترجمة البنك لوثائق مشروعاته من شأنها تعزيز الشفافية، وتضمين المشاركة لكل المواطنين إلى جانب منظمات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ ومراقبة البرامج الحكومية الممولة من قبل البنك.

على صعيد آخر، فثمة مطالبات عديدة من أوساط بحثية وأكاديمية، وكذا من المنظمات غير الحكومية للبنك الدولي باعتماد مراجعة منهجية، وتدقيق مستقل للبيانات المعتمدة في تقديرات الجدارة الائتمانية، وتقارير القدرة التنافسية للأعمال، والتي على أساسها يتم تصنيف البلدان، لا سيما بعد ثبوت

* البنك الدولي يفترض أن كل مواطني دول شمال إفريقيا أو جزءا خاصا منهم – وبالذات الجزائر بحكم الماضي الاستعماري الفرنسي الطويل نسبيا – يتقنون و/أو يتحدثون اللغة الفرنسية، وفي حدود علم الباحث، فقد ساهم مخاطبة مسؤولي دول المنطقة لمواطنيهم باللغة الفرنسية، في ترسيخ هذه القناعة لدى مسؤولي البنك الدولي.

[1] مركز معلومات البنك (BIC)، "البنك الدولي يسهل الوصول لوثائق المشروعات باللغة العربية"، تاريخ التصفح: 2022/04/30.
http://archive.bankinformationcenter.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-

حالات أخطاء في التصنيف أدت بالبنك الدولي إلى وقف نشر وسحب تقاريره للتحقيق في مخالفات البيانات ومراجعتها، وبالتالي: فمراجعة مصادر البيانات، ومناهج و/أو معايير التصنيف المعتمدة مطلب أساسي لتعزيز شفافية وموثوقية تقديرات الجدارة الائتمانية الصادرة عنه، وضمان مصداقية البحوث التي يكلف البنك الدولي بإعدادها، وتحسين إمكانية تطبيق مخرجاتها بشكل فعال ومفيد.

وأخيرا تطرح مسألة المراجعة والتحديث المستمر للبيانات والمعلومات المنشورة على الصفحات الالكترونية لمجموعة البنك الدولي، تحديات تقنية، تفضي إلى حذف وسحب العديد من المنشورات والمطبوعات والتقارير والبيانات الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، والتي كانت متاحة للجمهور العام في وقت سابق، بحيث لا يمكن الرجوع إليها أو الاطلاع عليها، وتحميلها أو إعادة تحميلها مرة أخرى، وهو ما حدث مع الباحث شخصيا، إذ اختفت النسخة الخاصة باتفاقية المنشئة للبنك الدولي، والموسومة بـ "اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير: بتاريخ تعديلها في 16 فبراير 1989" المترجمة إلى اللغة العربية من على محرك البحث google أو الموقع الالكتروني للبنك الدولي، والمثير للدهشة اختفاء النسخة المحتفظ بها في ملفات حاسوبي الشخصي، وملحقاته: وحدة الذاكرة الفلاشية / USB flash drive / Flash Disque (Clé USB) ، والقرص الصلب الخارجي / External Hard Disk Drive / Disque Dure Externe بشكل يؤكد تعرض بيانات حاسوبي الشخصي وملحقاته للاختراق، وعلى هذا الأساس، فمجموعة البنك الدولي مطالبة بمعالجة التحديات الفنية لمسألة المراجعة والتحديثات المستمرة للبيانات والمعلومات المنشورة على صفحاتها ومواقعها الالكترونية، وبالذات مسائل الحذف والحجب التي تطال العديد من المنشورات والتقارير والبيانات الصادرة عنها، إلا إذا كان ثمة ما يبرر سحبها أو حذفها.

ومما تقدم، يمكن القول بأن مجموعة البنك الدولي مطالبة باعتماد المزيد من الشفافية والانفتاح، وضمان التدفق الحر للمعلومات، مع تضييق وتدقيق مساحة الاستثناءات، واختبار موثوقية و/أو مصداقية بحوثه وتقديرات الجدارة الائتمانية، وتوسيع عمليات ترجمة الوثائق إلى اللغات الوطنية.

المطلب الثالث: توسيع نطاق التدقيق والمساءلة في مجموعة البنك الدولي:

يجدر التنويه بأن ثمة علاقة ارتباطية (مترابطة) بين الشفافية والمساءلة، ولكنها معقدة في ذات الوقت، ذلك بأن ثمة إجماع من قبل الخبراء والباحثين في قضايا الحوكمة، بأن توفير المزيد من البيانات والمعلومات عالية الجودة، تعد شرطا ضروريا، ولكنه غير كاف لزيادة وصول المواطنين إلى تلك البيانات والمعلومات، وبالمثل، تعد زيادة الوصول إلى بيانات أفضل ومعلومات أكثر شرطا أساسيا، ولكنه غير كاف لتعزيز المساءلة أمام المواطنين و/أو المجتمعات المحلية المتأثرة والمتضررة.

يمكن تحديد العوامل المؤثرة والمعبرة على الارتباط بين المزيد من المعلومات وجودتها، وزيادة وصول المواطنين ومنظمات المجتمع المدني إليها، كخطوة أساسية لتعزيز قدرتهم على المساءلة فيما يلي:

– **جودة البيانات والمعلومات:** فالعوائق التقنية وضعف نوعية المعلومات المتاحة تعني أن معظم البيانات مفتوحة وشفافة شكليا فقط، أما عمليا فهي غير متاحة للمواطنين في البلدان النامية و/أو الفقيرة.

– **قدرات واحتياجات المواطنين:** فوصول المواطنين إلى المعلومات مرهون بقدرتهم على معالجة البيانات وتحليلها واستخدامها، والتي تعتمد على إمكانات ومستويات المجتمع العلمية والتكنولوجية.

– **التمييز وعدم المساواة:** تتضاءل إمكانيات الشفافية والقدرة على المساءلة، في حال وجود اختلالات مستمرة بين قدرات المواطنين و/أو المجتمع، والتي من شأنها حرمان الأشخاص أو الفئات المهمشة (على أساس الجنس، أو العرق، أو الدين، أو الإعاقة... وكذا الطبقات الفقيرة) من الوصول إلى المعلومات.

– **تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICTs):** تتمتع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بالقدرة على سد الفجوة بين البيانات / المعلومات والمواطنين، وفي المقابل، فإن العجز التكنولوجي، وضعف رأس المال البشري، يمكن أن يحد من القدرة على الوصول إلى المعلومات، وانتشارها.

– **وسطاء المعلومات (Info-mediaries):** عبر مختلف القطاعات، يلعب الوسطاء المعلوماتيون – كوسائل الإعلام، ومبتكرو التكنولوجيات Technology Innovators، ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) ، والمنصات الدولية International Platforms – دورا حيويا في سد الفجوة بين المعلومات/البيانات والمواطنين و/أو المجتمعات المحلية.

تشتمل العوامل التي تحدد ما إذا كان وصول المواطنين و/أو منظمات المجتمع المدني إلى المعلومات كما ونوعا قد يفضي إلى تسوية سياسية أكثر قابلية للمساءلة على ما يلي:

– **جانب العرض Supply-side:** مستويات الدمقرطة، والإرادة السياسية، والأطر القانونية المنظمة ....

– **جانب الطلب Demand-side:** قدرة المعلومات المشتركة على إتاحة فهم أفضل لسلوك الحكومة (والمنظمات الدولية الإنمائية)، وكيفية التأثير– بناءا عليها – لإحداث التغيير المطلوب، وإشراك المواطنين في تصميم وتنفيذ السياسات بكل شفافية، والاستثمار في بناء قدرات المجتمع المدني لتمكينها.

– **عمليات حوكمة (المنظمات الدولية)–الدولة–المجتمع:** المعبرة عن جودة وطبيعة مشاركة المنظمات الدولية والدولة والمجتمع، والاستثمار في خلق فرص جديدة للتعاون البناء والمثمر بشأن نشر واستيعاب

(فهم/إدراك) واستخدام البيانات والمعلومات لتعزيز المساءلة.[1]

وعلى هذا الأساس، فالعراقيل و/أو العوائق التقنية، والعجز التكنولوجي، وضعف رأس المال البشري، وبالذات على الأصعدة العلمية والتقنية والمادية (المرتبطة بالأمية وضعف التأهيل، والفقر والحرمان، وكذا التهميش والتمييز)، تؤثر تأثيرا كبيرا على قدرة المواطنين و/أو المجتمعات المحلية على ممارسة حقوقهم في المساءلة، وتجذر ثقافة الحسبة في الدولة والمجتمع، كما أن تأثير مستويات الحوكمة، والدمقرطة، والانفتاح السياسي للأنظمة السياسية الحاكمة، لا يقل أهمية في تعزيز ثقافة الحسبة (المحاسبة) وممارسة المساءلة، ذلك بأن عموم المواطنين، ومنظمات المجتمع المدني – وبالذات المنظمات الحقوقية – تواجه حملات واسعة النطاق ووحشية أحيانا، وأعمالا انتقامية من قبل الحكومات – وبالذات الأنظمة التسلطية القمعية – حيث تسلط عليها تدابير تعسفية، وتستبعد المواطنين والمنظمات المجتمعية من المشاركة في صنع القرار، ومن المجاهرة بمعارضة المشاريع الإنمائية التي تضر بسبل عيشهم، وتهدد حياتهم، كما تمنعهم من إبداء الشكوى إزاء المبادرات غير الفعالة، أو حالات الفساد، ومحاسبة المسؤولين والمتورطين، ومساءلة الجهات الوصية، وبالنتيجة: فتمكين المواطنين و/أو منظمات المجتمع المدني من الوصول إلى المعلومات كما ونوعا شرط أساسي، قد يفضي إلى تسوية سياسية أكثر قابلية للمساءلة، ولكنه غير كاف لتعزيز المساءلة أمام المواطنين و/أو المجتمعات المحلية المتأثرة والمتضررة، بدون معالجة العوامل و/أو العراقيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية (التمكين التكنولوجي والمعلوماتي)، وسد الفجوة الرقمية والهوة التكنولوجية بين الدول والمجتمعات من جهة، وداخل الدول والمجتمعات من جهة أخرى.

بالانتقال إلى منظمة البنك الدولي، فقد كان محورا للتدقيق من قبل مجموعات داخل المجتمع المدني العالمي خلال العقود الأخيرة الماضية، حيث دعت هذه الأخيرة إلى اعتماد المزيد من الشفافية والمساءلة في برامج وعمليات وإجراءات اتخاذ القرار في مجموعة البنك الدولي، وتشير المساءلة إلى عملية تحميل المسؤولين و/أو الفاعلين المسؤولية عن أفعالهم، وتستند مطالب المساءلة إلى الآثار السلبية لعمليات البنك الدولي على الشعوب والنظم البيئية، فضلا عن تحسين شفافية عملية صنع القرار، حيث يجادل النقاد – كما تمت الإشارة إليه في مواضع سابقة من الدراسة – بأن البنك الدولي غير خاضع للمساءلة لأنه يفتقر إلى الديمقراطية (العجز الديمقراطي)، ومن هذا المنطلق، يتم تقسيم مطالب المساءلة إلى فئتين: *مساءلة داخلية Internal Accountability* تمارسها الدول الأعضاء عبر ممثليها في مجالس إدارة مجموعة البنك الدولي (فضلا عن آليات المساءلة الداخلية المعتمدة من قبل مجموعة البنك الدولي كهيئة التفتيش، ومكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، ومكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة...)، *ومساءلة خارجية External Accountability* أمام أصحاب المصلحة و/أو المعنيين والمتأثرين بسياساته

[1] Adapted from : Becky Carter, « Transparency and accountability », GSDRC Helpdesk Research Report 1067, 2014, date visited: 23/04/2022, p 02, and for more details see : Ibid, pp 04-13. https://gsdrc.org/docs/open/hdq1067.pdf

وبرامجه، كشبكات الدعوة و/أو التحالفات عبر الوطنية Transnational Advocacy Networks، وبالنسبة إلى باحثين آخرين (Hoffman and Megret 2005: 50) تستند مساءلة المنظمات الدولية – ومن ضمنها مجموعة البنك الدولي – إلى مزيج من المسؤولية القانونية والمساءلة السياسية، ويتضمن هذا: كيف وما الذي يجعل المنظمة مسؤولة عن أفعالها، وأمام من تكون مسؤولة ؟ وبالنسبة لمجموعة البنك الدولي، يتعلق هذا المزيج القانوني– السياسي، بتلبية مطالب البلدان الأعضاء الرئيسية، حيث يتم تعريف المساءلة في أغلب الأحيان، على أنها تنطبق على الحالات التي يكون فيها الوكيل مسؤولا عن الأداء لقاء تفويضه مجموعة من السلطات لمباشرة مهامه.[1]

في هذا الإطار، يحدد "كيوهان وناي Keohane and Nye" خمسة مجالات للمساءلة في وكالات الحوكمة العالمية – ومجموعة البنك الدولي إحدى وكالات نظام الحوكمة العالمية – والتي تشتمل على: مساءلة انتخابية، وهيراركية (وكلاهما يشير إلى المساءلة الداخلية)، وقانونية، ومتعلقة بالسمعة، ومساءلة السوق (وهذه المجالات الثلاثة للمساءلة تشتمل على كل من المساءلة الداخلية والخارجية معا).

أولا تشير المساءلة الانتخابية إلى القدرة على انتخاب أو إعادة انتخاب عضو أو مجلس إدارة للاضطلاع أو مواصلة المهام المخولة و/أو المفوضة له، حيث تخضع مؤسسات البنك الدولي للمساءلة التسلسلية، فمجموعة البنك الدولي مسؤولة "تقليديا" أمام الدول الأعضاء من خلال هيكلها التنظيمي، فعلى مستوى مؤسستي البنك الدولي مثلا (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية) فمجلس المحافظين بصفته ممثل مالكي البنك، يضطلع بالمسؤولية التامة عن أداء البنك الدولي، والاشراف على أداء مجلس المديرين التنفيذيين، الذي فوضه الكثير من صلاحياته، ومجلس المديرين التنفيذيين (مجلس الإدارة) مسؤول بدوره أمام مجلس المحافظين، بحكم الصلاحيات المفوضة له، وبالذات التصويت على قرارات المجلس، ورئيس مجموعة البنك الدولي مسؤول أمام مجلس المديرين التنفيذيين عن أدائه لوظيفته، وعن قراراته، وسلوكه الشخصي، ومن شأن ضعف تصميم آليات المساءلة، أن تساهم في الحد من فعالية الأداء، وبالنتيجة، فإن تداخل المسؤوليات بين مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين من ناحية، ومن ناحية أخرى، بين أعضاء مجلس المديرين التنفيذين ورؤسائهم السياسيين، يجعل خطوط المساءلة مبهمة، يتعذر معها تحديد مجموعة النتائج التي على أساسها يمكن مساءلة مجلس المحافظين، والمجلس التنفيذي بشأنها، وعلى هذا الأساس، فالمساءلة الانتخابية تنطوي على إجراءات التصويت داخل مجموعة البنك الدولي، وتستمر الدعوات لإصلاح اختلال موازين القوى التصويتية وعمليات صنع القرار في البنك الدولي على أساس عدم المساواة في تمثيل الدول الاعضاء، وكلها تم تناولها في مواضع مختلفة من الدراسة ؛ ثانيا تشير المساءلة الهيراركية إلى عملية تفويض من الدول الأعضاء إلى مؤسسات متعددة الأطراف، ويتم تحديدها بشكل أفضل في "أنموذج فاعل و/أو وكيل

[1] Susan Park, « Assessing the Accountability of the World Bank Group », **49th International Studies Association Annual Conference**, San Francisco: International Studies Association, 2008, pp 04-06.

رئيس (Principal-Agent model (P-A model"، والذي يفحص المجال الأوسع للتفاعل بين المنظمات الدولية والدول، من خلال توضيح الطرائق التي تضغط بها البلدان الأعضاء ذات المصالح المتنوعة (الضغوط التنافسية) على المنظمات الدولية للاضطلاع بوظائف معينة، ومن ضمنها الطلب المتزايد على مساءلتها، وفي حالتنا هذه، فهي تشتمل على عمليات وأدوار مجموعة البنك الدولي التي يحددها رئيس البنك الدولي المطالب بابتكار و/أو إعادة تعريف دورها، وتحديد إجراءات اختيار الموظفين وتعيينهم، بالإضافة إلى فرض المراقبة واعتماد أنظمة النزاهة، وإعداد التقارير، واعتماد آليات الرقابة والاشراف، وأنظمة الحوافز و/أو المكافآت والعقوبات... وفي المقابل فإن تطبيق هذا الأنموذج يكشف بأن الدول لا تملك ضمانات، بل لا يمكنها ضمان تصرف البنك الدولي وفق إرادتها، وهذا هو احتمال " تعثر وقصور و/أو انحراف الوكالة agency-slippage " وهذا أحد الدوافع والحجج القوية لتعظيم المساءلة الداخلية للبنك، وهو أنه – على غرار منظمات دولية أخرى – لا تستجيب لمبادئها من خلال المساءلة الهيراركية، وهو ما يؤثر سلبا على فعالية أدائها، حيث تستمر العديد من البلدان المقترضة على غرار الصين والهند وغيرها في توقع دعم البنك الدولي لمشروعات البنية التحتية الكبيرة كبناء السدود ومشاريع إعادة التوطين، وتستاء من تأثير شبكات الدعم والدفاع عبر الوطنية في منعها، وهذا يبين حجم الضغوط التنافسية للبلدان الأعضاء ذات المصالح المتنوعة، في مواجهة المبادئ والمعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي (كمبادئ تيلبورغ التوجيهية بشأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحقوق الإنسان المعتمدة من قبل البنك الدولي عام 2003م، والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان المعتمدة من قبل البنك الدولي عام 2011م، وإطار العمل البيئي والاجتماعي الجديد المعتمد من قبل البنك الدولي عام 2016م ...) ؛ أما المساءلة القانونية فتشير إلى قدرة الفاعل و/أو المنظمة الدولية على الالتزام بالقانون خلال الاضطلاع بمهامها المنوطة إليها، ومن هذا المنطلق، فالمساءلة القانونية لمجموعة البنك الدولي أقل وضوحا، ذلك بأن المجموعة مسؤولة من حيث اتباع سياساتها، والالتزام بدساتيرها (مواثيقها) و/أو اتفاقيات إنشائها، المعبرة عن المساءلة الداخلية، في حين يتضمن القانون الصارم و/أو الملزم hard law الإشارة إلى القانون الدولي والمحلي المعبرة عن تضمين المساءلة الخارجية، وعلى هذا الأساس، فآليات المساءلة المعتمدة داخل مجموعة البنك الدولي تميل إلى التأكد بأن مؤسسات المجموعة تفي بمسؤولياتها تجاه مالكيها (الدول الأعضاء) أو أصحاب المصلحة بناءا على معايير أو توقعات لا تستند إلى القوانين الدولية أو المحلية (الوطنية)، مع إمكانية اللجوء إلى الإنصاف القانوني legal redress وقد أجرى البنك الدولي تحولا في سياسته الوقائية عبر التأكد بأن المقترضين ذوي الدخل المتوسط يعتمدون المعايير والقوانين المحلية كأساس للمشروعات التي يمولها البنك الدولي، وذلك ربما لضمان المساءلة القانونية للقائمين على المشروع بدل اللجوء إلى هيئة التفتيش، وعموما فإن نقص المساءلة القانونية في المنظمات الدولية بصفة عامة، ومجموعة البنك الدولي بصفة خاصة فيما يتعلق بعدم احتكامها للقوانين المحلية و/أو الوطنية، من شأنه التأكيد على افتقارها للمساءلة الداخلية والخارجية ؛ أما فيما يتعلق بالمساءلة

المتعلقة بالسمعة، فقد تم إنشاء آليات المساءلة لمجموعة البنك الدولي لأسباب تتعلق بسمعتها والحفاظ على صيتها وتصنيفها كأكبر بنك إنمائي عالمي، في ضوء حملات المنظمات غير الحكومية التي شوهت صورة أكبر وأهم مقرض إنمائي متعدد الأطراف، وحفزت على زيادة ممارسة الرقابة من قبل المديرين التنفيذيين، بجعل مؤسساته (إسميا على الأقل) مسؤولة أمام أصحاب المصلحة الخارجيين، ومرة أخرى تبرز مسألة اختيار رؤساء مجموعة البنك الدولي والمتعلقة أساسا بالطبيعة السياسية للتعيين، والتي لا تستند على معايير الجدارة والكفاءة والاستحقاق، كما أن جدوى اخضاعهم للمساءلة من الناحية العملية لم تكن أكبر، لعدم وجود معايير متفق بشأنها لما هو متوقع من إدارة البنك، ولا إجراءات رسمية لتقييم أدائه، ولا تحديد لجزاء أو عقاب بخلاف القرار بإعادة تعيين الرئيس بعد خمسة أعوام من عدمه، بحكم الدور الشكلي – كما تمت الإشارة إليه سابقا – لمجلس المديرين التنفيذيين في اختيار الرئيس وتجديد تعيينه، وهو ما يثير حفيظة واستياء كل من الدول النامية ومنظمات المجتمع المدني العالمي بشأن عدم ضمان البعد العالمي للبنك الدولي، وهيمنة عدد صغير من الدول المتقدمة عليه، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية ؛ أما على صعيد مساءلة السوق، فلم يتم الطعن في المساءلة الاقتصادية (المالية على وجه التحديد) للبنك الدولي – وتوأمه صندوق النقد الدولي – إلى غاية نهاية القرن المنصرم، وفقا لمفاهيم المساءلة، على الرغم من وجود تاريخ طويل من تحدي صندوق النقد والبنك الدوليين بشأن أنموذجهما الاقتصادي النيوليبرالي، حيث رفعت مجموعات المجتمع المدني العالمي مساءلة السوق، بحكم دورهما في تحديد سياسات البلدان النامية الاقتصادية والاجتماعية، دون اخضاعهما للمساءلة على نتائج وانعكاسات تلك البرامج والسياسات، ولكن لم يتم تحقيق تقدم كبير في هذا الاتجاه.[1]

مما تقدم، يمكن القول بأن مطالب إصلاح مساءلة مجموعة البنك الدولي، لابد أن تشمل المجالات الخمسة للمساءلة التي أشار إليها كل من "كيوهان وناي"، فعلى صعيدي المساءلة الانتخابية والهيراركية، فالإصلاح يمر عبر إصلاح نظام التصويت لتعزيز شرعية التمثيل، والمعبر عن العلاقة المترابطة والمتكاملة بين تحسين المساءلة وإصلاح نظام التصويت، لتحقيق التمكين والقدرة على المحاسبة والمساءلة، من خلال توازن القوى بين الدول المتقدمة والقوى الناشئة، ومن شأن مسألة تسلسل خطوط المساءلة الحد من فعالية آليات المساءلة، وهو ما يستدعي ضرورة معالجتها، ذلك بأن من شأن ضعف تصميم آليات المساءلة، أن تساهم في الحد من فعالية الأداء، وبالنتيجة، فإن تداخل المسؤوليات بين مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين من ناحية، ومن ناحية أخرى، بين أعضاء مجلس المديرين التنفيذين ورؤسائهم السياسيين، يجعل خطوط المساءلة مبهمة، يتعذر معها تحديد مجموعة النتائج التي على أساسها يمكن مساءلة مجلس المحافظين، والمجلس التنفيذي بشأنها، وبالتالي، لابد من تدقيق الصلاحيات وتحديد الاختصاصات بين أجهزة الهيكل التنظيمي لمجموعة البنك الدولي، وتبيان

[1] Susan Park, Op.Cit, pp 06-14.

حدود التفويض الممنوح لها، لتوضيح خطوط المساءلة، ومحاسبة المسؤولين، وبعبارة أدق: جعلها هياكل مؤسسية قابلة و/أو خاضعة للمساءلة، وعلى الجانب الآخر – كما تمت الإشارة إليه سابقا – يجب التأكيد بأن وثائق مجلس الإدارة الأكثر ملاءمة للمطالبة بمساءلة المديرين التنفيذيين، تظل سرية لفترات متباينة (10 أو 20 عاما)، وهو ما يرسخ لدى المديرين التنفيذيين الحصانة من المساءلة، والافلات من المحاسبة، وبالتالي، يجب التأكيد مرة أخرى على مراجعة الفترة الزمنية لحظر وثائق مجلس الإدارة قبل إتاحتها للاطلاع العام، لتفعيل آليات المساءلة، وضمان وضعهم تحت طائلة المسؤولية عن السياسات والقرارات المعتمدة من طرفهم ؛ أما فيما يتعلق بالمساءلة القانونية والسمعة ومساءلة السوق، فمجموعة البنك الدولي – على غرار المنظمات الدولية الأخرى – تمتنع عموما عن عرض المنازعات على التحكيم، وتحتج بحصانتها في الإجراءات القضائية الوطنية، وفي هذا الإطار، فقد أوصت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة لجنة القانون الدولي بدراسة موضوع "مسؤولية المنظمات الدولية" وإنجاز مواد متعلقة بها في عام 2001م، وفي عام 2009م، وبعد مناقشة سبعة تقارير مقدمة في سبع سنوات متتالية، اعتمدت اللجنة في القراءة الأولى مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية المنظمات الدولية مع مطالبة بتعليقات وملاحظات من الدول والمنظمات الدولية، وبعد الأخذ بعين الاعتبار هذه الآراء، ومناقشة التقرير الثامن، أنجزت اللجنة عملها على هذا الموضوع في عام 2011م، على أن نطاق المواد المتعلقة بمسؤولية المنظمات الدولية يحدد جميع الحالات التي تترتب فيها **المسؤولية الدولية** على منظمة دولية، أي: أن المواد تنظر في الأفعال غير المشروعة **دوليا** التي ترتكبها المنظمات الدولية، وفي مضمون وإعمال المسؤولية عندما تكون المنظمة الدولية مسؤولة تجاه منظمة دولية أخرى، أو دولة أخرى، أو تجاه المجتمع الدولي ككل، بمعنى أن أطراف القضية يجب أن يكونوا دولا أو كيانات دولية، وبالنتيجة: فهي لا تنظر في مضمون المسؤولية تجاه أي كيان من غير الدول أو المنظمات الدولية الأخرى، ولا في الاحتجاج بالمسؤولية الصادر عن أي كيان من غير الدول أو المنظمات الدولية الأخرى، وبالتالي، فهي تستبعد المسؤولية تجاه الأطراف والفواعل من غير الدول، كالأشخاص أو الجماعات والمجتمعات المحلية المتضررة وممثليهم من المنظمات غير الحكومية ...[1]، وهذا ما يدفع إلى القول بأن الحاجة إلى قواعد تتعلق بمسؤولية مجموعة البنك الدولي وسائر المنظمات الدولية عموما، ينبع من الأهمية التي تكتسبها أنشطتها، ليس على صعيد المجتمع الدولي فحسب، بل على صعيد المجتمع العالمي و/أو الانساني ككل، وهذا ما يفرض ضرورة مراجعة نطاق المسؤولية القانونية لمجموعة البنك الدولي، والمنظمات الدولية الأخرى، بتضمين مسؤوليتها تجاه أي شخص أو كيان آخر من غير الدول أو المنظمات الدولية، وعدم استبعاد حقوق الأشخاص والجماعات أو المجتمعات المحلية المعنية والمتأثرة بسياساتها – باعتبارهم أصحاب مصلحة – في محاسبة و/أو مقاضاة مؤسسات البنك الدولي على انتهاكات سياساتها وبرامجها أو مشروعاتها لحقوق

[1] جورجيو غايا، مرجع سبق ذكره، (الصفحات: 01 –02، و 09).

الانسان، والبيئة، واستنزاف الموارد الطبيعية، والحاق الضرر بسبل العيش، وبحقوق الأجيال المستقبلية، وإنشاء أو استحداث هيئة عالمية قضائية و/أو تحكيمية للنظر في المنازعات القضائية بين المنظمات الدولية والأشخاص و/أو الكيانات من غير الدول، على غرار محكمة العدل الدولية، تكون قراراتها نهائية وملزمة، أو تضمين التحكيم وتسوية المنازعات القضائية بين المنظمات الدولية والكيانات من غير الدول ضمن صلاحيات محكمة العدل الدولية، مع تمتع قرارتها بصفة الالزام في مواجهة المنظمات الدولية، وليس مجرد إصدار رأي استشاري غير ملزم كما هو معمول حاليا، وهو ما من شأنه تعزيز المساءلة الداخلية والخارجية للمنظمات الدولية عامة، ومجموعة البنك الدولي محور هذه الدراسة خاصة.

بالعودة إلى مناقشة المطالبات الخاصة بإصلاح وتعزيز آليات المساءلة الداخلية المعتمدة من قبل مجموعة البنك الدولي، يمكن إبراز ما يلي:

– حققت آليات وأنظمة الرقابة والمساءلة المؤسسية لمجموعة البنك الدولي، على غرار هيئة التفتيش، ومكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، العديد من النتائج الإيجابية كتحسين أداء بعض مديري مشروعات مجموعة البنك الدولي وضمان فعالية بعض البرامج في تحقيق أهدافها المرجوة (على سبيل المثال تحقيق هيئة التفتيش في مشروع خط أنابيب النفط بين تشاد والكاميرون)، وفي بعض الحالات أدت الشكاوى إلى معاقبة أو فصل موظفي مجموعة البنك الدولي (مدراء المشاريع)، كما نجحت العديد من تحقيقاتها في تعليق وإلغاء المشروعات الضارة اجتماعيا وبيئيا (على سبيل المثال نجاح تحقيقات هيئة التفتيش في إنهاء "مشروع أرون 03" للطاقة الكهرومائية في النيبال عام 1994م بسبب فشل برنامج إعادة التوطين، والتأثير الإيجابي لمكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة في تحسين النواتج البيئية والاجتماعية لمؤسستي التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار الخاصة بـ 56 في المائة من الشكاوى التي حققت فيها عام 2006م)، كما ساهمت آليات المساءلة المؤسسية لمجموعة البنك الدولي في تمكين الفاعلين الاجتماعيين (الأشخاص، والمجتمعات المتضررة، ومنظمات المجتمع المدني العالمي) واسماع صوتهم، واحترام روايتهم للأحداث والوقائع الخاصة بانتهاكات مشروعات مجموعة البنك الدولي لحقوق الانسان، والاضرار بسبل عيشهم ومواردهم الطبيعية وموائلهم البيئية، ومعالجة مشاكل التنفيذ الخاصة بالمشروعات وآثارها الاجتماعية والبيئية، كما حفزت آليات وأنظمة الرقابة والمساءلة المؤسسية لمجموعة البنك الدولي البنوك والوكالات و/أو المؤسسات المالية الدولية والإقليمية الأخرى على إنشاء واعتماد آليات مساءلة خاصة بها، وتعزيز الحماية العالمية لحقوق الإنسان، حيث اعتمد بنك التنمية للبلدان الأمريكية لجنة تفتيش خاصة به عام 1994م، كما دفع بنك التنمية الأسيوي لاعتماد آليات التفتيش الخاصة به عام 1995م، كما أنشأ الاتحاد الأوروبي مكتب المظالم الأوروبي (EOO)، واعتمد بنك الاستثمار الأوروبي "مبادئ آليات الشكاوى" عام 2010م، لجعله أكثر مساءلة أمام أصحاب المصلحة.[1]

[1] Benjamin Sovacool, « Cooperative or Inoperative? Accountability and Transparency at the World Bank's Inspection Panel », Case Studies in the Environment, 2017, pp 03-05, date visited : 29/05/2022.=

– على الرغم من فوائد وإيجابيات آليات وأنظمة الرقابة والمساءلة المؤسسية المعتمدة من قبل مجموعة البنك الدولي، إلا أنها تواجه قيودا وتحديات تحد من فعاليتها وقدرتها على ممارسة الرقابة والمساءلة، والتي تتطلب المعالجة والإصلاح، يمكن عرضها في ما يلي:

➢ **القيود في التصميم والنطاق (حدود التفويض والصلاحيات الممنوحة لها):** فرغم اضطلاعها بتقييم الفعالية الإنمائية لمجموعة البنك الدولي (مجموعة التقييم المستقلة (IEG))، ولفت الانتباه لمشاكل وأضرار المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي (هيئة التفتيش (IP))، والتحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد، والتواطؤ والإكراه، والعرقلة في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي (مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة (INT))، وإجراء عمليات تدقيق وتحقيق، تغطي الوظائف التشغيلية والمؤسسية، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات وإجراءات العمل وإدارة المخاطر (مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك الدولي(GIA))، ومعالجة شكاوى المتأثرين بمشاريع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وتعزيز النواتج الاجتماعية والبيئية لمشاريع المؤسسة أو الوكالة (مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة (CAO))، أو توفير آلية للأفراد والمجتمعات المحلية لرفع شكاواهم مباشرة إلى البنك الدولي (ي)، وكلها ترفع تقاريرها إما مباشرة إلى مجلس المديرين التنفيذيين كمجموعة التقييم المستقلة وهيئة التفتيش، أو إلى رئيس مؤسسات مجموعة البنك الدولي كمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة ومكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، وفي المقابل، تشترك جميعها في هذه النقطة الجوهرية، ألا وهي **أنها مقيدة بصلاحيات محدودة،** فهيئة التفتيش على سبيل المثال – لا الحصر – لا تملك القدرة على إغاثة المشتكين، حتى الناجحين منهم في إسماع صوتهم وتبليغ شكاويهم إلى مجلس الإدارة، ولا يمكن للهيئة اتخاذ القرارات، أو تقديم توصيات بالمعنى القانوني أو الملزم، ولا تستطيع تقديم تعويض بشكل مباشر، ولا يمكنها بمفردها إصدار أمر قضائي ضد مواصلة العمل في مشروع ما، ولا يمكنها إصدار حكم بإلغاء المشروع أو تقديم تعويض، ولا يمكنها حتى منع الحكومات أو الهيئات الأخرى من الانتقام من المشتكين وتوفير الحماية القانونية لهم، وعلى هذا الأساس، يتمثل التفويض الممنوح لها في مراجعة حجم الأضرار الفعلية أو المحتملة لمشروعات البنك الدولي محل الشكوى، ضمن إطار عمل سياسات وإجراءات البنك الدولي، وتقديم المشورة بشأنها، وبشأن التزامات البنك الدولي تجاه حقوق الإنسان والبيئة إلى المجلس التنفيذي، الذي يمتلك حصريا سلطة اتخاذ القرار المناسب وفق تقديراته وتقييماته الخاصة، وبالتالي، فالهيئة – كما وصفها أحد الباحثين "أودال Udall" – بحكم طبيعة السلطات الممنوحة لها، مجرد آلية مؤسسية محدودة الصلاحيات، فهي ليست آلية تنفيذية أو قضائية، وبناءا على ما تقدم، يمكن للمشتكين رفع شكاوى وتحمل عناء التقصي وتوثيق الأدلة التي تثبت الضرر، بدون أي ضمانات لاستجابة مؤكدة من قبل إدارة البنك الدولي لتقييم المخاطر الاجتماعية

= https://doi.org/10.1525/cse.2017.000463 ; and Susan Park, Op.Cit, p 25.

والبيئية لمشروعاتها – موضوع الشكوى – وجبر الأضرار ومعالجتها والامثلة بهذا الخصوص عديدة، نذكر منها: في شكوى تتعلق بمشروع مياه مرتفعات ليسوتو المتضمنة بناء أكبر سد في افريقيا (في ذلك الوقت)، أدى المشروع إلى زيادة كبيرة في أسعار المياه بالنسبة إلى السكان المحليين، وأثر بشكل سلبي على البلدات الفقيرة، ومع ذلك قررت الهيئة عدم متابعة التحقيق بحكم أن المدعين لم يربطوا بين الظروف التي اشتكوا منها وانتهاكات سياسة البنك الدولي المحددة، وبالمثل، في شكوى تم تقديمها بشأن مشروع "بلانافلورو Planafloro" للزراعة والثروة الحيوانية والغابات بإقليم " روندونيا Rondonia " في البرازيل، قام تكتل يضم 25 منظمة غير حكومية تمثل الشعوب الأصلية، وصغار المزارعين، والنقابات، والمجموعات البيئية، بتوثيق شامل لكيفية إضرار المشروع بسلامة الغابات المطيرة المحلية، وقد توصلت الهيئة إلى أن البنك فشل في تنفيذ المشروع كما هو مخطط له، وقد سهل بحكم إشرافه الضعيف الإزالة غير القانونية للأشجار الذي كان يدمر ما يصل إلى 400 ألف هكتار من الغابات المطيرة كل عام، ومع ذلك فقد نفى مجلس المديرين التنفيذيين إجراء أي تحقيق ؛ يضاف إلى ما سبق، بأنه حتى بعد إجراء تحقيقات وتحديد الأضرار، فقد ثبت بأن عدم قدرة الهيئة على تقديم الإغاثة يشكل عائقا كبيرا.[1]

➢ **مقاومة التدخل في مهام وعمليات مجموعة البنك الدولي:** حيث اتبعت مجموعة البنك الدولي مقاربة أكثر صرامة وحذرا تجاه إدارة التأثيرات الاجتماعية والبيئية، مع التركيز بشكل أكبر على المضي قدما في انجاز المشاريع، حتى ولو أثيرت بشأنها المخاوف والانتقادات، ذلك بأن مجموعة البنك الدولي مضطرة إلى التنافس مع جهات مانحة أخرى من المؤسسات متعددة الأطراف وبنوك التنمية، التي تتمتع بمعايير أكثر مرونة، وفي هذا الإطار يحذر الباحث "بوغالسكي Bugalski" بأنه في الوقت الذي تسعى فيه مجموعة البنك الدولي إلى إعادة تعريف نفسها كمقرض جذاب للحكومات والشراكات بين القطاعين العام والخاص، هناك علامات على مدى العقود الثلاثة الماضية، توحي بأنها ستضحي بنظام المساءلة أمام الأشخاص و/أو الجماعات المتضررة من المشروع الذي تموله، ولو بشكل جزئي، وبالتالي، يعبر هذا المنطق الجديد على أن الضمانات الاجتماعية والمعايير البيئية، يجب أن تساعد في توجيه عمليات مجموعة البنك الدولي، ولكن لا ينبغي لها أن تفرض أو تحد من تصميم وتنفيذ المشروعات.[2]

وفي هذا الإطار، ولدى دراسة مسار تطور أداء هيئة التفتيش – على سبيل المثال – فإنها حسب "بنجامين سوفاكول Benjamin Sovacool" مرت بست مراحل أساسية متمثلة بمرحلة التفاوض (1980 – 1993م)، ومرحلة البزوغ (1993 – 1994م)، ومرحلة المقاومة الممتدة بين عامي: (1995 – 1999م)، ومرحلة تأكيد الاستقلال والسلطة (1999 – 2008م)، ومرحلة تجدد التوتر (2008– 2013م)، ومرحلة الطعن وتآكل المصداقية (منذ عام 2013م إلى الوقت الحاضر)، حيث شهدت الفترة التي تلت إنشاء الهيئة مقاومة مزدوجة شديدة وطويلة الأمد ضد الهيئة، فمن جهة، قوبلت تحقيقاتها بمعارضة من قبل الدول

[1] Benjamin Sovacool, Op.Cit, p 05.
[2] Ibid, p 06.

المقترضة التي اعتبرتها وسيلة للتحقيق معها لصالح الدول المانحة، والتي اعتبرتها آلية لمساءلة الإدارة وتحسين فعالية ونواتج التنمية، ومن جهة أخرى، عززت إدارة البنك الدولي سياستها في إنكار شرعية وأحقية الشكاوى والمطالبات والطعن في مضمونها، عبر نفي أي علاقة بين موضوع الشكوى وانتهاكات سياسة البنك الدولي المحددة (تم الطعن فيما لا يقل عن 60 في المائة من الادعاءات و/أو العرائض المقدمة بين عامي 1995 و1999م من قبل إدارة البنك الدولي)، وهو تعبير ضمني عن استياء إدارة البنك الدولي من تدقيق الهيئة وتمنع شديد من المساءلة، كما كانت ردود الإدارة على مطالبات فريق التفتيش تميل إلى إنكار انتهاكات السياسة، ورفض تحمل المسؤولية عن الأضرار المحددة في العرائض، وفي المقابل، إحالة المسؤولية وإلقاء اللائمة على حكومات البلدان المقترضة، واقتراح "خطط عمل" كبدائل لتحقيقات الهيئة، وكل هذا بدأ يؤثر سلبا على وزن ومصداقية الهيئة وجدواها لدى أصحاب المصلحة الخارجيين، وكرد فعل حاولت الهيئة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1999 و2008م السعي لتأكيد استقلاله المؤسسي وتوسيع نطاق اختصاصه وحدود صلاحياته، من خلال تأكيد "سلطته شبه القضائية" عبر تضمين حقوق الانسان في سياسات البنك الدولي، وكذا ضمن التفويض الممنوح للهيئة (التحقيق في مشروع الحد من الفقر في غرب الصين، رغم الاعتراضات الصينية، التي اعتبرت أن سياسات الامتثال قد فسرت إلى أقصى الحدود، واستخدمت كذريعة لأغراض سياسية، ومثل هذا الإجراء يعرض مهمة البنك – لا سيما فعاليته الإنمائية – للخطر)، وبالتالي تزامن هذا "النجاح النسبي" للهيئة مع تزايد الضغوط التنافسية على البنك، والذي شارك فيه مقترضون بارزون كالصين والهند والبرازيل، ليتجدد التوتر في العلاقة بين هيئة التفتيش ومجلس المديرين التنفيذيين، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الخارجيين، ويتجلى ذلك في رفض إدارة البنك الدولي لأهلية وصحة الادعاءات معتبرة عدم وجود علاقة سببية بين الضرر (المزعوم الفعلي أو المحتمل) وإجراءات البنك الدولي، حيث أثار تحقيق هيئة التفتيش وتوصيات البنك الدولي اللاحقة انتقادات كبيرة داخل مجتمع المنظمات غير الحكومية، ونشرت المنظمة الدولية للتنمية الشاملة IDI تقريرا لاذعا في عام 2015م يتهم البنك الدولي بـ"إخفاء أدلة دامغة على انتشار انتهاكات حقوق الانسان فيما يتعلق ببرنامجها الرئيسي في إثيوبيا" وحجب الأدلة المحصل عليها أثناء التحقيق من قبل الهيئة، من أجل تبرئة البنك وأحد أكبر عملائها المسؤولين عن عمليات الترحيل الجماعية القسرية للسكان التي حدثت بين عامي 2010 و2013م، وعلى هذا الأساس، فقد أضحت إدارة البنك دفاعية للغاية ومتحدية بشكل متزايد لشرعية ومصداقية نتائج وتوصيات الهيئة، لتضاف إلى ما سبق مراجعة مجموعة البنك الدولي لإجراءاتها الوقائية من أجل مواءمة السياسات بشكل أفضل مع احتياجات المقترضين وتوقعاتهم المتغيرة، والسياق الخارجي، وعمليات البنك، والمعتمدة أوائل عام 2014م، والتي غيرت طريقة عمل الهيئة، كما من شأنها تقويض الاستقلال المؤسسي للهيئة واختصاصاتها الممنوحة لها، عبر تبني مقاربة تجريبية للحلول المبكرة و/أو الاستباقية في عام 2013م، والتي من خلالها تتم معالجة المخاوف والشكوك بشأن الأضرار المحتملة بين المدعين وإدارة البنك مباشرة للتوصل إلى توافق مقبول،

وبالتالي: تجنب إجراء تحقيق، والذي يعني أن عدم الامتثال الصارم لسياسة البنك سيظل دون رادع، وقد يؤدي بالفعل إلى ضياع فرص التعلم المؤسسي، كما أعربت العديد من منظمات المجتمع المدني عن قلقها إزاء الضمانات الإجرائية الممنوحة لمقدمي الشكاوى، في ضوء الاختلالات الصارخة في توازن القوى بين مقدمي العرائض وإدارة البنك (حتى أواخر عام 2017م، تمت معالجة حالتين وفق هذه المقاربة).[1]

➢ **رد الفعل العنيف تجاه المشتكين:** تواجه آليات وأنظمة الرقابة والمساءلة المؤسسية المعتمدة من قبل مجموعة البنك الدولي، تحدي تعرض المتقدمين بالشكاوى لعمليات انتقامية، والتي تنطوي في عديد الحالات على أحكام بالسجن، والتهديد بالموت لإقناع المدعين بسحب شكاويهم، واستعمال القوة المفرطة والعنف من قبل قوات الأمن والشرطة، وقد تمتد إلى الاغتيالات والإعدامات (عقوبات سالبة للحرية أو الحياة)، وقد تم توثيق عديد الحالات، لا سيما بالنسبة إلى ردود الأفعال الحكومية تجاه المشتكين بشأن تحقيقات هيئة التفتيش في مشاريع خط أنابيب البترول بين تشاد والكاميرون، ومشروع الطاقة الكهربائية الحرارية (محطة Singrauli Super) بالهند، على سبيل المثال.[2]

➢ **عدم إلمام و/أو استيعاب عموم المشتكين البسطاء لإجراءات وتقنيات تقديم الشكاوى والعرائض:** حيث شكل الافتقار إلى المعلومات من قبل السكان المحليين، والطبيعة التقنية لعملية إيداع الشكاوى والاتصال بمؤسسات المساءلة الداخلية لمجموعة البنك الدولي تحديا، دفع المشتكين إلى التماس المساعدة من الخبراء مثل: المحامين، وحتى المتخصصين من منظمات المجتمع المدني، فمع ما يفرضه ذلك من أعباء وتكاليف مادية، فإن صياغة الطلب ليست بالأمر السهل، لأنه يتطلب تحديد ما إذا كان هناك انتهاك لسياسات البنك، ولفهم ذلك، يحتاج المرء إلى فهم مضمون وماهية حالات انتهاك مجموعة البنك الدولي لسياساتها، وكيفية الاتصال بجهات المساءلة المؤسسية لمجموعة البنك الدولي، وقد أشارت وثائق البنك الدولي إلى نقص المعرفة حول وجود آليات المساءلة هذه، وكيفية استخدامها(البنك الدولي، 2009م، ومكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، 2015م)، وهذا ما يفرض على الجهات الفاعلة للمجتمع المدني تسهيل استخدام هذه الآليات للأشخاص والجماعات المتضررة من خلال المساعدة في جعلها معروفة على نطاق واسع، عن طريق: المساعدة في صياغة الشكاوى، المساعدة في إجراء تحقيقات في الموقع، تشجيع ودعم شفافية آليات المساءلة عبر الضغط لنشر الوثائق وكشف نتائج التحقيقات، ممارسة دعاية واسعة وتعبئة وسائل الإعلام للتنديد بفشل مؤسسات البنك، والمطالبة باعتماد إجراءات لإصلاح الاضرار البيئية والاجتماعية الناجمة عن المشاريع الممولة والمساهمة والضامنة فيها.[3]

[1] Benjamin K. Sovacool & Andria Naude Fourie &´May Tan-Mullins, « Disequilibrium in Development Finance: The Contested Politics of Institutional Accountability and Transparency at the World Bank Inspection Panel », **Development and Change**, volume 50, (4), 2018, pp 875-885.

[2] Benjamin Sovacool, Op.Cit, p 06.

[3] Alexsandro Eugenio Pereira and others, « Accountability in International Organizations: the case of World Bank Inspection Panel (1993-2015) », **Journal of the Brazilian Political Science Association**, volume 11, (1), 2017, pp 14-15.

والأمر الثاني المستجد منذ عام 2015م، يتمثل بمعايير قبول الشكوى المعتمدة من قبل هيئة التفتيش عند التسجيل الأولي للقضية، حيث تضمن إجراءات العمل المنقحة للهيئة اشتراط الربط بين الضرر المزعوم، والمشروع/البرنامج موضوع الادعاء من قبل المدعين، وليس إثباته من قبل الهيئة بعد عملية التحقيق كما كان سابقا، والذي من شأنه تقييد مجال إيداع الشكاوى وطلبات الالتماس والتحقيق.[1]

➢ **تعزيز آليات المساءلة الداخلية لعزلة مجموعة البنك الدولي واضعاف الشفافية وغموض خطوط المساءلة:** إن انتشار آليات المساءلة الداخلية في منظمة كبيرة ومعقدة مثل مجموعة البنك الدولي، من شأنه جعله على نحو متناقض أقل شفافية، وأكثر تغلغلا، وأقل خضوعا للمساءلة أمام العالم الخارجي، والمقصود بالعزل هو الدرجة التي تتلقى بها المؤسسات الانتقادات (أو ردود الفعل) من بيئتها، وطريقة معالجتها الخاصة والداخلية لمشاكل الأداء، فعندما تكون المنظمة الدولية معزولة عن ردود الفعل هذه، فإنها تعمد إلى تطوير ثقافات تنظيمية داخلية، ووجهات نظر عالمية لا تعزز أهداف وتوقعات الدول الأعضاء (والمجتمعات المحلية)، وهو ما يخلق فجوة بين المعايير والأهداف المطالب بها، والسياسات الفعلية، وبمعنى آخر تطوير المنظمة الدولية لشخصيتها الخاصة بها عبر إحاطة نفسها في بوتقة من السياسات والممارسات الداخلية لمقاومة تأثيرات وردود فعل العالم الخارجي تجاه عملياتها (وبالذات مطالب أصحاب المصلحة الخارجيين كالرأي العام ومنظمات المجتمع المدني بالمشاركة والانفتاح وإتاحة المعلومات والخضوع للمساءلة، وعلى هذا الأساس، فإن الافتراض الشائع في الأدبيات بأن تعظيم المساءلة تؤدي إلى مزيد من الشفافية، وتجعل المنظمة الدولية أكثر استجابة لمطالب واحتياجات ومشاكل العالم الخارجي، قد يأتي بنتائج عكسية، وتؤدي بدلا من ذلك إلى زيادة العزلة والغموض داخل المنظمة، وهذا ما يمكن أن ينطبق على مساءلة مجموعة البنك الدولي، فاعتمادها الشديد على آليات وأنظمة الرقابة والمساءلة الداخلية والغياب شبه التام لآليات المساءلة الخارجية، جعلتها مسؤولة رسميا فقط أمام مجلسي محافظيها، ومديريها التنفيذيين، أو إدارة البنك الدولي ممثلة في الرئيس، التي ترفع تقاريرها مباشرة إليهم، وأكثر من ذلك، فإن: – تعدد الهياكل المؤسسية للمساءلة الإدارية الداخلية للبنك، فهيئة التفتيش مسؤولة فقط عن الشكاوى المتعلقة بالمشاريع التي يدعمها و/أو يمولها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة مسؤول فقط عن الشكاوى المتعلقة بالمشاريع المنجزة تحت رعاية مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وكل هذا قد أدى إلى زيادة تعقيد خطوط المساءلة، وعزل مجموعة البنك الدولي أكثر عن العالم الخارجي.

– على الرغم من أن هيئة التفتيش، ومكتب المحقق/المستشار يشكلان مؤسستين داخل مجموعة البنك الدولي، إلا أنهما مسؤولان أمام جهتين إداريتين مختلفتين، فهيئة التفتيش مسؤولة أمام مجلس المديرين التنفيذيين، الذي يمتلك حصريا صلاحية اتخاذ القرار بشأن نتائج التحقيق (وقد تم تناول ردود فعل مجلس

[1] Benjamin Sovacool, Op.Cit, p 06.

الإدارة الدفاعية ضد الشكاوى المرفوعة " مقاومة التحقيقات، وانكار انتهاكات السياسة البيئية والاجتماعية، والطعن في أهلية ومصداقية المطالبات، والتشكيك في نتائج تحقيقات الهيئة")، في حين مكتب المحقق/المستشار مسؤول أمام رئيس مجموعة البنك الدولي، والذي لا يمتلك صلاحيات رسمية، حيث يضطلع بتقديم المشورة والتوصيات إلى رئيس البنك بخصوص الشكاوى المرفوعة إليه، ويشرف على مراقبة وتدقيق امتثال مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لسياستيهما البيئية والاجتماعية، ويركز على الحوار والوساطة والمصالحة.

– تعاني العديد من الآليات المؤسسية للمساءلة داخل مجموعة البنك الدولي كهيئة التفتيش من عدة نقاط ضعف مؤسسية: النقطة الأولى، هو أنه يسمح للمديرين التنفيذيين من البلدان المقترضة بحظر و/أو تجميد التوصيات الخاصة بالتحقيق، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى شل مجلس الإدارة بسبب عجزه عن التوصل إلى توافق في الآراء بين المقترضين والمانحين ؛ النقطة الثانية، هو زيادة معدل تدوير (حركة تنقل وتبديل) المديرين التنفيذيين، إذ يبلغ متوسط فترة عضوية المديرين التنفيذيين عامين (02) فقط، وهذا معناه نقص الذاكرة المؤسسية لمجلس الإدارة، حيث أن المدراء الحاضرين عند إيداع الشكوى قد لا يكونون في مناصبهم عند اتخاذ القرار النهائي، علاوة على أن مدراء بعض البلدان أو المجموعات الكبيرة المقترضة – على غرار الصين والهند والبرازيل وروسيا ... قادرة على تقويض عمل الهيئة ؛ النقطة الثالثة، وهي أن مجلس الإدارة يعارض قيام الهيئة بدور إشرافي قوي لدى معالجاتها للشكاوى والعرائض ؛ وأخيرا، ومن أجل تعزيز سلطة الإدارة، أنشأ رئيس مجموعة البنك الدولي الأسبق "يونغ كيم Jim Yong Kim" (ديسمبر 2015م) هيكلا موازيا لهيئة التفتيش متمثلة في دائرة معالجة المظالم (GRS)، والتي تسمح للأفراد والمجموعات المحلية برفع شكاواها مباشرة إلى إدارة البنك الدولي، ومن شأن اعتماد آليتين متوازيتين للمساءلة مع مختلف الجهات المدعية زيادة تعقيد الهيكل المؤسسي للمساءلة الداخلية للبنك، وعزل البنك الدولي بشكل أكبر عن التقييم الخارجي المستقل.[1]

من كل ما تقدم، يمكن القول بأن آليات المساءلة الداخلية المعتمدة من قبل مجموعة البنك الدولي بحاجة إلى دعم، وتعزيز، وإصلاح لتحسين أدائها، وتقوية دورها الرقابي، في مواجهة اعتراضات البلدان الأعضاء المقترضة – وحتى المانحة – عبر ممثليها في مجلس الإدارة، من خلال تعزيز صلاحيات واختصاصات وحدات المساءلة الداخلية، وتوسيع حدود التفويض والاشراف الممنوحة لها، لضمان اعتماد توصياتها، والالتزام بنتائج تحقيقاتها، وعدم عرقلة أداء مهامها، أو التدخل في عملها، والأكثر أهمية الحفاظ على مصداقيتها أمام أصحاب المصلحة الخارجيين باعتبارها الملاذ الوحيد والمتاح لإنصافهم، وتسهيل استيعابهم لتقنيات وإجراءات تقديم الشكاوى والعرائض، عبر تبسيطها وتقليل تكاليفها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فآليات وأنظمة الرقابة والمساءلة المؤسسية المعتمدة من قبل مجموعة البنك

[1] Eugénia C. Heldt, « Lost in internal evaluation? Accountability and insulation at the World Bank », **Contemporary Politics**, volume 24, (5), 2018, pp 578-581.

الدولي، مطالبة – عبر استغلال سمعة وقوة البنك الدولي في مجال التمويل والاقراض – باعتماد تدابير معقولـة، وإجراءات هادفة، لحماية المشتكين من ردود الفعل الانتقامية لحكومات بلدانهم، وعلى صعيد آخر، فاعتماد مجموعة البنك الدولي الشديد على آليات وأنظمة الرقابة والمساءلة الداخلية والغياب شبه التام لآليات المساءلة الخارجية، من شأنه تعزيز التوجهات الانعزالية لمجموعة البنك الدولي وزيادة الغموض في خطوط المساءلة، ولمعالجة أوجه الضعف المؤسسي لآليات المساءلة المعتمدة لديه، لابد من توسيع نطاق التدقيق والمساءلة، بتضمين آليات المساءلة الخارجية.

على النقيض من آليات المساءلة الداخلية المعتمدة لدى مجموعة البنك الدولي، فإن آليات المساءلة الخارجية الأقل رسمية كمساءلة السوق، والمساءلة من قبل النظراء، والغير رسمية كمساءلة السمعة، ضعيفة ومحدودة نوعا ما، وتعد مساءلة السوق أكثرها فعالية، حيث عمد بعض العملاء الرئيسيين للبنك الدولي (دول البريكس e.g. the BRICS) غير الراضين عن الشروط المتعلقة ببرامج التنمية المحددة من قبل المؤسسات المالية الدولية إلى إنشاء "بنك التنمية الجديد New Development Bank (NDB)" ليكون اكثر مرونة وانسجاما مع احتياجاتهم، ومع اعتماد هذا البنك المنافس في مجال تمويل التنمية الدولية، فمن المرجح أن يفقد البنك أهميته على المدى الطويل، ذلك بأن المقترضين الرئيسيين كالهند والصين والبرازيل سيتجهون إلى بنوك التنمية الأخرى متعددة الأطراف كبنك التنمية الجديد، والبنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية Asian Infrastructure Investment Bank (AIIB) ... وبينما تتطور آلية مساءلة السوق بقوة، فإن آليتي المساءلة من قبل النظراء والسمعة تميل إلى الضعف، رغم نشر مجموعة البنك الدولي تقارير سنوية عن أنشطتها، فمن الناحية النظرية، يمكن أن تكون وحدة التفتيش المشتركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة Joint Inspection Unit of the United Nations System (UNJIU) منظمة مناسبة تفي بهذا الغرض و/أو الدور المتمثل في المساءلة من قبل النظراء، وبالتالي، فإن تفويض هذا الاختصاص إليها يمكن أن يساعد في جعل مجموعة البنك الدولي أكثر خضوعا للمساءلة على الصعيد الخارجي، والذي لن يتم إلا من خلال إعادة النظر في طبيعة علاقة منظمة البنك الدولي – كمنظمة دولية متخصصة وأحد وكالات منظومة الأمم المتحدة – بمنظمة الأمم المتحدة، ذلك بأن مثل هذا التفويض مستحيل عمليا بسبب اتفاقية العلاقة الموقعة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في عام 1948م، والتي تمنع الأمم المتحدة من المشاركة أو التدخل في عملية صنع القرار التي تخضع للسلطة التقديرية الحصرية للبنك المتعلقة بعمليات الإقراض، ما يجعله يتمتع بالاستقلالية الكاملة، على أساس أن تخصصه خارج عن نطاق اختصاص منظمة الأمم المتحدة، في حين تبقى آلية مساءلة مجموعة البنك الدولي على مستوى السمعة غير رسمية إلى حد ما، والتي تتخذ شكل مؤتمرات صحفية، وجلسات غير رسمية موجزة حول عملياته وأنشطته، لاسيما تلك المرتبطة بتنفيذ السياسات والبرامج، ومع ذلك فقد كان الفضل لآليات المساءلة هذه في اعتماد آليات المساءلة الداخلية كهيئة التفتيش مثلا، بسبب التفاعل بين الضغط الخارجي الذي أنتجته فعاليات المنظمات الغير حكومية والنقابات العمالية ووسائل الإعلام ...

ومبادرات الإصلاح الداخلي التي أدت إلى تعظيم المساءلة العامة.[1]

وأخيرا، على صعيد المديونية، فقد برزت دعوات ومطالب خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تزعمتها شبكات الدعوة والدعم عبر الوطنية، للمطالبة بالتدقيق في الديون، والتي تزعمتها "الحركة العالمية يوبيل الجنوب"[*] بالإضافة إلى "الشبكة العالمية للجنة إلغاء ديون العالم الثالث" التي تعمل بالتنسيق معها، والتي تعمل على تطوير حركة واسعة للتثقيف والتعبئة المواطنية و/أو الشعبية، وتجنيد جميع الإمكانات البيداغوجية بصدد إرساء تدقيق المديونية، بما في ذلك التعاون مع مؤسسات الدولة، التي يجب أن تتحمل المسؤولية في تدقيق الديون، (المقاربة العمومية بالتوازي مع المبادرة المواطنية)، وبالذات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وجمع المعلومات وإجراء الأبحاث والدراسات، واستقطاب وحشد المزيد من المجموعات، وتعبئة الرأي العام حول مسألة الديون، والعمل مع وسائل الإعلام، ونشر تقارير دورية، والتعاون مع القوى والأحزاب السياسية المهتمة بالتدقيق في المديونية، والسعي في الحصول على مصادر لتمويل بحوثها وأنشطتها، وتشجيع تضامن شمال–جنوب عبر ربط التعبئات، وإقامة الجسور بين جميع المحاولات لإجراء التدقيق عن طريق مختلف الركائز (مواقع الانترنت، الجرائد والمجلات، الملتقيات والندوات والمؤتمرات...) ذلك بأن تدقيق الديون سيمكن من تسليط الضوء على الاختلالات العديدة ذات الكلفة الباهظة للنظام المالي الدولي، الذي تشرف عليه المنظمات و/أو المؤسسات المالية الدولية، ممثلة بمجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنوك الإقليمية للتنمية، حيث تعتبرها في قلب نظام الديون، وتتحمل مسؤولية جسيمة في الخسائر التي سببتها، مطالبة بإخضاعها للمساءلة والتدقيق، والتي تعتبرها (أي: المحاسبة والتدقيق) وسيلة لتغيير الهياكل الحالية، كما تمثل كذلك علاجا وقائيا، وهذا هو جوهر المطالبة بإجراء تدقيق في المنظمات المالية الدولية، كما أن مضاعفة التحقيقات الوطنية من شأنها التمكين من الوسائل التي تتيح إجراء تدقيق في المنظمات الدولية نفسها.[2]

من كل ما تقدم، يمكن القول بأن إصلاح وتعزيز أنظمة التدقيق والمساءلة في مجموعة البنك الدولي، يمر عبر توسيع نطاقها، بتضمين ودمج آليات المساءلة الداخلية والخارجية، من جهة، ومن جهة أخرى، بدعم وتطوير آليات المساءلة والتدقيق والتقييم، عبر توسيع صلاحياتها وحدود التفويض الممنوح لها.

---

[1] Eugénia C. Heldt, Op.Cit, pp 581-582.

* هي شبكة عالمية تتركز في دول الجنوب، مشكلة من مختلف التنظيمات: نقابية، وجمعوية، ونسائية، ودينية، وسكان أصليون، منظمة في ثلاث مناطق: أمريكا اللاتينية، وإفريقيا جنوب الصحراء، وآسيا، يتركز نضالها على التدقيق حول مسألة الديون، إذ تسعى إلى إلغاء ديون العالم الثالث، والتعويض عن عقود النهب، وتغيير طبيعة العلاقة بين دول الجنوب والشمال، وتعميق الحملات السياسية ضد البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومعارضة سياسات الخوصصة، نقلا عن: معن خليل العمر، **الحركات الاجتماعية**. دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010، القاهرة، ص 67.

[2] الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية، " لنجر تحقيقا في المديونية: دليل التدقيق في ديون العالم الثالث"، **منشورات مجلة Possible**، 2015، المغرب، ص ص 10 – 19، تاريخ التصفح: 2021/06/16، عبر الموقع الالكتروني: https://arabic.cadtm.org/wp-content/uploads/2016/01/manuel_audit.pdf

المبحث الثالث: تطوير الرؤية الاستراتيجية: بناء للثقة وتعزيز للمصداقية وتفعيل للأداء

تعبر الرؤية الاستراتيجية عن ضرورة امتلاك مجموعة البنك الدولي، لرؤية واسعة وبعيدة المدى لتجسيد الأهداف والغايات الإنمائية، باعتبارها أكبر بنك إنمائي عالمي، يختص بتقديم منتجات مالية ومشورة فنية بشأن المشروعات والسياسات، لمساعدة البلدان والشركات الخاصة والمجتمعات المحلية – كأصحاب مصلحة – على مواجهة تحديات الفقر، وتوفير الفرص الاستثمارية وتشجيعها، وتوسيع نطاق المنافع المتأتية من التنمية المستدامة، عبر فهم وإدراك التعقيدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية، لدولها الأعضاء ومجتمعاتها المحلية.

ومن هذا المنطلق، وفي ضوء مختلف التحديات التي تواجه مؤسسات البنك الدولي، وتحد من فعالية أدائها، وسرعة استجابتها لمطالب وتطلعات بلدانها الأعضاء، من جهة، ومشكلات مجتمعاتها المحلية، التي تتأثر مباشرة بانعكاسات سياساتها وبرامجها ومشروعاتها، وبالذات من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – كما تم تناوله سابقا في مواضع مختلفة من الدراسة – من جهة أخرى، فإن مجموعة البنك الدولي بصفة عامة، والبنك الدولي بصفة خاصة (مؤسستي البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية) مطالبة بتطوير رؤيتها الاستراتيجية وإعادة تعريف دورها، من أجل التكيف مع و/أو مواكبة تغيرات البيئة السياسية والاقتصادية العالمية، وتفعيل أدائها وتحسين استجابتها، عبر إعادة النظر في:

– المنطلقات الفكرية و/أو الأيديولوجية التي تحكم أداء عمله.

– الاتفاقية التأسيسية المنشئة للبنك الدولي (ميثاقه التأسيسي) لمواكبة تغيرات البيئة السياسية والاقتصادية العالمية، وتطوير هياكله المؤسسية لتستجيب بشكل أفضل لاحتياجات بلدانه الأعضاء ومجتمعاتها المحلية.

المطلب الأول: مراجعة الاتفاقيات التأسيسية لمجموعة البنك الدولي:

رغم مرور فترة زمنية طويلة على إبرام الاتفاقية التأسيسية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والتي دخلت حيز التنفيذ يوم 27 ديسمبر 1945م، علاوة على الاتفاقيات التأسيسية لمؤسسات البنك الدولي الأخرى التي تلت إنشاءه – كاتفاقية تأسيس مؤسسة التمويل الدولية التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1956م – إلا أنه لم يتم إدخال أي تعديلات جوهرية وعلى درجة عالية من الأهمية، تأخذ بعين الاعتبار التحولات الهائلة في بيئة السياسة العالمية، خلا بعض التعديلات الطفيفة في صياغة بعض نصوص مواده، والذي يعود – في حدود علم الباحث – إلى تعارض اعتماد أي تعديلات جوهرية مع الحفاظ على مكتسبات ومصالح القوى المشرفة على صياغة ووضع الميثاق التأسيسي، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية.

فعلى النقيض من الاعتقاد السائد بأن مهمة البنك الدولي الحد من الفقر بالبلدان النامية و/أو مساعدة البلدان النامية على مواجهة تحديات الفقر، وتوسيع نطاق المنافع المتأتية من التنمية المستدامة، عبر تبني رسالة مكافحة الفقر، وتحسين الظروف المعيشية للأشخاص في العالم النامي، فإن مهمة البنك

الدولي كما تصورها منتصرو الحرب العالمية الثانية هي المساعدة في إعادة إعمار وبناء أوروبا، وبشكل جزئي (ثانوي) تعزيز النمو الاقتصادي لبلدان الجنوب التي كان معظمها لا يزال مستعمرات، ليتم لاحقا توسعة مضامين ونطاق هذه المهمة الثانية التي سميت "تنمية"، وهذا ما تؤكده أهداف ومقاصد البنك الدولي، والتي حددتها المادة رقم 01 من الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي، التي أكدت صراحة – ولا تزال تؤكد إلى يومنا هذا – في فقرتها الأولى بأن هدف البنك الدولي هو المساعدة في إعادة إعمار وتنمية أراضي واقتصاديات الدول الأعضاء المدمرة جراء الحرب، وتشجيع تطوير المرافق والموارد الإنتاجية للبلدان الأقل نموا.[1]

وعلى هذا الأساس، فإنه من المثير للدهشة والاستغراب، عدم إجراء أي تعديلات على المادة الأولى من الميثاق التأسيسي للبنك الدولي، تشير إلى تبني البنك الدولي لرسالة مكافحة الفقر، وتوسيع نطاق المنافع المتأتية من التنمية المستدامة، كهدفين استراتيجيين يتوافقان مع أهداف الألفية الثالثة المعلنة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والإبقاء على الصياغة الحالية للفقرة الأولى التي انتفت ظروفها، ولا تعبر عن غايات وطموحات بلدانه الأعضاء التي انظمت في فترة لاحقة على صياغة الميثاق، كما أن الفقرات التالية من المادة الأولى أكدت على تشجيع استثمارات القطاع الخاص الأجنبية، ونمو التجارة الدولية، عبر تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية (لأغراض إنتاجية) ... لتختتم المادة الأولى بالتأكيد على استرشاد البنك الدولي بهذه الأهداف في جميع قراراته، وكلها توحي صراحة بأنها صممت لتلبية حاجات بلدان الشمال، وإثراء حفنة من الشركات العالمية متعددة الجنسية في القطاعات التي تركز عليها مشروعاته، كما أن عبارة (لأغراض إنتاجية for productive purposes) تؤكد بأن تلكم المشاريع صممت لتحسين قدرات الجنوب على التصدير إلى الشمال، لصالح البلدان – الرأسمالية الأكثر تصنيعا – المساهمة وشركاتها، واستغلال شعوب البلدان المتخلفة ومواردها الطبيعية، وهو ما أثبته الواقع فيما بعد، إذا أخذنا في الاعتبار أنه خلال العقدين التاليين لإنشاء مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير لم يتم اعتماد أية مشاريع خاصة بمجالات التعليم، والصحة، وإمدادات المياه الصالحة للشرب، ومعالجة مياه الصرف الصحي.[2]

وعلى هذا الأساس، فالمادة الأولى من الميثاق التأسيسي للبنك الدولي بحاجة إلى مراجعة وإعادة صياغة تدمج المجالات/الأبعاد الاجتماعية والتنموية والبيئية ضمن أغراض ومقاصد البنك الدولي، لتعزيز التزامه، وضمان مسؤوليته، وتقوية مساءلته في هذه المجالات من جهة، ومن جهة أخرى، تدعيم شرعية أعماله وتعزيز مصداقيته، وبناء الثقة بشأن أهدافه ومقاصده، فضلا عن ضمان مواءمتها لاحتياجات

[1] إريك توسان، مرجع سبق ذكره، ص 28، و:
- International Bank For Reconstruction and Development, « Articles of Agreement (As amended effective June 27, 2012) », World Bank Publications, Washington DC, 2012, p 03.

[2] إريك توسان، مرجع سبق ذكره، ص 28.

وظروف المرحلة الراهنة وتحدياتها المستقبلية.

لقد خضعت ترتيبات الاتفاقيات التأسيسية لمجموعة البنك الدولي(*)، إلى وقت إنشاء هذه المؤسسات، وبالذات مؤسسات: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية، والمؤسسة الدولية للتنمية (1945م و1956م، و1960م على التوالي) حين كان النظام الاستعماري لا يزال قائما، إلا أنه لم يعد من المنطقي والمفهوم استمرار هذه الترتيبات في القرن الواحد والعشرين، فعلى صعيد نظام التصويت، يوضح توزيع الأصوات نية الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا آنذاك للهيمنة على مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ففي عام 1947م، كان لهذين الدولتين معا زهاء 50 في المائة من الأصوات (34,23 في المائة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، و14,17 في المائة لبريطانيا)، كما كان يرسم توزيع الأصوات حسب الفئات الرئيسية من البلدان والمناطق (الأقاليم) صورة لموازين القوى آنذاك (1947م)، فقد استحوذت 13 دولة رأسمالية الأكثر تصنيعا على أكثر من 70 في المائة من الأصوات، في حين كان نصيب القارة الإفريقية لا يتعدى 02,34 في المائة من حقوق التصويت موزعة على (أربع) دول مستقلة وهي: مصر، واتحاد جنوب إفريقيا (الخاضع لقوة عنصرية بيضاء أرست بعد عام (1948م) نظام الفصل العنصري)، وإثيوبيا، و(ليبيريا)، في حين كانت سائر البلدان الإفريقية لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية، أما قارة آسيا فقد كان نصيبها 11,66 في المائة موزعة على ثلاثة (03) بلدان أعضاء وهي: الصين برئاسة "شيانج كاي شيك Chiang Kai-shek" حليف الولايات المتحدة آنذاك، والفلبين، والهند، في حين حصل الشرق الأوسط على 02,24 في المائة من الأصوات موزعة على تركيا، وإيران، والعراق، وسوريا، ولبنان، في حين كان نصيب أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي 08,38 في المائة من الأصوات، والتي كانت منطقة تعد متحالفة بشدة مع الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

بعد ذلك عرف النظام العالمي تطورات سياسية واقتصادية على مدى قرابة ثمانية عقود التي تلت إنشاء البنك الدولي (1945-2022م)، لعل أبرزها: أفول النظام الاستعماري، واستقلال أغلب الدول المستعمرة، فضلا عن بروز اقتصاديات ناشئة وصاعدة، تنافس الولايات المتحدة، وتتفوق أحيانا على اقتصاديات الدول الأوروبية نفسها كالصين مثلا، خاصة بعد نجاح القيادة الصينية في المواءمة بين نظامي الإنتاج الاشتراكي والرأسمالي، حيث شهد على إثرها الاقتصاد الصيني قفزات متتالية، لينمو منذ عام 1978م بأكثر من 70 مرة، ليتخطى الناتج القومي عتبة 05,6 تريليون دولار أمريكي حاليا، فعلى سبيل المثال: ارتقى الاقتصاد الصيني بين عامي 2005-2012م، من الترتيب الخامس إلى الترتيب الثاني، ومن نسبة 05 في المائة إلى 11,5 في المائة من الناتج العالمي الإجمالي، وتتراوح نسبة النمو الصيني بين 08,5 إلى 11 في المائة سنويا (هذه التقديرات قبل جائحة كورونا)، مقابل 01,9 إلى 02,5 في المائة لنظيره

[1] إريك توسان، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

* سيتم تناول ومناقشة الاتفاقيتين التأسيسيتين لمؤسستي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية على سبيل المثال – لا الحصر – باعتبارهما الأكثر تأثيرا في تمويل برامج ومشروعات التنمية، وضمان تدفق الاستثمارات، وتطوير القطاع الخاص.

الأمريكي، واستنادا إلى نسب النمو هذه، فقد كان البنك الدولي يقدر بأن الناتجين سيتساويان العام 2021م، محققين 21,6 تريليون دولار أمريكي للولايات المتحدة، و 21,8 تريليون دولار أمريكي للصين (طبعا كان يمكن أن تتحقق هذه التقديرات لولا تزامنها العجيب مع ذروة جائحة كورونا، فهل كان هذا التزامن من عجائب الصدف، أم أنها مقصودة ؟؟!)، لكن التقديرات تشير بأن الناتجين سيصبحان في عامي 2036م و2045م: 33,6 و43,9 تريليون دولار أمريكي للولايات المتحدة، مقابل 69 و127,8 تريليون دولار أمريكي للصين، أي حوالي ثلاثة أضعاف الناتج الأمريكي الإجمالي، وكلها مؤشرات تفيد بتخطي الاقتصاد الصيني للاقتصاد الأمريكي بمراتب كبيرة، وهو ما جعل الولايات المتحدة متخوفة من الصعود الصيني، وبالذات منذ أن أصدر صندوق النقد الدولي تقريره السنوي عن الاقتصاد العالمي عام 2014م، حيث ورد في التقرير عبارة " أمريكا الآن رقم إثنان" ذلك بأنه وفقا لتقديرات الصندوق، وصل حجم الاقتصاد الأمريكي إلى 17,4 تريليون دولار أمريكي، بينما بلغ حجم الاقتصاد الصيني 17,6 تريليون دولار أمريكي، رغم تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني جراء الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008م.[1]

ورغم قيام البنك الدولي باعتماد زيادات في الحصص، واجراء عملية إصلاح الصوت الأخيرة، والتي امتدت على مرحلتين أساسيتين (أكتوبر 2008م، وأفريل 2010م)، حققت تحولا كليا في القوة التصويتية بلغت 04,59 نقطة مئوية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية والصاعدة، إلا أنه كان تعديلا متواضعا للغاية للقوة التصويتية، ولا يتماشى مع خيارات وأهداف البنك الدولي، ومساهميه الكبار في مواءمة قوة التصويت مع حقائق التطور السريع للاقتصاد العالمي "متعدد الأقطاب"، ولا تعكس إلى حد كبير الوزن الاقتصادي لقوى دولية ناشئة بحجم الصين مثلا، ذلك بأنه لا يزال يترك للصين أصواتا صغيرة جدا مقارنة بحجمها في الاقتصاد العالمي، فعلى أساس تعادل القوة الشرائية (Purchasing-Power-Parity) لديها 18,6 في المائة من الاقتصاد العالمي، أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية، ويبلغ عدد سكانها أربع مرات (4,3) ضعف عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك فإن هذه الأخيرة لديها أكثر من ثلاثة أضعاف (3,34) القوة التصويتية للصين، وعلى هذا الأساس، فإن القوة التصويتية، وامتلاك الحصص أو حيازة الأسهم، لا يجب أن تعتمد فقط على الوزن النسبي للبلد في الاقتصاد العالمي، بل يجب أن تتضمن معايير أخرى كحجم الدولة السكاني، وحجم مبادلاتها التجارية و/أو نصيبها من التجارة العالمية، وهي التي يجب إدراجها في أحكام المادة الثانية من الاتفاقية المنشئة (الميثاق التأسيسي) الخاصة بالعضوية في البنك الدولي ورأس ماله، من خلال تعديل أحكام المادة الثانية، لاسيما الأقسام الثانية والثالثة والسابعة منها، وفي هذا الإطار، فإن من بين المقترحات التي تبدو معقولة ومنصفة إلى حد كبير، المقترح الذي ينادي بالانتقال من مبدأ عدم المساواة في العضوية والتصويت والحصص، إلى مبدأ

[1] فتيحة فرقاني، "العلاقات الأمريكية الصينية: هل ستتجه نحو حرب باردة جديدة؟"، **المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 06، العدد 01، جوان 2022، ص ص 325-326.

المساوة النسبية التي تعبر عن عنصر السيادة، وتأخذ بعين الاعتبار الوزن الاقتصادي والحضاري للدولة العضو، بحيث تكون القوة التصويتية للدولة مكونة من ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يشكل 30 في المائة، ويبرز التماثل في عنصر السيادة بين جميع الدول الأعضاء، والجزء الثاني يمثل 20 في المائة، ويرتبط بحجم الدولة السكاني، باعتبار أن العنصر الإنساني و/أو البشري هو المستهدف من برامج وعمليات ومشروعات البنك الدولي واستراتيجياته القطرية، وهو المتأثر والمعني بسياساته وأنشطته بالدرجة الأولى، خاصة ما تعلق منها بالأبعاد والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والبيئية، أما الجزء الثالث، والذي يمثل 50 في المائة المتبقية فيرتبط بالوزن النسبي للبلد في الاقتصاد العالمي، وحجم مبادلاتها التجارية و/أو نصيبها من التجارة العالمية.[1]

إن تبني مثل هذا المقترح، يتطلب إعادة النظر في العديد من مواد الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي شديدة التقييد، وبالذات إجراء تعديلات في المواد التي تشترط أغلبية مطلقة أو خاصة، والتي تمثل عائقا أمام اعتماد أي إصلاحات مؤسسية، حيث يبدو بأن واضعي الميثاق، قد اعتمدوها مسبقا، لتكون حائلا أمام أي محاولة جادة وطموحة لإحداث تغييرات في حوكمة البنك الدولي مستقبلا، لا تتماشى مع مصالحهم في إبقاء وديمومة الهيمنة الأمريكية على إدارة المنظمة، واحكام السيطرة على الاقتصاد العالمي، ومقدرات الدول والشعوب، فزيادة رأس المال (أي زيادة حصص و/أسهم البلدان الأعضاء)، تتم بناءا على تقديرات البنك الدولي، وبأغلبية ثلاثة أرباع مجموع الأصوات، حسب نص "المادة الثانية: القسم الثاني: فقرة (ب)"، ونفس الأمر بالنسبة إلى اعتماد تعديلات على مواد الاتفاقية حسب نص المادة الثامنة التي تتطلب 85 في المائة من إجمالي القوة التصويتية، وبالتالي يتطلب تعديل مواد الاتفاقية التأسيسية موافقة مجلس المحافظين، ودعما من 60 في المائة على الأقل من الدول الأعضاء، وما لا يقل عن 85 في المائة من إجمالي قوة التصويت، والتي تم استبدالها بـ"أربعة أخماس four-fifths" قوة التصويت، بتاريخ تعديلها في 16 فبراير 1989م، والمعيار الأخير هو ما يمنح الولايات المتحدة فعليا حق النقض على اعتماد تغييرات أساسية في حوكمة البنك الدولي، لكونها تملك أكثر من 15 في المائة (15,92 في المائة وفق بيانات 2022م)[2]، من القوة التصويتية، وبالتالي، لا يمكن اتخاذ قرار بشأن تعديل المواد دون دعم وموافقة الولايات المتحدة الأمريكية، لتضيف الفقرة (ب) من المادة الثامنة بأنه على الرغم من الفقرة (أ) أعلاه، فإن قبول جميع الدول الأعضاء مطلوب في حالة إجراء أي تعديل، وهو ما ينطبق على أي زيادة محتملة في حصص البلدان، ذلك بأنه من الناحية العملية لا يمكن لأي بلد عضو

[1] علاوي محمد لحسن وصالحي هالة، "حوكمة أداء صندوق النقد الدولي ضرورة يتطلبها تعافي الاقتصاد العالمي"، **الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة**، 25-26 نوفمبر 2013م، جامعة ورقلة، الجزائر، ص ص 102-103.

[2] IBRD, « Voting Power of Executive Directors », World Bank Publications, Washington DC, Reporting on: June 27, 2022, p 01. Date visited : 02/07/2022.
https://thedocs.worldbank.org/en/doc/1da86cb968275b94ab30b3d454882208-0330032021/original/IBRDEDsVotingTable.pdf

تخفيض حصته من إجمالي الأسهم دون موافقته، وهو مبدأ يُعرف باسم "الحقوق الوقائية" (المادة الثانية من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الأقسام 2 ب و3 ب و3 ج)، والمعنى الضمني هو أنه نظرًا لأن أي إعادة تنظيم للقوة التصويتية تتطلب زيادة انتقائية في رأس المال، فإنه لا يمكن إجراء إصلاح للقوة التصويتية إلا بموافقة جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 187 دولة عضوا بالإجماع.[1]

أما بالنسبة للاتفاقية المنشئة لمؤسسة التمويل الدولية فقد نصت المادة السابعة الخاصة بالتعديلات، في الفقرة (أ) بجواز تعديل مواد الاتفاقية، بتصويت ثلاثة أخماس المحافظين الذين يمارسون خمسة وثمانين (85) في المائة من المجموع الكلي لحقوق التصويت، وأخذا في الاعتبار حيازة الولايات المتحدة الأمريكية لـ 19,07 في المائة من الأصوات بحسب آخر تقديرات القوة التصويتية الصادرة في جوان 2022م، فإن معارضتها لوحدها (حق النقض و/أو الفيتو) كفيل بإبطال أي مشروع لتعديل مواد الاتفاقية التأسيسية، كما نصت نفس المادة في الفقرة (ب) بأنه بغض النظر عن الفقرة (أ) أعلاه، يكون التصويت الايجابي لجميع المحافظين مطلوبا في حالة اعتماد أي تعديل يخص: حق الانسحاب من المؤسسة المنصوص عليه في المادة الخامسة، القسم 01 ؛ حق الشفعة the Pre-emptive Right الذي تضمنه المادة الثانية، القسم 02 (د) ؛ حدٌ و/أو القيد على المسؤولية المنصوص عليه في المادة الثانية، القسم 04.[2]

نصت الاتفاقية المنشئة لمؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في المادة الرابعة، القسم 10، وتلك الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية في المادة الثالثة، القسم 09، على حظر انخراط المؤسستين في الأنشطة السياسية، وبالتالي حظر تدخلهما وموظفيهما في الشؤون السياسية لأي دولة عضو، وألا يتأثروا في قراراتهم بالطابع السياسي للعضو أو الأعضاء المعنيين، بحيث توضع فقط الاعتبارات الاقتصادية موضع الاعتبار في قراراتهم من أجل تحقيق الأهداف والمقاصد المنصوص عليها في المادة الأولى[3] ؛ ولكن من الناحية العملية، وبالذات البنك الدولي – كما سبق تناوله في موضع سابق من الدراسة – تم توظيف سياساته وبرامجه ومشاريعه، لأغراض سياسية وأيديولوجية كالتحيز التجاري، وازدواجية المعايير، ودعم الأنظمة التسلطية لاحتواء تطور الحركات المعادية لهيمنة القوى الغربية والرأسمالية كالحركات الراديكالية الشيوعية واليسارية والاسلامية، كما لم يعد في الإمكان الاستمرار في التغاضي عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي تمارسها الأنظمة التسلطية القمعية المستفيدة من برامج وقروض البنك الدولي، علاوة على أنه ليس ثمة ما يدعو إلى اعتبار تعزيز حقوق الإنسان، وحماية البيئة، يندرج ضمن نطاق "النشاط السياسي" المحظور للبنك، ذلك بأن جميع الدول الأطراف في النظام الأساسي للبنك الدولي، هي أيضا

[1] International Bank For Reconstruction and Development, « Articles of Agreement », Op.Cit, p04, and pp 18-19.

[2] International Finance Corporation, « Articles of Agreement (As amended effective June 27, 2012) », World Bank Publications, Washington DC, 2012, p 12. And : IFC, « Voting Power of Directors », World Bank Publications, Washington DC, Reporting on: June 17, 2022, p 01. Date visited : 02/07/2022.
https://thedocs.worldbank.org/en/doc/acff11167280c724a8f7d9158164919a-0330032021/original/IFCEDsVotingTable.pdf

[3] International Bank For Reconstruction and Development, « Articles of Agreement », Op.Cit, p 10. And International Finance Corporation, « Articles of Agreement », Op.Cit, p 05.

أعضاء في منظومة الأمم المتحدة المتضمنة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان OHCHR ومجلس حقوق الإنسان ... وجميعها ملزمة بميثاق الأمم المتحدة، والعديد من معاهدات حقوق الانسان، كما تأثرت سياسة اقراض البنك الدولي بالاعتبارات السياسية والجيوسراتيجية، عبر التماهي مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في التصنيف الاستثماري أو تقديم القروض والمساعدات أو فرض العقوبات من خلال تجميد و/أو وقف تقديم القروض والمساعدات... والتي آخرها تجميد البنك الدولي لبرامجه ومشروعاته في روسيا على خلفية النزاع الروسي الأوكراني الممتد منذ عام 2014م، إذ أصدرت مجموعة البنك الدولي بيانا بشأن برامجها في روسيا وبيلاروسيا، بتاريخ 02 مارس/آذار 2022م، مفاده بأن مجموعة البنك الدولي لم توافق على أية قروض أو استثمارات جديدة لها في روسيا منذ عام 2014م، كما لم توافق كذلك على أية قروض لبيلاروسيا منذ منتصف عام 2020م، وحسب ذات البيان، فإنه في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، والأعمال العدائية ضد الشعب الأوكراني، أوقفت مجموعة البنك الدولي على الفور جميع برامجها في روسيا وبيلاروسيا ؛ وفي المقابل، تقدم المجموعة بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي الدعم لأوكرانيا، على صعيدي التمويل والسياسات، وإعداد مجموعة تدابير داعمة بقيمة 03 مليارات دولار أمريكي لدعم الميزانية، وتقديم دعم عاجل لقطاعي الصحة والتعليم، وتعبئة التمويل من العديد من الشركاء في التنمية، فضلا عن تقييم التأثير الاقتصادي والمالي للصراع وتدفقات اللاجئين على بلدان المنطقة والعالم.[1]

على صعيد مجلس الإدارة التنفيذي (مجلس المديرين التنفيذيين)، فقد كان يتكون من 12 مديرا تنفيذيا على النحو المنصوص عليه في مواد اتفاقية البنك الدولي للإنشاء والتعمير (المادة الخامسة، القسم 4 ب)، حيث منح أكبر خمسة مساهمين في رأس مال البنك الحق في تعيين مدير تنفيذي خاص بهم، بينما تم انتخاب السبعة الآخرين من قبل مجموعاتهم المنتخبة (على أساس الدوائر الانتخابية التي يمثلونها) [2]، وعلى مدى العقود الخمسة الماضية من مسيرة البنك الدولي، ارتفع العدد الاجمالي للمديرين التنفيذيين إلى 25 مديرا تنفيذيا، وتعد زيادة عدد المديرين التنفيذيين المنتخبين من صلاحيات مجلس المحافظين بموجب أحكام المادة الخامسة والتي اشترطت لذلك أغلبية موصوفة (أغلبية أربعة أخماس إجمالي القوة التصويتية) وبالتالي تكفي معارضة الولايات المتحدة الأمريكية فقط، لإبطال أي محاولة لزيادة عدد المديرين التنفيذيين، ولكن الملاحظ في هذا الإطار هو زيادة عدد البلدان التي لديها الحق في تعيين مدير تنفيذي إلى ستة بلدان بإضافة الصين، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية، والتي رغم كونها دائرة انتخابية،

[1] World Bank, « World Bank Group Statement on Russia and Belarus », Statement, Washington DC, March 2, 2022, date visited : 22/06/2022.
https://www.worldbank.org/en/news/statement/2022/03/02/world-bank-group-statement-on-russia-and-belarus
and : World Bank, « Joint IMF-World Bank Group Statement on the War in Ukraine », Statement, Washington DC, March 1, 2022, date visited : 22/06/2022.
https://www.worldbank.org/en/news/statement/2022/03/01/joint-imf-wbg-statement-on-the-war-in-ukraine

[2] International Bank For Reconstruction and Development, « Articles of Agreement », Op.Cit, p 12.

إلا أنها تضم دولة واحدة، وبالتالي فهي ممثلة دائما بمدير منتخب من جنسية سعودية، وروسيا التي رغم إضافة سوريا إلى دائرتها الانتخابية لاحقا خلال الأزمة السورية الحالية الممتدة منذ عام 2011م، إلا أنها بقيت ممثلة بمدير منتخب من جنسية روسية، ليصبح عدد البلدان الممثلة بمدير تنفيذي خاص بها ثمانية بلدان، ومع ذلك لم يتم اعتماد تعديلات في أحكام المادة الخامسة من الاتفاقية التأسيسية لتتوافق مع هذه التغييرات والتطورات.

في نفس الإطار، لم تدقق الاتفاقية في طبيعة العلاقة بين المديرين التنفيذيين وفئاتهم (دوائرهم الانتخابية)، وبالذات على صعيد التصويت داخل مجلس الإدارة (مجلس المديرين التنفيذيين)، فقد نصت المادة الخامسة، القسم 04، الفقرة (ز) على حق كل مدير تنفيذي منتخب الإدلاء بعدد الأصوات المحتسبة لدائرته الانتخابية، إذ يجب الإدلاء بجميع الأصوات كوحدة واحدة،[1] وبالتالي فمجموع الأصوات الخاصة بالدائرة الانتخابية غير قابل للتجزئة، ولكن المشكلة هاهنا تكمن في كيفية ترجمة القوة التصويتية للدول الأعضاء في الدائرة الانتخابية إلى تأثير فعلي في عملية اتخاذ القرار، ذلك بأنه من الناحية الفعلية، فالمديرون التنفيذيون لا يمثلون إلا أنفسهم، وبالتالي يمكن للمدير التنفيذي من حيث المبدأ أن يدلي بصوته – الذي هو مجموع القوة التصويتية لدائرته الانتخابية – ضد وجهة نظر الأغلبية في الدائرة الانتخابية التي "يمثلها"، حيث لا توجد آليات رسمية لمساءلته، وفي هذا الإطار يوضح "فرانسوا جيانفيتي Francois Gianviti" المستشار العام السابق لصندوق النقد الدولي بأن اختيار مدير تنفيذي من قبل البلدان الأعضاء في المجموعة المنتخبة، لا يلزمه بالإذعان إلى وجهات نظرهم بشأن التصويت، كما لاحظ الباحثون بأنه من الواضح أن المديرين التنفيذيين لا يمكنهم تجزئة أصواتهم لتعكس وجهات نظر متباينة، إذا لم يكن هناك إجماع في الدائرة الانتخابية التي "يمثلها"[2] ؛ ورغم هذا فالمفترض أن المدير التنفيذي ممثل لمجموعته و/أو دائرته الانتخابية، وهو مسؤول على إيصال صوت وضمان مشاركة البلدان الأعضاء في مجلس المديرين التنفيذيين، والاضطلاع بممارسات التشاور والتنسيق بين أعضاء دائرته الانتخابية، ولكن مواد الاتفاقية لم تحدد بدقة ووضوح طبيعة الدور المناط بالمدير التنفيذي المنتخب تجاه أعضاء دائرته الانتخابية، ولا الآليات الرسمية لمساءلته، ولم تلزمه بالتعبير عن وجهات نظر أعضاء مجموعته المنتخبة (سواء بالإجماع أو بأغلبية أعضاء الدائرة الانتخابية) بشأن التصويت و/أو بشأن المناقشات غير الرسمية، لحين التوصل إلى توافق بأغلبية أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، وبالتالي، يجب تضمين هذه النقاط في مواد الاتفاقية المنشئة بدقة ووضوح، ودون لبس أو غموض.

على صعيد آخر، تنص المادة الخامسة، القسم 05، على تمتع مجلس المديرين التنفيذيين بصلاحية اختيار رئيس مجموعة البنك الدولي، وإقالته، وعلى مسؤوليته وسائر المسؤولين والموظفين أمامه، وعلى وجوب احترام كل عضو في البنك الدولي للطابع الدولي و/أو البعد العالمي للبنك، والامتناع عن جميع

[1] International Bank For Reconstruction and Development, « Articles of Agreement », Op.Cit, p 12.
[2] Jakob Vestergaard, « Voice Reform in the World Bank », Op.Cit, p 10.

محاولات التأثير على المسؤولين أو الموظفين أثناء تأديتهم لواجباتهم، ولكن من الناحية العملية – كما تم الإشارة إليه في موضع سابق – فرئيس مجموعة البنك الدولي معين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ودور مجلس المديرين التنفيذيين مقتصر على التزكية والموافقة (دور رد الفعل وليس المبادر بانتخاب الرئيس)، وهو بعد ذلك مسؤول فقط أمام رئيس الولايات المتحدة والكونغرس الأمريكي، وبالتالي لابد من تفعيل نص المادة الخامسة، القسم 05، من الاتفاقية، ولا تبقى مجرد حبر على ورق، حتى تعود للبنك الدولي مصداقيته، ويتم ضمان نزاهته، عبر عملية اختيار مفتوحة وشفافة، وقائمة على الجدارة.

على صعيد آخر، أكدت المادة السابعة من الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمادة السادسة من الاتفاقية المنشئة لمؤسسة التمويل الدولية، على تمتع المؤسستين وموظفيها بمجموعة من الامتيازات، والحصانات، وبوضع قانوني إزاء الاجراءات القضائية، وبالذات حصانات وامتيازات كبار الموظفين والموظفين، والتي من بينها تمتع مسؤولي وموظفي المؤسستين – وسائر مؤسسات مجموعة البنك الدولي الأخرى – بالحصانة من الدعاوى القضائية فيما يتعلق بالتصرفات التي يقومون بها بصفتهم الرسمية، ومع إضافة أن وثائق مجلس الإدارة الأكثر ملاءمة للمطالبة بمساءلة المديرين التنفيذيين، تظل سرية لفترات متباينة (10 أو 20 عاما)، قبل إتاحتها للاطلاع العام، في حين قد لا تتجاوز مدة توليهم لمنصب مدير تنفيذي العامين، فإنه وبالنتيجة: ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب، والحصانة ضد المساءلة والمحاسبة، في ضوء عدم كفاية آليات المساءلة الداخلية المعتمدة كما تمت الإشارة إليه سابقا.

ومن كل ما تقدم، يمكن القول بأن مواد الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكذا مؤسسة التمويل الدولية – وبالذات الأغلبية الكبيرة المطلوبة لاعتماد العديد من التغييرات والإصلاحات في حوكمتهما – قد أثبتت أنها تشكل عائقا كبيرا أمام اعتماد أي إصلاحات مؤسسية، ورغم تحقيق إصلاحات محدودة في القوة التصويتية – كما تم بيانه – إلا أن التساؤل الجوهري في هذا الموضع، يظل حول ما إذا كانت مواد الاتفاقية شديدة التقييد ستجعل تعديل و/أو تكييف حوكمة البنك الدولي أمرا صعبا، لدرجة تستحيل معها قدرة البنك الدولي على إعادة تشكيل نفسه و/أو إعادة تعريف دوره، ليستجيب لاحتياجات وتطلعات القوى الصاعدة في الاقتصاد العالمي، كما أن العديد من أحكام مواد الاتفاقية أضحت متقادمة وبحاجة إلى تعديل وتصحيح، كنص المادة الرابعة، القسم 10، من الاتفاقية المنشئة لمؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمادة الثالثة، القسم 09، من الاتفاقية المنشئة لمؤسسة التمويل الدولية، والتي مضمونهما حظر انخراط المؤسستين في الأنشطة السياسية، وبالنتيجة: فالمطلوب ضرورة اعتماد تعديلات وإصلاحات جوهرية في نصوص مواد الاتفاقيات المنشئة والقوانين By-Laws الخاصة بمجموعة البنك الدولي، تناسب وتتوافق مع التغيرات السياسية والاقتصادية العالمية، وتغيرات موازين القوى الدولية، وتستجيب لاحتياجات ومصالح وتطلعات الدول النامية والاقتصاديات الصاعدة.

المطلب الثاني: مراجعة المنطلقات الفكرية و/أو الأيديولوجية لمجموعة البنك الدولي:

خضعت أنشطة وعمليات البنك الدولي، وقراراته الرئيسية، (بالإضافة إلى توأمه صندوق النقد الدولي)، منذ انطلاقها لتوجُهَات و/أو توجيهات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وبدرجة أقل (أحيانا) لبعض الحكومات الأوروبية (كبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا بشكل خاص) وكذا اليابان التي أمكن لها أحيانا إبداء رأيها، ومن النادر جدا حدوث الخلافات بين الإدارة الأمريكية ورؤساء البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، ومنذ سبعينيات القرن الماضي، التزم البنك الدولي بفلسفة اقتصاد الحرية المطلقة، المتوافقة مع توصيات إجماع واشنطن النيوليبرالية، حيث تهدف الأجندة الخفية لإجماع واشنطن إلى المحافظة على هيمنة وزعامة الولايات المتحدة عالميا، وتحرير الرأسمالية من القيود المفروضة عليها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والناتجة عن الحركات الاجتماعية القوية في البلدان المتقدمة والنامية، كما ينطوي إجماع واشنطن على تكثيف "الأنموذج الإنتاجوي".

وفي هذا الإطار، عزز البنك الدولي بالتوافق مع توأمه صندوق النقد الدولي، في العقود الأخيرة الماضية، ووفقا لإجماع واشنطن، وسائل ضغطهما على بلدان كثيرة مستفيدين من الوضع الناجم عن أزمة الديون، حيث قام البنك الدولي بتطوير فروعه ممثلة بمؤسسات: التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، ضمن شبكة معقدة، ومترابطة فيما بينها بإحكام، فعلى سبيل المثال: تمنح مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD)، قرضا بقيمة 30 مليون دولار أمريكي، بشرط خصخصة منظومة التوزيع والصرف الصحي، وبالنتيجة، تباع الشركة العمومية لاتحاد شركات خاصة، نجد ضمنها – وكأن الأمر صدفة – مؤسسة التمويل الدولية (كممول أو شريك مساهم)، وتكون استثمارات هذه الشركات الخاصة أو إحداها مؤمنة بضمان ضد المخاطر غير التجارية من قبل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وعندما يتدمر ويحتج السكان المتضررون من تداعيات هذه الخصخصة، ضد الزيادة الحادة في الأسعار، أو ضد تردي مستوى جودة الخدمات، وتنقلب السلطات الحكومية ضد جشع الشركات العالمية، أو أحد فروع الشركة متعددة الجنسية النَهَابة، تسند تسوية النزاع إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، قاضيا وطرفا معا، وعلى هذا الأساس، نصل إلى وضع تسيطر فيه مجموعة البنك الدولي على جميع المستويات: 1) تنفيذ عمليات الخصخصة وتمويلها (البنك الدولي) ؛ 2) الاستثمار في الشركة المخصخصة (مؤسسة التمويل الدولية) ؛ 3) ضمان هذه الشركة (الوكالة الدولية لضمان الاستثمار) ؛ 4) تسوية المنازعات الاستثمارية (المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار).[1]

يعد التعاون الأوثق بشكل متزايد بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، جزءا من أجندة إجماع واشنطن، بحيث تشكل معا أذرعه المؤسسية – أو كما يصطلح عليه في عديد

[1] إريك توسان، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

الأدبيات بثالوث إجماع واشنطن النيوليبيرالي) – وتهدف الأجندة المعلنة لإجماع واشنطن، تقليص الفقر بالنمو الاقتصادي، وحرية عمل قوى السوق، وتشجيع التبادل الحر، والحد من تدخل الدولة إلى أقصى حد، في حين تروم الأجندة الخفية و/أو غير المعلنة، المطبقة في الواقع، إلى إخضاع المجالين العام والخاص لكل المجتمعات الانسانية لمنطق السعي الحثيث إلى أقصى حد من الأرباح في إطار الرأسمالية، وبالنتيجة، يؤدي – وقد أدى بالفعل – تنفيذ الأجندة الخفية لهذه الأيديولوجية إلى **إعادة إنتاج الفقر بدل تقليصه، وتعميق صنوف التفاوت وعدم المساواة، ويفضي إلى الركود، أو حتى تدهور شروط حياة غالبية سكان العالم، إلى جانب تركز متعاظم للثروة عند أقلية (نخبة عالمية مهيمنة على ثروات ومقدرات دول وشعوب العالم)، كما أن السياسات النيوليبرالية غير محتملة، ليس فقط بسبب كلفتها البشرية، بل كذلك بسبب الاضرار البالغ بالتوازنات البيئية، والتي ترتكز بصفة أساسية في البلدان النامية والفقيرة، والتي تعرض مستقبل البشرية ذاتها للخطر بسبب تزايد المخاطر البيئية، والكوارث الطبيعية، والتغيرات المناخية، وتداعياتها على نوعية حياة الناس (تزايد معدلات الفقر، وتقليص إمكانيات التنمية المستدامة و/أو تدهور البيئة كسبب ونتيجة للفقر/عولمة الأزمة البيئية)**،[1] ومن مفارقات توظيف هذه الأجندة الخفية، قيام الحكومات المتحالفة مع الشركات العالمية متعددة الجنسيات – باسم إنهاء ديكتاتورية الدولة (الدولة التدخلية في الاقتصاد والسوق)، وتحرير قوى السوق – باستعمال ضغوطات وإكراهات المنظمات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بموجب سياسات المشروطية، لفرض أنموذجها على الشعوب.[2]

وعطفا على ما سبق، فقد أدى التطبيق الصارم لأطروحات وأفكار الأيديولوجية النيوليبرالية، بضغط من سياسات المشروطية لصندوق النقد والبنك الدوليين، إلى تنامي التفاوت المادي بين الدول (وحتى داخل الدول)، وكذلك بين الشركات الخاصة، وهو ما أفضى إلى طرح التساؤل بخصوص الآفاق المستقبلية للأمن الإنساني، حول ما إذا كانت الآليات القائمة لمواجهة الفقر، وترقية تنمية أوسع، ملائمة لهذه المهمة، طبعا تم تطبيق أنموذج نيوليبرالي متميز للتنمية، وهو الانموذج الذي تم تطويره في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، من قبل مؤسسات الحوكمة العالمية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، الأنموذج الذي يضع إيمانه في السوق بدلا من الدولة، والذي يركز على النمو الذي يقوده التصدير المؤسس على حرية حركة رأس المال، والذي يتطلب معدلات نمو عالية ومستديمة لتحقيق هدف تقليص الفقر، إنه أنموذج نابع من أيديولوجية تحاول إضفاء شرعية عالمية لتصور معين عن الحرية، مؤسس على سلطة الخواص (Privat Power)، وتهاجم المجال العام والأفكار المتصلة به مثل المجتمع والجماعية، وتسوق مجموعة من المعايير الغربية المحلية على أنها معايير عالمية، بمشاركة منظمات

[1] إريك توسان، **المال ضد الشعوب: البورصة أو الحياة**. تر: عماد شيحة ورندة بعث، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 2006، ص 57.

[2] إريك توسان، **طغيان البنك العالمي**. مرجع سبق ذكره، ص 14.

مالية دولية كمجموعة البنك الدولي، وبنوك تنمية متعددة الأطراف، وأغلبية الحكومات التي تتبنى هذه المعايير، وتتشارك هذه القيم، وهو ما يضفي شرعية كبيرة على أعمال المقرضين الخواص، والشركات عبر الوطنية، وبالنتيجة، تم تقديم الأيديولوجية النيوليبرالية عبر العالم، على أنها المقاربة الأمثل للتنمية، يتم على أساسها ترقية الاندماج الاقتصادي العالمي، عن طريق تحرير التجارة والاستثمار والتمويل، والذي سيلي إصلاح الاقتصاديات الوطنية، وهذه الوصفات المقدمة من قبل عدد متزايد من منظمات و/أو مؤسسات الحوكمة العالمية – على غرار مجموعة البنك الدولي – قد تم تسويقها تحت شعار "ليس هنالك من بديل"، وتحاول تعزيز شرعيتها عبر إدماجها للغة والأفكار والقيم المنافسة، بحيث تقدم مصطلحات التنمية المستدامة، والشفافية، والمساءلة التي يتم إدماجها في الأنموذج التنموي النيوليبرالي أمثلة عن هذا التوجه، وبالنتيجة، فهذه النظرة العالمية المهيمنة، قد أضفي عليها شرعية خاطئة، بالنظر إلى التباعد الصارخ بين وصفاتها النظرية، ونتائجها العملية، ففي خضم تطبيقها كسياسة تنموية عالمية، تم تعميق التفاوتات وعدم المساواة بين الدول، وداخلها، وأكثر من ذلك محاولة شرعنة التفاوت وعدم المساواة، واعتبارها أمرا مرغوبا فيه، في مقابل تهميش الرؤى والقيم المنافسة ومحاولة القضاء عليها، وهذا واضح عبر مجموعة واسعة من المسائل والمجالات التي تشمل التنمية، والتمويل، والتجارة، والمساعدة، والسياسة الاقتصادية عموما، وكذلك البيئة، وحقوق الانسان، والقانون ....[1]

بدأ التجسيد الفعلي لأطروحات التنمية النيوليبرالية، من خلال الوصفات المقدمة من قبل المنظمات المالية الدولية، على غرار البنك الدولي، عبر "إصلاح الاقتصاديات الوطنية" في سياق ما عرف ببرامج "التكييف الهيكلي Structural Adjustment" التي اعتمدها البنك الدولي منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، عبر مزيج من الآليات ممثلة بالحوار مع البلدان المتعاملة معه (أصحاب المصلحة)، والخدمات التحليلية والاستشارية، والإقراض القائم على سياسة البنك الدولي (الإقراض لأغراض التكيف)، والتي تعد – من وجهة نظر البنك الدولي – الأداة الاكثر فعالية لدعم الإصلاحات الهيكلية لأعضاء البنك الدولي المقترضين باعتبارها تجمع بين الحوار القطري، والمساعدة الفنية، والأسس التحليلية للإصلاحات مع "المساعدة المالية"، وقد تم اعتماد آلية الإقراض لأغراض التكيف في البداية لمساعدة البلدان النامية على تعديل موازين مدفوعاتها – بالتوازي مع برامج صندوق النقد الدولي– والتي تأثرت سلبا مع صدمة أسعار النفط عام 1979م، حيث بلغت قيمة قروض البنك الدولي لأغراض التكيف ودعم برامج الإصلاح الهيكلي خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي أكثر من 27 مليار دولار أمريكي، شملت أكثر من 190 قرضا في 64 دولة، وقد مثل هذا الشكل من الإقراض 17 في المائة من إجمالي قروض البنك الدولي، لتبلغ 346 عملية إقراض بقيمة 72 مليار دولار أمريكي في 98 دولة، خلال عقد تسعينيات القرن الماضي،

[1] كارولين توماس، " الحوكمة العالمية، التنمية، والأمن الإنساني: استكشاف الروابط"، تر: محمد الصديق بوحريص، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. العدد 02، جانفي 2012، ص ص 175-176، وص ص 186-188.

والتي مثلت 29 في المائة من إجمالي قروض البنك الدولي خلال نفس الفترة.[1]

لم تحقق أغلب – إن لم تكن كل – قروض برامج التكييف الهيكلي لعقدي ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي أهدافها، كما قوبلت بالنقد من قبل مجتمع التنمية (البلدان المدينة، والمنظمات غير الحكومية، والباحثين)، لعل أبرزها: [2]

– هذه الإصلاحات مفروضة على البلدان بالإكراه، وتتعارض مع الأهداف الوطنية و/أو المحلية للبلدان الأعضاء المعنية بها، والتي لم تشارك بفعالية في اعتمادها وتصميمها، وبالتالي فهي تفتقر للإحساس بملكية السياسات والبرامج والإصلاحات المعتمدة من قبل البنك الدولي.

– افتقار الإصلاحات للبعد الإنساني، حيث زاد خفض الإنفاق العام من معاناة الفقراء وبؤسهم.

– تركيز الاهتمام على تصحيح الأسعار النسبية، لم يول الاهتمام الكافي لضعف القدرات المؤسسية.

– من خلال تقديم المساعدة المالية، كان البنك الدولي "يشتري buying" الإصلاحات، فلو كانت الإصلاحات جيدة، فلا حاجة للمال.

كانت مثل هذه الاتهامات خطيرة لمنظمة تنمية رائدة، تفخر بتعزيز استدامة النمو، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم، وهو ما دفع بالبنك الدولي إلى إجراء تقييم داخلي خاص به، خلص إلى أن تعزيز النمو ودعم التنمية الشاملة يتطلب تنويعات ووصفات مختلفة للإصلاحات الهيكلية، كما أن وجود إطار اقتصادي كلي مستقر، شرط أساسي لنجاح الإصلاحات الهيكلية، كما أن تنفيذ الإصلاح وتعافي النمو قد يستغرق وقتا أطول بكثير مما هو متوقع، خاصة بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، كما خلصت بعض الأبحاث والدراسات (ماكجليفراي McGillivray (2003)، وبوتكيويتز ويانيكيا Butkiewicz and Yanikkaya (2005)، ورودريك Rodrik, (2008)، وسميثس وناك Smets and Knack (2014)) إلى أن برامج التكيف المدعومة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لم تحفز النمو الاقتصادي في البلدان المطبقة له إلا في بعض الحالات – وبشكل نسبي – ويعزى السبب حسبهم إلى سوء تصميم البرامج، وسوء اختيار السياسات، كما أن وجود الكثير من شروط السياسة (سياسات المشروطية) في قروض البنك الدولي لم تكن فعالة و/أو بنّاءة للغاية في تحسين السياسات الاقتصادية للبلدان المتلقية للقروض ؛ ومع كل ذلك استمر البنك الدولي – بتأثير من أطروحات النيوليبرالية – في الادعاء بأن الفقراء الدين عانوا من الركود الاقتصادي خلال الفترة الانتقالية لتطبيق الإصلاحات – النيوليبرالية – سيستفيدون من منافع ومكاسب سياسات التكيف على المديين المتوسط والطويل (والحال أنهم سيكونون جميعا موتى على المدى الطويل !!!)، كما أن انخفاض إجمالي الاستثمارات العامة والخاصة خلال عملية التعديل الهيكلي كانت متوقعة، ذلك بأن الاستثمارات العامة في مجملها كان توجيهها خاطئا و/أو غير مستدام، وعادة ما

[1] Vinaya Swaroop, « World Bank's Experience with Structural Reforms for Growth and Development », **Macroeconomics and Fiscal Management (MFM) Global Practice Discussion Paper No. 11**, World Bank Publications, Washington, DC, 2016, p 02.

[2] Ibid, p 05.

يستغرق تعافي الاستثمار الخاص وقتا أطول، لأنه مرتبط بمصداقية واستدامة الإصلاحات، كما دافع البنك الدولي عن قناعته بأن برامج الإقراض السريع Programs of quick-disbursing lending، كان أكثر فعالية في معالجة اختلالات موازين المدفوعات وتشوهات السياسات (حصص الاستيراد، ودعم الأسعار)، في حين أن العديد من الاصلاحات (إعادة هيكلة القطاع المالي، وإعادة هيكلة المؤسسات العامة والخاصة...) تتضمن تغييرات تنظيمية على درجة عالية من التعقيد، ما يجعلها تستغرق وقتا أطول عبر عملية تسلسلية طويلة الأمد، ليقرر بعدها بأن ثمة حاجة لمقاربة أكثر مرونة لتقديم الدعم الفني، كما بينت بحوث للبنك الدولي بأنه يمكن تنفيذ الإصلاحات بفعالية واستدامة إذا كانت جزءا من برنامج صممته الحكومة، بشكل يعزز من التزامها القوي بالبرنامج، ويعزز شعورها بملكيته، مع إدراك البنك الدولي – ولو بشكل متأخر – بضرورة إجراء أبحاث وتحليلات مفصلة للآثار الاجتماعية لإصلاحاته، ومحاولة تخفيف الانعكاسات السلبية المرتبطة بخفض الإنفاق العام، ورفع الدعم، وخصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية على الفقراء والفئات الهشة من المجتمع، وتضمين تدابير لحمايتهم من خلال التدخلات الهادفة في النفقات الاجتماعية وشبكات الأمان و/أو الضمان الاجتماعي Social expenditures and safety nets.[1]

ولكن، ما أغفله البنك الدولي، و لم يذكره – ولن يذكره الآن أو مستقبلا – هو الطعن جذريا في مفهوم التنمية وثيق الارتباط بالأنموذج النيوليبرالي، الذي يعتبر تعزيز الحقوق الإنسانية عقبة أمام النمو المنشود – وبعيد المنال الذي قد يرقى إلى درجة الاستحالة – ويرى في المساوة عائقا أو حتى خطرا، وقد ثبت لاحقا فشل تحسين ظروف معيشة الناس بواسطة المديونية العامة الناتجة عن قروض التكيف الهيكلي وبرامج ومشروعات البنك الدولي، حيث ادعى البنك الدولي بأن تنمية البلدان النامية تتحقق من خلال اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث وفقا للنظرية الاقتصادية السائدة، والمعتمدة لدى النيوليبراليين، يعزى تأخر تنمية الجنوب إلى نقص رؤوس الأموال المحلية (نقص الادخار المحلي)، وبالتالي، يتعين على البلدان في تحقيق التنمية، أو تسريعها، اللجوء للرساميل الخارجية عبر ثلاث طرق: عبر الاستدانة الخارجية، ومن خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، وعن طريق زيادة الصادرات للحصول على العملة الصعبة لتمويل شراء السلع الأجنبية الضرورية لمواصلة نموها ؛ ولكن الواقع يدحض أطروحات هذه النظرية، فالبلدان النامية "المتخلفة" هي من يزود البلدان الصناعية "المتقدمة" بالرساميل، وبالذات الاقتصاد الأمريكي، باعتراف البنك الدولي نفسه، في تقاريره السابقة (تمويل التنمية العالمية Global Development Finance 2003 and 2005) إذ حسبه "تعتبر البلدان النامية – في مجملها – مقرضة صافية للبلدان المتقدمة، وقد أضحت مصدر رأس المال لبقية العالم"، إذن فالتحويلات المالية تتم من المحيط (البلدان النامية) إلى المركز (البلدان المتقدمة) (*)، فلو قامت

[1] Vinaya Swaroop, Op.Cit,pp 04-06.

* لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، أنظر: إريك توسان، **المال ضد الشعوب**. مرجع سبق ذكره، ص ص 173-218.

البلدان النامية بإنشاء بنوك تنمية دولية أو اقليمية خاصة بها، وصناديق نقد دولي خاصة بها، لربما أمكنها الاستغناء عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وسائر المؤسسات المالية الخاصة بالبلدان الصناعية المتقدمة، كما أن البلدان النامية ليس مضطرة للجوء إلى الاستدانة لتمويل تنميتها، ذلك بانه في الوقت الحاضر تفيد القروض بشكل أساسي في ضمان مواصلة تسديد ديونها، وأداة في متناول البنك الدولي لامتصاص موارد بلدان الجنوب، ولفائدة البلدان المانحة، فهو كما البلدان المانحة ليسا مؤسسة خيرية (عائدات المبالغ التي تكرسها البلدان المتقدمة لعمليات البنك الدولي، والتي تغفل وثائق البنك الدولي – متعمدة – ذكرها، أو الإشارة إليها (التدفق الراجع Flow Back))، وفي محاولة من البنك الدولي للإحاطة بأزمة شرعيته، مع احتفاظه بالتوجه نحو تعميق الاجراءات النيوليبرالية، اعتمد منذ سبتمبر 1999م، مبادرة جديدة دعاها "استراتيجية الحد من الفقر و/أو استراتيجية تقليص الفقر"، وفي الحقيقة، يتعلق الأمر بإضفاء صبغة إنسانية على برامج التكييف الهيكلي، عبر زيادة النفقات في مجالات الصحة والتعليم، ولكن من دون التخلي عن السياسات الجوهرية لبرامج التكييف الهيكلي (كتسريع خصخصة خدمات المياه، والكهرباء، والاتصالات، والنقل العمومي ؛ وخصخصة او إغلاق الشركات الصناعية العمومية في حال وجودها ؛ وإلغاء دعم المنتجات الأساسية كالخبز وغيره ؛ وزيادة الضرائب التي يدفعها الفقراء عبر تعميم ضريبة القيمة المضافة ؛ والتخلي عن إجراءات الحماية الجمركية ؛ وتحرير دخول رؤوس الاموال وخروجها ؛ وخصخصة الأراضي ؛ وسياسة استعادة نفقات الصحة والتعليم ؛ وإجبار البلدان المدينة على قبول هذه السياسات، مقابل تخفيضات مستقبلية لتسديدات الديون، ومنحها قروضا جديدة للتكييف الهيكلي، وبالنتيجة: لن تفلح مبادرات تخفيض ديون البلدان الفقيرة مرتفعة المديونية، وتسهيلات النمو، وتقليص الفقر، أكثر من سابقاتها في تقليص الفقر وتحسين نوعية حياة الناس، فمحبو الحرائق كمؤسسات بريتون وودز يوقدون حرائق اجتماعية جديدة، وينتظرون من المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية لعب دور الإطفائي، وقد اهتم البنك الدولي خلال العقدين الأخيرين بالمنظمات غير الحكومية، وبعض السلطات المحلية، في محاولة منه لكسب المجتمع المدني، واستعادة فضاء للشرعية، نتج عنها انخراط جزء من المنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية في التعاون مع البنك الدولي.[1]

كان من نتائج إجراء البنك الدولي لمراجعة نقدية ذاتية لبرامجه وسياساته، انتقال برامج إقراض التكيف مع مطلع الألفية الحالية (منذ العام 2002م) من التركيز على الأجندة الضيقة للاستقرار قصير الأجل وتصحيح الاختلالات، إلى تضمين القضايا الاجتماعية والمؤسسية، التي كانت ضرورية حسبه، لتحقيق النمو والإنصاف والتنمية على المدى الطويل، عبر إدماج نظم الحوكمة في أولويات سياساته وبرامجه، من أجل مساعدة البلدان المتعاملة مع البنك الدولي، على بناء مؤسسات قوية، تتمتع بالقدرة والكفاءة،

[1] – إريك توسان، **طغيان البنك العالمي**. مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

– إريك توسان، **المال ضد الشعوب**. مرجع سبق ذكره، ص ص 252-253.

والانفتاح والشمول والمساءلة، وتوفر بيئة مناسبة لازدهار نمو القطاع الخاص، ففي عام 2004م، طلبت البلدان المساهمة في البنك الدولي مراجعة سياسة البنك الدولي، وممارساته المتعلقة بالشروط الخاصة بدعم برامج الإصلاح في البلدان المقترضة و/أو المدينة، لتدخل السياسة التشغيلية الجديدة للبنك الدولي حيز التنفيذ في شهر جوان 2004م، كان من أبرز سماتها: التأكيد على ملكية الحكومات لبرامج الإصلاح ؛ مرونة برامج الدعم ؛ إجراءات مسبقة محدودة مقابل قائمة طويلة من الشروط في العمليات متعددة الشرائح ؛ وفي سبيل تعزيز نجاح الإصلاحات، عمد البنك الدولي إلى إجراء تقييم للبيئة القطرية العامة التي يمكن من خلالها تنفيذ الإصلاحات بكفاءة وبشكل مستدام، حيث شمل هذا التقييم التصنيفات الإئتمانية للدولة، والأثر الاجتماعي والبيئي للمشروعات، وبالنتيجة، فقد حافظت المراجعات النقدية الذاتية لبرامج وسياسات البنك الدولي خلال الفترة 2004 – 2016م على مبادئ وأطروحات الأنموذج النيوليبرالي للتنمية، فقط تراجعت أهمية الإصلاحات الاقتصادية والتجارية، لصالح تحول التركيز نحو حوكمة القطاع العام، وتطوير المؤسسات، حيث تركز الإصلاحات التجارية مثلا على تطوير الوكالات الجمركية، وغيرها من القيود التنظيمية أمام التجارة والمنافسة، في حين استمرت أهمية تطوير القطاع الخاص، وإصلاحات القطاع المالي، مع تحول في نطاق التركيز خلال نفس الفترة، إذ أفسحت خصخصة الشركات العمومية المجال للتركيز على خلق بيئة جذابة للاستثمارات المحلية والأجنبية، مع التشديد على أهمية الحكم الراشد (تحسين الخدمة العمومية، والمساءلة، وبناء مؤسسات مكافحة الفساد ...) (*)، وخلال الفترة ما بين عامي 2012–2016م، وبينما لا تزال الإصلاحات في مجال حوكمة القطاع العام وسيادة القانون مهيمنة، ازداد التركيز على التنمية الاجتماعية، والحماية و/أو شبكات الأمان الاجتماعي، وتعزيز المساواة بين الجنسين (تمكين المرأة)، كما تنوعت قروض مشروعات البنك الدولي ومجالات تركيزها لنفس الفترة، لتشمل قطاعات الإسكان، والطاقة، وتغير المناخ، والإدارة البيئية والنمو الأخضر، وتحسين القدرات التنافسية، فضلا عن خدمات الأنشطة التحليلية والمشورة الفنية، كما تواصل مجموعة البنك الدولي دعمها القوي للإصلاحات الهيكلية "وفق الأنموذج التنموي النيوليبرالي" في بلدانها الأعضاء، لـ"تعزيز النمو المنصف، والحد من الفقر"، مسترشدا بالهدفين التوأمين المتمثلين في "إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030م، وتعزيز الرخاء المشترك على المستوى العالمي" **وهما – في حدود علم الباحث – بعيدي المنال و/أو مستحيلي التحقق، في ظل استمرار الالتزام بالنهج أو المقاربة النيوليبرالية في التنمية، رغم عقود من الفشل والإخفاق**، هذين الهدفين تم اعتمادهما في استراتيجية مجموعة البنك الدولي الجديدة، والتي تم إقرارها في أفريل 2014م، بتأييد قوي من مجتمع التنمية.[1]

* تمثل استراتيجية المساعدة القطرية لجمهورية مصر العربية للفترة من السنة المالية 2015 إلى السنة المالية 2019م، الواردة في الفصل الرابع، أحد الأمثلة لتطور اهتمامات ومجالات تركيز مجموعة البنك الدولي للفترة الحالية.

[1] - Vinaya Swaroop, Op.Cit,pp 06-11.

- Michael A. Clemens and Michael Kremer, « The New Role for the World Bank », **Journal of Economic Perspectives,** Volume 30, Number 1-Winter 2016-, pp 57-58.

على صعيد آخر، تحوز مجموعة البنك الدولي على صناديق إئتمانية مدعومة من الجهات المانحة، تستخدم لأغراض محددة سلفا، مثل مكافحة الإيدز، والملاريا، وتطعيم الأطفال، وتعزيز الوصول إلى التعليم في البلدان النامية، وبشكل عام، لا تهدف الصناديق الإئتمانية تحقيق عوائد مالية (يشارك البنك الدولي في العمل من خلال المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، لإثبات التزامه كمنظمة دولية بتعزيز رفاهية المجتمع والبيئة الأوسع التي يعمل فيها من جهة، ومن جهة أخرى، للتخفيف من الانعكاسات السلبية لبرامجه وسياساته النيوليبرالية، وتعزيز شرعيته المهزوزة و/أو المطعون فيها)، كما يمتد تأثير البنك الدولي إلى توظيف " القوة الناعمة Soft Power"، من خلال توفير إطار وسياق لمناقشة السياسات، وإعداد البحوث والدراسات، واستقطاب موظفين ذوي مؤهلات وكفاءات عالية، من مجموعة متنوعة من البلدان والثقافات، ويصبحون بدورهم قنوات رئيسية لتأثير البنك الدولي، ومؤشرا لمكانة البنك الدولي، من خلال تبوئهم لمناصب عليا لصنع السياسات في بلدانهم الأصلية، وهو ما حدث بالفعل، إذ يمكن ذكر بعض الأمثلة لمسؤولين حكوميين كانوا موظفين سابقين في البنك الدولي، مثل:" نجوزي أوكونجو إيويالا Ngozi Okonjo-Iweala في نيجيريا، ولويزا ديوغو Luisa Diogo في موزمبيق، ومونتيك أهلواليا Montek Ahluwalia في الهند، ومعين قريشي Moeen Qureshi في باكستان، وأشرف غني Ashraf Ghani في أفغانستان، وكمال درويش Kemal Dervis في تركيا، وريتشارد ويب ولويس ميغيل كاستيلا Richard Webb and Luís Miguel Castilla في بيرو، وفيتوريو كوربو Vittorio Corbo في التشيلي ... ولعبوا هم وغيرهم من الموظفين السابقين في البنك، أدوارا رئيسية في تفعيل الإصلاحات الهيكلية في بلدانهم.[1]

وبالنتيجة، تتضح استراتيجية البنك الدولي البعيدة المدى في توظيف نخب وكفاءات البلدان النامية في مؤسساته، وتهيئة الظروف المناسبة بعد ذلك (تطوير الخبرات، وصقل المواهب والمهارات القيادية والتنظيمية والعملياتية) لتبوئهم مناصب عليا وسامية في بلدانهم الأصلية، بعد تشبعهم لأطروحات وأفكار الأنموذج النيوليبرالي في التنمية المعتمد في مؤسسات مجموعة البنك الدولي، ترقى لدرجة الإيمان الأعمى به، والسعي الدؤوب لتجسيده، من خلال الاشراف على تطبيق الاصلاحات الهيكلية النيوليبرالية لصندوق النقد والبنك الدوليين في بلدانهم، وبالتالي فهم مرتبطون بسياسات وبرامج البنك الدولي، ومصالح البلدان المتقدمة المهيمنة على البنك، وشركاتها العالمية عبر الوطنية.

أخيرا، وفي موضوع ذي صلة، قامت مجموعة الدول السبع (G-7) في عام 1999م، بإنشاء هيئتين جديدتين خارج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكنهما مرتبطتين بهما، وهما: مجموعة العشرين (G-20)، باعتبارها "لجنة استشارية و/أو توجيهية" جديدة، ومنتدى الاستقرار المالي (FSF)، لتوسيع الحوار حول قضايا السياسة المالية والاقتصادية بين الاقتصادات المهمة لنظام بريتن وودز المؤسسي (صندوق النقد والبنك الدوليين)، وتعميق التعاون لتحقيق نمو عالمي مستقر، ومستدام، ومفيد للجميع،

[1] Michael A. Clemens and Michael Kremer, Op.Cit,pp 59-60.

(والواقع أنها اقتصاديات متقدمة وناشئة (صاعدة)، يجمعها توافق يرقى إلى درجة الإجماع بشأن تبني أطروحات الأنموذج التنموي النيوليبرالي، وتطبيقه على نطاق واسع، وتنسيق السياسات المترابطة والمصالح المتشابكة لنخب عالمية مترابطة بأشكال مختلفة، تقوم بتجميع ثروة وقوة عظيمتين، في مقابل إبقاء أكثر من ثلث البشرية موزعين على 168 دولة بعيدين عنها)، تتألف عضوية مجموعة العشرين من: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وكندا، وأستراليا، والبرازيل، والأرجنتين، والمكسيك، وروسيا، وتركيا، والصين، والهند، واندونيسيا، والمملكة العربية السعودية، وجنوب افريقيا، وكوريا الجنوبية، والاتحاد الأوروبي، كما يشارك ممثلوا منظمات بريتن وودز – اللجنة الدولية للشؤون المالية والنقدية، ولجنة التنمية، ورئيس البنك الدولي، والمدير العام لصندوق النقد الدولي، في اجتماعات مجموعة العشرين، إلا الدور المثير للجدل للمجموعة، قد خلق مشكلة كبيرة لإصلاحات الحوكمة المستقبلية في البنك الدولي، من خلال جعلها ناديا حصريا، عبر استبعادها لمعظم أعضاء البنك (168 دولة) من المشاركة في مداولاتها، وبالتالي، فعمليات صنع القرار تحدث خارج نطاق القنوات الرسمية، ما يعني افتقارها إلى الشفافية، والقدرة على ضمان المساءلة اللاحقة عن القرارات المتخذة، ووثيقة الارتباط بأطروحات الأيديولوجية النيوليبرالية، كما أن مشاركة البنك الدولي في مداولات مجموعة العشرين بشأن التنمية، ترقى إلى القبول الضمني لدور مجموعة العشرين وإضفاء الشرعية عليه.[1]

من كل ما تقدم، وفي ضوء إخفاقات وخيبات أنموذج التنمية النيوليبرالي، الذي تتمحور حوله سياسات وبرامج ومشروعات قروض البنك الدولي، وتستمد منه أفكارها واستراتيجياتها القطرية، يمكن القول بأن البنك الدولي مطالب بإصلاح منطلقاته الفكرية والأيديولوجية الخاصة بالتنمية، ولما لا، القطيعة جذريا مع الأنموذج التنموي لإجماع واشنطن الذي فرضته – ولا تزال تفرضه – مجموعة البنك الدولي، عبر تحويل التركيز من منطق حقوق وانشغالات واحتياجات الدول، إلى منطق حقوق وانشغالات وحاجات الناس، وبالتالي فتح المجال أمام التفحص والتدقيق النقدي لإجماع واشنطن، واستبداله بإجماع للشعوب قائم على رفض الرأسمالية المتوحشة، وبالنتيجة: الطعن جذريا في مفهوم التنمية وثيق الارتباط بالأنموذج الإنتاجوي – وفق تعبير إريك توسان في مؤلفاته – واستبداله بأنموذج تنمية مستدامة قائمة على التوزيع العادل والمنصف للثروة للأجيال الحاضرة والمستقبلية، من دون الإضرار بالبيئة والموائل والموارد الطبيعية والبشرية، بحيث يتمحور الهدف الأساسي لعمليات التنمية إيلاء أسبقية مطلقة لتلبية الحاجات الانسانية الأساسية لكل البلدان والشعوب أو المجتمعات الإنسانية، وتحقق غايات الأمن الإنساني (الأمن من الجوع "الفقر"، والأمن من الخوف "الحروب")، وهذا عبر تغيير الأفكار والقيم التي توجه البنى و/أو الأنظمة العالمية القائمة، ومن ضمنها مجموعة البنك الدولي، أو ابتكار منظمة مالية عالمية جديدة في خدمة مشروع مجتمعي (إنساني) يقطع مع النيوليبرالية والرأسمالية المتوحشة.

[1] Jakob Vestergaard, « Voice Reform in the World Bank », Op.Cit, p 39.

وفي سياق كل ما تقدم، يمكن عرض و/أو استخلاص ثلاث سيناريوهات محتملة لآفاق إصلاح نظام حوكمة مجموعة البنك الدولي، مع إمكانية ترجيح سيناريو معين اعتمادا على ما تم إيراده من معلومات وتحليل في هذا الفصل من الدراسة:

➢ **السيناريو الاتجاهي أو الخطي (استمرار الوضع القائم):** يرتكز هذا السيناريو على افتراض استمرار الوضع الحالي، وبالتالي فالمستقبل سيمثل امتدادا للحاضر، ويبدو هذا السيناريو الأكثر ترجيحا إستنادا إلى هذه المعطيات السالف ذكرها:

- استمرار الرئاسة الأمريكية لمجموعة البنك الدولي (احتكارها لصلاحية تعيين رؤساء البنك الدولي)، واحتضانها المقر الرئيسي له.
- استمرار هيمنتها على عمليات صنع القرار في مجموعة البنك الدولي، في ضوء امتلاكها لأكبر حصص في أسهم رأسمال مؤسسات البنك الدولي، وبالتالي، استمرار احتكارها لحق النقض (الفيتو) بشأن القرارات الهامة التي تتطلب أغلبية 85 في المائة، أو أربعة أخماس القوة التصويتية.
- استمرار اعتماد سياسة مجموعة البنك الدولي بشأن الإفصاح عن المعلومات، وما تتضمنه من قائمة واسعة من الاستثناءات التي تقيد حدود الشفافية والإفصاح، وتحد من التدفق الحر للمعلومات.
- استمرار عدم مراجعة الاتفاقيات التأسيسية المنشئة لمجموعة البنك الدولي (ميثاقها التأسيسي)، رغم مرور أكثر من سبعة عقود على إنشائه.

➢ **السيناريو الإصلاحي (ظهور معطيات جديدة، تغير وتحسن الوضع القائم):** يفترض هذا السيناريو اعتماد مجموعة من الاجراءات والأنظمة، وكذا إصلاحات في نظام حوكمة مجموعة البنك الدولي، وبالاعتماد على ما سبق، فقد قام البنك الدولي باعتماد عملية إصلاح للصوت، إلا أنه كان مجرد تعديل متواضع للغاية للقوة التصويتية، لم يستجب بفعالية لتغيرات البيئة الاقتصادية العالمية، بحيث لم يعكس الوزن الاقتصادي لقوى دولية ناشئة بحجم الصين مثلا، كما أن اعتماد مجموعة البنك الدولي على آليات وأنظمة للمساءلة الداخلية، بدون توسيع تفويضها، وتعظيم سلطاتها وصلاحياتها من جهة، ومن جهة أخرى، عدم تضمين آليات فعالة للمساءلة الخارجية، لم يجعل هياكله المؤسسية قابلة و/أو خاضعة للمساءلة والتدقيق، وبالتالي: المحاسبة من قبل البلدان والمجتمعات المحلية المعنية ببرامجه ومشروعاته، كما أن تغيرات البيئة السياسية والاقتصادية العالمية لم يواكبه تغيير لطبيعة دوره وسياساته الاقراضية أو تطوير رؤيته الاستراتيجية لأنموذجه التنموي، أو مراجعة جذرية لاتفاقيات تأسيس مؤسساته ... وهو ما يجعل تحقق هذا السيناريو بعيد المنال.

➢ **السيناريو الثوري (تغير جذري – راديكالي للوضع القائم):** يفترض هذا السيناريو تغير جذري في موازين القوى العالمية ذو منحى صراعي، بحيث يؤدي التنافس الشديد بين القوى العالمية – وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية والصين – اقتصاديا وأمنيا إلى إمكانية كبيرة لنشوب صراع قد يغير موازين القوى العالمية، في ضوء تعبير عديد الدول على غرار الصين وروسيا عن عدم رضاها عن النظام

العالمي الحالي وترتيباته المؤسسية المنبثقة عنه، والتأكيد على ضرورة مراجعته باعتماد نظام عالمي متعدد الأقطاب، والذي يعبر عنه الاتجاه نحو اعتماد منظمات دولية ومؤسسات مالية اقليمية ودولية بديلة على غرار منظمة شانغهاي للتعاون (SCO)، ومنظمة بريكس (BRICS)، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) ... هذا السيناريو محتمل وأكثر ترجيحا على المديين المتوسط والبعيد.

خلاصـــة واستنتاجـــات الفصـــل الخـــامـــس:

من كل ما تقدم، يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها، وصياغتها كما يلي:

✓ إن إصلاح مجموعة البنك الدولي، يجب أن يبدأ من رأس المنظمة، بحيث تمثل المجموعة برئيس لا يأتي بالضرورة من الولايات المتحدة الأمريكية، بل يجب أن يتم اختياره على أساس الجدارة والكفاءة والاستحقاق، وهذا عبر تفعيل صلاحيات مجلس المديرين التنفيذيين، المدسترة في ميثاقه التأسيسي، إلى جانب إعلانه التزامه مع مجلس المحافظين، ولجنة التنمية، باختيار رؤساء البنك الدولي في المستقبل على أساس "عملية مفتوحة، وشفافة، وقائمة على الجدارة والاستحقاق"، فالبنك الدولي بحاجة إلى قائد تحويلي يمكنه من إعادة تعريف وتحديد دور واستراتيجيات وأولويات المنظمة الإنمائية، لمواجهة التحديات التنموية طويلة الأمد، وبالتالي تشكيل قيمة مضافة لتطوير وتحسين أداء البنك الدولي، وهذا عبر إعداد قائمة محددة للمرشحين من جنسيات متعددة وثقافات متنوعة لتولي المنصب، بدل ترك الأمر للمساهمين الأقوياء – وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية – لحصر المشاركة من خلال مرشحيها الخاصين.

✓ إن عملية إصلاح الصوت، والتي امتدت على مرحلتين أساسيتين (أكتوبر 2008م، وأفريل 2010م)، قد حققت تحولا كليا في القوة التصويتية بلغت 04,59 نقطة مئوية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية والصاعدة، وهو تعديل متواضع للغاية للقوة التصويتية، ولا يتماشى مع خيارات وأهداف البنك الدولي ومساهميه الكبار في مواءمة قوة التصويت مع حقائق التطور السريع للاقتصاد العالمي "متعدد الأقطاب"، ولا تعكس إلى حد كبير الوزن الاقتصادي لقوى دولية ناشئة بحجم الصين مثلا، إذ لا يزال يترك للصين أصواتا صغيرة جدا مقارنة بحجمها في الاقتصاد العالمي، فعلى أساس تعادل القوة الشرائية لديها 18,6 في المائة من الاقتصاد العالمي، أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية، ويبلغ عدد سكانها أربع مرات (4,3) ضعف عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك فإن هذه الأخيرة لديها أكثر من ثلاثة أضعاف (3,34) القوة التصويتية للصين، وعلاوة على ما تقدم، فقد حفظ الإصلاح الأخير حق النقض (الفيتو) للولايات المتحدة الأمريكية بشأن القرارات الهامة التي تتطلب أغلبية 85 في المائة، أو أربعة أخماس القوة التصويتية، وعلى هذا الأساس، فإن القوة التصويتية، وامتلاك الحصص أو حيازة الأسهم، لا يجب أن تعتمد فقط على الوزن النسبي للبلد في الاقتصاد العالمي، بل يجب أن تتضمن معايير أخرى كحجم الدولة السكاني، وحجم مبادلاتها التجارية و/أو نصيبها من التجارة العالمية ....

✓ إن إصلاح وتعزيز نمط مشاركة البلدان في برامج وعمليات البنك الدولي، يمر عبر تحويل منظمة

البنك الدولي من مجرد آلية من آليات الحوكمة العالمية الموجهة نحو فرض الخيارات العالمية على الدول، متخطية بذلك الحواجز القانونية الخاصة باحترام الخيارات الوطنية للدولة –بشكل لا يتوافق أساسا مع مبدأي السيادة وحرية الخيارات – إلى تمكين الدول من فرض خياراتها الاقتصادية والمشاركة بفعالية في اختيار البرامج والمشروعات المحققة لأهدافها التنموية ومصالحها الوطنية، وبالتالي تأكيد ملكيتها للبرامج والمشروعات، عبر المشاركة في تصميمها وتنفيذها، وهو ما من شأنه تعزيز التزامها الفعال بتجسيدها، وبالتالي تحول مجموعة البنك الدولي من مجرد رقيب وموجِّه ومشرف، إلى مرافق وداعم وشريك دولي متميز في العمليات الإنمائية.

✓ إن إصلاح مشاركة المجتمعات المحلية الممثلة المنظمات غير الحكومية، يمر عبر تطوير وتحسين طبيعة وشكل المشاركة، لتعميق أثرها وتعزيز فعاليتها، من خلال توسيع التعاون والتشاور، وتعميق الحوار وتبادل الآراء، وإقامة شراكة حقيقية، تتضمن تمكين وتضمين المواطنين والفعاليات المجتمعية – كشركاء كاملين – في العمليات القرارية والاقراضية الخاصة بمجموعة البنك الدولي، ذلك بأن المشاركة الفعالة للمجتمع المدني، من شأنها تحسين الأثر الإنمائي لاستراتيجيات وبرامج ومشروعات مجموعة البنك الدولي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

✓ إن مراجعة سياسة مجموعة البنك الدولي بشأن الإفصاح عن المعلومات، مطلب أساسي وضروري في إصلاح نظام حوكمة مؤسسات البنك، عبر دعم وتحسين شفافيتها لضمان مساءلتها، من خلال ضمان التدفق الحر للمعلومات، وتضييق وتدقيق مساحة الاستثناءات، واختبار موثوقية و/أو مصداقية بحوثه وتقديرات الجدارة الائتمانية، وتوسيع عمليات ترجمة الوثائق والمستندات إلى اللغات الوطنية، والالتزام بالمزيد من الافصاح عن السجلات والوثائق الأرشيفية، ورفع السرية عنها ورقمنتها، وتبسيط إجراءات الوصول إليها عبر الإنترنت.

✓ إن إصلاح مساءلة مجموعة البنك الدولي، يتحقق عبر تدقيق الصلاحيات وتحديد الاختصاصات بين أجهزة الهيكل التنظيمي لمجموعة البنك الدولي، وتبيان حدود التفويض الممنوح لها، لتوضيح خطوط المساءلة، ومحاسبة المسؤولين، من خلال مراجعة الفترة الزمنية لحظر وثائق مجلس الإدارة قبل إتاحتها للاطلاع العام، لتفعيل آليات المساءلة، وضمان وضعهم تحت طائلة المسؤولية عن السياسات والقرارات المعتمدة من طرفهم، وبالنتيجة: جعلها هياكل مؤسسية قابلة و/أو خاضعة للمساءلة، بالإضافة إلى تنويع آليات المساءلة من خلال توسيع حدود الصلاحيات والتفويضات الممنوحة لمؤسسات المساءلة الداخلية على غرار هيئة التفتيش، ومكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، لضمان اعتماد توصياتها، والالتزام بنتائج تحقيقاتها، وعدم عرقلة أداء مهامها، أو التدخل في عملها، وتبسيط إجراءات وتقنيات تقديم العرائض والشكاوى للأشخاص والمجتمعات المتضررة ... من جهة، ومن جهة أخرى، توسيع حدود المساءلة، بتضمين آليات المساءلة الخارجية الممثلة بالمنظمات الغير حكومية والنقابات العمالية ووسائل الإعلام ... والتي تعمل على تطوير حركة واسعة للتثقيف والتعبئة المواطنية و/أو الشعبية، وتجنيد جميع

الإمكانات البيداغوجية بصدد مراجعة المديونية التي أثقلت كاهل الدول والمجتمعات، وأبقتها تدور في حلقة مغلقة من الفقر والبؤس والتخلف، عبر إرساء تدقيق الديون، وإخضاع المنظمات المالية الدولية كمجموعة البنك الدولي للمساءلة والتدقيق.

✓ إن مجموعة البنك الدولي مطالبة بتطوير رؤيتها الاستراتيجية وإعادة تعريف دورها، من أجل التكيف مع و/أو مواكبة تغيرات البيئة السياسية والاقتصادية العالمية، وتفعيل أدائها، وتحسين استجابتها، عبر مراجعة الاتفاقيات التأسيسية المنشئة لمجموعة البنك الدولي (ميثاقها التأسيسي) لمواكبة تغيرات البيئة السياسية والاقتصادية العالمية، وتطوير هياكله المؤسسية لتستجيب بشكل أفضل لاحتياجات بلدانه الأعضاء ومجتمعاتها المحلية من جهة، ومن جهة أخرى، إعادة النظر في المنطلقات الفكرية و/أو الأيديولوجية التي تحكم أداء عمله، من خلال القطيعة جذريا مع الأنموذج التنموي لإجماع واشنطن الذي فرضته – في ضوء ثبوت خيباته، وفشل أطروحاته، وعجزه عن تحقيق الاهداف الإنمائية، والحد من الفقر، بعد عقود من تطبيقه – واستبداله بأنموذج تنمية مستدامة قائمة على التوزيع العادل والمنصف للثروة للأجيال الحاضرة والمستقبلية، من دون الإضرار بالبيئة والموائل والموارد الطبيعية والبشرية، بحيث يتمحور الهدف الأساسي لعمليات التنمية، إيلاء أسبقية مطلقة لتلبية الحاجات الانسانية الأساسية لكل البلدان والشعوب أو المجتمعات الإنسانية، وتحقق غايات الأمن الإنساني.

الخاتمة

في ضوء التحولات المتسارعة التي عرفها النظام الدولي منذ ثلاثة عقود، ويعرفها الآن بعد الأحداث الأخيرة المتمثلة في توتر العلاقات الأمريكية الصينية، وتداعيات جائحة كورونا، والحرب الروسية – الأوكرانية، تثار تساؤلات حول منظومة الأمم المتحدة، ومدى قدرة وكالاتها المتخصصة كمنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي ... على الاضطلاع بوظائفها، والمهام المنوطة بها، والاستجابة بفعالية للتحديات والرهانات التي يفرضها الواقع الدولي المتغير.

وتأسيسا على ما سبق، تعد مجموعة البنك الدولي جزءا من منظومة الأمم المتحدة وأحد وكالاتها المتخصصة في إدارة قضايا التمويل والاستثمار والتنمية، والتي تثار بشأنها العديد من التساؤلات حول شرعية وجودها، وأهمية دورها، ومدى استجابتها لاحتياجات بلدانها الأعضاء، ودرجة تعبيرها عن مصالحهم، وفي محاولة من منظمة البنك الدولي للرد على هذه التساؤلات، ومعالجة الشواغل والانتقادات، فقد عمدت إلى اعتماد سلسلة من الإجراءات والآليات، وكذا السياسات الهادفة إلى تعزيز نظام حوكمته الداخلية، حيث أولى اهتماما بمسألتي حصص العضوية والقوة التصويتية، لتقوية المشاركة، ودعم شرعية التمثيل، كما قام بتطوير سياسات الشفافية والافصاح عن الوثائق والسجلات الأرشيفية، كما اعتمد العديد من أنظمة التقييم المستقل والمساءلة الداخلية، وأبدى انفتاحا أكبر على مجتمع التنمية الأوسع كالمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني العالمي ... وكل هذه الاجراءات موجهة لتعزيز فعالية الأداء، وتحسين الاستجابة، وعلى هذا الأساس، فإن النتيجة الأساسية التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة هي: **أن نظام حوكمة منظمة البنك الدولي، يؤثر تأثيرا بالغا في فعالية أدائه، وشرعية تمثيله، وكفاءة برامجه ومشروعاته، وإن إجراء إصلاح أكثر جدية، وأوسع نطاقا في نظام حوكمة منظمة البنك الدولي، من شأنه تعزيز شرعية وأهمية دوره.**

بناء على ما تم التطرق إليه في فصول الدراسة بالبحث والتحليل والمناقشة، وتأسيسا عليه، يمكن عرض النتائج التالية:

✓ المواقف النظرية التي مثلتها النظريات: الواقعية، والليبرالية، والماركسية – بكل تنويعاتهم المختلفة– والكوسموبوليتانية، والبنائية، والخاصة بدور المنظمات الدولية في العلاقات الدولية متباينة فيما بينها، تبعا للأطر المعرفية والتحليلية المتنوعة، والتي تعكس كل منها الاختلافات بشأن الالتزامات الأساسية نحو العقلانية أو المادية أو التاريخية أو التفسيرات الانعكاسية للعالم الاجتماعي، بالإضافة إلى الفرضيات الأنطولوجية (الوجودية) حول العناصر التأسيسية للسياسة الدولية: الدول/القوى المادية/القوى الاجتماعية/الأفكار... وبالنتيجة، فإن كلا من وجهات النظر المتباينة بشأن دور المنظمات الدولية في العلاقات الدولية والسياسة العالمية، تملك جزءا من الحقيقة المدروسة، أو تعبر عن جزئية من الواقع المفسر، ولكن ليس كل الحقيقة والواقع، فالباحث في طبيعة الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية، لا يمكنه أن ينفي خضوعها لترتيبات توافقية تعبر عن توزيع القوة دوليا، بالشكل الذي يجعل منها امتدادا

لمصالح ونفوذ وقيم الدول القوية وفق أطروحات النظريات الواقعية من جهة، أو الرأسمالية العالمية ونخبها المعولمة وفق أطروحات النظريات الماركسية من جهة أخرى، كما لا يمكن إنكار دورها في تعديل وضبط السلوك الدولي، وتعزيز التعاون الدولي وفق أطروحات النظريات الليبرالية، أو تطوير بنية قانونية تنظيمية ومؤسسية، والعمل على مأسسة قيم وقواعد ومعايير وضوابط جديدة، في إطار وظائفها التنظيمية والإنشائية وفق أطروحة النظرية الكوسموبوليتانية، أو تشكيل هوية الدولة والتأثير على تفضيلاتها وفق أطروحة النظرية البنائية.

✓ تعاني المنظمات الدولية، من قصور في الأداء، متوافق مع ضعف وعجز هياكلها المؤسسية، وضخامة جهازها البيروقراطي، وعدم كفاءته، كما تواجه تحديات وعوائق تخص آليات عملها، المتميزة بالعجز الديمقراطي، ونقص الشرعية وضعف التمثيل، ومحدودية الشفافية، وغموض خطوط المساءلة، وضعف التنسيق وعدم الاتساق في سياساتها وبرامجها، والتناقض بين الخطاب والواقع، مع ازدواجية المعايير، وهو ما يفرض ضرورة إصلاحها، وتعزيز حوكمتها الداخلية، لتحقيق الكفاءة والفعالية.

✓ تفترض حوكمة المنظمات الدولية، تعزيز متطلبات الحوكمة الداخلية السليمة، المتضمنة لعمليات هادفة، وإجراءات مقصودة، في إطار رؤية استراتيجية واضحة المعالم، من خلال تعزيز شرعية تمثيلها لمصالح جميع الدول الأعضاء، عبر إصلاح أنظمة التصويت، وتوزيع الحصص، بما يضمن التوازن في حقوق أصحاب المصالح، وإصلاح أنظمة صنع القرار فيها، بتمكين وتضمين جميع الدول كأعضاء أو مساهمين ومقترضين في العمليات القرارية، وكذا الوفاء بمعايير الشفافية، عبر الانفتاح وتعزيز سياسات الافصاح عن المعلومات والوثائق والسجلات الأرشيفية، ووضع استراتيجيات إدارة المخاطر، ومراقبة الامتثال، وضمان تقييم مستقل من شأنه دعم سلامة الإشراف، والرقابة الداخلية، والتدقيق، ومراجعة الحسابات المالية، وتحسين المساءلة الخارجية لضمان محاسبتها، وتحمل مسؤولياتها تجاه البيئة، والمجتمعات المحلية المتأثرة والمعنية بسياساتها، وتطوير قدرات ومؤهلات مواردها البشرية ممثلة بمسؤوليها السامين وموظفيها، مع تدريبهم على برامج مخصصة للامتثال للقواعد الأخلاقية، ومبادئ النزاهة، كاعتماد مدونات قواعد السلوك والإبلاغ عن التجاوزات، وإعادة تجديد وتطوير أساليب عملها، وتعزيز قدراتها المؤسسية، وتطوير برامجها وسياساتها، لتفعيل أدائها، وتعظيم دورها، وترسيخ وجودها كفاعل نشيط ومؤثر في السياسة الدولية.

✓ تتعدد الأطر التحليلية والنماذج النظرية لحوكمة المنظمات الدولية، والمتمثلة أساسا في ثلاث نماذج، وهي أنموذج حوكمة الشركات، وأنموذج الحكم الراشد، وأنموذج التسيير العمومي الجديد، وتأسيسا عليهم، يمكن اعتبار أنموذجي حوكمة الشركات، والحكم الراشد، مناسبين لتحليل حوكمة المنظمات الدولية المتخصصة – ومن ضمنها المنظمات المالية الدولية كمنظمة البنك الدولي – عبر بحث وتحليل آليات الحوكمة الداخلية الخاصة بها، ومعرفة درجة امتثالها، ومستوى إنفاذها لقواعد ومعايير الحوكمة

المعتمدة من طرفها، أما أنموذج التسيير العمومي الجديد، فيبدو مناسبا أكثر، لبحث إصلاح وحوكمة بيروقراطيات المنظمات الدولية العامة، كمنظمة الأمم المتحدة، وكذا المنظمات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي.

✓ تتعدد التحديات التي تحد من فعالية أداء منظمة البنك الدولي، وتعمق في سلبية عملياته، كما تتنوع معه الانتقادات الموجهة لكفاءة أدائه وأهمية دوره من قبل الأوساط العلمية والمجتمعية، والمعبرة عن وجود ضعف وقصور في نظام حوكمته، تتوزع على عدة مجالات، فثمة تحديات على مستوى النظام الهيكلي و/أو المؤسسي للبنك الدولي، والمتعلقة بـ: نظام الحصص/العضوية، ومبررات وغايات التطور المؤسسي لمجموعة البنك الدولي، وطبيعة النظام الإداري، كمسألة كيفية اختيار رئيس البنك الدولي، وتركيبة وعضوية مجلس المديرين التنفيذيين، ونظام التصويت في مؤسسات مجموعة البنك الدولي، والتي تعكس كلها اعتبارات القوة السياسية والاقتصادية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية الليبرالية، بينما تتجاهل اعتبارات القوة الاقتصادية والمالية والديموغرافية لبلدان أخرى كالصين وبلدان الاقتصاديات الصاعدة كدول جنوب شرق آسيا والهند وغيرها ؛ وثمة انتقادات متعلقة بعمليات ونشاطات البنك الدولي، المرتبطة بالتزام البنك الدولي بفلسفة اقتصاد الحرية المطلقة المتوافقة مع توصيات إجماع واشنطن النيوليبرالية، وانتهاكات برامجها ومشروعاتها لحقوق الإنسان، والتسبب بمخاطر وآثار بيئية واجتماعية ضارة وسلبية للمجتمعات المحلية المعنية ببرامجها ومشروعاتها، وطبيعة السياسة الاقراضية بسبب تعاظم حدة المشروطية من ناحية، ومعها تعاظم المديونية الخارجية، وتوظيف سياساته وبرامجه ومشاريعه، لأغراض سياسية وأيديولوجية، ومن ضمنها التحيز التجاري، وازدواجية المعايير، والتماهي مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في التصنيف الاستثماري أو تقديم القروض والمساعدات ... وأكثر من ذلك، دعم البنك الدولي للديكتاتوريات، حيث تأثرت سياسة اقراض البنك الدولي باعتبارات سياسية وجيوسراتيجية، لاحتواء تطور الحركات المعادية لهيمنة القوى الرأسمالية الكبرى، كما وجهت انتقادات لمقاييس الفقر المعتمدة من قبل البنك الدولي، معتبرة إياها متحيزة وغير واقعية، لكونها لا تعبر عن الواقع المعاش في الدول النامية بموضوعية ومصداقية، وغير موثوق بصحة بياناتها، بالإضافة إلى عدم كفاية الموارد المتاحة لمواجهة الضغوط وتحديات الاحتياجات المتعاظمة للبلدان الفقيرة والنامية ؛ كما وجهت انتقادات من قبل الفواعل غير الدولاتية، والتي تعبر عنها منظمات المجتمع المدني العالمي وكذا المجتمعات المحلية، لمستويات الانفتاح والمشاركة المتاحة من قبله، والتي لم ترتقي بعد إلى مستوى الشراكة الفعلية والكاملة، كما لم تسلم سياسة الشفافية والافصاح عن المعلومات المعتمدة من قبل مجموعة البنك الدولي من الطعن والنقد، بسبب تقييدها بقائمة واسعة من القيود والاستثناءات، فضلا عن طول مدة الإفراج و/أو الافصاح عن المعلومات المصنفة "سرية وسرية للغاية"، والتي تصل حتى الـ20 سنة، كما وجهت تساؤلات وانتقادات بشأن حصانة مجموعة البنك الدولي من المحاسبة والمساءلة، فضلا

عن عدم وضوح آليات وخطوط المساءلة المعتمدة من قبله.

✓ سعى البنك الدولي بكل إمكانياته وقدراته وخبراته المتاحة، إلى مواجهة التحديات والانتقادات التي تطعن في شرعية مهامه وأدواره، عبر اعتماده مجموعة من الإجراءات، والآليات، والأنظمة، التي من شأنها تعزيز نظام حوكمته الداخلية، وتعظيم كفاءة وفعالية أدائه، عبر تبني ممارسات جيدة كاعتماد مبادئ تيلبورغ التوجيهية بشأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحقوق الإنسان، والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والتزام البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية بالتغطية الصحية الشاملة، وتبني إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، الذي يمكن البنك الدولي من إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروعات على نحو أفضل، ومن تحسين نواتج عملية التنمية، ويحقق تقدما في مجالات حوكمة البنك الدولي، وبالذات في مجالات مثل الشفافية وعدم التمييز والمشاركة العامة والمساءلة – بما في ذلك الأدوار الموسعة لآليات التظلم – هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يعمل البنك الدولي على بناء الشراكات لتعزيز الأثر الإنمائي، مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، من خلال الحوار والعمل الإنمائيين، وتبادل المعلومات، فضلا عن العمل على كفالة الرقابة والمساءلة والشفافية في عملياته، عبر الآليات المؤسسية، التي تشمل وحدات داخل البنك، وأخرى مستقلة عنه، تقوم بمتابعة أداء العمليات، والتعامل مع المخاطر المؤسسية، ومعالجة الشواغل والمظالم، وضمان الشفافية، وتبادل المعلومات ونشرها والإفصاح عنها، ودعم أنشطة التقييم والإشراف والرصد والمراجعة، خاصة ما تعلق منها بتعزيز المساءلة الداخلية، وكفالة الرقابة، والتدقيق في مشروعات وبرامج البنك الدولي، والتحقيق في انتهاكات موظفي البنك الدولي، وضمان الشفافية، كهيئة التفتيش، ومكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، ومكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، ودائرة معالجة المظالم ....

✓ يمكن تبيان تأثير أنموذج حوكمة البنك الدولي على أداء برامجه ومشروعاته في الجزائر ومصر في النقاط التالية:

✓ تتعدد وتتنوع برامج ومشروعات مجموعة البنك الدولي في الجزائر، بتعدد وتنوع اختصاصاتها، ولكن، برغم انخراطها في تمويل قروض المشروعات، وتقديم مساهمات، وتغطية ضمانات، إلا أن حجم قروضها، ومساهماتها، وضماناتها، ضئيل ومحدود، ولا يفي باحتياجات الجزائر التنموية، ولا يتناسب مع قدراتها وامكاناتها الاستثمارية الواعدة، فضلا عن عدم التوافق والانسجام بين سياسات المشروطية المعتمدة والمفروضة من قبل البنك الدولي من جهة، ومدى التصور والإدراك لدى السلطات الجزائرية، عند وضع المشاريع وهيكلتها وتنفيذها، والذي يقع على عاتق الجزائر من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة المخاطر المتعلقة بالمشاريع، بالشكل الذي أثر سلبا على فعالية برامجها، وجدواها الاقتصادية، وعوائدها واستدامتها التنموية.

✓ أما بالنسبة لمصر، فرغم الزيادة المعتبرة في قروض ومشروعات وضمانات مجموعة البنك

الدولـي بمصـر، فإن فعالية أدائها، وجدواها الاقتصاديـة، وأثرها التنموي، قد تأثروا بالسياسات الاقتصادية المصرية المنتهجـة، وبطء سيرورة تنفيذ الإصلاحـات الهيكلية، والأزمات السياسية والاقتصاديـة، والفساد المالي والإداري الذي ينخر في الدولـة والمجتمـع.

✓ على صعيد فعالية المشاركـة وشرعيـة التمثيـل، فإن تركيبـة مجموعـة الجزائـر في مجلس المديريـن التنفيذييـن، لم تشكل على أسـاس التوزيـع الجغرافي للمناطق أو الأقاليم، وهو ما يطعن في درجة تمثيليته وتعبيره عن مصالح المجموعة المنتخبة ككل، كما أن القوة التصويتية لمجموعتي الجزائر ومصر المنتخبتين – فضلا عن القوة التصويتية للجزائر أو مصر منفردتين – محدودة وهامشية على مستوى مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين لمؤسسات مجموعة البنك الدولي، وهو تعبير عن عدم المساواة في القوة التصويتية، وضعف التمثيل في مجلس إدارة البنك الدولي، ومحدودية المشاركة في العمليات القرارية داخل مراكز صنع القرار في مجموعة البنك الدولي، وهو مؤشر إضافي على الافتقار إلى الديمقراطية وشرعية التمثيل، أما على صعيد تعزيز المشاركـة المحليـة في برامـج واستراتيجيـات مجموعـة البنك الدولي، فإن مشاركة المجتمع المحلي و/أو المدني الجزائري والمصري في مشروعات البنك الدولي، لا تتعدى تعريف وتحديد مضامين وأهداف البرامج والمشروعات، بدل المشاركة في تصميم المشاريع وتنفيذها، أو تضمينهم وتمكينهم في عمليات صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بنوعية وطبيعة البرامج والمشروعات، كما أن سعي البنك الدولي إلى تعزيز " الشعور بملكية المشروعات " يقتصر على جعلهم مسؤولين عن عمليات الإعداد والتنفيذ، بدل ضمان حشد زخم من الدعم والتأييد المحلي للمشروع، وبناء التوافق والإجماع حوله، وبالنتيجة: لم يرتقي نطاق المشاركة الممنوحة من قبل مجموعة البنك الدولي للمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، إلى مستوى الشراكة الحقيقية والفعالة، وهو ما يؤثر سلبا على كفاءة برامجه، وفعالية أداء مشروعاته، وعوائدها التنموية.

✓ أما على صعيد الشفافيـة والافصـاح عن المعلومات، فرغم الجـهود المبذولـة، والإجـراءات المتخـذة، والمعتمدة من قبل مجموعـة البنـك الدولي بشأن الشفافية والانفتاح، ونشر المعلومات، الخاصة بالبرامج والسياسات، والمشاريع والاستراتيجيات القطرية المتعلقة بالجزائر، وكذا مصر، لكنها في المقابل، تضع قيودا وضوابط معينة لسياسات الشفافية والافصاح المعتمدة من قبلها، والمتعلقة بحماية أو ضمان أمن وسرية المعلومات الاستراتيجية، وبالذات المعلومات المالية، كما هو الشأن بالنسبة لقضية مؤسسـة التمويل الدولية والملاذات الضريبية في مصر على سبيل المثال ؛ فضلا عن خضوع الوثائق المنشورة للتحديث والرقابة (قيود النشر: الحذف أو السحب)، كما أن العديد من التفاصيل الرئيسية لمشروعات مجموعة البنك الدولي بالجزائـر ومصـر، غير متاحـة، ولا تتوفر أي بيانات بشأنها، أو تأتي غامضة ومبهمة، بحاجة إلى تدقيق وتفصيل وشرح واضح ومبسط، كما أن معظم السجلات المؤرشفة خلال 20 سنة، لا تتوفر بيانات بشأنها على الانترنت، وغير متاحة إلا في صورة ورقية بغرفة القراءة بالأرشيف في

واشنطن العاصمة، أما التي مضى عليها أكثر من 20 سنة، فلن تتوفر بيانات بشأنها على القائمة الخاصة بسجلات الأرشيف، وعلى هذا الأساس، فثمة مفاضلة بين الشفافية والصراحة (الحقيقة الكاملة).

✓ أما على صعيد التدقيـق والمساءلـــة، فإن تقييم فعالية برامج ومشروعات البنك الدولي في الجزائـر ومصـر، يتم بناءا على تقارير إنجاز التنفيذ والنتائج، إلا أنه يتم التحفظ على عديد النقاط، كمخاطر النواتج الإنمائية لتلكم المشروعات التي تبقى غير متاحة للاطلاع العام، وكذا تقييم أداء الحكومة في عديد المشروعات، في حين بقي تقييم أداء برامج البنك الدولي ومشروعاته الإصلاحية غير متوفر ولا متاح للاطلاع على نتائجه، وتنعكس قيود الإفصاح عن هذه المعلومات سلبا على إمكانية إجراء تحقيق في كفاءة وفعالية أدائه، أو مساءلته حول نتائج وآثار البرامج والمشروعات الممولة من قبل مؤسساته، أو محاسبة المسؤولين على أدائهم، أو على تورطهم في قضايا وشبهات الفساد... كما تعد تقارير تقديرات مجموعة التقييم المستقلة (IEG)، آلية من آليات تعزيز المساءلة الداخلية، عبر تقييم نتائج وأداء سياسات ومشاريع وعمليات مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتعزيز ثقافة النتائج والمحاسبة، أما بالنسبة لتقديراتها، فإنها توضع بناءا على مراجعة تقارير إنجاز التنفيذ، إلا أنه يمكن تسجيل عدم توفر بيانات التقييمات المستقلة لعديد قروض مشروعات لمؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائـر، وكذلك مصـر، وهو ما يقلل من تقدير فعالية أداء برامج ومشروعات البنك الدولي، وجدواها الاقتصادية والتنموية، وبالذات قروض المشروعات الخاصة بتدابير الإصلاح والتكييف الهيكلي، فضلا عن عدم إتاحة تقديرات مخاطر النواتج الإنمائية لعديد قروض المشروعات، وفي المقابل تبقى تقارير تقييم أداء المشروعات غير متاحة للاطلاع العام، وكل هذا ينعكس بدوره سلبا على فعالية المساءلة الداخلية.

✓ لم ترد أي حالات شكاوى أو تحقيق في مشروعات مجموعة البنك الدولي بالجزائـر، من قبل آليات أو مكاتب المساءلة الداخلية الخاصة بمجموعة البنك الدولي، والتي يمكن إرجاعها إلى توقف الجزائر عن استقبال قروض مشروعات أو تمويلات خارجية من قبل مجموعة البنك الدولي، وارتكاز إطار الشراكة الاستراتيجية بين البنك الدولي والجزائر على الخدمات الاستراتيجية مستردة التكاليف منذ عام 2010م، أما بالنسبة لمصر، فقد استقبلت مكاتب المساءلة الداخلية لمجموعة البنك الدولي حالات شكـاوى أو عرائض لمواطنين مصريين، وجمعيات مدنية مصرية يعتقدون بأنهم تعرضوا لأضرار من مشاريع تمولهـا مجموعة البنك الدولي، أو يحتمـل تضـررهم منهـا لاحقـا، من أجل التحقيق بشأنها، ورفع توصيات إلى مجلس المديرين التنفيذيين بشأنها.

✓ رغم اعتماد مجموعة البنك الدولي لإصلاحات تدريجية في نظام حوكمتها، إلا أنها لم تكن كافية، كما أن الإصلاحات الأخيرة لمسألتي حصص العضوية والقوة التصويتية لم تواكب وتيرة التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية، ولم تساهم في تعزيز شرعية تمثيلها، وبالتالي، فالمطلوب اعتماد إصلاحات أكثر جـرأة وتصميمـا، وأوسـع نطاقـا في نظـام حوكمـة البنك الدولي، وتعالـج الشـواغل المثارة بشأن نطاق

المشاركة، وقيود الشفافية، وحدود المساءلة، وتعزز من مصداقية البنك الدولي، وتعيد الثقة في أهمية دوره، من خلال إعادة تعريف نفسه، وتجديد دوره، وتطوير المبادئ والقيم التي توجه عمله، بعيدا عن هيمنة الدول الغربية وأيديولوجيتها النيوليبرالية، وإلا فسوف يغامر بظهور منظمات و/أو مؤسسات مالية منافسة، تأخذ وتستلب دوره تدريجيا، وربما تحل محله في مجال الإقراض كخيار بديل ومفضل، في ضوء التحولات والتغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية العالمية، وموازين القوى الدولية.

وفي الختام، يمكن تقديم التوصيات والمقترحات التالية:

➢ ضرورة إصلاح وتعزيز نمط مشاركة البلدان الأعضاء – أصحاب المصلحة – في برامج وعمليات البنك الدولي، عبر تمكينها من فرض خياراتها الاقتصادية، والمشاركة بفعالية في اختيار البرامج والمشروعات المحققة لأهدافها التنموية ومصالحها الوطنية، وبالتالي تأكيد ملكيتها للبرامج والمشروعات، من خلال المشاركة في تصميمها وتنفيذها، وهو ما من شأنه تعزيز التزامها الفعال بتجسيدها، وبالنتيجة: سيؤدي إلى تحول مجموعة البنك الدولي من مجرد رقيب وموجِّه ومشرف، إلى مرافق وداعم وشريك دولي متميز في العمليات الإنمائية.

➢ إن من شأن إصلاح مشاركة المجتمعات المحلية الممثلة بالمنظمات غير الحكومية، تحسين الأثر الإنمائي لاستراتيجيات وبرامج ومشروعات مجموعة البنك الدولي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وعلى هذا الأساس، فمجموعة البنك الدولي مطالبة بتطوير وتحسين طبيعة وشكل المشاركة، لتعميق أثرها وتعزيز فعاليتها، من خلال توسيع التعاون والتشاور، وتعميق الحوار وتبادل الآراء، وإقامة شراكة حقيقية، تتضمن تمكين وتضمين المواطنين والفعاليات المجتمعية – كشركاء كاملين – في العمليات القرارية والاقراضية الخاصة بمجموعة البنك الدولي.

➢ مراجعة مجموعة البنك الدولي لسياسات الشفافية والافصاح عن المعلومات، عبر ضمان التدفق الحر للمعلومات، وتضييق وتدقيق مساحة الاستثناءات، واختبار موثوقية و/أو مصداقية بحوثه وتقديرات الجدارة الائتمانية، وتوسيع عمليات ترجمة الوثائق والمستندات إلى اللغات الوطنية، والالتزام بالمزيد من الافصاح عن السجلات والوثائق الأرشيفية، ورفع السرية عنها ورقمنتها، وتبسيط إجراءات الوصول إليها عبر الإنترنت.

✓ تعزيز مساءلة مجموعة البنك الدولي، يتحقق عبر تدقيق الصلاحيات وتحديد الاختصاصات بين أجهزة الهيكل التنظيمي لمجموعة البنك الدولي، بجعلها هياكل مؤسسية قابلة و/أو خاضعة للمساءلة، بالإضافة إلى تنويع آليات المساءلة عبر توسيع حدود الصلاحيات والتفويضات الممنوحة لمؤسسات المساءلة الداخلية على غرار هيئة التفتيش، ومكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، لضمان اعتماد توصياتها، والالتزام بنتائج تحقيقاتها، وعدم عرقلة أداء مهامها، أو التدخل في عملها، وتبسيط إجراءات وتقنيات تقديم العرائض والشكاوى للأشخاص والمجتمعات المتضررة ... من جهة، ومن جهة

أخرى، توسيع حدود المساءلة، بتضمين آليات المساءلة الخارجية الممثلة بالمنظمات الغير حكومية والنقابات العمالية ووسائل الإعلام ... والتي تعمل على تطوير حركة واسعة للتثقيف والتعبئة المواطنية و/أو الشعبية، وتجنيد جميع الإمكانات البيداغوجية بصدد مراجعة المديونية التي أثقلت كاهل الدول والمجتمعات، وأبقتها تدور في حلقة مغلقة من الفقر والبؤس والتخلف، عبر إرساء تدقيق الديون، وإخضاع المنظمات المالية الدولية كمجموعة البنك الدولي للمساءلة والتدقيق.

- مراجعة الاتفاقيات التأسيسية المنشئة لمجموعة البنك الدولي (مواثيقها التأسيسية) لمواكبة تغيرات البيئة السياسية والاقتصادية العالمية، وتطوير هياكله المؤسسية لتستجيب بشكل أفضل للاحتياجات الحالية لبلدانه الأعضاء ومجتمعاتها المحلية.
- إعادة النظر في المنطلقات الفكرية و/أو الأيديولوجية التي تحكم أداء عمل مجموعة البنك الدولي، من خلال القطيعة جذريا مع الأنموذج التنموي لإجماع واشنطن في ظل ثبوت خيباته، وفشل أطروحاته، وعجزه عن تحقيق الاهداف الإنمائية، والحد من الفقر، بعد عقود من تطبيقه، واستبداله بأنموذج تنمية مستدامة قائمة على التوزيع العادل والمنصف للثروة للأجيال الحاضرة والمستقبلية، من دون الإضرار بالبيئة والموائل والموارد الطبيعية والبشرية.
- وإلى حين احداث تغييرات إيجابية وإصلاحات جوهرية في نظام حوكمة البنك الدولي، تحدث قطيعة جذرية مع الممارسات السابقة، فإن البلدان الأعضاء المقترضة كمصر، مدعوة إلى إعادة النظر في سياسات التمويل والاستدانة الخارجية، وتنويع البدائل والخيارات، في ظل بروز العديد من المؤسسات المالية الدولية والاقليمية المنافسة لمجموعة البنك الدولي، يمكن أن تقدم خدمات ومنتجات مالية أفضل، كما يمكن التنويه أو الإشادة بالموقف الجزائري الرافض للاقتراض الخارجي، والصارم تجاه عدم اللجوء إلى خياري التمويل غير التقليدي أو الاستدانة الخارجية، واقتصار علاقته مع مجموعة البنك الدولي على الخدمات الاستراتيجية مستردة التكاليف، بما يحفظ السيادة الوطنية، واستقلالية القرار، ويجنب الوقوع في فخ أو مصيدة المديونية الخارجية التي أثقلت سابقا كاهل الدولة والمجتمع الجزائري.

قائمة المراجع

أولا : المراجـع باللغـــة العربيـــة:

أ. الكتـــب بالعربيـــة:

1. أبو العطا (نرمين)، **حوكمـــة الشركـــات سبيـل التقـدم مع القـاء الضوء على التجربـة المصريـة.** إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003.
2. الطيب (بوعزة)، **نقد الليبرالية.** مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2009.
3. الكايد (زهير) عبد الكريم، **الحكمانيـة Governance قضايـا وتطبيـقات.** منشـورات المنظمـة العربيـة للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.
4. المجدوب (محمد)، **التنظيم الدولي.** ط 07، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.
5. الفتلاوي (سهيل) حسين، **المنظمات الدولية.** دمشق، دار الفكر العربي، 2004.
6. الشكري (يوسف) علي، **المنظمـات الدوليـة والإقليميـة والمتخصصـة.** ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
7. الشعراوي (سلوى)، **إدارة شـؤون الدولـة والمجتمـع.** مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2001.
8. أمين (جلال)، **قصة الاقتصاد المصري: من عهد محمد علي إلى عهد مبارك.** دار الشروق، القاهرة، 2012.
9. بوقارة (حسين)، **السياسـة الخارجيـة: دراسـة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل.** مطبعة دار هومة، الجزائر، 2012.
10. بيك (أولريش)، **السلطـة والسلطـة المضـادة في عصـر العولمـة.** تر: جورج كتورة والهام الشعراني، المكتبة الشرقية، بيروت، 2010.
11. براون ل. (دافيد) وآخرون، "العولمة، والمنظمات غير الحكومية وعلاقات القطاعات المتعددة"، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمـة.** تحرير: ناي جوزيف و دوناهيو جون، تر: الطرح محمد شريف، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002.
12. بركات (محمد)، **ثالـوث الاستبـداد والفسـاد والإرهـاب: مساهمـة في الاقتصـاد السياسـي للفسـاد.** (CTP) مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2016.
13. برتراند (بادي)، **عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية.** تر: لطيف فرج، القاهرة، 2001.
14. جار الله (علي) محمد، **كفى فسادا.** دار سما للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.
15. دياب (أسامة)، **من وراء حجـاب: استثمـارات البنـك الدولي بين السريـة الماليـة ووعود التنميـة – حالـة مؤسسـة التمويل الدوليـة في مصـر.** مطبوعات مؤسسة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، 2018.

16. دن (تيموثي)، " الليبرالية "، **عولمـة السياسـة العالميـة**. تحرير: بيليس (جون)، سميث (ستيف). ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
17. هوبدن (ستيف) ووين جونز (ريتشارد)، " نظرية النظام العالمي"، **عولمة السياسة العالمية**. تحرير: بيليس (جون)، سميث (ستيف). ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
18. ويلتس (بيتر)، " الأطراف المتخطية للحدود الدولية والمنظمات الدولية في السياسة العالمية "، **عولمـة السياسـة العالميـة**. تحرير: بيليس (جون)، سميث (ستيف). ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
19. زياني (صالح) و بن سعيد (مراد)، **الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات**. دار قانة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2010.
20. حجاز (بسام)، **العلاقات الاقتصادية الدولية**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
21. حماد (طارق) عبد العال، **حوكمة الشركات "المفاهيم – المبادئ – التجارب" تطبيقات الحوكمة في المصارف**. الدار الجامعية، القاهرة، 2005.
22. كالام (بيير) وتالمان (اندريه)، **الدولة في القلب: مبادئ جديدة لتسيير آليات الحكم**. تر: غبور سمير إبراهيم، تحرير: عوض محسن، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006.
23. كيوهن (روبرت) وناي (جوزيف)، "تمهيد (العولمة ومستويات الحكم)"، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمـــة**. تحرير: ناي جوزيف ودوناهيو جون، تر: الطرح محمد شريف، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002.
24. كريس (براون)، **فهم العلاقات الدولية**. ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
25. مجيد (ضياء)، **اقتصاديات أسواق المال**. مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1999.
26. مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز، **نحو مجتمع المعرفة: الإصدار الثالث عشر – مكافحة الفقر**. طباعة ونشر مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2007 (1427هـ).
27. سوليفان (جون. د)، **الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي**. مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2004.
28. ستيرن (جيفري)، **تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**. ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
29. ستيغليتز (جوزيف)، **خيبات العولمة**. تر: ميشال كرم، دار الفارابي (بيروت) والوكالة الوطنية للنشر والإشهار (الجزائر)، 2003.
30. مانع (جمال عبد الناصر)، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية**

والمتخصصـــة. دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2006.

31. نافعة (حسن)، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945**. سلسلة كتب عالم المعرفة، عدد 202، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995.
32. عابد (محمد) سيد، **التجارة الدولية**. مكتبة الإشعاع للنشر والطباعة والتوزيع، الإسكندرية، 2001.
33. فاليرشتاين (عمانوئيل) (وولرشتاين ايمانويل)، **استمرارية التاريخ**. ترجمة: عبد الحميد الأتاسي، ط2، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 2003.
34. فرج (أنور) محمد، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة**. مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية (العراق)، 2007.
35. فرجاني (خيري) أبو العزايم، **ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية**. د.د.ن، د.ب.ن، د.ت.ن.
36. شولت (جون آرت)، " عولمة السياسة العالمية "، **عولمة السياسة العالمية**. تحرير جون بيليس وستيف سميث، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004، دبي.
37. شوفالييه (فالريه) وكينغهام (تاس) وفون تراب (ليزا)، **دليل البرلمانيين إلى البنك الدولي**. ترجمة ونشر الشبكة البرلمانية العالمية الخاصة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، باريس، 2005.
38. توسان (إريك)، **طغيان البنك العالمي: الأجندة الخفية لإجماع واشنطن**. ترجمة ونشر أطاك المغرب، الرباط، 2019.
39. (ـــــ ـــــ)، **المال ضد الشعوب: البورصة أو الحياة**. تر: عماد شيحة ورندة بعث، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 2006.
40. خليل العمر معن، **الحركات الاجتماعية**. دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010، القاهرة.
41. ذكر الله (أحمد)، **الاقتصاد المصري بعد 2013: السياسات والتحديات**. منشورات المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2019.
42. غريفيثس (مارتن) وأوكالاهان (تيري)، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.
43. غضبان مبروك، **المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص**. ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

ب. المجـلات والجرائـــد:

1. العتيبي عبد الله بن جبر، "النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية"، **مجلة شؤون اجتماعيـــة**، العدد 108، شتاء 2010.
2. القشي ظاهر شاهر، "انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة"، **المجلة العربيـــة**

للإدارة، المجلد 25، عدد 02، ديسمبر 2005.

3. الشعراوي سلوى، "مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكالية نظرية"، **مجلـة المستقبـل العربي**، العدد 249، نوفمبر 1999.
4. باروت محمد جمال، "تقرير عن الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، **مجلــة المستقبــل العربــي**، العدد 309، نوفمبر 2004.
5. بوهراوة سعيـد وبوكروشة حليمـة، "حوكمـة المؤسسـات الماليـة الإسلاميـة: تجربـة البنـك المركــزي الماليزي"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، عدد 02، جوان 2015.
6. بوقارة حسين، " التكامل في العلاقات الدولية "، **سلسلـة دراسات دولية**، عدد رقم: 03، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008.
7. بوتون جيمس. م و برادفور جونيور كولن. أ، "الحوكمـة العالميـة: قـوى فاعلـة جديدة، قواعد جديدة، لماذا يحتاج نموذج القرن العشرين إلى إعادة نمذجة" ، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد 44، العدد 04، ديسمبر 2007.
8. بوتيارة عنتر وبن واضح الهاشمي، " تحليل قياسي لمعدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2015) في ظل السياسات والبرامج الحكومية "، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد: 08، العدد: 01، الصـادر سنة 2019م.
9. بن سعيد مراد، " من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية"، **مجلـة المستقبـل العربـي**، العدد 412، مارس 2014.
10. جندلي عبد الناصر، "النظريـات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة "، **مجلـة المفكــر**، العدد الخامس، مارس 2010.
11. ستيغليتز جوزيف، "الحكم الرشيد يبدأ من الداخل"، **جريدة الجريـدة الكويتيـة**، العدد 09، الاثنين 11 يونيو 2007.
12. نافعة حسن، "دور المؤسسـات الدوليـة ومنظمـات الشفافيـة في مكافحـة الفسـاد"، **مجلــة المستقبــل العربـــي**، العدد 309، نوفمبر 2004.
13. عاكوم إبراهيم فريد، "إدارة الحكم والعولمة: وجهة نظر اقتصادية"، **مجلـة دراسـات استراتيجية**، العدد 117، الصادر سنة 2006.
14. عزايز جلال وحاجي العلجة، "آليات إصـلاح النظـام النقدي الدولـي الراهن في ظل تحديـات الأزمـة المالية العالمية 2008-2016"، **مجلـة اقتصاديـات شمـال إفريقيـا**، العدد 17، السداسي الثاني 2017.
15. عزي الأخضر وجلطي غانم، "قيـاس قـوة الدولـة من خـلال الحكـم الراشـد (إسقـاط على التجربــة الجزائريــة)"، **المجلــة الالكترونيــة: علــوم إنسانيـــة**، العدد 21 مارس 2005.

16. عشور طارق، " مقاربـة التسييـر العمومـي الجديـد كآليـة لتدعيـم وتعزيـز تنافسيـة وكفاءة المنظمات الحكومية "، **مجلـــة أداء المؤسســـات الجزائريـــة**، العدد 01/ 2011-2012.
17. فرقاني فتيحة، "العلاقات الأمريكية الصينية: هل ستتجه نحو حرب باردة جديدة؟"، **المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة**، المجلد 06، العدد 01، جوان 2022.
18. قاسمي شوقي، " إشكالية السكن الهش في الجزائـر في ضوء استراتيجيات التصدي: برنامج RHP للبنك الدولـي نموذجـا "، **مجلـــة علـوم الإنســان والمجتمـــع**، العدد 01 مارس 2012.
19. رحيم حسين، " الإطـار الفكـري والمؤسســي للعولمــة الاقتصاديـة: من كينز إلى ستيغليتز "، **مجلـــة اقتصاديات شمال إفريقيا**، عدد 05، جانفي 2008.
20. توماس كارولين، " الحوكمـة العالميـة، التنمية، والأمن الإنساني: استكشاف الروابط"، تر: بوحريص محمد الصديق، **المجلـــة الجزائريـــة للأمـن والتنميـــة**، العدد 02، جانفي 2012.
21. خويلدي السعيد، " أجهزة (آليات) النظام الاقتصادي الدولي"، **دفاتـــر السياســـة والقانـــون**، العدد التاسع، جوان 2013.
22. خيرجة ميلود، " التزامات الموظف الدولي تجاه المنظمة الدولية "، **مجلة المفكر**، العدد 16، ديسمبر 2017.
23. خلفان كريم، " مجلـس الأمـن وتحديـات السلم والأمن العالميين، دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة "، **مجلـــة المفكـــر**، العدد العاشر، جانفي 2014.

ج. الدراسات غير المنشورة:

1. بوبترة علي، "علاقـة الجزائـر بالمنظمـات الدوليـة ذات الطابـع الاقتصـادي (مجموعـة الأمـم المتحـدة)"، (أطروحـة لنيـل شهـادة دكتوراه دولـة في القانـون الدولـي والعلاقات الدولية)، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة – الجزائر، 2007.
2. بوعبدالله ودان، " آليـات المؤسسـات النقديـة فـي التوقـي ومواجهـة الأزمـات الماليـة الدوليـة: دراسـة حالـة الأزمـة الماليـة العالميـة"، (أطروحـة مقدمـة ضمن متطلبـات نيل شهـادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسـان ، 2014-2015.
3. بروسي رضوان، "الدمقرطـة والحكم الراشد في إفريقيـا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشـرات قيـاس نوعيـة الحكـم"، (مذكرة مقدمـة لنيـل شهـادة ماجستيـر في العلـوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية)، قسم العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2009/2008.
4. لموشي طـلال، " دور الفواعـل غير الدولاتيـة في العلاقـات الدوليـة: المنظمـات غيـر الحكومية لحقوق الإنسـان نموذجـا "، (أطروحـة مقدمـة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص العلاقات

الدولية)، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2015/2014.
5. منصوري سعدان، " آثار المؤسسات المالية والنقدية على اقتصاديات الدول النامية – دراسة حول وضع الاقتصاد الجزائري – 1989-2018"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، 2017- 2018.
6. عبيدات ياسين، " تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان منخفضة الدخل: دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، 2012/2011.
7. لخضر عليان، " البنك العالمي وعلاقته بالجزائر "، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص: الإدارة والمالية)، كلية الحقوق، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، 2011/2010.
8. فوغالي أحلام، " التسيير العمومي الجديد وإصلاح البيروقراطيات الدولية – الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أنموذجا – "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: إدارة دولية)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2013/2012.
9. روابح عبد الباقي، "المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلية مقارنة"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة، 2006.
10. خلاف وليد، "دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع: الديمقراطية والرشادة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قسنطينة، 2010/2009.

د. وقائع المؤتمرات والتظاهرات العلمية والأيام الدراسية:

1. الطيب بلوصيف، " الحكم الراشد: المفهوم والمكونات"، **الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي**، ج1، بحوث الملتقى الدولي المنعقد بجامعة فرحات عباس- سطيف- يومي 08-2007/04/09.
2. العجلوني محمد محمود، " أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية "، **ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي**، المنعقد بإسطنبول (تركيا) أيام: 09-10-11 سبتمبر 2013.
3. بوقرة رابح وغانم هاجرة، " الحوكمة: المفهوم والأهمية "، **الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، من تنظيم مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، بكلية

العلوم الاقتصاديـة والتجاريـة وعلوم التسييـر، جامعــة محمـد خيضــر – بسكرة، يومي 06 و07 ماي 2012.

4. طاشمة بومدين، " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائ"، **ورقـة مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسيـة وإشكاليـة التنميـة في الجزائر: واقع وتحديات**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبـة بن بوعلي – الشلف – أيام 16-17 ديسمبر 2008.
5. عبيدات ياسيـن وبيـوض محمـد العيـد، "تقييم دور مجموعـة البنك الدولـي في الإقـلال من الفقـر في البلـدان منخفضـة الدخل – دراسة تحليليـة تقييمية لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء –"، **مداخلــة مقدمـة ضمــن أشــغال الملتقــى الدولــي حول تقييــم سياسـات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمــة**، يومي 08-09 ديسمبر 2014، المنظم من قبل مخبر العولمة والسياسات الاقتصاديـة، كليـة العلـوم الاقتصاديـة، العلـوم التجاريـة وعلـوم التسييـر، جامعــة الجزائر 03.
6. عزي الأخضر، " فعاليـة الحكـم الراشـد (الحوكمــة) في تفعيـل خوصصــة الشركـات (إشارة إلى واقع الخوصصة في الجزائر)"، **المؤتمــر العلمــي الأول حــول حوكمــة الشركـات ودورها في الإصــلاح الاقتصــادي**. كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، 15-16 تشرين الأول (أكتوبر) 2008.
7. علاوي محمد لحسن وصالحي هالة، "حوكمــة أداء صـندوق النقـد الدولــي ضـرورة يتطلبهـا تعافـي الاقتصاد العالمي"، **الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة**، 25-26 نوفمبر 2013م، جامعة ورقلة، الجزائر.
8. صالحي صالح، " إصـلاح وتطويـر دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية "، **بحوث وأوراق الملتقى الدولـي حول الأزمـة الماليـة والاقتصاديـة الدولية والحوكمة العالمية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المنعقد بتاريخ 20 – 21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس – سطيف.
9. قلالة محمد سليم، " بديل الحكم الجهوي في ظل التحولات الديمقراطية " **ورقـة بحـث مقدمــة ضمـن أعمــال الملتقــى الوطنــي الأول حول التحـول الديمقراطـي في الجزائــر**، المنظم من قبل كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، يومي 10 و11 ديسمبر 2005.
10. شاكر فؤاد، "الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية"، **ورقــة مقدمــة إلى المؤتمـر المصرفــي العربـي لعام 2005 " الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجـل التنميـــة "**، منشـورة فـي:

Egyptian Banking Institute, *Corporate Governance in the Banking Sector Workshop*, March 2006.

11. غادر محمد ياسين، " محددات الحوكمة ومعاييرها "، **بحوث وأوراق المؤتمر العلمي الدولي: عولمـة الإدارة في عصر العولمــة**، المنعقد أيام 15-17 ديسمبر 2012، بكلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلـس – لبنــان.

هـ. مطبوعات وتقارير المنظمات/المؤسسات الدولية:

1. الاتحاد الدولي للنقابات، **تحدي المؤسسات المالية الدولية: معلومات واستراتيجيات عملية لمشاركة نقابات العمال مع المؤسسات المالية الدولية**. ترجمة ونشر الاتحاد الدولي للنقابات، بروكسل، 2008.
2. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير: بتاريخ تعديلها في 16 فبراير 1989**. ترجمة ونشر البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن العاصمة، د.ت.ن.
3. البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2016**. ترجمة ونشر البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2016.
4. البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2017: إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك**. ترجمة ونشر منظمة البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2017.
5. البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2018: إنهاء الفقر – الاستثمار في الفرص**. ترجمة ونشر البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2018.
6. البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2019: إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص**. ترجمة ونشر منظمة البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2019.
7. البنك الدولي، **التقرير السنوي 2020: دعم البلدان في أوقات لم يسبق لها مثيل**. ترجمة ونشر البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2020.
8. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **الشروط العامة للإقراض: بتاريخ 01 يوليو/تموز 2005، (طبقا لآخر التعديلات في 12 فبراير / شباط 2008)**. ترجمة ونشر منظمة البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2008.
9. البنك الدولي: إصدار: الرئيس، برعاية نائب الرئيس لشؤون العلاقات الخارجية والمؤسسية، **سياسة البنك: الحصول على المعلومات – سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات – عام**. ترجمة ونشر منظمة البنك الدولي، واشنطن العاصمة، تاريخ الإصدار ودخول حيز التنفيذ: 01 يوليو/تموز 2015، الرقم الفهرسي: EXC4.01-POL.01.
10. البنك الدولي، **سياسات البنك الدولي الخاصة بالإجراءات الوقائية: مراجعة وتحديث – ورقة النهج المقترح**. ترجمة ونشر البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2012.
11. البنك الدولي، **هيئة تفتيش البنك الدولي: حيث تجد من يستمع إليك**. ترجمة ونشر الكتيب من قبل مجموعة البنك الدولي، واشنطن العاصمة، د.ت.ن.
12. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **استراتيجية المساعدة القطرية لجمهورية مصر العربية: للفترة من السنة المالية 2006 إلى السنة المالية 2009 – تقرير رقم: EG - 32190**. منشورات البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2005.

13. البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، **استعراض الأداء والتعلـم الخاص بإطـار الشراكـة الاستراتيجيـة من أجل جمهورية مصر العربية للفترة 2015-2019 – رقم التقريـر: EG - 35709.** منشورات البنك الدولي، واشنطن العاصمـة، 2019.

14. البنك الدولي للإنشـاء والتعميـر ومؤسسـة التمويـل الدوليـة، **مذكـرة الاستراتيجيـــة المؤقـتـــة لجمهوريـــة مصـــر العربيـــة – تقريـــر رقـم: EG - 66443.** وحدة الإدارة القطرية المعنية بمصر (البنك الدولي) ووحدة الاستراتيجيات (مؤسسـة التمويـل الدوليـة) منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشـورات البنك الدولي، واشنطن العاصمـة، 2012.

15. البنك الدولي: الشؤون الخارجيـة، والاتصـالات وشؤون الأمم المتحدة، وشبكة التنمية القابلة للاستمرار بيئيا واجتماعيا، وشبكة سياسة العمليات والخدمات القطرية، **قضـايا وخيارات لتحسين المشاركـة بين البنك الدولي ومنظمات المجتمـع المدنـي – تقريـر رقـم: 34160.** منشورات البنك الدولي، 2005، واشنطن العاصمـة.

16. الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، **التقرير السنـوي للوكالـة الدوليـة لضمـان الاستثمار (MIGA) 2016: ضمان الاستثمارات، ضمان الفرص.** ترجمة ونشر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، واشنطن العاصمة، 2016.

17. المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، **اتفاقيـة واشنطـن 8691/30/81.** ترجمة ونشر المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، واشنطن العاصمة، د.ت.ن.

18. أمانـة مجلس محافظي المصـارف المركزيـة ومؤسسـات النقد العربيـة، **الترجمـة العربيـة للـمبـادئ الأساسيـة للرقابـة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012.** نشر اللجنـة العربيـة للرقابـة المصرفيـة وصندوق النقد العربـي، د.ب.ن، 2014.

19. برنامـج الأمم المتحدة الإنمائي: الصـندوق العربـي للإنمـاء الاقتصـادي والاجتمـاعي، **تقرير التنمية الإنسانيـة العربيـة للـعام 2002: خلـق الفـرص للأجيـال القادمـة.** طباعة ونشر أيقونة للخدمات المطبعيـة، عمـان، 2002.

20. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، **نحـو مستقبل حضري أفضل.** مطبوعات الموئل، نيروبي، 2008.

21. دي زاياس ألفريد موريس، **تقريـر الخبيـر المستقـل المعنـي بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف (الخاص بصندوق النقد الدولي) A/72/187.** ترجمة ونشر الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 2017.

22. دي زاياس ألفريد موريس، **تقريـر الخبيـر المستقـل المعنـي بإقامـة نظام دولي ديمقراطي ومنصف (الخاص بالبنـك الدولـي) A/HRC/36/40** . ترجمـة ونشـر الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك،

.2017

23. مؤسسة التمويل الدولية، **التقريـر السنــوي 2016: أهميـة الخبرة، دروس الماضي وآفاق المستقبل.** ترجمة ونشر مؤسسة التمويل الدولية، واشنطن، 2016.
24. مؤسسة التمويل الدولية، **التقريـر السنــوي 2017: تهيئــة الأســواق.** ترجمة ونشر مؤسسة التمويل الدولية، واشنطن، 2017.
25. مؤسسة التمويل الدولية، **سياســة مؤسســة التمويل الدولية لإتاحة الحصول على المعلومات.** ترجمة ونشر مؤسســة التمويــل الدوليــة، واشنطن العاصمــة، تاريــخ الإصــدار ودخــول حيــز التنفيذ: 01 ينايــر/كانــون الثانــي 2012.
26. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي 2015 عرض عام: إصــلاح حوكمــة نظــام الاستثمــارات الدولـــي.** ترجمة ونشر الأونكتاد، نيويورك وجنيف، 2015.
27. مجموعة البنك الدولي، **إطــار عمــل البنـــك الدولـــي البيئـي والاجتماعي.** ترجمة وطبع ونشر البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2017، ص ص 01-02.
28. مجموعــة البنك الدولي (الوكالــة الدوليــة لضمــان الاستثمــار ومؤسســة التمويــل الدوليــة) ومكتــب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، **إرشادات العمليات.** ترجمة ونشر البنك الدولي بالتنسيق مع المكتب، واشنطن العاصمة، د.س.ن.
29. مكتب نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون تمويل التنمية، **المؤسســة الدوليــة للتنميــة نحــو 2030: الاستثمــار في النمو والقدرة على المجابهة والفرص.** ترجمة ونشر المؤسسة الدولية التنمية، واشنطن، 2019.
30. منظمة العمل الدولية، **نحو مئويــة منظمــة العمل الدولية: الحقائق والتجدد والالتزام الثلاثي.** ترجمة ونشر مكتب العمل الدولي، جنيف، 2013.

و. المقالات والتقارير على شبكة الانترنيت:

1. أخبار الأمم المتحدة، " الأمين العام: نظام الأمم المتحدة الإنمائي يحتاج إلى تغييرات جريئة "، تاريخ التصفح: 2018/12/25، على الموقع الإلكتروني: https://news.un.org/ar/story/2017/07/278932
2. البنك الدولـي، "تقريـر التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: من الامتيازات إلى المنافسة: فك قيود النمـو الذي يقوده القطـاع الخـاص في الشرق الأوسـط وشمال إفريقيـا"، (2009). تاريـخ التصـفــح: 2014/09/07.

http://siteresources.worldbank.org/INTMENAINARABIC/Resources/MENA-Development-Report-FromPrivilegetoCompetitionOverview-Arabic.pdf

3. البنك الدولي، "تاريخ البنك الدولي"، تاريخ التصفح: 2017/01/07، على الموقع:

https://www.albankaldawli.org/ar/about/history

4. البنك الدولي، "عمل مجموعة البنك الدولي" تاريخ التصفح: 2017/01/09، على الموقع:
https://www.albankaldawli.org/ar/what-we-do

5. البنك الدولي، " الحوكمة: السياق والاستراتيجية " تاريخ التصفح: 2017/01/09، على الموقع:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/governance/overview

6. البنك الدولي، " البنك الدولي للإنشاء والتعمير"، تاريخ التصفح: 2017/01/12، على الموقع :
https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd

7. البنك الدولي، " ماهي المؤسسة الدولية للتنمية "، تاريخ التصفح : 2019 /11/02، على الرابط :
http://ida.albankaldawli.org/about/what-ida-ar

8. البنك الدولي، " مجالس المحافظين "، تاريخ التصفح: 2019/12/20، على الموقع الالكتروني:
https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership/governors

9. البنك الدولي، " مجالس المديرين التنفيذيين "، تاريخ التصفح: 2019/12/20، على الموقع الالكتروني:
https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership/directors

10. البنك الدولي، " البلدان الأعضاء "، تاريخ التصفح: 2019/12/29، على الموقع الالكتروني :
https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership/members#3

11. البنك الدولي، " تعريف بعملنا: الإطار البيئي والاجتماعي "، تاريخ التصفح: 2020/08/24.
https://www.albankaldawli.org/ar/projects-operations/environmental-and-social-framework

12. البنك الدولي، " البلـدان الأعضــاء: البلـد/تاريـخ العضويـة "، تاريـخ التصفح: 2020/10/20، على الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership/members

13. البنك الدولي، " المشاريع في الجزائر"، تاريخ التصفح: 2020/10/20، على الموقع الالكتروني:
https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/projects-list?countrycode_exact=DZ

14. البنك الدولي، " ملخص تقريـر Algeria- Economic Reform Support Project (بالإنجليزيـة) "، تاريـخ التصفــح: 2020/11/30.
https://documents.albankaldawli.org/ar/publication/documents-reports/documentdetail/188231468192559291/algeria-economic-reform-support-project

15. البنك الدولي، " ملخص تقريـر Industrial Restructuring Demonstration (بالإنجليزية) "، تاريخ التصفح: 2020/11/30.
https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/project-detail/P004925

16. البنك الدولي، " ملخص تقرير Algeria- Enterprise and Financial Sector Adjustment Loan Project (بالإنجليزية) "، تاريخ التصفح: 2020/11/30.
https://documents.albankaldawli.org/ar/publication/documents-reports/documentdetail/951601468191955408/algeria-enterprise-and-financial-sector-adjustment-loan-project

17. البنك الدولـي، "ملخص تقرير Algeria- Economic Rehabilitation Support Loan (بالإنجليزية)"، تاريخ التصفح: 2020/11/30.
https://documents.albankaldawli.org/ar/publication/documents-reports/documentdetail/237631468192533397/algeria-economic-rehabilitation-support-loan

18. البنـك الدولـي، "ملخص تقريـر Algeria- Structural Adjustment Loan Project (بالإنجليزيـة)"،

تاريخ التصفح: 2020/12/08.
https://documents.albankaldawli.org/ar/publication/documents-reports/documentdetail/891501468203988484/algeria-structural-adjustment-loan-project

19. البنـــك الدولـــي، " البنـك الدولـــي فـــي الـجزائـــر: عرض عـام – الاستراتيجيـــة "، تاريخ التصفح: 2020/12/17.
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#2

20. البنك الدولي، " نائـب رئيـس البنـك الدولـي يـزور الجزائر لتعزيز الشراكة حول أهداف النمو الشامل وخلق فرص العمل "، تاريخ التصفح: 2020/12/20.
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/09/05/world-bank-vice-president-visits-algeria-to-strengthen-partnership-around-goals-of-inclusive-growth-and-job-creation

21. البنـك الدولـي، "المشاريـع في الـجزائـر: Low-income Housing Project"، تاريـخ التصفـح: 2021/03/10 على الموقع الالكتروني:
https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/project-detail/P042940

22. البنك الدولي، " المشاريع في مصر"، تاريخ التصفح: 2021/05/20م، على الموقع الالكترونـي:
https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/projects-list?countrycode_exact=EG&os=180

23. البنـك الدولـــي، " Open World Bank إطـلاق العنـــان لقـــوة المعلومـــات "، تاريـــخ التصفـــح: 2020/09/26.
https://www.albankaldawli.org/content/dam/Worldbank/Feature%20Story/WB-Data-Davinia_ok.gif

24. البنك الدولـــي، "الأرشيـــف المفتـــوح: الوصول إلى محفوظات أرشيف مجموعة البنك الدولي"، تاريخ التصفح: 2022/04/17، عبر الموقع الالكتروني:
https://thedocs.worldbank.org/en/doc/706891594064247394-0240022020/original/2020002598ARAeng001HighReswithoutmarks.pdf

25. الجوزي جميلة، " دور الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية "، تاريخ التصفح: 2018/05/22.
https://www.kantakji.com/media/1390/908.doc

26. الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، " الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تساند الخدمات المصرفية في الشـــرق الأوســـط وشمـــال إفريقيـــا "، بيـــان صـحفي Press Release، 30 أكتوبـر 2019، تاريـخ التصفـــح: 2019/12/17، على الموقـع الالكترونـي:
https://www.miga.org/press-release/alwkalt-aldwlyt-ldman-alastthmar-tsand-alkhdmat-almsrfyt-fy-alshrq-alawst-wshmal

27. المؤسسة الدولية للتنمية، " بلدان تخرجت من أهلية الاقتراض من المؤسسة الدولية للتنميـة "، تاريـخ التصفح: 2021/06/03م: https://ida.albankaldawli.org/about/ida-graduates

28. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، " منظمات حقوقيـة شاركـت في مشـاورات البنك الدولي حول إطـار المشاركـة القطرية لمصر 2015–2019: على البنك الدولي تبني مفهوم "النمو المتكامل" كبديل عن منطـــق "الأولـويـات"، تاريـخ التصفـح: 2021/07/17.

https://eipr.org/press/2014/07/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D

29. العزاوي مهند، "الحـوكمـة: فوائـد ومبررات"، **الجريدة الإلكترونية دنيا الوطن**، عدد 2016/02/03، تاريـــخ التصفـــح: 2016 /03/22.

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/02/03/392938.html

30. الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية، " لنجـر تحقيقا في المديونيـة: دليل التدقيق في ديـون العالـم الثالـث"، **منشـــورات مجلـــة Possible**، 2015، المغـرب، تاريخ التصفح: 2021/06/16، عبر الموقع الالكتروني:

https://arabic.cadtm.org/wp-content/uploads/2016/01/manuel_audit.pdf

31. برقوق امحند، " مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة "، تاريخ التصفح: 2014/09/05.

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/cours

32. باور سامانتا، " الأوضـاع على حالهـا في الأمم المتحـدة"، تـر: عـادل زقـاغ، تاريخ التصفح: 2015/11/11.

إصلاح الأمم المتحدة ‹ spmehazem.yolasite.com › resources

33. براتي إليزا ليبراتوري، "منجم للمعلومـات الثمينـة: أرشيـف مجموعـة البنك الدولـي متاح الآن على الانترنت"، مدونات البنك الدولي، تاريخ النشر: 2015/08/18، تاريخ التصفح: 2021/03/22.

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/information-goldmine-world-bank-group-archives-goes-online

34. جبريل حسـان، " البنك الدولي: الجزائـر ليسـت بحاجـة لاقتراض خارجي حاليا "، وكالة الأناضول للأنبـاء (2018/09/07)، تـاريخ التصـفح: 2020/12/20، علـى الموقـع الالكترونـي للوكالـة:

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%

35. دياب محمد، " النيوليبرالية الاقتصادية/البيئة المولدة للأزمة "، **الجريدة اليومية الإلكترونية : الحوار المتمدن**، عدد 2017/12/21، تاريخ التصفح :2018/02/01، الموقع:

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=382532&r=0

36. هاينـز جيفـري (Haynes Jeffrey)، " المنظمـات الدينيـة، التنميـة والبنـك الـدولي Faith-based Organisations, Development and the World Bank "، تر: بوبكر بوخريصة، 2013، تاريخ التصفح: 2020/08/31، على الموقع الالكتروني: https://journals.openedition.org/poldev/1830

37. وولت ستيفن، "العلاقات الدوليـة: عالم واحـد، نظريـات متعددة"، ترجمة: زقاغ عادل وزياني زيدان، تاريخ التصفح: 2015/05/23، على الموقع الالكترونـي: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR

38. حسن أحمد علي، " مصر ... بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي"، **مجلة الوعي العربي**، تاريخ التصفح: 2021/05/09م، عبر بوابتها الالكترونية:

https://elw3yalarabi.org/elw3y/2019/07/30/%D9%85%D8%B5%D8%B1-

39. ياحي علي، " تهاوي "الديـنـار" الجزائـري يهدد البـلاد بالانفجار "، إندبندنت عربية، تاريخ التصفح: 2021/01/15، على الموقع:

https://www.independentarabia.com/node/183796/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%

40. مجموعة البنك الدولي، " مكتب الرئيس: ديفيد مالباس الرئيس الثالث عشر للبنـك الدولـي "، تاريـخ التصفـــح: 2019/12/22، على الموقـــع: https://ar.president.worldbankgroup.org

41. موســوعـة الجزيرة، " إصــلاح الأمـم المتحــدة.. هل هو حلـم بعيـد المنال ؟ "، تاريخ التصفح: 2018/12/22.

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/9/20/%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A7%

42. منظمــة الأغذيــة والزراعــة للأمم المتحدة، " الفاو في مصر: لمحة عن جمهورية مصر العربية "، تاريخ التصفح: 2021/05/07م، على الموقع الالكتروني:

http://www.fao.org/egypt/our-office/egypt-at-a-glance/ar/

43. منظمــة التعـاون الاقتصــادي والتنمية، "مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات"، تاريخ التصفح: 2014/10/13.

http://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf

44. مركـز معلومـات البنـك، " شكـوى المجتمـع المدني المصري ضد شركة أسمنت مجموعة تيتان تحال إلى المحقق/المستشار لشؤون الأنظمة في مجموعة البنك الدولي "، تاريخ التصفح: 2021/07/26:

https://bankinformationcenter.org/ar-eg/update/%D8%B4%D9%83%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%

45. مركـز معلومـات البنـك (BIC)، "البنـك الدولـي يسهل الوصول لوثائق المشروعات باللغة العربية"، تاريخ التصفح: 2022/04/30.

http://archive.bankinformationcenter.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-

46. نافعة حسن، " الأمم المتحدة: إلى أين؟ "، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مارس 2013، تاريـخ الاطلاع: 2016/11/16، على الموقع: http://www.hadaracenter.com/index

47. عبـد الحميـد كمال مراد، " مصــر وصندوق النقـد الدولــي ... تاريــخ من الأزمـات الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة وخبـــراء: الفشـل ممنـــوع"، **جريـــدة الأهرام اليومي**، عدد 2016/08/02، عبر بوابتها الالكترونيـة: https://gate.ahram.org.eg/News/1183318.aspx

48. فريـق عمـل ساســة بوســت، " لمـاذا تـزداد الـدول التي يسـاعدها البنـك الدولـي فقرا "، **الجريدة الالكترونيـــة: ساســـة بوست**، نشرت بتاريخ: 01 مارس 2020، تاريخ التصفح: 2020/07/07، على الموقع الالكتروني: https://www.sasapost.com/world-bank-and-foreign-aid

49. صحيفة الشعب اليومية أونلاين، " خطـوة مشجعة: إصلاح سلطة التصويت في البنك الدولي "، عدد 2010/04/27، تاريخ التصفح: 2020/03/15. على الموقع الالكتروني:

http://arabic.people.com.cn/96604/6965067.html

50. صندوق النقد الدولي، "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، منشـورات صندوق النقد الدولي، مـارس 2016، تاريخ التصفح: 2017/11/25: www.imf.org › media › Files › Factsheets › Arabic

51. صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، "الاجتماعات السنوية لعام 2010: القدرة على مجابهة الأزمات، تحقيـق النتائـج، الإصلاحـات، معالجـة الأزمـة وما بعدها"، واشنطن العاصمة، ص 17، تاريخ التصفح: 2021/11/20م، على الرابط التالي:
http://web.worldbank.org/archive/website01363/WEB/IMAGES/20110007.PDF

52. ربـاحـي أمينـة، " تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية "، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، عدد 06، 2011، تاريخ التصفح: 2015/04/12.
http://www.univ-chlef.dz/ratsh/RATSH_AR/Article_Revue_Academique_N_06_2011/article_04.pdf

53. غايا جورجيو، " المواد المتعلقة بمسؤولية المنظمات الدولية "، ترجمة ونشر منظمة الأمم المتحدة:
United Nations Audiovisual Library of International Law, Copyright © United Nations, 2017. All rights reserved : www.un.org/law/avl
تاريخ التصفح: 2020/03/12، عبر الموقع: https://legal.un.org/avl/pdf/ha/ario/ario_a.pdf

ي. الكتب باللغة الأجنبية:

1. الكتب باللغة الانجليزية:

1. Batley Richard & Larbi George. A, **The Changing Role of Government: The Reform of Public Services in Developing Countries.** Publisher Palgrave Macmillan, London, 2004.
2. Coulter Robert. T and Crippa Leonardo. A and Wann Emily, **Principles of International Law for Multilateral Development Banks: The Obligation to Respect Human Rights.** Indian Law Resource Center& University of Colorado Law School : Colorado Law Scholarly Commons, 602 North Ewing Street Helena, Montana 59601& 601 E Street, SE Washington, DC 20003, 2009.
3. Dunn Bill, **Global Political Economy : A Marxist Critique.** Copyright © Pluto Press 345 Archway Road, London N6 5AA, 2009.
4. Dunne Tim & Schmidt Brian .C, "Realism", **The Globalization of World Politics: An Introduction To International Relations.** Edited by Baylis John and Smith Steve**,** Third Edition, Oxford University Press, New York, 2005.
5. Gilpin Robert, "A Realist Perspective on International Governance", **Governing Globalization: Power Authority and Global Governance.** Edited by Held David and McGrew Anthony, Polity press, Cambridge & oxford, UK, 2004.
6. Held David & McGrew Anthony, "Introduction", **Governing Globalization: Power Authority and Global Governance.** Edited by Held David and McGrew Anthony, Polity press, Cambridge & oxford, UK, 2004.
7. Held David, "Cosmopolitanism :Ideas, Realities and Deficites", **Governing Globalization: Power Authority and Global Governance.** Edited by Held David and McGrew Anthony, Polity press, Cambridge & oxford, UK, 2004.
8. Held David, **Cosmopolitanism: Ideals and Realities.** Copyright © Polity Press, UK, 2010.
9. Hewson.M & Sinclair.T, **Approaches to Global Governance Theory.** Albany: State University of New York Press, 1999.
10. Hobden Stephen & Richard Wyn Jones, "Marxist theories of international relations", **The Globalization of World Politics: An Introduction To International Relations.** Edited by Baylis John and Smith Steve**,** Third Edition, Oxford University Press, New York, 2005.

11. Imber Mark. F, « Functionalism », **Governing Globalization: Power Authority and Global Governance.** Edited by Held David and McGrew Anthony, Polity press, Cambridge & oxford, UK, 2004.
12. John Peter, **Local Governance in Western Europe.** SAGE Publications Ltd, London, 2001.
13. Kahler Miles, « Internal Governance and IMF Performence », **SPECIAL REPORT 19 : Reforming the IMF for the 21st Century.** Edwin M. Truman, editor, Copyright by the Institute for International Economics, Washington, DC, 2006.
14. Karns Margaret. P & Mingst Karen. A, **International Organizations the Politics and Processes of Global Governance.** LYNNE RIENNER Publishers, Boulder, CO 80301 USA, 2004.
15. Lamdany Ruben and Martinez-Diaz Leonardo, « Evaluating the Governance of the IMF », **Studies of IMF governance : a compendium.** Lamdany Ruben & Martinez- Diaz Leonardo editors, Production: IMF Multimedia Services Division, Washington, D.C, 2009.
16. Lamy Steven. L, "Contemporary mainstream approaches neo-realism and neo-liberalism", **The Globalization of World Politics.** Edited by Baylis John and Smith Steve**,** Third Edition, Oxford University Press, New York, 2005.
17. McGrew Anthony, « Liberal Internationalism », **Governing Globalization: Power Authority and Global Governance.** Edited by Held David and McGrew Anthony, Polity press, Cambridge & oxford, UK, 2004.
18. Nahem Joachim, **A Users' Guide to Measuring Local Governance.** publishing by UNDP Oslo Governance Centre, Oslo, 2008.
19. Plumptre Tim, **The New Rules of the Board Game: The Changing World of Corporate Governance and Its Implications for Multilateral Development Institutions.** Institute On Governance, Ottawa, 2004.
20. Shah Anwar**, Public Sector, Governance and Accountability Series: Local Governance in Developing Countries.** The World Bank Publication, Washington, DC 20433, 2006.
21. Wendt Alexander, **Social Theory of International Politics.** second edition, Cambridge University Press, New York, 2003.
22. Vestergaard Jakob, **THE WORLD BANK AND THE EMERGING WORLD ORDER: Adjusting to Multipolarity at the Second Decimal Point.** DIIS REPORT 2011: 05, Danish Institute for International Studies, DIIS, Strandgade 56, DK-1401 Copenhagen, 2011.

2. الكتب باللغة الفرنسية:

1. De Senarclens Pierre, **Mondialisation, souveraineté et théories des relations internationales.** Armand Colin, Paris, 1998.
2. Hermet Guy, Kazancigil Ali et Prudhomme Jean-François, **La Gouvernance un Concept et Ses Applications,** édition Karthala, Paris , 2005.
3. Kazancigil Ali, « La Gouvernance : itinéraires d'un concept », **Dans À la recherche de la démocratie**. Editions Karthala, Paris, 2009, p122.
4. Moreau Defarges Philippe, **La Gouvernance**. 2éme édition, Que sais-je ? Presses Universitaires de France, Paris, 2003.
5. Roche Jean Jacques, **Théories Des Relations Internationales**, 5 édition, Montchrestien, France, 2004.

ك. المجلات والدوريات والتقارير باللغة الأجنبية:

1. المجلات والدوريات باللغة الانجليزية:

1. Clemens Michael. A and Kremer Michael, « The New Role for the World Bank », **Journal of Economic Perspectives,** Volume 30, Number 1-Winter 2016-.
2. Coase R.H , « The Nature of the Firm » , **Economica Journal**, Volume 04, Issue 16, November 1937 , Published on behalf of LSE Department of Economics, London.
3. Dzimbiri Lewis. B, « Experiences in New Public Management in Africa: The Case of Performance Management Systems in Botswana », **Africa Development Journal**, Vol. XXXIII, No. 04, 2008, © Council for the Development of Social Science Research in Africa, Dakar.
4. Eugenio Pereira Alexsandro and others, « Accountability in International Organizations: the case of World Bank Inspection Panel (1993-2015) », **Journal of the Brazilian Political Science Association**, volume 11, (1), 2017.
5. Hafner Gerhard, « Accountability of International Organizations », **Proceedings of the Annual Meeting (American Society of International Law)**, Vol. 97 (APRIL 2-5, 2003), Published by: American Society of International Law, Washington, D.C.
6. Eugénia C. Heldt, « Lost in internal evaluation? Accountability and insulation at the World Bank », **Contemporary Politics**, volume 24, (5), 2018.
7. James Daniel, « The Modern Corporation and Private Property ,by Adolf A.Berle Jr. And Gardiner C. Means », **Indiana Law Journal**, Volume 08, Issue 08, 1933 , Published on Maurer School of Law : Indiana University, Indianapolis.
8. Knill. C and Lehmkuhl. D, "Private actors and the state: Internationalization and changing patterns of governance.", **An International Journal of Policy and Administration**,(N 15), 2002, New York.
9. Michael Keating, " Public Management Reform and Economic and Social Development ", **OECD Journal on Budgeting**, © OECD, Paris, 2001.
10. Petrescu Marius & al, « Public Management: between the Traditional and New Model », **Review of International Comparative Management**, Volume 11, Issue 3, July 2010, Academy of Economic Studies - Faculty of Management, Bucharest.
11. Rhodes.R.A.W, « The New Governance : Governing without Government », **Political Studies Journal**, Volume 44, Issue 04, September 1996, Published by the Political Studies Association and Wiley, London.
12. Sovacool Benjamin. K & Naude Fourie Andria & Tan-Mullins May, « Disequilibrium in Development Finance: The Contested Politics of Institutional Accountability and Transparency at the World Bank Inspection Panel », **Development and Change**, volume 50, (4), 2018.
13. Stiglitz Joseph. E, « Democratizing the International Monetary Fund and the World Bank: Governance and Accountability », **Governance: An International Journal of Policy, Administration, and Institutions,** Vol. 16, No. 1, January 2003, © 2003 Blackwell Publishing, 350 Main St., Malden, MA 02148, USA, and 108 Cowley Road, Oxford, OX4 1JF, UK. ISSN 0952-1895.
14. Stone Randall. W**, «** Informal governance in international organizations: Introduction to the special issue **»**, **The Review of International Organizations**, Volume 8, Issue 2, June 2013, © Springer Science+Business Media, New York.
15. Williamson Oliver . E , « Corporate Governance », **The Yale Law School Journal**, Volume 93, Issue 07, January 1984, Published on Yale Law School Faculty Scholarship, New Haven.

16. Woods Ngaire, « The Challenge of Good Governance for the IMF and the World Bank Themselves », **World Development**, Vol. 28, No. 5, Elsevier Science Ltd, Great Britain, 2000.
17. Woods Ngaire, « Good Governance in International Organisations », **Final version published in *Global Governance,*** Volume 05, Number 01 (Jan-March 1999).
18. Woods Ngaire and Narlikar Amrita, « Governance and the limits of accountability: the WTO, the IMF, and the World Bank », **International Social Science Journal,** 53(170), ISSJ 170/2001 UNESCO 2001, Published by Blackwell Publishers, 108 Cowley Road, Oxford OX4 1JF, UK and 350 Main Street, Malden, MA 02148, USA.
19. Woods Ngaire, « Making the IMF and the World Bank More Accountable », **International Affairs**, Vol. 77, No. 1. (Jan., 2001), is currently published by Royal Institute of International Affairs, London.
20. Zelenev Sergei, « Universal social protection: The World Bank Group and ILO join forces in launching the Universal Social Protection Initiative », **SAGE Journals : International Social Work (ISW)**, Vol. 58(6), 2015.

2. المجلات والدوريات باللغة الفرنسية:

1. Lelart Michel, « Régulation et gouvernance dans la finance internationale Où en est le FMI?», **Revue Études internationales**, volume XXXVII, no 4, décembre 2006, publications scientifiques de l'Université Laval et l'Université du Québec, Montréal.

ل. وقائع المؤتمرات والتظاهرات العلمية والأيام الدراسية وأوراق العمل:

1. باللغة الانجليزية:

1. Andersen Jørgen Juel and Johannesen Niels and Rijkers Bob, « Elite Capture of Foreign Aid: Evidence from Offshore Bank Accounts », **Policy Research Working Paper 9150**, World Bank Publications, Washington, D.C, February 18, 2020.
2. Bas Arts, "Non – State Actors in Global Governance : A Power Analysis", **Paper to be presented at the 2003 ECPR Joint Sessions, Workshop 11 : The Governance of Global Issues - Effectiveness, Accountability, and Constitutionalization.** Edinburgh, Scotland, March 28 – April 2, 2003.
3. Benbouziane Mohamed & Ziani Tahar, « International Institutions (IMF and World Bank): Models of Bad Governance », **International Scientific Conference on the important performance of organizations and governments**, Faculty of Law and Economic Sciences, Ouargla University, 08-09 March 2005.
4. Bradlow Daniel. D, « The Governance of the IMF: The Need for Comprehensive Reform », **Paper prepared for the Meeting of the G24 Technical Committee**, Singapore, September 2006.
5. Cottarelli Carlo, « Efficiency and Legitimacy: Trade-Offs in IMF Governance », **IMF Working Paper**, Policy Development and Review Departmen, International Monetary Fund, Washington, D.C, June 2005.
6. David Fidler, "Global Health Governance: *Overview of The Role of International Law in Protecting and Promoting Global Public Health"*, **Discussion Paper No.3**, May 2002, Dept of Health & Development, World Health Organization, Geneva.
7. Gartner David, "Beyond Consultation Civil Society and The Governance of International Institutions", **Working Paper 3,** Center for Universal Education at Brookings, September 2010, Washington, DC.

8. Jespersen Sara, "The IFC and Tax Havens: The need to support more responsible corporate", **OXFAM Briefing Note**, Published by Oxfam GB for Oxfam International under ISBN 978-0-85598-702-2 in April 2016, Oxford, OX4 2JY, UK.
9. Kaja Ashwin & Werker Eric, « Corporate Misgovernance at the World Bank », **Working Paper 09-108**, Harvard Law School and Harvard Business School, Cambridge, March 2009.
10. Martens Kerstin & Balzer Carolin, « Comparing Governance of International Organisations – The EU, the OECD and Educational Policy », **Paper presented to the European Consortium for Political Research (ECPR) Joint Sessions, Workshop 1** ***International Organisations and Policy Implementation***, Uppsala, Sweden, April 13-18, 2004.
11. Menkhoff Lukas and Meyer Reeno, « The G20 Proposal on IMF Governance: Is there Progress? », **Working Paper, Provided in Cooperation with: School of Economics and Management, University of Hannover**, The Open Access Publication Server of the ZBW – Leibniz Information Centre for Economics, 2010.
12. Monika Bauhr and Naghmeh Nasiritousi, « Towards Better Governments? A Theoretical Framework for the Influence of International Organizations », **QoG Working Paper Series 2009:31, The Quality of Government Institute,** Department of Political Science, University of Gothenburg, GÖTEBORG, 2009.
13. Kaufmann Daniel & Kraay Aart, « Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going? », **Policy Research Working Paper,** The World Bank : World Bank Institute & Global Governance Group & Development Research Group& Macroeconomics and Growth Team, Washington D.C, 2008.
14. Kaufmann Daniel & Kraay Aart & Mastruzzi Massimo, « Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2008 », **Policy Research Working Paper,** The World Bank : Development Research Group& Macroeconomics and Growth Team, Washington D.C, 2009.
15. Park Susan, « Assessing the Accountability of the World Bank Group », **49th International Studies Association Annual Conference**, San Francisco: International Studies Association, 2008.
16. Stiglitz Joseph, « Moving Beyond Market Fundamentalisme to a More Balanced Economy », **This paper was presented in opening session of the 27th international congress of CIRIEC**, Sevilla 22–24 September 2008, Journal compilation C_ CIRIEC 2009 : Annals of Public and Cooperative Economics 80:3 2009 , Published by Blackwell Publishing Ltd. 9600 Garsington Road, Oxford OX4 2DQ, UK and 350 Main Street, Malden, MA 02148, USA.
17. Swaroop Vinaya, « World Bank's Experience with Structural Reforms for Growth and Development », **Macroeconomics and Fiscal Management (MFM) Global Practice Discussion Paper No. 11**, World Bank Publications, Washington, DC, 2016.

2. باللغة الفرنسية:

1. Bonnie Campbell, « Gouvernance : un Concept Apolitique? », **Séminaire d'été du Haut Conseil de la Coopération Internationale «Le développement : pour un débat politique»**, Mardi 29 août 2000, Dourdan, France.
2. Kofmann Daniel, « Repenser la bonne gouvernance », **dialogue sur la gouvernance et développement au Moyen-Orient et en Afrique du nord**"(Paris, Beyrouth, Rabat et Washington : (AC.21Novembre2003).

م. منشورات وتقارير المنظمات/المؤسسات الدولية:

1. باللغة الانجليزية:

1. Development Committe (Joint Ministerial Committee of the Boards of Governors of the Bank and the Fund On the Transfer of Real Resources to Developing Countries), **Enhancing Voice and Participation of Developing and Transition Countries in the World Bank Group: Options for Reform - background report : DC2008-0013**. October 12, 2008, DC publication, Washington, D.C.
2. Development Committe (Joint Ministerial Committee of the Boards of Governors of the Bank and the Fund On the Transfer of Real Resources to Developing Countries), **World Bank Group Voice Reform: Enhancing Voice and Participation of Developing and Transition Countries in 2010 and Beyond - background report : DC2010-0006/1.** April 25, 2010, DC publication : Office of the Corporate Secretary (SECVP) , Washington, D.C.
3. IMF, "Assessing Information and Governance Infrastructure", **Financial Sector Assessment: A Handbook.** Publication Services, Washington, D.C, 2004.
4. International Bank For Reconstruction and Development, « Articles of Agreement (As amended effective June 27, 2012) », World Bank Publications, Washington DC, 2012.
5. International Bank for Reconstruction and Development, « Subscriptions and Voting Power of Member Countries ». World Bank Publications (Corporate Secretariat), Washington, DC, August 17, 2020.
6. International Bank for Reconstruction and Development, «Voting Power of Executve Directors », World Bank Publications (Corporate Secretariat), Washington, DC, August 17, 2020.
7. International Centre for Settlement of Investment Disputes, **In the annulment proceeding between ORASCOM TMT Investments S.À R.L. Applicant and People's Democratic Republic of Algeria Respondent : ICSID Case No. ARB/12/35 -Decision on annulment.** World Bank Group Publications, Washington, DC, September 17, 2020.
8. International Development Association, « Voting Power of Member Countries », World Bank Publications (Corporate Secretariat), Washington, DC, August 17, 2020.
9. International Development Association, «Voting Power of Executve Directors », World Bank Publications (Corporate Secretariat), Washington, DC, August 17, 2020.
10. International Finance Corporation, **Why Corporate Governance ?** IFC Publications, N.W. Washington, D.C. 20433, 2018.
11. International Finance Corporation, «Subscriptions and Voting Power of Member Countries». World Bank Publications (Corporate Secretariat), Washington, DC, August 17, 2020.
12. International Finance Corporation, «Voting Power of Directors », World Bank Publications (Corporate Secretariat), Washington, DC, August 17, 2020.
13. International Finance Corporation, « Articles of Agreement (As amended effective June 27, 2012) », World Bank Publications, Washington DC, 2012.
14. Multilateral Investment Guarantee Agency, « Subscriptions and Voting Power of Member Countries ». World Bank Publications (Corporate Secretariat), Washington, DC, August 14, 2020.
15. Multilateral Investment Guarantee Agency, «Voting Power of Directors », World Bank Publications (Corporate Secretariat), Washington, DC, August 11, 2020.
16. OECD, **OECD Principles of Corporate Governance.** OECD Publications Service, Paris, 2004.

17. Organisation for Economic Co-operation and Development: Public Management Service, **Governance in Transition: Public Management Reforms in OECD Countries.** OECD Publication, Paris, 1995.
18. The Independent Evaluation Office (IEO) *of the* IMF, **Governance of the IMF : An Evaluation.** Evaluation Report, Production: IMF Multimedia Services Division, Washington, D.C, 2008.
19. United Nation Development Programme (UNDP), **Governance for Sustainable Human Development.** UNDP Policy Document, New York, 1997.
20. United Nations Human Settlements Programme, UN-HABITAT, « The Global Campaign on Urban Governance », **Concept Paper**. 2nd Edition, Nairobi, March 2002.
21. United Nations Human Rights Office of the High Commissioner, **Guiding Principles on Business and Human Rights: Implementing the United Nations 'Protect, Respect and Remedy' Framework.** United Nations publications, HR/PUB/11/04© 2011, New York and Geneva, 2011.
22. World Bank, **Governance & Development.** The World Bank Publication, Washington D.C, 1992.
23. World Bank, **IBRD/IFC/IDA Executive Directors & Alternates**. World Bank Publications, Washington, D.C, 2020.
24. World Bank, **Bank Policy: Access to Information – Bank Access to Information Policy Designation – Public, Catalogue Number EXC4.01-POL.01.** The World Bank Publications, Washington DC, Issued and Effective July 1, 2015.
25. World Bank Group, **Sanctions System Annual Report FY19.** World Bank Publications, Washington DC, 2019.

2. باللغة الفرنسية:

1. Banque mondiale, **Stratégie macroéconomique à moyen terme pour l'Algérie : soutenir une croissance plus rapide avec la stabilité économique et sociale : Rapport principal.** Rapport No : 26005-AL,Volume I: Rapport principal, Groupe de développement économique et social - Moyen-Orient et Afrique du Nord, Washington, D.C, Mai 2003.
2. Centre International pour le Règlement des Différends Relatifs aux Investissements**, Ortiz Construcciones y Proyectos S.A. c. République Algérienne Démocratique et Populaire (Affaire CIRDI ARB/17/1).** Publications du Groupe de la Banque mondiale, Washington, DC, 29 avril 2020, p 85.
3. Document du Groupe de la Banque mondiale, **Rapport No. 25828-AL : Mémorandum du Président de la Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement et de la Société Financière Internationale au Conseil d'Administration Concernant une Stratégie de Coopération avec la République Algérienne Démocratique et Populaire.** 30 Juin 2003, Publications de la Banque mondiale, Washington, DC.

ن. مقالات وتقارير على شبكة الانترنيت باللغة الأجنبية:

1. المقالات والتقارير على شبكة الانترنت باللغة الانجليزية:

1. Alnoor Ebrahim, « Improving Accountability at the World Bank », Working Knowledge : Business Research for Business Leaders, Harvard Business School, 28 Sep 2009, Date visited: 11/04/2022.
https://hbswk.hbs.edu/item/improving-accountability-at-the-world-bank

2. Baxevanis Christos, **"**International Community and its Responsibility to rebuild war-torn societies: Towards a Cosmopolitan Approach to Peace building", pp 20-24, date visited: 23/09/2015.
http://www.constitutionalism.gr/site/wpcontent/uploads/2013/08/2013_Baxevanis_cosmopolitan.peacebuilding.pdf
3. Bretton Woods Project, « The Bank and the IMF in 2016: year in review », (February 17,2017), site visited : 16/10/2019.
https://www.brettonwoodsproject.org/2017/02/bank-imf-2016-year-review/
4. Bretton Woods Project, « World Bank approves new "diluted" safeguards », Updated 23 September 2016, site visited : 10/07/2020.
https://www.brettonwoodsproject.org/2016/09/world-bank-approves-new-diluted-safeguards/
5. Carter Becky, « Transparency and accountability », GSDRC Helpdesk Research Report 1067, 2014, date visited: 23/04/2022.
https://gsdrc.org/docs/open/hdq1067.pdf
6. Chavkin Sasha and Hudson Michael, « New investigation reveals 3.4m displaced by World Bank », International Consortium of Investigative Journalists, April 13, 2015. site visited : 10/10/2019.
https://www.icij.org/inside-icij/2015/04/new-investigation-reveals-34m-displaced-world-bank/
7. Dolack Pete, « World Bank Declares Itself Above the Law », Counter Punch, March 24, 2017, site visited : 10/09/2020.
https://www.counterpunch.org/2017/03/24/world-bank-declares-itself-above-the-law/
8. Dunne Tim & McDonald Matt, "The politics of liberal internationalism", **International Politics**, Vol. 50, 2013, Macmillan Publishers Ltd, pp 07-10, date visited: 23/08/2015.
http://www.palgrave-journals.com/ip/journal/v50/n1/pdf/ip201225a.pdf
9. Griffith-Jones Stephany, « Governance of the World Bank », Report prepared for DFID, site visited : 08/09/2017.
http//www.ids.ac.uk%2Ffiles%2FGovernanceWorldBank.pdf
10. Hinojosa Luis. M, « Transparency in International Financial Institutions », Date visited: 29/04/2022.
https://digibug.ugr.es/bitstream/handle/10481/32671/TRANSPARENCY%20IN%20IFIs.pdf?sequence=1&isAllowed=y
11. Human Rights Watch, « Toxic Toil: Child Labor and Mercury Exposure in Tanzania's Small-Scale Gold Mines », August 28, 2013, site visited : 15/10/2019.
https://www.hrw.org/report/2013/08/28/toxic-toil/child-labor-and-mercury-exposure-tanzanias-small-scale-gold-mines
12. Human Rights Watch, « World Bank Group: India Tea Investment Tramples Rights Widespread Malnutrition, Poor Living Conditions on Plantations », November 8, 2016, site visited : 16/10/2019.
https://www.hrw.org/news/2016/11/08/world-bank-group-india-tea-investment-tramples-rights
13. Human Rights Watch, « Defending Human Rights in Development : Global Call to Ensure Local Communities' Role in Bank-Financed Projects », (July 14, 2016), site visited : 20/10/2019.
https://www.hrw.org/news/2016/07/14/defending-human-rights-development
14. Inclusive Development International, « New report reveals the World Bank's murky financial entanglements with India's most irresponsible corporations », (December 21, 2016), site visited : 16/10/2019.
http://www.inclusivedevelopment.net/new-report-reveals-the-world-banks-murky-financial-entanglements-with-indias-most-irresponsible-corporations/
15. International Center for Settlement of Investment Disputes (ICSID), « About ICSID », date visited : 17/12/2019, on the website:

https://icsid.worldbank.org/en/Pages/about/default.aspx
16. International Center for Settlement of Investment Disputes (ICSID), « Administrative Council », date visited: 23/12/2019, on the website: https://icsid.worldbank.org/en/Pages/about/Administrative-Council.aspx
17. International Center for Settlement of Investment Disputes (ICSID), « Secretariat », date visited: 23/12/2019, on the website: https://icsid.worldbank.org/en/Pages/about/Secretariat.aspx
18. International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID), « Case Details: SAUR and STEREAU v. People'sDemocraticRepublic of Algeria (ICSID Case No. ARB/18/44) », site visited : 03/03/2021 : http://icsiddev.prod.acquia-sites.com/cases/case-database/case-detail?CaseNo=ARB/18/44
19. International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID), « Case Details: Ortiz Construcciones y Proyectos S.A. v. People's Democratic Republic of Algeria (ICSID Case No. ARB/17/1), site visited : 03/03/2021 : http://icsiddev.prod.acquia-sites.com/cases/case-database/case-detail?CaseNo=ARB/17/1
20. International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID), « Case Details: Orascom TMT InvestmentsS.àr.l. v. People'sDemocraticRepublic of Algeria (ICSID Case No. ARB/12/35) », site visited : 05/03/2021 : http://icsiddev.prod.acquia-sites.com/cases/case-database/case-detail?CaseNo=ARB/12/35
21. International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID), « Case Details: Petroceltic Holdings Limited and Petroceltic Resources Limited v. Arab Republic of Egypt (ICSID Case No. ARB/19/7) », site visited : 10/07/2021 : https://icsid.worldbank.org/cases/case-database/case-detail?CaseNo=ARB/19/7
22. International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID), « Case Details: H & H Enterprises Investments, Inc. v. Arab Republic of Egypt (ICSID Case No. ARB/09/15)», site visited : 12/07/2021 : https://icsid.worldbank.org/cases/case-database/case-detail?CaseNo=ARB/09/15
23. International Finance Corporation (IFC), « IFC Project Information & Data Portal », site visited :28/11/2020 : https://disclosures.ifc.org/#/enterpriseSearchResultsHome/*&f_region_description=MENAREG
24. International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL :Algerie Leasing »,site visited : 28/01/2021. https://disclosures.ifc.org/project-detail/SPI/10331/algerie-leasing
25. International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL : Societe Generale d'Algerie »,site visited : 30/01/2021. https://disclosures.ifc.org/project-detail/SPI/8567/societe-generale-d-algerie
26. International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL : Arab Banking Corporation Algeria», site visited : 30/01/2021. https://disclosures.ifc.org/project-detail/SPI/8576/arab-banking-corporation-algeria
27. International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL : Alger Investment Partners », site visited : 30/01/2021. https://disclosures.ifc.org/project-detail/SPI/10046/alger-investment-partners
28. International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL : MLA-Algerie »,site visited : 30/01/2021. https://disclosures.ifc.org/project-detail/SPI/25356/mla-algerie
29. International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL : MLA 2»,site visited : 30/01/2021. https://disclosures.ifc.org/project-detail/SPI/28069/mla-2
30. International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL : MLA - Bond», site visited : 30/01/2021.

https://disclosures.ifc.org/project-detail/SPI/29372/mla-bond
31. International Finance Corporation (IFC), « « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL : Country: Egypt, Arab Republic of », site visited : 21/06/2021 : https://disclosures.ifc.org/enterprise-search-results-home?f_region_description=MENAREG
32. International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL :Lekela EG Wind 1Project », site visited: 10/07/2021: https://disclosures.ifc.org/project-detail/SII/40137/lekela-eg-wind-1
33. International Finance Corporation (IFC), « IFC PROJECT INFORMATION & DATA PORTAL :Egypt Student Loan Facility Project », site visited : 10/07/2021 : https://disclosures.ifc.org/project-detail/SPI/26554/egypt-student-loan-facility
34. IFC, « Voting Power of Directors », World Bank Publications, Washington DC, Reporting on: June 17, 2022, p 01. Date visited : 02/07/2022. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/acff11167280c724a8f7d9158164919a-0330032021/original/IFCEDsVotingTable.pdf
35. Klein Hans, "The Right to Political Participation and the Information Society", date visited: 21/11/2014. www.ip3.gatech.edu/research/Right_to_Political_Participation.pdf
36. IBRD, « Voting Power of Executive Directors », World Bank Publications, Washington DC, Reporting on: June 27, 2022, p 01. Date visited : 02/07/2022. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/1da86cb968275b94ab30b3d454882208-0330032021/original/IBRDEDsVotingTable.pdf
37. Kohler Jillian Clare & Bowra Andrea, « Exploring anti-corruption, transparency, and accountability in the World Health Organization, the United Nations Development Programme, the World Bank Group, and the Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria », **Globalization and Health**, volume 16, Article number: 101 (2020), p 07, Date visited: 14/12/2020 : https://globalizationandhealth.biomedcentral.com/track/pdf/10.1186/s12992-020-00629-5.pdf
38. Lau Peiley, « The World Bank's Doing Business Rankings: Relinquishing Sovereignty for a Good Grade », Oakland Institute, (April 7, 2014), site visited : 10/03/2020. https://www.oaklandinstitute.org/blog/world-bank%E2%80%99s-doing-business-rankings-relinquishing-sovereignty-good-grade
39. Marriott Anna, « A Dangerous Diversion : Will the IFC's flagship health public–private partnership bankrupt Lesotho's Ministry of Health? », Publication date: 07 April 2014, site visited : 18/10/2019. https://www.oxfam.org/en/research/dangerous-diversion
40. Mueller Philipp Sebastian, «Democratizing Global Governance », Draft for the Big Sur CPOGG-Workshop, San Francisco, April 6, 2004, pp 08-12 date visited: 28/12/2014. http://www.mty.itesm.mx/egap/centros/caep/imagenes/REDIP/democracy-global_gov.pdf
41. Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/ALGERIA: Hydrocarbon Research Block Rhourde Yacoub »,site visited : 28/11/2020 : https://www.miga.org/project/hydrocarbon-research-block-rhourde-yacoub
42. Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/ALGERIA », site visited : 17/12/2020 : https://www.miga.org/projects
43. Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/ALGERIA : Natexis Al Amana Banque - Groupe Banques Populaires », site visited : 07/02/2021 : https://www.miga.org/project/natexis-al-amana-banque-groupe-banques-populaires
44. Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/ALGERIA : Sonatrach in Rhourde Yacoub Block 406 A », site visited : 07/02/2021 : https://www.miga.org/project/sonatrach-rhourde-yacoub-block-406

45. Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/ALGERIA : Enterprise Publique Economique de Contrôle Technique Automobile (COTA) », site visited : 07/02/2021 :
https://www.miga.org/project/enterprise-publique-economique-de-controle-technique-automobile-cota
46. Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/ALGERIA : Société SODINCO, S.A. », site visited : 07/02/2021 :
https://www.miga.org/project/societe-sodinco-sa
47. Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/ EGYPT, ARAB REPUBLIC OF: Heckett Multi Serv Bahna, S.A.E. »,site visited : 21/06/2021 :
https://www.miga.org/project/heckett-multiserv-bahna-sae
48. Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « projects », site visited : 23/06/2021:
https://www.miga.org/projects?
49. Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/EGYPT, Arab Republic of : Apache Egypt », site visited : 07/07/2021 : https://www.miga.org/project/apache-egypt-0
50. Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/EGYPT, Arab Republic of : Elif Global Packaging S.A.E », site visited : 07/07/2021 :
https://www.miga.org/project/elif-global-packaging-sae
51. Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Project/EGYPT, Arab Republic of : Access Building Energy Solar One», site visited : 07/07/2021 :
https://www.miga.org/project/access-building-energy-solar-one
52. Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), « Access to Information », Date visited: 11/05/2022.
https://www.miga.org/access-information
53. Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), "Access to Information Policy. MIGA Publications", Date visited: 19/05/2022.
https://www.miga.org/sites/default/files/archive/Documents/Access_Information_Policy.pdf
54. Nigelson .C, « The case for reform at the World Bank », FINANCIAL TIMES, August 10 2016, site visited: 20/08/2021:
https://www.ft.com/content/b7da7178-5eec-11e6-bb77-a121aa8abd95
55. Official Journal of the European Communities, PARTNERSHIP AGREEMENT between the members of the African, Caribbean and Pacific Group of States of the one part, and the European Community and its Member States, of the other part, signed in Cotonou on 23 June 2000. date visited: 22/11/2014.
https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/cotonou-agreement-2000_en.pdf
56. Padovani Claudia & Tuzzi Arjuna, "Communication Governance and the Role of Civil Society: Reflections on Participation and the Changing Scope of Political Action", pp 51-53 , date visited: 07/11/2014.
http://www.intellectbooks.co.uk/File:download,id%3D745/Chapter%25202.pdf
57. Sovacool Benjamin, « Cooperative or Inoperative? Accountability and Transparency at the World Bank's Inspection Panel », Case Studies in the Environment, 2017, pp 03-05, date visited : 29/05/2022.
https://doi.org/10.1525/cse.2017.000463
58. Soyinka Adejuwon, «The World Bank needs deep reforms to reflect a changing world order», The Conversation, February 7, 2019, site visited: 20/08/2021:
https://theconversation.com/the-world-bank-needs-deep-reforms-to-reflect-a-changing-world-order-111366

59. The Economist, « The Goldberg variations : The World Bank loses another chief economist-Penny Goldberg leaves after only 15 months in the job », Feb 13th 2020 edition, site visited : 10/06/2020.
https://www.economist.com/finance-and-economics/2020/02/13/the-world-bank-loses-another-chief-economist
60. The Independent Evaluation Group (IEG), « Middle East and North Africa Region: Country Strategy Ratings », site visited : 10/05/2021: https://ieg.worldbankgroup.org/data/rap2018-mna-cs
61. The Inspection Panel, « Panel Cases : Egypt, Arab Republic of: Giza North Power Project Case - 85 | Received: February 21, 2013 | Request: 13/03, and Egypt, Arab Republic of: Upper Egypt Local Development Program for Results (P157395) », site visited : 27/07/2021 : https://www.inspectionpanel.org/panel-cases
62. The World Bank Group, « Integrity Vice Presidency », site visited : 10/10/2020 : https://www.worldbank.org/en/about/unit/integrity-vice-presidency#1
63. The World Bank Group, « Integrity Vice Presidency : Investigations », site visited : 10/10/2020 : https://www.worldbank.org/en/about/unit/integrity-vice-presidency#2
64. The World Bank Group, « Integrity Vice Presidency : Sanctions & Compliance », On the website : https://www.worldbank.org/en/about/unit/integrity-vice-presidency#3
65. The World Bank Group, « Integrity Vice Presidency : Prevention », site visited : 10/10/2020 https://www.worldbank.org/en/about/unit/integrity-vice-presidency#41
66. The World Bank Group, «Group Internal Audit (GIA) », site visited : 10/10/2020 : https://www.worldbank.org/en/about/unit/internal-audit-vice-presidency
67. The World Bank Group, «Grievance Redress Service (GRS)», site visited : 10/10/2020 : https://www.worldbank.org/en/projects-operations/products-and-services/grievance-redress-service
68. Toussaint Eric, « Series: 1944-2020, 76 years of interference from the World Bank and the IMF (Part 9) : Domination of the United States on the World Bank », Committee for the Abolition of Illegitimate Debt (CADTM), 2 April 2020, site visited: 20/08/2021. https://www.cadtm.org/Domination-of-the-United-States-on-the-World-Bank
69. Understanding Politics, "Democracy and Citizenship", The Action Guide for Advocacy and Citizen Participation, pp 07-12. date visited: 21/11/2014. http://www.justassociates.org/06ch%202.pdf
70. United Nation Development Programme (UNDP), **Anti-Corruption Report.** Final version practice note, february 2004، p 05, Visited by: 12/11/2013. www.undp.org/governance/docs/AC_PN_English.pdf
71. UN-ESCAP, "What is Good Governance"**,** UN-ESCAP , date visited: 23/04/2014. http://www.gdrs.org/u-gov/escap-governance.html
72. Vestergaard Jakob, « Voice Reform in the World Bank », Danish Institute of International Studies, p 11, site visited: 25/08/2021: https://um.dk/en/danida-en/partners/research/other//~/media/um/english-site/documents/danida/partners/research-org/research-studies/voice%20reform%20in%20the%20world%20bank%202010.pdf
73. World Bank Group and the International Monetary Fund, « Development Committee », date visited : 21/12/2019, on the website: https://www.devcommittee.org/
74. World Bank, « Who We Are**,** History : Past Presidents », date visited: 17/02/2020, on the website: https://www.worldbank.org/en/about/archives/history/past-presidents
75. World Bank, « WHO WE ARE : Voting Powers », site visited : 01/03/2020.

https://www.worldbank.org/en/about/leadership/votingpowers
76. World Bank, « Doing Business: Measuring Business Regulations », (October 24, 2019), site visited : 12/01/2020.
https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-2020
77. World Bank, « Changes to the methodology, 2005 – 2017 », site visited : 12/01/2020.
https://www.doingbusiness.org/en/methodology/changes-to-the-methodology
78. World Bank, « World Bank Group Statement on Development Research », February 18, 2020, site visited : 10/07/2020.
https://www.worldbank.org/en/news/statement/2020/02/18/world-bank-group-statement-on-development-research
79. World Bank, « Measuring Poverty», (Apr 10, 2020), site visited : 12/09/2020.
https://www.worldbank.org/en/topic/measuringpoverty
80. World Bank, « IBRD Statement of Loans », site visited : 20/02/2021.
https://finances.worldbank.org/Loans-and-Credits/EDS06-IBRD-Statement-of-Loans/dvay-yjw7
81. World Bank, « Egypt: Structural Adjustment Loan (Loan 3353-EGT) »,Brief, 1997, site visited : 17/06/2021 :
https://documents1.worldbank.org/curated/en/330731568013475543/pdf/Egypt-Structural-Adjustment-Loan-Project.pdf
82. World Bank, « Arab Republic of Egypt: Technical Assistance Project for Privatization, Enterprise, and Banking Sector Reform (Credit 2402-EGT) »,Brief, 2000, site visited : 17/06/2021 :
https://documents1.worldbank.org/curated/en/235061571947581676/pdf/Egypt-Technical-Assistance-Project-for-Privatization-Enterprise-and-Banking-Sector-Reform.pdf
83. World Bank, « Abstracts : The Agricultural Modernization Project & Basic Education Improvement Project & Egypt Education Enhancement Project & Port Sector Reform Project & Health Sector Reform Project &Secondary Education Enhancement Project », site visited : 20/06/2021 :
- https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P005161
- https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P005157
- https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P005169
- https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P057704
- https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P045175
- https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P050484
84. World Bank Group, « The Independent Evaluation Group (IEG) : What We Do », site visited : 08/10/2020 : http://ieg.worldbankgroup.org/
85. World Bank Group, « IEG Methodology », site visited : 08/10/2020 :
http://ieg.worldbankgroup.org/methodology .
86. World Bank, « Issues Note : Enhancing the "Voice" of Developing and Transition Countries at the World Bank », ANNEX 1 June 2, 2003, p 02, site visited: 25/10/2021:
https://documents1.worldbank.org/curated/pt/695391468779702269/text/306780DC200300012.txt
87. World Bank, « World Bank Group Statement on Russia and Belarus », Statement, Washington DC, March 2, 2022, date visited : 22/06/2022.
https://www.worldbank.org/en/news/statement/2022/03/02/world-bank-group-statement-on-russia-and-belarus
88. World Bank, « Joint IMF-World Bank Group Statement on the War in Ukraine », Statement, Washington DC, March 1, 2022, date visited : 22/06/2022.
https://www.worldbank.org/en/news/statement/2022/03/01/joint-imf-wbg-statement-on-the-war-in-ukraine
89. Zumbrun Josh, « World Bank Halts Report on National Competitiveness Rankings Amid Concerns of Data Manipulation : China, Azerbaijan, UAE and Saudi Arabia among

nations whose data may have been inappropriately altered », The Wall Street Journal, Updated Aug. 27, 2020, site visited : 10/09/2020.
https://www.wsj.com/articles/world-bank-delays-report-on-national-competitiveness-rankings-amid-concerns-of-data-manipulation-11598554654

2. المقالات والتقارير على شبكة الانترنت باللغة الفرنسية:

1. Aoudia Jaques-Ould, **gouvernance et pauvreté dans les payes MENA :analyse à partir d'une approche multidimensionnelle**, (Paris : Banque mondiale ,21Novembre 2003), date de visite : 22/04/2014.
http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/mena-1103fr-ouldaoudia.pdf
2. Bévort Antoine, « Les contours et enjeux de la démocratie participative », Date de la dernière visite: 21/11/2014.
www.prospective.org/gps_front/index.php?rubrique_id=12&tpl_id=2&contenu_id=663&id=715-49k
3. Ismaël Aboubacar Yenikoye, « La mesure de la gouvernance au service de l'État de droit, de la démocratie et du développement humain durable », Université Abdou Moumouni (Niger), p132, date de visite: 29/05/2014.
http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-yenikoye.pdf
4. Ismaël Aboubacar Yenikoye, « COMMENT ANALYSER LA GOUVERNANCE? Définir les indicateurs de bonne gouvemance », L' Harmattan, pp 19-20, date de visite: 22/03/2016.
http://livre.prologuenumerique.ca/telechargement/extrait.cfm?ISBN=9782296176959&type=pdf
5. Lafaye Caroline Guibet, « Participation politique, cohésion sociale et éducation à la citoyenneté », Date de la dernière visite: 21/11/2014.
www.hal.archives-ouvertes.fr/docs/06/35/76/34/pdf/partcipationPOQLs-duc
6. Steglitz Joseph, « La gouvernance mondiale est-elle au service de l'intérêt générale globale? », Visité par : 22/03/2016.
http://www.OFCE.sciences-po.fr/pdf/ebook

فهرس الموضوعات

الفهرس

الإهداء.....iii
الشكر.....iv
فهرس الجداول.....v
فهرس الأشكال.....vii
مقدمـــــة.....أ - م
الفصـل التمهيـدي: التفسيرات النظرية لدور المنظمات الدولية في السياسة العالمية وقضايا الحوكمة.....14- 55
المبحث الأول: النظريات الواقعية و/أو المنظور الواقعي لهيمنة الضبط ما بين الدولاتي.....16
المبحث الثاني: النظريات الليبرالية و/أو المنظور المؤسساتي التعددي التشاركي للمنظمات الدولية.....24
المبحث الثالث: النظريات الماركسية و/أو المنظور البنيوي للسياسة الدولية.....37
المبحث الرابع: النظرية الكوسموبوليتانية و/أو المنظور العالمي الإصلاحي للمنظمات الدولية.44
المبحث الخامس: النظرية البنائية و/أو المنظور المعياري القيمي للمنظمات الدولية.....48
الفصل الثاني: تأصيل مفهومي الحوكمة وحوكمة المنظمات الدولية.....56- 135
المبحث الأول: مفهوم الحوكمة.....58
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لمفهوم الحوكمة.....58
المطلب الثاني: الإشكاليات الابستمولوجية لمصطلح الحوكمة.....63
المطلب الثالث: تعريف الحوكمة.....66
المطلب الرابع: البعد التحليلي والبعد المعياري لمفهوم الحوكمة.....72
المبحث الثاني: مستويـات الحوكمــة.....77
المطلب الأول : الحوكمة المحلية.....77
المطلب الثاني: الحوكمة الوطنية..... 80
المطلب الثالث: الحوكمة العالمية..... 86
المبحث الثالث: مفهوم حوكمة المنظمات الدولية..... 94
المطلب الأول: في مفهوم المنظمات الدولية.....94
المطلب الثاني: الحاجة إلى حوكمة المنظمات الدولية.....99
المطلب الثالث: تعريف حوكمة المنظمات الدولية..... 108

المبحث الرابع: نماذج حوكمة المنظمات الدولية.....116
المطلب الأول: حوكمة المنظمات الدولية من خلال أنموذج حوكمة الشركات.....116
المطلب الثاني: حوكمة المنظمات الدولية من خلال أنموذج الحكم الراشد.....124
المطلب الثالث: حوكمة المنظمات الدولية من خلال أنموذج التسيير العمومي الجديد.....131
خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني..... 134
الفصل الثالث: حوكمة البنك الدولي: بين متطلبات الكفاءة والفعالية وتحديات الواقع والممارسة.....136- 219
المبحث الأول: البنية المؤسسية والإجراءات التنظيمية لمنظمة البنك الدولي.....138
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لمنظمة البنك الدولي.....138
المطلب الثاني: مؤسسات مجموعة البنك الدولي.....143
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمنظمة البنك الدولي.....150
المطلب الرابع: القواعد والأحكام التنظيمية المحددة لعمل البنك الدولي.....158
المبحث الثاني: تحديات حوكمة منظمة البنك الدولي.....164
المطلب الأول: التحديات المرتبطة بالنظام الهيكلي للبنك الدولي.....164
المطلب الثاني: السلبيات المرتبطة بعمليات البنك الدولي.....174
المطلب الثالث: الانتقادات المرتبطة بمستويات المشاركة، الشفافية والمساءلة في البنك الدولي.....184
المبحث الثالث: آليات وأنظمة حوكمة البنك الدولي.....196
المطلب الأول: الممارسات الجيدة في البنك الدولي.....196
المطلب الثاني: إجراءات وآليات حوكمة البنك الدولي.....204
المطلب الثالث: أنظمة الرقابة والمساءلة المؤسسية لتحسين حوكمة مجموعة البنك الدولي.....212
خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث.....218
الفصل الرابع: تأثير أنموذج حوكمة البنك الدولي على أداء برامجه في الجزائر ومصر.....220- 314
المبحث الأول: أداء مجموعة البنك الدولي في الجزائر.....222
المطلب الأول: تطور علاقات مجموعة البنك الدولي بالجزائر.....222
المطلب الثاني: برامج ومشروعات مجموعة البنك الدولي بالجزائر.....233
المبحث الثاني: تأثير أنموذج حوكمة البنك الدولي على فعالية أدائه في الجزائر.....244
المطلب الأول: التأثير على مستوى المشاركة والتمثيل.....244

المطلب الثاني: التأثير على مستوى الشفافية والإفصاح.....251
المطلب الثالث: التأثير على مستوى الفعالية والمساءلة.....257
المبحث الثالث: أداء مجموعة البنك الدولي في مصر.....268
المطلب الأول: تطور علاقات مجموعة البنك الدولي بمصر.....268
المطلب الثاني: برامج ومشروعات مجموعة البنك الدولي بمصر.....280
المبحث الرابع: تأثير أنموذج حوكمة البنك الدولي على فعالية أدائه في مصر.....291
المطلب الأول: التأثير على مستوى المشاركة والتمثيل.....291
المطلب الثاني: التأثير على مستوى الشفافية والإفصاح.....299
المطلب الثالث: التأثير على مستوى الفعالية والمساءلة.....305
خلاصة واستنتاجات الفصل الرابع.....311

الفصل الخامس: نحو إصلاح نظام حوكمة البنك الدولي لتفعيل الأداء وتحسين الاستجابة...315- 397
المبحث الأول: تعزيز المشاركة في مجموعة البنك الدولي: تحقيق التمكين وتحسين شرعية التمثيل.. 317
المطلب الأول: إصلاح عملية اختيار رئيس البنك الدولي.....317
المطلب الثاني: إصلاح نظام التصويت لتعزيز شرعية التمثيل.....321
المطلب الثالث: تمكين مشاركة البلدان والفواعل المجتمعية في برامج وعمليات مجموعة البنك الدولي.....334
المبحث الثاني: دعم الشفافية والافصاح وتوسيع التدقيق والمساءلة: تثمين المكاسب ومعالجة النقائص.....343
المطلب الأول: مراجعة وإصلاح سياسة مجموعة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات.....343
المطلب الثاني: خطوات إضافية لدعم الشفافية والإفصاح في مجموعة البنك الدولي.....351
المطلب الثالث: توسيع نطاق التدقيق والمساءلة في مجموعة البنك الدولي.....361
المبحث الثالث: تطوير الرؤية الاستراتيجية: بناء للثقة وتعزيز للمصداقية وتفعيل للأداء.....376
المطلب الأول: مراجعة الاتفاقيات التأسيسية لمجموعة البنك الدولي.....376
المطلب الثاني: مراجعة المنطلقات الفكرية و/أو الأيديولوجية لمجموعة البنك الدولي.....385
خلاصة واستنتاجات الفصل الخامس.....395

الخاتمة.....398-406

قائمة المراجع.....407-435

فهرس الموضوعات.....436-439